وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبو القاسم سعد الله – الجزائر2.

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

الإصلاحات العثمانية في ولاية طرابلس الغرب وأثرها على واقع المجتمع1251-1329هـ/1835-1911م

رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر

إعداد الطالب : عاشور قويدر إشراف الأستاذة الدكتورة / فلة موساوي القشاعي

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة	الجامعة الأصلية
أ.د. توفيق دحماني	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة أبو القاسم سعد الله– الجزائر2
أ.د. فلة موساوي القشاعي	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا	جامعة أبو القاسم سعد الله– الجزائر2
أ.د .نادية طرشون	أستاذ التعليم العالي	عضوا مناقشا	جامعة الدكتور يحي فارس– المدية
د. رقية شارف	أستاذ محاضر 'أ'	عضوا مناقشا	جامعة أبو القاسم سعد الله– الجزائر2
د. رابح كنتور	أستاذ محاضر 'أ'	عضوا مناقشا	جامعة أبو القاسم سعد الله– الجزائر2
د.مصطفى بن عمار	أستاذ محاضر 'أ'	عضوا مناقشا	جامعة زيان عاشور– الجلفة

السنة الجامعية:1440هـ-1441هـ/ 2019-2020


بسم الله الرحمن الرحيم

المختصرات :

الطبعة .... **ط**

الجزء... **ج**

ترجمة... **تر**

المجلد .... **مج**

دار المحفوظات التاريخية بطرابلس ....(**د.م.ت.ط)**

منشورات مركز الجهاد الليبي للدراسات التاريخية .... **(م.م.ج. ل.د.ت)**

دون دار الطبع .... **(د.د.ط)**

دون مكان الطبع... **(د.م.ط)**

دون تاريخ الطبع .... **(د.ت.ط)**

الإهداء

أهدي عملي هذا إلى:

إلى روح والدي وأساتذتي، الشيخ أبوالقاسم سعدالله والدكتورة عائشة غطاس والأستاذ عبد العزيز لعميد، نسأل الله أن يتغمدهم جميعا برحمته الواسعة.

وإلى والدتي العزيزة أطال الله في عمرها.

وإلى زوجتي الكريمة واختاي واخوتي الأعزاء.

وإلى إبني عمر بلال وبناتي آية - نور - وفاء - ضحى.

شكر وتقدير:

أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى كل من كان له الفضل بعد المولى عزوجل في مد يد العون والمساعدة لإنجاز هذا العمل، وأخص بالذكر:

-الدكتورة فلة موساوي القشاعي التي أخذت على عاتقها الإشراف على الأطروحة وأعطتني الكثير من وقتها بتقديم التوجيهات والنصائح والتقويم خلال فترة البحث .

-وأتقدم بالشكر مسبقا إلى لجنة المناقشة بقبولها مضمون البحث واثرائه بتوجيهاتهم ونصائحهم .

-كما لا يفوتني أيضا أن أتقدم بالشكر إلى كل طاقم مركز الجهاد الليبي للدراسات التاريخية بطرابلس العاصمة من إداريين وعمال لما قدموه لي من خدمات، إضافة إلى بعض الطلبة الباحثين ممن إلتقيتهم بالمركز .

-وإلى القائمين بالإشراف على مكتبة جامعة 09 أفريل بتونس، وإلى عمال وموظفي المكتبة الوطنية التونسية الذين كان لهم الفضل الكبير في توفير الكثير من المراجع والمصادر الأرشيفية وخاصة الجرائد المتعلقة بموضوع البحث .

مقدمة

التعريف بمجال البحث:

لقد أصبحت طرابلس الغرب إيالة عثمانية منذ عام 1551م بتبعية مباشرة للسلطة المركزية في استانبول وظلت كذلك إلى عام1711م، وقد قسمت الإيالة إلى ثلاث مقاطعات هي: طرابلس، ومصراته وبنغازي، إلا أن الحكم العثماني خلال هذه الفترة لم يكن قويا منتظما، ولم يشمل كافة أنحاء البلاد، وتمثلت مهمة السلطة العثمانية في الدفاع عن الإيالة وحفظ الأمن فيها والفصل في الخصومات واعتماد طرق واساليب متعددة مع الأهالي في عملية جباية الضرائب؛ مما أثار سخط السكان على العثمانيين وقيامهم بالعديد من الانتفاضات الشعبية واجهتها السلطة بالقمع وانتهاج سياسة التفرقة بين القبائل .

ومع بداية القرن الثامن عشر ميلادي (1711م) أصبحت طرابلس الغرب إمارة أو شبه مملكة مستقلة تحت حكم الأسرة القره مانلية لا يربطها بالدولة العثمانية سوى التبعية الاسمية. ولم يتغير الوضع بهذا الانتقال والذي كان من المتوقع تحسن الأحوال الاجتماعية؛ بل زادت المشاكل والأعباء المالية على المواطنين؛ وزاد الصراع على السلطة بين أفراد الأسرة القره مانلية حدّة خاصة في الفترة مابين 1832-1835م، مما مكّن العثمانيين من القضاء على الحكم القره مانلي وأعادوا حكمهم المباشر على طرابلس الغرب من جديد، والذي عرف بفترة الحكم العثماني الثاني 1835-1911م .

كانت بدايات عودة الحكم العثماني المباشر قد واجهته مقاومات شعبية عنيفة قادها زعماء ليبيون من أمثال عبد الجليل سيف النصر، وعثمان الأدغم، والشيخ غومة المحمودي، إلا أن العثمانيين تمكنوا من إخمادها بكل قسوة الواحدة تلوى الأخرى.

وفي ظل هذا الوضع المتأزم شرعت الدولة العثمانية في إدارة شؤون البلاد بأسلوب مباشر من خلال تعيين ولاة يأتمرون بأمر السلطان، يتمتعون بصلاحيات واسعة، والوالي مسؤول عن ولايته أمام نظارة الخارجية العثمانية، مكلف بتنفيذ سياسة السلطنة بجميع اختصاصاتها في ولايته، وخاصة أن هذا الانتقال صادف مباشرة السلطنة لعمليات الإصلاح التي دعى إليها السلطان العثماني عبد المجيد (التنظيمات الخيرية).

وفي اطار هذه السياسة الإصلاحية التي باشرتها السلطنة في مختلف الأقاليم التابعة لها وبموجب قانون الولايات الصادر في عام 1864، فقد قسمت ولاية طرابلس الغرب إلى متصرفيات ابتداء من عام 1865م وهي: طرابلس، الخمس، والجبل الغربي، و فزان، وبنغازي، فهذه الأخيرة تارة تتبع الولاية وأحيانا أخرى تتبع الإدارة المركزية في استانبول مباشرة .

ويهدف هذا التقسيم الجديد إلى تسهيل مهمة حركة النشاط الإصلاحي في الولاية والمتصرفيات التابعة لها، ومما يُمكِّن من متابعة المشاريع وتنفيذ القوانين والأوامر خطوة بخطوة وفق اطر قانونية تضمن إحكام الدولة سيطرتها على مؤسساتها، وكذا اتخاذ الإجراءات اللازمة في وقتها في حالة لوحظ تراخي أو تقاعس في أداء المهام من أي مسؤول.

وعلى هذا الأساس، فقد جاءت هذه الدراسة الموسومة بالإصلاحات العثمانية في ولاية طرابلس الغرب لتلقي الضوء على الكثير من القضايا التي شكلت منعطفا تاريخيا هاما و شملت مختلف النواحي المحيطة بحياة المواطن الليبي السياسية والإدارية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وبالنضال الفكري والسياسي والإسهام العملي في حركة الإصلاح لثلة من الشباب الليبي، ثم اضطلاعهم في مقاومة التسرب الاستعماري . ويبقى السياق العام لهذه الدراسة محاولة من الباحث إبراز تلك الإجراءات القانونية الإصلاحية في مختلف القطاعات ومدى تفاعل المجتمع الليبي معها بالإيجاب أو السلب .

دوافع اختيار الموضوع :

إن اختيار الباحث لموضوع " الإصلاحات العثمانية في طرابل س الغرب خلال الفترة مابين 1835-1911م وأثرها على حياة العامة"، إنما جاء نتيجة القراءات المتواضعة في تاريخ ليبيا الحديث، إذ تبين أن هذا الجانب – في اعتقاد الباحث- لم يحظ بالدراسة الأكاديمية الوافية الشاملة كما حظيت به مختلف الأوضاع السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية، كل على حدا أو في سياق عام، والتي لا تعطينا فكرة واضحة على طبيعة وجوهر الإصلاحات العثمانية في طرابلس الغرب خلال هذه الفترة، من حيث دوافعها وأسبابها ومظاهرها وأثر تل ك الإصلاحات وتفاعلها مع واقع الحياة اليومية للأفراد الليبيين. ويمكن أن نوجز هذه الدوافع في الآتي:

– رغبة الباحث الذاتية في الاهتمام ومحاولة التخصص بدراسة تاريخ أحد أقطار المغرب العربي ألا وهي "ليبيا"، لما لوحظ من عدم اقبال واهتمام الكثير من الباحثين المغاربة وبخاصة الجزائريين حول تاريخ هذا البلد وخاصة الفترة العثمانية الحديثة، وخلو المكتبات الجزائرية الشبه التام للمراجع حول تاريخ هذا البلد الشقيق.

– محاولة ابراز الدوافع الحقيقية حول سقوط السلطة من يد الكرغلية " الأسرة القره مانلية " 1835م التي كانت تسير شؤون البلاد ، هل تعود الى الطريقة الفوضوية وسوء القوانين التي تضبط وتنظم الأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها من الأمور المرتبطة بشؤون الواقع اليومي للمواطن الليبي الذي أصبح تائها من حجم القهر والجور المسلط عليه وبخاصة السياسة الضريبية ،أم هناك عوامل اخرى ؟

– محاولة التعرف على الأسباب الداعية لعدم تقبل شريحة معتبرة من الأهالي الخضوع مرة أخرى للسلطة العثمانية ، فهل كانت تلك الأسباب ناتجة عن غلظة وبطش وظلم من العثمانيين الأوائل، أم هناك أسباب خفية تستدعي البحث عن ردة الفعل لعودة الحكم العثماني المباشر للمرة الثانية بقيام ثورات كادت أن تقضي على الوجود العثماني نهائيا من طرابلس الغرب ؟

– ابراز الظروف الدولية التي كانت تحيط بالدولة العثمانية وأقاليمها والتي أرغمتها على التغيير ومسايرة الحداثة التي تعيشها أوربا، وذلك من خلال إعادة النظر في شؤون نظم التسيير ومرافق الحياة وإصلاحها مما يتوافق وتطلعات شعوبها، ومن بينها ولاية طرابلس الغرب.

– محاولة تتبع اهم المشاريع الإصلاحية وآلياتها التي سطرتها الدولة العثمانية وفق سياسة الإصلاح والتحديث في ولاية طرابلس الغرب ابتداء من اربعينات القرن التاسع عشر ميلادي وملامسة تلك التغيرات الحداثية وكيف كان تأثيرها على مرافق حياة ويوميات المواطن الليبي، وابراز مشاركة واسهام بعض الشخصيات: كالولاة ونوابهم والدفتر دار ومدراء المعارف والزراعة ومتصرفو السناجق وحكام الاقضية(القائم مقام) ، ومدراء النواحي ورؤساء البلديات ومخاتير القرى و بعض النخب الليبية المثقفة– في حركية الإصلاح وتصويب آلياته، واتخاذ مواقف من التدخلات الأجنبية التي بدأت تتسرب عبر ظاهرة الامتيازات، فحملوا لواء المقاومة بالقلم في وجه الأتراك ثم بالسلاح في وجه الطامع الأوربي.

الإشكالية:

وبناء على ماسبق ، تتضح الصورة بأن سياسة الإدارة العثمانية بشكل عام قبل القرن التاسع عشر كانت منصبة جل اهتماماتها حول حفظ الأمن وجمع الضرائب، ولم تكن لها دور فعال ومنشط للحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من المجالات الأخرى؛ وبقدر ما كانت محدودة جدا في النطاق الرقابي التنظيمي، بينما شهد مطلع القرن التاسع عشر ونتيجة للمتغيرات والظروف السياسية والعسكرية على المستويين الداخلي والخارجي وصولا بها إلى حال التدهور والتفكك، حينها برزت بعض الشخصيات من السلاطين ورجال الدولة ممن سعى جاهدا للعمل على حماية الدولة من السقوط والاندثار، ومن أبرزهم: السلطان محمود الثاني 1809-1839م ومن بعده السلطان عبد المجي د الأول 1839-1861م والسلطان عبدالعزيز الأول 1861-1876م، والسلطان عبد الحميد الثاني 1876-1909م، وقد استعان هؤلاء السلاطين برجال من ذوي الخبرة والكفاءة في تسير شؤون الإدارة وإعانتهم في عملية الإصلاح في الدولة، ومن بين هؤلاء من تولى الصدارة العظمى أو الوزارة من أمثال: مصطفى رشيد باشا و محمد امين عالي باشا ومدحت باشا الذين كان لهم الفضل الكبير في مجمل الإصلاحات التنظيمية لهياكل وأجهزة الدولة والولايات التابعة لها ومن بينها إيالة(ولاية) طرابلس الغرب.

وعلى ضوء ذلك، يمكن أن نصيغ الإشكالية العامة التالية :

ماهي المجالات التي شملتهاحركة الإصلاح العثماني في ولاية طرابلس الغرب ؟

وتتمحور الإشكالية العامة حول مجموعة تساؤلات فرعية وهي كالآتي :

- هل الأوضاع والظروف الصعبة التي كانت تعيشها الدّولة العثمانية داخليا هي التي أرغمت سلاطينها إلى القيام بحركة الإصلاحات وإعادة هيكلة الإدارة في مختلف الميادين والأنشطة، أم أن هناك ظروف خارجية ضاغطة هي التي استدعت التوجه لإصلاح الأوضاع ؟

– ماهي دواعي سقوط حكم الأسرة القره مانلية في طرابلس الغرب، فهل هي أسباب ناتجة عن إفرازات لأوضاع داخلية متردية، أم هناك أسباب خارجية دفعت بالدولة العثمانية إلى استعادة سيادتها المباشرة على ليبيا سنة 1835م ؟

– كيف تقبل غالبية أهالي طرابلس الغرب عودة الحكم العثماني المباشر، وما سر الانتفاضات الشعبية التي واجهته في السنوات الأولى من عودة الحكم العثماني عليها، أم هل هي انتفاضات مرتبطة ببقايا نظام حكم الأسرة القره مانلية الساقط ؟

– هل كان لولاية طرابلس الغرب نصيب من تلك الإصلاحات والتنظيمات العثمانية ؟

– هل مست تلك الإصلاحات مجالا واحدا أم عدة مجالات ؟

– ماهي مميزات الإصلاحات العثمانية بالولاية،وماهي خصوصياتها مقارنة بباقي الإصلاحات في الولايات الأخرى ؟

– ما مدى أثر تلك الإصلاحات على حياة العامة لليبيين ؟

– إذا كانت تلك الإصلاحات والتنظيمات تهدف إلى تحسين الأوضاع وخاصة منها العسكرية (الدفاعية)، فلماذا سقطت ليبيا بسرعة في يد الاحتلال الإيطالي عام 1911م؟

خطة البحث :

تشكلت خطة الأطروحة من فصل تمهيدي وثلاثة أقسام، وكل قسم تكون من عدة فصول، وتضمن الفصل التمهيدي لمحة جغرافية عن موقع البلاد الليبية ولمحة موجزة عن تاريخ المنطقة منذ العهد الروماني وإلي الفتح العربي وصولا إلى عملية إلحاق الايالة بالحكم العثماني 1551م، وطبيعة نظام الحكم ومراحله إلى غاية عام 1835م، ومنها انتقلت للتطرق إلى مفهوم الإصلاح العثماني والظروف والأسباب المحيطة به وإيضاح بعض مضامينه.

وجاء القسم الأول موسوما بـ : الواقع السياسي ونظمه وأثره على الحياة الاجتماعية، وتضمن أربعة فصول، فكان الفصل الأول تحت عنوان: عودة الحكم العثماني المباشر على طرابلس ومظاهر المقاومة له، تطرقت فيه إلى الأسباب الداعية إلى إنهاء سلطة الحكم القرمانلي على ايالة طرابلس

الغرب واستعادة زمام الحكم العثماني المباشر عليها، ثم استعرضت ردود الفعل المحلية ومظاهره التي تمثلت في المقاومة المسلحة التي قادها كل من عبد الجليل سيف النصر والشيخ غومة المحمودي .

وبينما جاء الفصل الثاني بعنوان: تطور نظام الإدارة والجيش، استعرضت فيه آليات الإصلاح السياسي والنظم الإدارية والأمنية في الولاية، أما الفصل الثالث فكان تحت عنوان تطور الهيئات القضائية بالولاية، أوضحت فيه طبيعة النظام القضائي قبل عمليات الإصلاح والتي كانت قائمة على المحاكم الشرعية ثم أبرزت أهم آليات الإصلاح الجديدة في المنظومة القضائية حيث عددت أنواع المحاكم وتركيبتها الإدارية ومهام كل واحدة منها وصولا إلى توضيح أثرها في مدى تحقيق العدالة الاجتماعية في إحقاق الحقوق ورفع المظالم، أما الفصل الرابع فجاء بعنوان اثر التنظيمات على الحياة الاجتماعية، وقد حددت مجالها خاصة في الجانب الصحي وفي مدى تنامي الوعي السياسي لدى الطبقة المثقفة، والإشارة إلى إسهام المرأة في الميدان الاجتماعي الإنساني.

وجاء القسم الثاني موسوما بـ: الواقع الاقتصادي وآليات الإصلاح فيه، حيث تضمن الفصل الخامس النشاط الزراعي وابرزت فيه طبيعة ملكية الأرض والمقومات الزراعية التي تمتلكها الولاية في هذا الميدان ثم استعرضت أهم المزروعات ومدى اهتمام الولاة في تحسين القطاع الزراعي من خلال إدخال محاصيل زراعية جديدة وتوفير الإمكانيات والدعم المالي للمزارعين، وفي الفصل السادس كان بعنوان الصناعة والحرف، تطرقت فيه إلى أهم النشاطات الحرفية المنتشرة بالولاية سواء كانت حرف إنتاجية أو خدمتية وأبرزت فيه مدى اسهام حكومة الولاية في تحسين أداء القطاع الصناعي

وجاء الفصل السابع حاملا عنوان :حركة المبادلات التجارية استعرضت فيه طبيعة المبدلات التجارية الداخلية وأهم الأسواق والمحلات التجارية المشهورة في مدينة طرابلس وبنغازي، ثم تناولت المبادلات التجارية الخارجية انطلاقا من تجارة القوافل الصحراوية وأهم طرقها وصولا إلى طبيعة وحجم المبادلات التجارية عبر الموانئ نحو أوربا وغيرها. كما اوضحت أهم الأوزان والمكاييل المستعملة في عملية البيع دون إهمال أنواع العملات المتداولة في الأسواق وقيمتها، وأيضا استوضحت النشاط البريدي وخدماته وآليات الاتصال المستحدثة في الولاية. أما الفصل الثامن فكان تحت عنوان : السياسة الضريبية العثمانية آلياتها وخصائصها وأثرها، تطرقت فيها إلى أنواع الضرائب المباشرة وغير المباشرة وطرق جبايتها وأثرها على المجتمع .

وفي القسم الثالث الذي كان موسوما بـ: الواقع الثقافي والفكري بين التقليد والتجديد، وقد تضمن الإجابة على عدة إشكاليات موزعة إلى فصول، فكان الفصل التاسع بعنوان: المؤسسات التعليمية التقليدية، أوضحت فيه أنواع الهيئات المشرفة على هذا النوع من التعليم حيث ركزت على دور المسجد والكتّاب والزاوية و نوعية التعليم ومضامينه دون اغفال ظاهرة الوقف وإسهامها في استمرارية نشاط هذه الهيئات، وبينما حمل الفصل العاشر عنوان : المؤسسات التعليمية الحديثة، تناولت فيه أهم المدارس ومناهجها المستحدثة بموجب سياسة الإصلاح الجديدة والمواقف المختلفة من مضامين هذه المناهج. أما الفصل الحادي عشر فكان بعنوان: الطباعة والصحف والمكتبات، إستعرضت فيها كيفية دخول آلة الطباعة إلى الولاية وإسهامها في انتشار الصحف العمومية والخاصة مبرزا دورها في تنمية الوعي والحس الوطني، كما تطرقت إلى أهم المكتبات العامة والخاصة وإسهامها في تنمية الواقع الثقافي والفكري.

وفي الفصل الثاني عشر والأخير الذي أوسمته بـ: التغلغل الاستعماري ووسائله، تناولت فيه أساليب التغلغل الاستعماري الأوربي كإنشاء المدارس الأجنبية ونشاط المؤسسات المالية والتجارية والجمعيات التبشيرية والبعثات الكشفية التي تتبنى في الظاهر الكشف عن الآثار والمعادن وباطنيا الاطلاع على مواطن القوة والضعف في الولاية وصولا إلى التمهيد للاستعمار العسكري المباشر الذي تطلعت إليه إيطاليا في أكتوبر من عام 1911م بتواطؤ دولي وتخاذل عثماني .

وأنهيت هذه الدراسة بخاتمة التي استقصيت فيها جملة من النتائج حول الإصلاحات العثمانية ومظاهرها بالولاية ومدى تأثيرها على واقع الحياة الاجتماعية الليبية .

مصادر البحث :

كانت أولى الاهتمامات جمع المادة من المصادر القريبة من الحدث والتي يمكن لها أن تعطينا الصورة التي تعكس طبيعة التغيير والإصلاح في ايالة(ولاية) طرابلس الغرب أبرز هذه المصادر كتابا الشيخ أحمد النائب الأنصاري وهما: المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، ونفحات النسرين والريحان ممن كان بطرابلس من الأعيان التي ينقل فيهما تراجم للكثير من علماء وولاة العهد العثماني بطرابلس الغرب وأهم انجازاتهم ، أما يوميات الحسن الفقيه حسن، التي تضمنت رصد واقع الحياة اليومية السياسية والاقتصادية والاجتماعيةلمجتمع مدينة طرابلس خلال فترة حكم يوسف باشا القرمانلي وبعده ، بالإضافة إلى كتب الرّحالة خاصة العرب مثل:رحلة أبو الطيب

الفاسي، ورحلة المنالي، ورحلة ابن ناصر، والتي جمعها الأستاذ الدكتور علي فهمي خشيم في كتاب سماه الحاجية من ثلاث رحلات في الأراضي الليبية. ورحلة الشيخ الحسين بن محمد الورتلاني التي جمعها في كتاب سماه: "نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار"، ورحلة الحشائشي عام 1895م، فمعظم كتب الرحالة هذه ترصد الواقع الثقافي وتنقل لنا صورة وصفية متواضعة عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لولاية طرابلس الغرب، وكتاب الحوليات الليبية للمؤرخ والقنصل الفرنسي شارل فيرو الذي تناول فيه أهم الاحداث السياسية من تاريخ ليبيا العثماني وإن كان عمله هذا مجرد نقل مباشر عن تاريخ التذكار لابن غلبون، وكتاب تاريخ الإصلاحات والتنظيمات في الدولة العثمانية للفرنسي انكه لهارد الذي رصد ورسم لنا صورة واضحة للإصلاحات العثمانية وذلك نظرا لاقامته لمدة تجاوزت العشرين سنة في استانبول ، وكذلك كتاب ليبيا في العهد العثماني الثاني لصاحبه الماجور انتوني جوزيف كاكيا الذي ركز على دراسة الواقع الاقتصادي للولاية وعلاقاتها التجارية مع الخارج .

وكما استعنت ببعض الوثائق الأرشيفية التي اطلعت عليها خلال زيارتي لليبيا عام 2010م، وهذه الوثائق تتضمن الكثير من الأوامر والمناشير الحكومية التي تعكس طبيعة الإصلاح العثماني في طرابلس الغرب خلال القرن التاسع عشر ، وهذه الوثائق معظمها موجودة في دار المحفوظات اللّيبية ثم نقلت إلى مركز الجها د الليبيين للدراسات التاريخية بمدينة طرابلس، ومنها ما تمّ جمعها وترجمتها في كتب كالتي قام بها المؤرخ محمد الأسطى و خليفة محمد الدويبي وسمياها "الوثائق العثمانية –المجوعة الأولى "، والشئ نفسه قام به أيضا المؤرخ الأردني الفلسطيني الأصل أحمد صدقي الدجاني وعبدالسلام أدهم وسمياها وثائق تاريخ ليبيا الحديث، إضافة إلى الكثير من المراجع التي لا تقل أهمية من حيث الزخم المعرفي والتحاليل والمقاربات والاستنتاجات الهامة التي تضمنتها، نذكر من بينها كتاب المجتمع العربي الليبي للمؤلف تيسير بن موسى، وكتاب التعليم في مدينة طرابلس الغرب في العهد العثماني الثاني للمؤلف محمد الكوني بالحاج، وكتاب الإدارة العثمانية في طرابلس الغرب 1842–1911لصاحبه كامل علي مسعود الويبه ، وكتاب النظام الضريبي في ولاية طرابلس الغرب 1835–1912لصاحبه جبريل محمد الخفيفي، وكتاب التطور السياسي والاجتماعي في ليبيا مابين 1835–1882لصاحبه عمر علي بن إسماعيل ، وكتاب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في ولاية طرابلس الغرب 1835–1911م لصاحبته

المؤرخة العراقية وفاء كاظم الكندي ، وكتاب ليبيا قبيل الاحتلال الايطالي لصاحبه أحمد صدقي الدجاني .

إضافة إلى بعض الرسائل الجامعية كأطروحة دكتوراه بعنوان " تاريخ ليبيا الثقافي والديني والاجتماعي من خلال الرحالة العرب والأوربيين خلال ق 19/18م" لصاحبها علي مفتاح إبراهيم منصور، ورسالة أخرى الموسومة بـ " ولاية طرابلس الغرب في العهد العثماني 1864-1911م " لصاحبها مخلوف أمحمد سلامة الغزوي .

وقد تناولت هذه المصادر والمراجع جوانب عديدة من واقع الحياة اليومية للمجتمع اللّيبي، فشكلت بالنسبة لموضوع البحث فصولا رئيسة، ومادة خام مساعدة في وصف وتحليل واستنتاج للكثير من المقاربات التاريخية التي تتجمع روافدها في مصب الإصلاحات العثمانية في طرابلس الغرب في الفترة مابين 1835-1911م.

منهج الدراسة : لدراسة هذا الموضوع اتبعنا مسار المنهج التاريخي الذي يهتم بتتبع الأحداث وتقديم وصف شامل ودقيق عنها وفق سياق زمني يربط السابق باللاحق والمنهج التحليلي الذي يهتم بالبحث عن الأسباب وتفسيرها ودراسة العوامل المؤثرة ومجالات التأثير، وهذا لأن طبيعة المنهج التاريخي بأصوله وقواعده هو المنهج الذي يعتمد على رصد الأحداث التاريخية ثم تحليلها موضوعيا من أجل الوصول إلى معرفة أسبابها وفهم الظروف التي أثرت في ذلك المسار دون غيره، وذلك بقصد الوصول إلى مقاربات تفسر مميزات الواقع الذي وصلت به وإليه الإصلاحات العثمانية في ولاية طرابلس الغرب.

الصعوبات التي اعترضتني عبر مراحل البحث:

إن البدايات الأولى لأي بحث تاريخي أكاديمي إلا ويواجه صاحبه الكثير من الصعوبات والعراقيل والتي عادة ما تكون الحصول على المادة الأولية الضرورية لإنجاز البحث والمتمثلة في الأرشيفات والمصادر والمراجع المتعلقة بالموضوع، وإن وجدت فإنّها لا تركز عليه بشكل مباشر بل تلميحات وإشارات قد تعطي انطباعا غير مباشر حول موضوع الإصلاحات، لأن جل المصادر والمراجع تتناول مواضيع متعددة يغلب على مضامينها شؤون الحياة السياسة والاقتصادية والعسكرية في سياق عام، أضف إلى ذلك أن هذه المادة غير متوفرة على مستوى مكتباتنا الجامعية

أو الوطنية مما يستوجب تحمل مشاق السفر إلى الأراضي الليبية وما يتطلب ذلك من مستلزمات مادية كبيرة. كما توجد صعوبة في التعامل مع الأرشيف في البداية، لأن الدليل الذي يسمح بتصفح الملفات الأرشيفية غير منظم بالكيفية المعهودة في بقية مراكز الأرشيف الأخرى، فبعض الملفات تحمل أسماء شخصيات وطنية ليبية، إضافة إلى ذلك بأنه لا يسمح بتصوير أكثر من عشرة وثائق لكامل البحث، دون أن ننسى الوضع الأمني المتردي في ليبيا منذ 2011 وإلى غاية اليوم . وهذا الوضع والصعوبات تجاوزناها بفضل التوكّل على الله وبالعزيمة والإصرار لإخراج هذا العمل المتواضع على الشكل والمواصفات المطلوبة.

وفي الأخير آمل أن يكون مضمون هذه الأطروحة قد أضافت ولو النزر القليل من الإفادة في دراسة فترة- في جوانبها المتعددة- من فترات التاريخ الليبي خلال العهد العثماني .

الفصل التمهيدي: قراءة في المفاهيم والمصطلحات الجغرافية والتـــــاريخـــية

- لمحة جغرافية وتاريخية حول ليبيا
- دخول طرابلس الغرب تحت الحكم العثماني ومراحله
- مفهوم الإصلاح والظروف والأسباب الداعية له
- القوانين الإصلاحية (التنظيمات الخيرية)1839- 1876

لمحة جغرافية:

ولاية طرابلس الغرب أو ليبيا كما تسمى حاليا، تقع في القسم الشمالي من القارة الإفريقية وتنحصر بين خطي طول 9–25درجة شرقا ومابين خطي عرض 45–18درجة شمالا [1]، ويحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن الجنوب تشاد والنيجر، ومن الشرق مصر والسودان، ومن الغرب تونس والجزائر، وبهذا الموقع المتميز يصبح انتماء الولاية إلى المناطق الصحراوية أكثر من انتمائها إلى منطقة البحر الأبيض المتوسط، وتقدر مساحتها حوالي 1.750.000كلم مربع، وهي مساحة تشكل الرقعة الصحراوية معظمها، وقد أدى هذا الموقع إلى سهولة الاتصال بين الساحل والمناطق الداخلية والصحراوية في الواحات عن طريق القوافل التجارية [2]. و هذا الموقع المتميز وقربها من أوربا كان سببا في أن تكون من ضمن المناطق المتنافس عليها استراتيجيا واقتصاديا فيما بين القوى الأوربية خلال نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين .

لمحة تاريخية:

طرابلس مدينة فينيقية قديمة، قيل أنها أنشئت في العهد الذي تأسست فيه مدينة قرطاج التونسية عام 814ق.م ، وقد كانت تسمى في ذالك الوقت ب" أويا "، وتعتبر من المراكز الفينيقية الأربعة الهامة التي أنشئت على الساحل الإفريقي وهي: قرطاج، أويا، صبراته، لبدة (لبتسمانيا)[3].وقد كان الهدف من انشائها بأن تكون مراكز تجارية بحكم طبيعة النشاط الفينيقي.

وبينما يعود بناء أول سور يحيط بالمدينة إلى أسفاروس قيصر، أحد قياصرة الروم [4].وفي عهد الملك الوندالي جنسيريك (Genseric) تمكن من القضاء على الوجود الرومان الغربيين بهذا الإقليم عام430م، ولكن تأخر في السيطرة علي المدن الثلاث إلى غاية عام 455م[5]، ثم أدخل

---

(1)- عبد العزيز طريح شرف، جغرافية ليبيا، ط2، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، 1996، ص5.

(2)- بلدية طرابلس في مائة عام 1870–197، ط1، شركة دار الطباعة الحديثة، طرابلس، 1972، ص410.

(3) - محمد بن خليل ابن غلبون، التّذكار فيمن ملك طرابلس وماكان بها من الأخيار، تصحيح وتعليق: الطاهر أحمد الزاوي، ط1، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 2004، ص 17.

(4)- ابن غلبون، المصدر نفسه، ص 18.

(5) -Merighi Antonio ,LA Tripolitaniaantica .Vol .I, Airoldi Ed.Milano , 1940, P. 293 .

الإقليم في خضم الصراع الديني المذهبي المسيحي بين بيزنطا بقيادة الإمبراطور جستنيان (Gesteniane)، والوندال[1].

وأطلقت كلمة تريبوليتانوس التي تفيد معنى إقليم المدن الثلاثة وهي : لبدة، طرابلس، صبراته، ومع الزمن اختصرت إلى " تريبولي– TRIPOLI "، أي المدن الثلاثة، لأن كلمة "تري" معناها ثلاثة، وكلمة " بولي " معناها مدينة [2]. وكان الايطاليون حينما يريدون إطلاق الاسم على القطر كله قالوا "تريبولي".

أما في العهد الإسلامي فقد جاء ذكرها في الرسالة التي كتبها القائد الإسلامي آنذاك عمر ابن العاص بعدما انتهى من فتح طرابلس، وفرار الروم منها عام 22 هـ/ 643م إلى أمير المؤمنين عمر ابن الخطاب يستأذنه فيها إتمام فتح إفريقيا [3]، أما كلمة طرابلس الغرب فقد أطلقت عليها في العهد العثماني تمييزا لها عن طرابلس بلاد الشام[4].

2 – الأوضاع السائدة في طرابلس الغرب قبل ظهور العثمانيين بالمنطقة

يروي الكثير من المؤرخين العرب أسطورة تاريخية تبرز ما كانت تشهده ليبيا من ازدهار ورخاء اقتصادي كبير واستتبابا للأمن عبر العصور، كان حافزا استغله المسيحيون لفرض سيطرتهم عليها، فهذه الأسطورة تتحدث بأن سفن تجارية مسيحية رست في ميناء طرابلس ونزل أصحابها لشراء بضائع فاستضافهم أحد الأهالي في بيته وأكرمهم بمختلف الأطعمة من بينها حبة دلاع (البطيخ الأحمر)، والغريب في الأمر أن هذا المضيف لم يكن يملك سكينا في بيته لتقطيعها، فخرج مسرعا إلى السوق يشتري سكينا، مما استغرب له هؤلاء التجار ولاحظوا بأن سكان طرابلس قد أصبحوا

---

(1)- محمد مصطفى بازامه، تاريخ ليبيا في عهد الخلفاء الراشدين، ج8،مؤسسة ناصر للثقافة، (د.ت، م.ط)، ص 23 ؛ينظر أيضا جودتشايلد.ر.ج، دراسات ليبية، ترجمة :عبد الحفيظ فضيل الميار، مركز الجهاد الليبيي للدراسات التاريخية، طرابلس، 1999، ص 420.

(2)- William Smith , A Smaller Classical Dictionary , New York .1877. P414

(3)- ألفرد.ج .بتلر، فتح العرب لمصر، ترجمة محمد فريد أبوحديد، (د.د.ن)، القاهرة، 1946، ص 269؛ينظر أيضا احسان عباس، تاريخ ليبيا منذ الفتح العربي حتى مطلع القرن التاسع هجري، دار ليبيا، بنغازي، 1967، ص 22.

(4)- ابن غلبون، المصدر السابق، ص19.

غير مسلحين إلى درجة يمكن الاستلاء على المدينة بسهولة، وقد نقلوا هذا الوضع إلى ملكهم الذي سارع بإرسال أسطول بحري لاحتلال طرابلس[1].

وتبقى هذه الأسطورة مجرد اسطورة تاريخية خرافية لا أساس لها من الصحة في شيء إذ أن العرب منذ العهود القديمة معروف عنهم أنهم يحملون أسلحتهم معهم حيثما تنقلوا، أضف إلى ذلك وكأن هذا المستضيف لأول مرة يشتري هذا النوع من الفواكه ولم يجد سكينا لتقطيعه على الرغم من أنه يعيش في حالة رخاء اقتصادي كبير، وأيضا من طبيعة العربي أنه لايخرج من بيته ويترك فيها من ورائه أشخاص غرباء عن أهله.

فبعد سقوط آخر إمارة إسلامية بالأندلس " إمارة بني الأحمر " عام 1492م، توجهت أطماع اسبانيا والبرتغال بحماس شديدين نحو احتلال سواحل شمال إفريقيا، وقد أملتها أسباب منها سياسية واقتصادية، وفي الوقت ذاته لسبب ديني [2]، وذلك بموجب اتفاقية مشتركة موقعة بينهما وهي " معاهدة توردیسیلیاس " بتاريخ 07- 11- 1494م، التي باركها البابا يوليوس الثاني، وهذا مايدل على طبيعة الحقد والكراهية المسيحية الصليبية على العالم الإسلامي [3]، وذلك من خلال ملاحقة المسلمين الأندلسيين والانتقام منهم والتطلع للسيطرة على سواحل الشمال الإفريقي وجعلها مناطق نفوذ وهيمنة. وقد أرسل الملك الاسباني "فرديناند" إلى أحد قادته ويدعى "بدرو نافارا" بضرورة التوجه إلى طرابلس واحتلالها، وحينما بلغ الأسطول البحري الاسباني سواحل المدينة في 25-07-1510 باشر بقصفها بالمدافع بشكل شديد استطاع اختراق أسوارها وفتحت أبوابها واحتلوا المدينة رغم استماتة دفاع الطرابلسيين عليها [4]، فنهب الاسبان المدينة وهجّروا سكانها وعمّها الخراب والدّمار[5].

---

[1]- اتوري روسي، طرابلس تحت حكم الإسبان وفرسان مالطا، ترجمة وتقديم : خليفة محمد التليسي، الدار العربية للكتاب، بنغازي، 2003، ص 15؛ ينظر ايضا ابن غلبون، المصدر السابق، ص 141- 142.

[2]- F- Braudel", les Espagnols et l'Afrique du Nord de 1492 à 1577" in revue africaine. R.AN°49 1928, pp. 184,233,351,428.

[3]- اتوري روسي، المرجع السابق، ص 17 .

[4]- محمد خير فارس، محمود علي عامر، تاريخ المغرب العربي الحديث " المغرب الأقصى – ليبية "،ط2، منشورات جامعة دمشق، ، 2004/2003، ص 148- 149 ؛ ينظر أيضا اتوري روسي، المرجع السابق، ص19.

[5]- محمد خير فارس، المرجع السابق، ص 150 .

وبعد ان استتب الأمر للاسبان عمل القائد "بدرو نافارا" على جعل مدينة طرابلس قاعدة عسكرية رئيسية تنطلق منها تحركاته البحرية وموجها أنظاره إلى جزيرة جربة 28-08-1510م إلاّ أن حملته فشلت وتكبدت قواته خسائر بشرية ومادية كبيرة [1]، هذا ما أعطى نفسا جديدا لأهالي طرابلس للمقاومة ضد الاسبان ومحاولة طردهم منها، ونظرا لما تكبدته القوات الاسبانية من خسائر أخرى قرر ملك اسبانيا إلحاق طرابلس بمملكة صقلية بحجة قربها منها [2]. تزامن ذلك ببروز قوة جيواستراتيجية جديدة نشطة في حوض المتوسط تمثلت في الدولة العثمانية التي تحملت عبء حماية كرامة الإسلام والمسلمين والدفاع عنها، وذلك بفضل الإخوة خيرالدين وعروج بالجزائر، فأدرك الاسبان خطورة موقفهم في حوض الغربي للمتوسط.

قرر الامبراطور الاسباني شارل الخامس [3] الملقب بشارلكان – وبضغط من البابا بولس الثالث– منح فرسان القديس يوحنا[4] أراضي طرابلس الغرب مقرا عسكريا بعدما اتخذوا مالطا مقرا روحيا للمنظمة.

---

(1)- اتوري روسي، ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911، تعريب: خليفة محمد التليسي، ط3، الدار المغربية للكتاب، 1983، ص 148.

(2)- محمد خير فارس، المرجع السابق، ص151

(3)- شارل الخامس: ولد بمدينة خنت مقاطعة فلاندر البلجيكية عام 1500.وهو ابن فيليب الجميل، ابن الامبراطور الألماني ماكسيمليان الاول من ناحية الاب، وخوانا المجنونة بنت فردناند والكاثوليكي ملك الارغون، واي زابيلا الأولى الكاثولكية ملكة قشتالة، خصمي أبي عبدالله الخليع آخر ملوك الأندلس، وهما اللذان تسلما منه مفتاح غرناطة في 02يناير 1492 .فشارل كان هو حفيدهما الذي تحمل مواصلة رسالتهما، فقد ورث الم لك عام 1516 ثم أصبح امبراطور ا عام 1519م؛ ينظر مولود قاسم، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل 1830، ط1،ج2،دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1985،ص 135.

(4)- فرسان مالطا : الاسم الحقيقي للمنظمة هو فرسان القديس يوحنا، نشأت هذه المنظمة في بيت المقدس منذ مطلع الحروب الصليبية، تولت رعاية المحتاجين والفقراء من المسيحيين وتأمين الحجاج الذين يقصدون زيارة الاراضي المقدسة.وفي زمن الحروب الصليبية تحولت إلى منظمة دينية فرسانيةوضعت تحت وصاية القديس جيوفاني، وأطلق على أعضائها ospedalieré نسبة إلى الشؤون الإستشفائية التي يقدمونها، كمايعرفون بإسم اليوحانيين أحيانا، طردهم صلاح الدين من القدس عام 1187م مع بقيةالصليبيين واستقروا في عكا، ثم طردوا منها إلى قبرص فرودس، وطردهم منها السلطان سليمان القانوني عام 1522، ولجؤا إلى فيتربو"شيفتافكيا " التي تنازل لهم عنها البابا ؛ينظر محمود علي عامر، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، جامعة دمشق، 1995-1996، ص 58؛ وأيضا اتوري روسي، طرابلس تحت حكم الإسبان، المرجع السابق، ص49-50.

ولما آلت المدينة لفرسان مالطا عام1530م ومن أجل الاستقرار وترسيخ وجودهم فيها بصورة دائمة عملوا على إعادة بناء حصونها وترميم أبنيتها، وقد حُمل عبء ومسؤولية ذلك أبناؤها تحت ظلم وجور الفرسان وسياطهم[1]، واجبار الأهالي على الهجرة منها والإنفراد بحكمها وإدارتها على طريقتهم الخاصة[2].

وفي الواقع أن الوجود العثماني في مناطق الشمال الإفريقي قد أقلق الامبراطور الإسباني والعالم المسيحي على حد السواء، فكلاهما يدرك بأن جعل المنطقة مسيحية يستوجب طرد العثمانيين منها وبخاصة أن لاحظوا تزايد توسعاتهم باحتلال خيرالدين لتونس عام 1534 م[3] والتي لم تدم سيطرته عليها طويلا إذ طرد منها وأعاد الاسبان السلطان الحفصي مولاي الحسن فيها عام 1535 م[4].

وقد حفز انتصار شرلكان على خيرالدين باشا ودحره من تونس على توجيه حملة تأديبية للجزائر في أكتوبر 1541م قادها بنفسه وبعض القادة البحارة العظام وفرسان مالطا انتهت بهزيمة نكراء[5] أثرت على مجرى الأحداث التاريخية في الحوض الغربي للمتوسط فيما بعد.

3- خضوع طرابلس الغرب لسلطة العثمانيين واتصالهم بالعلماء:

إن حالة الهلع والخوف الذي وصل إلى نفوس الطرابلسيين بسبب استمرار وتزايد الهجمات الاسبانية على مناطقهم، ومن جراء مايتعرضون له من ضغوطات وممارسات وحشية واللاخلاقية من قبل فرسان مالطا (CHEVALIERS DE MALTE)، وهذا مازاد من نفاذ صبرهم واستدعى بهم الأمر للإسراع لطلب النجدة من السلطان العثماني لإنقاذهم وتخليصهم مما هم

(1)-اتوري روسي، ليبيا من الفتح العربي حتى 1911، المرجع السابق، ص 163

(2)- محمدخير فارس، تاريخ المغرب العربي..، المرجع السابق، ص157 .

(3)- محمد خير فارس، المرجع السابق، ص 156.

(4)- اتوري روسي، المرجع السابق، ص62.

(5)-كانت الحملة مكونة من 600 سفينة شراعية تحمل 13ألف بحري، 24ألف جندي من أحسن الجنود اسبان وايطاليا وألمانيا وفرنسا ومالطا وكان من بين مساعديه وقادته أندريه دوريا القائد العام للبحرية، والبطل فرنان كورتيث، الذي احتل المكسيك، أمامن مثل مالطا فهو أحد النبلاء الفرنسيين يدعى :ponce de Balagner;sire de savaignac الذي قتل عند باب عزون وهويصرخ سنعود ؛ ينظر مولود قاسم، المرجع السابق، ص 138 – 140.

فيه[1]. فكانت أولى الإتصالات الليبية بالعثمانيين ما روته تلك الروايات المتداولة والتي تذكر بأن السلطان العثماني قد استقبل وفدا من أعيان طربلس جاءوا يطلبون يد المساعدة لتخليصهم من ظلم وجبروت فرسان مالطا عليهم الذي يزداد يوما بعد يوم ، وقد وافق السلطان العثماني سليمان القانوني على طلبهم فأوفد معهم القائد مراد آغا الذي نزل بسفنه في مدينة تاجوراء[2]، واعترف به سكان غريان كزعيم عليهم، وكان ذلك عام 1546م.

وفي خلال هذه الفترة ظهر قائد عثماني قوي يدعى سنان باشا الذي كلف من طرف السلطان للتحرك بأسطوله البحري المتكوّن من حوالي 150سفينة شراعية مزودة بالمدفعية وبمساندة بعض القادة من أمثال درغوث رايس، وصالح بك حاكم جزيرة رودس، وبالتنسيق مع مراد آغا، وبفعل هذاالتنسيق الحربي تمكنوا من محاصرة مدينة طرابلس ودكّ أسوارها، وأُجبر حاكمها جاسباري فاليس(GESBERI PHALISE) على الإستسلام والخروج منها مهزوما بلا رجعة، وكان ذلك في14أوت 1551م، وتمّ تعيين مراد آغا كأول حاكم على طرابلس الغرب[3].

وعلى إثر عملية الإلحاق، مرّت الإدارة العثمانية في ولاية طرابلس الغرب في العهد الأول من الحكم بفترتين: عهد البيلربايات من 1551 إلى 1606م، ثم عهد الدايات من 1606 إلى1711م وخلال تلك الفترات تداول على حكمها ولاة منهم من كان مفسدا ظالما، ومنهم من كان مصلحا تقيا زاد في إلتفاف العلماء والأعيان وحتى الأهالي من حوله كعهد سليمان باشا 1619م الذي أولى إهتماما صادقا بمصالح رعيته، وضمن لهم الأمن وقضى على الاستغلال والاستبزاز في حين لم يتهاون في جمع الضرائب فكان يرسل كالعادة مندوبيه لجباية الضرائب، وفي إحدى المرات رفضتا كل من ناحيتي ترهونة وغريان دفع ماعليهما، فتوجه الباشا إلى رجال الدين للتوسط وايجاد تسوية سلمية حول هذه المشكلة فوقع الإختيار على الولي الفقيه سيدي الصيد الذي كلف بهذه المهمة، لأن كل الأهالي ينظرون إليه نظرة احترم وإجلال بل وتقديس، واستطاع

---

[1]-محمد خير فارس، تاريخ المغرب العربي..، المرجع السابق، ص 156.

[2]- مدينة ساحلية تقع شرق مدينة طرابلس ؛وللمزيد من الإيضاح حول مواقع معظم المدن الليبية ينظر **الملحق رقم : 01** .

[3]- محمد خير فارس، المرجع السابق، ص 157

تسوية الأمر بأن يعفي الباشا سكان غريان وترهونة من دفع الضريبة سنة كاملة [1] نظرا لسوء أوضاعهم الاقتصادية وبفعل شح السماء .

وحينما تولى محمد باشا(1633–1650) بادر إلى التصالح مع علماء وأعيان البلاد فنال رضاهم وأصبح سيدا على الولاية وضل يحكمها لمدة 18سنة، ومما زاد في إلتفاف الأهالي ورجال الدين نحوه هو اهتمامه بتجميل المدينة وضواحيها، حيث أنشأ المباني الفخمة الأنيقة ذات الأسقف المزخرفة بالألوان وغيرها من الأعمال التي نالت رضى العامة والخاصة [2]، وجعلت حكمه فترة متميزة من حيث الإصلاحات العديدة التي أدخلها على البلاد.

3– حركة الإصلاح العثماني والظروف والأسباب الداعية له :

– مفهوم الإصلاح:

مشتق من كلمة أَصْلَحَ، وصَلَّحَ، صَلُحَ، وكلها تدل على تغيير حالة الفساد، أي ازالة حالة الفساد عن الشيء، وهو مايعني بالعموم الصلاح ضد الفساد [3].

أما اصطلاحا فهي مرتبطة بالظاهرة الدينية، كالثورة الدينية التي قامت في أوربا الغربية خلال القرن 16م، وبدأت في شكل حركة إصلاحية في الكنيسة الكاثوليكية وما لبثت أن تحولت إلى حركة عقائدية عرفت بالبروتستانتية [4]، أو الحركة اللوثرية نسبة إلى مارتن لوثر .

أما في الفكر والثقافة الإسلامية فهذا المفهوم أو اللفظ شائع الإستعمال بكثرة، وحتى في النصوص القرآنية مصداقا لقوله تعالى: ﴿ قَالَ يَاقَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِن كُنْتُ عَلَى بَيِّنَةٍ مِن رَّبِّي وَرَزَقَنِي مِنْهُ

---

(1)-كوستانزيو برنيا، طرابلس من 1510–1850، تعريب: خليفة محمد التليسي، ط1، دار الكتب الوطنية، بنغازي،، 1985، ص98–99 .

(2)- خليفة محمد التليسي، حكاية مدينة طرابلس لدى الرحالة العرب والأجانب، ط 2، الدار العربية للكتاب، ليبيا –تونس، 1985، ص120.

(3)- محمد طهاري، مفهوم الإصلاح بين جمال الدين الافغاني ومحمد عبده، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1992، ص11.

(4)- محمد شفيق غربال، الموسوعة العربية الميسرة، مج1، ط2، دار الجيل، بيروت، 2001، ص230–231.

رِزْقًا حَسَنًا وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَى مَا أَنْهَاكُمْ عَنْهُ إِنْ أُرِيدُ إِلاَّ الْإِصْلاَحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلاَّ بِاللهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾ [1]، والمقصود هنا بالإصلاح العام لشؤون المجتمع الإسلامي .

وحديثا فقد عبر عن المصطلح بـ"التحديث"عند المؤرخين الاجتماعيين بمجموعة من التغيرات المعقدة التي أثرت في أحوال المجتمعات وبطريقة متفاوتة، وكثيرا ما اختلط المفهوم في الثقافة العربية بين مصطلحي الإصلاح والتحديث دون تحديد واضح لمفهوم كليهما أو أحدهما بالنسبة للآخر [2]

ويبقى مفهوم التحديث في نظر البعض يعني السير في ركب التقدم ومرتبط بعملية التنمية الشاملة[3]، وهو عملية معقدة تستهدف احداث التغييرات في جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإيديولوجية [4]، وهذا لايعني الاستغناء وترك كل ماهو قديم والتمسك بكل ماهو جديد بل هو عملية تكييف وانسجام بين القديم مع الملامح والخصائص والمكونات الجديدة المستحدثة[5]. وهناك من يربطه بالتخلي عن الأصالة والتأثر بسلوك وطبائع الغرب[6].

وهناك من يعرف التنظيم بأنه عبارة عن تحديد الوظائف وتوزيعها في إطار علاقات انتاجية معينة تتوافق مع مهارات وقدرة تحمل المسؤولية للأشخاص وفق بناء هيكلي تراتبي يحدد العلاقات الرسمية المختلفة في التنظيم الإداري [7] غايته تحقيق أهداف مشتركة متفق عليها[8].

أما مصطلح التنظيمات فجاء تعريفها في دائرة المعارف الإسلامية بـ: إنها اصطلاح مأخوذ من قانون "تنظيم أتمك"، ويقصد بها الإصلاحات التي أدخلت على أداة الحكم والإدارة في الدولة العثمانية من مطلع عهد عبد المجيدالأول، وقد استهلت بالقانون المعروف بصفة عامة باسم خط

---

(1)- سورة هود، الاية88.

(2)- سيار الجميل، العرب والأتراك والانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص42-43.

(3)- جهينة سلطان سيف العيسي، "قضية التحديث في ضوء الاتجاهات المعاصرة لعلم الاجتماع"، **حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية**، العدد الأول، جامعة قطر، 1979، ص135

(4)- جهينة سلطان العيسي، التحديث في المجتمع القطري، دار العودة، بيروت، 1979، ص 108.

(5)- أحمد النكلاوي، الإنسان والتحديث، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1980، ص14؛ ينظر أيضا سيار الجميل، المرجع السابق، ص43.

(6)- محمد الحسيني وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، ط2، دار المعارف، مصر، 1974، ص341.

(7)– عبدالله درويش، ليلى تكلا، الإدارة العامة، الانجلومصرية، القاهرة، 1976، ص 54.

(8)- علي عبد المجيد، الأصول العلمية للإدارة والتنظيم، ط6، دار النهضة االعربية، القاهرة، 1971، ص22.

شريف كلخانة، وورد اصطلاح تنظيمات خيرية لأول مرة في السنوات الأخيرة من حكم السلطان محمود الثاني[1].

وعن مسار التطور الزمني للمفاهيم ومآلاتها، فيقول قيس جواد العزاوي :" أن الإصلاح سابق على التنظيمات بقرون عدة ومختلف عنها في المقصد والمآل، فالإصلاح مجموعة من التصورات والمقترحات فرضتها الحاجة الداخلية من شأنها لو طبقت لأحدثت تغييرا إلى الأحسن في المجالات الاقتصادية والعسكرية والثقافية، وتعزز من علاقة الدولة بالمجتمع وتؤكد مركزية السلطة، أما التنظيمات فهي عبارة عن اجراءات تشريعية تقوم بتقنين حركة الإصلاح من قبل أعلى سلطة في الدولة العثمانية"[2]. فهو يلمح بأن الإصلاحات لم تطبق بشكل صحيح وكانت محدودة ولم تلمس ميادينها بما له علاقة بشؤون المجتمع .

وفي تعريف آخر للتنظيمات فهي:" عملية إصلاحية مستوحاة من التجربة الأوربية إلى حد بعيد، وهدفها تغيير نظام الإمبراطورية العسكري والإداري، وارساء هذه الإمبراطورية على أسس فكرية وقانونية جديدة، أو هي اصلاح المجتمع وفق أنظمة سياسية مستوحاة من التجربة الأوربية القائمة على الحرية والعدالة والمساواة، وتتجسد تلك المبادئ في المجالس النيابية المنتخبة"[3].

2- مسار حركة الإصلاح العثماني ومضامينه والظروف المحيطة به:

يشير الكثير من الباحثين والمؤرخين أن تقهقر الجيش العثماني يعود إلى سنة 1699م، حينما هزم أمام الجيش النمساوي واضطرت الدولة العثمانية حينذاك إلى توقيع معاهدة كارلوفيتس، التي تضمنت شروطا مجحفة في حق العثمانيين، وأدرك قادتها حينها أن أسباب الهزيمة إنما عائد إلى تخلف أجهزتها ونظمها العسكرية، ويستوجب منها إعادة النظر في طبيعة التنظيم ونوع العتاد الحربي من خلال الإستفادة من التقنيات والمعدات العسكرية الأوربية الحديثة[4].

---

[1] - دائرة المعارف الإسلامية، م7، دار المعارف، بيروت، 1933، ص36.

[2] –قيس جواد العزاوي، الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط، ط1، مركز دراسات الإسلام والعالم، فلوريدا، الو.م.أ، 1994، ص 66 .

[3] - محمد كامل ظاهر، الصراع بين التيارين الديني والعلماني في الفكر العربي الحديث والمعاصر، دار البيروني للطباعة والنشر، (د.م.ط)، (د.ت.ط)، ص99.

[4] –shaw,stanford : between old and new ;the ottoman empire under sultan Salim /// (1789-1807)Harvard 1971.vol.1.p.224 ; Karal,E.Z: La transformation de la turquie d'un empire oriental en un état moderne. J.W.H.(1958).p.430.

وبحكم طبيعة الدولة العثمانية العسكري فقد بدأ اهتمامها بالجيش في اواسط القرن الثامن عشر، برغم أن بداية إجراءات إصلاح هذا القطاع كانت محتشمة [1]، وشرع القائمون على شؤون الدولة ابتداء من عهد السلطان أحمد الثالث(1703-1730) في ارسال السفراء للإطلاع على منجزات الحضارة الأوربية الحديثة، وشرع في عهده بإصلاح الجيش الإنكشاري ولكن العملية لم تكلل بالنجاح وباءت بالفشل وعزل السلطان وقتل وزيره ابراهيم. وبرغم ذلك تواصلت محاولات الإصلاح في الفترة مابين 1730-1754م، إذ حاول السلطان محمود الأول اعادة تنظيم فرق الإنكشارية وبالاستعانة بشخصيات أوربية اعتنقت الإسلام، مثل"الكونت دوبنوفال"، وسار على نهجه خليفته السلطان مصطفى الثالث(1757-1773م)[2].

وقد عاشت الدولة العثمانية في أواخر القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر ظروفا صعبة للغاية، خاصة بعد هزيمتها أمام روسيا القيصرية وتوقيعها معاهدة كوجك كينارجيه في 21 جويلية 1774[3]، إذ شهدت فترة صراع بين فريقين، فريق يمثل الأفكار المنادية بالإصلاح وبأهمية الأخذ بمعالم الحضارة الأوربية، ويدعى هؤلاء بأنصار التجديد، وفريق يمثل الأفكار المعادية والرافضة لكل ماجاءت به الحضارة الأوربية، ويدعى هؤلاء بالمحافظين، وللتوجه الأخير تأثير كبير ومباشر في توجيه السياسة العامة للدولة العثمانية .

استمرت حركة الإصلاح في عهد السلطان مصطفى الثالث(1757-1773) الذي عرف عنه أنه ميالا للإصلاح مجددا عمل على تنظيم وتنسيق أمور البحرية والمدفعية، واعتمد على جلب الأسلحة من أوربا واستفاد من خدمات الفرنسي البارون دي طوت DeTott[4]، وعرف عن

---

(1)- ساطع الحصري، المرجع السابق، ص72.

(2)- أحمد مصطفى عبدالرحيم، في أصول التاريخ العثماني، ط2، دار الشروق، بيروت، لبنان، 1993، ص186؛ينظر أيضا زكية زهرة، إصلاحات الدولة العثمانية في عهد محمود الثاني (1808-1839م)، مذكرة نهاية السنة الأولى ماجستير، فرع التاريخ، جامعة الجزائر، 1982، ص 20-21.

(3)- كوجوك كينارجية، بلدة صغيرة تقع في بلغاريا حملت اسم المعاهدة بين روسيا القيصرية (كاترين الثانية) والدولة العثمانية (عبدالحميد الأول 1774- 1789) بموجبها حازت روسيا على امتيازات هامة منها حق حماية المسيحيين الارثوذكس على أراضي الدولة العثمانية ألغيت عام1856م؛ ينظر محمد ضياء الدين الريس، تاريخ الشرق العربي والخلافة العثمانية أثناء الدور الأخير للخلافة، ج1، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، 1950، ص18-19.

(4)– البارون دي طوت، ضابط فرنسي ارسلته الحكومة الفرنسية من أجل تقديم المساعدة التقنية للقوات العثمانية التي في حرب مع روسيا القيصرية وكان له الفضل الكبير في تكون فرقة جديدة من المدفعية العثمانية واسهم في تأسيس مصنع للأسلحة =

السلطان مصطفى الطُموح وبُعد النظر وله مشاريع عظيمة لو أمهله القدر [1]. وفي عهدة السلطان عبد الحميد الأول(1773-1785)كانت محاولات الإصلاح نشطة في المجال العسكري والعلمي وخاصة من قبل وزارة خليل حميد باشا(1782-1785) وبالإعتماد على السفير الفرنسي شوزال قوفيه(Choiseul Gouffier) أنشأ هذا الوزير مدرسة للهندسة لتدريس المعارف الحديثة المتعلقة بالفنون العسكرية، كما ترجمت العديد من الكتب الفرنسية إلى التركية حول هذه الفنون وطبعت في مطبعة السفارة الفرنسية في استانبول[2].

ولما اعتلى السلطان سليم الثالث العرش(1789-1807)،عرف عهده صراعا بين الفريقين، وأراد أن يعمق إصلاحاته بإدخال نظم جديدة للدولة اقتبسها من النظم الأوربية بهدف تحسين أداء أجهزتها واللحاق بركب الحضارة الأوربية التي أصبحت قدوة إلى كل متطلع نحو التقدم، فأوربا تميزت خلال هذه الفترة التاريخية بالتفوق في مختلف الميادين، العلمية والصناعية والزراعية والعسكرية[3]، فعمل على الإسراع في تطبيق ماحوته التقارير القادمة من قبل سفراء السلطنة بالدول الأوربية الذين عدهم لهذا الغرض [4]. وكان أول ما بادر به تكوين فرق عسكرية منظمة وبنى لها مدارس عسكرية وترجم لها كتب تتعلق بالجوانب العسكرية تتضمن طرق التنظيم والتدريب والتكتيك الحربي، ومنها كتاب "فوبان"، غير أن أعمال سليم هذه أثارت سخط المتعصبين للتقاليد والنظم القديمة والمعادين لفكرة الإصلاح [5]، والذي كان يمثله كل من الإنكشارية والعلماء، الذين اعتبروا الإصلاح بهذا النهج خروجا عن الدين الإسلامي والتقاليد العثمانية، فثاروا عليه واعلنوا

=ومدرسة للبحرية والعديد من الثكنات العسكرية ؛ ينظر عمر عبد العزيز عمر، دراسات في تاريخ العرب الحديث- الشرق العربي من الفتح العثماني حتى نهاية القرن الثامن عشر، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1971، ص117؛ ينظر أيضا خالد زيادة، المرجع السابق، ص46

[1]- الصاوي محمد الصاوي، الدولة العثمانية، ج1، مكتبة النافذة، مصر، 2012، ص205 .

[2]– خالد زيادة، المرجع السابق، ص49.

[3]– خير الدين التونسي، أقوم المسالك في معرفة الممالك، تحقيق :منصف الشنوفي، ط2، الدار التونسية، المؤسسة الوطنية للكتاب، تونس-الجزائر، 1986، ص186، 210.

[4]– خالد زيادة، اكتشاف التقدم الاوربي-دراسة في المؤثرات على العثمانيين في القرن الثامن، ط2، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 1981، ص72.

[5]- أحمد عبدالرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، ط2، دار الشروق، بيروت، لبنان، 1993، ص 186؛ أيضا اسماعيل أحمد ياغي، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، ط2، مكتبة العبيكان، الرياض، 1998، ص 117-119.

بطلان حكمه ونصبوا بدله السلطان مصطفى الرابع [1]. وقد يكون رد فعلهم هذا خوفا من ضياع مناصبهم وامتيازاتهم.

وقد لاحظ السلطان سليم الثالث الفساد المستشري في البلاد وأدرك الأسباب التي تكمن أساسا في السياسة والنظم التقليدية والمؤسسات العاجزة عن محاربة الفساد وإصلاح الخلل [2]. وقد عرفت في عهده حركة التحديث مرحلة التنفيذ الفعال مستندا على رجال مصلحين من أمثال أبوبكر راتب أفندي [3]، وكوشك حسين باشا الذي عينه قبودانا عاما لما لوحظ عليه من ذكاء وفطنة عسكرية كبيرة، إذ قام هذا الأخير بإصلاح الثغور وبناء القلاع الحصينة وإنشاء العديد من المراكب الحربية على شاكلة المراكب الفرنسية والإنجليزية وجلب الكثير من المهندسين المهرة من فرنسا والسويد، ووضع نظاما للجند المشاة وتدريبها على أساليب التكتيك الحربي المعمول به في أوربا وإنشاء أول فرقة منتظمة عام 1796مكونة من 1600جندي وهي تعتبر خطوة أولى للإستغناء عن الإنكشارية [4]. فسارعت هذه الأخيرة لخلعه من الحكم بحجة أن هذه النظم لا تتلائم والجيش العثماني وحتى اللباس العسكري المفروض على الجندية مخالف للباس العثماني وشبيه بالأوربي [5]، بينما كان السبب الذي عجل بخلع السلطان سليم الثالث هو تمكن مساعي الإنكشارية بإصدار فتوى من قاضي عسكر الروملي [6]، بأن النظام الحديث الذي جاء به

---

[1]- محمد فريد بك، تاريخ الدولة العليا العثمانية، تحقيق: احسان حقي، ط10، دار النفائس، بيروت، لبنان، 2006، ص393 ؛ ينظر أيضا ابراهيم بك حليم، تاريخ الدولة العثمانية العلية، اعتني به نجوى عباس، ط1، مؤسسة مختار للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1990، ص295 .

[2]- سيد محمد سيد، دراسات في التاريخ العثماني، ط1، دار الصحوة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1996، ص280.

[3]- ابوبكر راتب : هو ابن أحد العاملين في خدمة الباب العالي، ومن أبرز معاوني السلطان سليم الثالث، و أشدهم صراحة، استلم منصب رئيس الكتاب او وزير الخارجية بين 1795-1796، وبعد عودته من في ينا أعد تقريرا من خمسمائة صفحة عرضه على السلطان يتضمن دراسة حول التنظيمات العسكرية في الدول الاوربية والنمسا بالخصوص وعن شكل الإدارة والحكومة، وكان لمحتوى التقرير الأثر الكبير في تبلور فكرة النظام الجديد لدى السلطان، وقد كانت جرأته بالسلطان إلى أن أمر بقتله عام 1797؛ ينظر مصطفى السيد، نقد حالة الفن العسكري والهندسة والعلوم في القسطنطنية 1803، تحقيق خالد زيادة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1979م، ص23.

[4] - الصاوي محمد الصاوي، المرجع السابق، ص219.

[5]- آصاف يوسف بك عزتلو، تاريخ سلاطين بني عثمان من أول نشأتهم حتى الآن، تقديم: محمد زنهم محمد عزب، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1995، ص113.

[6]- سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مطبعة مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000، ص174.

السلطان بدعة مخالفة للشرع[1]، ويجب توقيف هذه المهازل بالكامل من جذورها. وبعدما تمكنت الإنكشارية من ازاحة السلطان سليم الثالث وسجنه نصبت ابن أخيه مصطفى الرابع سلطانا لما رأت فيه خدمة لمصالحها ومسايرته في العداء والمعارضة الشديدة للفكر الإصلاحي ودعاته، الأمر الذي زاد من سخط دعاة الإصلاح الذين أصبح يقودهم البيرقدار مصطفى باشا [2]، فهاجم هذا الأخير قصر السلطان مصطفى الرابع في جويلية 1808وتمكن من عزله وسجنه ونصب بدله أخوه السلطان محمود الثاني.

ويرى البعض أن السلاطين العثمانيين ومن يحيط بهم ويسايرهم في أمور التجديد بأن من بين الأهداف التي كانوا يتوخوها من محاولات الإصلاح هو اقناع الدول الأوربية بأن ثمة إصلاح يجري في أجهزة الدولة ونظمها لعل ذلك سيؤدي بقناعة هذه الدول للحفاظ على كيان الدولة العثمانية وبقائها، ويخفف من حدة التدخل في شؤونها الداخلية بحجة حماية الأقليات المسيحية المضطهدة[3]،ولما اعتلى السلطان محمود الثاني [4]السلطة في 11أوت1808م، استعان بمستشارين

[1] - نزار قازان، سلاطين بني عثمان بين قتال الاخوة وفتنة الانكشارية، ط1، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1992، ص66.

[2]- البيرقدار : أو العلمدار مصطفى باشا (1750-1808)، من اعيان روستجق، وهو ابن أحد أعيان الإنكشارية، شارك في الحرب ضد روسيا من 1767الى 1774 والتي انتهت بتوقيع معاهدة كوجوك كينارجي، وفي عهد السلطان سليم الثالث حاز على لقب البيرقدار، وكان في البداية من المعرضين لحركة الإصلاح، ولم أدرك اهميتها تحول إلى مناصر لها، ثم في عهد السلطان محمود الثاني عين في الصدارة العظمى وبحكم طبيعة شخصيته العسكرية أراد الاستحواذ على شؤون الحكم وتقزيم هيبة السلطان، اضافة إلى أن أصبح غير مرغوب فيه حتى من قبل زملائه من ضباط الجيش لدرجة أنه لما حوصر في قصره من قبل الحرص القديم لم يتلق الامداد منهم، فقتل حرقا؛ ينظر زكية زهرة، المرجع السابق، ص 14؛أيضا ابراهيم حليم بك، المرجع المصدر السابق، 299؛ أيضا يلماز اوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، تر، عدنان محمود سلمان، ج1، مؤسسة الفيصل، استانبول، 1990،، ص665.

[3]- انيس محمد، الدولة العثمانية والشرق العربي(1514-1914)، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1984، ص214.

[4]- السلطان محمود الثاني، تولى مقاليد الحكم سنة 1808وهو في الرابع والعشرين من عمره، كان متحمسا للاصلاح والنهوض بالدولة العثمانية من حالة الركود الى القوة والمجد، ورأى أن نجاح الإصلاح في دولته يجب أن يكون شاملا لكل = = النظم العثمانية ولايقتصر على المجال العسكري ولذالك عزم على ازالةالنظم التقليدية القديمة حتى لا تتعارض ومسار الاصلاح، اهتم ببناء فرق عسكرية جديدة (الجيش المحمدي المنصور) وفق النظم الاوربية العسكرية الحديثة، كما اجرى اصلاحات واسعة في الدولة شملت الصحة والتعليم، والزراعة والعمران، وادخل في المجتمع العثماني عادات وتقاليد غربية، واجرى تغييرات حتى في الزي الذي يرتديه موظفوا الدولة، وكان يحضر لمشروع تنظيمات كبير ولكنه توفي قبل الاعلان عنه في عام 1839م ؛ ينظر محمد عبد اللطيف البحراوي، حركة الاصلاح العثماني في عصر السلطان محمود الثاني (1808-1839)، دار التراث، القاهرة، 1978، ص182.

بمستشارين وحاول أن يتابع الإصلاحات والاجراءات الحديثة، حيث كان يقف عند كل أمر ويقاربه بالنسبة للدين والوطنية حتى لا يتعارض معهما. ومن أهم أعماله إلغاء الضرائب والقرارات القديمة التي كانت موضوعة على رقاب المسيحيين وأمر بالمساواة فيها مع هو مفروض على المسلمين، واستطاع بالمهارة والحنكة السياسية الحكيمة أن يتخلص من الجيش الإنكشاري ويمحوه من الوجود. وادخل النظم الأوربية في مختلف المجالات، وكان آخر ما قاله :" من الآن فصاعدا أريد أن أرى المسلمين في المساجد والمسحيين في الكنائس واليهود في المعابد" فكانت أفعاله تترجم أقواله[1].

وفي ظل الأوضاع غير المستقرة التي تنذر بسقوط الدولة العثمانية سعى السلطان عبد المجيد الأول (1839-1861) جاهدا لإصلاح القوانين الإدارية والمؤسسات التشريعية والمالية والأمور الخدمية كافة داخل الولايات العربية والمسيحية التي تحت سلطته على حد سواء، ولعب في زمنه الوزير مصطفى رشيد باشا[2]، دورا مهما في كسب مودة الدول الأوربية وطمأنتها كما قام باختيار العناصر الشريفة للعمل معه وطرد العناصر الفاسدة والمرتشية ضمن الإدارة وتسريح بعضهم[3].

[1]- انكاه لهارد، الإصلاحات والتنظيمات في الدولة العثمانية، ، ترجمة: علي رشاد ومحمود عامر، تعليق : سمر بهلوان، ط 1، دار الزمان للطباعة والنشر، دمشق، 2008، ص 37، 39.

[2]–رشيد باشا (1800–1858) : يعد أبرز رواد الإصلاح في الدولة العثمانية، بل يلقب بأبو التنظيمات، تولى مقاليد الصدارة العظمى في ظروف صعبة كانت تمر بها الدولة العثمانية ومنها خاصة هزيمتها في موقعة نزيت عام 1839، امام محمد علي باشا والي مصر، ووفاة السلطان محمود الثاني، وانتشار الفوضى والانتفاضات في ربوع الكثير من الولايات، عمل رشيد باشاسفيرللدولة العثمانية في باريس ثمفي لندن، وكان يتقن اللغة الفرنسية، وملما بسياسات الدول العظمى، تولى منصب وزيرالخارجية لعدة مرات، اطلع على اساليب الحكم الدستوري البرلماني الاوربي واعجب به، واصبح من دعاة الاصلاح على النمط الغربي، ومن انجازاته مرسوم خط كلخانة 1839، وقانون اصلاح التعليم 1846، وقانون اصلاح النظام التجاري العثماني، عزل من الصدارة العظمى عام 1852م ؛ ينظر

- shaw , stanford, Histoiry of Ottoman Empire and Modern Turkey, Vol 2, Cambridge , 1977, p61.
- Lewis Benrard, The emergenceof modern Turkey , Oxford , U. Britsh ,1966, pp110-112.

[3]- انكه لهارد، المصدر السابق، ص36 –37 .

2-1- خط شريف كلخانة 1839:

يوصف هذا الخط بلائحة الحقوق [1]، وقد صدر في 03نوفمبر 1839 حينما دعى السلطان إلى بلاطات السراي القديم في حدائق طوب كابي المعروف باسم كلخانة (قصر الورود) كل رجالات الدولة وذوي المقامات الرفيعة من مدنيين وعسكريين، وبحضور ممثلي الدول الأوربية ورجال الدين واعضاء السلك الدبلوماسي، وقرأ مصطفى رشيد باشا مرسوم خط كلخانة على مسامع الجميع، وحرص على اضفاء الصبغة الشرعية الإسلامية في مضامينه، وأن المقصود من اصداره هو احياء الدين والدولة معا، وفي الحقيقة أنه يعتبر الخطوة الأولى نحو الأخذ بالقوانين الوضعية [2]، ومن أهم ماجاء فيه:

2-1-1- منح السلطان جميع رعايا الدولة أمنية الروح والعرضوالناموس والمال " ..لذلك نرى من اللازم لأجل حسن إدارة ممالكنا المحروسة وضع بعض قوانين جديدة تتعلق موادها الاساسية بامنية النفوس والمحافظة على الأموال والعرض والناموس ...وألاّ يحصل تسلط من طرف احد على عرض وناموس شخص آخر بل كل واحد يكون مالكا أمواله وأملاكه متصرفا بها بكمال حريته وليس لأحد أن يتدخل معه بذلك، وإذا بالفرض وقع أحد بتهمة أو قباحة، وكان ورثاؤه ابرياء الذمة من تلك التهمة أو القباحة، لايحرمون من حقوق ارثهم بواسطة ضبط أمواله"[3].

2-1-2- تعهد السلطان أمام الجميع على العمل من أجل إصلاح الإدارة والقضاء والتعليم والجيش وعلى قاعدة التوفيق بين مصالح الملة والوطن في اطار التبعية العثمانية الواحدة، وانتزع هذا الخط من نفوس الولاة الجرأة على القتل والمصادرة"...كذلك يلزم أن ينظر دعاوى أصحاب الجرائم بعد الآن علنا بوجه التدقيق بمقتضى القوانين الشرعية وقبل أن يصدر الحكم لايجوز اعدام أحد أصلا لاخفيا ولا جليا ولا بطريق التسميم " .

---

(1) -كمال بكديللي، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، تر، صالح سعداوي، مجلد1، مركز الابحاث للتاريخ والفنون والثقافة الاسلامية، استانبول، 1999، ص 102.

(2)-Hurewitz, J.C , Diplomacy in the near and middle East, Vol 1, London ,1985,pp113-116.

(3)- نوفل نعمة الله نوفل، الدستور، مراجعة وتدقيق خليل أفندي الخوري، ج1، المطبعة الادبية، بيروت، 1301هـ/ 1884م، ص3- 4؛ سأشير الى هذا المصدر لاحقا بـ (الدستور).

2-1-3- أمر السلطان بتنظيم الأمور المتعلقة بالخدمة العسكرية، وايجاد نظام ثابت للجندية"..وهكذا مادة العساكر أيضا لأنها من الأمور المهمة كما تحرر ومع أن عطاء العساكر لأجل محافظة الوطن هو من فرائض ذمة الاهالي لم يزل لحد الآن غير منظور فيه إلى عدد النفوس الموجودة في كل بلدة بل يطلب من بعضها ما هو زائد عن درجة احتماله ومن البعض الآخر ماهو أنقص وكما أن هذا الأمر يوجب عدم الترتيب والخلل في منافع الزراعة والتجارة كذلك استخدام الذين يحضرون إلى العسكرية إلى نهاية عمرهم يوجب الملل وقطع النسل فيجب وضع بعض اصول حسن لأجل ما يطلب عند اللزوم من كل بلدة من الأنفار العسكرية وتأسيسه بطريق المناوبة أيضا فتكون مدة الاستخدام أربع أو خمس سنين"

2-1-4- أمر السلطان بتثبيت الضرائب، والتكاليف المالية، وتنظيم أمر توزيعها على المكلفين وجبايتها بمقتضى أحكام الشرع، وإلغاء نظام الإلتزام الذي انجر عنه أخطار كبيرة على الخزينة والفلاحين معا من افقار ومظالم،وهذا الإلغاء الهدف منه وضع حد لتعسف المتسلمين والملتزمين، واعْتُبر آلات الخراب لما فيه من الغدر والظلم " ...ومع أن اهالي ممالكنا المحروسة قد تخلصت قبل الآن ولله الحمد والمنة من بلية اليد الواحدة التي كانت تظن فيما سلف ايرادا لم تزل أصول الالتزامات التي هي من آلات الخراب ولم يجن منها ثمر نافع في وقت من الأوقات جارية حتى اليوم...ولذلك يلزم بعد الآن أن يتعين على كل فرد من أهالي البلاد " ويركو [1]"مناسب بالنسبة إلى أملاكه ومقدرته كيلا يؤخذ من أحد شيء زائد عن مقدرته"[2].

2-1-5- القضاء على الرشوة التي كانت سائدة في الدولة نتيجة قلة الرواتب أو انعدامها، والتي كانت أحد أسباب ضعف جهاز الحكم " ..وبما أن جميع المأمورين لهم والحالة هذه المعاشات وافية وستترتب معاشات ايضا لمن وجد بينهم بلا معاش يجب أن ينظر قانون قوي يتأكد به الان عدم وقوع ماد الرشوة الكريهة المنفور منها شرعا التي هي السبب الأعظم في خراب الملك" .

[1]- الويركو، ضريبة سنوية على الشخص وممتلكاته وتسمى الميري، للاطلاع اكثر ينظر في الفصل الثامن الخاص بالضرائب وأنواعها .

[2]–الدستور، المصدر السابق، ص 3.

2-1-6- وعد السلطان باستمرار الإصلاحات في الدولة عن طريق اصدار القوانين والتنظيمات المتعلقة بامنية الانفس وتعيين الوير كو والتنظيمات العسكرية كما وعد ايضا باحترام هذه القوانين واعطى العهد والميثاق بعدم مخالفتها و"...وبما أن هذه القوانين الشرعية سيصير وضعها لاحياء الدين والدولة والملك والملة يعطى العهد والميثاق من جانبنا الهمايوني بعدم حركة تخالفها والقسم بالله أيضا بحضور جميع العلماء والوكلاء في حجرة الخرقة الشريفة وتحلف العلماء والوكلاء وينتظم قانون جزاء بخصوص لاجراء التاديبات اللائقة للذين يفعلون حركة تخالف القوانين الشرعية من العلماء والوزراء وغيرهم أيًّا كان بحسب القباحات التي تثبت عليهم غير ملتفت في ذلك إلى رتبة ولا خاطر "

2-1-7- عمم خط كلخانة على جميع الولايات وبلغ سفراء الدول الاجنبية رسميا، وهذا ما يدل على اهتمام هذه الدول بشؤون الدولة العثمانية "...ينبغي أن تعلن ارادتنا هذه السلطانية مشاعة إلى اهالي دار السعادة وجميع ممالكها المحروسة وأن يعلم بها رسميا جميع السفراء المقيمين في دار سعادتنا لتكون الدول المتحابة أيضا شهودا على ابقاء هذه الأصول إلى الأبد إن شاء الله تعالى ".

لقد أدى صدور خط كلخانة ردود فعل في مختلف أنحاء الامبراطورية بين مؤيد ومعارض وحسب كل فئة وفهمها له، إلا أنه كان خطوة متقدمة نحو الأخذ بالقوانين الوضعية في محاولة لمنع الدول الاوروبية الكبرى من التدخل قي شؤون الدولة العثمانية بحجة حماية الجماعات غير المسلمة.

كما أصدر قرارات بعيدة عن الأحكام الشرعية ورغم ذلك اعترض المسلمون على هذا المرسوم لمخالفته الأحكام الشرعية لأنه يساوي بين المسلم والكافر في الحقوق والواجبات [1]، وأصبح الوضع ينذر بخطر الإنقلاب على السلطان.

وأما م هذا الوضع سارع السلطان عبد المجيد إلى عزل الوزير رشيد باشا واصدر فرمانا يوضح فيه سياسة سوء التسيير التي انتهجها الوزير المعزول،قائلا :" إن بعض الأشخاص الذين لا يفهمون السياسة أرادوا وضع بعض القوانين وإدخالها على الدولة من أجل تحسين الوضع، ولكنهم

---

[1]- انكهر لهراد، المصدر السابق، ص 40، 45.

لم يقدّروا الأضرار التي تنجم عنها، وقد علمت منذ مدة بهذا الأمر، وأن مثل هذه الأمور تؤدي إلى زعزعة الدولة وعدم استقرارها،.. وأنا أسعى جاهدا إلى تحسين المعيشةوتأمين الرفاهية لشعبي وأمتي، والقوانين الجديدة ... بعض تفرعاتها لم تكن كاملة، ولايمكن لأي قانون أن يكون كاملا في أول الأمر، وسأسعى جاهدا من أجل تكملة وتحسين القوانين الجديدة"[1].

يرى رجال الإصلاح في عهد السلطان عبدالحميد الثاني (1876-1909) أن اخراج الدولة العثمانية من عثرتها إنّما يستوجب الأخذ بالنظم الاوربية السياسية والاقتصادية والعسكرية والتعليم، بينما السلطان كان يؤمن بالمرحلية والتدرج بما لا يتعارض والشريعة الإسلامية[2].

2-2- الخط الهمايوني 1856:

أكد"خط همايوني" الصادر 1جمادي الآخر 1272هـ الموافق في 18فيفري1856 على عهد السلطان عبد المجيد (1839-1861)، على استمرار حركة الإصلاحات التي نص عليها خط كلخانةلتشمل جميع مرافق الدولة العثمانية مستفيدة من خبرات وتجارب بعض الدول الاوربية وبخاصة فرنسا وانجلترا، ومما جاء في ذلك التأكيد على العمللتحقيق مبدأ المساواة القانونية لجميع رعايا الدولة بمختلف أديانها وطوائفها ومذاهبها الدينيةوالحفاظ على مصالحها.

وسبب صدوره يعود إلى اصرار الدول الغربية على ضرورة الإصلاح في استانبول [3]ويجب أنيكون أكثر اتساعا ودقة من خط كلخانة [4] وبما يراعي مصالحهم،لذا أدى صدور هذا القانون إلى اضافة مجال اوسع من الامتيازات والحصانات لرعايا الدولة من غير المسلمين، ولذا كان الخط الهمايوني أكثر جرأة من الأول واكثر اندفاعا نحو الاقتباس من الغرب[5] بصورة لم تكن معهودة من قبل في الوثائق العثمانية الرسمية إلى درجة أنه لم يستشهد بآية قرآنية واحدة أو بقوانين الدولة

---

(1)-انكه لهارد، المصدر نفسه، ص49.

(2)- رأفت غنيمي الشيخ، تاريخ العرب المعاصر، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية (د.د.ط)، (د.م.ط)، 1996، ص9.

(3)-كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الاسلامية، تر، نبيه امين فارس، ط5، دار العلم للملايين،(د.م)،1968، ص 591.

(4)- عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ الشعوب الاسلامية، دار الفكر العربي، (د.ت.ط)، ص174.

(5)- محمد علي محمد الصلابي، الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، ط1، دار البيارق، ليبيا، 2001، ص367.

القديمة وامجادها [1]وكان الهدف الأساسي هو زيادة في كسب موقف الدول الاوربية الغربية – بعد حرب القرم– وخاصة الحصول على مكاسب من مؤتمر باريس واصباغ الدولة العثمانية بالطابع الاوربي[2]. ويمكن توضيح أهم البنود الواردة في هذا الخط :

2–2–1– الإقرار بالإمتيازات الدينية للطوائف غير المسلمة التي منحت لهم في الفترات السابقة مع طلب اعادة النظر في صيغ تنظيمها من قبل مجالسهم بأن تقدم كل طائفة لمقترحات إصلاحية إلى الباب العالي للنظر فيها بما يتوافق ومستجدات الرقي والتقدم الذي تسير فيه الدولة، قائلا: "..أما الإمتيازات والمعافيات الروحانية جميعها التي اعطيت من طرف أجدادي العظام أو احسن بها في السنين الأخيرة إلى جماعة المسيحيين وباقي التبعة غير المسلمة الموجودين في ممالكي المحروسة الشاهانية فقد صار تقريرها وابقاؤها الآن أيضا، إنما يلزم أن تحصل المبادرة فقط إلى رؤية امتيازات كل جماعة من المسيحيين والتبعة غير المسلمة ومعاينة امتيازاتهم بظرف مهلة معينة، وتحصل المذاكرة في اصلاحاتها"[3].

2–2–2– السماح للطوائف غير المسلمة بالحرية الدينية في ممارسة شعائرها، وبناء معابدها، ومستشفياتها ومقابرها بشروط يتوافر فيها التسامح [4] " وإذا وجد في محل جماعة أهل مذهب واحد منفردين يعني غير مختلطين بغيرهم فلا يقيدوا بنوع ما عن إجراء الخصوصيات المتعلقة بالعبادة في ذلك الوضع ظاهرا وعلنا، أما في المدن والقصبات والقرى التي تكون أهاليها مركبة من جماعات مختلفات الأديان فتكون كل جماعة مقتدرة على تعمير وترميم كنائسها ومستشفياتها ومكاتبها ".

2–2–3– إعلان المساواة في المعاملة بين جميع الطوائف ومنع استعمال الألفاظ التي تحط من قيمة غير المسلم وتأمين الحرية الدينية " ... وينبغي أن تؤخذ التدابير اللازمة القوية لأجل

([1])- عصمت برهان الدين عبدالقادر، "تغلغل الماسونية في الدولة العثمانية 1839–1918"، **مجلة المؤرخ العربي**، العدد11، العراق، 1981، ص216، ينظر أيضا بان غانم أحمد الصائغ، "سياسة بريطانيا تجاه النصارى واليهود في الدولة العثمانية (1839–1814م)"، **مجلة التربية والعلم**، مجلد19، عدد5، 2012، ص21.

([2])- يلماز اوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، تر، عدنان محمود سلمان، ج2، مؤسسة الفيصل، استانبول، 1990، ص54.

([3])- الدستور، المصدر السابق، ص5–6.

([4])- عمر عبد العزيز عمر، تاريخ المشرق العربي 1516–1922، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، (د.ت.ط)، ص277.

تأمين من كانوا أهل مذهب واحد مهما بلغ عددهم ...ثم تمحى وتزال مؤبدا من المحررات الديوانية جميع التعبيرات والألفاظ والتمييزات التي تتضمن تدني صنف عن صنف أخر من صنوف تبعة سلطنتي السنية بسبب المذهب أو اللسان أو الجنسية ... وجب أن لا يمنع أحد أصلا من تبعتي الشاهانية عن اجراء فرائض ديانته ولا يعاني من جراء ذلك جوازا ولا أذى ولا يجبر أحد على ترك ديانته ومذهبه"[1].

2-2-4- فسح المجال أمام الرعاية كافة للمساهمة في خدمة الدولة وتعيينهم في الوظائف واستفادتهم من خدمات الدولة التعليمية" ... وبما أن جميع تبعة دولتي العلية من أية ملة كانوا سوف يقبلون في خدمة الدولة ومامورياتها فيستخدمون في المأموريات امتثالا إلى التنظيمات المرعية الإجراء في حق العموم بحسب أهليتهم وقابليتهم،والذين هم من تبعة سلطنتي السنية يقبلون جميعا عندما يفون الشرائط المقررة سواء كان من جهة السن أو الامتحانات في التنظيمات الموضوعة للمكاتب بدون فرق ولا تميز"[2].

2-2-5- السماح للطوائف غيرالمسلمةبانشاء مدارسها الخاصة " تكون كل جماعة ماذونة بعمل مكاتب ملية للمعارف والحرف والصنائع لكن اصول تدريس مثل هذه المكاتب العامة وانتخاب معلمين تحت نظارة وتفتيش مجلس المعارف".

2-2-6- انشاء المحاكم المختلطة للفصل في القضايا المدنية والجنائية، واحالة الدعاوى الخاصة بالاحوال الشخصية والارث إلى المحاكم الشرعية بالنسبة للمسلمين وإلى المحاكم الطائفية بالنسبة لغير المسلمين، ووعد السلطان باصدار قانون الجزاء الهمايوني [3]في وقت قريب [4] : "...جميع الدعاوى التي تحدث فيما بين اهل الاسلام وباقي التبعية غير المسلمة او بين التبعية المسيحية وبين باقي تابعي المذاهب المختلفة غير المسلمة تجارية كانت أو جنائية فتحال إلى دواوين مختلطة، والمجالس التي تعقد من طرف هذه الدواوين لأجل استماع الدعوى تكون علنية بمواجهة

---

(1)-الدستور، ج1، المصدر السابق، ص7.

(2)- عبد العزيز محمد عوض، الادارة العثمانية في ولاية سورية 1864-1914، دار المعارف، مصر، 1969، ص27 .

(3)- الجزاء الهمايوني، صدر هذا القانون بعد عام من صدور الخط الهمايوني وذلك بتاريخ 28 ذي الحجة 1274هـ الموافق لـ 20أغسطس 1857م، وتضمن (264)مادة، وسوف نوضح بعضا من مضامينها في الفصل المتعلق بالنظام القضائي لاحقا ؛ وللاطلاع اكثر ينظر الدستور، ج1، المصدر السابق، ص 323-373.

(4)- عبدالعزيز محمد عوض، المرجع السابق، ص27-28.

المدعي والمدعى عليه والشهود الذين بقيمانهم ينبغي أن يصادقوا على تقاريرهم الواقعة دائما واحدا فواحد بيمين حسب اعتقادهم ومذاهبهم، أما الدعاوى العائدة إلى الحقوق العادية فينبغي أن ترى شرعا ونظاما بحضور الوالي وقاضي البلدة في مجالس الايالات والالوية المختلطة ايضا، وتجرى المحاكمات الواقعة في هذه المحاكم والمجالس علنا وأما الدعاوى الخاصة مثل الحقوق الإرثية فيما بين شخصين من المسيحيين وباقي التبعة غير المسلمة فتحال على أن ترى اذا اراد اصحاب الدعوى بمعرفة البطرك او الرؤساء والمجالس".

2-2-7- المساواة بين جميع رعايا الدولة في الحقوق والواجبات" كما أن مساواة الويركو توجب مساواة باقي التكاليف كذلك المساواة الحقوقية تسلتزم المساواة في الوظائف" .

2-2-8- وعد وتعهد السلطان بالسماح للاجانب بحق التملك في الدولة " بعد أن تعمل الصورة التنظيمية فيما بين سلطتي السنية والدول الأجنبية تعطى المساعدة للأجانب أن يتصرفوا في الأملاك .."[1] .

2-2-9-منع السلطان موظفي الدولة من إلتزام الضرائب بعد أن كان خط كلخانة الصادر عام1839م وأقد أبطل العمل به " ينبغي أن يمتنع مأمور دولتي العلية وأعضاء المجالس من التعهد بإحدى الالتزامات التي تجري مزايدتها علنا أو أخذ حصة منها ويشدد في المجازاة على ذلك".

2-2-10- تسجيل ارادات الدولة ومصروفاتها في سجلات خاصة وبكل دقة وعناية " ولما كان عمل أخيرا نظام مخصوص بحق تنظيم وأداء دفتر ايرادات ومصروفات سلطنتي السنية في كل سنة ينبغي أن يحصل الاعتناء بإجراء أحكامه بتمامها"[2].

2-2-11- اشراك رؤساء الجماعات والطوائف في مناقشات المجلس العالي " وتجلب مخصوصا من طرف جلالة مقام وكالتي المطلقة رؤساء كل جماعة والمأمور المعين لها من طرفي الأشرف الشاهاني لكي يوجدوا في المجلس العالي عند التذاكر في المواد العائدة والراجعة لعموم تبعة سلطنتي" .

[1]- الدستور، المصدر السابق، ص7- 8.

[2]- الدستور، ص9.

2-2-12- إجراء إصلاحات شاملة في مجال الزراعة والمواصلات والمعارف والتجارة والمالية مثل شق الطرق وفتح البنوك والاهتمام بالتعليم والاستفادة من الدول الأجنبية في هذا المجال [1]. وقد كلف الصدر الأعظم عالي باشا [2] باعلان الفرمان والاسراع في اتخاذ الاجراءات المناسبة لتطبيق مضامينه.

2-3- خط الإصلاحات والتنظيمات الجديدة 1874:

صدر هذا الخط في اواخر عهد السلطان عبد العزيز الثاني من يوم الثلاثاء في 15ذي القعدة 1292هـ الموافق لـ14 ديسمبر1874 وتضمن التأكيد على ماجاء في خطي كلخانة والتنظيمات الخيرية (الهامايوني)،بضرورة تأمين حقوق الأهالي والتزام العدل والمساواة في المعاملة بين جميع الراعايا دون استثناء كتنظيم الإدارة الحكومية، وكلف الصدر الأعظم محمود نديم باشا [3] بتطبيق بنوده والتي جاء فيها مايلي:

2-3-1- الفصل بين السلطتين التنفيذية والقضائية وصيانة الأحكام القانونية من كافة أنواع سوء الإستعمال لأن في ذلك صيانة لحقوق الرعايا .

---

(1)–الدستور، المصدر السابق، ص9.

(2)– محمد أمين عالي باشا(1815-1871)،ادخله ابوه سلك الخدمة المدنية في وظائف دبلوماسية ،ولمعرفته للعديد من اللغات الأجنبية كالانجليزية والفرنسية تمّ تعيينه سفيرا في لندن عام 1841. يعد من أبرز رجالات التنظيمات الإصلاحية التي تسعى لاخراج الدولة العثمانية من أزماتها المتعددة، عين عام 1854م رئيسا لمجلس عالي التنظيمات ثم ولِّي منصب الصدارة العظمى عقب وفاة مصطفى رشيد باشا أوائل عام 1858م، وعرف بحنكته السياسية وعدم التسرع في اتخاذ القرارات مما اكسبه سداد الوأي في معالجة الازمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ،كما كان حازما في عدم السماح بالتدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية، وفي الوقت نفسه الحد من نفوذ سلطة السلطان، توفي عام 1871م، ليخلفه في المنصب محمود نديم باشا ؛ ينظر سيد محمد سيد، المرجع السابق، ص 270-271؛ ايضا غانية بعيو، التنظيمات العثمانية وأثرها على الولاية العربية – الشام والعراق نموذجا 1839-1876م، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 2، 2008/2009، ص 89-90.

(3)- محمود نديم باشا، كان واليا على طرابلس الغرب في الفترة مابين 1860-1866م، شهدت الولاية خلاله فترة حكمه الكثير من الإصلاحات كتحويلها من ايالة الى ولاية ، وتأسيس مجالس الجنايات والحقوق والتجارة واتسمت بالامن والاستقرار والطمأنينة، واستدعي بعد ذلك لتولي مهام الصدارة العظمى بالباب العالي؛ ينظر طاهر أحمد الزاوي، ولاة طرابلس الغرب من بداية الفتح العربي إلى نهاية العهد التركي، ط1، دار الفتح للطباعة والنشر، بيروت، 1970، ص257-258.

2-3-2- اعتبارا لِمَا للمحاكم من أهمية لذلك يجب أن يكون اعضاء المحاكم من ذويالاهلية والعفة والاستقامة، وأن تكون افعالهم وتصرفاتهم مقرونة بالحق والعدل .

2-3-3- بما أن الغاية من تشكيل ديوان الاحكام العدلية أن يكون مرجعا عادلا وموافقا لوصفه وتعريفه، فلذلك يجب تنظيم هيئة المحاكمة وتنسيق وظائف مأموريتها واجراء الإصلاحات الصحيحة في متفرعاتها على اختلاف درجاتها. ولما للتجرد والنزاهة في حاكم هذه المحاكم من أهمية إذ يجب أن لايعزل ولا يبدل اعضائها بلا موجب، كما يشترط أن يكون تعيينهم بالانتخابات النزيهة [1].

2-3-4- منح السلطان عموم الرعاية حق انتخاب مميزين واعضاء المحاكم النظامية، ومميزين اعضاء مجلس الادارة، وتعيينهم سواء أكانوا من المسلمين أم من غير المسلمين لكي تكون أصول التشكيلات وانتخابات هذه المحاكم موضع ثقة الرعايا واعتمادهم، ولكي لاتكون تحت تأثير نفوذ الحكومة .

2-3-5- التحري عن أسباب زيادة الارادات لأنه كلما استفادت البلاد من منابع ثروتها زادت مدنية وعمرانا .

2-3-6- اعتراف السلطان بسوء توزيع وتحصيل التكاليف المالية من الرعايا وطلب وضع الانظمة الكثيرة بتخليص الأهالي من الازعاجات الناجمة عن سوء التحصيل فوراكي تستفيد خزينة الدولة استفادة مشروعة، مع التزام الاعتدال في فرض الضرائب .

2-3-7-ألغى السلطان ربع العشر الذي كان قد ضم على الايرادات العشرية وفق تدابير حازمة حتى لاتقع تعديات من قبل الملتزمين، ومنع الخسائر التي تحصل للمزارعين والخزينة عن طريق تعيين محصلين موثوق بهم ومعتمد عليهم منتخبين من قبل الأهالي [2].

---

[1]- كنز الرغائب في منتخبات الجوائب، جمعها سليم فارس، ط1، ج5، مطبعة الجوائب الاستانة، 1294هـ/ 1876م، ص260-262 .

[2]- كنز الرغائب في منتجبات الجوائب، المصدر نفسه، ص262-264.

2-3-8- اعتبر السلطان نظارة الدفتر الخاقاني مرجعا مستقلا لإعطاء السندات العمومية المتعلقة بالأملاك غير المنقولة، لأن وجود اكثر الأملاك بدون سندات تسجيل من شأنه أن يحدث المنازعات الدائمة والتي تفضي إلى ارباك المحاكم وازعاج الأهالي [1].

2-3-9- كرر السلطان الوعد بالمحافظة على أموال وأنفس جميع رعايا الدولة وعلى امنيتهم وناموسهم واعراضهم، واعتبر ذلك من أقدم مقاصده السنية، ولما كانت العساكر الضابطية احدى وسائل الحصول على هذا المطلب المهم لذلك أمر السلطان بسن القوانين المتعلقة بالضابطية [2].

2-3-10-أكد السلطان على إلغاء السخرة والمضايقات والازعاجات وإساءة استعمالات السلطة، ويرفع عن الاهالي تكاليف تنظيم الطرق والمعابر ومختلف الخدمات لما يسببه من اضرار.

2-3-11- الاجتهاد بإصلاع الزراعة والفلاحة والتجارة وتكثيرها في البلاد .

2-3-12- أكد السلطان على المساواة بين جميع اصناف راعايا الدولة مع استمرار الامتيازات للطوائف غير الإسلامية .

2-3-13- السماح لغير المسلمين بالاستخدام في أجهزة الدولة ممن تتوفر فيهم الكفاءة والقدرة واللياقة[3].

2-3-14- تنظيم استفاء البدلات (الاعانات) العسكرية من غير المسلمين والتي فرضت عليهم مقابل اعفائهم من الخدمة العسكرية التي يقوم بها المسلمون .واعتراف السلطان بعدم مراعاة القاعدة المتعلقة بأعمار المكلفين، وبعدم تحقيق العدالة في توزيع وتحصيل البدل من الطوائف غير المسلمة على أن يستثنى منهم من كان دون سن العشرين ومن تجاوز الأربعين والعاجز عن العمل وأن يجرى استيفاء البدل وفقا للاعمار وللقاعدة المشروعة بشرطين الأول منهما:عدم الخلل في مقدار البدل الموضوع حسب عدد النفوس، أما الثاني فهو تأمين واردات خزينة الدولة .

2-3-15- اعتبر السلطان موظفي الدولة الواسطة الاجرائية لتنفيذ هذه التنظيمات، ووعد المستقيمين والمطيعين منهم بالمكافئة، والمخالفين بالعقوبة، وطلب أن ترتب وتحدد اختصاصات

---

(1)- عبد العزيز محمد عوض، المرجع السابق، ص30-33.

(2)-نفسه، ص33.

(3)-كنز الرغائب في مرتجبات الجوائب، المصدر السابق، ص265-266.

الولاة والمتصرفين والقائمقامين، وجميع المأمورين وفقا لمقتضيات الأمور الإدارية، ثم طلب السلطان من الصدر الأعظم محمود نديم باشا المبادرة بإعلان هذه التنظيمات[1].

2-4- دستور 1876 (المشروطية الأولى):

يعتبر الدستور العثماني الصادر في 8ذي الحجة 1293هـ الموافق لـ 19ديسمبر 1876م، ذروة الإصلاح العثماني وقمّة مسار عملية التحديث والعصرنة، وقد اقتبس من الأنظمة الأوربية وبخاصة من القانون الفرنسي والبلجيكي والانجليزي ،وصيغ في 119مادة، وقد أكد على تركيز سلطة السلطان ونفوذه على رعاياه محددا سلطاته التي كانت شبه مركزية، حيث ورد في الدستور بأن شخص السلطان مصان وغير مسؤول أمام أحد في اعماله، فهو الذي يعين الوزراء ويعزلهم وهو الذي يعلن الحرب ويعقد المعاهدات ويصدر القوانين وهو القائد العام للقوات المسلحة ويشرف على تطبيق الشريعة[2].

وتضمن الدستور مواد تتعلق باستحداث مايعرف بالمجلس العمومي "البرلمان" وقسم إلى هيئتين، هيئة الاعيان وهم المعينين من قبل السلطان وهيئة المبعوثان وهم المنتخبون من قبل الاهاليويمثلون ولاياتهم .

وكما تضمن أيضا على أن يتمتع اعضاء المجلس العمومي بحرية ابداء الرأي، وبحصانة ضد التهم الموجهة إليهم بسبب ابداء أرائهم أو بيان افكارهم، ولا يجوز الجمع بين عضوي مجلس الاعيان والمبعوثان، ونظمت عملية تشريع القوانين، والتي اختص بها مجلس الوكلاء "الوزراء" ويجري ترتيبها في مجلس شورى الدولة ثم تعرض على هيئة المبعوثان أولا وعلى هيئة الأعيان ثانيا، فإذا تمت الموافقة عليها بالاجماع من قبل الهيئتين في اجتماع مشترك صدر الأمر السلطاني باجازتها وأن رفضت قطعيا من احدى الهيئتين لايجوز طرحها في السنة نفسها[3].

وعلى هذا الاساس تتم عملية الإنتخاب باستلام الولاية لعدد النواب الذين سيجرى انتخابهم من دائرة الولاية موضحا عدد النواب المسلمين، وعدد النواب غير المسلمين، وبدوره يقوم مجلس

---

(1)- عبد العزيز محمد عوض، المرجع نفسه، ص33- 34.

(2)- محمد فريد بك المحامي، المرجع السابق، ص 330-331.

(3)-عبد العزيز محمد عوض، المرجع السابق، ص42.

الولاية بذكر اسماء المرشحين للمجلس ويجرى الاقتراع عليهم في الألوية والاقضية والنواحي وانتخاب العدد المطلوب للتمثيل في المجلس عن كل ولاية[1].

وبموجب هذه الانتخابات بلغ عدد النواب العرب الممثلين في مجلس المبعوثان 16 نائبا، منهم خمسة نواب عن ولاية سوريا ونائبان عن الحجاز، وأربعة نواب عن ولاية حلب، وثلاثة نواب عن ولاية بغداد، واثنان عن ولاية طرابلس الغرب من جملة مائة وخمسة عشر عضوا بالاضافة إلى الرئيس ووكيلي الرئيس[2].

وقد شمل الدستور مجموعة تنظيمات خط الهمايوني الذي سمح بترابط الطوائف المسيحية، بفعل القوانين التي أصدرتها الدولة من أجل تنظيم شؤونهم، وبالرغم من أن الدولة كفلت لنفسها ولاء البطاركة وذلك باسقاط اسماء المرشحين الذين تشك في ولائهم للدولة من قائمة الانتخابات، إلا أنها تركت جميع القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية لأبناء الطائفة إلى رؤسائهم الروحانيين ومجالسهم الملية[3].

لقد أصبح للرعايا الأجانب رغم قلة عددهم السلطان الغالب بفضل الحريات والمزايا التي منحتهم اياها الامتيازات السابقة كالمعاهدتين اللتين وقعتا بين فرنسا والدولة العثمانية لسنة 1535م ومعاهدة كوجوك كينارجي لسنة 1774 بين الدولة العثمانية وروسيا، والتي فتحت المجال الواسع للتدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية[4].

وبفضل صدور الدستور وما رافقه من قوانين إصلاحية للدولة يتبين لنا أن مظاهر هذه الإصلاحات في هذه المرحلة هي تحسن الناحية المالية في الدولة، وأصبح الأهالي يشعرون بالأمان على أنفسهم وأموالهم بعدما أبطل العمل بقانون مصادرة الأموال على غير وجه حق، وشملت هذه الإجراءات الرعايا المسيحيين وأصبحوا يظهرون ما يملكون من أموال بعدما كانوا يضطرون إلى إخفاء ثرواتهم والتظاهر بالفقر [5].

---

[1]- عبدالعزيز محمد عوض ، المرجع السابق ،ص43.

[2]- نفسه ،ص 44.

[3]- ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، دار العلم للملايين، بيروت، 1965، ص94.

[4]– مخلوف سلامة الغزوي، المرجع السابق، ص39.

[5] -عبد العزيز محمد عوض، المرجع السابق، ص22.

ومن هذه الجمعيات جمعية (الاتحادوالترقي) التي استطاعت أن توسع نشاطها داخل الامبراطورية العثمانية وخارجها وتمكنت أخيرا من إعلان الدستور مرة أخرى في يوليو 1908م ومن خلع السلطان عبد الحميد الثاني في أبريل 1909م.

بعض المواقف المختلفة من التنظيمات :

إن معظم الدول الأوربية كانت تطالب وتشجع وتساند الدولة العثمانية بإصلاح أوضاعها وتحسين ظروف الرعايا الأجانب في الحقوق والواجبات، إلا أن السياسات الأوربية في حقيقتها لم تكن صادقة في تلك المطالب الإصلاحية في داخل الأجهزة العثمانية إلا إذا كانت موافقة لمصالحها ومسهلة لتدخلها في شؤونها ومهيمنة على سياساتها، ومعارضة بكل قوة ما لايخدم هذه الغايات[1].

ويمكن أن نوجز بعض المواقف من هذه التنظيمات :

1- موقف بريطانيا:

ساندت بريطانيا وبحماس شديدين الإصلاحات العثمانية الجديدة، ورأت من الضرورة دعمها والوقوف بجانبها لإبعاد الضغوطات الروسية عنها،وتأييد دعاة الحركة الإصلاحية خاصة من قبل السفير البريطاني "سترافور دكاننج" شخصيا [2]،اضافة إلى أن حركة التنظيمات العثمانية تتماشى ورغبات بريطانيا،لا سيما مع نصوص معاهدة بلطة يلمان 1838م التي ألغت سياسة الاحتكار وفتحت مجال التجارة واستثمار لرؤوس الأموال البريطانية، فضلا على أن هذه التنظيمات لم تمس أو تؤثر في مجال الامتيازات المتحصل عليها سابقا[3].

---

(1)- محمد شعبان صوان، السلطان والمنزل، الحياة الاقتصادية في آخر أيام الخلافة العثمانية ومقاومتها لتمدد الرأسمالية الغربية، ط1، دار الروافد الثقافية، بيروت، 2013، ص221؛ ينظر أيضا يلماز أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، ج2، المرجع السابق، ص120.

(2)- عمر عبدالعزيز عمر، تاريخ المشرق العربي 1516-1922، دار النهضة العربية، بيروت، (د.ت.ن)، ص276.

(3)- بعيو غانية، المرجع السابق، ص137-138.

2- موقف فرنسا :

أيدت فرنسا حركة التنظيمات ودعمتها بشكل كبير، وتجسد هذا التأييد باحتضانها لعدد كبير من السفراء ورجال الإصلاح العثمانيين، لهذا كانت جل النظم العثمانية الجديدة مقتبسة من النظم الفرنسية خاصة،وفي الوقت نفسه استغلت فرنسا حركة التنظيمات ومحاولة الاستفادة منها من أجل توسيع نطاق امتيازاتها السياسية والاقتصادية، والدينية التبشيرية من خلال حق حماية جميع الرعايا المسيحيين الكاثوليك بالدولة العثمانية[1].

وفي هذا الصدد يقول السفير الفرنسي في الاستانة"انكه لهارد"، أن انغماس الدولة العثمانية في ظلمات جهالة القرون الوسطى بسبب تمسكها بالدين فقط فيتحتم عليها الآن للخروج من هذا الوضع السيئ والقبول بالتنظيمات الجديدة والتقريب بين الديانة الإسلامية والمسيحية وازالة العراقيل والعوائق لتسهيل تطبيق القوانين الوضعية تدريجيا لترقى إلى المستوى المطلوب الذي تعيشه الدول الكبرى والتي طبقت الافكار والنظم الجديدة ذاتها، ولا يتحقق ذلك إلاإذا سارت أمور الدولة تحت انظار فرنسا مقابل مواصلة تقديم المساعدات التي تحتاجها الدولة العثمانية مثلما كان الحال في حرب القرم[2].

3- موقف النمسا :

عارضت النمسا سياسة التنظيمات والإصلاحات العثمانية لأن مصالحها تقتضي بقاء الدولة العثمانية في حالة ضعف[3]، وهذا ما صرح به المستشار النمساوي "مترنيخ " في رسالة بعث بها إلى سفيره بالاستانة لينبه بها السلطان العثماني حول خطورة الإصلاحات على كيان الدولة العثمانية ومستقبلها، إذ جاء فيها:" انه اذا اختلفت القرارت وتضاربت فالأولى العودة إلى النظام القديم فهو الأنسب وخاصة أن الدولة العثمانية تعاني الكثير من المشاكل والحوادث، فيجب عدم الاعتماد على القوانين والنظم الأوربية التي لا تناسب العقيدة الإسلامية والعادات والتقاليد

---

(1)- أحمد عبدالرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1982، ص172.

(2)- انكه لهارد، الاصلاحات والتنظيمات ..، المصدر السابق، ص 18، 19، 177.

(3)- عمر عبدالعزيز، المرجع السابق، ص317.

العثمانية، وأن اصراركم للاخذ بهذه القوانين فإنه يضر بالدولة ولاينفعها ، ويرجى القبول بالنصيحة " [1].

4- موقف روسيا :

جاهرت روسيا القيصرية بالعداء للعثمانيين منذ فتح القسطنطنية 1453م، لأنها كانت تطمح بأن تكون الوريث الشرعي للدولة البيزنطية وترغب في الوصول إلى المياه الدافئة، ولهذا كانت من أشد المعارضين لسياسة الإصلاح العثماني، بحيث وقفت مساندة للاطراف المعارضة داخل أجهزة السلطة العثمانية والعسكريين، رغبة في عرقلة وافشال عملية الإصلاح واضعاف الدولة [2]، ولما وجدت روسيا نفسها عاجزة على القضاء على الدولة العثمانية وخاصة بعد فشلها في حرب القرم(1853-1856)، انتهجت سياسةجديدة للتخلص من تركيا بأسلوب الإنتحار الجزئي من خلال تقطيع أطرافها عبر مراحل[3].

5- موقف العامة :

حافظ عامة المسلمين على بقاء تماسكهم ووحدتهم تحت راية الخلافة العثمانية الإسلامية ولكنهم اتخذواموقفا معارضا شديدا للتنظيمات الإصلاحية التي فتحت مجال المساواة بين جميع طوائف الدولة العثمانية، ومنحت الكثير من الحصانات للرعايا المسيحيين، وبذلك وفتح الباب للتدخل الأجنبي في شؤون الدولة العثمانية تحت بنود الامتيازات التي تمنحهم حق حماية واصلاح أحوال الرعايا المسيحيين[4]، وبالرغم مما اكتسبته طوائف أهل الذمة من حقوق وامتيازات إلا أنها ظلت موالية للدول الأوربية، وهذا مما زاد في تعميق هوة الخلاف والتنافر بين المسلمين والمسيحيين في معظم الولايات العثمانية[5].

---

(1)- انكه لهارد، المصدر السابق، ص 47-48.

(2)- أحمد عبدالرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص207.

(3)- ياغي، المرجع السابق، ص161.

(4)- عبدالعزيز عوض، المرجع السابق، ص45.

(5)- عمرعبد العزيز، المرجع السابق، ص295.

والحقيقة أن مشروع الإصلاحات العثمانية عدّ بمثابة تغيير جزئي غير مكتمل المعالم ، تبنته نخب المصلحين المثقفين المستنرين الذين انعشتهم وأبهرتهم أوربا بتطور آلياتها، فتشكلت في المجتمع العثماني تناقضات مريرة دون الوصول لإدراك التمييز و القطيعة مع الماضي، فظل تائها بين صارع القديم والحديث ، وبين المستنريين ورجال الدين، بين المركزية والولايات ، بين المشروطية والحكم المطلق[5].

[5] – سيار الجميل ، العرب والترك..،المرجع السابق،ص39.

القسم الأول : الواقع السياسي ونظمه وأثره على الحياة الاجتماعية

الفصل الأول : عودة الحكم العثماني المباشر على طرابلس وردة فعل الأهالي

الفصل الثاني : تطور نظام الإدارة والجيش

الفصل الثالث: تطور الهيئات القضائية

الفصل الرابع : أثر التنظيمات على الحياة الاجتماعية– الصحة، النشاط السياسي- المرأة .

الفصل الأول : عودة الحكم العثماني المباشر على طرابلس وردة فعل الأهالي

1-ملابسات عودة الحكم العثماني الثاني :

شهدت طرابلس الغرب مطلع العقد الثاني من القرن الثامن عشر بداية لعهد هام في تاريخها السياسي حيث تولت أسرة محلية كرغلية (القره مانلية) الحكم فيها وذلك بعد مائة وستين سنة من الحكم العثماني الأول [1]، عرفت البلاد خلاله رخاء اقتصاديا واستقرارا أمنيا في معظم الأحوال، ومع نهاية القرن الثامن عشر بدأت المشاكل تحيط بها من كل جانب وخاصة صراع أبناء علي القرمانلي على السلطة [2]، وفي خضم هذه الفوضى قررت الدولة العثمانية على استعادتها تحت سلطتها المباشرة بأن كلفت بالمهمة علي برغل عام 1793 الذي جاء على رأس اسطول مكون من تسع سفن حربية [3] وتمكن من دحر القرمانليين منها وفرارهم إلى تونس واستولى على السلطة لمدة تجاوزت أكثر من سنة، ولكن تمكن الوالي علي القرمانلي وأبناؤه من استعادة سلطتهم على الولاية بمساعدة حاكم تونس الوالي حمودة باشا عام1794.

آلت أمور الحكم إلى يوسف باشا ابن علي عام 1795الذي تميز معظم فترات حكمه بالاستقرار والقوة، هذا ما كان له التأثير الإيجابي الواضح على عموم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وحتى الجوانب الثقافية. ويتضح ذلك من خلال تشجيع القره مانليين للعلم والعلماء، فأدى ذلك إلى إحياء اللغة العربية وازدهارها بشكل كبير، بل أصبحت الوثائق الرسمية للدولة القرمانلية تحرر باللغة العربية بعدما كانت في السابق تحرر في الغالب باللغة العصمانلية[4].

ولم يبق الوضع على حاله فسرعان ما تغيرت الظروف بسبب الأزمة الاقتصادية التي ضربت ولاية طرابلس، والتي بدأت ملامحها في التحدي الأمريكي لإرادة يوسف باشا منذ عام 1801 ووقوع معارك بين الطرفين ترتب عنها حصول امريكا على الإعفاء من دفع الإتاوات السنوية،

---

[1]- كولا فولاين، ليبيا أثناء حكم يوسف باشا القرمانلي، ترجمة عبد القادر مصطفى المحيشي، منشورات مركز الجهاد الليبي، طرابلس، 1988، ص15.

[2]- كولا، المرجع نفسه، ص15-16.

[3] - شارل فيرو، الحوليات الليبية منذ الفتح العربي حتى الغزو الايطالي، ترجمة وتقديم، محمد عبد الكريم الوافي، ط3، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، 1994، ص365.

[4]- عمر علي بن اسماعيل، انهيار حكم الأسرة القرمنلية في ليبيا 1795-1835، مكتبة الفرجاني، طرابلس، 1966، ص171-172.

وانعقاد المؤتمرات الأوربية خاصة منها: مؤتمر فيينا1815 ومؤتمر اكس لاشابيل1818 التي حرمت العمليات البحرية التي يقوم بها المغاربة في البحر المتوسط، ومنع المتجارة بالرقيق وخاصة بالمسيحيين[1]، وحتى الهدايا التي كان يتلقاها من بعض الدول الأوربية تمّ الغاؤها [2]، مما أثرسلبا على اقتصاد الايالة الطرابلسية [3] .

ونتيجة لتراجع المداخيل المالية اهتدى يوسف باشا إلى بدائل جديدة باصدار "بطاقات دين" تمكنه من شراء بضائع من التجار الأجانب مقابل تحرير بطاقات بالمبالغ المستحقة لصاحبها مع تحديد المدينة المكلفة بسداده، وما على صاحب البطاقة إلا التوجه إلى حاكم تلك المدينة الذي بدوره يقوم بدفع قيمة البطاقة لصاحبها، ورغم ذلك أصبحت الأموال التي عندحكام المدن في كثيرا من الأحيان لا تفي بغرض سداد الدين بسبب سوء الأحوال الاقتصادية، فلجأ الباشا إلى سياسة تأجيل بالسداد لآجال أخرى محددة ولم يتمكن مرة أخرى بالايفاء بوعوده بسبب تراكم الديون، وهذا ما دفع بأصحاب تلك البطاقات اللجوء إلى قناصلهم لحمايتهم وتحصيل أموالهم، وكان كثيرا ما يتدخل هؤلاء القناصل لدى الباشا لتحصيل تلك الأموال ويتم ذلك عن طريق عقد اتفاقيات تنظم سداد الديون المتأخرة[4]، وهذا ما يوضح فشل جل محاولات يوسف باشا للخروج من الأزمة المالية [5].

وفي خضم هذه الظروف المالية الحرجة والتي انعكست بشكل مباشر على أوضاع السكان وتسببت في انفجار ثورة عبد الجليل سيف النصر1831م الذي قام باحتلال فزان[6]رافضا عروض عروض الصلح التي قدمها الباشا له[7].

---

[1]- عمر بن اسماعيل، المرجع السابق، ص 230.

[2]- محمد عبد الكريم غرايبية، تاريخ العرب الحديث، الاهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1984، ص 147.

[3]–راشد أحمد اسماعيل، تاريخ المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا)، ط1، دار النهضة الحديثة، 2004، ص26.

[4]–مخلوف امحمد سلامة الغزوي، ولاية طرابلس الغرب أثناء الحكم العثماني 1864–1911، رسالة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2007/2006،ص44.

[5]- عمر بن اسماعيل، المرجع السابق، ص238.

[6]- عبد الجليل التميمي، " مسألة الحاق طرابلس الغرب إلى تونس سنة 1834 "، **المجلة التاريخيةالمغاربية**، العدد الأول، تونس جويلية 1975، ص 70.

[7]- روسي، المرجع السابق، ص 342 ؛ ينظر أيضا عمر بن اسماعيل، المرجع السابق، ص266.

ووسط هذه الظروف الصعبة تنازل يوسف باشا عن السلطة لإبنه علي ، وتعهد هذا الأخير بتطبيق العدالة والعفو عن المنشقين ودعاهم للمصالحة، ولكن الثوار رفضوا كل أبواب الحوار مع الباشا الجديد وعدم الاعتراف به حاكما بل طالبوا بتنصيب محمد (ابن أخيه محمد) حفيد يوسف باشا واليا على البلاد[1].

وعلى إثر تأزم الوضع تدخل السلطان محمود الثاني محاولا معرفة حقيقة ما يجري في ايالة طرابلس الغرب فأوفد محمد شاكر افندي عام 1833 لمقابلة الباشا وابنه علي، واطلع على مايجري في البلاد واتصل بالثائر عبد الجليل سيف النصر من أجل اخماد ثورة التمرد ولكن دون جدوى، وعاد في السنة الموالية(1834) وفي المسعى نفسه طالب من القناصل الأوربية بضرورة عدم الاتصال بالثوار أو امدادهم بالمؤونة والذخيرة فاستجاب الجميع ماعدا قنصل انجلترا[2] .

رجع موفد السلطان إلى الاستانة دون أن يحقق النتائج المطلوبة منه وكتب تقريا مفصلا عن الأحداث الطرابلسية، وادرك السلطان بأن الامور تسير نحو الانفلات الأمني الخطير الذي قد يؤدي لا محالة إلى فقدان السيطرة عن الايالة أو تقع فريسة في يد الدول الاستعمارية المتربصة بها، ومن الضروري القيام بموقف حاسم حازم لاستعادتها من يد الحكم القرمانلي الذي على مشارف الانهيار.

اعطى السلطان أوامر إلى الصدر الاعظم لدارسة الوضع، واجتمع هذا الأخير مع كبار رجال الدولة للتشاور من أجل اتخاذ الاجراء المناسب وخلصوا في النهاية انهاء الحكم القره مانلي في طرابلس الغرب واعداد خطة محكمة لاستعادة الايالة دون اراقة للدماء، وكلف مصطفى نجيب باشا بالمهمة . وفي اوائل محرم 1251هـ /12ماي 1835 اتجه اسطولا مكونا من اثنين وعشرين سفينة حربية من مختلف السفن رست في 22ماي على ميناء طرابلس، واشيع بين الناس أن مجئ الاسطول من أجل تنصيب علي باشا في الحكم، وعلى اثرها توجه علي باشا إلى سفينة القيادة واستقبل من طرف مصطفى نجيب باشاوتشاور حول ظروف الايالة وكيفية مساعدته والحفاظ على

---

(1)- فيرو، المرجع السابق، ص426.

(2)– نجم الدين غالب الكيب ، " نهاية حكم القره مانلي وملابساته التاريخية "، **الفصول الاربعة** ، السنة الاولى ، يناير1978، ص100.

سلطته، وبموجب الاتفاق المبرم بينهما سمح بنزول ثلاثة آلاف وخمسمائة مسلح ترافقهم فرقة المدفعية المجهزة ب12مدفعا[1] اخذوا مباشرة مواقعهم في ابراج المدينة [2].

نجحت خطة الإطاحة و ازيحت الأسرة القرمانلية من حكم الايالة وإعادتها إلى الحكم المباشر للسلطة المركزية، وعين نجيب باشا واليا عليها بموجب فرمان صادر من قبل السلطان العثماني محمود الثاني (1809-1839)، وبالمناسبة أقيم احتفال وقدم أعيان وعلماء المدينة التبريكات والتهاني بتنصيبه واطلقت نيران المدفعية ترحيبا وابتهاجا وفرحا بولايته، فبادر بالتخلص من بقايا الأسرة القرمانلية بارسالهم إلى استانبول (محمد قتل نفسه أما أحمد ففر إلى مالطا)[3].

هكذا اسدل ستار الصراع بين الاسرة القرمانلية الحاكمة وبين الثوار ، ولكن بدون النتيجة والطموح المتوقع و الذي كان في اساسه تعيين حاكم على البلاد ممن يرضون به ؛ بل اسهموا في عودة الحكم العثماني المباشر. فهل يرضون بالواقع الجديد أم يتصدون له، وكيف؟

2- موقف الأهالي من عودة الحكم العثماني:

-الثورات :

كان باستطاعة الحكام العثمانيين أن يكسبوا ولاء السكان وتعاونهم واشراكهم في تسيير شؤون بلادهم، بعد أن سئموا سنوات الحروب والإضطرابات، وعدم الإستقرار وتدهور أوضاعهم السياسية والاقتصادية، وذلك لو اتّبعوا سياسة حكيمة في إدارة شؤون البلاد، إلا أن النوايا السيئة للولاة العثمانيين التي أمعنت في ممارسة الظلم والعنف ضدهم بإستمرار، بل أكثر وطأة من ذي قبل خاصة تجاه شيوخ وزعماء وعلماء القبائل، مما أدى إلى تذمر ونفور السكان وجعل البلاد تدخل مرحلة من العنف وصل إلى حد الصراع الدموي بين القبائل الليبية والحكام العثمانيين، وتمثل ذلك في عدة ثورات، منها :

[1]- اتوري روسي، المرجع السابق، ص347.

[2]- حسن الفقيه حسن، اليوميات الليبية 1551-1832، تحقيق: محمد الاسطى وعمار جحيدر، ط2، ج1، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 2001، ص647.

[3]-أحمد النائب الانصاري، المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، ج1، دارف المحدودة، لندن، 1984، ص340.

2-1- ثورة الشيخ عبد الجليل سيف النصر 1842/1831

– **نسبه** : يعود نسب عبد الجليل بن غيث بن سيف النصر إلى الجبائر أحد بيوت قبيلة أولاد سليمان الأربعة وهي الجبائر، والهيوات، والشريدات، والميايسة، ويرجعون كلهم إلى قبيلة بني سليم العربية، أي من أولاد سالم بن وهب بن رافع بن دباب بن مالك بن بكر بن بهثة بن سليم، ولسالم أخ اسمه سليمان وهو جد أولاد سليمان، وكانوا يسكنون في جنوب غريان، وكانت رياستهم في ولد نصر(1).

وقد كانت مدينة مسلاته موطن أولاد نصر وأولاد حامد في تنافس حميم مع أولاد سليمان هذا ما دفع بأولاد سليمان إلى الانتقال نحو منطقة سرت، وهذا النزوح نجم عنه أيضا تنافس شديد بينهم وبين أبناء عمومتهم من أسرة الجبالي والتي كان يتولى حكم منطقة سرت أحد أبنائها وهو عبدالله الجبالي الملقب بسيد روحه المتحالف والمساند لحكم العثمانيين(2).

استغل أولاد سليمان حالة النفور والعداء التي عمت البلاد ضد العثمانيين فعقدوا عدة تحالفات مع الكثير من القبائل العربية الليبية كالمحاميد، وقبائل ورفلة وترهونة، ومصراتة لمواجهة العثمانيين، ممامكنهم من البروز كقوة عسكرية فاعلة ساهمت في تغيير مجرى الكثير من الأحداث التاريخية(3).

– **شخصية عبد الجليل سيف النصر** :

ولد عبد الجليل بن سيف بن غيث بن النصر في حوالي سنة 1797م بمنطقة هراوة بسرت في الفترة التي كان جده سيف النصر في ثورة ضد الوالي يوسف باشا القرمانلي إلى أن لقي مصرعه حوالي سنة 1804م، ثم مصرع عمه أحمد وأبيه غيث عام 1808م، وأُسِرَ أبناءِ غيث الثلاثة وهم صغار السن، عمروعبد الجليل، وسيف النصر، وعلى إثر تلك الهزيمة فرت أعداد كبيرة من قبيلة أولاد سليمان إلى مصر، خوفا من تنكيل القرمانليين بهم، فأخذ الوالي يوسف باشا القرمانلي أبناء غيث الثلاثة إلى قصره بمدينة طرابلس وتربوا في بيته مع أولاده، وخصهم بالرعاية ومواصلة

---

(1)-محمد امحمد الطوير، ثورة عبد الجليل ..، المرجع السابق، ص142.

(2)- الطاهر احمد الزاوي، معجم البلدان الليبية، مكتبة النور، طرابلس، 1968، ص179.

(3)-امحمد الطوير، المرجع السابق، ص143.

تعليمهم الديني والعسكري، فكان يجلب لهم العلماء والمدرسين إلى القصر لينهلوا من مختلف العلوم الدينية، مما ساهم في بروز مواهبهم، ويذكر أحمد النائب في شأن عبد الجليل أنه " نشأ في جو عناية يوسف وتحت كنفه واصطنعه، واختلط بأبنائه على أحسن الوجوه من التربية. وكان جموحا للرياسة طامحا للاستبداد " [1].وما قام به الوالي يوسف باشا من اهتمام ورعاية لأبناء غيث إنّما لمحاولة توثيق الصلة بينه وبين قبيلة أولاد سليمان، بهدف امتصاص غضبها وتجنبا للمعارك ضدها مستقبلا[2].

وبعدما اكتمل نضجهم وتعليمهم الديني والعسكري، حيث غادر أكبرهم "عمر"مدينة طرابلس باتجاه جبال تيبيستي فأسس بها زاوية لنشر الإسلام بالمنطقة وتعليم أصول الدين، أما الأخوين عبد الجليل، وسيف النصر فبقيا في القصر وتسلما مهاما استشارية وعسكرية، فقد أسند الوالي يوسف باشا لعبد الجليل عام 1820م مهمة جمع الأعشار من مدينة فزان، واشراكه في حامية عسكرية نحو مملكة برنو لمساعدة حاكمها الشيخ محمد الأمين الكانمي ضد اعدائه [3]، من قوات الباجرما(Bagirme)وعادت الحملة محملة بالكثير من الغنائم إلى مدينة طرابلس [4]، وفي عام 1826م اسندت إليه قيادة حامية عسكرية نحو أعداء حاكم برنو في كل من المدن، ناري(NARI)وفوري (FORI) وجوريا (GURYA)بجنوب تشاد وعاد منها محملا بالغنائم الكثيرة، قدرت بأكثر من 530 فردا من الرقيق[5].

-أسباب الثورة :

1- التآمر على حياته:

كان الوالي يوسف باشا في أخر أيام حكمه قد انغمس في أنواع اللهو والمجون وخاصة خلال السنوات 1830-1831م مما أعطى الفرصة المناسبة لأبنائه ورجال قصره بأن يملوا عليه

(1)- الأنصاري، المنهل العذب، ج1، المصدر السابق، ص333.

(2)- امحمد الطوير، المرجع السابق، ص145.

(3)- الأنصاري، المصدر السابق، ص334.

(4)-امحمد الطوير، المرجع السابق، ص174.

(5)- حسن الفقيه حسن، المصدر السابق، ص364 ؛ ينظر ايضا امحمد الطوير، ثورة عبد الجليل سيف النصر، المرجع السابق، ص79-80 .

مايريدون وفقا لرغباتهم الشخصية وبعيدا عن مصلحة البلاد. كما انتابهم هاجس الحقد الأعمى على عبد الجليل سيف النصر نتيجة لما أظهره من قدرة فائقة على قيادة قوات الباشا دونهم، فأوغر عليه صدور الحاشية، فقرروا التخلص منه، وافلحوا في اقناع الوالي الذي أوهموه زورًا بعزم عبد الجليل سيف النصر على القيام بحركة ضد حكمه لاغتصاب كرسي الحكم منه، لاسيما بعد أن زادت شعبيته عقب عودته من برنو منتصرا ظافرا غانما [1].

2- تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية :

لقدكانت الأوضاع الاقتصادية في ولاية طرابلس الغرب تتدهور يوما بعد يوم،كما تحالفت الدول الأوروبية ضدها بعدم دفع الإتاوات المالية السنوية لخزينة الوالي يوسف باشا القرمانلي وأرسلوا بدلا منها قطعا حربية من اساطيلهم حاملة التهديد والوعيد، وإرغام الباشا من عدم زيادة قواته البحرية ومنع القرصنة، بل أصبح يقترض الأموال من التجار الاوربيين مقابل إلتزامات من الوالي في حالة عدم تسديدها في الوقت المحدد، اضافة إلى شح السماء، وهجر الأراضي الفلاحية، وتراجع المحاصيل الزراعية، وهذا ما انعكس على الأحوال العامة فإنتشار الأمراض كالطاعون والجدري وسائر الأمراض الأخرى لانعدام الرعاية الصحية من مصحات وأدوية، وقلة الطعام، إضافة إلى إنتشار الجهل والفقر[2].

إعلان عبد الجليل سيف النصر الثورة في سنة 1831م:

ولما بلغه من سوء نيّة الوالي يوسف باشا ضده انتهز فرصة وجوده خارج مدينة طرابلس، حينما كان على رأس حامية عسكرية صغيرة وسط منطقة اورفلة التي كان سكانها قد امتنعوا في سنة 1829م عن دفع الأموال لخزينة الوالي، فأعلن الثورة انتقاما لأبيه وقبيلته، ومن الذين تآمروا عليه، منتهزا حالة الغليان الشعبي التي كانت تعمّ أنحاء البلاد ضد حكم الباشا[3].

---

(1)- أمحمد الطوير، المرجع السابق، ص148-149.

(2)- نفسه ، ص149.

(3)- نفسه ، ص150.

معارك عبد الجليل ضد قوات الأسرة القرمانلية :

جند عبد الجليل سيف النصر الثّوار وأعلن الثورة في منطقة بني وليد التي دخلها في منتصف عام 1831م وانظمت إليه الكثير من القبائل ورفلة وقذاذفة سرت ومقارحة الشاطئ [1]، وانتشر لهيبها في مناطق عدة، ومنها ارسل اخاه عمر سيف النصر على رأس ثمانمائة فارس لاحتلال فزان التي سقطت بسهولة ودون قتال بعدما فر حاكمها الباي محمد عبدالله وتحصن بمرزق، وما إن وصل خبرها إلى الوالي يوسف باشا حتى سارع إلى اعداد حامية عسكرية جند ضمنها العديد من شباب المناطق المحيطة بمدينة طرابلس من كولوغلية الساحل والمنشية، والزاوية وتاجوراء، إضافة إلى شباب مدن زليطن ومصراتة والخمس وهي المناطق التي يغلب على قاطنيها الكورغلية أيضا الذين كانوا معفيين من دفع الضرائب مقابل امداد الباشا بالمقاتلين وقت الحاجة. وأصبحت قواته قوامها حوالي عشرون ألف رجل بقيادة كل من علي باي وابراهيم باي[2].

اتخذ يوسف باشا مجموعة من الإجراءات كإرسال خطاب إلى عبد الجليل عن طريق أحد المرابطين يدعوه فيه للطاعة، والموافقة على وساطة القنصل الإنجليزي وارنجتون[3] بينهما، فأرسل عبد الجليل أحد اتباعه إلى طرابلس للتفاوض مع الباشا، فغدر به هذا الأخير وقتل المبعوث، لذا اعتبرها عبدالجليل واتباعه سببا ودافعا قويا لمواصلة الثورة[4].

معارك قلعة الحطاطبة :

انطلقت الحامية العسكرية العثمانية بقيادة كل من ابنيه ابراهيم بك وعلي بك في اكتوبر 1831 نحو بني وليد حيث يتمركز الثوار بقيادة عبدالجليل، ولما نال التعب والاعياء جنود الحامية بسبب طول المسير تقرر التوقف والمبيت في قليعات الحطاطبة وذلك في 13 نوفمبر

[1]- اسماعيل كمالي، وثائق عن العهد القره مانلي ..، المرجع السابق، ص46.

[2]- نجم الدين غالب الكيب، "نهاية الحكم القره مانلي وملابساته التاريخية "، **الفصول الأربعة**، السنة الاولى، العدد1، يناير1978م، ص96.

[3]- وارنجتون: هو ألفرد هانمر ولدسنة 1870 ودخل الخدمة العسكرية في الجيش البريطاني وتدرج في الترقيات حتى وصل رتبة مقدم في سلاح الفرسان وشارك في عدة معارك، وفي سنة 1814 عين قنصلا لانجلترا في طرابلس الغرب وكان له تدخل سافر في الشؤون الداخلية للايالة، وبقي بها حتى وفاته عام 1846؛ينظر أمحمد سعيد الطويل، البحرية الليبية الطرابلسية في عهد يوسف القرمانلي، المركز الليبي للمخطوطات والدراسات التاريخية، طرابلس، 2012، ص 146.

[4]- فيرو، المصدرالسابق، ص412.

1831م، وفي جنح الليل هاجمتهم قوات الثوار في عملية كر وفر وقتلت منهم عددا، وتجدد القتال في اليوم التالي في موقعتين هما السرار وظهرة الحاج القائد وعلى ضفتي وادي بني وليد وقد لقي الفريقين خسائر كبيرة في الأرواح والمعدات، وتدخلت قبائل أولاد بن مريم، وزوي غريان وأولاد أبي سيف ممثلين في مرابطي وعلماء تلك القبائل لوقف القتال فنقلوا مطالب الشيخ عبد الجليل إلى الباشا، بينما نقل القنصل الإنجليزي وارنجتون مطالب الباشا إلى الشيخ[1].

لم تفلح محاولات الصلح والوساطة بين يوسف باشا والشيخ عبد الجليل سيف النصر وتجدد الصراع بيهما في العديد من المناطق كفزان وسمنو، وسبها [2]. وخلال ذلك اندلع تمرد مسلح بالمنشية خاضها مشايخ وعلماء وأعيان الضاحية، بسبب الضرائب المرتفعة المفروضة عليهم من جراء تغطية الديون الانجليزية والفرنسية، مما اعتبرها الشيخ عبد الجليل حافزا لمواصلة الثورة وزيادة التفاف السكان حولها ضد القرمانليين، وكانت سببا في ارغام يوسف باشا للتنازل على العرش لأحد أبنائه[3].

استغل الشيخ عبد الجليل ذلك الارتباك والخلاف الذي دبّ في قصر الباشا لمصلحته، فعين أحد ابنائه حامكا على مرزق،وعين الآخر حاكما على سوكنة، بينما هو بقي يتزعم البدو الرحل، ويترقب إلى مايصل إليه تناحر أبناء يوسف باشا على السلطة[4].

تنازل يوسف باشا عن الحكم لابنه علي بك في 12اوت1832م، هذا الإجراء زاد في تأزم الوضع حيث رفض الثوار الاعتراف به حاكما وكذلك كولوغلية مصراته الذين كانوا تحت قيادة مصطفى الادغم، وانظم إلى الثوار حاكم درنة المعزول البك محمد شلبي ومولهم بثلاث سفن صغيرة محملة بالذخيرة والسلاح، وحتى القناصل الدول الأجنبية في طرابلس اتخذوا موقفا متحفظا منه، بل إن بعض القناصل اعلنوا العداء للباشا الجديد، كقنصل انجلترا والولايات المتحدة

(1)- امحمد الطوير، المرجع السابق، ص154 .

(2)- حسن الفقيه حسن، المصدر السابق، ص568 ؛ ايضا امحمد الطوير، المرجع السابق، ص155.

(3)- فيرو، المصدر السابق، ص423-424

(4)- المصدر نفسه، ص157

الامريكية ورغم ذلك سارع الباشا إلى عقد صلح مع الثوار بواسطة القنصل الفرنسي "شوبيل" ولكن مساعيه فشلت[1] وتدخل الباب العالي وانهى الصراع على السلطة .

معركتا مسلاتة والخمس والدخول في المفاوضات

وبعد انهيارحكم الاسرة القرمانلية وعودة الحكم العثماني إليها واصل الشيخ عبدالجليل سيف النصر تمرده موحدا نشاطه مع الشيخ غومة المحمودي، حيث دخلا في عملية تفاوض مع الوالي حسن باشا الجشمالي نهايةعام 1838م توجت باتفاقية يعترف بموجبها لكليهما بالسيطرة على المناطق التي تقبل سلطة كل منهما، في مقابل دفع لكل منهما ضريبة سنوية، إلا أن المفاوضات فشلت[2]، بسبب رفض البدو دفع الضريبة، فتجددت الثورة بالقرب من مسلاتة في عام 1839م هزم فيها الشيخ عبد الجليل، بسبب استخدام القوات العثمانية لسلاح المدفعية بشكل مكثف، وفي الوقت نفسه تعرضت الحامية التركية بناحية غريان إلى هزيمة أمام قوات الشيخ غومة المحمودي[3].

وفي معركة الخمس تلقى عبد الجليل أيضا هزيمة كبيرة اضطر على اثرها إلى الانسحاب سريعا تاركا أسلحة وذخائر إلى درجة انه خلّف احدى زوجاته وراءه[4].

معركة غارة البغلة بوادي بي ونهاية الثورة :

شكلت هزيمة الخمس اضطرابا في صفوف ثوار عبدالجليل مما استدعى انسحاب قواته من مسلاتة مسرعة بالتراجع نحو مرزق بهدف اعادة تنظيمها وتزويدها بالافراد والسلاح والذخيرة، وتعيين كبار الموظفين على المناطق الخاضعة له مثل الجفرة، وسبها، ومرزق، وسمنو، مانعا تقدم القوات العثمانية نحوه، وبينما كان يجري مفاوضات في ناحية سرت في ربيع عام 1842م مع القنصل الإنجليزي وارنجتون حول إمكانية شجب النخاسة والمتاجرة بالعبيد تمكنت عيون الوالي من رصد تحركاته، وبعد لقاءه به تعرض إلى كمين نصب له [5]، من طرف القائد العثماني حسن

---

[1]- نجم الدين غالب، المرجع السابق، ص97-100.

[2]-بروشين، المرجع السابق، ص286 .

[3]- الأنصاري، المصدر السابق، ص346، أيضا فيرو، المصدر السابق، ص457.

[4]- الأنصاري، المصدر السابق، ص 346، أيضا بروشين، المرجع السابق، ص290 .

[5]- بروشين ،المرجع نفسه، ص292.

عبدالله البلعزي، دفع به للفرار نحو منطقة غارة البغلة بوادي بي، وهناك فرض عليه حصار شديد وقطع عليه الإمداد من أيّ جهة، فدبّ الذعر بين أنصاره وقُتل أخوه سيف النصر، واصيب عبدالجليل برصاصة في كتفه اسقطته من فوق جواده وقتل على الفور، وذلك في 29ماي 1842م. منهيًا الثورة التي دامت اثني عشر عاما [1]. وقد يكون القنصل الانجليزي متواطئا في عملية الكمين التي وقع فيها الشيخ عبدالجليل سيف النصر أمام القوات العثمانية.

2-2- ثورة غومة المحمودي 1835-1858:

تعتبر ثورة الشيخ غومة المحمودي 1835-1858 من أهم الثورات وأبرزها التي عرفتها إيالة طربلس الغرب ضد الحكم العثماني، من حيث المدة الزمنية أو من حيث أنها ثورة شعبية متذمرة منه ساخطة عليه، وشملت معظم الجبل الغربي والجهة الغربية من الإيالة وخاضتها قبائل ذات قوة ونفوذ وتأثير واسع، كما أنها استمرت مايقرب من ثلاثة وعشرين سنة هددت فيه الوجود العثماني في البلاد، وزعزعت كيانه، وألحقت بجيوشه الكثير من الهزائم، بل ساهمت في اضطراب الأوضاع الاقتصادية والسياسية وأدت إلى توالي سقوط الولاة وتغير في القيادات العسكرية، وزادت من اهتمامات وترصد الباب العالي والسلطان شخصيا للأوضاع في الإيالة كما كان لها تأثير وانعكاس كبيرين في طبيعة العلاقات القبلية بين التوتر والتحالف. وهذا التميز للثورة يستوجب البحث عن أسبابها وشعبيتها وزعامتها ووقائعها، والفترة الزمنية التي دامت فيها والنتائج المترتبة عنها [2].

أصل قبائل المحاميد :

تنتسب قبائل المحاميد إلى بني سليم الذين استقروا في برقة وطرابلس وفزان في حوالي عام 443هـ/1051م قادمين من صعيد مصر وتعد من أهم البطون لبني سليم الذين استوطنوا ليبيا، نذكر منهم بنو زغب الذين يرجع نسبهم إلى زغب بن ناصر بن خفاف بن امرىء القيس بن بهثة

---

(1)- فيرو، المصدر السابق، ص 459، أيضا امحمد الطوير، المرجع السابق، ص159.

(2) - محمد امحمد الطوير، ثورة الشيخ غومة المحمودي على العثمانيين بليبيا 1835-1858، ط2، منشورات دار الفرجاني، طرابلس- ليبيا، 1995، ص15.

بن سليم[1]، استقروا بنواحي الجبل الغربي ومن أشهر بطونها المقارحة وأولاد ذويب والشعيبات والميامين .

تتكون قبائل المحاميد من أربع قبائل رئيسة هي قبيلة أولاد المرموري(أولاد عبد الله)، أولاد صولة، أولاد شبل، والسبعة، وجميع هذه القبائل هي من نسل محمود بن طوق بن بقية بن وشاح ابن عامر بن فايد بن دباب بن مالك بن بكر بن بهثة بن سليم، ومحمود بن طوق هو الذي قتل على يد قراقوش مملوك صلاح الدين الأيوبي بقصر العروسين بقابس في أواخر القرن السابع الهجري. وكان قد تولى رئاسة المحاميد بعد ذلك أحد أحفاده يدعى يعقوب بن عطية الذي تمكن من فرض الهيبة والإحترام والتقدير لشخصه وخلفه من بعده لأبناء المحاميد لدى القبائل الأخرى[2].

وقد حافظت قبائل المحاميد على نفوذها في البلاد حتى منتصف القرن السادس عشر ، إلا أن قدوم العثمانيين إليها وتخليصها من فرسان مالطا في عام 1551م كانت سببا في إعادة توزيع القوى المسيطرة في داخل طرابلس الغرب، وذلك تبعا لمواقفها السياسية من الحكم العثماني على البلاد، فكان العبء الأكبر على هذه القبائل للتصدي لظلم بعض الولاة العثمانيين[3].

ومن نهاية القرن الثامن عشر وخلال القرن التاسع عشر تركزت رئاسة قبائل المحاميد في بيت الشيخ غومة بن خليفة المحمودي حيث تعاقب عدة مشايخ على الرئاسة، من أمثال الشيخ عون، والشيخ خليفة بن عون، والشيخ القاسم بن خليفة، والشيخ محمد بن أبي القاسم [4]، ثم الشيخ غومة المحمودي الذي يعد أبرز شيوخها[5].

---

[1]- عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، كتاب العبر وديوان المبتدا والخبر، في ايام العرب والعجم والبربرومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، ج6، منشورات مؤسسة الاعلى للمطبوعات، بيروت، لبنان، 1971، ص72.

[2]- التيجاني، المصدر السابق، ص179-180.

[3] - امحمد الطوير، ثورة غومة، المرجع السابق، ص31 .

[4] - يذكر حسن الفقيه اسم الحاج محمد ولد خليفة الاعور، وانه قتل من قبل قبيلة السبعة في ربيع الثاني 1247هـ؛ ينظر حسن الفقيه، المصدرالسابق، ص553.

[5] - اتوري روسي، ليبيا منذ الفتح العربي الى 1911، المرجع السابق، ص337 .

شخصية غومة المحمودي :

ولد غومة في حوالي عام 1210هـ الموافق 1795م وكان والده من سكان البادية ومنازلهم بـبئر الغنم، ووادي الأثل، وقد اكتسب عن أبيه وعن علماء ومرابطي المنطقة أخلاقا وتربية وثقافة دينية واسعة، أهلته بأن يرث عن أبيه زمام قيادة العرب، ويرفع ذروة سنام الإسلام في وجه ظلم الأتراك، بمساندة وتأييد ومباركة من معظم شيوخ قبائل الجبل الغربي وعلمائها ومرابطيها[1].

أسباب الثورة :

شبّ لهيب ثورة الشيخ غومة المحمودي في ايالة طرابلس الغرب ما بين عامي 1835-1858م، وكانت أولى شراراتها حينما أطلق سراحه من السجن بمدينة طرابلس من قبل الوالي محمد رائف باشا .

كانت بداية الثورة مع بدية الحكم العثماني الثاني بطرابلس الغرب في بعض مناطق الجبل الغربي، حيث أعلن سكان الجبل رفض قدوم موظفين ساميين من عاصمة الإيالة من أجل تسيير شؤون ادارة الجبل الغربي دون شخص الشيخ غومة المحمودي الذي تمّ اطلاق سراحه، والذي أعلن توليه تسيير شؤون ادارة الجبل الغربي بيفرن دون موافقة أو بإذن من الوالي محمد رائف باشا. فاعتبرهذا الأخير تحد وعصيان من الشيخ غومة المحمودي للسلطة، ولن يقبل بهذا الأمر وسوف يقضي على هذا العصيان في ظرف قصير؛ غير أن ما لحق بالشيخ غومة المحمودي من أذى وتعسف وإهانة في سجنه دون جرم ارتكبه،كان دافعا قويا لتتوحد صفوف قبائل المحاميد بعلمائها ومرابطيها وأعيانها وراء شيخها وزعيمها، بل أيضا نال تأييد وتضامن القبائل الأخرى التي تستوطن بالجبل الغربي كقبيلة الشقارنة، وتاغمة، والخلائفة، وأولاد علي بالريايينة وغيرهم كثير[2].

ومن الأسباب التي يمكن حصرها في اندلا ع هذه الثورة والتي صنفها المؤرخ الليبي أمحمد الطوير إلى عدة مناحي نذكر منها مايلي :

---

[1]-الطاهر أحمد الزاوي، أعلام ليبيا، ط3، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان، 2004، ص299.

[2] - امحمد الطوير، المرحع السابق، ص35-37 .

أ- الأسباب السياسية:

إن من أهم أسباب الثورة من الناحية السياسية هي رغبة وطموح الشيخ غومة المحمودي لتولي رئاسة وادارة شؤون الجبل الغربي كقائممقام عليها؛ نظرا لما يلاقه من تأييد كبير ومطلق من المرابطين بالمنطقة، فكان يرى في شخصه بأنه الحاكم الفعلي والوحيد وبدون منازع الذي له القدرة على التحكم في الوضع السلمي الآمن في الجبل الغربي، وقد عبر عن تلك الرغبة بصراحة إلى العثمانيين لكنه لم يجد استجابة منهم[1]، بل بلغه أن العثمانيين في اتصالات خفية مع أحد بيوت المحاميد من أولاد سلطان حول هذا المنصب مقابل اجهاض ثورة غومة في مهدها. كما أن النجاحات التي حققتها ثورة سيف النصر منذ عام 1831م في الكثير من المناطق الليبية اعتبرت عاملا مشجعًا للثورة في ناحية الجبل الغربي[2].

كان الشيخ غومة يدرك جيدا بأن العثمانيين لن يسمحوا أن يشاركهم سكان البلاد المحليين لا في الحكم ولا في التسيير، وبالتالي انفردوا بالسلطة المطلقة دون الأخذ بمشورة مجلس الديوان [3]، وتسبب في سوء المعاملة مع السكان وتعرضهم للظلم، بل إن الولاة إنما يأتون من أجل جمع الأموال لحساباتهم وليس خدمة للمصلحة العامة، فيقومون ببيع الوظائف واسنادها لغير أهلها مما يثير الفوضى عبر مختلف أنحاء الإيالة، وظاهرة شراء المناصب كانت منتشرة في العديد من الايالات العثمانية. لم ينتظر الشيخ غومة منهم الاستجابة بل بادر بتعيين القضاة في المناطق التي أصبحت تحت نفوذه بعد طرد العثمانيين منها، كما عيّن مديرا للمال وطبيب وشكل فرقا من رجال الشرطة تقوم بفرض الأمن وملاحقة المجرمين وقطاع الطرق ومعاقبتهم[4].

ويذكر المؤرخ"محمد الطوير" نقلا عن أرشيف غومة المحمودي قوله:" فمن يوم وصول الوالي إلينا يترقب في عزله فتصير همته في جلب المال بكل وجه فيبقى يبيع في الوظائف الملكية بيننا كالدلال وقد ولّون على اكثر المأموريات الايالة سفلة خدمتهم الذي كان لايتولاه إلاّ من هو من الكبار والأعيان ومن اشترى وظيفة فيصير يجلب لنفسه ويسعى في سد رأس ماله وما يدخره بعد

---

(1)- شارل فيرو، المصدر السابق، ص733 ؛ ينظر ايضا برانيا، المرجع السابق، ص344.

(1) -M.N. Cohen. Slousch ,« la Tripolitaine sous la domination des Karmanli » ,**Revue Du Monde Musulman** sep.oct,1908 . N°. 9,pp.434-435.(2)

(3)- عمر بن اسماعيل، التطور السياسي والاجتماعي في ليبيا ..، المرجع السابق، ص67 .

(4)- محمد الطوير، المرجع السابق، ص39

مصاريفه وهؤلاء الخدمة الذين يتولون المناصب عرضا عن اجتهادهم في التأليف بين العباد والنظر في مصالح الدولة العلية وأمر الرعية فهم يثيرون الهرج بين الناس ويغيرونهم حتى تبلغ النفسانية مقامها ثم تكون منهم الحيل في التكسب"[1].

وما يبين سياسة الجور والظلم من اعوان الإدارة ما أثبتته احدى الشكاوي لسكان ورشفانة من تعسف القاضي المعيّن في منطقتهم، بأنه قد جار عليهم في المصاريف حيث يأخذ في تدوين عقد الزواج ثلاثين قرشا وكيلة شعير وثلاثة سبيلية للخادم، والشيء نفسه في تدوين فسخ الزواج (الطلاق) وضيع حقوقهم، وجوره اكثر من ذلك ولم تتوفق سياسة الجور هذه ، فكلما وجد الأتراك سببا لذلك زادوا تنكيلا بالأهالي مثلما حدث مع قبيلتي الأصابع والقواليش في ناحية الجبل (غربي الزنتان)في صائفة عام 1843م، الذين اتهموا بالخيانة والعداء للدين والدولة فكان جزائهم أن استولوا على نسائهم وإبلهم وأغنامهم وفرضت عليهم ضريبة الميري[2].

-مساعي الشيخ غومة المحمودي للأسرة القرمانلية للعودة إلى الحكم :

تعود العلاقة بين القرمانليين وقبائل المحاميد إلى أيام علي باشا القرمانلي، حيث قدم الشيخ خليفة بن عون المحمودي الكثير من المساعدات إلى هذه الأسرة منها تقديم الحماية والأمان لعلي باشا للوصول بسلام إلى تونس فرارا من علي برغل الجزائري الذي استولى على طرابلس، وكانت قبائل المحاميد هي من تشكلت منها النواة الأولى لحركة المقاومة بإسم القرمانليين ضد قوات علي برغل وطرده منها وعودة الأسرة القرمانلية إلى الحكم .

وبعد انهيار حكم الأسرة القرمانلية من ايالة طرابلس الغرب عام 1835، بقي الشيخ يطمح لتولي أحد أبناء هذه الأسرة وهو حسن بك القرمانلي كحاكم على مدينة بنغازي، لذا تقدم هو ومشايخ الجبل الغربي بطلب رسمي إلى الوالي محمد باشا باي تونس عام 1855 للتدخل في الأمر، لأن في تعيينه يكمن الصلاح لما افسده السابقون[3].

[1]- د. م.ت.طرابلس ،ملف غومة ،وثيقة رقم 118،بتاريخ 1271هـ/1854م .

[2]-امحمد الطوير، المرجع السابق، ص42-43.

[3]- دار المحفوظات التاريخية بطرابلس، ملف الشيخ غومة، وثيقة رقم 156، بتاريخ 10ذي القعدة 1855/1271 .

ب– الأسباب الاقتصادية :

يمكن إرجاع أسباب الثورة إلى الاستبداد بالشعب ماليا واقتصاديا إضافة إلى ماعاناه من اضطهاد سياسي بإستمرار، مما كان دافعا قويا إلى اشعال لهيب الثورة بقيادة الشيخ غومة المحمودي ضد الأتراك .

وقد تمثل ذلك الاستبداد في استخلاص الضرائب المجحفة التي أجبر عليها ملاك الأراضي الفلاحية على دفعها وهي ضريبة العشر، وضريبة الرأس التي تدفع على كل شخص من سكان الإيالة القادرين على العمل بمقدار اربعين قرشا وضريبة الاعفاء من الخدمة العسكرية بمقدار ثلاثين قرشا تدفع مرة واحدة، وضريبة عن الأشجار الزيتون والنخل فيدفع أصحابها قرشين عن كل شجرة، وضريبة قيمة الميراث بمقدار 2.5%، وضريبة على عقود البيع والشراء، ومضاعفة الضريبة على المنتوجات الفلاحية مماجعل الفلاحين لايقدمون على الإكثار من غرس الأشجار أو زراعة الحبوب، مما دفع بالكثير منهم إلى هجرة أراضيهم والفرار من القهر نحو تونس ومصر والسودان والجزائر(1) .

إن ثقل الضرائب وتنوعها المفروضة على سكان الإيالة كانت دافعا قويا لتقبلهم فكرة الإنضمام دون تردد إلى أيّ ثورة ضد الأتراك العثمانيين، فكانت ثورة آل سيف النصر ثم ثورة غومة المحمودي كمتنفس لهم من جور الأتراك(2) .

وكان الشيخ غومة مع أعيان الجبل الغربي قد عدد جملة من الضرائب الأخرى التي كانت مفروضة على السكان مثل ما كانت تسمى بضريبة القيادة أو القادة وضريبة القضاء وضريبة تسخير الحيوان، وضريبة ضيافة المأمورين وخدامهم مع ما كان يدفع من أموال تحت إسم(معونة)، ففي مدة لا تتجاوز عام ونصف دفع الأهالي ثلاث معونات تحت اسم مساعدة الدولة في حربها ضد روسيا القيصرية عام 1853(حرب القرم)، وتحسر الشيخ غومة للسلطان عبد المجيد على

(1)- الخفيفي الصالحين جبريل محمد، النظام الضريبي في ولاية طرابلس الغرب 1835/1912، ط1، (م.م.ج.ل.د.ت)، ليبيا،، 2000، ص29 .

(2)- عمر بن اسماعيل، التطور السياسي.. ، المرجع السابق، ص285 .

أن كل هذه الأموال لا تذهب إلى الخزينة العمومية ولكنها كانت تذهب إلى جيوب الحكام وهذا ما أكده الشيخ غومة مع أعيان الجبل ومشايخه وعلمائه[1].

ج- الأسباب الاجتماعية والدينية:

إن سوء الأوضاع الاقتصادية ومانتج عنه من ترد كبير في الأحوال الاجتماعية من سوء الغذاء مما عرضهم إلى الإصابة بالأمراض الوبائية التي أصبحت تفتك بمئات الأرواح كل عام، قابله مصادرة الأتراك العثمانيون مصادر رزق هؤلاء الناس بالاستيلاء على جمالهم وحميرهم وبقية حيواناتهم الأخرى، مما تعذر معه القيام بالأعمال الزراعية، فعمّ الغلاء وصارت الحياة صعبة مما اضطر الكثير من الناس إلى الهجرة خارج الوطن [2]، وتواصل ظلم الولاة وبلغ حدا لا طاقة لبشر على تحمله فكان القتل والنفي والسجن يتم دون محاكمة عادلة، وهذاما تؤكده رسالة محمد أمين باشا والي طرابلس إلى الباب العالي بتاريخ 17من صفر 1264هـ الموافق لـ 4من فبراير1847م ما ورد في رسالة الشيخ غومة من اتهامه الصريح للولاة الاتراك بطرابلس بنفي الناس الأبرياء وتشريدهم كما فعل بالأفراد الخمسة عشر من قبائل المحاميد الذين قبض عليهم من طرف مديري العجيلات وزوارة وتم نفيهم إلى الأستانة[3].

وقد اشار الشيخ غومة المحمودي في رسالة له للاستانة، إلى أمر هام وخطير وهو يمس العقيدة الإسلامية، عقيدة سكان الإيالة، حيث كان الولاة قد قاموا بتهديم المساجد كما حدث في بلدة ككلة، ثم فرض المذهب الحنفي مذهب الدولة العلية على سكان الجبل الغربي بالاكراه، وفي هذا الصدد إذ يقول : "الشرع الشريف اهملوه وشرائع الدين الحنيف غيروه ومذهبنا مذهب امام دار الهجرة حضرة الامام مالك رضي الله عنه ابطلوه والجوامع والمدارس خرّبت أو قَرُبت من الخراب ولايصرفون ايراد الوقف في واجباته فالقضاة يبيعون في الوظائف الشرعية لمشتريها والمشتري يصير في الحقوق لمن يدفع إليه الأكثر من المال، ولايحكمون في زالة الشرع الشريف إلا الدرهم والدينار"[4].

---

[1]- امحمد الطوير، المرجع السابق، ص56-57.

[2]- المرجع نفسه، ص59.

[3]- دار المحفوظات التاريخية بطرابلس، ملف غومة، وثيقة رقم 118، بتاريخ 18صفر 1263هـ/1847م

[4] - أمحمد الطوير، المرجع السابق، ص 61-62.

ومما يوضح السبب الديني للثورة الناتج عن فرض المذهب الحنفي هو تعيين الشيخ القاضي أحمد افندي الطرابلسي الملقب بالتوغارعام 1843 نائبا على الجبل الغربي من طرف مجلس الإدارة بالايالة كما كلفا الحاج علي افندي الطرابلسي، وعبدالله افندي ليشتغلا بأمور الفتوى وللتعريف وتعليم الناس أمور الدين على المذهب الحنفي وأداء صلاة الجمعة(1).

د- الأسباب الوطنية:

ومن بين الأسباب التي فسر بها المؤرخ الليبي محمد الطوير ثورة الشيخ غومة المحمودي ارجعه إلى السبب الوطني وذلك بأن يتولى الحكم في ايالة طرابلس الغرب أحد ابنائها بعد فشل الولاة الأتراك في حكم البلاد. وارجع الشيخ غومة سبب فشلهم إلى قصر فترة معايشة الوالي لأبناء الوطن في حياتهم العامة لأن بقاءه فترة طويلة تجعله دون شك يدرك طبائع السكان وحاجيات البلاد، لذا طالب من السلطان بأن يعين على ايالة طرابلس الغرب واليا من جنس عربي ومن أهل البلاد(2).

وبجملة الأسباب التي ذكرت، والتي كانت دافعا قويا بإعلان الشيخ المحمودي الثورة ضد الأتراك وبتأييد ومساندة من معظم قبائل الجبل الغربي .

مراحل الثورة وتنظيماتها:

1- مرحلة الانطلاق 1835-1842

بعد انهيار حكم الأسرة القرمانلية 1835وعودة الحكم العثماني على ايالة طرابلس الغرب للمرة الثانية وتعيين أول وال عليها من طرف السلطان، فقد زاد من سخط السكان عليه خاصة حينما اقدم على اعتقال الشيخ غومة المحمودي ووضعه في السجن، على الرغم من أن قدوم الشيخ إليه من أجل تقديم التهنئة والتاييد، وقد استنكر عامة سكان الايالة تصرف الباشا غير

---

(1)- محمد أمحمد الطوير، "الحركات الاستقلالية ضد الحكم العثماني في ليبيا- حركة الشيخ غومة المحمودي"، **مجلة الاخاء**، طرابلس، السنة1، 1983، ص116.

(2)- امحمد الطوير، ثورة غومة المحمودي..، المرجع السابق، ص 63.

اللائق في حق شيخ المحاميد، والتمس علماء وأعيان وشيوخ القبائل من الوالي مصطفى نجيب اخلاء سبيله، ولكنه رفض غير مكترث باحد منهم[1].

ولما بلغ خبر سجن الشيخ غومة السلطان العثماني اصدر فرمانا عاجلا بتنحية الوالي وباطلاق سراح الشيخ غومة وتوقيره، واصدار العفو على المذنبين من السكان، مع التزام الشيخ بالاستقامة والصدق وخدمة الدولة العلية الممثلة في شخص الوالي الجديد[2].

إلاّ أنّ الشيخ بعد اطلاق سراحه باشر بالاتصال بأحمد بك بن يوسف القرمانلي المتواجد بتاجوراء لتقديم المساعدة له من أجل العودة إلى الحكم، فسارع الوالي محمد رائف باشا بجنوده نحو تاجوراء والإستيلاء عليها وتخريبها ونهب متاجرها، وقد ادرك السلطان بأن الولاة هم السبب في الفوضى، بدافع اشباع ملذاتهم ونزواتهم على حساب الفقراء من الشعب، ما دفع بالسلطان العثماني إلى عزله تفاديا للفوضى ورغبة في توثيق علاقته بالسكان، وتعيين محمد طاهر باشا واليا جديد [3].

وقد استطاعت القوات العثمانية أن تلحق هزائم بثوار المحاميد وسقط منهم نحو 300شخص وغنم العثمانيون الكثير من الإبل، واحتلت مصرته وترهونة والزاوية، ثم زحفت القوات الى غريان1837 لاخضاع الثائرين الذين مازالوا كغيرهم من سكان القرى والمدن بالجبل الغربي غير معترفين بحكم العثمانيين المباشر لبلادهم، وقد احرز فيه العثمانيون انتصارا في بادئ الأمر، ثم وصلت لثوار غريان المساعدة من قبل قوات الشيخ غومة المحمودي وقد دارت بين الطرفين ثمان وعشرون معركة غنم فيها الشيخ غومة مدفعا والعديد من المعدات العسكرية، ورجعت القوات العثمانية منكسرة مهزومة[4].

وقابلت سلطة الاستانة هذه الهزيمة بعزل الوالي وتعيين وال جديد هو حسن باشا الجشملي وذلك في شهر ماي 1837 الذي كلف بمهمة التفاوض مع الثائرين حيث حاول بدهاء اجراء

---

[1] - الأنصاري، المصدر السابق، ص340؛ ينظر ايضا بروشين، المرجع السابق، ص278.

[2]- بروشين، المرجع نفسه، ص279 ؛ ينظر ايضا الأنصاري، المصدر السابق، ص341

[3]- عزيز سامح، الأتراك العثمانيون في أفريقيا الشمالية، تر عبد السلام أدهم، ط1، دار لبنان للطباعة والنشر، بيروت، 1969، ص191-192.

[4]- الأنصاري، المصدر السابق، ص343 ؛ ينظر ايضا فيرو، المصدر السابق، ص445

محادثات منفصلة مع الشيخ عبد الجليل سيف النصر والشيخ غومة على أمل أن يساعده الأول في ضرب الثاني والقبض عليه إلا أنها فشلت، لذا طلب من الشيخ غومة المحمودي بأن يدفع ثلاثة آلاف قرش سنويا ولكن الشيخ رفض ذلك وانقطعت المفوضات[1].

اتبع الوالي الجديد علي عشقر 1842/1838 في أيامه الأولى من حكمه الطرق الودية في معاملاته مع الثائرين وغيرهم من السكان لكي تطمئن القلوب على الرغم من الشكوك في من حوله[2]، وسنحت فرصة للتقرب بين علي عشقر والشيخ غومة في قضية اعتداء سكان ورشفانة على ابل الشيخ غومة، حيث كلف محمد بيت المال ومحمد التركي وبعض شيوخ قبائل المنشية والساحل لغرض استعادة الإبل ونجحا في تلك المهمة[3].

وتمكن الشيخ غومة من السيطرة على أقضية الثلاث المطلة على سواحل البحر المواجهة للجبل الغربي شمالا مما اكسبه منفذا بحريا هاما في التزود بالسلاح والغذاء وقت الحاجة لذا صمم الوالي علي عشقر من انتزاع هذه المناطق الهامة لذا شهدت الزاوية معارك طاحنة تكبد فيها الطرفان خسائر فادحة في الأرواح خلال شهر افريل من عام 1840.وصمد فيها سكان الزاوية ولم يبالوا بتهديدات العثمانيون الذين مارسوا أبشع المذابح والمجازر ضدهم[4].

استغل الشيخ وجنوده الوضع وتمكنوا من السيطرة في الوقت نفسه على الطرق والمسالك الجبل الغربي الرابطة بين غدامس ومدينة طرابلس إذ استطاع الاستيلاء على قافلة غدامسية تحمل الأموال من الضرائب والمكوس متجه نحو الوالي بمدينة طرابلس[5].

ورغم ذلك فقد سيطرته على مدينة غريان ونهاية المقاومة فيها وهذا ماقاله حسن الفقيه نقلا عن لسان امحمد الطوير، مما غنمه الاتراك من سكان غريان: "قدموا علينا من خيالة من المحلة

---

(1)- امحمد الطوير، المرجع السابق، ص83-84.

(2)- اتوري روسي، المرجع السابق، ص362-363.

(3)- امحمد الطوير، المرجع السابق، ص88.

(4)- بروشين، المرجع السابق، ص290.

(5)- امحمد الطوير، المرجع السابق، ص99.

المنصورة من عند حضرة أفندينا أحمد باشا وجابوا القافلة من عند غريان وذلك ابل وغنم وبقر، وفلوس، وفجرة وغير ذلك من يال (جهة)القطيع (التعهد) الذي حمله على عرب غريان"[1].

تمكن قائد الترك أحمد باشا خلال المعارك التي خاضها بغريان من القبض على سبعين شيخا كانوا يحرضون قبائلهم على الثورة، وقد اعدموا جميعا بمدينة طرابلس بموافقة الوالي علي عشقر باشا[2].

2- الرضوخ لسياسة التفاوض واعتقال الشيخ غومة :.

اتسم حكم الوالي محمد أمين باشا بسياسة اللين وكسب ثقة الناس هكذا نراه يستهل عهده بالإعلان عن خططه الإصلاحية في نشر العدل وتحقيق المساواة بين الناس واصلاح الجهاز الإداري، والحد من الضرائب خاصة ضريبة العشر التي كانت تضع الفلاحين تحت وطاة استغلال الملتزمين، وتوفير الأمن والطمانينة في البلاد واستدراج الثائرين للدخول في الطاعة بالطرق السلمية كاستسلام عادل البرقاوي الذي كان يخوض الثورة في الجبل الاخضر 1842/1258 ، والتخلص نهائيا من الشيخ عبد الجليل سيف النصر، مما عرّض الشيخ غومة المحمودي إلى ضغوطات كبيرة خاصة من معاونيه والمقربين منه، مادفعت به إلى ضرورة اللجوء إلى اسلوب المفاوضات والتسليم بالشروط والإمتيازات التي يتفق عليها فاقتنع بذلك ودخل في المفاوضات فبادر بوقف العمليات الحربية ضد العثمانيين[3].

وفي نهاية عام 1842وجه الشيخ غومة رسالة إلى أعضاء الديوان يطالبهم فيها للتوسط لدى الوالي محمد امين باشا من أجل وقف القتال والجنوح إلى السلم وتوقيع عهد الأمان، فاستقبل الشيخ وانصاره المقربين في البداية بكل إحترام [4]، وقد اشار حسن الفقيه حسن إلى ذلك :"قدم علينا سيدي مصطفى قرجي وسيدي أحمد القلالي من الزاوية ومعاهم الشيخ غومة وميلود واتباعه وحين دخل علنيا ضربوا عليه مدافع وركب إلى السراي وقابل فيها حضرة افندينا محمد باشا

---

(1)- امحمد الطوير، المرجع السابق، ص100؛ مع العلم قد اطلعت على يوميات الحسن فلم اجدها وقديكون في الجزء الثالث منها الذي لم يطبع بعد على حد علمي من قبل المؤرخ والمحقق عمار جحيدر.

(2)- الأنصاري، المصدر السابق، ص347، عزيز سامح، المرجع السابق، ص198.

(3)- بروشين، المرجع السابق، ص 294 .

(4)- شارل فيرو، المصدر السابق، ص460.

صاحب ولاية (ايالة) طرابلس غرب وحضرة افندينا أحمد باشا وعزمي افندي دفتردار وشربوا القهوة. وبعد رموا على الشيخ غومة برنوس ملف احمر بالشريط ورفعهم قرجي نزلهم عنده"[1].

وتأكيدا على التعهد كتب الشيخ غومة المحمودي اقرارا بعدم العودة إلى حمل السلاح في وجه السلطة، ومن الذين وقعوا على الإقرار شيخ البلد محمد محمد محسن، رئيس المحكمة الشرعية محمد التركي، النائب المالكي مصطفى حسيب [2]، وقد سعد غومة بماتحصل عليه فاحضر أسرته إلى مدينة طرابلس وقبيلته إلى الزاوية وخدم شهورا خدمة جيدة، وفي منتصف الليل من ليلة 28 ديسمبر 1842 أمر الوالي بإلقاء القبض على الشيخ غومة أثناء مأدبة العشاء، وارسل على الفور إلى منفاه بسجن ايالة طرابزون الواقعة شمال شرق تركيا حاليا، قضى فيها اثنى عشر سنة[3].

3– إستمرار المقاومة :

لقد احدث نفي الشيخ غومة المحمودي ومساعديه إلى طرابزون 1842ردة فعل عنيفة من طرف سكان الإيالة عامة والجبل الغربي خاصة رغم الضمانات التي قدمها أعيان البلاد وعلماؤها[4]. فقررت قبائل سكان الجبل الغربي على اثر ذلك التصرف ونقضا للعهود والمواثيق التي قطعها الوالي لهم، على مواصلة المواجهة ضد العثمانيين فكان اولى تلك المواجهات مقتل مدير غدامس حسن آغا التركي في فيفري 1843م [5]، من طرف اولاد مرسيط من قبيلة السبعة، فوجه العثمانيون حملة تأديبية كرد فعل على ذلك اذ يذكر الفقيه حسن استلاء المحلة العثمانية على ثلاث مناطق للثوار، وقد احتفل في مدينة طرابلس بهذا الإنتصار الأعيان والشيخ القاضي والعلماء (افريل 1843)[6]، وفي حين ساد في نفوس سكان الجبل الغربي الخوف والرعب من استباحة

---

(1)- امحمد الطوير، المرجع السابق، ص145 .

(2)- دار المحفوظات التاريخية بطرابلس، ملف غومة، وثيقة رقم 119.اواخر رجب 1258هـ .

(3)- عزيز سامح، المرجع السابق، ص200 .

(4)- امحمد الطوير، المرجع السابق، ص169 .

(5)- حبيب وداعة الحسناوي، "ظروف وابعاد امتداد الادارة العثمانية الجديدة لغدامس سنة 1842كما ترويها رسالة غدامسية"، **مجلةالبحوث التاريخية**، عدد1، (م.م.ج.ل.د.ت)، يناير 1980، ص31؛ ينظر ايضا نور الدين مصطفى الثني، "لمحات عن تاريخ العلاقات التجارية بين مدينتي طرابلس وغدامس"، **مجلة البحوث التاريخية**، عدد2، (م.م.ج.ل.د.ت)، يوليو1999، ص105 .

(6)- أمحمد الطوير، المرجع السابق، ص173.

أموالهم والتشريد والتنكيل بهم مثلما استباح قائد الجيش العثماني ونكل بشيوخ وأعيان وعلماء قبائل المحاميد والسبعة حينما اجتمع بهم بيفرن فقطع رؤوس اكثر من ستين شيخا وعلقت على أبواب القلعة[1].

وعلى الرغم من سياسة البطش هذه، لم تتأثر عزيمة الكفاح، ففي سنة 1844 تمكن الشيخ مولود بن شقرون الذي كان منفيا مع غومة من الهروب وبعودته اعاد بعث الحماسة في الثوار إلا أن الوالي العثماني كان حريصا على تدمير قرى ومدن الجبل كلها اذا اقتضى الحال، فخربت القصور وصودرت الأسلحة ونكَّل بسكان المنطقة، فانتقم الثوار بأن قتلوا قائمقام الجبل الغربي السيد أحمد افندي في نوفمبر 1847[2]، لتلوح في الأفق معركة ككلة 1848التي يقول عنها الفقيه حسن بأن الحملة عليها قد انطلقت من طرابلس وسط حفل توديع رسمي بهيج من الوالي والعلماء والقاضي وأعيان البلاد، وقد انتصر فيها العثمانيون ونكلوا بالثوار أشد التنكيل على حسب قوله " قدم علينا الشيخ محمد ولد عبد الرزاق من المحلة المنصورة ومعاه خيالة جابوا رأسين وناس عددهم اثنين وعشرين أسيرًا، في يناير 1848"[3].

وفي عام 1848عين أحمد عزت باشا واليا جديدا، الذي باشر بجمع ضريبة الإعانة من السكان دون أن يراعي حالة الفقر والبؤس والجوع التي آل اليها المجتمع عموما، وحتى القبائل التي كانت معفاة من الضرائب سابقا ارغمت على الدفع [4]، وفي عام 1852وصل إلى طرابلس الغرب بدلا منه الوالي مصطفى نوري باشا، ورغم كل ذلك فإن روح الثورة لم تمت بل ظلت كامنة حية في النفوس إلى أن وجدت متنفسا لها في عودة الشيخ من المنفى، مؤذنا بعودة وانطلاق الثورة وتجددها ضد العثمانيين[5].

---

[1] -M.N. Slouch , Op.Cit. p.444.

[2]- علي مصطفى المصراتي، غومة فارس الصحراء صفحة من تاريخ ليبيا 1795–1856، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ط3، مصراته– ليبيا، 1992، ص174 ؛ ينظر فيرو، المصدر السابق، ص466.

[3]-امحمد الطوير، المرجع السابق، ص201.

[4]- محمود ناجي، تاريخ طرابلس الغرب، ط2، تر. عبدالسلام ادهم، محمد الاسطى، دار الفرجاني، طرابلس، 1995، ص176؛ ايضا الأنصاري، المصدر السابق، ص361

[5]- امحمد الطوير، المرجع السابق، ص209.

4- عودة الشيخ غومة المحمودي من منفاه وتجدد الثورة:

إنّ الحرب التي وقعت بين العثمانيين وروسيا القيصرية في شبه جزيرة القرم شمال البحر الأسود قد أدت إلى اضطراب الأمن والنظام في مقر الدولة العثمانية[1]، فكانت فرصة سانحة للشيخ غومة المحمودي مكنته من الفرار من منفاه، ليستقر بجنوب تونس مع الحدود الليبية، يستطلع الوضع ثم دخل إلى ناحية الجبل الغربي اواخر شهر رمضان 1271هـ الموافق لشهر جوان 1855م[2]، يحث كل قرى الجبل على الثورة فاستجاب له مرابطوها وشيوخها وشبابها، فزحف على الحامية العثمانية بقصر يفرن واعتقال من فيها، ثم توجه لملاقاة الحامية العثمانية القادمة من طرابلس الغرب في عين الرومية بيفرن والتي فيها التقى الجمعان جويلية 1855، وقد استطاع الثوار الحاق هزيمة نكراء بالقوات العثمانية التي كانت تحت قيادة اسماعيل بك وقائممقام الطوبجية مصطفى بك، حيث تكبدت خسائركبيرة بين قتلى واسرى[3].

اتسع نطاق الثورة ليشمل ورفلة، والزاوية، ورشفانة والعجيلات والعلالقة وأصبحت قوات الشيخ على مشارف مدينة طرابلس ممادفع بالوالي بالاستنجاد بالباب العالي لامداده بالجنود، وخلال شهر واحد (سبتمبر 1855) وقعت ثلاث معارك بين الطرفين وهم، معركة قرقاش، ومعركة جنزور،ومعركة قرية الماية التي عرفت بداية هزائم وتراجع قوات الشيخ غومة المحمودي، الذي فر إلى الزاوية، ثم إلى يفرن وتحصن بها[4].

وبعد نقل الوالي مصطفى نوري باشا وصل إلى طرابلس الوالي عثمان مظهر باشا في اكتوبر 1855 الذي باشر بملاحقة الشيخ غومة في ديسمبر من نفس العام بقوات تزيد عن ستة آلاف جندي وبطارية مدافع [5]، ليلتقى الجمعان في معركة الكدوة بأم جرسان (احدى مناطق يفرن)جانفي 1856، فكانت خسائر الشيخ كبيرة جدا بحوالي 600مقاتل وغير متوقعة بينما خسر

---

(1)- أ. ج.هارولد تمبرلي، أوربا في القرنين التاسع عشر والعشرين 1789-1950، ترجمة: بهاء فهمي ومراجعة أحمد عزت عبد الكريم، ج1، (د.د.ط) ، مصر، (د.ت) ، ص417.

(2)- علي المصراتي، فارس الصحراء، المرجع السابق، ص173.

(3)- الأنصاري، المصدر السابق، ص362 .

(4)- M.N. Slousch , Op.Cit, p.449

(5)- فيرو، المصدر السابق، ص485 ؛ ايضا محمود ناجي، المرجع السابق، ص177.

الأتراك 21جندي فقط، فكانت بداية النهاية، لأن وقع الهزيمة كان شديدا عليهم واثارها مدمرة حتى أنهم لم يتمكنوا من الصمود أمام الزحف العثماني بعد ذلك[1].

5– نهاية الثورة :

وبعد هذه الهزيمة اجتمع الوالي مع سكان يفرن وحثهم على الطاعة وتأييد الدولة العلية وكلف مجموعة من الفرسان لتعقب الشيخ غومة إلا أنه تعذر رصد تحركاته، فعرض على الشيخ عرضا يدعوه فيه إلى مغادرة تراب الإيالة وتعيينه قائمقام في الأناضول أو في قرمان ولكن الشيخ رفض، بل صرح برغبته بأن يمنح رتبة قائمقام الجبل الغربي، فلم يتقبل الوالي عثمان باشا الفكرة، فطلب منه مغادرة الايالة نحو تونس وأن يصرف له راتب شهري، إلاّ أنّ باي تونس محمد الباشا رفض دخول الشيخ إلى تراب الإيالة التونسية[2].

تخوف الوالي عثمان مظهر باشا من بقاء روح المؤيدة لثورة الشيخ غومةالمحمودي اذا تركه يتصل بشيوخ القبائل وعلمائها ومرابطيها لذلك عمل على بث الفرقة بين من تبقى من الثائرين حول الشيخ غومة من سكان الزنتان والرجبان وفساطو والرحيبات والحوامد والرياينة [3].تمكن بهذا الأسلوب من احتلال الكثير من المواقع والمدن بناحية الجبل الغربي، مما اوقع بالشيخ غومة في حصار شديد دفع به إلى الفرار نحو الحدود التونسية، مما تأكد لدى معظم القبائل الثائرة التي انهكها القتال مع الشيخ لفترات طويلة بأن استمراره الثورة أصبح صعبا، فأجبروا على الإستسلام وتقديم الولاء والطاعة للعثمانيين[4].

وفي تونس احتمى الشيخ غومة بقبائل بني زيد الأقوياء، إلاّ أنّه دخل في صراع جديد مع الجيش التونسي خلال عام 1857، و هزيمته دفعت به إلى الهجرة نحو الجزائر(وادي سوف) بعدما نسق مع القنصل الفرنسي ليون روش[5]بتونس[1].

---

[1]- امحمد الطوير، المرجع السابق، ص254 .

[2]- فيرو، المصدر السابق، ص487 .

[3]-امحمد الطوير، المرجع السابق، ص265 .

[4]- بروشين، المرجع السابق، ص303.

[5]- ليون روش، عمل جاسوسا في الجزائر وادعى الاسلام ؛ ينظر اكثر يوسف مناصرية، مهمة ليون روش في الجزائر والمغرب 1832–1847م، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990.

لم يدم بقاء الشيخ طويلا في وادي سوف وانطلق راجعا إلى ولاية طرابلس الغرب، وعيون العثمانيين تراقب تحركاته وتترصد له، وفي طريقه استراح بالقرب من وازن بمكان يسمى القصيرة ثم واصل السير إلى أن باغته العثمانيون في وادي أوال (وان) فسقط صريعا في 26مارس 1858وحمل رأسه إلى طرابلس[2].

أما مصير افراد أسرة الشيخ غومة، الذين كانوا معه من أقاربه وأصدقائه، الذين فاق عددهم مائة وخمسين شخصا تمّ القبض عليهم جميعا، ولحق بهم انتقام شديد، حتى ابن الشيخ غومة المسمى خليفة شومة لم يسلم من ذلك، حيث فقأوا عينيه وحرموه من نعمة البصر، ومن جميع املاكه، واعدام أحد اعوانه المسمى محمد بن عون المحمودي عام 1864[3] .

يتضح من خلال مراحل ثورتي عبد الجليل سيف النصر والشيخ غومة المحمودي، بأنّهما لم تقوما لأجل طموح شخصي، أو لاعتبارت قبلية ضيقة بقدر ماكانت نقمة على الأوضاع السائدة في ايالة طرابلس الغرب والذي تسبب فيها العثمانيون من خلال الضرائب المجحفة والظلم والاستبداد الذي عان منه سكان الإيالة، وبخاصة بعد سقوط حكم الأسرة القرمانلية .

---

[1]- فيرو، المصدر السابق، ص488– 489 .

[2] - الأنصاري، المصدر السابق، ص367 ؛ ينظر ايضا محمود ناجي، المرجع السابق، ص178، وعزيز سامح، المصدر السابق، ص207 ؛ أيضا فيرو، المصدر السابق، ص492.

[3] - امحمد الطوير، المرجع السابق، ص289–295

الفصل الثاني : تطور نظام الإدارة والجيش :

في السنوات الأخيرة من حكم الأسرة القرمانلية اضطربت الأوضاع السياسية والاقتصادية في البلاد، ولوحظ تدخل قناصل الدول الأجنبية في الشؤون الداخلية للإيالة، وشعورا بالخطر الذي بات يتهددها لما أصابها من الضعف والإنهيار قررت سلطات الدولة العثمانية إنهاء حكم الأسرة القرمانلية فيها وإعادتها إلى حكمها المباشر ، واعادة ضبط أمور الادارة والجيش بما يتلائم وسياسة التنظيمات الإصلاحية التي تسعى إلى تطبيقها .

أولا /– النظام السياسي ومؤسساته في ولاية طرابلس الغرب:

لقد تطلب إعادة السيطرة المباشرة على ولاية طرابلس الغرب جهودا كبيرة فكان على الولاة الجدد مواجهة الثوارات الداخلية التي كانت مشتعلة كثورة عبد الجليل سيف النصر 1835-1842م وثورة غومة المحمودي 1835–1858م وغيرهما، لذا لم يتسن للعثمانيين بسط نفوذهم على كافة أرجاء الولاية إلا بعد مضي أربعة وعشرين عاما تقريبا طرأ على ولاية طرابلس الغرب في هذه الفترة العديدة من التغيرات مست معظم المجالات والقطاعات كالنواحي الإدارية والاقتصادية والثقافية وغيرها وذلك بموجب صدور قوانين ومراسيم اصلاحية .

فعلى إثر صدور مرسوم سلطاني في جمادي الثانية سنة 1282هـ –1865م تغير إسم إيالة طرابلس الغرب إلى ولاية أسوة بالممالك العثمانية الأخرى ، وأصبحت تخضع للنظم والقوانين العثمانية مع مراعاة بعض الظروف الخاصة بالولاية كتركيبة السكان ومذاهبهم الدينية[1].

وتهدف هذه الاجراءات والهياكل الإدارية المتنوعة والتي تميزت بمرونتها أحيانا، وبعنفها أحيانا أخرى من أجل اخضاع الأهالي لسلطتهم، وقد أثبتت تلك الأساليب والأجهزة نجاعتها ميدانيا في الكثير من الأحيان، وفي الوقت نفسه استطاعت هذه التنظيمات وبفضل تفعيل آلياتها تعويض النقص الحاد في عدد جنود الأتراك . وهذا مايفسر طول فترة الحكم العثماني في طرابلس الغرب.

(1)- محفوف سلامة الغزوي، المرجع السابق، ص53.

ويجمع الكثير من الباحثين والمؤرخين بأن طبيعة الحكم العثماني المتبع في جل الولايات العربية بما فيها طرابلس الغرب فإنه بقي محصورا في يد العثمانيين فقط، وعملوا على ضمان استمرار بقائهم فيها وإقصائهم للعناصر المحلية من المناصب العليا في البلاد [1]. وهذا مايمكن تأكيده أو رفضه خلال هذا الفصل من الدراسة.

لقد كان صدور قانون الولايات العثماني في عام 1864م ثم تفعيل العمل به بعد سنة من صدوره كان له انعكاس وبشكل واضح على التنظيم الإداري بولاية طرابلس الغرب بحلته الجديدة وتجلت مظاهره في مختلف القطاعات سواء في المجالس الإدارية أو البلديات أو الهيئات القضائية.

1- التقسيمات الإدارية :

منذ إلحاق العثمانيين طرابلس الغرب كإيالة عثمانية وَضَع ولاتها (البكلر بكوات) 1551-1572 أ سس التنظيمات الإ دارية في البلادحيث قسمت الإيالة إلى ثلاث مناطق سميت بالقائمقاميات، هي: طرابلس، بنغازي، مصراته [2]، وسار الوضع على هذا الحال تقريبا حتى في عهد الأسرة القرمانلية مع بعض التعديلات الطفيفة، فكان ير أس القائمقاميات الإدارية أفراد من الأسرة القرمانلية أو أقاربهم أو من الأشخاص الموثوق بهم في الإيالة، كما قسمت القائمقامية الواحدة إلى وحدات إدارية صغيرة يديرها ضابط عسكري أو أحد المقربين من الأسرة الحاكمة ،كتعيين على سبيل المثال الباي خليل بن عبدالله متولي مسلاته[3].

شرع في تطبيق النظم الإدارية الجديدة في إيالة (ولاية)طرابلس الغرب سنة 1843م ويرجع سبب هذا التأخير كما أسلفنا إلى عدم الاستقرار الأمني نظرا للفتن والثورات التى قامت في أنحاء متفرقة من الولاية وانشغال الولاة في إخمادها[4]. وأصبحت تحمل إسم ولايةابتداء من عام 1865 وعلى رأسها وال، وقسمت البلاد إلى خمسة أقسام إدارية تعرف بإسم السناجق أو الألوية أو

([1])- أرزقي شرويتام، المرجع السابق، ص24، 29.

([2])- عقيل محمد البربار، درسات في تاريخ ليبيا الحديث،(د.د.ط)،مالطا، 1996، ص70.

([3])- حسن الفقيه حسن، المصدر السابق، ج2، ص 93-94.

([4])- نقولا زيادة، محاضرات في تاريخ ليبيا (د.د.ط)، القاهرة، 1966، ص52.

متصرفيات[1]، وكان على رأس كل منها متصرف ، وهي لواء طرابلس ولواء الخمس، ولواء الجبل الغربي مقره يفرن، ولواء فزان ومقرها مرزق ، وكل متصرفية مقسمة بدورها إلى عدد من الأقضية (جمع مفرده قضاء) ير أس كل واحد منها قائمقام، وكل قضاء مقسم إلى مجموعة نواحي بحسب جغرافية المكان وعدد سكانه، ويرأس كل منها مدير ناحية[2].

و أما لواء بنغازي الواقع في الجهة الشرقية الذي يمتد إلى الحدود المصرية فكان يتبع تارة ولاية طرابلس الغرب وتارة أخرى يتبع الأستانة مباشرة . فمنذ إعادة السيطرة العثمانية المباشرة على الولاية سنة 1835م كانت متصرفية بنغازي تتبع إيالة طرابلس الغرب حتى سنة 1863م، حينها فصلت لتصبح متصرفية مستقلة تتبع الأستانة مباشرة، وعَادت سنة 1871م لتكون جزءا لايتجزأ من الولاية، ثم عادت في العام الموالي (1872) لتصبح ولاية تابعة للأستانة وبقيت على هذا الوضع حتى سنة 1888حيث حولت إلى متصرفية مستقلة تتبعالأستانة مباشرة[3]، ويُعين حاكما عليها مدنيا أوعسكريا ويتمتع بنفس الاختصاصات السلطوية كالتي للوالي بطرابلس[4].

وما يؤكد ويوضح انفصال بنغازي عن الولاية وجعلها متصرفية مستقلة منذ عام1294هـ، تتبع الأستانة مباشرة وهو ماجاء في سالنامة الولاية :" وإنها لمالكة أهمية فوق العادة لسبب كون سواحلها الشمالية مقابلة للسواحل الجنوبية من أروبا وجزيرة سبسيليا وما حوى إقليمها من اللطافة التى ليست بقليلة، ولقابلية أراضيها للإصلاح والإعمار، وقوتها الإنباتية واستعداد أهاليها للتمدن والترقي، ولكونها ممرا ومراكزا للتجارة السودانية حيث أنها أقرب الطرق إلى بلادها " [5].

وعلى الرغم من انفصال متصرفية بنغازي عن ولاية طرابلس الغرب إلا أنها بقيت مرتبطة بالولاية ببعض الأمور كارتباط متصرفها بالقيادة العسكرية في طرابلس باعتباره قائد ا للقوات

---

(1)- اتوري روسي، ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة1911، تر.خليفة محمد التليسي،ط2، دار الثقافة، بيروت، 1991، ص 456.

(2)- مسعود الوييه، المرجع السابق، ص 42.

(3)–روسي، المرجع السابق، ص457.

(4)- فرنشيسكو كورو، ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني، تعريب وتقديم، خليفة محمد التليسي، ط2، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والاعلان، طرابلس، ليبيا، 1984، ص29.

(5)- سالنامة، دفعة 11، بتاريخ 1302هـ/1884، ص79-80.

العسكرية بالمتصرفية [1]، وبعض المهام الإدارية المتعلقة بالبريد والجمركة وبالقضاء (المحاكم)[2]،إذ أن الكثير من الأحكام الصادرة عن محاكم متصرفية بنغازي يتم الاستئناف ضد أحكامها أمام محاكم طرابلس المدينة [3]. وخلال تبعيتها كانت الولاية مقسمة إلى :

1-1- لواء(متصرفية) طرابلس:

ومركزه مدينة طرابلس و خلال سنة 1286هـ-1869م قد بلغ عدد سكانه آنذاك حوالي 275 ألف نسمة، وتتبعه أو يضم الأقضية والنواحي التالية:

-قضاء طرابلس المركز : وتتبعه النواحي الأربعة، تاجوراء وجنزور، والعزيزية، والجفارة.

- قضاء الزاوية(درجة أولى): وتتبعة ناحية العجيلات، وناحية زوارة.

- قضاءغريان (درجة أولى).

وخلال سنة 1302هـ-1884م كان لواء طرابلس يضم الأقضية والنواحي السابقة هذا بالإضافة إلى ناحية العجيلات التى أصبحت قضاء كما استحدثت ناحية زوي الجواري وتم نقل تبعية قضاء ترهونة الذي صنف من أقضية الدرجة الأولى، وورفلة من لواء الخمس إلى لواء طرابلس، وفي سنة 1327هـ-1909م تم استحداث قضاء نجاد وصنف من الدرجة الثالثة بجهة الصيعان والنوائل بالقرب من الحدود التونسية[4].

1-2- لواء الخمس: مركزه مدينة الخمس، وبلغ عدد سكانه حوالي 130ألف نسمة، وهذا اللواء يضم:

- قضاء مصراته(درجة أولى): وتتبعة ناحية تورغاء.

- قضاء مسلاتة (درجة ثانية).

- قضاء سرت (درجة ثانية): وتتبعه ناحية طابية والجفارة .

(1)- مخلوف سلامة، المرجع السابق، ص54.

(2)- كورو، المرجع السابق، ص 29..

(3)- مخلوف، المرجع السابق، ص 55.

(4)- جريدة الترقي، طرابلس، السنة الثالثة، العدد98، بتاريخ 15صفر 1327هـ/1909م.

- قضاء زليتن(زليطن) من الدرجة الثانية .

1-3-لواء الجبل الغربي : مركزه مدينة يفرن، وبلغ عد سكانه100 ألف نسمة[3]، ويضم :

- قضاء يفرن (درجة أولى) .
- قضاء غدامس (درجة ثانية).
- قضاء فساطو(درجة ثانية): تتبعه ناحية الزنتان.
- قضاء نالوت (درجة ثانية): تتبعه ناحية ككله وناحية مزده[1].

- قضاء الحوض تشكل في 29 رمضان 1290هـ-1873م ومع اعتبار القبائل الواقعة في إطاره نواحى تتبعه ، وهى قبائل الصيعان والسبعة أ ولاد شبل والغنائم والمحاميد والقديرات و الشعاليل[2].

1-4- لواء فزان: ومركزه مرزق، وعدد سكانها 70 ألف نسمة[3]، ويتكون من سبعة أقضية هي:

- قضاء تبورشاده :(درجة أولى) وهو مايطلق عليه أحيانا بقضاء تبستي.

- قضاء سوكنة(من الدرجة الثالثة) تتبعه ناحية الحفرة، سمنو، سبهه،الوادي الغربي والقطرون، هون.

- قضاء غات (درجة الثانية) وتتبعه نواحي الحفرة الشرقية، والوادي الشرقي ووادي عتبة، وزلة وقرية غدوه .

- قضاء الشاطئ : الدرجة الثالثة[1].

---

[3]- انتوني جوزيف كاكيا، ليبيا خلال الاحتلال العثماني الثاني 1835-1911، دار الفرجاني، طرابلس، 1975،، ص88.

[1]- كاكيا، المصدر السابق، ص88.

[2]- مخلوف الغزوي، المرجع السابق، ص 57.

[3]- كاكيا، المصدر السابق، ص88.

-قضاء سبها:/

-قضاء ازقر:/

1-5- **لواء بنغازي**: ويضم سبعة اقضية هي: قضاء العواقير وقضاء جالو و أوجله وقضاء المرج وقضاء درنة وقضاء البراعصة وتتبعه ناحية الدرسة وناحية الحاسة وناحية القبة وقضاء طبرق وقضاء بومبا[2]. أما أثناء انفصال بنغازي (إقليم برقة) واستقلالها عن ولاية طرابلس الغرب فقد خضعت إلى تقسيمات إدارية جديدة فكانت كالتالي :

قسمت في البداية إلى مركز وثلاثة قائمقاميات هي :

-قضاء بنغازي (المركز) : ويشمل عدة نواحي، سلوق، قمينس، أجدابيا، توكرة، برسس، سيرة، العبيد، سلنطة، ولكل ناحية تحت إشراف مدير يكون له مكتب ممثل له في المركز (بنغازي المدينة).

-قضاء درنة، مقسم بين قبيلة العبيدات ومرسى بومبا .

- قضاء جالو، يتشكل من نطاق قبيلتي الزويّة والمغاربة .

ثم أُنشئت قائمقاميتان وهما : قصر شغاب، وطبرق ويضمان :

-قضاء قصر شغاب، وتتبعه شحات (قورينا)، القبة .

-قضاء طبرق، تتبعه مرسى البريقة[3].

فمن خلال هذه التقسيمات الإدارية يلاحظ أنّه من حين لآخر تجري الحكومة تغييرا أو تعديلا في تبعية الأقضية واستحداث بعض النواحي ونقل تبعيتها من سنجق إلى أخر ورفع درجتها من ناحية إلى قضاء أو إلغائها في أحيان أخرى كالذي حدث للواء الخمس سنة 1288هـ-1871م حيث تم إلغاؤها وإلحاق الأقضية والنواحي التابعة له بلواء طرابلس لمدة ثلاثة أشهر ثم

([1])- أحمد صدقي الدجاني، وثائق تاريخ ليبيا، الوثيقة رقم 91، بتاريخ 23سبتمبر 1898م، المصدر السابق، ص 150-151.

([2])- مخلوف سلامة الغزوي، المرجع السابق، ص 57.

([3])- كورو، المرجع السابق، ص 29-30.

أُعيد تشكيله في نفس السنة [1]، وقد تكون هذه العملية كعقاب لسكان بعض النواحي بفعل العصيان أو تراخي في دفع المستحقات الضريبية ، أو تكون عكس ذلك ك مكافأة لحسن الولاء والطاعة ، أو نتيجة ضعف الميزانية المالية المخصصة لتلك السنة.

وأما تقسيم الأقضية التابعة للألوية إلى درجات متفاوتة قد يوجد ما يبرره في نظر أصحاب هذا التقسيم فقد بني على أسس استند عليها، ولا يعتقد أنه كان تقسيما اعتباطيا بل له تفسيرات لذالك، فهو يستند إلى عاملين أساسيين رئيسين هما الرقعة الجغرافية وعدد السكان، إذ نجد أن هناك ثلاثة ألوية تقع على الشريط الساحلي من أصل خمسة ألوية وهم لواء طرابلس ولواء بنغازي ولواء الخمس، وهذه الألوية الثلاثة تضم معظم سكان الولاية والمساحة التى يضمها لوائي طرابلس والخمس تشكل ما يقرب من نصف ساحل الولاية من سرت شرقا إلى الحدود التونسية غربا بينما يشكل لواء بنغازي وحده نصف الساحل الباقي حتى الحدود المصرية[2].

(1)- مخلوف سلامة الغزوي، المرجع السابق، ص57.

(2)- مخلوف سلامة الغزوي، المرجع نفسه، ص 58.

الجدول أدناه يوضح التقسيمات الإدارية للولاية:

اللواء أو المتصرفية	القائمقامية أو القضاء	النواحي التابعة للواء(سنجق)	عدد سكان اللواء (متصرفية)
طرابلس المدينة مركز لواء	مدينة طرابلس	تاجوراء	243500/ن
	–	جنزور	
	العجيلات	الجفارة	
	زوارة	العلاونة	
	ترهونة	المنشية	
	الزاوية	الساحل	
	ورفلة	المردوم	
	غريان	قصر الهاني	
	–	الرقيعات	
الخمس.مركزاللواء	مدينة الخمس	تاورغاء	141500/ن
	مصراتة	–	
	زليطن	–	
	سرت	–	
	مسلاتة	–	
الجبل الغربي مركزه يفرن	مدينة يفرن	الأصابعة	99500/ن
	فساطو	الزنتان	
	الحوض	ككلة	
	الجوش	مزدة	
	نالوت	–	
	غدامس	–	

فزان.مركزه مرزق	مرزق	–	54200/ن
	الشاطئ	سبها	
	سوكنة	الجفرة الشرقية	
	غات	الوادي الشرقي	
	–	وادي الشاطئ	
بنغازي مركزه مدينة بنغازي	بنغازي	سلوق	230000/ن
		وادي نزلة	
		ودان	
		القطرون	
		وادي عتبة	
		هون	
		القدوة	
		برسيس	
		توكرة	
		سلنطة	
	المرج		
	درنة	العبيدات	
		مرسى بومبا	
	طبرق	مرسى البريقة	
		طلميثة	
	جالو اوجلة الكفرة		
	العواقير		
	البراعصة	القبة	
		الحاسة	
		الدرسة	

2- مؤسسات الحكم وإدارتها :

2-1- في مركز الولاية :

وفي إطار سياسة تسريع العمل بتنفيذ الإصلاحات التي باشرها السلطان عبد المجيد، وبموجب صدور مراسيم تنفيذية ثم تبعهما صدور عدة قوانين مفصلة ومنفذة لهما تناولت هذه القوانين مجالات عدة كان من بينها الهيئة الإدارية والتي وضع لها م تيالتنظيمات ضبطها قانون صادر سنة 1864م الذي عرف بقانون الولايات و أقره الدستور العثماني، و هذا القانون أقرّ بتقسيم أقاليم الدولة إلى ولايات تعويضا عن إسم الإيالات، وجعل من الوالي هو الرئيس الإداري، والمرجع الأعلى في الولاية [1]. فكان هذا الحال أيضا في طرابلس الغرب بأن تحولت من نظام الإيالة إلى نظام الولاية والذي قد تمّ رسميا بتاريخ 10سبتمبر 1865م[2]وذلك في نهاية عهدة الوالي محمود نديم باشا، فكان له الأثر في رسم التركيبي ة السياسية والإدارية لولاية طرابلس الغرب ، فقد حدد المهام وكيفية تسيير الأعمال [3]، وهذا ما سنتعرف عليه من خلال ابراز تركيبة الجهاز الإدارى المتكون من :

2-1-1- الوالي:

يعتبر منصب الوالي من أعلى المناصب الإدارية وأهمها في التركيبية السياسية لولاية طرابلس الغرب وفي كل الولايات العثمانية، إ ذ يتربع علي قم ة الهرم السياسي ويتمتع بصلاح يات واسعة وليس لأحد سلطان عليه داخل الولاية كافة ويتم تعيينه من قبل السلطان العثماني، بواسطة فرمان عالي الشأن، ويحمل رتبة الوزارة، و يلقب "بالدستور المكرم المشير المفخم نظام العالم مدير أمور

(1)- الدستور، ج1، المصدر السابق،،ص382.

(2)- محمد الكوني بلحاج، التحديث العثماني في ولاية طرابلس الغرب 1864-1911، ط1، منشورات جامعة الفاتح من ابريل، طرابلس، 2007، ص 38.

(3)- سلامة الغزوي، المرجع السابق، ص 60.

الجمهور بالفكر الثاقب متمم مهام الأنام بالرأي الصائب ممهد بنيان الدولة" [1]،كما يلقب رسميا بالباشا، وهو مسؤول عن أعمال الولايةكافةأمام نظارة الخارجيه العثمانية.

ويعتبر قانون الولايات من القوانين الإجرائية الهامة في سير عملية الإصلاح في الدولة العثمانية التي نص عليهما مرسومي شريف كلخانة والهمايوني، فقد حدد مهام وصلاحيات الولاة وحدّ من درجة سلطاتهم وتسلطهم وضبط اجراءاتهم وتصرفاتهم وفقا لقوانين محددة غير مسموح بتجاوزها بعد أن كانوا قبل هذه الفترة يتخذون القرارات وفقا لأهوائهم الشخصية دون حسيب أو رقيب[2].

ومن بين المهام التي خولها له القانون والتي تدخل في نطاق مسؤوليته أنه مكلف بتنفيذ جميع أوامر السلطنة وهو أيضا مأمور الدولة بإجراء ماهو داخل في حدود المأذونية من أحكام ولايته الداخلية ومن مهامه إجراءات الأمور [3]، وله الحق بترأس مجلس إدارة الولاية، ويحدد مواعيد اجتماعاته، كما يحدد أيضا مواعيد اجتماعات مجالس الأقضية والنواحي [4]. وهو المسؤول على خزينة الولاية، ومتابعة الأمور المالية من جباية الضرائب وواردات الولاية ومجالات الصرف والانفاق كماهي محددة، وإذا اقتضى الأمر في زيادة الإنفاق يجب عليه طلب الترخيص من الباب العالي مع إضاح المبررات الداعية لذلك، ويشرف على مراقبة المأمورين الماليين وتحركاتهم في ولايته. كما له صلاحيات الفصل في الخلافات والمنازعات التي تحدث في الأمور المالية[5].

واضافة إلى ماذكرناه من مهام، فهناك مهام تتطلب المتابعة الميدانية ك العمل على تحسين المستوى العلمي والثقافي في الولاية من خلال الاهتمام بالتربية والتعليم [6]، والعمل على تحسين الأداء الاقتصادي وتطويره انطلاقا من الاهتمام بالتجارة الداخلية والخارجية وتوفير ظروف ووسائل الأمن والحماية، وتنشيط القطاع الزراعي بتوفير البذور والمعدات وحفر الأبار وتهيئة الجداول وتطهير البحيرات والأودية، وتشجيع الفلاح على زيادة الإنتاج والاهتمام بالحفاظ على الثروة الحيوانية،

---

(1)- أحمد لدجاني، وثائق ...، المصدر السابق، ص 201.

(2) - سلامة الغزوي، المرجع السابق، ص62.

(3)- مخلوف سلامة الغزوي، المرجع السابق، ص60.

(4)- مسعود الويبه، المرجع السابق، ص 50.

(5)-الدستور، ج1، المصدر السابق، ص400.

(6)- المصدر نفسه ، ص 400.

وتوفير مستلزمات الحرف الصناعية وتطويرها ، و الحفاظ على الحياة الصحية العامة ب إنشاء المستشفيات ومستلزماتها، ومحاربة الأمراض والأوبئة والقضاء عليها حالة ظهورها [1]، وتنمية الثروة المعدنية والحفاظ عليها، والاهتمام بتنمية وتطوير الغابات والحفاظ عليها، ومكلف بإعطاء الأولوية على توفير الأمن والاستقرار في ربوع الولاية ، والالتزام بتطبيق القوانين والتعليمات والأوامر الصادرة إليه من الباب العالي تحقيقا للعدالة والمساواة بين جميع المواطنين[2].

أما من الناحية الأمنية، فالوالي مسؤول عن تحركات الجيش في أنحاء ولايته، ومكلف بفرض الأمن فيها، وإذا اقتضت الضرورة صرف الأموال لتحقيق ذلك دون الاستئذان من السلطات العليا وهو مخول بتجنيد أفراد عسكريين من أجل استتباب الأمن في حالة عدم مقدرة العساكر المجندين من بعد أن يعطي بذلك سندا رسميا من أكبر العساكر النظامية [3]، وفي حال اضطراب الوضع الأمني أكثر يمكن له طلب المساعدة أو النجدة من الباب العالي لفرض الأمن والدفاع عن ولايته،كما يتحمل على عاتقه مسؤولية الأسطول البحري للولاية وتحركاته[4].

وما يلاحظ عن معظم ولاة طرابلس الغرب أنهم ارتقو إلى هذا المنصب من رتب عسكرية، لذا اهتم الكثير منهم[5]بالأعمال العسكرية حفاظا عن الأمن والاستقرار واستمرار التبعية للسلطة العثمانية دون الاهتمام بالحياة المدنية ومشاغل العامة [6]، ورغم هذه العلاقة التي تربطه بالمؤسسة العسكرية أحيانا ما تنجر خلافات بينه وبين قادة الجيش [7]، وهي في الغالب قد تكون ناتجة عن تداخل الصلاحيات أو خلاف حول رواتب الجند وما تعلق بهذا الجانب.

(1)- مسعود الويبة، المرجع السابق، ص51.

(2)- الدستور، ج1، المصدر السابق، ص399.

(3)- المصدر نفسه، ص400.

(4)- مسعود الويبة، المرجع السابق، ص53.

(5)- تيسير بن موسى، المجتمع العربي الليبي ...، المرجع السابق، ص21.

(6)- حسين سالم أبوشويشة باكير، الحالة الاجتماعية لمدينة طرابلس في العهد العثماني الثاني 1835-1911، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، 2009، ص57؛ ينظر أيضا روسي، المرجع السابق، ص452.

(7)- سالم ابوشوشة، المرجع السابق، ص57.

وجرت العادة أن تقام للوالي مراسيم استقبال ووداع يكون لها الأثر البالغ في مجتمع المدينة وحتى في أطراف الولاية، حيث تقام احتفالات بالمناسبة باطلاق النار من البنادق ومدافع للتي على أسوار القلعة[1].

وتكتسي مشاركة الوالي أهالي المدينة في الاحتفالات الدينية والوطنية أهمية بالغة لدى الرأي العام، إذ يخرج من قصره في موكب خاص يصطف الجنود على جانبيه وترافقه فرقة الموسيقى العسكرية، وفي المناسبات الدينية يكون الوالي إمامًا للناس وخطيبا اذا كان متفقها في الدين ، وفي الغالب ما يصحب هذه الاحتفالات تشييد بعض المشاريع العمرانية والإسهام في الأعمال الخيرية والتشجيع عليها، وأحيانا ما يستغل بعض العامة هذه المناسبات فيرفعون إليه انشغالاتهم وتظلماتهم وشكواهم التي عادة ما تكون ضد موظفي الإدارة أو جباة الضرائب [2]، وفي المقابل يستغل الوالي هذه المناسبات إلى إرضاء الأهالي واستمالة قلوبهم ببعض الهدايا"المالية"، وإظهار روح التسامح والنبل واللين معهم [3]؛ وكما تعتبر فرصة لامتصاص الغضب وروح التمرد و كسب ود الأهالي وموالاتهم وتسهل في عملية جباية الضرائب عن طيب خاطر.

ومن المهام الوالي أيضا تحديد زمن اجتماع مجالس النواحي واعطاء الإذن باجراء الأنظمة العمومية، و مكلف بالتفتيش في دوائر الولاية مرة أو مرتين في السنه شريطة عدم تجاوز مدة التفتيش ثلاثة أشهر، وفي حالة عدم وجود مادة قانونية حول أي اجراء ما عليه إلا الاستئذان بطلب طريقة الإجراء من الباب العالي[4].

وكان الوالي بطرابلس الغرب مثل بقية الولاة في الولايات العربية الأخرى يتسلم مرتبا سنويا يقتطعه من الأموال التي يجمعها أو يحصلها من الولاية[5]، وفي هذا السياق يذكر الدجاني بأن الوالي يتقاضى راتبا شهريا قدر ب 150جنيها ذهبيا[6].

---

(1)- حسن الفقيه، اليوميات، ج1، المصدر السابق، ص287.

(2)–سالم أبوشويشة، المرجع السابق، ص 59.

(3)- طاهر الزاوي، المرجع السابق، ص249.

(4)– الدستور، ج1، المصدر السابق، ص398.

(5)- سلامة الغزوي، المرجع السابق، ص61-62.

(6)- أحمد الدجاني، المرجع السابق، ص 201؛ حول أجور الموظفين في ادارة الولاية ينظر **الملحق رقم**: **02**.

ولي على حكم اقليم طرابلس الغرب خلال فترتي الايالة (1835-1864) والولاية (1865-1911) والتي يطلق عليها المؤرخون اجمالا بفترة العهد العثماني الثاني- ثلاثة وثلاثون واليا [1].وقد تفاوتت مدة حكمهم وأساليب وطرق تسيير الشؤون الإدارية فيها، وفي تنفيذ القوانين الإصلاحية، باختلاف قدراتهم وكفاءاتهم وما احيط بهم من ظروف داخلية وخارجية [2]والمحيطة أيضا بالدولة العثمانية بشكل عام [3]. وقد لوحظ في الغالب قصر فترة الولاة ويمكن إرجاع السبب بأن الإدارة السليمة تقتضي ذلك، والخشية من محاولة الولاة العمل على الانفصال والاستقلال بالولاية وخاصة أنها بعيدة عن مركز السلطة، وحتى أن معظم الولاة لم تكن لهم الرغبة في الاستقرار والبقاء في مناصبهم مدة طويلة وهذا يتضح من خلال عدم استقدام زوجاتهم وأطفالهم معهم، أو تخوفا من عدم توفر الأمن والسلامة لهم[4].

ومن خلال تتبع أعمال الولاة الذين تعاقبوا على الولاية خلال فترة العهد العثماني الثاني، تبين أن معظمهم تميزوا بالضعف وعدم الاهتمام بمصالح الأهالي والولاية عامة، بل لحق بالأهالي الغطرسة والظلم ونهب الأموال وسلب الحقوق [5]، وهذا ما دفع ببعض الأهالي إلى التواصل والتقارب بالقناصل الأجنبية طلبا للحماية وخاصة بالقنصل الفرنسي [6]. وقليل من الولاة من اجتهد وحرص على إصلاح شأن أمور الرعية، نذكر منهم على الخصوص الوالي محمود نديم باشا وعلي رضا باشا الجزائري، وأحمد راسم باشا.

2-1-2-المجلس العمومي : (مجلس الولاية) :

بناء على قوانين السلطنة ولأهمية هذا المجلس وامتثالا للمطالب الشعبية وتحقيقا لها بغية المشاركة والاسهام في تسيير شؤون الولاية ومراعاة لما تقتضيه الظروف الطارئة المحلية والخارجية أنشأ في عاصمة ولاية طرابلس الغرب مجلس ولائي، وهو يمثل أعلى سلطة في الولاية، وهذا المجلس

[1]- حول فترات حكم ولاة العهد العثماني الثاني ينظر **الملحق رقم** :**3** 0.

[2]- مسعود الويبة ، المرجع السابق، ص25.

[3]- سلامة الغزوي، المرجع السابق، ص62.

[4]-سالم أبو شويشة، المرجع السابق، ص 60.

[5]- احمد الزاوي، ولاة طرابلس، المرجع السابق، ص253.

[6]- سالم أبوشويشة، المرجع السابق، ص59-60.

يساعد الوالي في مهامه [1]، ويتشكل من الوالي الذي يرأس المجلس ومفتش الأحكام الشرعية (القاضي)، والمكتوبجي (الكاتب)، والدفتر دار، ومدير الخارجية، وستة عشر عضوا من الأهالي، ممثلين عن المتصرفيات (الألوية- السناجق)، بمعدل أربعة أعضاء عن كل لواء، اثنان من المسلمين واثنان من غير المسلمين (الرؤساء الروحانيين للطوائف الدينية- اليهود)، ينتخبون من قبل سكان المتصرفية التي يتبعونها[2]، شريطة معرفتهم للقراءة والكتابة، ومن بين الذين يدفعون ضريبة سنوية لا تقل عن خمسمائة قرش، وتعرض أسماؤهم لدى الباب العالي لأخذ الموافقة على عضويتهم بالمجلس، وتدوم مدة العضوية لأعضائه لسنتين مع إلزامية استبدال نصفهم في كل سنة [3]، وقد لوحظ غياب ممثلي هذه الطائفة في السنوات الأخيرة من العهد العثماني الثاني [4]، وهذا قد يكون بسبب بداية التوتر العدائي ضد المسلمين وميلهم للاوربيين وبإيعاز من القناصل الأجنبية .

ويعقد هذا المجلس اجتماعات دورية في مقر الولاية، برئاسة الوالي أو من ينوب عنه من أعضاء المجلس مرة في السنة، وتدوم اجتماعاته أربعين يوما بحسب ما أقر بها الدستور العثماني في مادته الخامسة والعشرين، أما الدجاني فيذكر بأن المجلس ينعقد كل أسبوع لدراسة أوضاع الولاية في كافة المجالات[5]. قد يكون الأمر يتعلق بالمجلس البلدي لمدينة طرابلس .

للمجلس محاضر "سجلات" اجتماعات مصنفة وفق طبيعة كل جلسة، يسجل فيها تاريخ الاجتماع وجدول الأعمال وأسماء الحضور وماجرى من مناقشات في الجلسة والقرارات المتخذة ثم يوقع الأعضاء الحاضرون[6]. ومن مهام المجلس العمومي والتي نوجزها فيمايلي:

-النظر في صيغ تنظيم الملكية العامة والخاصة .

- دراسة ومناقشة متغيرات العلاقات الخارجية للولاية .

---

(1) - الدستور، ص283.

(2)- حسين سالم أبو شويشة باكير، المرجع السابق، ص61-62.

(3)- الدستور، ص395-396.

(4)- أحمد الدجاني، المرجع السابق، ص202.

(5)- الدستور، المصدر السابق، ص 385؛ ينظر أيضا أحمد الدجاني، ليبيا قبيل الاحتلال، المرجع السابق، ص 201.

(6)- أحمد الدجاني، المرجع السابق، ص201 ؛ ينظر ايضا ابوشويشة باكير، المرجع السابق، ص 62 .

-دراسة الأمور الاقتصادية للولاية وبحث سبل تنمية مواردها من خلال تنظيم وتفعيل آليات التجارة الداخلية والخارجية، والعناية بالصناعة والزراعة والري وتوفير متطلباتهم والاهتمام بالثروة الحيوانية.

-دراسة ومناقشة طرق العناية بالأشغال العمومية والبناء، كإنشاء مقرات البلديات، ومعالجة مشاكل السكنات العامة وإقامة الجسور والمعابر وشق الطرقات والعمل على الحفاظ عليها وصيانتها[1] .

-دراسة الظروف المعيشية للسكان وتقديم المساعدات لبعض الأهالي والمؤسسات الحكومية، وتقييد ذلك في محاضر وسجلات خاصة.

-دراسة الشؤون المالية للولاية، والبحث عن آليات سهلة للتحصيل الضريبي، وضبط تكاليف العقود والصفقات مع المقاولات الخاصة .

-العناية والاهتمام بنشر العلوم والآداب والثقافة في أنحاء الولاية.

-توزيع الحصص المالية على الألوية، والنظر في إعادة تعديل الحدود الإدارية للاقضية والنواحي وفق متغيرات ومعطيات مستجدة .

-النظر في القضايا المتعلقة بالأملاك العامة للولاية، كإنشاء المستشفيات والساحات العامة والمؤسسات الصحية وطرق إدارتها، وتحديد نطاقات المراعي [2].

يعقد المجلس جلساته بحضور ثلثي الأعضاء، وتتخذ القرارات بأغلبية الأصوات، وفي حال تعادلت الأصوات يؤخذ بترجيح الكفة إلى جهة رئيس الجلسة – الوالي أو من ينوبه- ولا يحق لأي شخص آخر التدخل في أعمال ونشاطات المجلس من خارج أعضائه، وتبقى مهمة المجلس استشارية غير ملزمة التنفيذ من قبل الوالي .

وما يؤكد التواصل الرقابي المستمر من طرف الحكومة المركزية في استانبول على نشاط الولايات، أنه بعد انتهاء كل جلسة أشغال المجلس وتوقيع الأعضاء على المحضر يقوم الوالي بتبليغ الحكومة المركزية في استانبول بقرارات المجلس الذي يفصل فيها بالموافقة أو الرفض أو التعديل، كما يمكن للوالي اتخاذ قرارات استعجالية ضرورية دون طلب الإذن من الحكومة المركزية، وفي حالات

[1]-- الدستور، المصدر السابق، ص386.

[2] - الدستور، المصدر السابق، ص 383، 410.

خاصة يجوز للوالي أيضا عقد جلسة مصغرة باستدعاء بعض أعضاء المجلس ومعالجة قضية ما قد تخص مشكلة طائفية أو خلافات حول أراضي زراعية أو مراعي، كما وضعت خطوط حمراء تنص عن عدم تدخل المجلس في قرارات صادرة عن المحاكم المدنية أو الشرعية، أو حول قوانين متعلقة بالأحوال الشخصية[1].

3-1-2 - نائب الوالي (الكتخذا) :

الكتخذا، وتعني أمير سر أو المساعد [2]، وهو بمثابة وزير أول للوالي [3]، ويتم تعيينه من قبل السلطان وبرتبة سنجق بينما يكمن دوره الأساسي في مراقبة الوالي، وفي الغالب يتم تغييره من منصبه تبعا لتغيير الوالي [4]. وتعد وظيفة معاون الوالي من الوظائف الهامة في الولاية فهو مخول باتخاذ الإجراءات والتدابير التى يقوم بها الوالي في حالة تكليفه من قبل الوالي عندما يكون منشغلا بمهام أخرى أكبرأو في مهمة خارج الولاية [5]، ومن هذه الوظائف والمهام التي حددها الدستور، هي أنه مكلف بالاطلاع على جميع المراسلات الواردة ودراستها وتقديم ملخص حول فحواها إلى الوالي ويقدم أراءه حول القرارات التي يصدرها الوالي بصفته كمستشار، ويمكن للوالي إسناد مهام أخرى لنائبه مثل تكليفه بمهمة متصرف طرابلس فضلا عن وظيفته، وتوجيه الرسائل والأوامر إلى ألوية وأقضية الولاية لتنفيذ المهام والواجبات الموكلة لهم، ويتحمل النائب جميع مسؤلياته وأعماله الموكلة إليه أمام الوالي[6].

(1)- الدستور، ص410-413.

(2)-مؤلف مجهول، حملة ابراهيم باشا على سوريا، تحقيق أحمد عيسات سانو، (د.د. م.ت.ط)، ص23.

(3)- عماد عبد السلام رؤوف، الموصل في العهد العثماني – فترة الحكم المحلي (1726-1834)، مطبعة الأدف، النجف، العراق، 1975، ص227.

(4)- موفق بني مرجة، صحوة الرجل المريض أو السلطان عبد الحميد الثاني والخلافة الاسلامية، مؤسسة صقر الخليج للنشر والتوزيع، الكويت، 1984، ص459.

(5)-مخلوف سلامة الغزوي، المرجع السابق، ص 62.

(6)- مسعود الويبة، المرجع السابق، ص 54؛ينظر الدستور، المصدر السابق، ص 410.

2-1-4-الدفتر دار:

أولت الدولة العثمانية بالجهاز المالي اهتمام كبيرا لأنه العصب الذي تقوم عليه جميع الإصلاحات في أجهزة الدولة، فبالغت في إصدار العديد من النظم والتعليمات المتعلقة بتنظيم الموارد المالية وأجهزتها الإدارية، ووضع ميزانية خاصة لكل ولاية[1].

وبناء على هذه التوصيات والتعليمات الصادرة من مركز السلطة شرعت سلطة الولاية في وضع أسس تنظيمية للإدارة المالية برئاسة الدفتردار، ويتبعه عدد من الموظفين الماليين والكتبة وعددا كبيرا من الجباة، يمارسون واجباتهم في الأقضية والنواحي التابعة لها[2] .

والدفتر دار هو الموظف والمسؤول الأول عن الأمور المالية للولاية، وقد استخدم بمعنى ماسك الدفتر[3]، ويعتبر ممثلا للسلطة المركزية في كل ماله علاقة بمالية الولاية ومرتبط مباشرة بنظارة المالية في استانبول التي تزوده بالتعليمات المالية [4]، ومسؤول أمامها عن الأمور الحسابية للولاية، أما علاقته بوالي الولاية فهو يعمل تحت امراته ولكن وفي الوقت نفسه مستقل كليّا في تسيير شؤون إدائرته المالية، ومن مهامه مراقبه م أموري الولاية الماليين وابلاغ الوالي عن تجاوزاتهم ، ويمكن له أن يقترح الأساليب والإجراءات العقابية في حقهم، وإبداء الرأي في تعيين المحاسبين الجدد[5].

ويتم تعيين الدفتردار من قبل الباب العالي بعد تقديم كفال ة مالية من كفيل معتبر، ويمثله المحاسب في إدارة اللواء ومدير المال في مجلس إدارة القضاء، وهؤلاء أيضا يؤخذ عليهم اجراء الكفالة عند تعيينهم ويجرى التحر ي عن الكفيل والتأكد من قدرته واستمراره في الكفالة ويسمي هذا التحري (بالبوقلمه) ويشكل هذا الأخير لجنة مالية لهذا الغرض لمعرفة مقدرة الكفلاء المالية من عدمها وابلاغ محاسب الولاية بالأمر[6]. ولاتقبل الكفالة من المأمورين الذين ليس لهم أموال سوى سوى معاشاتهم لأنه يمنع اسْتِقْطَاع أكثر من ربع المعاش ويجوز قبول كفالة التّجار وغيرهم في حالة

---

(1)-الدستور، ج2،المصدر السابق،ص114-115.

(2) - الكوني بلحاج، التحديث، المرجع السابق، ص 49 ؛ ينظر ايضا بروشين، المرجع السابق،ص352.

(3)- مصطفى بركات، الالقاب والوظائف العثمانية، (د.م.ت.ط)، ص117.

(4)- بروشين، المرجع السابق، ج2، ص352.

(5)-خلوف سلامة الغزوي، المرجع السابق، ص 64 ؛ ينظر ايضا الدستور، ص 402-411.

(6) - دار المحفوظات التاريخية، طرابلس، رسالة من الوالي أحمد راسم باشا إلى قائمقام غريان بخصوص الكفالة، (غير مصنفة)؛ ينظر **الملحق رقم 4** .

تراوحت قيمة أموالهم وممتلكاتهم ما بين العشرة آلاف قرش إلى المائة ألف قرش[1]. والقصد من أمر الكفالة المالية من كفيل معروف بغرض ضمان دفع غرامة المكفول في حالة اختلاسه لأموال الدولة[2]. وهنا تبرز ظاهرة الفساد الإداري من خلال شراء المناصب بالأموال.

وقد ضبط قانون المالية رتب المأمورون الماليون وقسمهم إلى صنفين الصنف الأول يضم الدفتردار والمحاسبين والصنف الثاني يضم مديرى المال وكتب ة المحاسبين و أمناء الصناديق وكانت تؤخذ المعلومات كاملة عن جميع هؤلاء وترسل إلي إدارة الخزينة المالية في استنانبول[3] .

ويتولى الدفتردار بمساعدة جهازه المالي وضع وضبط ميزانية الولاية من خلال عملية جرد عام لموارد الولاية ومصاريفها [4]، وعلى سبيل المثال فقد ضبطت ميزانية مدينة طرابلس وفقا لوارداتها ومصاريفها في عام 1870م والتي تمثلت أساسا في رسوم البيع والشراء ورسوم الكيل ورسوم ذبح المواشي[5]. وهو المكلف بدفع مرتبات جميع الموظفين، ومختلف النفقات العسكرية[6].

وبما أنه المسؤول المالي المباشر بالولاية أمام الإدارة المالية المركزية بالاستانة، فإنه حين يقوم بمراسلتها- البريد الصادر-عليه أن يوقع على ظهر المراسلة وبخط مطول(يسمى بالتوقيع المذنب)مع رسم إشارة صح وتسمى الصح الصغير[7].

وأول من تولى من الموظفين هذا المنصب بالولاية كان في عهد الوالي عشقر باشا(1842-1843) هو السيد"عزمي بك" [8]، بينما في عهد الوالي أحمد راتب باشا فعين كدفتر دار السيد

---

[1]- دار المحفوظات التاريخية، رسالة من نظارة المالية إلى الولاية بخصوص نظام الكفالة .(غير مصنفة)؛ ينظر **الملحق رقم5** .

[2]- أحمد صدقي الدجاني، المرجع السابق، ص 204.

[3]-مخلوف سلامة الغزوي، المرجع السابق، ص65.

[4]-ن.أ.بروشين، المرجع السابق، ص 235-236.

[5]- بلدية طرابلس في مائة عام، المرجع السابق، ص 104.

[6]- كورو، المرجع السابق، ص36.

[7]- أحمد الدجاني، المرجع السابق، ص204.

[8]-شوقي عطاء الله الجمل، المغرب العربي في العصر الحديث (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب)، ط1، مكتبة الانجلومصرية (د.م)، 1977، ص145.

حاجي باشا[1] الذي كانت تأتيه أخبار عن أعمال الخزينة كل مساء، وبدوره يعرض الحالة على الوالي في كلما تعلق بشؤون الدفع.

2-1-5- مديرالزراعة والتجارة:

ويتبع اداريا الوالي، وه والمسؤول عن الشؤون المتعلقه بالزرع ة والتجارة داخل الولاية، واقتراح الإجراءات والتدابير التي من شأنها تطوير هذين المجالين وعرضها علي والوالى الذي تعود إليه سلطة االقرار في اتخاذ الإجراءات المناسبة في تنفيذ هذه الاقترحات أورفضها، ويقدم للوالى تقريرا سنويا عن أهم أعماله خلال تلك سنة، وهذا الاخير بدوره يرفعه إلى الباب العالي [2]، وتم تعيين "محمد عارف ابراهيم" أول مدير للزراعة في الولاية، الذي كانت مساعيه حثيثة من أجل الرفع من كميات الإنتاج الزراعي والحيواني في الولاية[3].

2-1-6- مدير المعارف (مديرية المعارف):

يعتبر مدير المعارف بمعية أعضاء مجلسه مسؤولا عن الناحية العلمية والثقافيه بالولاية وتتبعه المدارس بجميع مراحلها ومكلفا برق ي التعليم ونشر الثقاف ة العام ة و القيام بزيارات تفتيش للمؤسسات التعليمية والثقافيه والصرف عليها [4]، وقداستحدثت هذه الهيئة العلمية في طرابلس الغرب عام 1897 برئاسة الوالي وعضوية عدد من الأعيان البلاد [5]، ويقوم مدير المعارف بتنفيذ الأوامر الصادرة إليه من نظارة المعارف (وزارة المعارف) ومكلفا هو الآخر بتقديم حصيلة نشاطه خلال العام فى تقرير يقدمه للوالى[6].

---

(1)- سالنامة، دفعة (10)، سنة 1301هـ، ص135.

(2)- الدستور، المصدر السابق، ص433.

(3)- الكوني، التحديث..، المرجع السابق، ص53.

(4) - سلامة الغزوي، المرجع السابق، ص 65-66.

(5) - شُكلت إدارة المعارف من الأعضاء وهم: الوالي رئيسا، ومدير المعارف وكيلا، ومدير التعليم ومعلمان ممثلان للمدارس الرشدية ومعلمان ممثلان للمدارس الابتدائية، ومفتشان يختارهما مدير المعارف؛ ينظر أكثر، الترقي، العددين 4-5، بتاريخ17-24 جويلية 1897م ؛ وأيضا، الكوني بالحاج، التعليم ..، المرجع السابق، ص 98.

(6) - الدستور، المصدر السابق، ص 403.

2-1-7- مديرالولاية الخاقاني:

تندرج مهام مدير الولاية الخاقاني كسلطة رقابية إذ يقوم بتفتيش وتنفيذ القوانين والتعليمات المتعلقه بإدارة الأراضي والأملاك والنفوس ، ومراقبة الأجهزة الإدارية في الأقضية والنواحي ورصد المخالفات والتجاوزات التي يقوم بها م أموري الولاية، ومنه يحرر تقريرا تفصيليا يبلغ الوالي فيه بالمخالفات التي تحدث في نطاق دائرته [1]، وهذا ما يوضح لنا الإجراءات الصارمة في تطبيق القوانين ورصد المخالفات والمخالفين، كما يعكس لنا الحرص على سواد العدالة.

2-1-8 - مدير الأوقاف:

وهو المسؤول المباشر على جميع الأوقاف بالولاية سواء كانت أراضي أوعقارات، و مهامه تحصيل أموال الأوقاف وإرسالها إلى خزينة الأوقاف في أوقاتها المعينة، وإدارة حسابات المأخوذات والمدفوعات وقيودها، إضافة إلى رؤية حسابات متولي الأوقاف واستيفاء الرسوم العائدة للخزينة [2]، وتعمير الأبنية الوقفية وصيانتها ، وتخصيص أموال الوقف وريعها للأ عمال الخيرية كبناء المساجد ودور الحديث وتعليم القرآن، والإشراف على إدارة الصناديق الخيرية ذات المنفعة العامة بالولاية [3].

2-1-9- المكتوبجي :

يشرف هذا الأخير على أمور تحريرات الولاية و يعمل بمعية "قلم تحريرات" لإجراء مكاتبات الدائرة الرسمية والمحافظة على أوراقها وقيودها، ووسعت صلاحية "المكتوبجي" بموجب نظام إدارة الولايات العمومية سنة 1871م،حيث جعل تحت إمرته عدد كبير من الموظفين موزعين على "قلم التحريرات"، وقلم أوراق الولاية وإدارة مطبعة الولاية [4]، كما يراقب المسودات التي يجرى تحريرها من قبل معاون تحريرات الولاية، وهوعضو دائم في مجلس إدارة الولاية [5].

---

(1)- الدستور، المصدر السابق، ص404.

(2)- محمد بدر عبدالرحيم، طولكرم وجوارها من عام 1864-1918م، مذكرة للحصول على درجة الماجستير في التاريخ، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2011، ص94-95.

(3)- الدستور، ج1، المصدر السابق، ص 405.

(4)- نفسه، ص383.

(5)- محمد بدر عبدالرحيم، المرجع السابق، ص93.

2-1- 10- مدير الأمور الخارجية :

يعين هذا الموظف من طرف ال سلطة بناء على اختيار نظارة الخارجية، ووظيفته النظر في الأمور الخارجية، ويكون واسطة للمخابرات بين الوالي والموظفين الأجانب، كالقن اصل وموظفي القنصليات، على أن يكون ذلك بأمر من الوالي وبعلمه، وأن يبدي ملاحظاته للوالي كتابة أو مشافهة في الأمور المتعلقة بالأحكام العهدية والقواعد الدولية في المصالح الأجنبية التي تحال له، وقد تولى هذا المنصب في الولايات العثمانية موظفون جلهم من المسيحيين، وكانت معرفة القراءة والكتابة واللغة الأجنبية مع حسن الخط وال لباقة من مؤهلات لمن يشغل هذا المنصب، أما فيما يخص راتبه فقد عملت على رفعه وخصصت له مصروفات وفق العادة لاختلاطه بقناصل الدول الأجنبية [1].

2-1-11- مأمورو إدارات الأملاك والنفوس:

تكمن مهام هؤلاء المأمورين القيام بتسجيل الأملاك العامة والخاصة من أراض وعقارات، وتحديد العوائد المالية منها، إضافة إلى قيامهم بتدوين قيود النفوس من الولادات والوفيات [2].أي شبيه في الوقت الحالي في بعض مهامه بـ ضابط الحالة المدنية بالبلدية .

2-2-الجهاز الإداري خارج مركز الولاية:

2-2-1- السنجق (المتصرف) :

يعتبر السنجق أكبر وحدة ادارية يأتي بعد مركز الولاية، ويعين المتصرف على إدارته بموجب فرمان يصدره السلطان كما نصت على ذلك المادة التاسعة والعشرون من نظام الولايات الصادر سنة 1864م[3]، وهو مسؤول أمام الوالي عن تنفيذ جميع الأوامر والتعليمات الصادرة إليه، فالوالي مرجعه الأول، ومن مهام المتصرف في سنجقه الإشراف على أمور الإدارة المدنية والمالية والأمنية في السنجق، وتنفيذ أوامر وتعليمات وقوانين الدولة التي تبلغ له من قبل الوالي ، و تنفيذ الأحكام "الجزائية والحقوقية" التي تصدرها المحاكم في الدوائر القضائية التي تتبعه ، وهو المسؤول عن حفظ

(1)- الدستور، المصدر السابق، ص4020 ؛ ينظر أيضا محمد بدر عبد الرحيم، المرجع السابق، ص93

(2)-الدستور، ج1، المصدر السابق، ص404.

(3)- المصدر نفسه ، ص386.

الأمن وتحركات الوحدات العسكرية التابعة له من قضاء إلى آخر من أقضية السنجق [1]، ويقوم أيضا بالإشراف على جباية الضرائب من السنجق بواسطة أعوان مساعدين.

ومن الجدير بالذكر أن سلطة المتصرف على الدوائر الحكومية في السنجق كانت سلطة عامة للتنسيق والانضباط؛ فهو ممثل الوالي في حدود اللواء الذي يحكمه، ويرجع إليه الأمر في مختلف الأمور، وكان يتبع المتصرف قائم مقام في الأقضية التي كانت تنقسم إليها الألوية، ويلي هؤلاء المديرون الذين يبسطون نفوذهم على مناطق محدودة داخل الأقضية، أما عن راتبه فكان ي تراوح مابين 7500 قرش (75 ليرة) و6000 قرش(60 ليرة)[2].

يساعد المتصرف طاقم من الموظفين الإداريين منهم، حاكم القضاء (قائمقام) حيث يعتبر مركز السنجق قضاء أيضا، ومفتي البلدة ومحاسب مالي ومدير التحريات ومأمور الدفتر الخاقاني ومأمور أملاك اللواء والنفوس وضابط اللواء وثلاثة أعضاء يمثلون الطائفة غير المسلمة وثلاثة مسلمون، وجميعهم يشكل مجلس إدارة اللواء أو السنجق الذي يرأسه المتصرف[3].

2-2-2- في القضاء (القائم مقام) :

وهو الشخصية المعتمدة في القضاء ورئيس الهرم الإداري فيه، تعينه الدولة لتصريف الأمور الإدارية في القضاء ومرجعيته الأولى متصرف اللواء، وهو المسؤول عن تنفيذ جميع أوامر الدولة وتعليماتها التي تأتيه عن طريق المتصرف، وتشمل هذه الأوامر تنفيذ القوانين والأنظمة والتفتيش على المديرين الذين دون مرتبته، ومديري النواحي والقرى، ومتابعة تحصيل إيرادات الضرائب وإدارة عموم أمواله والحفاظ على الأمن في الطرق والمعابر، وحماية الأهالي والسهر على راحتهم، واستئصال المناوئين للدولة، وإبلا غ المتصرف بكل ما يجري بالقضاء، إضافة إلى انتخاب مديري النواحي في الأوقات المعينة، وترؤس مجلس إدارة القضاء، ويجب أن يكون القائم مقام على دراية بالقراءة والكتابة واللغة العربية، ومدركا بعادات الناس ومشاكلهم واحتياجاتهم ، والتحلي بالصفات

---

[1] -جميل موسى النجار، الإدارة العثمانية في بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني (1869-1917)، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1957، ص200-206.

[2] - نبيل عبد الحي رضوان، الدولة العثمانية وغربي الجزيرة العربية بعد افتتاح قناة السويس (1285-1326هـ/1868-1907م)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الملك عبد العزيز، 1981، ص125.

[3]- مسعود الويبة، المرجع السابق، ص 61-63 .

الحميدة والولاء التام للدولة [1].إن هذه الصفات لا تتوفر إلا في شخص مثقف يكون من أهل البلاد الليبية مما يفتح الباب لأبناء الأهالي للمشاركة في الحكم.

1- مأمور النفوس:

وجد هذا المنصب سنة 1884م، في القضاء، يهتم بإدارة القيود الأساسية المحلية والتي تشمل أجناس وأنواع النفوس، والأملاك والأراضي وإيراداتها السنوية، وما يترتب عليها من تكاليف بموجب الأنظمة الخاصة لها، إضافة على حصر مواليد النفوس ووفياتها و اصدار تذاكر المرور وجوازات السفر [2] .

2 - مأمور الطابو:

هو المسؤول عن عمليات بيع وشراء وانتقاء الأراضي في القضاء، وقد عين لهذه الدائرة مأمور عرف باسم "الطابو مأموري" وكانت تتولى مسح وتسجيل الأراضي، وتسجيل المبايعات الخاصة بها، ومتابعة إصدار قوانين الطابو من دائرة الدفتر الخانقاني في إسطنبول [3]، إلا أنه في سنة 1864،م أنشأ في طرابلس وبنغازي وغيرها من المدن ما يسمى بالدفترخانة ؛ وهي مؤسسة تسجيل الأراضي ومهمتها ضبط زراعة الأراضي في طرابلس وبرقة، وإعطاء كل مالك للأرض ملكتاب، وطبقا لقانون الأرض نجد أن "خليل سامي باشا متصرف برقة(1863-1868م) أنشأ لجنة عليا مكلفة بدراسة وضع ملكية الأرض ، وأقرت بأن جميع الأراضي المحيطة ببنغازي هي أراض أميرية تعود ملكيتها لسكان المدينة والباقي ملك للقبائل البدوية [4].

2-2-3- مدير الناحية:

بموجب قانون الولايات العثماني عام1281هـ/1864م، والمعدل سنة 1288هـ/1871م كانت الدولة العثمانية مقسمة إلى ولايات وألوية وهذه الأخير مقسمة إلى أقضية، والأقضية إلى نواح، كما قسمت النواحي إلى قرى وتجمعات بدوية، وعُمِل بالتقسيم نفسه في طرابلس الغرب، إذ أن إدارة الناحية كانت ضمن التسلسل الإداري للقضاء وكان يتولى إدارة كل ناحية مدير تتلخص وظيفته في تطبيق قوانين وأنظمة الدولة وتنفيذ أوامرها، ويقوم بتبليغ قائم مقام القضاء

---

(1) - جميل موسى النجار ، المرجع السابق ، ص 210-214.

(2)- الدستور ، المصدر السابق ، ص404-406.

(3)- محمد بجو عبد الرحيم، المرجع السابق، ص 81، 82، 91.

(4)- نيكولا إيليتش بروشين، المرجع السابق، ص357.

بالتحقيقات والأمور التي تحدث في القرى التابعة له والتي بها المخاتير(المختار) في القرى فيما يخص بالمواليد والوفيات وصغار الورثة والغائبين منهم وانتخاب المخاتير والمجالس الاختيارية في القرى والتجمعات القبلية للناحية[1]. ويساعده أو يتبعه بعض الموظفين ، منهم:

1 – **كاتب الناحية**:

وهو موظف ملازم لمدير الناحية، يقوم بالأعمال الكتابية الرسمية، وحفظ سجلات مراسلات الناحية وأوراقها.

2 – **مأمور الدوائر الرسمية**:

وجد في بعض النواحي تمثيل مبسط للدوائر الرسمية، يقوم به مأمور أو مدير موظف واحد بالنسبة لدائرة البريد والبرق، مأمور واحد أو أكثر أحيانا بالنسبة للديون العمومية والضبطية والنفوس والجمرك والحجر الصحي، ولا توجد سوى هذه الدوائر في النواحي التي وجد فيها تمثيل للإدارة الحكومية[2].

2-2-4- القرية (المختار) :

يتم تعيين رئيس يسمى المختار، وهو بدوره يختار أربعة من الشخصيات المحتمة الاختيارية الذين يعينهم الباب العالي، ويجري انتخاب المختارين مدة سنة واحدة، ويتم عزل أي منهم إذا تصرف بأعمال تسيء للدولة، يتم انتخابهم من قبل سكان القرى، بحيث يكون لكل قرية مختاران، إذا كان سكان القرية ينتمون إلى عشيرتين مختلفتين، ومختار واحد للقرية التي ينتمي سكانها إلى عشيرة واحدة[3].

2-2-5- استحداث نظام البلديات:

قبل استحداث النظام البلدي لم يكن للمدن العثمانية في جميع أقاليمها هيئة أو نظام قانوني أساسي متبع للإشراف على تسيير المدن بل يكلف أحد الموظفين أو من رجال الدين(المحتسب) بمهمة تنظيم الأسواق ومراقبة الموازين والأسعار في حين تقوم بعض الفرق العسكرية على النظام العام، ونظرا للفوضى داخل المدن وخاصة في مدينة استانبول وبضغط من الجاليات الأجنبية المقيمة بها وإلحاح رجال الإصلاح الليبيراليين على تنظيم المدن وتوفير وتحسين الخدمات خاصة في

---

(1) - نيكولا إبليتش بروشين، المرجع السابق، ص25.

(2) - جميل موسى النجار، المرجع السابق، ص220.

(3) - محمد حسن العيدروس، الحياة الإدارية في سنجق الإحساء (1871-1913م)، ط1، دار المتنبي للطباعة والنشر، أبوظبي، 1992، ص36.

العاصمة استانبول، شرع عام 1854 في إحياء منصب مفوض المدينة (شهر اميني) ثم صدر مرسوم سلطاني في يوليو 1858 نص على إنشاء أول بلدية نموذجية باستانبول العاصمة (الحي الأوربي بغلطة وبيرا) وحدد مهامها، وبعد النجاح المحقق في تنظيم الحي الأوربي صدرت مدونة لوائح بلدية عام1868 تقضي بتعميم النظام البلدي على كل أحياء استانبول والمدن الأخرى[1].

وفي طرابلس الغرب كانت مهمة تسيير شؤون المدينة موكلة إلى شيخ البلد وهو أحد وجهاء المدينة يختاره الوالي ويسند إليه مهمة تنظيم الأسواق ومراقبة الأسعار والمكاييل والموازين، ومحاربة الغش وفض الخصومات التي تحدث بين أصحاب الحرف، ونظافة الشوارع وترميم الأسوار وجباية الرسوم من أصحاب الحرف والصنائع، والإشراف على مشاريع الحكومة المختلفة داخل المدينة[2].

وبموجب حركة الإصلاحات الجديدة وصدور قانون الولايات 1864، بدأت النظم الإدارية العثمانية تشهد تغييرات واضحة في هياكلها ومهامها، وأدركت في حينها مدى قصور مهام شيخ البلد وعجزه عن مواكبة متطلبات المدن المتزايدة والمتطورة فقررت العمل بنظام البلديات وتعميمه على مدن الولايات التابعة لهاّ، ومنها ولاية طرابلس الغرب[3].

بعد أن تقرر الشروع بإنشاء إدارة للبلديات في الولايات، راسلت نظارة الخارجية العثمانية والي الولاية "علي رضا باشا الجزائري" بتاريخ 02صفر 1285هـ /1869م تستطلع رأيه في إقامة إدارة البلديات في الولاية، فكان الرد إيجابيا بهذا الأمر من خلال تقرير رفعه موقع من قبله ومن أعضاء مجلس إدارة الولاية، ومن بين ماجاء فيه:" إن قيام كهذه من شأنه أن تكون أداة فعالة في إعمار البلد "،كما تضمن التقرير أيضا في حال إنشاء البلدية تحقيق فوائد ومكاسب كبيرة منها على الخصوص زيادة مداخيل الرسوم الضريبية والتي يمكن انفاقها في ترميم وصيانة العديد من المرافق الحكومية وبناء الجسور وتجميل المدن[4].

بدأ العمل بنظام البلديات في ولاية طرابلس الغرب في 05ذي الحجة 1286هالموافق لـ 08مارس من عام 1870م[5]، وعين شيخ البلد علي القرقني، أول رئيس لبلدية مدينة طرابلس

---

(1)- برنارد لويس، ظهور تركيا الحديثة، تر، قاسم عبده قاسم، سامية محمد، ط 1، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2016، ص470-475 .

(2)- بلدية طرابلس في مائة عام 1870-1970، المطبعة الليبية، طرابلس، 1972، ص 97-98.

(3)- سلامة الغزوي، المرجع السابق، ص 134.

(4)-بلدية طرابلس الغرب، المرجع السابق، ص95، 98 .

(5)-الدجاني، المرجع السابق، 213.

سنة 1872، ونائبا له علي أفندي وهو أحد التجار المعروفين على مستوى الولاية [1].

وبقيت بلدية مدينة طرابلس الغرب تعمل ولمدة سبعة سنوات دون قانون ينظم تركيبتها الإدارية ومهامها إلى غاية صدور قانون البلديات في 27رمضان 1294هـ الموافق لـ أكتوبر من عام 1877م، والذي تضمن سبعة وستين مادة توضح طرق تشكيل المجالس البلدية عبر مختلف مدن الولاية، وحدد المهام والواجبات المنوطة بها ومنها على سبيل المثال الإشراف على تنظيم الطرق وتوسيعها وتسويتها، والإشراف على إنشاء الأبنية وتنظيم الأسواق والحفاظ على الآداب العامة[2].

وقد جاء في المادة الرابعة من القانون البلدي تشكيل المجالس البلدية في المدن والأقضية والنواحي، وبأن يتراوح عدد أعضاء المجلس من ستة إلى اثنى عشر عضوا بحسب عدد سكان تلك البلدية، ينتخبهم سكان البلدية مدة أربع سنوات، في حين حددت المادة التاسعة منه شروط الترشح لعضوية المجلس البلدي بأن يكون قد بلغ الثلاثين من عمره، سليم العقل والجسم والحواس، متمكن من اللغة التركية، وملزم بدفع ضريبة سنوية مقدارها مائة قرش عن أملاكه، وأن يكون من التبعية العثمانية، وغير مسبوق قضائيا بجنحة أو جريمة، ولايشغل وظيفة عسكرية، ولا مستخدم في الدوائر البلدية[3]، بينما يشترط في الناخبين ألاّ تقل عمارهم عن الخامسة والعشرين ومن الذكور، وملزمون بدفع ضريبة سنوية مقدارها خمسون قرشا عن املاكهم لمصالح البلدية المختصة[4].

ولم يهمل القانون الأساسي العثماني الطوائف غير المسلمة وتمثيلها على مستوى المجالس المنتخبة، وإذ يشير إلى أنه يجب أن يكون في كل قضاء مجلس متعلق بطائفة من الطوائف الموجودة فيه، ومن خصوصياته إدارة مداخيل عقارات وأموال الأوقاف الطائفة، ويتألف كل مجلس من هذه المجالس من أعضاء تنتخبهم الطائفة التي ينوبون عنها بحسب النظام المخصوص الذي يقرر بهذا الشأن، وتتعلق هذه المجالس بالحكومة المحلية، وبالمجالس العامة في الولايات [5]، وفي هذا الصدد تم

---

[1]-بلدية طرابلس في مائة عام، المرجع السابق، ص99.

[2]-بلدية طرابلس في مائة عام، المرجع السابق، ص115.

[3] - الدستور، ج1، المصدر السابق، ص421.

[4]- بلدية طرابلس ..، المصدر السابق، ص167.

[5]- عطية فتحي الويشي، " العثمانيون بطرابلس الغرب، جدلية العلاقة بين المجتمع والدولة (958-1330هـ/1551-1912م)"، **مجلة العربي للعلوم الإنسانية**، ع140، ص138.

التصنيف إلى مسلمين وذميين ومستأمنين، حيث يتساوى النصارى واليهود مع المسلمين وقطعت على الرابطة العثمانية، وتتابع إشراك أعضاء من الأقليات الدينية في مجالس الولايات[1].

يختار الأعضاء الفائزون في انتخابات المجلس البلدي أحدهم ليكون رئيسا للمجلس، وبموافقة ورضا الوالي عنه، في حين أوكلت مهمة اختيار رئيس بلدية السنجق إلى متصرف السنجق، ويصبح الرئيس يتقاضى راتبا شهريا من البلدية، أما بقية الأعضاء تكون خدمتهم فخرية بدون راتب، ويستبدل نصفهم كل سنتين[2]. يساعد أعضاء المجلس طاقم تقني وإداري بصفة استشارية منهم المهندس والطبيب والبيطري ومأموري التفتيش وكاتب وأمين صندوق وعدد من أفراد الشرطة[3].

وخلال القانون البلدي الجديد أجريت انتخابات بلدية في مدينة طرابلس الغرب واختير لرئاستها السيد أحمد النائب الأنصاري صاحب كتاب المنهل العذب وذلك خلال الفترة (1878-1883)[4]. وفي عهد الوالي "أحمد راسم باشا" عين "شعيب أفندي" رئيسا للبلدية[5]. للبلدية[5].

ضمت بلدية طرابلس الغرب ، مدينة طرابلس، وقضاء النواحي الأربع ، وهي : المنشية، الساحل، العلاونة، الرقيعات، وقد قسمت هذه البلدية على اثنين وعشرين محلة، منها مدينة طرابلس والبقية في النواحي، ويرأس كل محلة فيها المختار، وقد كانت حلقة الوصل بين أجهزة الدولة المختلفة، والهدف من خلق هذا الكيان الإداري وخاصة في طرابلس الغرب هو توطين السكان واقامة تجمعات ثابتة غير متنقلة[6].

وفي خلال فترة حكم أحمد راسم باشا (1882-1896م) وتنفيذا لسياسة الإصلاح الإداري، تم تأسيس وتوسيع نظام البلديات في كل من مصراتة، مسلاتة، الزاوية، غريان، ورفلة،

---

[1] - أحلام جبريل محمد، دور الأجانب في ليبيا، العصر العثماني الثاني (1835-1911م)، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2014، ص185.

[2]– بلدية طرابلس ...، المصدر السابق، ص115.

[3]– الويبة مسعود، المرجع السابق، ص 78.

[4]– عبد الله علي ابراهيم، التطورات السياسيةفي ليبيا في النصف لثاني من القرن 19م، **أعمال الندوة العلمية في ذكرى المئوية للمؤرخ احمد النائب الانصاري**، محرر عمار جحيدر، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 2008.ص 596 ؛ ينظر أيضا مجموعة من الأساتذة والباحثين، معالم الحضارة الإسلامية في ليبيا، دار الكتاب الوطني، القاهرة، 2008، ص 120.

[5]– سالنامة، دفعة (12)، 1305هـ، ص153.

[6]– الويبة، المرجع السابق، ص 72.

ترهونة، العجيلات، زليتن، غدامس، فساطو، وفي نواحي زوارة، جنزور، تاجوراء، وحددت واجبات البلدية، بالإشراف على إنشاء الأبنية وتنظيمها وتوسيعها وتسويتها، وإدارة الأ ملاك والعقارات العائدة للبلدية، وتسجيل حالات الولادات والوفيات، وتنظيم الأسواق وتحديد أجور التنقل بالعجلات، والتأكد من سلامة الحيوانات المعدة لنقل المواد المختلفة، وإيجاد محلات منتظمة لتجمعهم، والإشراف على الفنادق ودور اللهو المختلفة، ومراقبة المكاييل والموازين وأسعار الخبز ومقدار وزنه ونظافته، والتأكد من سلامة عمال الأفران،كما لا ننسى أن البلدية اهتمت بتوفير الماء الصالح للشرب للسكان المدينة، وإقامة حنفيات عامة لمعالجة مشكلة نقص المياه في المدينة(1).

ويعقد المجلس البلدي اجتماعات دورية مرتين في الأسبوع على الأقل، و في حالة استثنائية وعند الضرورة ينعقد بطلب من الرئيس ، وعند غياب هذا الأخير يترأس الاجتماعات أكبر الأعضاء سنا، واشترط لعقد اجتماعات المجلس حضور أكثر من نصف أعضاء المجلس، فيما عدا العضو المتخلف عن حضور جلسات المجلس لثلاث مرات متوالية يعتبر في عداد المستقيلين ، وتصبح قرارات المجلس سارية المفعول بمصادقة أغلبية الأصوات، ورئيس البلدية حينها مكلف بتنفيذ جميع القرارات المصادق عليها (2). ولكن وبما أن المجالس البلدية كانت تابعة لمجلس الولاية ولمجالس السناجق، لذا لم يكن بإمكان لرؤساء المجالس البلدية تنفيذ قرار من قرارات المجلس البلدي دون الرجوع إلى تلك المجالس للمصادقة عليها، وهذا ما يوضح محدودية صلاحيات رؤساء البلديات(3).

وحدد القانون البلدي مهام وواجبات البلدية بحسب ماجاء في المادة الثالثة منه،وهي مناقشة جميع الأمور التي تهم الوظائف العامة في البلدية ، والتدقيق في سجلات البلدية المالية وتحديد أوجه صرف المبالغ التي يتضمنها جدول الموازنة، على أن يصادق عليها المتصرف والوالي، واتخاذ القرارات حول الأملاك العائدة للبلدية من حيث تقسيمها أو بيعها، أو إقامة المباني والمنشآت عليها ، ويتولى المجلس تسوية واردات البلدية ومصاريفها، وتنظيم جداول شهرية ليصادق عليها المتصرف والوالي، ويكلف المجلس بإعداد جداول سنوية بميزانية البلدية حيث يتم ارسالها إلى نظارة الداخلية

(1) -.مجموعة من الاساتذة، معالم الحضارة الاسلامية في ليبيا، المرجع السابق، ص 43-46.

(2)– بلدية طرابلس ..، المصدر السابق، ص116-117، 167.

(3)– لمى عبد العزيز مصطفى، "إدارة البلدية في بغداد في اواخر العهد العثماني "، **موقع جريدة المدى اليومية**، 2016/02/14.

في استانبول[1]، وعزل وتنصيب المأمورين والموظفين بحسب درجاتهم الوظيفية ، ومناقشة ما تحتاجه المدينة من ساحات ومشاريع عامة أخرى، والعناية بالنظافة خاصة في الأماكن العامة، ومراقبة الحالة الصحية والإشراف على المستشفيات ، وإطفاء الحرائق من خلال تهيئة وسائل اطفاء الحرائق وحفظها في أماكن خاصة، وتوفير وايصال مياه الشرب إلى البيوت، جباية الايرادات ورسوم البلدية وانفاقها على المنافع العامة ، انشاء المستشفيات والملاجئ ودور الأيتام ، تسجيل حالات المواليد والوفيات، وتنظيم ومراقبة الأسواق والأوزان والمكاييل المستعملة فيها ، ومنها على الخصوص ضبط تسعيرة البضائع، والتفتيش على المواد الغذائية للتأكد من صلاحيتها وسلامتها الصحية، والتاكد من سلامة عمال الأفران ونظافتهم [2]، واصدار الرخص التجارية، و تعيين الحراس الليلين لحراسة أحياء المدينة و أسواقها، معاقبة المخالفين للتعليمات والأوامر البلدية بغرامات نقدية، الاهتمام بالأبنية الوقفية، بحسب نظام الأوقاف وإصلاحها، وتوسيع الشوارع وتنظيفها وإنارتها وإقامة الجسور وصيانتها[3].

وقد تضمنت سالنامة طرابس الغرب أعضاء مجلس لواء البلدية المنتخبين (الخمس) ، وكانوا كالتالي: الرئيس الحاج عمر بن هنيدي أفندي، أما الأعضاء الآخرين فهم: الحاج عمر بن خليل أفندي، الحاج أحمد حجاوي أفندي، حمودة آغا، حسين بن عبد العزيز أفندي، أحمد الزائدي أفندي، موسى السعيد دودو أفندي، كاتب محمود أفندي، أما أمين الصندوق فهو الحاج أحمد بن ميلاد أفندي[4].

حياة الموظفين في مختلف القطاعات :

لقد اشتغل بالجهاز الإداري وفي مختلف القطاعات عدد معتبرا من الموظفين سواء من العثمانيين الوافدين إلى الولاية بأوامر فرمانية سلطاني أو بدونها أو من المواطنين اللبيين، الذين يثبتون كفاءة وشهادة علمية تؤهله لتلك الوظيفة أو المنصب، وقد خصصت لهؤلاء الموظفين

---

(1)- الدستور، ج1، المصدر السابق، ص420-421.

(2)- بلدية طرابلس، المصدر السابق، ص 115.

(3)-كامل الويبة، المرجع السابق، ص78- 79.

(4) - سالنامة، دفعة12، 1305هـ، ص151.

رواتب [1]كل حسب طبيعة المنصب والقطاع الذي يشتغل فيه والمستوى العلمي، تستقطع من الميزانية العامة للولاية، أو من مداخيل القطاع مباشرة [2].

وفي إطار التنظيم والسير الحسن للأجهزة الإدارية فقد حددت الجهات المختصة مواعيد الدوام الرسمي، وكانت أوقات العمل الرسمية سبع ساعات متوالية، وتبدأ من الساعة السابعة صباحا وحتى الثانية زوالا، وأعدت لوائح لمعاقبة الموظفين المتأخرين عن الحضور في الوقت المحدد للعمل، بالخصم من الراتب الشهري وتزداد العقوبة تصاعديا كلما تكرر التأخر عن الدوام، وقد تصل إلى حد إحالته على مجلس التأديب وفصله من الوظيفة[3].

ومن الظواهر السيئة التي سادت الوسط الوظيفي هو انتشار الرشوة على نطاق واسع، وأصبحوا يتعطونها دون رقيب وبخاصة طبقة كبار الموظفين [4]، الذين يفرطون في الإصراف في المناسبات والسهرات واقتناء الملابس الفخمة والأنيقة المؤشاة بخيوط الذهب ويضعون على اكتافهم ملاحف مرصعة بالجواهر الثمينة والوشاحات الفضية [5]، وأما طبقة الموظفين الصغار ففي الغالب قد تكون الظروف المعيشية الصعبة هي التي دفعت بهم لذلك.

وما نخلص إليه، بأن التحديث العثماني للإدارة وفي كل القطاعات و على مختلف المستويات قد تطلب من حكومة الولاية الحاجة للمجتمع الليبي لتزويده باليد العاملة المؤهلة وفي الوقت نفسه استقطاب للشخصيات النافذة والمثقفة في المجتمع من اعيان ووجهاء وقضاة وتجار وعلماء وإشراكهم في إدارة شؤون الولاية، وهذا ما ولد تآلف وتعاون متبادل بين الطبقة العثمانية الحاكمة والفئات النافذة والفاعلة في المجتمع، ومنها على الخصوص اسهامها في دور الوساطة والتقارب بين السلطة الحاكمة وعامة المجتمع . وبذلك يتحقق لكل طرف غاياته، فالأول يضمن الاستقرار والطاعة والولاء، والطرف الثاني يضمن الحفاظ على المكاسب والمصالح .

---

[1]– حول الرواتب الموظفين في مختلف القطاعات ؛ يطلع على **الملحق رقم6**.

[2]- الطاهر الزاوي، ولاة طرابلس، المرجع السابق، ص262 ؛ ينظر أيضا حسين ابوشويشة، المرجع السابق، ص89.

[3]– حسين سالم ابوشويشة، المرجع نفسه، ص90-91؛ ينظر أيضا الدجاني، المرجع السابق، ص197.

[4]- الطاهر الزاوي، المرجع السابق، ص262.

[5]– جلين تكر، معارك طرابلس بين الاسطول الليبي والاسطول الأمريكي في القرن التاسع عشر، تر . عمر الديراوي أبو حجلة، دار الفرجاني، طرابلس، ليبيا، (د.ت.)، ص 348.

والشئ الآخر الذي يمكن أن نستنبطه بأن كل تنظيم وانضباط في الأداء الإداري لمختلف القطاعات يعود على المواطنين بالمنفعة ويتحقق به الرخاء والرفاهية ويحدث التقارب والإلتفاف والتضامن والإحترام للسلطة القائمة، وفي المقابل إن كل فساد في أجهزة الولاية إنما يتحمله بالدرجة الأولى المواطن الليبي ويعود عليه بالتعاسة والإرهاق وكثرة المظالم سواء من رشاو أو ابتزاز في جباية الضرائب أو عقوبات أو طلب اعانات، ويترتب عليه، تباعد وتنافر وعدم احترام فتصادم بالسلطة.

ثانيا / – الجيش :

لم يول العثمانيون اهتماما بالناحية العسكرية في ولاية طرابس الغرب منذ إعادة فرض سيطرتهم المباشرة عليها عام 1835م برغم ما واجهتم من ثورات داخلية، فلم يكن هناك في الولاية إلا وحدات صغيرة من البيادة (مشاة) والسوارى(خيالة) والطوبجية أو الطوبخانة (المدفعية) وكان جل اعتمادهم على القوات الأهلية التي تتشكل في وقت الأزمات من الكوغلية وبعض القبائل الأخرى لحماية السلطة واستمرارها وذاللك مقابل الإمتيازات التي يحصلون عليها كالإعفاء الضريبي .

1– العساكر العثمانية النظامية :

بدأ اهتمام العثمانيين بالناحية العسكرية بولاية طرابلس الغرب يتطور شيئا فشيئا وبخاصة حينما فقدت أهم ايالاتها بالشمال الافريقي (الجزائر 1830– وتمتع تونس باستقلال ذاتي تحت حكم الأسرة الحسينية منذ 1705م)، فرأت السلطات العثمانية من الضرورة تكريس وجودها في ولاية طرابلس الغرب عسكريا، فقد كان عدد القوات النظامية[1]العثمانية فيها سنة1844م تتألف من تسعة طوابير مشاة وآلاي (فرق) من الخيالة، ولكن يبدو أن هذه السياسة غير ثابتة بدليل أن الوزارة قررت سحب الكثير من هذه القوات وابقاء مجموعة من فرق الفرسان والمشاة فقط وشحن

---

[1]- تمّ تطبيق قانون الخدمة العسكرية الإلزامية في سنة 1856م، على جميع رعاياها من مسلمين وغيرهم، ولكنها اضطرت تحت ضغط قناصل الدول الأوربية إلى اعفاء غير المسلمين منها، مقابل دفعهم البدل النقدي ؛ ينظر محمد فريد بك المحامي ، المرجع السابق، ص 396.

البقية إلى استانبول، وذلك لعدم توفر الأموال اللازمة للاحتفاظ بهذه القوات في طرابلس [1]، وهذا برغم استمرار مقاومة الشيخ غومة المحمودي.

وفي حالة رغب والي ولاية طرابلس الغرب زيادة في عدد القوات النظامية فيجب تحمل تبعات الانفاق اللازمة، وهذا ما تأكده الرسالة الموجهة من نظارة الحربية إلى الولاية بتاريخ 1844م، نقلا عن الغزوي سلامة مانصه: "وبما أنكم افدتم لزوم قوة اكثر من ذلك فاذا امكن توفير مبلغ زيادةمن واردات الايالة الحالية لتسديد تكاليف الآيين مشاة وآلاي سوارى ونصف آلاي من المدفعية حينذاك سينظر في ارسال طابور مشاة من هنا ، وسوف ينظر في تكاليف الآيين من المشاة والآي فرسان ونصف من المدفعية تكاليفهم من مصاريف ومرتبات وتموين سنوية ونخبركم به لتنظروا فيها اذا كنتم تمتلكون من توفير نفقاتهم وتوافونا بردودكم في هذا الصدد" [2].

وفي الغالب ما تستجيب استانبول لطلب الدعم العسكري كلما اقتضت حاجة الولاية لأعداد اضافية من الجنود النظامية مثلما كان الحال مع الوالي مصطفى نوري باشا 1852م-1855م الذي قبلت نظارة الحربية لطلبه بإرسال طوابير من الجنود النظاميين وألف جندي من الألبان مع خمسة آلاف كيسة من النقود وعشرين ألف كيلة من الحنطة بالإضافة إلى بطارية من المدافع مع جنودها وسائقي عرباتها وسرية من عساكر الشيشخانة (المدافع الرشاشة) لمواجهة الثورة في الجبل الغربي والتي أصبحت على مشارف قرقاش وتهدد مركز الحكم في طرابلس[3].

وبلغت القوات النظامية العثمانية في الولاية سنة 1271هـ-1880م طابورين من المشاة في مركز الولاية. وعددسبعة عشر بلوك موزعين على مناطق غريان ودرنه والخمس وورفلة وفزان أما السوارى (الخيالة) فكان هناك بلوك واحد في طرابلس المركز وخمسة في بنغازي وكان هناك طابورين من المدفعية (الطوبجية) في مركز الولاية وثمانية طواقم، منها أربعة في بنغاري وواحد في درنة وآخر في ورفلة واثنان في فزان[4].

---

(1)- الغزوي، المرجع السابق، ص74- 75.

(2)- الغزوي، المرجع نفسه، ص75.

(3)- الطاهر الزاوي، ولاة طرابلس، دار الفتح، بيروت، 1970، ص251-252.

(4)- سالنامة ولاية طرابلس الغرب، الدفعة 1، 1271هـ/ 1880م .

وقد زادت الدولة العثمانية قواتها في ولاية طرابلس الغرب نتيجة لسقوط تونس بيد الاستعمار الفرنسي عام 1881م وخوفها من امتداده إلى طرابلس بالإضافة إلى تزايد نشاط الأجانب بها وبخاصة فرنسا وايطاليا، فأصبحت القوات العثمانية تضم لواء مشاة وأربع فرق خيالة وطابور قناصة كما أصبح عدد العساكر في ولاية طربلس الغرب سنة 1896م كما جاء في رسالة المشير عارف باشا قائد فرقة العساكر في الولاية إلى استانبول بأنه يوجد طابور من المشاة وثلاثون من الفرسان وخمسة عشر مدفعيا في مواقع الزاوية والعجيلات وفروة وسيدي علي ومركزهم زوارة، ويوجد طابورين من المشاة مركز احدهما في يفرن والثاني في الزنتان موزعين على فساطو ومزدة والرياينة وغدامس ونالوت وعشرون من الفرسان، وطابور من المشاة وعشرون فارسا وخمسة عشر مدفعيا في زليتن ومسلاتة ومصراتة وسرت ومركزهم الخمس، ويوجد ثلاث سرايا من المشاة في ترهونة وورفلة وغريان والجفارة ومركزهم طرابلس [1].

عززت الدولة العثماية وجودها العسكري في عهد الوالي أحمد راسم باشا إلى درجت أن أصبحت طرابلس الغرب تمثل دائرة عسكرية فرعية تضم فيالق ولكن دون أن تكون في هيئة جيش متكامل[2].

وقد بدت ولاية طرابلس في نهاية القرن التاسع عشر مكتظة بالجنود العثمانيين فذكرت مابل تود عن وجود عشرة آلاف جندي في طرابلس[3]، وهذا العدد ما أشار إليه أيضا الرحالة جاكاسي الذي زار طرابلس عام 1890حين قال :" وهناك تحت تصرف الراعي التركي الذي يرعى القطيع بطرابلس عشرة آلاف رجل يمثلون قوة تزيد عن حاجته لابقاء البلد في حوزته الاقطاعي" [4]، في حين لم يبتعد تقديرهم عن ذلك في رحلة التونسي محمد الحشائشي حينما زار الولاية عام 1895 إذ قدّرهم بثمانية آلاف جندي تامة العدد والعدة[5].

---

(1)– الدجاني، ليبيا قبل الاحتلال، المرجع السابق، ص93-94.

(2)- الدجاني، المرجع نفسه، ص93.

(3)- مابل لومس تود، اسرار طرابلس، مكتبة الفرجاني، طرابلس 1968، ص 67؛ أيضا أحمد الدجاني، المرجع السابق، ص95.

(4) .A.F.Jacassy ,Tripoli if Barbary, Scribner's Magazine volumevii , January-June, 1980, P34.

(5)- الحشائشي، جلاء الكرب..، المصدر السابق، ص7 ؛ ايضا فرنشيسكو كورو، المرجع السابق، ص135.

وقد نقل لنا الرحالة الأوربيين وصف عن حالة الجندي النظامي البائس، حيث يصفهم كوبر قائلا: "إن طرابلس تعج اليوم بالجنود الأتراك، وهم يشكلون منظرا غريبا حقا، فهم قذرون لم يغتسلوا منذ زمن، ولم يمشطوا شعورعم ، وملابسهم ممزقة، وأقدامهم في أحذية متشققة ونعال بالية ،يتمددون حول بوابة المدينة وكأنهم رمز حقيقي لإمبراطورية متداعية" [1]، مع قلة رواتبهم وعدم انتظامها ورغم ذلك فهم سعداء، وفي السياق نفسه يعلق أخر بأن رغم كل رذائل ومساوئ هذا الجيش فإنه يمثل كتلة مخيفة، فالجند يقومون بواجباتهم ويحتملون الحرمان والمقاساة ويحاربون بشجاعة وشراسة وغضب ويموتون وهم سعداء[2]. وها دليل على الإخلاص وإيماناهم بذروة سنام الإسلام (الجهاد).

2- الثكنات العسكرية:

عمل الولاة العثمانيون في ولاية طرابلس الغرب على بناءثكنات عسكرية لايواء الفرق العسكرية المتواجدة، وعرفت تلك الثكنات باسم "كاوش أو قشلة "وكانت البلدية هي من تتولى مهمة بناء وصيانة هذه المعسكرات وكان ذلك يثقل كاهل البلدية ويزيد من نفقاتها ويعيق عملها الأساسي [1]وهذا ما اشارت إليه سالنامة الولاية بأنه تم انشاء كاوش عسكري بمركز الولاية:" انشئ كاوش منتظم للعساكر الشاهانية بتنسيب الوالي المشار إليه (أحمد راسم 1882-1898م) من واردات البلدية داخل باب الخندق في مدينة طرابلس الغرب وباتصال المركز العسكري في محل منشرح جدا على الجادة...يكفي لاستيعاب مائتين من العساكر" [2].

ونظرا لتزايد حدة التنافس والأطماع الأوربية على الولاية هذا ما استدعى بزيادة اهتمام الولاة العثمانيين ببناء ثكنات للجند، حيث سارعوا إلى بناء العديد من الثكنات العسكرية داخل مركز الولاية وخارجها، وهذا ما اشارت إليه وتناقلته الكثير من صحف الولاية، ففي 26نوفمبر 189م تم افتتاح ثكنة جنزور [3]وفي سنة 1898 تمّ انشاء ثكنات في مصراته، وزليطن ومسلاتة وجفارة

---

(1)-كوبر، المصدر السابق ، ص 34.

(2) - احمد صدقي الدجاني ، المرجع السابق ، ص95.

(1)- خليفة الدويبي، الوثائق العثمانية، الوثيقة 34، المرجع السابق، ص127.

(2)- سالنامة ولاية طرابلس الغرب، دفعة 12، 1312هـ /1894م، ص112 ومايليها .

(3)- صحيفة الترقي، عدد23، السنة الاولى، بتاريخ 02 رجب 1315هـ .

والعجيلات[1]، كما تم بناء وعلى نفقة البلدية ثكنة عسكرية تعرف باسم "حريت قشله سي " وحين استكمال البناء تم الاحتفال بافتتاحها في جمادى الاولى 1327هـ-1909م، بالإضافة إلى ثكنة برهان الدين وثكنة السليمانية [2]، وأيضا ثكنات عسكرية في كل من الخمس وسكونه والشاطي[3].

3 - التحصينات العسكرية :

اهتمت الدولة العثمانية كثيرا بالتحصينات العسكرية كبناء الحصون والابراج والقلاع والأسوار ومراكز المراقبة المقامة في المدن وعلى الشواطئ ومناطق الحدود من أجل الدفاع عن الولاية من أي هجوم محتمل عليها من قبل الدول المتربصة بها وبخاصة الفرنسيين والايطاليين، ومن أهم هذه القلاع والحصون نذكر:

3-1- قلعة الحميدية :

قلعة المحمدية وتسمى كذلك ب"طابية الانجليز"، يعود تاريخ بنائها إلى العهد الروماني، وهي قلعة تقع في الطرف الشرقي من مدينة طرابلس بالقرب من ضريح سيدي الشعاب وكانت تسمى "قلعة الشعاب" وهي على ارتفاع خمسين قدما على مستوى سطح البحر [4]، وجعلت للدفاع عن الجهة الشرقية والشمالية من الميناء واعيد ترميمها في عهد الوالي أحمد راسم باشا وذلك خلال شهر ديسمبر 1881م[5]. وكانت تعد من اهم القلاع تحصينا وتسليحا بالمدافع من مختلف الاعيرة، ولعبت دورا هاما في الاستمامة في الدفاع عن مدينة طرابلس ابان الغزو الايطالي للولاية سنة1911م[6]، برغم عدم تكافؤ القوة .

---

[1]- الترقي، عدد42، السنة الثانية، بتاريخ 01 محرم 1316هـ .

[2]- الترقي، عدد108، السنة الثالثة عشر، بتاريخ 03جمادي الاولى 1327- 1909.

[3]- محمود ناجي، محمد نوري، طرابلس الغرب، تر. اكمال الدين احسان، دار مكتبة الفكر، طرابلس، 1973، ص202.

[4]- تاريخ القوات المسلحة التركية، الدور العثماني، الحرب العثمانية الإيطالية 1911-1912، تر.محمد الاسطى، مراجعة نجم الدين زين العابدين، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، سلسلة الدراسات المترجمة، (دار الكتب الوطنية)، بنغازي- ليبيا، 1988، ص56.

[5]– احمد الانصاري، المنهل العذب، ج2، المصدر السابق، ص 8.

[6]- ج. ف. غريفينش، تاريخ الحرب الليبية الايطالية، تر.عماد الدين غانم، مراجعة الامين الطاهر شقليلة، ج1، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية (دار الكتب الوطنية)، بنغازي-ليبيا، 1986، ص22.

3-2- برج المندريك :

كلمة المندريك تعني الرصيف أو الميناء الصناعي، ويسمى أيضا بالقلعة الاسبانية أو العثمانية[1]، ويعود تاريخ بناء البرج إلى فترة الاحتلال الاسباني لمدينة طرابلس (1510-1530م)[2]، ويقع في الجهة الغربية من ميناء طرابلس على أحد الجزر الصخرية الصغيرة، وتم اعادة تحصين هذا البرج زمن الوالي عثمان باشا الساقزلي (1649-1672) وذلك سنة 1661م. وأعيد ترميم هذا البرج زمن حكم الوالي أحمد باشا القرمانلي،وهناك من يقول أن هذا الأخير هو الذي بناه[3]، وكان مزودا بعدد من المدافع مختلفة الأحجام والأعيرة[4].

3-3- برج التراب :

يعود تاريخ بناء هذا البرج إلى بدايات السيطرة العثمانية على ولاية طرابلس الغرب زمن درغوث باشا (1553-1565م)[5]، ويقع في الجهة الشمالية الغربية من سور المدينة، بجوار برج بوليلة [6] وكان له عدة اسماء أخرى مثل طابية درغوث والطابية الاسبانية وسمي كذلك برج الكرمة وبرج الدالية [7]وهو على ارتفاع يتراوح مابين خمسين وستين مترا فوق مستوى سطح البحر وبه عدد من مدافع كروب. وقد تم ترميم البرج وادخال بعض التحسينات عليه زمن الوالي أحمد راسم باشا وذلك سنة 1882م وقد شارك في أعمال الترميم الجنود النظاميين إلى جانب اهالي طرابلس ودون مقابل[8]. ويتألف من ثلاثة طبقات في غاية المتانة وعند الاحتلال الايطالي لليبيا تم ازالته

---

(1)- الغزوي، المرجع السابق، ص80.

(2)- كوستانزو برينا، المصدر السابق، ص 33.

(3)- الطاهراحمد الزاوي، معجم البلدان الليبية، ط1، مكتبة النور، طرابلس.ليبيا، 1968، ص55.

(4)- فرنسيس ماكولا، حرب ايطاليا من اجل الصحراء، تر.عبد المولى صالح الحرير، مراجعة.محمود صالح المنسي، منشورات مركز جهاد الليبيين(دار الكتب الوطنية)، بنغازي-ليبيا، 1991، ص72.

(5)- الطاهر الزاوي، ولاة طرابلس، المرجع السابق، ص156-158.

(6)- روسي، المصدر السابق، ص187.

(7)- الغزوي، المرجع السابق، ص81.

(8)- الانصاري، المصدر السابق، ص 6-8.

وبنى مكانه قبر الجندي المجهول وبعد الاستقلال ازيل هذا القبر أيضا وأقيم مكانه خزان القبة للمياه الشروب[1].

3-4- برج أبو ليلة:

تم بناء البرج في عهد أحمد باشا القرمانلي " 1711-1745م"، على منطقة صخرية داخل البحر نحو 15متر وربط باالشاطئ بجسر خشبي فوق النتؤات الصخرية ويتكون من طابقين ويقع على الجانب الشمالي من مدينة طرابلس القديمة ويبعد عن سور المدينة بحوالي 100م[2].ويسمى كذلك برج الفرنسيين نسبة إلى حملة دي ستري Destrees"على مدينة طرابلس سنة 1685م واحتلاله للبرج ونصب مدافعه بالمواقع[3].

3-5- برج يوسف باشا:

بني هذا البرج في أواخر حكم الأسرة القرمانلية وذلك في زمن حكم الوالي يوسف باشا (1795-1832م).على السور القديم الذي يمتد على شارع برج الساعة وبالقرب من مدرسة مصطفى الكاتب ويطل هذا البرج على البحر وقد تم تخريبه أثناء الاحتلال الايطالي للولاية[4].

وعرفت الفترة الأخيرة من الحكم العثماني لولاية طرابلس الغرب وعلى الأخص في زمن حكم الوالي أحمد راسم باشا(1882-1896) اهتماما متزايدا بالناحية العسكرية وعلى الأخص في مجال ترميم الحصون وانشائها خوفا من سقوط الولاية في يد الاستعمار الاوربي الذي اجتاح المنطقة وأصبح يترصد ويتحين الفرص للانقضاض على ما تبقى للدولة العثمانية من ممتلكات في شمال القارة الافريقية، فقام الوالي راسم باشا ببناء عدد من الابراج الجديدة وعدة استحكامات مثل "احملى طابية سي" والذي يعرف باسم "برج فراره " واستحكام المصري الذي تم افتتاحه في أول محرم سنة 1300هـ-1882م والذي سمي "مصر لي بابه" بمعنى برج المصري، وانشاء استحكام سيدي منصور والذي تم افتتاحه في أواخر شهر محرم 1300هـ-1882م وسمى

---

(1)- الزاوي، معجم البلدان الليبية، المرجع السابق، ص53.

(2)- سعيد علي حامد، " تحصينات مدينة طرابلس"، **مجلة تراث الشعب**، عدد15، السنة الخامسة، جانفي – مارس 1985، ص49.

(3)-ميكاكي، المصدر السابق، ص45.

(4)– طاهر احمدالزاوي، جهاد الابطال في طرابلس الغرب، ط3، دار الفتح للطباعة والنشر، بيروت، 1973، ص82.

"كمندان طابية سي" وفي السنة نفسها تم الانتهاء من أعمال انشاء استحكام قرقارش والذي سمى "سلطانية طابية سي" ووضعت المدافع في هذه القلاع استعدادا لأي طارئ وقد ساهم الأهالي في انشاء هذه الاستحكامات وذلك باالعمل بطريقة التناوب (السخرة) دون مقابل[1] .

4 - **القوات الأهلية غير النظامية :**

عملت الدولة العثمانية منذ اعادة سيطرتها المباشرة على طرابلس الغرب على بقاء القوة العسكرية المتكونة من الأهالي التي تعمل على دعم القوات النظامية وقت الأزمات وكان قوام هذه القوات اعدادا لا بأس بها، تجاوزت أحيانا ثلاثة آلاف فارس وتعرف باسم "القولوغليه"وفي الغالب يعفون من الضرائب نظير هذه الخدمة [2]. ولم تكن القوات الأهلية متمركزة في الثكنات أو تتمتع بنمط معين من التدريب وإنما هي عبارة عن صنوف متعددة من الأهالي يزاولون مهنا مختلفة، ويتجمعون أحيانا لأداء مهمة الحرب عندما تقتضي الضرورة، ويأتون على هيئة مجموعات قبلية على رأس كل منها شيخ أو بقيادة أحد من كبار أعيان المنطقة القادمين منها، وعادة ما تتكون كل مجموعة من مشاة وفرسان يطلق على الواحد منهم " فارس أو تراس"[3].

ويبدو أن هذا النوع من القوات تلاشي بمرور الوقت ليحل محله القوات المدربة من الأهالي وذالك باستحداث نظام التجنيد، الذي كان برغبة ملحة من الأهالي، وشعورا بالخطر الذي بات يتهدد الولاية وبخاصة بعد وقوع تونس تحت الحماية الفرنسية ومصر تحت الحماية البريطانية ، وخوفا من أن يكون مصيرها كذلك، فقد وردت إلى الولاية الكثير من العرائض من الأهالي تطالب بالدخول في السلك العسكري على أن تكون الخدمة العسكرية داخل الولاية[4].

5- **التجنيد :**

لقد شكل الاحتلال الفرنسي لتونس وفرض الحماية عليها في مايو 1881م والاحتلال الانجليزي لمصر والسودان 1882م وقبل ذالك الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830م خطرا كبيرا على ولاية طرابلس الغرب فأصبحت محاطة بالمستعمرين وعرضة لأي تدخل اجنبي في أية لحظة

[1]-النائب الانصاري، المصدر السابق، ص7-10.

[2]- فرنشيسكو كورو، المرجع السابق، ص 159.

[3]-الكوني بلحاج، المرجع السابق، ص61-62.

[4]- سلامة الغزوي، المرجع السابق، ص83؛ ينظر الملحق رقم 7 .

.لذا أصبح التدريب على السلاح واستعماله من الأمور الملحة ومطلبا شعبيا عاما اقتضته ظروف المرحله .

وعلى إثر هذا الوضع والالحاح الشعبي اصدر الوالي أحمد راسم باشا منشور تحت رقم(35) المؤرخ في 19شعبان سنة 1302هـ الموافق ل3يوليو 1885م يحث الأهالي على التدريب على السلاح وأن كميات كبيرة من الاسلحة وصلت الولاية وسيتم توزيعها على جميع المتصرفيات والاقضية والنواحي ويتولى تدريب الأهالي ضابط وجنود من الجيش مخصصون لهذا الغرض حتى يكون الأهالي مستعدون للدفاع عن الوطن وصد أيِّ عدوان خارجي[1].

وكما قام الوالي نامق باشا (1896-1899م) أيضا بتطبيق برنامج التجنيد في الولاية، فدعى الأهالي إلى التدريب على السلاح بعد أن أحجم عدد كبير منهم عن ذلك بسبب تردد اشاعة مفادها أن الغاية من التدريب على السلاح هو اخذهم إلى مناطق أاخرى بعيدة عن ولايتهم والقيام بعمليات عسكرية فيها، ولكن الوالي لما بلغه سبب العزوف اصدر مناشيرا توضح للأهالي الغاية من التدريب ونافيا المزاعم والاشاعات المروجة، وأكد أنه "...لقد سبق من البيان مع القسم بأن لا اصل لما اختلقه المرجفون من أن المراد من هذا التعليم اخذ العساكر من هنا ورفعه إلى محل آخر بل المقصد العالي تدريب الأهالي حتى إذا لزمت الحاجة إلى انضمامهم إلى العساكر الشاهانية المنصورة المرابطين بهذاالطرف من أولاد الاناضول والاستانة العلية وبلاد الشام وهاهم هنا من طرف أمير المؤمنين نصره لله حامية لهذه الديار عندما يعيدي عليها احد فيشتركون معهم في الدفاع عن وطنهم وحريمهم والحال هم الاولى بالمحافظة والدفاع عن ديارهم واعراضهم وأموالهم..."[2]وكما رغبت هذه المناشير في كيفية استعمال السلاح ومهارة الرمي به والاستعداد لأي طارئ اذا اعتبرته بمنزلة الوضوء للصلاة، وأن الجهاد باب من أبواب الجنة[3] .

وللتأكد على أهمية التدريب وضرورته ونفي الشائعات فقد قام الوالي نامق باشا بجولة في انحاء الولاية هدف من ورائها اقناع الأهالي بما ورد في منشور السابق، وخصوصا بعد أن لفت تللك

---

[1]– د.م.ت، طرابلس، ملف التدريب العسكري، وثيقةرقم 195.

[2]- م.ج.ل.د.ت، طرابلس، شعبة الوثائق والمحفوظات، ملف معارك الجهاد، وثيقة رقم36.

[3]- أحمد صدقي الدجاني، وثائق تاريخ ليبياالحديث 1881-1911، ترجمة، عبد السلام ادهم، منشورات بنغازي، جامعة بنغازي، 1974، نداء الوالي نامق باشا في حث الاهالي للتدريب على السلاح سنة 1896م، ص133-135.

الشائعات انتشارا بين الأهالي واعادت إلى الاذهان سياسة السلطان عبد الحميد الذي عمد إلى تجنيد رعايا الدولة للقضاء على الفتن التي تظهر بين الحين والآخر بضرب القوميات بعضها ببعض[1].

وصدر تعميم عن اركان الفرقة العسكرية بطرابلس مؤرخ في 25رمضان 1314هـ الموافق 27فبراير 1896م يقضي بأن الغرض من التدريب على السلاح هو حماية الولاية من أي غزو اوربي محتمل وأن هذه القوة الاحتياطية هي ظهير الجيش ومساندة له ولذلك سيشرع في التدريب على السلاح، وأن قيادة الفرقة ستوزع(16000) بندقية على مناطق التدريب كما ستقوم بإرسال المدربين من ضباط وجنود إلى هذه المناطق للقيام بالمهمة مع ملاحظة ضرورة الاحتياط عند توزيع الاسلحة على المناطق القريبة من الحدود التونسية حتى لاتظن حكومة تونس (الفرنسية) أن الغرض منذلك هو ضرب قبائل ورغمه على الحدود التونسية ومن المعروف عن قبائل ورغمة أنها كانت تقوم بغارات متبادلة مع قبائل ليبية من حين لأخر وما يترتب عن ذلك سلب ونهب للحيوانات والممتلكات من الجانبين وتوتر في العلاقات بين الجانبين في أحيان عدة [2].

وتوالى صدور المراسيم لهذا الغرض كصدر مرسوم سلطاني فيعهد الوالي نامق باشا يقضي بتشكيل كتائب الحميدية والذي اكد أن ولاية طرابلس الغرب "...جزء غير مفارق من الممالك المحروسة السلطانية وإلى مركز السلطانية في كل حال ووضعها في حال يمكنها به الموافقة لدى الحاجة ومحافظتها من التجاوزات الخارجية ..." [3] .

ومن الأعمال التي كان كثيرا مايكلف بها الجنود جباية الضرائب إذ كان هؤلاء الجنود يخرجون مرتين في العام لهذا الغرض وكان يصاحب ذلك أعمال السلب والنهب وخصوصا إذا شعر هؤلاء الجنود بتردد في الدفع أو الرفض فكانوا يسلبون ممتلكات الأهالي ويسبقون انعامهم ويحملون تكاليف لا طاقة لهم بها [4].

---

[1]- أحمد صدقي الدجاني، المرجع السابق، ص99.

[2]– سلامة الغزوي، المرجع السابق، ص 85.

[3]– م.ج.ل.د.ت، طرابلس، شعبة الوثائق، ملف معارك الجهاد، وثيقة رقم102.

[4]– سلامة الغزوي، المرجع السابق، ص 86.

ومن المهام الأخرى التي كان أيضا يكلف بها الجنود في الغالب هي حماية القوافل التجارية من أعمال السلب والنهب التي تتعرض لها في أعماق الصحراء وكان الجنود يرافقون القافلة من مكان انطلاقها إلى مكان وصولها وقد يصل عدد حراس القافلة إلى عشرين نفرا تحت قيادة ملازم وكان هذا يثقل كثيرا كاهل منظمي القوافل التجارية من حيث المصاريف اللازمة للجند الأمر الذي يدفع أصحاب القوافل إلى تحميل تلك المصاريف على السلع التجارية وبالتالي ارتفاع أسعارها في الوقت الذي كان فيه على حكومة الولاية العمل على حماية القوافل التجارية بحماية طرقها ومراقبتها وتسيير دوريات لهذا الغرض في المناطق المختلفة وخصوصا في تللك المناطق البعيدة في غدامس وغات[1].

وتعززت الدعوة للتدريب على السلاح بصدور قانون التجنيد 1910م والذي حدد الخدمة العسكرية ما بين سنة وثلاث سنوات يوزع خلالها المتدربون على أنواع التدريب المختلفة من مشاة "بيادة و"خيالة"سوارى"والعمل في القلاع العسكرية "استحكام "، وقد راعى قانون التجنيد الخاص بولاية طرابلس الغرب بعض الأمور منها عدم نقل المتدرب إلى مكان يبعد بمسافة كبيرة عن سكناه أو خارج الولاية،حتى لا يكلف خزينة حكومة الولاية مصاريف وأعباء إضافية وحتى لا يتسلل الملل إلى نفسية المجند لبعده عن أهله. وبموجب قانون التجنيد تم تدريب ثلاثة طوابير في طرابلس وخمسة في الساحل وواحد في جترور، وكان المتدرب يمنح شهادة بذلك ويسرح على أن يعود للتدريب شهرا في السنة ولمدة ساعتين يوميا[2].

إن هذا الاهتمام الذي أولاه الولاة بالشأن العسكري كبناء الثكنات العسكرية والتي أصبحت منتشرة في معظم المدن اللليبية تقريبا التي تهدف إلى استقرار المجند في نطاق عمله وتحفيزهم على التدريبات المتواصلة وكذا تدريب الأهالي على حمل واستعمال الأسلحة ، وإعادة الاهتمام بالتحصنات والأبراج العسكرية، فكل ذلك الاهتمام دليل على ادراكهم لخطورة النشاط الاستعماري الأوربي الذي أصبح يحوم على الولاية وخاصة بعد سقوط كل من تونس عام 1881 ثم مصر عام 1882.

---

[1]- سلامة الغزوي، المرجع نفسه، ص 86.

[2]ـ أحمد الدجاني، ليبيا قبيل الاحتلال ..، المرجع السابق، ص100.

ثالثا / – جهاز الشرطة والجندرمة :

يعتبر جهاز الشرطة من أهم الركائز السياسية والإدارية المكملة للمنظومة الأمنية للدولة، كما لها علاقة وطيدة مع بقية مفاصل أجهزة الدولة الاقتصادية والاجتماعية، ويعتبر الجهاز الذي يستند عليه الحاكم بحمل أفراد المجتمع على الإلتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، والتقيد بالعهود والمواثيق، وبحفظ النظام العام .

ومن أجل حفظ النظام واستعادة السيطرة على أنحاء الولاية اهتدت السلطنة إلى إنشاء نظام الشرطة أو الجندرمة، ويقوم بهذه المهام على مستوى المدن انطلاقا من عاصمة الولاية مدينة طرابلس، وفي البداية استعانت بفرق الكورغلية التي شكلت منها في العهد العثماني الثاني فرق الشرطة، وعهدت إليهم بأداء خدمات الشرطة خارج المدينة نظرا لاتساع وامتداد نطاق المدينة الذي عرفته بعد النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بينما الشرطة الرسمية للولاية "الجندرمة" مكلفة بحفظ الأمن داخل سور المدينة[1].

وقد تكونت شرطة مدينة طرابلس من تشكيلات خاصة يرأسها ملازمون يحملون لقب باش آغا تعينهم حكومة الولاية، اسندت إليها مهام القيام بأمور الأمن في المدينة والمحافظة على الهدوء والسكينة[2]. وقد بلغ عدد الجندرمة في عام 1911 بحوالي 150فردا موزعون على ثلاثة كتائب واحدة بطرابلس والأخرى في بنغازي والثالثة في فزان، وأفراد هذه الكتائب موزعون على المديريات والنواحي والقرى ويخضعون لسلطة المدير أو القائمقام والذي بهم يحفظ الأمن في منطقته، كما يقومون أحيانا بمرافقة ملتزمي جباة الضرائب من المواطنين[3].

ويمكن أن نميز الاختلاف بين فرق الجندرمة في طبيعة عملها ولباسها عن فرق الشرطة، فالجندرمة تتبع نظام الجيش في لباسها وبنادقها الطويلة ويكون عملها خارج المدينة لحفظ الأمن ومطاردة قطاع الطرق خاصة [4].

---

(1)- عزيز سامح، المصدر السابق، ص 228.

(2)- حسين سالم أبوشويشة باكير، الحالة الاجتماعية ..، المرجع السابق، ص 82-83.

(3)- تيسير بن موسى، المرجع السابق، ص22

(4)- حسين سالم اوشويشة، المرجع السابق، ص84.

ويتركب جهاز الشرطة من مدير يعاونه جهاز إداري يتم اختياره من بين المسؤولين في الجهاز، وتجرى عملية اختيار وتعيين أفراد الشرطة من أبناء الولاية،بموجب مواصفات محددة تشترط في المترشح منها: أن يكون المرشح ملما بالقراءة والكتابة، ويتمتع بالسيرة الحسنة، وتؤخذ عليه الكفالة، ويجتاز الكشف الطبي لمعرفة مدى القدرة الجسدية للعمل في هذا القطاع، ثم يتمم بإجراءات القبول النهائية(1).

بعد الموافقة والقبول يلتحق المجند الجديد بدورة تدريبية في مدرسة خاصة بمدينة طرابلس، يأخذ دروسا تدريبية على طرق استعمال السلاح ، وركوب الخيل والمهاري ، ويتلقى أيضا بعض من المبادئ الأولية في القوانين واللوائح والنظم العدلية، وكذلك طرق حفظ الأمن وكيفية تتبع المجرمين ، وبالإضافة إلى دروس في الشريعة الإسلامية وتعلم اللغة العربية والتركية(2).

ومن مهام الشرطة في المدينة، فقسم منها يتمركز في مدخل المدينة لمراقبة الناس وحفظ الأمن، والقسم الثاني يختص بالجوازات ومراقبة الداخلين والخارجين من المدينة، ومن القسم نفسه تكلف فرقة بمراقبة الميناء(3).

وكان لرجال الشرطة في الولاية درجات للرتب تختلف من ضابط إلى آخر ومن عون أمن إلى آخر بحسب اختلاف درجة التكوين والمهام والواجبات المنوطة بكل فرد، وقد حددت طبيعة الرابطة بين أصحاب الرتب العليا والدنيا تحديدا دقيقا في النظام والإحترام، كما انعكست درجات الرتب أيضا على رواتبهم، فكان الكوميسار الثاني الذي يتولى رئيس مركز يتقاضى راتبا قدره750قرش، أما الكوميسار الثالث فيتقاضى 400قرش شهريا، وعون الأمن يتقاضى 300 قرش وهذا النظام خص به شرطة مدينة طرابلس دون غيرها (4).

وقد عرفت مدينة طرابلس انشاء العديد من مراكز الشرطة في مختلف احيائها، وكل مركز يكون بقيادة ضابط من الموثوق بهم (5)، ويختلف عدد افراد كل مركز بحسب طبيعة النشاط

(1)- الدستور، ج2، ص648.

(2)- تيسير بن موسى، المرجع السابق، ص22.

(3)- حسين سالم ابوشويشة، المرجع السابق، ص84.

(4)- المرجع نفسه، ص83.

(5)– اتوري روسي، المرجع السابق، ص460.

التجاري للحي ومساحته وعدد قاطنيه، وتقوم هذه الفرق أيضا بدوريات ليلية في شوارع وأزقة المدينة لحماية المحلات التجارية من السرقة وتسجيل اسماء الأفراد المتجولين ليلا وبدون مصابيح "الفوانيس"، ومساعدة العائدين المتأخرين ليلا إلى بيوتهم وخاصة في فصل الشتاء[1].

تمكن جهاز الشرطة إلى حد بعيد من استتباب الأمن داخل المدن وبخاصة طرابلس فقلت السرقات، وهذا مانقله الباحث ابوشويشة عن الشيخ الحاج العارف مصطفى القرني قائلا: " إن افراد المدينة القديمة كانوا مثل الأسرة الواحدة حتى لا تستطيع أن تفرق بين من هو عربي ومن هو يهودي منهم . وأن الأهالي كانوا يخافون من السجون والتي تعرف (بالكراكة) ويعرفها بأنها سجون ضيقة تحت الأرض دون إنارة ولا تهوية، وطولها متر ونصف المتر، وكذلك هو عرضها، والناس تخشى أن يزج بها في السجون لقسوة أساليب المعاملة وشدة التعذيب، وما يلقونه من جوع وعطش"[2].

ورغم حرص الولاية الشديد على استتباب الأمن إلا أن الجاليات الأجنبية في الولاية كثيرا ما كانت تشتكي من اللأمن وكثرة السرقات وهذا ما تطلعنا عليه أحد الرسائل المقدمة من قبل القناصل الأوربيين[3]التي تورد حالة اللأمن والسرقات الجريئة في طرابلس، إذ تقدمت إلى الوالي بمقترحات تدعوه للإلتزام بتنفيذها ، ومنها :

1- يجب إعادة النظر في طريقة اختيار أفراد الشرطة وتكوينهم إذ تبين أن هؤلاء تلقوا تكوينا سيئا وأنها تشمل ضمن صفوفها أفرادا عديمي القدرة ومنهم من لا يتمتع بسمعة طيبة، فلا بد أن يكون الاختيار من ذوي السلوك الحسن .

2- الإلتزام بدفع رواتب رجال الشرطة بشكل منتظم، وأن تكون تلك الرواتب تغطي حاجياته ومتطلباته بأن لا يقل الراتب عن 250قرشا شهريا مع مراعاة رتبهم .

3- عدم انشغال رجال الشرطة بغير المهام الموكلة إليهم .

---

(1)- حسين سالم ابوشويشة، المرجع السابق، ص85.

(2)- حسين سالم ابوشويشة، المرجع السابق، ص 86.

(3)- هيئة القناصل الاوربيين أصحاب الشكوى والمعتمدين في الولاية وهم: النمسا (شارل لابي) بلجيكا (ج.ب.جالوني)، بريطانينا (دز موند هاي) هولندا (اسوالدو تستا)، اسبانيا وفرنسا واليونان وايطاليا، والو.م.أ (ج.ب.جونس) ؛ ينظر الدجاني، وثائق تاريخ ليبيا، المصدر السابق، ص15.

4- الغاء خدمات الغفر الموجودة في الضابطيات واستبدالهم بجنود آخرين أكثر كفاءة .

5- تعيين موظف يعرف القراءة والكتابة في البحرية يكلف باستلام الجوازات من الركاب القدمين على ظهر السفن، لتسلم تلك الجوازات فورا إلى القناصل المختصة .

6- يبلغ أصحاب الفنادق أو المنازل أو الغرف المستأجرة بعدد واسماء المسافرين المقيمين لديهم إلى هيئة القناصل المعتمدة في الولاية .اضافة إلى تسجيل هؤلاء المسافرين في سجل خاص يحتفظ بهتدون فيه بيانات وصولهم وخروجهم من الفندق .

7- يتخذ الوالي إجراءات عقابية في حق أصحاب الفنادق وأمثالهم ممن لا يلتزم بهذه التعليمات(1).

ورغم كل تلك الشكاوي والاحتجاجات أو المساوئ التي عان منها جهاز الشرطة - حتى وإن كان بعضا منها مجرد افتراء من قبل الجاليات الأجنبية بغرض التدخل في شؤون تسيير حكومة الولاية -إلا أنه ظل يعتبر العين الساهرة لحماية الحكم وأجهزته وكشف كل المؤامرات والدسائس وإبلاغ الوالي بها مباشرة عبر مدير الشرطة الذي يقوم برفع تقرير عن أحوال المدينة يوميا. وكما شهدت الفترة الأخيرة من الحكم العثماني مراقبة شديدة للصحف والمطبوعات المعادية الوافدة من الخارج مثل صحيفة (هديف) الأرمينية، ومن صحف بعض الجمعيات المعادية للعثمانيين والمصنفة بجمعيات الفساد، وللحيلولة دون انتشارها بين الأهالي(2).

وما يمكن أن نخلص إليه أن القوات الإنكشارية المرابطة في ولاية طرابلس الغرب استطاعت أن تفرض الأمن والاستقرار داخل الولاية برغم مما واجهتها من مقاومات شعبية في بداية العهد العثماني الثاني(1835-1858)، إلا أنها تمكنت من اعادة هيبة السلطة في معظم ارجاء الولاية، وقد لعبت هذه القوات دورا مهما في عملية جباية الضرائب وازدهار تجارة القوافل الصحراوية بتوفير الحماية لها خلال مسار نشاطها الدائم . وكان عدد هذه القوات يتزايد بفعل قانون التجنيد الإلزامي وأيضا كلما لوحظ تزايد للخطر الأجنبي إلا أن ذلك لم يكن كافيا للمواجهة الحقيقية إن

(1) - الدجاني، وثائق تاريخ ليبيا الحديث، الوثيقة رقم 01، بتاريخ 4ماي 1881م، المصدر السابق، ص 13-15.

(2)- المرجع نفسه، ص 88.

وقعت. وكما أسهمت الشرطة أيضا في لعب دور مهم في توفير الأمن داخل المدن وحماية المحلات التجارية من السرقة وتقديم خدمات جليلة للهيئات القضائية بتنفيذ قرارات أحكامها العقابية كمتابعة المجرمين والزج بهم في السجون .

الفصل الثالث: تطور الهيئة القضائية :

يعتبر القضاء النزيه أساس الملك وبفضله تتحقق العدالة الاجتماعية ويستتب الأمن والاستقرار في ربوع الدولة، وإذا فقد القضاء مصداقيته عند العامة تراكمت المشاكل وتدهورت الاوضاع وفقدت الدولة هيبتها وزادت حدة التمردات والعصيان الشعبي على السلطة. ولذا أدرك السلاطين العثمانيون أهمية الهيئة القضائية في ترسيخ أركان الحكم وامتداده والتي كانت في البداية ممثلة في المحاكم الشرعية، ومع بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبهدف مسايرة الحداثة وتطلعات المجتمع العثماني شرعت في اعتماد نظام قضائي حديث مستنبط من النظم القضائية الأوربية فظهرت العديد من المحاكم المتخصصة والمنتظمة بحسب طبيعة القضايا الموكلة إليها. وهذا ما سنعالجه في هذا الفصل لتوضيح طبيعة المحاكم الشرعية وأنواع المحاكم الحديثة وتشكيلاتها والقضايا التي تنظر فيها وأثرها في حياة العامة.

1– تعريف القضاء :

1–1– لغة : مصدر الفعل قضى، وله معان متعددة :الحكم والإلزام مثل قضيت عليك بكذا، أوالحكم بين المتخاصمين، والفصل بين الشيئين، وبمعنى أخذ الحق، والصلح عليه، وبمعنى المحاكمة، وبمعنى الدلالة على الأمر، وأيضا بمعنى الموت أو القتل، فنقول قضى عليه أي قتله [1]، ويأتي بمعنى الأداء لقوله تعالى: ﴿ فإذا قضيتم مناسككم فاذكروا الله ﴾ [2]، ويقول أيضا : ﴿ وَإِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُون ﴾ [3] . وقال أيضا : ﴿ فَاقْضِ مَا أَنتَ قَاضٍ إِنَّمَا تَقْضِي هَذِهِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴾ [4]. ويقول أيضا : ﴿ وَكَانَ أَمْرًا مَقْضِيًا ﴾ [5]. ويمكن ارجاعها إلى معنى واحد شامل وهو (الإنقطاع)، وفي هذا يقول الطبرسي: "هو الحكم والنفاذ بإتقان واصل القضاء فصل الأمر على أحكام " .

---

[1]- نصر فريد محمد واصل، السلطة القضائية ونظام القضاء في الإسلام، المكتبة التوفيقية، ط2، القاهرة، 1403هـ، ص21-22.

[2]- سورة البقرة، الآية 200.

[3]- سورة البقرة، الاية 117.

[4]- سورة طه، الاية 72.

[5]-سورة مريم، الاية 21.

1-2- القضاء اصطلاحا :

يأخذ معنى القضاء اصطلاحا إلى ثلاث مجالات وهي :

في التوحيد والعقيدة : بمعنى أن القضاء من خصائص الألوهية .

فقه العبادات : اتيان العبادة وقتها المقدر استدراكا لما فات، بمعنى قضاء الفوائت من العبادات.

القضاء في الفقه المذهبي للجميع :أي القضاء في الفقه عند المذاهب بمعنى الحكم بين الناس[1].

ولفظ القضاء يوحي بالمحاكمة والتحكيم، والحكم القضائي [2]، ويقصد به أيضا هو الأمر الذي يصدره القاضي الذي ينصب من قبل السلطان أو نائبه ليفصل بين الناس في شأن الخصومات والدعاوي التي تقع بينهم ويطلق أيضا على السلطة القضائية [3].

وبالتالي فإن القضاء يعني فصل الخصومات بين المتخاصمين والحكم بثبوت دعوى المدعي أو بعدم حقه على المدعى عليه، وعليه فإن القضاء هو الحكم بالقضايا الشخصية التي هي مورد الترافع والتشاجر، فيحكم القاضي على شخص ما ارتكب مخالفة بثبوت الأدلة عليه [4]، والقضاء ثابت بنص القرآن الكريم مصداقا لقوله تعالى : ﴿ وأن احكم بينهم بما أنزل الله ﴾ [5].

---

(1)- انور عبد الكريم عبدالقادر، "نظام القضاء في الإسلام "، **مجلة كلية الآداب**، ع101، جامعة بغداد، 2012، ص159.

(2) - محمد محمدي شمس الدين، نظام الحكم والادارة في الاسلام، ط2، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، 1991، ص521.

(3)- خليل عبد الكريم كونتج، القضاء في الاسلام ورفع القضايا الى القوانين الوضعية، الدورة العشرون للمجمع الفقهي الاسلامي، مكة، 2010، ص7.

(4)- علي مرهج أيوب، القضاء الشرعي وفق المذهب السني والجعفري، ط1، منشورات بيروت، 2008، ص119.

(5)–سورة المائدة، الآية 49.

2- القضاء في العهد العثماني:

سار سلاطين الدولة العثمانيةفي الشؤون القضائية وتنظيمها على نفس نهج الدول الإسلامية السابقة لهم،فانشؤوا محاكم شرعية وفق النظم وقوانين الشريعة الإسلامية [1]، وأولوا اهتماما بالغا بهذا الجانب بدليل أنهم كانوا يجتهدون في اختيار العلماء القادرين على تحمل أعباء القضاء، وأنشؤوا المدارس في المدن الكبري لتكوين العلماء القضاة [2]، ليتم تعيينهم في مختلف أقاليم الدولة العثمانية [3]، ومنها ولاية طرابلس الغرب التي يتبع قضاتها قاضي عسكر الأناضول.

وهذا ما يبرز هيمنة الشرع الإسلامي على جميع إدارات الدولة العثمانية، فحين اصدار قانون أو القيام بعمل ما كان لابد من الاستناد إلى فتوى يصدرها شيخ الإسلام لإضفاء صفة الشرعية على ذلك القانون أو الإجراء[4] .

وكما اجتهد السلاطين العثمانيون على إصلاح القضاء الشرعي بما يتوافق مع التنظيمات الجديدة خاصة في عهد السلطان عبدالعزيز 1861- 1876،حيث تكفل بعض العلماء العثمانيين بتنظيم الأحكام الشرعية في الدولة، وفق المذهب الحنفي، وذلك من عام 1286هـ وخلال سبعة سنوات تقريبا وتمت صياغتها في1851 مادة تحت اسم"مجلة الأحكام الشرعية"[5].

الشرعية"[5].

(1)- علي عمر عبدالرحمن الهازل، النظام القضائي في ولاية طرابلس الغرب في العهد العثماني الثاني 1835-1879، دار الكتب الوطنية، بنغازي – ليبيا، 2009، ص19.

(2)- علي همت بركي الاقسكي، العاهل العثماني ابو الفتوح السلطان محمد الثاني فاتح القسطنطنية وحياته العدلية، ترجمة محمد احسان عبد العزيز، مطبعة السعادة، القاهرة، 1953، ص79-81.

(3)- كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، تر، نبيه امين فارس، ومنير البعلبكي، ط6، دار العلم للملايين، بيروت، 1974، ص 478-480.

(4)– عبد العزيز محمد عوض، الادارة العثمانية في ولاية سوريا 1864-1914، دار المعارف، القاهرة –مصر، د.ت، ص 116.

(5)– عبد العزيز عوض، المرجع نفسه، ص120، 128.

3- القضاء في طرابلس الغرب :

3-1- القضاء الشرعي :

في طرابلس الغرب، يعود تأسيس المحاكم الشرعية فيها منذ الوجود العثماني بأراضيها [1]، وهي تنظر في القضايا والدعاوي على المذهبين، المذهب الحنفي وهو مذهب الدولة العثمانية إذ يتولى القاضي الشرعي المعين في الولاية - سواء كان قادما من مركز السلطة أو من العلماء المستوطنين في البلاد- ترأس إدارة الجهاز القضائي، والمذهب المالكي وهو مذهب لعامة سكان الولاية الذي يتولى فيه القاضي المالكي منصب النيابة للقاضي الأول [2]، ويحضى فقهاء المذهب الحنفي بمكانة مميزة لارتباطهم بالحكم واتصالهم بمركز السلطة باستانبول، فتولو القضاء والإفتاء، وأصبحوا محل رعاية وحظوة لدى الحكام (الولاة) الذين حاولوا تحويل الإشراف على بعض المساجد المهمة من فقهاء المالكية إلى فقهاء الحنفية، إلا أن تمسك السكان بالمذهب المالكي وفقهائه حال دون ذلك[3].

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر حدثت تغييرات جذرية في قطاع القضاء وذلك بموجب الإصلاحات الجديدة، فأصبحت التعيينات القضائية تتم بإرادة من الباب العالي بعد التشاور مع وزارة العدلية والمذاهب[4]، أما نواب النواحي فيعينهم قاضي قضاة طرابلس .

وكانت القضايا التي تدرسها محكمة طرابلس الشرعية تستأنف أحكامها أمام شيخ الإسلام في الأستانة، أما باقي المحاكم تستأنف أحكامها أمام قاض القضاة في طرابلس.

---

(1)- علي الهازل، المرجع السابق، ص 21.

(2)- عمار جحيدر، آفاق ووثائق في تاريخ ليبيا الحديث، الدار العربية للكتاب، ليبيا، 1991، ص 11.

(3)- ناصر الدين سعيدوني، "الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثمانية (الجزائر – تونس –طرابلس الغرب) من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر ميلادي "، **حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية**، ع31، جامعة الكويت، 2010، ص 30.

(4)- عقيل محمد عقيل البربار، العلاقات العربية التركية – **اعمال المؤتمر الثاني للعلاقات العربية التركية المنعقد في طرابلس** .ديسمبر 1982، ج1، منشورات مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الايطالي، ليبيا، 1988، ص 123.

3-1-1 - موظفو جهاز القضاء الشرعي :

يشرف على تسيير شؤون القضاء "المحاكم الشرعية"في كل ولاية من الولايات العثمانية طاقم من الموظفين وهم على النحو التالي:

3-1-1-1- القاضي :

تأتي وظيفة القاضي في الدرجة الثانية بعد المفتي من حيث الأولوية لأنها وظيفة سياسية دينية فقد كان وضع القاضي أهم من وضع المفتي، لذا كان بعض الفقهاء يعتذرون منها خوفا من عدم التمكن من ممارستها أو لخطورتها، فكان هذا المنصب مدعاة للتنافس بين العلماء والفقهاء لما فيه من جاه ونفوذ[1]، ولما تقلد العثمانيون زمام الحكم في طرابلس الغرب، اتخذوا قاضيا على مذهبهم الحنفي[2] .

ويحتل القاضي منصب رئيس كل محكمة شرعية، بل السلطة العليا في القضاء الشرعي برمته في كل مركز الإيالة ومراكز الألوية التابعة لها ويعينه شيخ الإسلام في استانبول [3]، وأما الطريقة المتبعة في تعيين مناصب القضاة في كل الإيالات أوالولايات العثمانية وأقاليمها بأن يعقد أصحاب السماحة قضاة العسكر الروملي والأناضول ديوانا أربع مرات في العام الواحد وخلال هذا الديوان يمنحون المناصب إلى من يريدها أو يطلبها وفق نظام الإلتزام وذلك بأن يتقدم من يرغب في الحصول على منصب القضاء بعرضه للمزايدة ومن يكون عرضه الأكثر ثمنا يمنح له حق تولي المنصب[4]، وبموافقة الديوان تحال إلى شيخ الإسلام، والذي بدوره يحيل قائمة اسماء القضاة الذين رست عليهم المزايدة إلى المابين الهمايوني (القصر السلطاني)، إذ يقوم السلطان بإصدار فرمان

([1]) - سعد الله، المرجع السابق، ص 394.

([2]) - محمد بن خوجة، صفحات في تاريخ تونس، تحقيق وتقيدم حمادي الساحلي والجيلالي الحاج بن يحي، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1986، ص185.

)-[3](Standard J.Shaw , Between old and New , The Ottoman Empire under Sultan Selim /// 1789-1807,Massachusetts,1971,p.73.

([4]) - علي عمر عبد الرحمن الهازل، النظام القضائي في ولاية طرابلس الغرب في العهد العثماني الثاني 1835-1879، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، 2009، ص25.

سلطاني بالتعيين، يحمل عبارات الإحترام والتقدير(1)، فعلى سبيل المثال :" اقضي قضاة المسلمين، وإلى ولاة الموحدين معدن الفضل واليقين، رافع أعلام الشريعة والدين، وارث علوم الأنبياء والمرسلين والمختص بمزيد عناية الملك المعين...زيدت فضائله "(2).

وجرت العادة أن من يتولى منصب القضاء على طرابلس الغرب فإنه يعين لمدة عامين ثم يتم تغييره بقاض آخر، وفي بعض الأحيان تمدد فترة عمله بالمنصب إلى أكثر من ذلك بحسب الظروف بعد أن تحرر له تذكرة الابقاء من طرف الروزنامجه(3)، فالقاضي ابراهيم رشدي على سبيل المثال عيّن للعمل بمحكمة طرابلس بتاريخ 10رجب عام 1264هـ/1847م لكنه استمر في العمل حتى عام 1267هـ/1850م، وهناك من يعزل قبل نهاية المدة المحددة فيكلف قاض آخر بديلا عنه لإتمام المدة المتبقية(4).

ويذكر المؤرخ تيسير بن موسى أن أقدم وثيقة تاريخية " فرمان سلطاني " دلت على تعيين قاض في طرابلس الغرب تعود إلى عام 1251هـ/ 1835م وهو قاضي البوسنة السابق السيد أحمد لطيف الصاقوني (5).

ومن الترتيبات الأولية في حال وصول القاضي المعين إلى مقر عمله بطرابلس يتسلم شؤون القضاء بما فيه من الحجج، والوثائق والسجلات والكفالات والمحاضر والوكالات ويجعل عليها شخصا يرتضيه يتخذه كاتبا أو أكثر من واحد يساعده في تسجيل الوقائع شريطة توفر فيه الخبرة المهنية والدراية بالسجلات متمكنا من اللغة العربية (6)، ويقوم القاضي في أول يوم يلتحق به بالمحكمة بالتحرير بخط يده على الصفحة الأولى لكل من سجل الدعاوي وسجل الحجج الشرعية معلنا بداية مهامه، وقد دوّن أحد القضاة العثمانيين في هذا الإطار ما يلي :

---

(1) - علي الهازل، المرجعنفسه، ص 23.

(2) - نوفل نعمة الله نوفل، الدستور، مراجعة وتدقيق خليل أفندي الخوري، المطبعة الادبية، بيروت، 1301هـ/ 1884م، ج1، ص 142؛ ينظر ايضا جميل موسى النجار، الادارة العثمانية في ولاية بغداد من عهدالوالي مدحت باشا الى نهاية الحكم العثماني 1869-1917، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1991، ص326.

(3)- عبد العزيز عوض، المرجع السابق، ص122.

(4) - محمد عمر مروان، المصدر السابق، ص 88.

(5)- تيسير بن موسى، المرجع السابق، ص254.

(6)- عمر الهازل، المرجع السابق، ص 27.

" بسم الله الرحمن الرحيم..الحمد لله الذي أحكم الشرع الشريف بالقلم وجعل نظام العالم بكتب الصكوك والسجلات بين الامم والصلاة والسلام على من بعث رحمة بالعلوم والحكم وبعد ...فقد وقع الابتداء والتحرير باستعانة الملك القديرفي هذه المجلدة التي بها صور الصكوك والوثائق لمساس الحاجة إلى صيانة الأموال وقطع المنازعات بين الخلائق. اللهم يسرلنا الانتظام في جميع أمورنا الدينية والدنيوية وجعل مقصودنا مقرونا بالخير والسعادة الأبدية قال الله الملك العلام "ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام" . وأمرنا ان نحكم بين الناس بالعدل حيث قال سيد الانام عدل ساعة خير من عبادة سبعين سنة .والقضاء بالحق من أقوى الفرائض وأفضل العبادات خصوصا في زماننا هذا هو زمان جور الجبابرة وأهل البغي والفساد وعلى الله توكلنا"[1] .

ومن مهام القاضي أن له الحق في النظر في جميع القضايا المدنية والجنائية وهو المتصرف في القضاء تقليدا وعزلا وإدارة [2]، من بين مهامه نلخص بعضا منها فيما يلي:

– سماع الدعاوى والحكم بين المتخاصمين، والفصل بالحكم في المنازعات الخاصة بحقوق الاملاك والمواريث والوصايا، والنظر في عقود الزواج والطلاق والنفقة، والنظر في الوقف وتعيين ناظرا له إن لم يكن له ناظرا يتولاه، والنظر في قضايا السرقة والفصل فيها بين الخصوم .

– إقامة الحدود على مستحقيها المتعلقة بالادميين كحد شارب الخمر، وحد القذف بالزنا والقصاص في الجنايات على النفوس،فمثلا صدر حكم من محكمة طرابلس يقضي بالجلد في حق رجل يدعى زيد الفرجاني الذي ضبط مخمورا في أحد شوارع المدينة، كما صدر حكم آخر بسجن امراة تدعى حواء لأنها قامت بارتكاب رذيلة الزّنا.

– النظر في أموال المحجور عليهم، كالمجانين واليتامى والمفلسين واهل السفه، والتكفل بتزويج الأيامي من لا ولي لهم [3].

([1])– ابراهيم الدروبي، البغداديون.. اخبارهم ومجالسهم، مطبعة الرابطة، بغداد، 1958، ص370.

([2]) - عمر الهازل، المرجعالسابق، ص 26-27

([3])– تيسير بن موسى، المجتمع العربي الليبي، المرجع السابق، ص 251.

– يقوم بمهمة تعيين النواب وعزلهم ومراقبة سلوكهم الوظيفي، إذ نجد أن قاضي محكمة طرابلس الشرعي قام في عام 1254هـ/1839م قام بعزل كل من نائبي القاضي الشرعي بمحكمة زليتن ومحكمة آل حامد بالخمس وهما على التوالي عثمان بن علي اليعقوبي، والفقيه أحمد البشير[1].

– يقوم بتعيين أئمة المساجد [2]، واصدار وثائق تحرير وعتق الرقيق، وتعيين الوكلاء والعدول وأعضاء المجلس الستة المكلفين بمراقبة الأسواق والتجار وأصحاب الحرف[3].

– الحضور في الاجتماعات الرسمية لمجلس الوالي [4]، والمشاركة في الاحتفالات الدينية، كإحياء ليلة القدر وصلاة العيدين والإشراف على موسم الحج[5] .

وأحيانا تتداخل بعض صلاحيات القاضي مع المسؤول الأول (الوالي)، مثل القضايا الجنائية ذات الصبغة السياسية المتمثلة عادة في حركات التمرد والعصيان، فيتدخل الوالي باصدار الحكم أو يكون صدوره من الباب العالي[6]، كحق الإعدام للاشخاص المتورطين الذين تثبت جنايتهم، وكان يعقبها مصادرة الأموال والأراضي، وإن كان هذا الأمر قبل صدور مرسوم خط شريف كلخانة 03 نوفمبر 1839[7].

3-1-1-2- النائب :

هو قاض على مذهب الإمام مالك وهو نائب للقاضي الشرعي الحنفي بمدينة طرابلس الغرب، كما يقوم بمهمة القضاء في الأقضية(الأقاليم)أي خارج مركز الإيالة أو الولاية، ويتم اختيار النواب من طرف القاضي الشرعي بطرابلس على أساس مكانته العلمية والفقهية، ثم

(1)– عمر الهازل، المرجع السابق، ص 28-30.

(2)- عمار جحيدر، آفاق ووثائق ..، المرجع السابق، ص 15

(3)– عقيل محمد البربار، دراسات في تاريخ ليبيا الحديث، منشورات Elga، مالطا، 1996، ص33-34.

(4)- عبد الله علي ابراهيم، "مجلس الإدارة في ليبيا في العهد العثماني الثاني "، **مجلة البحوث التاريخية**، السنة الثانية، العدد1، (م.م.ج. ل.د.ت)، طرابلس، 1990، ص15.

(5) - عماد الدين غانم، الطبيب الألماني أرقن فون باري 1846-1877م ورحلته إلى غات وبلاد الأيير، (م.م.ج.ل.د.ت)، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، 1995، ص 53.

(6)– عمر الهازل، المرجع السابق، ص 35.

(7) - ابن خلدون ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1957، ص88.

يقترحون على ديوان الإيالة الذي يرأسه الوالي ليتم تعيينهم وهذا الأخير يرسل باسمائهم إلى مشيخة الإسلام باستانبول للموافقة عليهم رسميا [1]، ويعين النواب في مناصبهم لمدة تتراوح مابين ثمانية عشر شهرا وسنتين كاملتين بحسب قرب القضاء من مركز الايالة أو بعده عنها [2]، ويشير الاستاذ عبد العزيز عوض بأن النائب في القرن الثامن عشر كان يعين من قبل القاضي وكان عليه أن يشتري منصبه من كل قاض جديد [3]. وظاهرة شراء المناصب ليست بالأمر الجديد فقد كانت شائعة في الفترة العثمانية على مستوى العديد من الإيالات .

ويعتبر منصب النائب لبعض الأسر الطرابلسية امتيازا شبه وراثيا استأثرت به حتى اشتهرت إحداها به، ونقصد بذلك أسرة النائب الأنصاري، وهذا ما يؤكده المؤرخ حسن الفقيه حسن في يومياته، إذ يقول بأن النائب يبقى في منصبه إلى غاية وفاته، ثم يخلفه أحد أبنائه[4].

ومن بين أفراد هذه الأسرة الذين توالوا على هذا المنصب والوظيفة الشيخ محمد بن عبد الكريم النائب بن أحمد بن عبد الرحمن النائب الطرابلسي الأوسي الأنصاري وهو اندلسي الأصل، وقد اشتهرت أسرته بالنائب لتعاقبهم في نيابة القضاء خلفا عن سلف، وكانوا يسمون بآل العسوس، وكان رجلا فاضلا يحكم بالعدل، وقد تولى القضاء بعد وفاة أبيه أحمد بن عبد الرحمن[5]، فكانت له العديد من المؤلفات من بينها، الإرشاد لمعرفة الأجداد وضم تراجم أبائه وأجداده وقد توفي هذا العالم عام 1232هـ-1817م[6].

(1) - تيسير بن موسى، المرجع السابق، ص 255، أنظر ايضا عمر مروان، المصدر السابق، ص89.

(2) - عبد العزيز محمد عوض، الادارة العثمانية في ولاية سورية 1814- 1864م ، تقديم احمد عزت عبد الكريم ، دار المعارف ، القاهرة، 1969، ص 124

(3)– المرجع نفسه، ص116.

(4) - حسن الفقيه حسن، المصدر السابق، ص 299، أنظر ايضا الطاهر احمد الزاوي، أعلام ليبيا، المرجع السابق، ص 338.

(5)- أحمد بن عبدالرحمن، كان عظيما في المنثور والمنظوم ومن علماء الإعلام، وقد كانت له العديد من المؤلفات منها :تاليف بتعليق على البخاري وشرح الاجرومية، ويتكون هذا المؤلف من ثمانية كراريس، وقد اخذ العلم عن العديد ممن العلماء والفقهاء منهم الشيخ ابن سعيد الهبري واحمد بن عمر القيرواني الطرابلسي، وقد تولى القضاء بعد وفاة والده وكانت وفاته في 16 من المحرم 1155هـ ؛ ينظر الطاهر الزاوي، المرجع السابق، ص 82.

(6)- المرجع نفسه، ص338.

وقد خلفه ابنه حسن المولود في شوال 1223هـ/1808م، و تولى النيابة الشرعية بنفس الثغر وكانت سيرته حسنة طيلة توليه وعادلا، له في مجال التأليف في التصوف والحكمة والفلك، ومن بين مؤلفاته: إرشاد السالكين ونصرة الذاكرين، في التصوف، وإيضاح الأمر المبهم عن الفرق بين الخاصّية والطلسم في الحكمة، وله زيج مختصر في الفلك، وقد توفي هذا العالم الجليل عام1298هـ-1795م(1).

وممن تولى القضاء أيضا من علماء هذه الأسرة الشيخ عبد الكريم أحمد النائب، المتوفى عام 1189هـ كان فقيها عالما جليلا وأديبا شاعرا محدثا لغويا خطيبا أصوليا متكلما صالحا زاهدا،و كان يتصف بالعدل ويحكم به (2).كما تولى الشيخ أحمد بن محمد بن سالم ابن أحمد بن رمضان ابن مسعود وهو من علماء زليتن، أسند إليه قضاء زليتن الشرعي، وقد عرف عليه بالتميز والبروز في العلوم الأزهرية منقولها ومعقولها، توفي رحمة الله عام 1315هـ(3).

أما من خارج الأسرة، فهناك العديد من الشيوخ البلاد الليبية من اسندت إليهم نيابة القضاء كالشيخ أحمد بن محمد بن سالم الذي تولى منصب القضاء الشرعي بنيابة زليتن سنة 1277هـ /1861م والشيخ العالم الفاضل عبد القادر المقرحي الذي ولي قضاء نيابة الزاوية الشرعية إلى ما يقرب عشر سنوات(4) .

3-1-1-3- العدول :

هو نظام قضائي انتقل إلى بلاد المغرب الإسلامي في وقت مبكر، وقد يرجع إلى القرن السابع للهجرة(5). وهي وظيفة القيام بتسجيل القضايا المتعلقة بحقوق الناس وأملاكهم وديونهم وسائر معاملاتهم في السجلات بكل امانة وبأمر من القاضي، و كان القاضي يختار العدول من بين

---

(1)- الطاهر الزاوي، المرجع السابق، ص 146-147.

(2)- علي مفتاح ابراهيم منصور، المرجع السابق، ص 380؛ ينظر أيضا الطاهر الزاوي، المرجع السابق، ص 236 -237.

(3)- علي مفتاح منصور، المرجع نفسه، ص89

(4)- الطاهر احمد الزاوي، اعلام ليبيا، ط2، دار الفرجاني، طرابلس، 1971، ص 229.

(5)- جمعة محمود الزريقي، نظام الشهر العقاري في الشريعة الإسلامية، دار الأفاق الجديدة، بيروت، ط 1، 1988، ص214-ص214-215.

العلماء الذين يعرفون بالعدالة والاستقامة والأمانة والأخلاق الحميدة ويشتهرون بالعلم وعلى دراية تامة بالفقه، ويحسنون التوثيق، ثم يزكيهم لتلك المهام فيصبحون عدولا بمجلس القاضي[1].

ومن مهامهم مساعدة القاضي والإشراف على شؤون الأوقاف وأموال اليتامى ودراسة قضايا النزاعات كالزواج والطلاق والنفقة،كما يكلفون بدراسة القضايا المتعلقة بالخلافات حول ملكية الأراضي والمباني والعقارات [2] والمبايعة والوكالة والوصية والوقفية والهبة والمخالفة وإيفاءها للقاضي في شكل تقارير. ومن بين الذين تولوا هذ المنصب في عام 1278 بمحكمة طرابلس الشرعية الحاج محمد أفندي الطويبي، واسماعيل افندي بن شتوان، وعمر العكاري والحاج عبد اله افندي بن غرجية، وابراهيم الصرارعي، وسا لم أفندي بن موسى، وسليمان أفندي أبودوير، والحاج عبد الله بن مكرم، ومحمد افندي بن موسى، وعبد الرحمن أفندي بن رفيق [3]، أما الذين توالوا عدولا بالمنشية فمنهم مصطفى بكير وسا لم بن لامه، والحاج ابراهيم زين الدين والحاج شعبان العياشي والحاج سعيد شتوان[4].

3-1-1-4- الوكلاء:

يقصد بالوكيل هو أشبه بالمحامي اليوم، والذي يترافع أمام القاضي الشرعي الحنفي أو النائب المالكي، ويفوضهم الخصوم للترافع نيابة عنهم باسمهم، ويجب أن يكون الوكلاء من أهل العدل والأمان والعفاف، حيث كان الوكلاء في الغالب من الفقهاء المحليين ممن تولوا كنواب شرع سابقين واكتسبوا خبرة من سير المحاكم والدفاع فيها [5]، وهذا مما يدل على هيكلة النظام القضائي بشكل سليم ويحدد صلاحيات كل طرف .

فبعد توكيله من الخصم يقوم الوكيل بالنيابة عنه في المحكمة أمام القضاة والنواب، ومن بين ما جاء ذكرهم في هذه الوظيفة بمحكمة طرابلس الوكيل محمد بن رجب الولاني الذي أوكلته المرأة المسماة حواء بنت الحاج ساسي الدغيس، التي أوكلته وفوضته كامل التفويض من أجل استخلاص

(1)- ابراهيم زكيوأخرون، دائرة المعارف الإسلامية، النشرة الثانية، دار الشعب، القاهر، 1969، ج13، ص427.

(2)– عمر مروان، المصدر السابق، ص 98.

(3) - علي عمر الهازل، المرجع السابق، ص41 .

(4)– عمر مروان، المصدر السابق، ص 99.

(5) - تيسير بن موسى، المرجع السابق، ص 262 ؛ ينظر ايضا عمار جحيدر، المرجع السابق، ص 12 .

نفقة ابنتها المسماة امناني بنت الحاج علي بيت المال، وكان الشاهد والعاقد في هذا التوكيل، العدل الفقيه عبد الله بن مكرم[1].

3-1-1-5- المحضر والترجمان :

جاء في سجلات المحاكم الشرعية ذكر عدد من المحضرين يرأسهم باش محضر المحكمة، ويشترط فيهم حسن السيرة والاخلاق، ومن مهامهم القيام باعلام أصحاب القضايا بموعد المحاكمة أو احضار الخصوم من صدر في حقهم عقوبة السجن وطلب القاضي ايداعهم السجن، ومن المهام الاخرى المنوطة بهم المشاركة في اجراء التحقيقات الخارجية للتأكد من صحة بعض القضايا المطروحة المتخاصمين في المحكمة مثل النظر في عيوب الحيوانات المتخصام فيها بين البائع والمشتري، أما الترجمانفيختار من بين الأعيان شريطة إجادته القراءة والكتابة باللغتين العربية والتركية، ومن مهامه القيام بالترجمة بين اللغتين العربية والعثمانية في مجلس القاضي [2].

3-1-1- 6- المفتي :

كانت أعلى وظيفة يتولاها العالم هي وظيفة الإفتاء لأنها تحتاج إلى العلم والتحكم في المسائل الدينية وتحتاج إلى قوة الشخصية والنزاهة والصلاح [3]. لأن المفتي هو المترجم للشريعة من خلال اصدار فتاوى في الأمور الدينية[4]، اعتمادا على الكتاب والسنة والقياس والإجماع، وكان يختار من الطبقة المثقفة الدينية، ويتواجد دوما مع القاضي جنبا إلى جنب في كل الولايات العثمانية، ولكل منهما وظيفته ومهامه [5]،فكان في العهد القرمانلي يختار المفتى الحنفي من علماء المذهب الحنفي المقيمين بطرابلس أما في العهد العثماني الثاني فكان يتم تعيين المفتي الحنفي من استانبول رفقة القاضي الحنفي، أما المالكية فكان لهم مفتي خاص يستمد الاحكام من المذهب المالكي فكان يختار ويعين من بين العلماء الليبيين رفقة بقية موظفي المساجد. وكان المفتي الحنفي يلقب بحاكم

---

(1) - علي عمر الهازل، المرجع السابق، ص47 .

(2)- محمد عمر مروان، سجلات محكمة طرابلس الشرعية 1760-1854 دراسة في مصدر تاريخي،ط1،دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، 2003، ص101؛ ينظر ايضا عمر الهازل، المرجع السابق، ص 47-48.

(3) - سعد الله، المرجعالسابق، ص391

(4)-Rinn , op.cit,p.7.

(5)– عبد العزيز عوض، المرجع السابق، ص 118.

الشرع أو بأفندي وهو لقب كان يطلق على الباشا فقط [1]، كما لايسمح للفقيه بالإفتاء إلا إذا تحصل على إجازة علمية (رخصة) من الوالي يخول له ذلك، ولايسمح له بالإفتاء أيضا إلا بين يدي القاضي[2].

ويعتبر المفتي ممثل السلطة الروحية للمسلمين في الولاية فهو المفسر لآيات القرآن الكريم، والمدقق في الأحكام القضائية، ليتأكد من تطابقها مع أحكام الشريعة الإسلامية إلا أنه لا يتدخل في الأحكام التي تصدرها المحاكم الشرعية[3].

فهذا الرحالة الحشائشي يذكر ممن وجدهم من العلماء والفقهاء بطرابلس يمتهن ومكلف بالفتوى فيها في تلك الفترة إذ قال: :"وجدت العالم الفاضل النحرير المنعم الشيخ محمد بن مصطفى باشا مفتي السادة الحنيفة يقرئ الحديث الشريف من شقا للقاضي عياض وعليه حلقة عظيمة من أعيان البلاد وغيرهم .. إلا أن الكراسة لا تنقطع من يده وهو مشهور بالعلم هناك"[4]، كما ولي أيضا الشيخ محمد بن عبد الرزاق البشتي [5] الإفتاء بمدينة الزاوية فكانت جل الأمور تنتهي إليه في كل ما يتعلق بالعلم والسياسة.

---

(1) - حسن الفقيه حسن، المصدر السابق، ص242.

(2)- محمدعمر مروان، سجلات محكمة طرابلس الشرعية، مصدرسابق، ص95.

(3) - فرانشيسكو كورو، المرجع السابق، ص 40 .

(4) - الحشائشي، المصدر السابق، ص 67.

(5)- ولد هذا العالم والفقيه في قرية الابشات بمدينة الزاوية 1263هـ، ونشأ فيها وحفظ القران الكريم ثم قام برحلة إلى الجامع الازهر لطلب االعلم 1267هـ حيث بقى اربع سنوات حيث تلقى العلوم على يد العديد من الشيوخ وفقهاء وعلماء الازهر ثم رجع إلى مدينة الزاوية1272هـ وتولى التدريس في زاوية بني شعيب اتصف بالجدية في القاء الدروس والنصح لطلبته وقرا الشرح الكبير على خليل بحاشية الدسوقي نحو سبع عشرة مرة فختم البخاري بشرح القسطلاني عدة مرات وقرا الاشموني والسعد في النحو والبلاغة عدة مرات اضافة إلى ذلك يعد البشتي اول استاذ نشر العلم بمدينة الزاوية نشرا لم يسبق له مثيل فهو بحق يعتبرمعلمها الأول واستاذها الاكبر كما تولى بعض الوظائف منها الافتاء في مدينة الزاوية فمركز يمثل علما دينيا وسياسيا اجتماعيا في كل مايتعلق بالعلم والسياسية وقد توفى رحمه الله 1310هـ عن سن تناهز الرابعة والسبعين رحمة الله، انظر الطاهر الزاوي، أعلام ليبيا، المرجع السابق، 336-337.

وممن تولى أيضا هذا المنصب الشيخ أحمد شكري الجزائري بأمر من الوالي حسن باشا 1837-1838ثم أصبح رئيسا للمفتين بين عامي 1843-1847م، ثم ولي القضاء نيابة عن القاضي محمد كامل شريف افندي[1].

وقد استمر اختصاص المحاكم الشرعية في النظر في جميع أنواع القضايا حتى عام 1869م إلى حين تكونت المحاكم المتخصصة الحديثة، وبقيت المحاكم الشرعية تنظر في القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية.

3-2- المؤسسات القضائية والمحاكم النظامية المستحدثة في الولاية:

اتجهت الدولة العثمانية في عهد التنظيمات إلى إعادة بناء نظامها القضائي على الأسس والقوانين الغربية خاصة الفرنسية منها، وهي قانون الجزاء الهمايوني 1858، وقانون التجارة البرية وذيله عام 1860.وقانون التجارة البحرية 1863، ثم قانون الولايات الذي تضمن أيضا تشكيل مؤسسات قضائية مدنية في مدن الولايات إلى جانب المحاكم الشرعية [2] .

اختلفت الأراء حول التاريخ الرسمي لتأسيس المؤسسات والمحاكم القضائية في ولاية طرابلس الغرب فهناك من يرى أن ذلك تم في عهد محمود نديم في عام 1864م بموجب صدور قانون الولايات، حيث صدر مرسوم سلطاني يجعل ايالة طرابلس ولاية وتضمن هذا المرسوم أيضا إنشاء مجالس الجنايات والحقوق والتجارة [3]، بينما ذكر الدجاني أن المحاكم في طرابلس تأسست عام 1869م، وتركزت في المدن واكتمل نظامها عام 1879م[4]، بينما يرى آخر أن وجود المحاكم النظامية والمؤسسات القضائيةفي طرابلس الغرب كان بشكل رسمي على إثر وصول هذا القانون مع مبعوث خاص إلى طرابلس والذي كان بتاريخ 12جماد الآخر عام1282هـ الموافق سنة 1865م خلال فترة الوالي محمود نديم باشا 1860-1867م[5] .

---

(1)- عمر مروان، المصدر السابق، ص 96-97.

(2)- جميل موسى النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا الى نهاية الحكم العثماني 1869-1917، مكتبة مدبولي، ط1، القاهرة، 1991، ص 333-334.

(3) – أحمد النائب الانصاري، المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، ج1، دارف المحدودة، لندن، 1984، ص 378.

(4) – الدجاني، المرجع السابق، ص 202.

(5) - عمر الهازل، المرجع السابق، ص 211.

3-2-1 – المؤسسات القضائية :

نص قانون تشكيل الولايات الصادرفي 8جمادي الثانية 1281هـ/ 1864م على ضرورةتشكيل مؤسسات قضائية في اقاليم ومدن الولايات العثمانية والتى كانت طرابلس من بينها،وهذه المؤسسات هي :

3-2-1-1 –ديوان التمييز في مركز الولاية :

يتكون الديوان من رئيس مفتش الأحكام العدلية وستة مميزين بينهم يهودي وكاتب تركي وكاتب أول عربي وكاتب ثان عربي ومقيد وترجمان[1]، ففي سنة 1287هـ تشكل هذا الديوان من رئيس مفتش حكام ومميزين وهم : ابراهيم بك، محمد بن كوره افندي، خليفة ياذ يحي افندي، موسوي ربي ياسف افندي، ارتين فندي، ترجمان مصطفى بك، باش كاتب عربي احمد افندي، باش كاتب ثاني مصطفى بك، كاتب تركي اسماعيل افندي، رفيقي توفيق افندي، كاتب عربي رفيقي علي افندي[2].

ومن المهام المنوطة بهذا الديوان، النظر في الدعاوى الحقوقية المتعلقة بالأموال والأملاك والدعاوي المنبثقة عن الجنايات بعد أن تنظر فيها مجالس تمييز حقوق الاولوية في الدرجة الثانية .وكما يحق للديوان اعادة النظر والتدقيق في الدعاوي التي حسمت قانونا ونظاما، أما الدعوى الخاصة بالأمور الشرعية فتنظر فيها المحاكم الشرعية الخاصة بالمسلمين، أما الدعاوي الخاصة بغير المسلمين فتنظر فيها ادارتهم الروحانية، وكذالك الدعاوي المتعلقة بالمسائل التجارية التى يجب النظر فيها في مجالس التجارة [3]، وترفع أحكام الدعاوي التي يفصل فيها ديوان التمييز إلى الوالي، فيصادق على الأحكام إذا كان مسموحا له بتنفيذها، أو ترفع إلى استانبول للتدقيق فيها[4].

---

(1)- الدستور، ج1، المصدر السابق، ص 397.

(2)– سالنامه طرابلس، دفعة 2، سنة 1287هـ، ص36.

(3)- الدستور، ج1، المصدر السابق، ص 384-385.

(4)- عبد العزيزعوض، المرجع السابق، ص 130-131.

وعلى إثر صدور قانون المحاكم النظامية في أواخر شوال 1288هـ- 1872 م، الذي حدد طبيعة تشكيلها إلى محاكم البداية (الابتدائية) ومحاكم الاستئناف، كما أجرى بعض التعديلات الطفيفة على المؤسسات القضائية، بأن جعل من ديوان تمييز الولاية برئاسة قاضي الشرع، ويتبع هذا الديوان دائرة قلم الديوان، ومن اختصاصاته النظر في القضايا محل الاستئناف فقط المتعلقة بالحقوق العادية أو الجزائية، والتدقيق في إعلانات مجالس التمييز الجنائية، كما يحكم في دعاوى الجنايات التي تقع في مركز الولاية، وينظر في القضايا الخطيرة التي تمس بأمن واستقرار الولاية[1].

وكما كلف ديوان التمييز الولاية فحص القضايا المتعلقة بالجنايات وتصحح من قبل مجالس التمييز قبل إرسالها إلى ديوان الاحكام العدلية باستنبول، كما كلف أيضا باعداد جدول يرصد فيه كل القضايا التي نظر فيها والتي مازالت تحت قيد المحاكمة في كل محاكم الولاية، وترسل نسخة منها إلى نظارة ديوان الأحكام العدلية [2].

وتشكل هذا الديوان بالولاية عام 1292هـ، من :رئيس ديوان آكاه بك، والمميزين محمد افندي قلهود سليمان افندي بن لطيف سليمان آغا يزبيشان، واسماعيل قاجيجي افندي ومحمد بك ونسيم فلوس، والمقيد اسماعيل سري افندي، ومستنطق محمد افندي ومترجم احمد شاهين افندي[3].

3-2-1- 2- **مجلس تمييز اللواء (السنجق)**:

يكون مقر هذا المجلس في مركز كل لواء ووظيفته النظر في الدعاوى الحقوقية والجنائية التي تصل إليه من مجالس دعاوي الاقضية استئنافا، ويرأسه قاضي الشرع ومعه ستة أعضاء مميزون ثلاثة منهم دائمون ويتكون أيضا من كاتبين أول وثان [4]، وبموجب قانون المحاكم النظامية عام 1872 أصبح هذا المجلس يتشكل من قاضي الشرع، و أربعة اعضاء مميزين، وكاتب أول وثان ومقيد، وخولت له النظر في الدعاوي بداية واستئنافا، وعلى سبيل المثال كان سنجق (لواء) الخمس عام

---

(1)- الدستور، ج1، ص 173-176 .

(2)- عبد العزيز عوض، المرجع السابق،ص 134.

(3)- سالنامه طرابلس، دفعة 6، 1292هـ، ص54.

(4)- سالنامه طرابلس، دفعة 3، 1289هـ، ص50.

1292 يتشكل من المميزين : علي آغا ذيب وحاجي سالم آغا وحاجي دراوي آغا، والكاتب أول سعداوي افندي والكاتب الثاني محمد عابد افندي(1).

ولما ينظر هذا المجلس في الدعاوي المحالة إليه واصدار الاحكام فيها ترفع مباشرة إلى متصرف اللواء لتنفيذ احكامها بما يسمح له القانون، أما الأمور الخارجة عن صلاحياته فترفع أحكامها إلى الوالي لإعادة فحصها(2)، وهي في العادة تكون متعلقة بالأمور الأمنية.

3-2-1-3- **مجلس دعاوى القضاء :**

وجد وأسس هذا المجلس في كل قضاء من أقضية الولاية ويرأسه القاضي الشرعي ومعه أربعة مميزين ووظيفته النظر في الدعاوي التي تفصل وتحسم قانونا، والتدقيق في الجوانب القانونية منها وعلى ما كان في درجة الجنح، ولا ينظر في قضايا الجناياتأو المتعلقة بالمحاكم الشرعية الخاصة بالمسلمين وغير المسلمين أو المتعلقة بالأمور التجارية (3)، وبموجب القانون المعدل الصادر عام 1872، فأصبح يتشكل من قاضي شرعي وثلاثة أعضاء وكاتبين، وينظر في القضايا الواقعة في النواحي والقرى الواقعة جغرافيا تحت نطاق سلطته الإدارية، شريطة أن لا تتعدى قيمة الذي يحكم به عن خمسة آلاف قرش، أما أحكامه فيصدر أحكاما قطعية إذا كانت جرائم قبح بحسب مانص عليه قانون الجزاء في مادته الخامسة (4)، أما إذا كانت جنح فقط فتكون أحكامها قابلة للاستئناف، كما يحق للمجلس النظر في القضايا المتعلقة بالأمور التجارية في حالة عدم وجود محكمة تجارية في نفس القضاء(5).

شكّل مجلس دعوي قضاء ورقلة في عام 1287هـ-1872من الأعضاء وهم: مفتي مصباح افندي منصور آغا، وخليفة آغا وعبدالقادر آغا، وفتح اب أفندي ويوسف أفندي وأحمد آغا(6).

---

(1)- سالنامه، دفعة 6، المصدر السابق، ص61؛ **ينظر الملحق 8**

(2)- الدستور، ج1، ص 384-385، 389.

(3)- الدستور، ج1، ص389.

(4)- عبدالعزيز عوض، المرجع السابق، ص133.

(5)- عمر الهازل، المرجع السابق، ص214.

(6)- سالنامه، دفعة2، 1287هـ، ص52.

وبصدور قانون نظام المحاكم النظامية عام 1879 اعيد ترتيب وتنظيم المؤسسات القضائية المدنية في طرابلس والذي تزامن وانشاء دائرة العدلية لتقوم بالإشراف على محاكم الولاية واعمالها حيث تبلور الشكل العام للجهاز القضائي المدني أي المحاكم النظامية في طرابلس واتخذ الشكل الذي ظل محتفظا به تقريبا حتى نهاية العهد العثماني الثاني [1] وتضمنت عدلية الولاية مايلي:

3–1–2– 4 – دائرة عدلية الولاية: وضمت الآتي :

أ– في مركز الولاية :

– **مجلس العدلية (انجمن عدلية)** : وتتألف من رئيس مجلس العدلية الذي هو رئيس محكمة استئناف الحقوق أو مفتش الدوائر العدلية مع ستة أعضاء هم:رئيس محكمة استئناف الجزاء، المدعي العمومي لمحكمة استئناف الجزاء، ورئيس كل من محكمتي البداية ورئيس محكمة التجارة، ومعاون المدعي العمومي، وباش كاتب قلم الاستئناف[2].

– **دائرة محكمة الاستئناف الحقوقية** : ويرأسها قاضي شرع مركز الولا، ومدع عام، وأربعة أعضاء بالإضافة إلى ملازم العضوية، وممن تولى رئاستها في فترة ما **"**محمد سالم افندي**"**

– **دائرة محكمة الاستئناف الجزاء** : ويرأسها قاضي مدني ومدع عام، وأربعة أعضاء بالإضافة إلى ملازم العضوية. وقد تشكلت دائرتا محكمة الاستئناف الحقوقية والجزائية بمركز ولاية طرابلس الغرب على التوالي من السادة: رئيس نقيب الاشراف مرحوم تحسين بك، والسيد ابراهيم نجيب بك، والمدعي العمومي اشرف بك، ومن الاعضاء احمد قلالي افندي، خليل دريبيكة، محمد بانون افندي وموسوي خرقيل افندي ، وملازمي العضوية محمد ابوخليه افندي وابوبكر بن حويدان افندي [3].

---

[1]- احمد صدقي الدجاني ، ليبيا قبل الاحتلال ..، المرجع السابق، ص202؛ ينظر ايضا عمر الهازل ، المرجع السابق، ص214.

[2]- عبدالعزيز محمود عوض، المرجع السابق، ص137.

[3]- سالنامه طرابلس الغرب، دفعة 11، بتاريخ 1302هـ، ص146.

- **قلم محكمتي الاستئناف** : ويقوم على إدارته باش كاتب(أحمد شاهين افندي) يعمل معه أربعة كتبه للضبط وممن كان منهم : حسن كامل افندي ومحمود قلالي افندي،و محمد داود افندي وسليمان بن الحاج افندي[1].

- **المدعى العمومي لمحكمة الاستئناف** : ويعمل معه بعض الكتبة وحددت مهامه ومعاوني الإدعاء العام، بجمع الأدلة وترتيبها للنظر بها في المحكمة[2].

- **مدعى عمومي محكمة البداية:** ومعه مدع عمومي معاون ومستنطق وباش كاتب وكاتب ضبط ومعاون مستنطق محقق ومباشر لتبليغ المذكرات الخاصة بالجلب والإحضار .

- **دائرة قلم محكمة البداية:** وتتكون من باش كاتب وأربعة كتبة ضبط .

- ا**لهيئة الإتهامية:** ويرأسها قاض يكون رئيس محكمة البداية وتضم عضوين وكاتبين للضبط ومدعيا عموميا وباش كاتب واحد ومستنطقا وعملها فحص الأوراق الخاصة بالجنايات التي تحال إليها من دائرة الاستنطاق.

- **محكمة البداية:** وبها دائرة الحقوق ودائرة الجزاء أو قسم الحقوق أو الجزاء .

- **محكمة التجارة:** وبها قلم برئاسة باش كاتب وكاتب ضبط ومقيد وملازم العضوية وثلاثة أعضاء لمباشرة الاجراء.

-**دائرة الاجراء** :وفيها م أمور الإجراء ومحصل الرسوم ومهمة هذه الدائرة القيام بمتابعة وتنفيذ الأحكام والقرارات التى تصدر المحاكم

- **دائرة توثيق العقود** :((مقاولات محررلكي دائرة سي)) يعمل فيها بعض الموظفين ير أسهم موظف يدعى مقاولات محرري[4].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المحاكم النظامية التى وجدت في مركز الالوية أو محاكم الالوية والاقضية لم تعمل على إلغاء ماجاء به قانون تشكيل الولايات وغيره من القوانين التى صدرت

([1])- سالنامه ، المصدر نفسه، ص147.

([2])– عبد العزيزمحمد عوض، المرجع السابق، ص 337.

[4]– عمر الهازل ، المرجع السابق ، ص 215- 216.

بعده حيث ظلت مجالس الدعاوى بالاقضية وديوان التمييز في الولاية وكذلك مجالس التمييز في الاقضية قائمة جنبا إلى جنب مع المحاكم النظامية المستحدثة والكل تحت اشراف مجلس العدلية بالولاية والجميع أيضا تحت اشراف نظارة العدلية باسطنبول.

ب / – **دائرة محاكم الألوية والأُقضية:**

أولا /– محكمة الصلح:

تتشكل مجالسها في القرى والنواحي، وفي الغالب تختص بفض النزاعات المدنية والتجارية بين المتخاصمين، وكان قضاتها أو محكموها يختارون من بين الأعيان [1]، وأحيانا ما تسند رئاسة هذه المحاكم للمختارين، واقتصرت أحكامها على المبالغ المالية الصغيرة التي لا تتجاوز قيمتها المائة وخمسون قرشا، وأحكامها غير قابلة للاستئناف ويشترط فصل هذه الدعاوى صلحا ، ويعطى سند بيان صورة المصالحة للمتصالحين أما القضايا التي يتجاوز قيمتها أكثر من المائة وخمسون قرشا وعقوبتها السجن فتحال إلى محاكم الابتدائية للنظر فيها[2] .

تكون المحاكمة فيها شفوية حيث يحضر المدعي والمدعى عليه حضورا شخصيا أو بحضور الوكيل شريطة أن يتم عقد التوكيل بالحضور أما أعضاء مجلس الصلح، واثبات الدعوى لا يكون إلا بسند كتابي، أو بإقامة الشهود، والشهادة لاتقام إلا برجلين، أو رجل وامراتين حسب أصول الشريعة الإسلامية[3]. وهذا ما يوضح حرص المحكمة على اثبات الدعوى وتنفيذا لقوانين الشريعة الإسلامية .

وفي بعض الحالات الاستثنائية يحق للمدعي عليه قابلية الاستئناف في محاكم أخرى بموجب مانصت عليه المادة الثانية من قانون المحاكم النظامية، حيث جاء فيها: " إذا لم يقبل المدعي عليه

([1])– صلاح الدين حسن السوري، " تحديث المؤسسات التعليمية والقضائية والدينية في ولاية طرابلس الغرب 1835–1911"، **مجلة البحوث التاريخية**، السنة2، عدد2، مركز الجهاد الليبي، طرابلس جوان1983، ص 231.

([2])– انتوني ج كاكيا، المرجع السابق، ص81.

([3])– عمر الهازل، المرجع السابق، ص 218–219.

القرارات التي تعطيها مجالس الاختيارية صلحا موافقا للأصول ويعطي بها سند للطرفين لا يجوز فصلها في المجالس المأمورة بالمحاكمات "[1].

ثاني /– محكمة البداية :

تعرف هذه المحكمة بعدة اسماء هي محكمة البداية الحقوق والابتدائية وتعرف باللغة العثمانية بمحكمة بدايت، وتأتي بالدرحة الثانية من حيث التدرج في صلاحيات اصدار الأحكام بعد محاكم الصلح، وتوجد في أغلب مراكز القضاء من أقضية الولاية، كم يوجد لهذه المحكمة مقرا رئيسا في مدينة طرابلس[2]، ماعدا في لواء فزان وقضاءات سرت والحوض والجوش ونالوت وفساطو، التي كان القضاء فيها تحت إدارة النائب الشرعي (المحاكم الشرعية)[3].

وقد نص قانون تشكيلات المحاكم النظامية في طبيع المهام الموكلةلمحكمة البداية مايلي :"تنشأ في كل قضاء محكمة بداية وأن محاكم القضاء الابتدائية مأمورة أن ترى باقي المحاكم النظامية جميع دعاوى الحقوق للحكم فيها.. وأما الدعاوى الخارجة عن ذلك فمجبرة أن تنظر فيها بالاطلاق وتبين لزوم ردها إلى مرجعها المخصوص بهاو أن محاكم القضاء الابتدائية المذكورة تحكم ابتداء في الجرائم التى هي درجة القباحة والجنحة وتد قق وتحكم استئنافا في القرارات القابلة للاستئناف التى تعطى من مجالس النواحى بموجب المادة الرابعة من هذا القانون "،[1]كما أجيز لمحاكم الأقضية الابتدائية أن تحكم بدعاوى القباحة حكما قطيعا على ماتبين في قانون نظام تشكيلات المحاكم.

ويتكون طاقمها من رئيس للمحكمة وأربعة قضاة، ماعدا مثيلتها في مدينة طرابلس فتتكون من رئيسين وأربعة قضاة، فأحد الرئيسين وقاضيين يشكلان القضاء المدني، بينما القضاء الجنائي يتشكل من رئيس وقاضيين. و من وظائف وصلاحيات محكمة البداية الفصل في المواد الجزائية ويكون الحكم في القضايا والجرائم التى هي في حكم القباحة يكون حكما قطعيا وأما دعاوي الجنحة فتصدر حكما ابتدائيقابلا للاستئناف، كذلك من وظائفها الحكم والنظر بالاستئناف في الأحكام القابلة للاستئناف التى تصدرها مجالس النواحى ، أما القضايا المتعلقة بالمواد الحقوقية فهي

([1])– نوفل، الدستور، ج1، المصدر السابق، ص 174.

([2])– سالنامة طرابلس، دفعة 11، ص 165.

([3])– فرنشيسكو كورو، المصدر السابق، ص 31.

[1]- قانون تشكيلات المحاكم النظامية، تر: عزتلو نقولا افندي نقاش، المكتبة العمومية، بيروت، 1299هـ،ص2-3.

تصدر فيها أحكاما قطعية غير قابلة للاستئناف شريطة عدم تجاوز قيمة الدعاوي فيها خمسة آلاف قرش، وإذا تجاوزت هذه القيمة تكون قابلة للاستئناف. كما يحق لمحاكم البداية في الاقضية النظر في القضايا التجارية في حالة عدم وجود محكمة تجارية بالقضاء، ويكون الحكم بحسب قوانين المحاكم التجارية مع شريطة انتخاب اعضاء ممثلين للتجار في القضاء [1].

ثالثا / – محكمة الجنايات :

يطلق على هذه المحكمة باسم مجلس الجنايات، وقد اشير إلى تشكيلها ومهامها في قانون الولايات الصادر عام1864، بأنه عند ظهور أمر في ديوان التمييز سواء كان من الحقوق العادية أو النظامية أو من الدعاوي الحقوقية المتعلقة بالجناية ، يستلزم التدقيق العريض والعميق، يجوز عقد جمعيات مؤقته مركبة من بعض الاعضاء ، هذا عن مجلس الجنايات في مركز الولاية [2]، أما في الأقضية فقد اشير أيضا إلى إنشاء مجلس دعاوى في كل قضاء، يكون من وظائفه النظر في الأمور المتعلقة بالجنايات التى يقتضي التدقيق فيها وعرضها في مجلس الجنايات[3].

وتتكون هذه المحكمة من جهاز ممثلا في رئيس المحكمة و أربعة قضاة وبمعيتهم مميزون ومستنطقون ومدع عمومي وكتاب ضبط بحسب الحاجة[4].

وقد جاء في قانون المحاكم النظامية الصادرة عام 1288هـ/ 1872م إن مجالس دعاوى القضاءات تقوم باجراء التحقيقات اللازمة في الدعاوى الجنائية وترسل إلى مجلس التمييز في اللواء والذي بدوره يقوم باجراء المحاكمة ويحكم فيها ويرسل اوراق الدعاوى كما هي إلى ديوان تمييز الولاية الذي يقوم هو الآخر بالتدقيق في الأحكام مجالس التمييز الجنائية و أن يحكم دعاوى الجنايات التى تقع في السناجق التى هي مراكز الولايات[5].

وبعدما يستكمل ديوان تمييز الولاية بالتدقيق في أحكام مجالس التمييز بالأقضية المتعلقة بالجنايات ويرى أن الإجراءات دقيقة ومستوفاة بحسب الأصول القانونية يحولها إلى ديوان الأحكام

(1)– عمر الهازل، المرجع السابق، ص 220-222.

(2)- الدستور، ج1، المصدر السابق، ص385.

(3)- المصدر نفسه، ص390.

(4)– الدستور، ج1، المصدر السابق، ص179.

(5)– قانون تشكيلات المحاكم النظامية، المواد 04، 15، ص174-175.

العدلية، أما إذا لاحظ فيها جوانب من التقصير في مضمون الحكم أو إجراءات المحاكمة فيجب ذكر أسباب التقصير وارجاع الدعوى مع الأوراق إلى مجالس التمييز لاعادة إصلاحها والنظر فيها مرة أخرى[1]،وحينما ترفع تلك الدعاوى إلى ديوان الأحكام العدلية يقوم هذا الأ خير بالتدقيق في الأحكام الصادرة في تلك الدعاوى والبت فيها[2].

وقد حدد قانون تشكيلات المحاكم النظامية الصادرسنة 1879م بأن تتولى محاكم البداية في الأقضية إجراء التحقيقات الأولية في دعاوى الجنايات وتنظم و تضبط ثم ترسلها إلى محكمة البداية للذي بمركز اللواء وأن يقوم باش كاتب المحكمة باجراء تلك التحقيقات ويستنطق اصحابها ويعاونه في ذلك أما كاتب أول المحكمة أو كاتبها الثاني، وهذه التحقيقات تجري تحت الاشراف الرئيس الثاني في المحكمة، وهو الذي يتولى رئاسة الدائرة الجزائية بها[3].

واوضح قانون المحاكمات الجزائية الصادر عام1296هـ/ 1878م في الفصل الثالث من الباب الثاني منه مهمة المدعى العمومي فهي تنحصر في القيام باجراء التحقيقات اللازمة في قضايا الجنايات ثم يرفع تلك التحقيقات والقضايا إلى دائرة الاستنطاق إلى مجلس الجنايات وكذلك إلى الهيئة الاتهامية التى تتولى فحص الأوراق وتحديد الجنايه تمهيدا لرفعها إلى المحكمة[4].

رابعا/– محكمة التجارة :

صدر نظام التجارة البرية للدولة العثمانية في عام 1276هـ/ 1859م، في أربعة أبواب وعشرون فصلا مشكلة ثلاثمائة وخمسة عشر مادة[5]، ثمصدر ذيلمكمل للقانون التجاري الهمايوني الهمايوني في 09شوال 1859/1276، وتضمن سبعة فصول متضمنة جميعها مائة واثنين مادة، حيث تضمنت المادة الخامسة منه على تبعية جميع محاكم التجارة ودواوين الاستئناف التجاري

(1)- المصدر نفسه، ص175.

(2)– عمر الهازل، المرجع السابق، ص225.

(3) - قانون تشكيلات المحاكم النظامية، المواد 09، 16، 20 .

(4)– قانون أصول المحاكمات الجزائيةِ، تر، عزتلو نقولا افندي نقاش، ط2، المطبعة العمومية، بيروت، 1886، ص33-59.

(5)– الدستور، ج1، المصدر السابق، ص 192- 322.

لإدارة ديوان نظارة التجارة . وبدورها المحاكم التجارية منقسمة إلى قسمين، مجالس برية ومجالس بحرية لها رئيسان ليحل الرئيس الثاني محل الرئيس الاول في حالة غيابه[1].

أما جهاز المحكمة فهو عبارة عن مجلس واحد يؤلف من رئيس وعضوين دائمين و أربعة أعضاء مؤقتين، وتتم عملية انتخاب أعضاء المحاكم أو المجالس المؤقتيين من قبل أقدم التجار في الولاية وتكون نسبة النجاح في الانتخاب ب أغلبية الأصوات وتكون مدة انتخابهم سنة واحدة قابلة للتجديد مرة واحدة وفي حالة الرغبة في الانتخاب ل لمرة الثالثة فينبغي من مرور سنة على الأقل بدون انتخاب[2].

ومن شروط الترشح لعضوية المحكمة أو المجلس أن يكون عمر العضو الراغب في ذلك أن لايقل عن الثلاثين سنة ويكون قد مارس التجارة لمدة خمس سنوات متتالية ولم يرتكب خلال تلك المدة أي جريمة من قبيل الجنايات أو الجنح وألا يكون مفلسا، وفي حالة ارتكابه لمثل هذه الجرائم بعد انتخابه للعضوية يفصل منها فورا ، والأعضاء المؤقتين يقومون بهذه المهمة بدون راتب، ولا تقبل استقالة أحدهم إلا بعد موافقة المحكمة أو المجلس الذي انتخب فيه، ويتم تعيين نصف الاعضاء المؤقتين المنتخبين لسنة واحدة والنصف الاخر لستة اشهر ، وإذا حصل وأن شغر منصب احد الأعضاء المؤقتين لأي سبب كان مثل الوفاة او الفصل يعين بدلا منه عضو أخر لاداء مهمة المدة المتبقية، ويوجد في كل محكمة باش كاتب واحد وكاتب أو اكثر وترجمان أو اكثر ومباشرون مكلفون يتصفون بالاستقامة وحسن السيرة[3].

وبالنسبة لولاية طرابلس الغرب، فانشئت المحكمة التجارية بها سنة 1851 [4]، ومقرها مدينة طربلس ويشمل اختصاصها كل ولاية طرابلس وبمعنى آخر لا توجد محاكم مماثلة لها في الالوية أو الأقضية، وكانت هذه المحكمة تنظر في جميع الدعاوى المتخاصمين في أمور متعلقة بالتجارة على

---

(1)– عبد العزيز محمد عوض، لادارة العثمانية في ولاية سوريا 1864-1914، دار المعارف، مصر، (د.ت.ط)، ص135.

(2)– الدستور، ج1، المصدر اسابق، ص249-253.

(3)- عمر الهازل، المرجع السابق، ص230-231.

(4)– اتوري روسي، المرجع السابق، ص446.

اختلاف أنوعها واصحابها[1]، أما في القضاءات التى لاتوجد بها محاكم تجارية فينظر فيها أمام محاكم الدرجة الاولى بصورة قطعية كما ذكرنا في محاكم البداية آنفا .

وفي حالة وجود دعوى قضائية بين رعايا الدولة العثمانية ورعايا دول أجنبية :" لما كانت طرابلس إحدى إيالات الدولة الكبرى فإن النظر في حل القضايا التي تكون بين التجار ورعايا الدول الصديقة يناط في هذه الايالة بمحكمة التجار المختلطة المشكلة لها" [2].

أما الأحكام القابلة للاستئناف الصادرة من محكمة التجارة ببنغازي فتكون بمحكمة التجارة بمدينة طرابلس أما الأحكام القابلة للاستئناف الصادرة من محكمة التجارة بطرابلس مركز الولاية شريطة أن يتجاوز قيمة المبلغ المحكوم به على خمسة آلاف قرش تركي، فتكون بالمحكمة التجارية بالاستانة [3].

ويجوز رفع الدعاوى المنظورة بالدرجة الثانية إلى ديوان أو محكمة الاستئناف بشرط إذا كان المبلغ المحكوم به يصل على خمسة الاف قرش اويتجاوز ذلك الرقم، وكما ا جار القانون لبعض اصحاب الدعاوى عند استئنافها ووقع صلح بالتراضي قبل ذلك بين الخصمين فيقدما سندا مكتوبا إلى هيئة المحكمة قبل الموعد المحدد للنظر في الدعوى بوقت كاف[4].

وبموجب النظام الخاص والصادر سنة 1285هـ- 1869م تم انشاء بكل محكمة تجارية دائرة تعرف باسم قلم دعاوي التجارة وقد اشتمل هذا النظام على سبع و أربعين مادة وهو نظام خاص بالمحاكم التجارية وقد حدد هذا النظام تشكيل قلم الدعاوى من مدير واحد وباش كاتب واحد ومترجمين وكتبه بقدر الح اجة اضافة إلى وجود شخص ين يقومان بوظيفة كتابة العرض حال[5].

وتدخل ضمن وظيفة اعضاء هذه الهيئة الكثير من المهام منها : المصادقة على كل ما يتعلق بالتجارة البرية من مقاولات ووكالات وكفالات وسندات ، كما يقوم موظفها أيضا بترجمة الوثائق

(1)- عمر الهازل، المرجع السابق، ص 227.

(2)– عزيز سامح، المرجع السابق، ص208.

(3)– فرشيسكو كورو، المصدر السابق، ص 32.

(4)– قانون ذيل التجارة البرية، تر: عزتلو نقولا افندي نقاش، مطبعة المصباح، بيروت، 1885م، المادة 36، ص18.

(5)– الدستور، ج1، المصدر السالبق، ص 563.

أو أوراق الدعاوى المعروضة على محاكم التجارة من اللغة العربية إلى اللغة العثمانية، ومكلفون بمسك قيد ا لأحكام الصادرة من محاكم التجارة و ضبطها بدفتر خاص ، وتسجيل كافة الوثائق الواردة والصادرة من وإلى المحكمة التجارية، و قيد جميع السندات والمصادقة عليها بالتاريخ والختم والتوقيع عليها من قبل مدير القلم[1].

وفي12ذي القعدة 1292هـ الموافق لـ 10 ديسمبر 1875م، صدر فرمان بتعديل المحاكم النظامية، حيث تم ربط هيئة المحاكم التجارية واقلام الدعاوى المتعلقة بها بنظارة العدلية بدلا من نظارة التجارة[2].وقد يكون الهدف منها تشديد الرقابة في الأمور التجارية لما لوحظ من تهاون وتحايل وانتشار لظاهرة الرشوة في معالجة القضايا المتعلقة بالممارسات التجارية.

خامسا /–محكمة الاستئناف :

مقرها الرئيسي مدينة طرابلس وتشمل اختصاصتها ولاية طرابلس الغرب بكاملها ومتصرفية بنغازي[3]،هي محكمة درجة ثانية، تنظر في طعون احكام صادرة من محاكم قضائية دونا منها (احكام الدرجة الأولى)، سواء اكانت القضايا حقوقية وجزائية وتجارية [4]، فتعيد البحث في دراستها من جديد (كمحكمة موضوع)،ثم تصدر حكمها بإلغائها او تعديلها او تثبيتها.

وتنظر بوجه الاستئناف أيضا في جميع الأحكام القابلة للاستئناف، وهي الأحكام الصادرة من محاكم البداية والتجارة في الاقضية التابعة للولاية ولها الحق أيضا في رؤية أحكامها في المواد الجنائية، وكذلك المواد المتعلقة بالجنحة[5]. وتتألف محكمة الاستئناف من ثلاثة أقسام هي : قضاء قضاء مدني، جنائي، اتهام ، وأعضائها موزعون كالتالي :

القسم المدني: ويتشكل من قاضي ويشغل منصب رئيس(القسم)، وأربعة قضاة آخرين.

القسم الجنائي : ويشرف عليه قاض بصفة رئيس، وأربعة قضاة آخرين.

---

(1)- عمر الهازل، المرجع السابق، ص 231.

(2)– عبد العزيز محمد عوض، المرجع السابق، ص136؛ ينظر ايضا قانون اصول المحاكم الحقوقية، ص90.

(3) - فرنشيسكو كورو، المصدر السابق، ص32.

(4)– أحمد صدقي الدجاني، المرجع السابق، ص 203.

(5)– عمر الهازل، المرجع السابق، ص232–233.

قسم الاتهام : يتكون من رئيس المحكمة الابتدائية وقاضيين إضافة إلى مشاركة النائب العام في هذا القسم دون أن يكون له صوت معدود [1]، ومن وظيفة هذا الأخير القيام بالاستقراء والاستقصاء لجميع الجرائم للتي من درجة الجنحة والجناية وإجراء التحقيقات اللازمة، واقامة الدعوى على مرتكبها [2].

ويشترط في من يريد منصب رئيس محكمة الاستئناف أن يكون قد بلغ من العمر مالا يقل عن الأربعين سنة وأن يكون قد تقلد منصب العضوية في المحكمة نفسها[3] .

وقد جاء في قانون المحاكمة الجزائية الصادرة 1878م فيما يتعلق بم حكمة الاستئناف أ ن الأحكام الصادرة من المحاكم البداية في الأقضية في دعاوى القباحات لاتكون قابلة للاستئناف ولكن الأحكام التي تصدر من مجالس النواحى الواقعة داخل الأقضية يمكن أن تكون أحكاما قابلة للاستئناف إذا نص الحكمعلى ذلك[4].

وكما جاء أيضا في قانون أصول المحاكمة الحقوقية الصادر سنة 1879م أن الأحكام القابلة للاستئناف هي التى تصدر من محاكم البداية وهي بحق مبلغ من الخمسة آلاف قرش واكثر ، وكذلك الدعاوى المتعلقة بالأموال غير المنقولة التي تساوي المبلغ السابق ذكره، وكذلك التى يعطي ايرادها السنوي خمسمائة قرش فأكثر تكون أيضا قابلة للاستئناف[5].

سادسا/–محكمةالتمييز:

تعد هذه المحكمة رأس الهرم القضائي وتسمى بعدة مسميات، ديوان التمييز، ومجلس التمييز ومحكمة التمييز،كما تعرف الآن في الانظمة القضائية الحديثة باسم محكمة النقض المأخوذة من التعبير الفرنسي cassationالذي يعني الابطال أو الالغاء أو البحث حول مخالفة الحكم المطعون

---

(1)– فرنشيسكو كورو، المصدر السابق، ص32.

(2)- قانون اصول المحاكمات الجزائية، ترجمة : عزتلو نقولا افندي نقاش، ط2، المكتبة العمومية، بيروت، 1886، المواد 20، 42، ص 7، 12.

(3)- عمر الهازل، المرجع السابق، ص 235.

(4)– قانون تشكيلات المحاكم النظامية، المصدر السابق، ص6.

(5)– قانون اصول المحاكمة الحقوقية، تر: عزتلو نقولا افندي نقاش، المكتبة العمومية، بيروت، 1299ه، المادة رقم 171، ص53.

فيه للقانون، وأما المقر الرئيسى لهذه المحكمة هي طرابلس المدينة، وقد تمت الاشارة إلى تشكيلها في قانون تشكيل الولايات سنة 1864م الذي نص على اقامة دواوين التمييز بحيث يكون كل ديوان تحت رئاسة مفتش الاحكام الشرعية ، ويجدر بنا الإشارة هنا إلى أنه قد تمّ الغاء وظيفة مفتش الشرعية بموجب صدور قانون المحاكم النظامية سنة 1872م[1].

وقد اقر القانون العثماني بأن يشكل ديوان التمييز من سته اعضاء بحيث يكون ثلاثة منهم مسلمين والثلاث الباقون من غير المسلمين،ويطلق عليهم مميزون ، وفي حين أن ديوان التمييز في مدينة طرابلس تكوّن من خمسة اعضاء من المسلمين اضافة إلى عضو واحد من اليهود،وهذا بحكم أن غالبية السكان مسلمون واقلية من اليهود محدودة العدد. ففي سنة 1287هـ تشكل هذا الديوان من المميزين الستة وهم: ابراهيم بك، محمد بن كوره افندي، خليفة ياذ يحي افندي، موسوي ربي ياسف افندي، ارتين فندي[2].

وكانت هذه المحكمة مكلفة بالنظر في الدعاوى الحقوقية المتعلقة بالأموال والاملاك والدعاوى المنبعثة عن الجناية بعد أن تنظر فيها مجالس تمييز حقوق الألوية في درجة الثانية ، وتنظر كذلك في الدعاوى التي تفصل قانونا والتدقيق فيها باستثناء الدعاوى الشرعية الخاصة بالمسلمين والتى تنظر فيها المحاكم الشرعية وكذلك الدعاوى العائدة لغير المسلمين والتى تنظر في ها المجالس الروحانية الخاصة بكل طائفة، وهي تنظر في الدعاوى استئنافا المحالة من مجالس دعاوى الاقضية المتعلقة بالحقوق العادية فقط، أما ما يحال إليها من المجالس الألوية استئنافا فيجب أن تكون من الدعاوى الحقوقية والجزائية، وهذا بموجب قانون المحكام النظامية الصادر سنة1872.

وفي مراكز الألوية فقد شُكّل كذلك مجلس تمييز الحقوق ويكون تحت رئاسة النائب الشرعي ومن صلاحيات هذا المجلس النظر في الدعاوى الحقوقية المتعلقة بالأموال والأملاك والدعاوى المنبعثة عنالجنايق في نطاق اشراف اللواء الذي يقع فيه، ويحق لها النظر في الدعاوى بداية واستئنافا أيّ دعاوى الجنحالمحالة من الأقضية التابعة لنفس اللواء وهذا بموجب قانون 1872، واحكام هذا

(1) - عمر الهازل، المرجع السابق، ص237.

(2)– سالنامه طرابلس، دفعة 2، سنة 1287هـ، ص36.

المجلس ترفع إلى المتصرف رئيس اللواء(السنجق) الذي ينفذها في حدود صلاحياته أما إذا كانت خارجة نطاق صلاحياته فترفع مباشرة إلى مقر ديوان التمييز في مقر الولاية للنظر فيها[1].

وقد حدد قانون ديوان الأحكام العدلية الصادر سنة1869م، وظائف محكمة التمييز وأصولها ومحاكمتهافي الايجاز التالي:

1- التدقيق والتمييز في الاعلامات (الأحكام) المعطاة من المحاكم التى لايقبل حكمها الاستئناف اما بحسب رغبة المدعى والمدعى عليه أو من أجل التاكد من حسن سير القانون في ماوقع بها من الاحكام.

2- فصل الدعاوى الواقعة من طرف المدعى او المدعى عليه ضد مجموع هيئة المحكمة النظامية أو احد اعضائه أو لبعض منهم .

3- الفصل في الاختلافات التي تنشأ بين المحاكم بحق رؤية احدى الدعاوى وتعيين مرجعها

4- رفع الدعوى من المحكمة التى تكون احالتها إليها واحالتها إلى محكمة أخرى متى حصلت شبهة قوية بأنه لايمكن أن تسليم رؤية تلك الدعوى والتدقيق فيها من الاهواء الشخصية في تلك المحكمة أو كانت رؤيتها فيها موجبة لاخلال الراحة العمومية.

5- النظر على وجود مأموري المحاكم النظامية بحال ومسلك يوافق صفة الحكم ومأموريته[2].

الأسباب الموجبة للنقض:

أماالأسباب الموجبة لنقض الاعلامات(الأحكام) المحالة إلى محكمة التمييز على ماذكر أربعة أنواع هي :

1- النوع الأول أن يكون قد جرى الحكم مخالفا للقانون .

2- النوع الثانى أن يكون احدى المحاكم رات شغلا خارجا عن صلاحيتها ومأذونيتها .

(1)- عمر الهازل، المرجع السابق، ص238.

(2)– الدستور، ج1، المصدر السابق، ص154؛ ينظر ايضا عمر الهازل، المرجع السابق، ص238.

3- النوع الثالث أن يكون الإجراء حاصلا بصورة مخالفة لأصول المحاكمة .

4- النوع الرابع أن تكون الأحكام المعطاة في حق القضية الواحدة مغايرة بعضها البعض(1).

وبعد صدور قانون تشكيلات المحاكم النظامية سنة 1879م قسمت محكمة التمييز إلى ثلاث دوائر وهي: دائرة الحقوق والجزاء والاستدعاء ولها ثلاثة رؤساء ، الرئيس الأول ، ورئيسان ثانيان، ومهمة الرئيس الأول تولى رئاسة دائرة الحقوق منفردة وكذلك الهيئة العمومية معا، والرئيسان الثانيان فكل واحد يتولى رئاسة دائرته وتتكون كل من دائرتي الحقوق الجزاء من سته اعضاء من غير الرئيس ودائرة الاستدعاء من أربعة اعضاء مع الرئيس ، ويحق لدائرة الحقوق أن تنظر في جميع الأحكام الصادرة من المحاكم الاستئنافية والتي تكون بصورة قطعية من محاكم البداية حسب الطلب أما دائرة الجزاء فتنظر في الأحكام المعطاة بالدرجة النهائية في قضايا الجنحة والقباحة(2)

سابعا /- المحكمة الإدارية (محكمة المأمورين) :

تعرف هذه المحكمة في القانونين العثمانية باسم محاكمة الم أمورين أو محكمة المأمورين ويقصد با لمأمورين الذين يعملون في أجهزة الدولة المختلفة ، وهي التي تقاضي موظفي الدولة كافة عن مخالفاتهم أو عن ارتكابهم جنحة أو جناية، إذ يتم استدعاؤهم واجراء تحقيق معهم، ومعاقبتهم وفق القوانين والانظمة وبحسب الجرم الذي ارتكبوه (2)، وسواء كانوا من سلك القضاء من قضاة ومدعين عموميين ومستنطقين وأعوانهم وأعضاء محكمة التمييز ورؤساء محاكم الاستئناف و رؤساء وأعضاء محاكم البداية في الاقضية غيرهم وعن هذا النوع من المحاكم جاء في القانون أصول المحاكمات الجزائية الصادر سنة 1878م أنه اذا كان أعضاء السابق ذكرهم مشكوك فيه بارتكابه جنحةأو جناية فيستدعى من قبل المدعى العمومي ويتم استجوابه ومحاكمته، كل صنف من القضاة يحاكم في المحكمة المخولة قانونا لذلك الصنف(3) .

وأما محاكمة العاملين في جهاز الإداري للدولة أو الولايات أو الأقاليم أو الاقضية (هي شبيهة بمجالس التأديب أو اللجان المتساوية الأعضاء المعمول بها حاليا)، وتكون محاكمتهم

(1)- الدستور، ج1، المصدر السابق، ص154-155.

(2)- عمر الهازل، المرجع السابق، ص 241.

(2)- كامل علي مسعود الويبه، المرجع السابق، ص118.

(3)- علي عمر الهازل، المرجع السابق، ص244.

بموجب نظام محاكمة المأمورين الصادرسنة 1288هـ الموافق عام 1871م، وهذا النوع من المحاكم يقع في داخل الأجهزة الإدارية للدولة والحكم فيها يكون في الإدارة التابع لها المتهم ، بشرط أن تكون طبيعة القضايا عبارة عن مخالفات ادارية مترتبة عن سوء استعمال السلطة الإدارية الم خولة له[1].

4- مشاكل القانون المدني وعواقبه على العامة:

وعلى الرغم من وجود هذه المؤسسات القضائية والمحاكم النظامية إلا أن جهل القضاة المدنيين القادمين من اسطنبول باللغة العربية والقضاة المحليين باللغة العثمانية ، الأمر الذيأدى إلى ضعف فاعلية أداء هذا الجهاز و أدى بالتالي إلى انصراف وعزوف الناس عن تقديم قضاياهم إلى هذه المحاكم والمؤسسات خوفا من احتمال ضياع حقوقهم لأن هذه المحاكم تجري فيها المرفعات للنظر في القضايا والدعاوى باللغة العثمانية، لذا يفضلون رفع قضاياهم وشكاويهم إلى المحاكم الشرعية بدلا من المحاكم القضائية المستحدثة.

وما يؤكد ذلك هو ما اشارت إليها حدى الوثائق والصادرة عن أمير اللواء بتاريخ 11سبتمبر 1892م،وقد جاء فيهاأن أغلب القضاة في مركز الولاية والمتصرفيات والقائمقميات هم من المواطنين ويجهلون اللغة العثمانية وبالتالي لايفهمون القوانين ونظام المحاكم اضافة إلى ذلك ينعدم عندهم الضمير (الرشوة)، وهذا يدفع بالأهالي المساكين إلى تحمل النتائج المترتبة على ذلك، بل وصل الأمر إلى صدورفي حق افراد أحكام عقابية بالسجن لم ن يجب عقابه حسب القانون بعقوبة السجن لمدة شهرين فيبقى فيه لمدة عشر شهور أو أكثر[2].

وقد وقف المدعى العام خلال رحلات تفتيشية كان يقوم بها بين الحين والآخر على الأوضاع في المحاكم والسجون وتسويتها، ومراعاة أحوال المظلومين ،فوجد أكثر من ثلاثين محكوما بسجن وموثقا بالاصفاد"الخمس"وحينما اطلع في أوراقهم وملفاتهم وأحكام محاكماتهم تبين أن التهم التى وجهت إليهم لاتستحق كل هذه العقوبات الصادرة في حقهم، فاطلق صراحهم، لذا طلب المدعي العام لولاية طرابلس من وزارة العدلية باسطنبول أو من الحكومة العثمانية أن تأخذ بعين الاعتبار أثناء تعيين الموظفين والقضاة في المحاكم من لهم الإلمام التام بالقوانين الصادرة ويكون لهم دراية

(1)- على عمر الهازل، المرجع السابق، ص 245.

(2)- الوثائق العثمانية، المجموعة الأولى، وثيقة رقم35، المصدر السابق، ص154.

باللغة العربية ويتكلمون بها ويختارون من ولايتى سوريا وبغداد وغيرهما من الولايات الناطقة باللسان بالعربي[1]. حتى لا تقع مرة أخرى المظالم على الأهالي بفعل جهل الموظفين والقضاة بالقوانين المدنية المستحدثة أو بفعل صعوبة التواصل اللغوي.

ومانستنتجه خلال ها الفصل ، بأن الجهاز القضائي في ولا65ية طرابلس الغرب القائم على المحاكم الشرعية كان فيه اقبال عليه من عامة المجتمع الليبي لفض النزاعات والخلافات القائمة بين افراده لأنه يقوم على أسس الشريعة الإسلامية برغم مافيه من بعض التجاوزات من قبل بعض الموظفين الانتهازيين ، وحينما ظهرت المحاكم المدنية المستحدثة لم يتقبل العامة الاقبال عليها نظرالما فيها من تعقيدات قانونية وإدارية اضافة إلى أن الطاقم الجهاز عثماني لا يحسن التعامل باللغة العربية أو يجهلها تماما وحتى جهله بمحتوى القوانين ومدلولاتها. لذا وقع في الكثير من القضايا المرفوعة إلى هذه الهيئة اجحاف ومظالم في حق أصحابها فما كان من الإدارة إلا الاستعانة بموظفين محليين يقومون بهذه المهام أو على الأقل القيام بمهمة الترجمة ، وهذا ما فتح الباب بمشاركة فئة المثقفين المحليين للمشاركة في تسيير شؤون الولاية على مختلف الأصعدة .

[1]- الوثائق العثمانية، المصدر السابق، ص154 ؛**ينظر الملحق رقم**:**9**.

الفصل الرابع :أثر التنظيمات على الحياة الاجتماعية (الصحة– الوعيالسياسي– الاجتماعي–المرأة)

مراعاة للوضع الصحي المتدهور لسكان الولاية بسبب تفشي الأمراض والأوبئة الناتجة عن مناخ المنطقة وقلة هطول الأمطار وبحكم اعتبارها منطقة عبور تجاري اقليمي ودولي ، فقد شهدت السنوات الأخيرة من الحكم العثماني اهتماما بهذا الجانب، تمثل في بناء المستشفيات وتفعيل دور المحاجر الصحية وتوفير عدد من الأطباء وأنواع من الأدوية الحديثة . وقد اسهم الواقع التعليمي المستحدث في زيادة الاهتمام بشؤون حياة العامة بتحسن الوضع الصحي مقارنة عما كان عليه وانتشار الوعي بين الفئات المثقفة ، وحتى المرأة كان لها نصيب من الاهتمام والرعاية .

أولا /– الوضع الصحي والاجراءات المتخذة:

عان المجتمع الليبي من سوء الأوضاع الصحية وهذا راجع إلى عدم اهتمام العثمانيين بالمرافق الصحية في الفترات السابقة برغم ما تعرضت إليه البلاد من مختلف الأمراض الفتاكة التي حصدت الميئات من الأطفال والكبار، وظل الليبيون يعالجون مرضاهم عند العطارين وأدعياء الطب وبتمائم وأحجية الفقيه[1].

ففي العهد العثماني الأول تم بناء مايشبه المستوصف وكان يسمى(بيمارستان) يشرف عليها بعض من لهم دراية بأمور الأمراض ومعالجتها، ولكنها كانت محدودة النشاط عديمة الإمكانيات، في حين شهد العهد القرمانلي تحسن في الخدمات الصحية من قبل البعثات التبشيرية وخاصة الايطاليين(جمعية الفرنسسكان التبشرية) منذ عام 1749م، ثم سارت على نحوهم البعثات التبشيرية البروتستانتية، لأنهم وجدوا السبيل الأمثل لنشر المسيحية هو الوصول إلى قلوب الليبيين عن طريق الاهتمام بشؤون المرضى الفقراء مجانا والتخفيف من آلامهم[2].

1– أنواع الأمراض المنتشرة :

نظرا لكثرتها نحاول تسليط الضوء على ذكر بعضا منها من حيث أسبابها واعراضها ونطاق انتشارها .

(1)- تيسير بن موسى، المجتمع اليبي، المرجع السابق، ص265.

(2)– احمد صدقي الدجاني ، وثائق تاريخ ليبيا..،المصدر السابق، ص153–154 .

1-1- وباء الكوليرا:

ظهر وباء الكوليرا بطرابلس في عام 1850م وتوفي منه الكثير من الناس، وسبب انتشاره يعود انتقال هذا النوع من الأمراض عبر الموانئ والبواخر القادمة من الخارج إضافة إلى تلوث المياه أو ينتقل عبر وفود الحجيج القادم من بيت الله الحرام، وقد أصاب هذا المرض حتى الأجانب كبعض أفراد السلك الدبلوماسي المعتمد بطرابلس مثل قنصل ساردينيا وبعض موظفي قنصليتي اسبانيا وانجلترا، وكما عاود هذا الوباء الظهور مرة أخرى عام1874م ببرقة وتوفي على إثره خلق كثير[1].

ويعتبر عام 1910آخر سنة انتشار للاوبئة- خلال فترة الدراسة- وانتقل عن طريق أسرة يهودية عائدة من مدينة نابولي الإيطالية اصيب أحد افرادها بالمرض ثم انتقل إلى الجيران ثم إلى الحارات وقد بلغ عدد الوفيات 200 وفاة واقيمت حول الحي اليهود عملية العزل الصحي وكلف بالعملية رجل شرطة الذي تخاصم مع المدعو اريبب رئيس صحيفة صدى طرابلس (ايكو دي تريبولي) فاشتكى به إلى الوالي وإلى القنصل الإيطالي والهدف منها اثارة البلبلة من أجل تغيير الوالي بآخر حتى يتسنى تسهيل عملية شراء الأراضي من قبل بنك دي روما [2] .

1-2- الدرن :

والمعروف أيضا بمرض السل أو مرض الرقيق ومن علاماته الهزال والضعف العام مع سعال شديد ونفث الدم، وينتشر في الأوساط والمناطق الرطبة التي تكون مزدحمة بالسكانونتيجة سوء التغذية والتهوية وقد انتشر في عام1880م عن طريق وصول قافلة محملة بالرقيق قادمة من أواسط افريقيا إلى طرابس وبدأت أول حالة اصابة بأحد أفراد القافلة ثم انتشر في بقية سكان المدينة[2] .

1-3- مرض الزهري :

يعتبر من الأمراض الخطرة الفضيعة، انتشر بكثرة في مدينة مرزق التي تعتبر محطة للقوافل تجارية والتي تنقل معها الرقيق المصابين بمختلف الأمراض، ومنها مرض الزهري السريع الانتشار، وتؤكد لنا

---

[1]- عبد الكريم ابوشويرب، الاوضاع الصحية في المجتمع الليبي في الفترة مابين 1835-1950، اعمال الندوة الثامنة حول المجتمع الليبي، مركز الجهاد، 26-2000/09/27، طرابلس، ص863؛ينظر **الملحق رقم**:**10**

[2]- نفسه، ص864.

[2]- وفاء كاظم الكندي ، قراءة في الاحوال الصحية ..،المرجع السابق، ص668.

الباحثة آمال المحجوب هذه الحالة نقلا عن الرحالة هورتمان أن "داء الفرنسي أو الفرنسي ينتقل بسرعة من منطقة إلى أخرى، يوجد هذا المرض بكثرة في فزان، ويستخدم الأهالي في علاجه مخلوط مكون من الملح والحنظل واالشديد الإسهال، تغمس القروح بماء النطرون أوالصودا المحلولة ، والواقع أن هذه الأدوية تعتبر جيدة النتائج قلما تعجز عن الشفاء ما لم تكن جذور المرض عميقة"[1]. وكان من الصعوبة التحكم فيه لولا تكثيف المجهودات وتوفير الأدوية اللازمة له، وقد تمت السيطرة على هذا المرض الفضيع كليا في عهد الوالي نامق سليمان باشا (1896-1898) من خلال منع أسباب انتشاره[2] .

1-4- مرض الطاعون:

يعتبر من أخطر الأمراض المزمنة في العهد العثماني، وينتشر في كل منطقة المغرب العربي، فهو بمثابة الخطر الذي يتربص بالسكان وباستمرار، فقد تكرر ظهوره في فترات متتالية، تسبب في انهيار ديمغرافي كبير وانعكس على الوضع الاقتصادي . وقد ظهر بصورة واضحة في بداية العهد العثماني الثاني بايالة طرابلس الغرب في سنة 1252هـ/1837م [2]، وهذا المرض لما يصيب الفرد تظهر اعراضه إما في شكل دملة حمراء تحت الإبط أو في ثنية الفخذ أو في الرقبة خلف الأذن ويوما بعد يوم يزداد حجمها وتزداد معها الحكة المحرقة يصاحبها صداع شديد وتقيؤ وارتفاع في درجة الحرارة والإحساس ببرودة شديدة تؤدي إلى انهاك المصاب وفي الغلب تكون نهايته الموت الحتمي، أو يكون من نوع الطاعون الرئوي الذي يبدأ بحالات سعال شديدة ثم نفث الدم من الرئتين وارتفاع الحرارة . وينتقل الطاعون عبر عمليات الأسفار كرحلة الحج أو القوافل التجارية سواء عبر البر أو البحر، التي تشكل وسيلة مساعدة وسريعة في انتشار المرض[3].

ونظرا لخطورة مرض الطاعون وما يسببه من حالة هول وقلق كبيرين لسكان طرابلس الغرب بما فيهم قناصل الدول الأجنبية ورعاياهم، حيث ذكرت الباحثة آمال المحجوب بأن قنصل نابولي

---

[1]- عبد الكريم ابوشويرب، المرجع نفسه، ص865.

[2]- احمد صدقي الدجاني، وثائق تاريخ ليبيا...،المصدر السابق، ص154.

[2]- آمال محمد المحجوب، الاوبئة والمجاعات في ولاية طرابلس الغرب 1835-1911، ط1، دار الكتب الوطنية، بنغازي- ليبيا، 2006، ص55؛ ايضاشارل فيرو، المرجع السابق، ص 147.

[3]- فلة موساوي القشاعي، الواقع الصحي والسكاني فيالجزائر أثناء العهد العثماني وأوائل الاحتلال الفرنسي 1518-1871م، منشورات بن سنان، الجزائر، 2012، ص 219 ومابعدها .

خلال عام1837م بعث برسالة إلى حكومة بلاده يخبرهم بأن الظروف الصحية في الولاية في غاية الخطورة وهو في حالة خوف من أن يصيب المرض أحد افراد اسرته، ويطلب الاستئذان بالرحيل نحو مالطا إلى أن تتحسن الأوضاع الصحية في طرابلس الغرب[1].

وحفاظا على سلامة رعاياها عملت قنصلية نابولي على تكليف الطبيب لوبيجي كابوليو بالاشراف على علاج المصابين بالوباء، وقدمت اعانات لرعاياها تمثلت في توفير المأكل والملبس ومبالغ مالية لكراء بيوتات نظيفة، وبلغ ماصرفته القنصلية خلال هذا العام بحوالي 283.37 دوكاني[2].

وتزامن تعرض الولاية لوباء الطاعون مع انتشار الكوليرا عام 1256هـ/1841م وكذلك المجاعة، فطالبت الإدارة المحلية يد المساعدة من قناصل الدول الأجنبية باتخاذ التدبير الضرورية لمواجهة هذه الكارثة. وكان آخر مرة لظهور وباء الطاعون عام 1858م في بنغازي وبرقة[3]. وقد يكون القناصل تجاوبوا مع تلك النداءات لأن خطورة الوضع تستوجب ذلك وشبح الموت يهدد الكل دون استثناء أو تمييز.

1-5- الملاريا :

يطلق عليها حمى الصيف ، وهو لا يقل خطورة عن الطاعون والكوليرا، و تشير الكثير من الأبحاث أن مدينة مرزق هي بؤرة الوباء بسبب طقسها الشديد الجفاف وكثرة المستنقعات بها، والشئ نفسه ينطبق على موقع مدينتي طرابلس وبنغازي الواقعتين في منخفض مما كانتا عرضة لتجمع المياه الأمطار والوديان فتكوّن سبخات ومستنقعات مما يساعد في تكاثر البعوض الذي يعمل على نقل مرض الملاريا بين السكان، وتعتبر برك عين زارة من أهم بؤر التي تسهم في انتقال المرض وهذا راجع إلى أنها تعد المحطة الخيرة للقوافل القادمة من اواسط افريقيا أو المتجه إلى مرزق، وبراك، تاجوراء، تاورغاء، وجنزور. وتسمى بعدة تسميات منها:حمى تاورغاء وحمى سيدي عبد السلام، وحمى مرزق ومرض العفنة ومرض النار ومرض ابودبوس ومرض صمهود وكلها تشير إلى مرض الملاريا حيث في عام 1850اصيب قرابة 10بالمائة من السكان كانوا يشتكون من حمى

(1)- آمال محمد المحجوب، المرجع السابق ، ص49.

(2)- المرجع نفسه، ص50.

(3)- المرجع نفسه، ص51.

الملاريا [1]. ووصل انتشار المرض إلى فزان وغات وإلى واحة أدري التي تعرض أهلها إلى الهلاك جراء هذا المرض[2].

ويرجع المؤرخ تيسير بن موسى أسباب اهتمام العثمانيين بالقطاع الصحي إلى : تزايد الاحتجاجات الشعبية المطالبة بتوفير وتحسين المرافق الصحية، وقد اولت الصحف الوطنية الاهتمام بهذا الجانب وانتقادها المتواصل للوضع الصحي السيء، وعلى سبيل المثال ما نشرته صحيفة العصر الجديد :"... وبعد أن حفظنا الله من ذلك الضيف اللئيم الطاعون، الذي لم يكد ينزل علينا حتى ارتحل عنا ولسان حاله بالوعيد يهددنا قائلا: "إني عابر سبيل أتيت منذرا لإدارة البلدية بأنها إذا لم تقم بوظيفتها التي أولها تنظيف المدينة سعيا وراء حفظ صحة الأهالي في ولاية طرابلس فهي المسؤولة وحدها عن ذلك أمام القانون والحكومة الدستورية ولا يقبل عذر بعد ذلك"[3].

1-6- مرض التيفوس :

ويطلق عليه مرض الصمهود، أو مرض السخانة أو النار،حيث المصاب ترتفع درجة حرارة جسمه، وهو مرض تعرضت إليه الولاية خلال فترات عديدة حتى قبل العهد العثماني الثاني وهذا ما يؤكده حسن الفقيه حسن الذي ذكر بأنه في سنة 1154هـ/1741م " أتى إلى طرابلس غلاء كبيربسبب مرض صمهود "، وهو ما يعرف اليوم بالحمى ويعرف في اللهجة بمرض النار والسخانة[4].

والشيئ نفسه شهدت الولاية في العهد العثماني الثاني بانتشار لهذا الوباء، ففي عام 1872م شكلت إدارة الولاية لجنة خاصة لمتابعة المصابين والوقاية منه عن طريق الاهتمام بنظافة الولاية، وقد اشار الطبيب حسن حامد بانتشار مرض التيفوس في ناحية الجبل الغربي عام 1879م[5].

---

(1)– أبوشويرب، المرجع السابق، ص863.، ايضا آمال المحجوب، المرجع السابق، ص 52.

(2)– عبدالقادر جامي، من طرابلس الى الصحراء الكبرى، ترجمة مصطفى الاسطى، دار المصراتي للطباعة والنشر، 1974، ص52، 114.

(3)- جريدة العصر الجديد، عدد7، 12شوال 1328هـ /1910م.

(4)– حسن الفقيه حسن، المصدر السابق، ص673.

(5)- آمال المحجوب، المرجع السابق، ص 57.

وقد مات من جراء هذا المرض الكثير من افراد المجتمع ولم يسلم منه حتى افراد السلك الدبلوماسي، فقد توفي بسببه مستشار القنصلية البريطانية في بنغازي عام 1872م، وراح ضحيته أيضا نائب العجيلات "الحاج تاج الدين أفندي" عام1909م[1].

2- الإجراءات :

2-1- الحجر الصحي :

كلمة الحجر في اللغة تعني المنع من الحركة والتصرف إلى أن يزول السبب، ويطلق عليه في اطار الإجراءات الصحية بالكرنتينة (QUARANTAINE)،والتي تعني باللغة الايطالية أربعون يوما، وهي الفترة التي يقضيها الوباء في جسد الإنسان حتى تظهر اعراضه. وقد سنّت السلطات العثمانية قانونا حول ذلك بتاريخ 1254هـ/1837م يقضي بضرورة القيام باجراءات الوقاية من الأمراض والأوبئة ومعاقبة المخالفين لنظام الحجر الصحي[2] .

ونظرا لكثرة انتشار الأمراض والأوبئة أقامت السلطة العثمانية نظام الحجر الصحي في الموانئ البحرية وعلى الحدود البرية داخل الولاية، وتتمثل تلك الإجراءات في منع السفن المشتبه بإصابة ركابها بالوباء من الرسو داخل الميناء بل تحدد لها مسافة معينة للرسو خارج الميناء إذ لا يسمح بافرادها من مغادرتها حتى يستكمل افراد مفتشية الحجر الصحي إجراءات الوقاية إلى أن يثبت مرضهم أو خلوهم من العلل، وفي حالة التأكد من سلامة ركاب السفينة من أيّ علة تمنح رخصة الجواز الصحي لدخول الميناء ونزول الركاب منها، وأما إذا ثبتت الإصابة بالوباء فيرفع العلم الأصفر وتعود السفينة أدراجها إلى البلد الذي جاءت منه [3] .

وإلى جانب نظام الحجر الصحي، فرضت اجراءات شديدة على كل البضائع والمراسلات الداخلة للولاية حيث كانت تمر بعملية التبخير والتعطير في المحجر الصحي، أما فيما يخص السلع

---

[1]– آمال المحجوب ، المرجع السابق، ص 57-58.

[2]- السالنامة ولاية طرابلس الغرب، الدفعة 12، بتاريخ 1305هـ، ص39.

[3]- آمال المحجوب، المرجع السابق، ص72.

المشكوك في عدم صلاحيتها أو يتوقع نقلها لعدوة ما فكانت تحرق أو توضع تحت الشمس لمدة ثلاثة أسابيع[1].

وفي العهد العثماني الثاني اصدر الوالي امين باشا أمرا في محرم 1259هـ/فيفري1843م بإنشاء المحاجر الصحية في كل من مينائي طرابلس وبنغازي وتعيين أطباء مختصين ومديرين لهما، ثم توالي انشاء المحاجر الصحية في كل من ميناء بومبا وطبرق ودرنة وفي سرتوحتى في المناطق الداخلية كمنطقة قرزة وأبو نجيم، وتجهز مراكز الحجر الصحي بمواد وآلات التبخير والتعطير[2].

2-2- بناء المستشفيات والمستوصفات:

وفي بداية العهد الثاني نالت الاهتمامات الصحية جانبا معتبرا لدى حكومة الولاية، ففي عام1840افتتح الوالي العثماني محمد أمين أول مستشفى عسكري بشارع الزاوية، يعالج فيه رجال العسكر وعائلاتهم وبالمجان دون أن يحرم المدنيون من العلاج فيه، وكان يتسع إلى 250 سرير[3]، بينما تذكر مصادر اخرى تاريخ آخر لانشاء هذا المستشفى، تبين فيه أن حكومة الولاية أصدرت قرارا عام1267هـ /1850م يقضي بضرورة إنشاء مستشفى للعساكر شريطة ألا تزيد نفقات البناء عن 2633قرشا [4]، وفي عام 1870 بَنَتْ بلدية طرابلس مستوصفا في المدينة القديمة أخذ في البداية تقديم الإسعافات الأولية ثم تطور نشاطه إلى إجراء بعض العمليات الجراحية البسيطة[5].

وفي عهد الوالي أحمد عزت باشا وضع حجر الأساس لأول مستشفى مدني عام 1878م، وهو مستشفى الغرباء، بشارع ميزران، استغرق بناؤه ثلاث سنوات حيث افتتح في عهد الوالي أحمد راسم باشا عام 1881م،يضم مختلف الأقسام العلاجية، كان في البداية يضم مائة سرير ثم وبمساعي المجلس البلدي عام 1899م تمت توسعته إلى خمسين سرير إضافية، وأضيف إليه قسم

(1)- فلة القشاعي، المرجع السابق، ص 179.

(2)- آمال المحجوب، المرجع السابق، ص74.

(3)- فرنشيسكو كورو، المرجع السابق، ص28.

(4)- د.م.ت.ط، ملف الصحة، وثيقة رقم69، بتاريخ 1267هـ/1850م.

(5)- تيسر بن موسى، المجتمع، المرجع السابق، ص 273-374؛ ينظر أ يضا محمود ناجي،المرجع السابق، ص193.

الأمراض الزهرية والتناسلية بناء على طلب الطبيب محمد رشيد، وجهز بمعدات وأدوات وعقاقير علاجية[1].

وكما أنشئت الولاية عام 1289هـ/1880م مستشفى المساجين خاصة لما انتشرت عدوى الأمراض بينهم، وعلى الخصوص الأمراض الرئوية الناتجة عن الرطوبة العالية في عنابر السجن بسبب انعدام التهوية وعدم نفوذ أشعة الشمس إلى داخل العنابر[2].

تواصل اهتمام الولاية بأمور العلاجية خارج مركز الولاية حيث تم إنشاء مستشفى في متصرفية الخمس وافتتح عام 1324هـ/1906م، على مساحة ارض تقدر ب3دونم تبرع بها احد المحسنين لصالح العام[3].

وحتى العساكر كان لهم نصيب من الاهتمام برعايتهم الصحية حيث تم إنشاء اثنين من المستشفيات العسكرية، الأول في ناحية فزان والثاني في مدينة بنغازي يحتوي على 100سرير وارفقت به صيدلية تديرها البلدية، كما انشأت مستشفى ميداني وملحقاته بناحية العزيزية ويضم 16سرير . وأما من أهم المستوصفات مستوصف "مستر ريدا" أسس عام 1898م نسبة إلى الطبيب (ريد) الذي كان يعمل طبيبا مع بعثة طبية وبه جناح مختص بعلاج أمراض العيون، وأرفق بحجرة مخصصة لتحضير الأدوية المتعلقة بالإسهال والإمساك والسعال [4].

وقد أنشأت الجمعيات التبشيرية مستوصف كبير بمدينة طرابلس يشرف على إدارته راهبات القديس يوسف، ويتكون من جناحين: جناح للرجال والآخر للنساء، وهذه الخدمات بمقابل أجر بسيط يمنح للبرفسور (غاستوني ترني) [5]، كما انشئت القنصلية الايطالية مستوصف في بنغازي ويقدم خدماته بدون مقابل، وأيضا مستوصف ومستشفى في بنغازي ومثلهما في مرزق[6].

---

[1]- تيسير بن موسى، المجتمع..، المرجع السابق، ص 274.

[2]- آمال المحجوب، المرجع السابق، ص 81.

[3]- آمال المحجوب، المرجع نفسه، ص82.

[4]- آمال المحجوب، المرجع نفسه، ص82.

[5]- فرنشيسكو كورو، المرجع السابق، ص121

[6]- فرنشيسكو كورو، المصدر السابق، ص137؛ ايضا ابوشويرب، المرجع السابق، ص867.

2-3- الصيدليات:

تسهم الصيداليات في توفير الدواء للعلاج من مختلف الأمراض، وكانت أول صيدلية أنشئت في مدينة طرابس في العهد العثماني الأول هي صيدلية السرايا بالقرب من مدرسة عثمان باشا، أما في العهد العثماني الثاني فكانت أول صيدلية انشئت في مدينة طرابس هي صيدلية (كسار) وأخرى داخل سوق الترك [1]وصيدلية المالطي (ريكاردو)، ثم بدأت تفتح صيدليات في كل من الخمس بنغازي مسلاته وتقدم خدمات متواضعة وباثمان زهيدة [2]، وتستجلب الأدوية من اوربا وبتكاليف باهضة فمثلا تم استجلاب مادة الكينة (الكينين) من الاستانة وتمّ توزيعها من قبل الطبيب أحمد طبيب البلدية على النواحي والأقضية وقد تم تسليمها يدا بيد إلى المأمورين العسكريين[3].

2-4- التلقيح :

نظرا لكثرة انتشار الأمراض والأوبئة في الولاية وخوفا من تعرض الأطفال لها فقد اعتمدت السلطات العثمانية على نظام التلقيح ابتداء من عام 1885م لمختلف الأمراض وخاصة ضد الجدري، وتنصح السلطات العثمانية الالتزام بجداول الزمنية للتلقيح وفق أوامر النظام نامة وتعطى نسخة من شهادة التلقيح وتبقى نسخة في المركز الصحي للتلقيح[4].

كان المواطن الليبي يتعامل بحذر وريبة مع الطب والعلاج الحديث، وهذا راجع لانعدام الثقة بين المريض والطبيب، وقد وصل الخوف إلى درجة أن أهالي غريان كانوا يخوفون اطفالهم حتى لا يطعموا اجباريا ضد الجدري، وفي المقابل كانت الثقة الكبيرة قائمة بين المريض والطبيب الشعبي الذي يداوي مرضاه بالأعشاب والنباتات الطبية والعلاج بالكي أو الحجامة أو التوجه إلى الطالب الفقيه كاتب الأحجبة أو المشعوذ والدجال. وأما مرضى الصرع فيعالجون بواسطة انزالهم في بئر في

---

(1)- آمال المحجوب، المرجع السابق، ص 84.

(2)- السالنامة، دفعة12، عام 1312هـ/1894.

(3)- آمال المحجوب، المرجع السابق، ص84.

(4)- نفسه ص 85-86.

ناحية أبي عيسى وبعد ليلة دامسة يرفع المريض وقد يشفى بسبب الخوف من المبيت بهذه البئر مرة أخرى[1].

2-5- أشهر الأطباء :

شجعت سلطات الولاية على منح امتيازات لمن يدرس أو يمارس مهنة الطب والبيطرة ومنها عدم دفع الضرائب الميرية ويكون ضمن طاقم المجلس الاستشاري لإدارة البلدية ومنحهم اجور عالية نظير علاجهم للمرضى [2]، اضافة إلى إرسال الطلبة المتفوقين لمواصلة تحصيلهم العلمي في استانبول كدفعة عام 1886م التي تضمنت 45 طالبا وتوزعوا على كليات متخصصة، ستة طلاب منهم التحقوا بكلية الطب [3]. ومن الأطباء من اشتهر في الولاية، الدكتور تحسين ابراهيم والدكتور مصباح، الطبيب عبدالسلام مصطفى ازقيره المسلاتي،حسن حامد المصري الذي تفقد ناحية الجبل الغربي عام 1879 ووجد انتشار بعض الأمراض وخلص في تقريره بأن السبب يعود إلى سوء التغذية وسوء التهوية في المساكن والعيش في الدواميس مع الحيوانات والرطوبة العالية في المساكن التي تحت الأرض، وهناك طبيب في مرزق عالج الرحالة التونسي الحشائشي حينما اصيب بداء الحمى وهو من أصل طرابلسي درس الطب في استانبول. أما الأطباء الأوربيين الذين اشتغلوا في هذه الوظيفة كالطبيب جوليوس كوهين، والطبيب ميتسي المالطي الذي نال شهرة كبيرة عند الأهالي والطبيب الايطالي دستوري[4].

2-6- الإجراءات البلدية :

كان لإنشاء المجلس البلدي الأثر الكبير في تحسن الأوضاع الصحية في المدينة حيث عمل جهاز البلدية على متابعة تنظيف شوارع والأزقة وتنظيم الأسواق وتجميع النفايات في أمكان خاصة، ومعاقبة كل من يقوم برمي القاذورات أو القمامة أمام الدكاكين أو المنازل، حتى أن المجلس

[1]- أبوشويرب، المرجع السابق، ص868- 869.

[2]- آمال المحجوب، المرجع السابق ص88 ؛**ينظر الملحق رقم 11**.

[3]- أحمد صدقي الدجاني، وثائق تاريخ ليبيا الحيث، الوثيقة 34، ص58.

[4]- أبوشويرب، المرجع السابق، ص866- 870 ؛ ايضا آمال المحجوب، المرجع السابق، ص 87.

البلدي يتشكل من طبيب بشري وطبيب بيطري ومهندس،اضافة إلى تكون الحجر الصحي بالميناء ومن مفتشين صحيين للاسواق وتوفير المياه الشروب الصحية [1].

ثانيا /– نمو الوعي السياسي والاجتماعي :

1 – القضية السّراجية :

عرفت طرابلس الغرب تجربة سياسيةمنظمة اتصفت بالوعي والطموح توافقت في أهدافها مع تطلعات الحركات الشعبية في الوطن العربي المناهضة لسياسة العثمنة، وتصادفت بدايات تلك التجربة مع احتلال فرنسا لتونس عام 1881وشعور الأهالي بالخطر الأوربي على مقربة منهم، فخرجوا في مظاهرات عارمة تندد بالاحتلال الفرنسي وطالب المتظاهرون بمد يد المساعدة للأشقاء، وفي محاولة من الوالي امتصاص غضب الأهالي كلف رئيس بلدية طرابلس السيد أحمد النائب بمهمة إلى تونس لاستطلاع الامر وسبل تقديم المساعدة [2]، وهنالك التقى بالسيد ابراهيم سراج الدين[3] .

وتعود وقائع وحيثيات القضية السّراجية إلى مستهل عام 1882م بأن قامت مجموعة من شباب طرابلس يزيد عددهم عن عشرة أفراد بتأسيس جمعية سرية واتخذوا من مقهى مصطفى آغا الارضروملي الواقعة خارج سور المدينة (طرابلس) وبالقرب من شارع ميزران حيث سطروا قانونا وبرنامج عمل للجمعية أطلق عليه " فوائد ونصائح خيرية " يضم عشرين فائدة أو بندا تشرح أهداف الجمعية، ويمكن بلورتها وايجازها فيما يلي :

– يجب الاهتمام والاحتفال بالعضو المنضم إلى الجمعية والسؤال عنه إذا غاب وعيادته اذا مرض وتقديم المساعدة له إذا ما اعترضته ظروف صعبة.

---

(1)- ابو شويرب، المرجع اسابق، ص870.

(2) -شارل فيرو، الحوليات، المصدر السابق، ص523 .

(3)- ابراهيم سراج الدين : أصوله من المدينة المنورة ولدبها عام 1856، من طلبة العلم المجتهدين، سافر إلى مصر ومنها إلى الهند وتونس والجزائر التي وصلها في اكتوبر 1877 واستقر بالجزائر العاصمة وانشأ مكتبة استغلها للتوعية والحث على مواصلة الجهاد ضد الفرنسيين، ودامت اقامته بها مدة أربعة سنوات تزوج خلالها ورزق بولد وحين اطلعت السلطات الاستعمارية الفرنسية على نشاطه طرد من الجزائر إلى تونس 1881 ثم إلى مصر التي وجدها تحت الحماية البريطانية، فعمل على حث الناس للمشاركة في ثورة احمد عرابي .غادر مصر الى بنغازي ثم الى طرابلس الغرب واستقر بزاوية الشيخ ظافر المدني واستقر بها إلى أن توفي بالسجن في 28ماي 1892؛ ينظر الكوني، التحديث..، المرجع السابق، ص239-240.

– يجب على العضو المداومة على الحضور إلى مقر الجمعية ومعه أخبار عن أحوال البلاد وبخاصة نشاط القناصل والتجار الأجانب والمتعاونين معهم من المواطنين ومواقف الوالي ورجاله.

– يجب العمل على استقطاب الأهالي والتفافهم بالجمعية وخاصة من الرجال المتنفذين.

– دعوة الفئة المثقفة على إنشاء الجمعيات الثقافية والاجتماعية والتشجيع عليها من أجل خلق مبادرات تنافسية فيما بينها على فعل الخيرات.

– دعوة قبائل البدو إلى التصالح والولاء للسلطة العثمانية وعدم التصادم معها والسعي بالحنكة السياسية إلى استقطاب اليهود والنصارى في الحياة الاقتصادية وتحفيزهم لاستثمار أموالهم في الأعمال النافعة للبلاد(1).

– الدعوة إلى إصلاح المكاتب الأهلية (المدارس) وتشجيع الأولياء على إدخال أبنائهم فيها، وكذا الدعوة إلى انشاء مدارس للطب والهندسة والصنائع(2).

– يجب على أعضاء الجمعية على العمل في سرية تامة دون جلب الانتباه، وأن يكون العمل في سبيل الغيرة على الوطن والدين واللغة والانتصار لأحكام الشريعة .

– الدعاء بدوام الصحة والعزة والتوفيق لصاحب الحضرة الشاهنية .

وقد أولت الجمعية اهتماما كبيرا بالجانب العسكري وتنظيمه ومن أجل إثارة الحماس والحمية الوطنية بين أفراد الجيش العثماني وبخاصة ضباطه الموجودين في الولاية دون أن تهمل الجانب المدني من خلال خلق انسجام وتكامل اجتماعي يصب في بوتقة واحدة الهدف والغاية ألا وهو إثارة الوعي وتنبيه الأهالي بخطورة الأطماع الأوربية في البلاد والتصدي لها، وخاصة منها الفرنسية والايطالية(3).

---

(1)- ن.إ. بروشين، تاريخ ليبيا في العصر الحديث – منتصف القرن السادس عشر – مطلع القرن العشرين، ط2، تر، عماد حاتم، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 2005، ص 375-378.

(2)- أحمد صدقي الدجاني، بدايات اليقظة العربية والنضال الشعبي في الليبي 1882-1911، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1977، ص11.

(3)- محمد الكوني بالحاج، آثار الجمعيات الأهلية السياسية في مواجهة التغلغل الأوربي في طرابلس الغرب 1883-1911، **مجلة الساتل**، السنة02، العدد، 02، جامعة مصراتة، ليبيا، جوان2007.، ص135.

ويتضح من دراسة قانون الجمعية تصورات مؤسسيها السياسية والاقتصادية والاجتماعية الواقعيةلتلك المرحلة، فهي تعبر عن بعد وطني ليبي، وانتماء قومي عربي، والتزام ديني وسطي، والقبول بالاخر والتعايش معه، والدعوة للانفتاح الفكري والسياسي والسماح بتشكيل تنظيمات لتأطير المجتمع المدني بما يخدم المصالحة العامة للولاية والسلطنة على حد السواء [(1)].

بينما يرى آخر أن انشاء هذه الجمعية كان نتيجة الصراع الداخلي وتأثير حركة اليقظة العربيةالمنتشرة في المشرق العربي. وقد اتخذ من عملية تلقي المعارف ذريعة لتغطية نشاطاتها الهادفة إلى اخراج العثمانيين من الولاية وتولي أهلها شؤون أمورهم بانفسهم[(2)].

وهناك من يرجع سبب إنشاء الجمعية إلى القوانين الوضعية العثمانية التي ابطلت العمل بقوانين الشريعة الإسلامية، فهذه القوانين اثرتعلى وظائف الاعضاء والمنتسبين لوظائفهم العامة الذين كانوا يشغلون ككتاب في محكمة البداية والاستئناف، مثل ابراهيم باكير، ومحمد كامل بن مصطفى، وفي حين اخرين تأثرت وظائفهم بمعايير التوظيف الجديدة بمقتضى العمليات التحديثية التي هددت استمرارية توليهم النيابة الشرعية والقضاء، مثل أحمد النائب الانصاري وحمزة ظافر المدني، واعتقادا منهم أن بانشاء الجمعية وتفعيل نشاطها قد يثني السلطة للتراجع على علمنة أجهزة الإدارة [(3)] .

وقد برمجت الجمعية نشاطها بأن حددت أوقات الاجتماع في الليل لقراءة كتب مفيدة كالتاريخ والجغرافيا والقانون أما في النهار فالمطالعة الجرائد، وتوظيف النص الخطابي في منابر المساجد، أما عن أبرز عناصر الجمعية فنذكر منهم: أحمد النائب الأنصاري [(4)]، وحمزة ظافر المدني

[(1)]- عزالدين البكوش العالم، "موقف أحمد النائب الانصاري من السلطة العثمانية :البحث في التبعية والتكوين الوطني "، **مجلة القلعة**، عدد6، جامعة المرقب، ليبيا، نوفمبر 2016، ص 146.

[(2)]- عبد المنعم الشنطة، "الابعاد الحقيقية لقضية سراج الدين وانعكاساتها على حياة احمد النائب الانصاري"، اعمال الندوة العلمية حول المؤرخ احمد النائب الانصاري 1848- 1918 في الذكرى المئوية لصدور كتابه(1899-1999)، تحرير عمار جحيدر، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 2008، ص503.

[(3)]- عزالدين البكوش، المرجع السابق، ص146-147.

([4])- احمد النائب الأنصاري1848-1918 أديب ومؤرخ ليبي، يتقن اللغة العربية والتركية، تولى العديد من الوظائف أهمها رئيس بلدية طرابلس1878-1883، وعضو بمجلس أمانة بلدية (العاصمة) استانبول1885، ومن آثاره : المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب صدر عام1899، ونفحات النسرين والريحان فيمن كان بطرابلس من الأعيان، توفي في بيروت؛ انظر

وإبراهيم سراج الدين، بالإضافة إلى انخراط بعض النخبة من الشباب المثقف المتنور المقيمين في مدينة طرابلس الذين وجدوا في فكرة تأسيس هذه الجمعية قبولا وإيمانا بأهدافها وأفكارها(1).

وبما أن نشاط الجمعيات السياسية والفكرية كان محظورا في نطاق الدولة العثمانية وتحت مراقبة سرية شديدة، وعلى هذا الأساس فلما اكتشف أمر الجمعية اِتُّهم إبراهيم سراج الدين وأصحابه بتشكيل جمعية فساد في البلاد وتعريض نظامها للخطر، واتهموا بالخيانة والتعاون مع الأجانب، والتآمر على الحكومة (2). فسيق أعضاء الجمعية إلى التحقيق تحت طائل تهمة الفساد والبلبلة والتحضير للانقلاب على النظام القائم، وبعد اطلاع قاضي المحكمة على حيثيات القضية (3)، فأصدر الأحكام التالية: نفي أحمد النائب وحمزة ظافر المدني إلى الأستانة (4)، وأفرجت المحكمة بأمر من سلطة الوالي على بقية الشباب المتهم في القضية لحداثة سنهم وعدم قدرتهم على التمييز ما يضر أو ينفع، وحملت السلطات إبراهيم السراج وحده المسؤولية الكاملة لاسيما وأنه يُعد من

عمارمحمد جحيدر (محرر)، المؤرخ أحمد النائب الأنصاري، أعمال الندوة العلمية في الذكرى المئوية لصدور كتابه المنهل العذب، 1999/11/01، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، 2008،، ص22.

(1)– جماعة النخبة التي انخرطت في الجمعيةمن أمثال : مصطفى بن زكري، الشيخ إبراهيم باكير، محمد البوصيري، محمد الباهي، وعلي وإبراهيم الزمرلي، عبد الرحمن البوصيري، حسن المبروك، حسن عويدات، مصطفى القلالي، محمود القلهود، علي العويدات، علي الزقوزي، أحمد بن عويدات، ينظرمحمد مسعود جبران، مصطفى بن زكري في أطوار حياته وملامح أدبه، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، 1984، ص52.

(2)- محمود أحمد الديك، قراءة جديدة في قضية سراج الدين (1882–1892)، **مجلة الشهيد**، العدد12–13، أكتوبر 1992/1991، ص67.

(3)- مجموع وثائق القضية الذي قام بالتحقيقات والاستنطاق جاءت بعنوان : مستنطقة عربي العبارة قرار نامة سنك أصلي وعيني "تتألف الوثيقة من 34 ص مؤرخة في 15 شوال 1300هـ الموافق ل 1883، بتوقيع المستنطق "عبده خليل دربيكة " ومعاونه "محمد الطيب المرابط " وفي أثناء التحقيق الذي جرى في25مارس 1299هـ/1883 أنكر احمد النائب الأنصاري معرفته بإبراهيم سراج الدين وانه التقى به صدفة في محل لبيع الكتب .وبالتالي نجح في دفع التهمة عنه .اما حمزة ظافر المدني فحقق معه يوم الخميس16 حزيران 1883 أنكر هو الآخر معرفته بإبراهيم بل إن هذا الأخير كان يفد إلى الزاوية مثل غيره من عابري السبيل ؛ ينظر الكوني بالحاج، التحديث، المرجع السابق، ص255؛ وللاطلاع اكثر ينظر الدجاني ، بدايات اليقظة العربية والنضال الشعبي الليبي.

(4)- أحمد الدجاني، المرجع السابق، ص127.

خارج البلاد وممن تحوم حولهم الشبهات [1]فرمته في السجن[2]. ومهما ما آلت إليه نهاية الجمعية إلا أنها أسهمت في يقظة الشعور الوطني بخطر الغزو الأوربي وبخاصة الإيطالي.

2- قضيتا محمد بوربعية وزيكو:

أصبحت السلطات العثمانية من هول الضغوطات الأجنبية تكيل التّهم لأدنى الشبهات، فما إن كادت تطوى ملفات القضية السّراجية حتى تفجرت قضية ثانية وهي: قضية محمد بوربعية الذي تزعم أعيان المعارضة لسياسة أحمد راسم، وقد سبق وأن استدعي على إثرها إلى إستانبول للتحقيق معه في الأمر نفسه، وحينما عاد إلى طرابلس الغرب لم يسلم من المتابعة وحيكت ضده المكائد من قبل جواسيس الوالي وادخل السجن بتهمة الإخلال بالأمن العاموتشجيع الفساد والفاسدين في الولاية، أما الطرف الآخر في القضية نفسهاوهو المحامي يوسف عبد الجليل الصيد الذي يعد أيضا من الأطراف الفاعلة المعارضة للوالي وألصقت به تهمة التحقير والإهانة والحط من هيبة السلطان عبد الحميد أمام العامة . فتشكلت داخل السجن معارضة كبيرة قوية ونشطة تمثلت في : إبراهيم سراج الدين، محمد بوربعية، يوسف عبدالجليل ضد الوالي أحمد راسم باشا الذي فتح تحقيقا استغرق عامين من 1308إلى 1310هـ انتهت بإصدار حكم الإعدام في حق إبراهيم سراج الدين[3].

وبعد صدور الحكم عليه حولت أوراقه إلى نظارة العدل في استانبول للتصديق عليها بتاريخ 1892م، وترك سراج الدين ليلقى حتفه في السجن مريضا بالتدرن الرئوي بسبب ظروف السجن السيئة [4].

أما قضية محمد زيكو وهو من قضاء العجيلات الذي اتهم بالتجسس لصالح فرنسا والتدبير لمحاولة اغتيال الوالي أحمد راسم باشا، كما لفقت له تهمة ثالثة وهي ارتباطه أيضا بالقضية السّراجية، لذا تمت محاكمته وسجنه في 2صفر 1303هـ الموافق 1887م[5].

([1])– محمد الكوني بلحاج، التحديث العثماني ...، المرجع السابق، ص256.

([2])–أحمد الدجاني، المرجع السابق، ص127.

([3])- أحمد لدجاني، المرجع نفسه، ص 133.

[4] – محمد الكوني، المرجع السابق، ص255.

([5]) - الكوني بلحاج، نفسه، ص 256.

ومهما يكن من قضايا ومشاكل فإن البلاد شهدت في عهد الوالي أحمد راسم نوعا من الاستقرار الأمني بل يمكن أن نصفه بالعهد الذهبي للولاية[1].

3- جمعية الاتحاد والترقي1908-1911:

بعد الإطاحة بالسلطان العثماني عبد الحميد الثاني وارتقاء جمعية الاتحاد والترقي إلى السلطة رافعة شعار الحرية والعدالة والمساواة، ودعت إلى تأسيس فروع لها عبر مختلف ولايات السلطنة، وقد سبق وأن أسست الطبقة المثقفة من القوميين الطرابلسيين خلايا للجمعية ثم تحولت إلى فرع لها، وبانخراط عدد من المثقفين والضباط العثمانيين وبخاصة من رجال تركيا الفتاة المنفيين بالولاية، و كان من الأعضاء الحاضرين في جلسة التأسيس كل من: عارف أفندي، اليوزباشي نوري أفندي، اليوزباشي محمد أفندي، عارف أفندي ..، وتمّ بالإجماع انتخاب الشيخ محمد البوصيري رئيسا للفرع [2]، ويساعده في تسيير شؤونها أربعة أعضاء وكاتب وأمين صندوق، ومدة صلاحيتها سنة واحدة قابلة للتجديد والتعديل[3].

وقد عبر الشيخ البوصيري عن أهداف جمعية الاتحاد والترقي من خلال الرسالة التي بعث بها إلى والي الولاية آنذاك رجب باشا(1804-1808م):" إن غاية جمعيتنا هي خدمة الدولة والوطن، وتوثيق أواصر الأخوة والمودة بين كافة العثمانيين، وبذل الجهود لتلقين الأهالي وتفهيمهم الواجبات الحتمية المتممة لحقوقهم المكتسبة والعمل وفق أحكام القانون الأساسي والمحافظة عليه بكامله" [4] .

اتخذت الجمعية من عملية نشر التعليم وسيلة لنشر أفكارها السياسية والثقافية بين أعضائها عبر فتح نواد لعقد ندوات أدبية وأخلاقية تاريخية وعلمية واقتصادية بغية تنوير أفكارهم وتهذيب أخلاقهم وخلق اللحمة والاتحاد بين شرائح المجتمع حتى يصبحوا أفرادا من الجامعة العثمانية، وقد

---

(1)- محمد بشير سويسي، التعليم الديني (التعليم الأهلي)، خلال الفترة من (1835-1950) والتغيرات التي طرأت عليه، أعمال الندوة العلمية الثامنة حول المجتمع الليبي (1835-1950)، بمركز الجهاد الليبي، طرابلس، سبتمبر 2000، ص592.

(2)– جريدة الترقي، عدد74، بتاريخ 02شعبان 1326هـ/1908م .

(3)- الكوني بلحاج، المرجع السابق، ص258.

(4)- الكوني بالحاج، المرجع السابق، ص258.

أسهمت الصحافة عامة وصحيفة الترقي خاصة إسهاما كبيرا في نشر الوعي السياسي وإثراء الحياة الثقافية[1]، وخاصة بعد الالتحاق بها شخصيات كبيرة وبارزة من المثقفين الليبيين منهم : سليمان الباروني رئيس تحرير صحيفة الأسد الإسلامي، وأحمد الفساطوي رئيس تحرير صحيفة المرصاد، وعبد الوهاب عبد الصمد رئيس تحرير كل من صحيفة دار الخلافة والفردوس وفاتح، ومحمد النائب الأنصاري رئيس تحرير صحيفة الكشاف[2].

ولم يختصر دور الجمعية في الجانب التوعوي بل أسهمت في قضايا هامة منها جمع التبرعات للأسطول البحري للدولة العثمانية، هذه الأخيرة التي اصبحت من جراء كثرة جبهات حروبها عاجزة مالية وغير قادرة حتى على إعادة ترميم قطع أسطولها البحري، فبادرت الجمعية بتشكيل لجنة بتاريخ 14ديسمبر 1909م تقوم بهذه المهمة، وتبنى الوالي هذا المطلب وحث الموظفين على الالتفاف حول الجمعية وجمع التبرعات [3] .

4- إنشاء صندوق الأيتام 1899:

انشأ تحت إشراف الدولة، يهدف إلى الاهتمام بأموال اليتامى والقصر والمعاقين، والعمل على تنمية هذه الأموال إلى حين يكبرون، ويشرف على هذا الصندوق هيئة تقوم بحراسة وتنمية الأموال، ويتم حفظ سجل يبين فيه اسم وشهرة كل يتيم ومقدار ماله في الصندوق ومجال تنميته، وتكون عملية تنمية الأموال من خلال إقراض الفلاحين بفوائد ربحية مريحة، أو شراء أراضي أو عقارات وإيجارها وصيانتها، وتوجيه العناية اللازمة باليتيم ورعايته والإنفاق عليه وفق مانص عليه حكم القاضي الشرعي [4] .

5-جمعية نجمة الهلال النسائية الخيرية:

تأسست هذه الجمعية وافتتحت في ربيع الأول 1328هـ الموافق لشهر ابريل من عام1910م في عهدة الوالي ابراهيم باشا، وتشكلت إدارة الجمعية من ستتة نساء منهما اثنتين ليبيتين،

---

[1]- عبد السلام أدهم، وثائق تاريخ ليبيا الحديث- الوثايق العثمانية -1881-1911، المصدر السابق، ص214-216.

[2]- عمر رمضان عبد السلام حمودة، أثر إنقلاب 1908 بالدولة العثمانية على المنحى التحديثي للفئة المثقفة في ولاية طرابلس الغرب 1908-1911، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ، جامعة الفاتح، 1999، ص 64-65.

[3]- الكوني بلحاج، المرجع السابق، ص262.

[4]- تيسير بن موسى، المجتمع العربي، المرجع السابق، ص56.

وأسندت رئاسة الجمعية بموجب المادة الرابعة عشر من قانونها إلى حرم والي الولاية، وكان مركزها بالمدرسة الرشدية للبنات، وضبط أعضاء الجمعية أهدافا عملوا على تحقيقها على أرض الواقع[1]

ومن بين أهداف الجمعية تقديم المساعدة والعون المالي والطبي للفقيرات إضافة إلى تعليمهن وتربيتهن، وحددت مجال المساعدات المالية خاصة في زواج الفقيرات وهذا العمل يعتبر خدمة للوطن والإنسانية. وقد نص عليها قانون الجمعية صراحة بأن المهمة من إنشائها إنما جاءت لخدمة مجالين هما : أحدهما علاجي يدخل تحت مهمة الهلال الأحمر، والثاني رعاية تحت اسم الشفقة وفي المجال الثاني تجمع الجمعية الاشتركات والتبرعات لتصرف منها في مساعدة المحتاجين وتعليم البنات(الإدارة البيتية، والحقوق الزوجية، وحفظ الصحة، وتربية الأطفال والخياطة والنقش، الطبخ الغسالة،كي الملابس، النسيج، وصنع البسط، التنوير، التدفئة. وفتح المجال أمام الجميع نساء ورجالا للمساهمة في صندوق الجمعية، وتبقى الغاية والغرض هو تهيئة أمهات المستقبل[2].

استطاعت سلطات حكومة الولاية تحقيق الكثير من مطالب سكان البلاد الليبية وتخفيف من معاناتهم اليومية سواء في المجال الصحي كتوعية المواطنين بمخاطر الأمراض وبناء المستشفيات وتوفير الأدوية ومراقبة النشاطات التجارية المخلة بالسلامة الصحية وتنظيف المحيط والاهتمام بشؤون الأسرة خاصة أسر الفقراء والأيتام .كما كان للمثقف الليبي عبر وسائل عدة جانب مهم في توعية المواطنين بالأمور الصحية والتعليمية وحتى فيما يتعلق بالجوانب السياسية التي كانت تحيط بالولاية وخاصة التنبيه إلى سياسة التغلغل الاستعماري بأشكاله المختلفة.

(1)- رأفت غنيمي الشيخ، تطور التعليم..، المرجع السابق، ص160-161

(2)- وفاء كاظم، المرجع السابق ،ص 439-441.؛ ينظر **الملحق رقم: 12**

القسم الثاني : الواقع الاقتصادي وآليات الإصلاح فيه

-الفصل الخامس : النشاط الزراعي وآليات اصلاحه

-الفصل السادس : الصناعة والحرف

-الفصل السابع: الحركة التجارية – أسواق – موانئ- موازين – مواصلات

- الفصل الثامن : السياسة الضريبية العثمانية وأثرها

الفصل الخامس: النشاط الزراعي وآليات اصلاحه

من طبيعة الإنسان أنه يتفاعل مع وسطه، فأدرك منذ البداية أهمية الأرض باعتبارها مصدر لجميع الموارد الطبيعية والاقتصادية. وتختلف قيمة الأرض وأهميتها من منطقة إلى أخرى بما تحتويه من مواد معدنية ونباتية وثروة مائية، ثم ما يمكن للإنسان أن يقدمه من جهد واستغلال أفضل لتحقيق إنتاج متنوع يلبي به متطلباته وحاجياته. وقد تتحكم في عملية الإنتاج سواء زراعي أو صناعي أو تجاري العديد من العوامل الطبيعية و البشرية، ومنها: نوعية المناخ ومدى خصوبة التربة وصلاحيتها ومدى وفرة المياه وأهمية الموقع الجغرافي الذي يسهل في عملية تصريف المنتوجات، ونوعية المعدات والأدوات الزراعية والصناعية المستعملةفي عملية الإنتاج. ووفق هذه العوامل سعت الدولة العثمانية جاهدة إلى الإستغلال الأمثل للأرض في جميع الولايات الخاضعة لها، ومنها ولاية طرابلس الغرب وخاصة خلال العهد العثماني الثاني .

1- النشاط الزراعي :

إن طبيعة المنطقة جعلت أهم نشاط اقتصادي في البلاد يتصف بالطابع الزراعي والرعوي بالدرجة الأولى ثم تأتي نشاطات أخرى كالتجارة وبعض الحرف، فاعتبر النشاط الزراعي من أهم الأنظمة المهمة في حياة السكان المعيشية من خلال إنتاج العديد من المحاصيل الزراعية من كروم وحمضيات وزيتون ومختلف الحبوب[1] . ويرجع ذلك إلى وقت مبكر جدا يعود إلى العهود الرومانية واليونانية[2]، ويؤكد الحشائشي ذلك أيضا بأن العرب الليبيين كانوا يتقنون الزراعة، وأن أهل بنغازي لم يكن لهم صناعة إلاّ الفلاحة والرعي واستخراج الصوف والألبان وغيرها من حيواناتهم [3]. وهذا ما يعني أن المجتمع الليبي اكتسب بفعل تجربته وممارسته الكبيرة والواسعة للنشاط الزراعي والرعوي مميزات خاصة طبع بها، كونت لديه عادات وأعراف وقيما اجتماعية راسخة ثابتة في بنية المجتمع إلى اليوم لم تتغير برغم المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية[4].

([1])– علي مفتاح ابراهيم منصور، الرحالة العرب ودورهم في كتابة تاريخ ليبيا السياسي والاقتصادي في القرنين 17-18م، ط1، دار الكتب الوطنية، بنغازي- ليبيا، 2005، ص317

([2])- نقولا زيادة، محاضرات في تاريخ ليبيامن الاستعمار الإيطالي إلى الاستقلال، معهد الدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1958، ص60.

([3])- الحشائشي، المصدر السابق، ص69، 89

([4])- تيسير بن موسى، المجتمع العربي الليبي ..، المرجع السابق، ص 91.

وحين تم إلحاق طرابلس الغرب بسلطة الباب العالي أولى الأتراك اهتماما بالغا بقطاع الزراعة في الولاية وهذا بشهادة الإيطاليين أنفسهم [1]، على عكس ما روج له من الحاقدين على التبعية بأن هذه الأمور خارج اهتمامات الدولة العثمانية بل تركوا الاهتمام بها للميسورين والهيئات والجماعات[2].

ارتكز اهتمام الحكومة العثمانية بالزراعة بغية زيادة الدخل العام وتحسين الأحوال المعيشية للأهالي، فاتخذت عدة تدابير لرفع مستوى الإنتاج الزراعي في الولاية [3]، ولكن مسيرة الإصلاح الزراعي هذه واجهتها العديد من العراقيل والمشاكل كان لها الأثر في بطء وتيرة التنمية .

1-1- مشاكل الزراعة:

بالرغم من أن الزراعة هي النشاط الأساسي لمعظم السكان الليبيين إلاّ أنها زراعة متخلفة تعتمد على وسائل وأساليب بدائية تقليدية محاطة بمشاكل ومعوقات كثيرة، منها [4]:

-قلة كميات المياه وانعدام المجاري دائمة الجريان .

-التقلبات المناخية خلال العام مما أثر على كميات المحاصيل ناهيك عن سنوات الجفاف الذي يدوم أحيانا لأكثر من خمس سنوات متتالية.

-اعتماد الفلاح على الأدوات الزراعية التقليدية القديمة من حيث الحرث والزرع والتسميد والحصاد.

-فقر التربة وانهاكها بفعل الإستغلال الدائم لها وجهل الفلاح الليبي بفكرة الدورة الزراعية التي تسمح باعادة البناء العضوي للتربة مما يترتب عليه زيادة في كميات الإنتاج.

-انتشار العديد من الأمراض الزراعية والحيوانية قابله جهل الفلاح بالطرق العلاجية الفعالة مما تسبب قي تراجع كميات الإنتاج.

([1])- انتوني جوزيف كاكيا، ليبيا خلال الاحتلال العثماني الثاني **1835-1911**، دار الفرجاني، طرابلس، **1975**، ص119.

([2])- محمد انيس، الدولة العثمانية والمشرق العربي 1514-1914، مكتبة الانجلو مصرية، (د.ت)، ص142

([3])- مختار محمد الأمير، ملكية الارض واستغلالها في ولاية طابلس الغرب خلال العهد العثماني 1835-1911، دار الكتب الوطنية، بنغازي ليبيا، 2006، ص 76.

([4])- تيسير بن موسى، المرجع السابق، ص 92؛ ينظر أيضا مصطفى حامد ارحومة،" انماط التجارة الداخلية "،. **مجلة البحوث التاريخية**، ع2، 1999، ص55.

-اتساع المساحات الزراعية في بعض المناطق قابله قلة اليد العاملة في الزراعة إضافة إلى الخمول الذي أصاب الفلاح الليبي.

-قلة وصعوبة النقل والمواصلات اسهم في تلف بعض المحاصيل وزاد من ضياع جهد الفلاح وفقره.

– إرهاق الفلاح بأنواع الضرائب المختلفة المفروضة عليه والتي اثقلت كاهله ودفعت به إلى هجرة الأرض.

وفي إطار سياسة الإصلاح الزراعي، هل تمكنت حكومة الولاية من تخطي هذه المشاكل، وكيف ؟

لم يكن نطاق النشاط الزراعي في ليبيا خلال الحكم العثماني محدودا بل كان انتشاره واسعا وفي الكثير من المناطق البلاد وخاصة في أماكن توفر المقومات الزراعية منها على الخصوص المياه والتربة، واستقرار السكان وملائمة الظروف المناخية لها سمح بتشكل تجمعات زراعية مستقرة بالمناطق الداخلية الممتدة على طول الساحل الليبي على سبيل المثال يفرن– نالوت– تاجوراء جنزور الزاوية زوارة اضافة إلى سهل جفارة وطرابلس وضواحيها كالمنشية(1).

اسهمت الضواحي القريبة من مدينة طابلس في أداء دور مهم في النشاط الزراعي منها توفير الزراعة المعاشية كالقمح والشعير، ومن تلك المناطق نذكر مسلاتة تاجوراء الزاوية جنزور إضافة إلى مناطق أخرى بعيدة نوعا ما على طرابلس المدينة(2).

1–2– طبيعة ملكية الأرض في طرابلس الغرب:

اهتدت الدولة العثمانية إلى وضع قوانين تنظيمية لملكية الأراضي بغية وضع حد للفوضى والنزاعات التي تنشب فيما بين الأفراد أو القبائل من حين لآخر وخاصة في مواسم الحرث ومؤكدة في نفس الوقت سلطة وملكية الدولة على جميع الأراضي(3).

إن عملية تقنين ملكية الأرضمن خلال التسجيل العقاري للأراضي لم تكن معروفة لدي الليبيين إلا في السنين الأخيرة من الحكم العثماني، إذ أن الأراضي كانت مقسمة بنظام المشاع أي

(1)- علي مفتاح ابراهيم منصور، المرجع السابق، ص318.

(2)- علي مفتاح ابراهيم منصور، نفسه، ص 319.

(3)- جميل موسى النجار، المرجع السابق، ص408 ؛ يرظر أيضا مختار محمد الأمير، المرجع السابق، ص 45.

بين القبائل والأفراد وما يعرف بنظم الملكية الجماعية، وبموجبه توزع أراضي القبيلة بالتداول بين العائلات المشكلة لها مراعية عدد أفراد العائلة، ودون أن تكون للعائلة أرض معينة دائمة الاستغلال. وعلى الرغم من أن هذا النظام كان يحقق نوعا من المساواة والعدل بين أفراد القبيلة الواحدة أو فيما بين القبائل المتجاورة إلا أنه كان يتسبب في عدم الاستقرار ووقوع مشاحنات وخلافات من سنة لأخرى[1]، قد تفضي أحيانا إلى جرائم قتل وعداء دائم بين القبائل .

تمَّ تشريع قانون ملكية الأراضي العثماني في يوم 21افريل 1858وقد صنف تلك الأراضي الدستور العثماني حسب المادة الأولى من قانون الأراضي [2]، وهو ما يتطابق معه في وضعية الأراضي بطرابلس الغرب، وحدد طبيعة الأرض بالشكل التالي:

1- أراضي الملكية الخاصة : وهي التي كانت من ممتلكات الدولة وبيعت للأفراد أي أصبحت ملكية خاصة يدفع أصحابها إلى الدولة ضريبة العشر والخراج، ويتصرف فيها مالكيها بكل حرية، أو انتقلت ملكيتها بالوراثة ومن الأمثلة على ذلك كثيرة وقد لوحظت في الدعاوى المرفوعة من قبل الأفراد إلى المحاكم الشرعية بسبب خلاف بين ورثة أو في صيغة هبة، ففي إحداها تقول بأن " المدعي يملك قطعة أرض معدة للحراثة والزراعة، بأرض السبعة داخلة يده بالإرث عن والده " [3]، أو تمت عن طريق عملية البيع والشراء بين الأفراد . وتتواجد معظم هذه الأراضي خارج حدود المدن [4]، ومنها ما يتركز في المناطق الساحلية الضيقة الصالحة للزراعة أو في الواحات.

2- أراضي الميري : وهي الأراضي التي ملكيتها تابعة لبيت المال والتي تُأجَّر من قبل الدولة إلى الفلاحين بموجب سند مقابل دفع مبلغ من المال وتشمل أراضي زراعية التي تزرع صيفا وشتاء ومن ضمنها الغابات، وفي حالات استثنائية قد يتمكن المستأجر من شرائها إذا كان من الأعيان أو الوجهاء المقربين من السلطة ويقدم لها خادمات، فتصبح بذلك في خانة

---

(1)- تيسير بن موسى، المرجع السابق، ص 108.

(2)- الدستور، ج1، المصدر السابق، ص 14.

(3)- مختار محمد الامير، المرجع السابق، ص 54.

(4)- مختار محمد الامير، المرجع نفسه، ص46 ؛ يرظر ايضا كاكيا، المصدر السابق، ص101.

الملكية الخاصة، وقد ثبت ذلك في بعض وثائق التركة " كالأرض التي بيعت في قطيس وفي منطقة الوشكة وفي جنزور"[1]، وكان الآجِار يسمى الطابو.

3- **الأراضي الوقفية (الموقوفة):** وهي التي أوقفها أصحابها على المساجد والزوايا وفي مجالات المقاصد الخيرية وتُدار من قبل مؤسسسة الأوقاف [2] غير قابلة للبيع، وتعود ايراداتها (مداخيل) على ما اوقفت له، ويدخل ضمن الوقف ما يعرف بالحبس (الوقف الذري) الذي يكون فيه استغلال الأرض بحسب صيغ ووصية الواقف إما لأماكن أو اشخاص أو لهيئة دينية معينة[3]، وفي حالة تحقيق الكافي من أموال الجباية تلجأ المؤسسة المشرفة على إرسال فائض الأموال إلى استانبول لتصرف على الأعمال الوقفية والخيرية هناك[4].

4- **الأراضي المتروكة** : وهي على قسمين : أراض المرافق وهي التي تستغل من قبل جميع الناس وتختص بمرافق الطرق العامة أو الساحات التي يتخذ منها كأسواق أو منافع متنوعة عامة، أما الأراضي المحينة وهي التي تستغل من طرف سكان القرى كمناطق رعوية[5].

5- **الأراضي الموات:** وهي تلك الأراضي البعيدة عن العمران والتي لم يزرعها أو يستغلها أحد من قبل. ومن قام بإحياء هذا النوع من الأراضي يكتسب حق التملك لها بحسب القانون التركي[6] الموضحة في المادة 103 من الدستور العثماني[7].

وتمّ إنشاء مكتب يدعى بدائرة تسجيل الأراضي بطرابلس يتم فيه تسجيل الأشخاص لأراضيهم ويمنح الشخص بطاقة التسجيل (ورقة طابو)أو(الدفتر خانة عام 1864) مكتوب عليها اسم المالك وحدود أرضه[8].

([1])- مختارمحمد الأمير، المرجع السابق، ص46، 53.

([2])- جوزيف لكاكيا، المرجع السابق، ص 101.

([3])- مختار محمد الامير، المرجع السابق، ص 46.

([4])– فرنشيسكو كورو، المرجع السابق، ص44.

([5])- جوزيف كاكيا، المصدر السابق، ص102 ؛ ينظر أيضا مختار محمد الامير، المرجع السابق، ص 46-47.

([6])- جوزيف لكاكيا، المرجع السابق، ص102.

([7])- الدستور، ج1، المصدر السابق، ص37.

([8])- جوزيف لكاكيا، الرجع السابق، ص 102.

1-3- الزراعة المروية :

ارتكز هذا النوع من الزراعة في المساحات الزراعية الصغيرة ذات الملكية الخاصة والتي تستغل في إنتاج الخضروات التي تستهلك محليا، وكانت عملية الرّي بالمياه الجوفية (الأبار)غير كافية لتوسيع مساحات الاستغلال، فكانت عملية الرّي يقوم بها الأفراد من خلال سحب المياه من الآبار بواسطة الحيوانات ثم تجميعها في أحواض"جوابي" ومن ثم توزع بواسطة قنوات صغيرة على البساتين(1).

إن حالة نقص مياه الرّي دفع بحكومة الولاية إلى العمل على توفير المياه اللازمة للزراعة، فقامت ببناء السدود والمحافظة عليها كالذي حدث في أراضي نفذ وشميخ وزمزم لغزارة مياهها وآبارها قليلة العمق، وفي الوقت نفسه معاقبة كل من يقوم بالمساس بها كما حصل مع بعض القبائل التي تسببت في تخريب سد وادي الخروع بأن غرمتهم، فهذا الاهتمام بتوفير المياه والمحافظة عليها جلب لخزينة الولاية أموالا معتبرة مثلما كان الحال في منطقة غدامس التي يعتمد فلاحوها على ري محاصيلهم الزراعية من مياه عين الفرس إذ كانوا مطالبين بدفع مبلغ من المال مقابل حصص الاستفادة، باستثناء بعض العائلات المتوارثة للحصص السقي فهي تستفيد من مياه العين بدون مقابل(2).

1-4- أماكن الإنتاج:

1/- اقليم طرابلس :

يعتبر هذا الإقليم من أهم المناطق الزراعية في البلاد نظرا لتوفر الكثير من الظروف أهمها الموارد المائية التي مصدرها مياه الأمطار والوديان والينابيع المائية والمياه الجوفية، وتعتبر المنشية من أهم المراكز الإنتاجية للمحاصيل الزراعية وخاصة الأشجار المثمرة لأن أرضها خصبة متسعة ومرتفعة(3). ومرتفعة(3). وهذا مايؤكده الورتلاني بأن إقليم طرابلس من الجهة الشرقية به مناطق خصبة : "ساحل حامد بلدة طيبة ذات زيتون ونخل وعمار لانظير لها لكثرة مائها واتساع أراضيها

(1)- مختار الامير، المرجع السابق، ص 71 ؛ ينظر أيضاجوزيف كاكيا، المرجع السابق، ص 119.

(2)- مختار الامير، المرجع السابق، ص71-72.

(3)- منصور مفتاح، الرحالة العرب ..، المرجع السابق، ص319-320.

واستوائها وجودة تربتها بساتينها روضة من الرياض مجدولة جداويل" [1]، وبه واد الرمل وهو واد متسع مياهه عذبة على ضفافه مزارع كثيرة[2].

وقد كثر الوصف لنطاقات هذا الإقليم من قبل الكثير من الرحالة وخاصة من العرب، فيذكر إبن ناصر أن الزاوية الغربية بلدة نخيل وفواكه وأشجار وعمارة [3]، أما الورتلاني فيقول عنها أنها بلدة ذات فواكه وأشجار ومزارع وعمارة كبيرة [4]، في حين يقول العياشي عن جبل ترهونة بأن له امتداد طولي وعرضي لا مثيل له ذا تربة خصبة وماء وفير وأشجار[5].

ولا يختلف القسم الغربي من إقليم طرابلس عن شرقه فهو أيضا من أخصب الترب وأوسع الأراضي، وملائمة الظروف الطبيعية للنشاط الزراعي[6]، منها المناطق المحيطة بمدينة سرت فهي من اخصب السهول وأرضها ذات مزارع كثيرة، وتسقى بمياه الأمطار[7].

2/- اقليم برقة:

يتميز هذا الإقليم بوفرة الموارد المائية من وديان وينابيع ومياه أمطار إلى جانب خصوبة التربة فيه، وأسهم في إقامة تجمعات زراعية به[8]. ومن أهم مناطق إقليم برقة نجد سهول بنغازي التي تعد تعد من أخصب المناطق الزراعية ولها اسهام كبير في الإنتاج الزراعي وتوفير الحاجيات الغذائية للكثافات السكانية العالية[9].

1-5- اهم النطاقات الزراعية وخصائصها :

1- **سهل جفارة**: يعتبر هذا الإقليم من أهم وأجود الاراضي الزراعية في ليبيا مما جعل منه مركز استقطاب سكاني إذ يضم حوالي أكثر من60 بالمئة من اجمالي سكان الولاية إضافة إلى تنوع

([1])- حسين الورتلاني، المصدر السابق، ص 179.

([2])- ابن ناصر، المصدر السابق، ص 41.

([3])- رحلة ابن ناصر، المصدر نفسه، ص112.

([4])- حسين الورتلاني، المصدر السابق، ص644.

([5])- أبو سالم العياشي، ماء الموائد المسماة برحلة العياشي(طرابلس– برقة)، تحقيق سعد زغلول عبد الحميد وآخرون، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1996، ص130.

([6])- سالم علي الميلادي، المرجع السابق، 51

([7])- منصور مفتاح، المرجع السابق، ص 323؛ ينظر أيضا ابن ناصر، المصدر السابق، ص 67.

([8])- شارل فيرو، المصدر السابق، ص148 ؛ ينظر أيضامحمد مصطفى بازمة، مدينة بنغازي عبر التاريخ منذ نشأتها حتى الغزو الغزو الايطالي ج1، دار ليبيا للنشر والتوزيع، بنغازي – ليبيا، 1968، ص251.

([9])- منصور مفتاح، المرجع السابق، ص 324.

النشاط الزراعي والصناعي والتجاري فيه، ويبلغ طوله حوالي 160كلم، بينما يمتد إلى الداخل على مسافة 120كلم، وهو يمتد من الحدود التونسية غربا حتى مدينة الخمس شرقا، ويمكن تمييز فيه قسمين القسم الأول هي التي اراضيه قريبة من الساحل وتبلغ مساحته 4032كم2 يعتمد الرّي فيه على كميات الأمطار المتساقطة التي تتراوح 400-500ملم سنويا إضافة إلى المياه الجوفية القريبة والسهلة الاستخراج لذا كان هذا الحيز يتسم بالزراعة الكثيفة والمتنوعة[1].

أما القسم الثاني لسهل جفارة الجنوبي فتبلغ مساحته 14122كلم/2، ومن خصائصه أن المساحات الزراعية مبعثرة هنا وهناك تفصل بينها الكثبان الرملية وتقدر كميات التساقط في هذه الجهة مابين 150-300ملم سنويا، واشتهد المزارع الليبي في استغلال الكثير من المساحات غير القابلة للري في زراعة الحبوب كالقمح والشعير واتخاذها مراع للماشية . ويزخر سهل جفارة بشقيه بالعديد من الأودية، كـ وادي الرجبان ووادي المجنين، و وادي الهيرة ووادي الحي[2].

2 – سهل منطقة سرت : يمتد من رأس السن غرب الخمس إلى زويتنة من جهة الشرق، ويتسع السهل كلما اتجهنا جنوبا ويضيق كلما اتجهنا إلى الشمال الشرقي بفعل ارتباط الجبال بالساحل، ويتصف السهل بغناه بالمياه الجوفية، وتجري به عدة أودية منها وادي عين كعام، المسيد، غنيمة، المقطع، زمزم، العوينات، وهراوة وتلال، ومن ميزة هذه الاوديةشدة الانحدار،أما السبخات مثل سبخة تاورغا وسبخة أم الأدهم غني بالمياه الجوفية واتساع مزارعه مثل مزارع الكراريم وطمينة[3].

3- سهول المنطقة الشرقية والجبل الأخضر :

أ/ سهل بنغازي: هو شبيه بسهل جفارة في الشكل ينحصر في الجهة الغربية من الجبل الأخضر والجهة الشرقية من خليج سرت أي مابين توكرة شرقا والزويتينة غربا، يتميز بخصوبة أرضه التي تقدر ب 58الف /هـ، ومن أشهر أوديته السلايب ، وزازة ، الباكور ، وأهمها وادي القطارة .

(1)- تيسير بن موسى، المجتمع، المرجع السابق، ص99.

(2)- تيسير، المرجع نفسه، ص 100.

(3)- محمد المبروك المهداوي، جغرافية ليبيا، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والاعلان، طرابلس، (د.ت)، ص 31.

ب/ سهول ممتدة من توكرة إلى درنة إلى حدود ليبيا الشرقية وهي سهول ضيقة لاقترابها من البحر. وفيها يقع ميناء طبرق.

ج/ سهل المرج : يعد من السهول الداخلية يمتد من خلف الجبل الأخضر إلى الجنوب وهو من أخصب المناطق الزراعية خاصة الحبوب مساحته حوالي 25الف /هـ .يتميز باستواء سطحه ساهم في تجمع لمياه الأمطار فيه[1].

د/ سهل الأبيار من السهول الداخلية يشتهر بإنتاج الحبوب، الزيتون .الحمضيات والفواكه[2].

4- سهول منطقة فزان :

وبرغم الرقعة والامتداد الكبير لأراضي منطقة فزان والتي تقدر بحوالي 550ألف كلم2، إلا أن المساحات الزراعية ضئيلة جدا ومعظمها صحراوية أو صخرية [3]، ومن أهم أراضيها الصالحة للزراعة نذكر منها: منطقتي وادي الشاطئ وسبها اللتان تتميزان بسهولة استخراج مياهها الجوفية، ومنطقة وادي الآجال ومرزق ويتميزان بكثرة الأبار المائية التي اسهمت في إقامة تجمعات سكانية، ومنطقة غات والجفرة وفيهما نشاط زراعي كبير، وكثرة واحات النخيل، وباعتبارهما مراكز رئيسة لتجار القوافل الصحراوية .

5- منخفض الكفرة : ويقع جنوب بنغازي(الجهة الجنوبية الشرقية)، وتتميز بكثرة المياه الجوفية العذبة القريبة من مستوى السطح وبأقل من متر واحد، وتنتشر حولها الواحات، منها واحات الجوف والطلاب والهواري والربيانه .

6- واحة غدامس: تقع في الجهة الغربية من ليبيا، وتشترك في الحدود مع تونس والجزائر، تشتهر بتربتها الخصبة وبمياهها الجوفية الوفيرة وعيونها الدائمة الجريان، كعين الفرس وعين أوعياد[4].

([1])- المهداوي، المرجع نفسه، ص 34.

([2])– تيسير بن موسى، المرجع السابق، ص 101.

([3])- جوزيف لكاكيا، المصدر السابق، ص119.

[4]– تيسير بن موسى، المرجع السابق، ص 102-103.

1–6 – التجارب العثمانية في مجال الزراعة:

تمكن العثمانيون من القيام بدراسة تقلبات مناخ الولاية وأهم محاصيلها، فتعرفوا على سنوات الوفرة أو المتوسط أو القلة خلال عشر سنوات، فلاحظوا أن خلال أربعة سنوات تكون وفرة في الإنتاج ويحقق الإكتفاء الذاتي وتصدير الفائض مع بقاء كفاية من الاحتياطي، ثم تكون هناك أربع سنوات متوسطة الإنتاج تحقق اكتفاء ذاتي ويمكن تصدير نسبة قليلة منه، بينما تكون هناك سنتين بعدها ينخفض الإنتاج بشكل كبير وفي هذه الحالة يستعان بالكميات الاحتياطية المخزنة من السنوات الجيدة والمتوسطة مع قليل من الإستيراد، أما فترات ومواسم الجني لأهم المحاصيل فتكون مابين شهري يناير وأفريل لجني البرتقال والليمون والثمار الحمضية المختلفة في حين يكون مابين شهري أفريل وجوان لجني اللوز والمشمش والقمح، ومابين شهري جويلية وسبتمبر يكون جني التين والعنب ومابين شهري أكتوبر وديسمبر يكون جني البلح والزيتون والمندلينا[1] .

1–6–1 – قانون الأراضي (*قانون الطابو*):

في إطار الإصلاحات أولت الحكومة العثمانية اهتماما بالغا بتطوير الزراعة بولاية طرابلس الغرب بغية زيادة الإنتاج والدخل العام وتحسين المستوى المعيشي للسكان [2]، فأصدرت لهذا الغرض قوانين ولوائح تنظيمية [3]، ومن بين القوانين الزراعية قانون الطابو عام 1858م الذي خصص لتسجيل الأراضي وبيعها وشرائها للأهالي من الدولة مقابل دفع مبلغ معين من المال والحصول على سند حق التملك بشكل رسمي .

وقد صدر قانون الطابو العثماني في شهر افريل من عام 1858، وطلب من أصحاب الأراضي كافة لتسجيل ما لديهم من أراض في دفاتر خاصة عرفت باسم (الدفاتر خانة) التابعة لمصلحة التسجيل العقاري، وكل شخص يسجل في هذا الدفتر يمنح شهادة تثبت ملكيته لتلك الأرض وتدعى هذه الشهادة كوشان طابو[4].

وفي بداية الصدور لقي هذا القانون رفضا شديدا من قبل السكان نظرا لما انتابهم من شكوك وخوف تمثل أما في ضياع أراضيهم لصالح الدولة أو مطالبة السلطة بأموال ضريبية إضافية لا قدرة

(1)- جوزيف لكاكيا، المصدر السابق، ص120–123.

(2)- مختار الامير، المرجع السابق، ص67.

(3)- سلامة الغزوي، االمرجع السابق، 84.

(4)- وفاء لكاظم ماضي الكندي، الواقع الافتصادي والاجتماعي لولاية طرابلس الغرب في العهد العثماني الثاني (1835–1911)، ط1، دار الايام، عمان– الاردن، 2017، ص 50.

لهم على دفعها، ويبدو أن عامل الرفض جاء من قبل القبائل المحلية القوية بعدد أفرادها وبملكيتها للأراضي الخصبة فسار العامة من الملاك على نهجهم الرافض لتسجيل الأراضي[1].

لقد وجدت السلطات العثمانية صعوبات كبيرة لإقناع السكان بقبول إجراءات تطبيق القانون الذي تأخر العمل به فعليا إلى غاية عام 1874م وشمل منطقة محددة كطرابلس وضواحيها والجبل الغربي وبعض من المناطق الساحلية[2].

وبعدما تمكنت السلطة من إخضاع القبائل القوية تحت السيطرة المباشرة من خلال اتباع أسلوب بيع أراضيهم عنوة لقبائل أخرى سايره إقبال وتسابق لتسجيل الأراضي في دفاتر الطابو مقابل دفع رسوم مالية ضئيلة[3].

1-6-2- إنشاء القرى الزراعية :

وفي سبيل النهوض بالزراعة [4]، ورغبة السلطة العثمانية في استقرار السكان وخاصة الرحل منهم وتحسين المستوى المعيشي للكثير من الفئات المحرومة وخاصة الفلاحين البسطاء، ومن ناحية أخرى إرضاء لعامة المجتمع الليبي، تم إقامة قرى زراعية حديثة، منها قرية أبي نجيم والتي تعرف بأثار مجيدية والذي قام بإنشائها قائمقام فزان المدعو حسن باشا عبد الله البلعزي وبإيعاز من الوالي محمد أمين باشا في عام 1844. وقد تطلب تهيئة هذه القرية سنتين وذلك إلى غاية عام 1846 وضمت15مزرعة ولكل منها بئر خاص، وقد غرست في هذه المزرعة حوالي 15الف شجرة زيتون وثلاثة آلاف شجرة من الكروم إضافة إلى عدد معتبر من أشجار الليمون والبرتقال والتين[5].

وقدّرت قيمة المصروفات على تهيئة هذه القرية بـ 157.715قرش إضافة إلى مبالغ أخرى جمعت من تبرعات الأهالي على فترات لاستكمال زراعة ما تبقى من المساحة المخصصة من أشجار الزيتون والتين، وتوفير سكنات لبعض العائلات التي ترغب في الإقامة بها[6].

(1)- وفاء كاظم، المرجع السابق، ص50.

(2)- تيسير بن موسى، "الزراعة في ليبيا في العهد العثماني "، **مجلة تراث الشعب**، السنة الثالثة، العدد9، طرابلس، 1982، ص103-105.

(3)- أمحمد الطوير، تاريخ الزراعة في ليبيا أثناء الحكم العماني، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، مصراتة-ليبيا، 1991، ص16.

(4)- الكوني بالحاج، التحديث ..، المرجع السابق، ص53.

(5)- وفاء كاظم، المرجع السابق، ص52-53.

(6)- أمحمد أطوير، المرجع السابق، ص21-22.

وتواصل اهتمام الولاة العثمانيين بقطاع الزراعة بتأسيس قرية العزيزية وذلك في عهد الوالي محمود نديم باشا بتاريخ 29ماي 1866 بالكدوة وسط قبائل ورشفانة ليتحول المكان ومحيطه إلى سوق أسبوعي عمومي يقصده الباعة من كل مناطق ليبيا بل وأصبحت بمرور السنين ملحقة بقصر الحكومة[1].

ومن بين الولاة الذين اهتموا بقطاع الزراعة وتطويره الوالي أحمد راسم باشا الذي قام بإنشاء أول مزرعة نموذجية غرس فيها أنواع مختلفة من الأشجار المثمرة عرفت باسم سواني راسم باشا كما أسهم في ترغيب السكان بتأجير أو بيع بعض الأراضي للذين يرغبون في إعمارها .فأصبحت في عهده معظم الأراضي الممتدة على الطريق الرابط ما بين العزيزية وغريان مملوؤة بالآلاف من الأشجار المثمرة كالتين والزيتون والخوخ والمشمش واللوز[2].

1-6-3- الحدائق العامة :

اهتم الولاة بإنشاء الحدائق العامة، وهي من الأشياء المستحدثة بالولاية، والتي أنشئت بموجب قرار صدر من مجلس إدارة طرابلس بتاريخ اكتوبر 1872 الذي نص على إقامة أول حديقة عامة كبيرة بمدينة طرابلس وهي حديقة "الإزرارية" [3] الواقعة بالقرب من سوق العزيزية، كما أطلق عليها حديقة البلدية. وكلف مجلس إدارة البلدية بجلب لها أشجار الفاكهة المثمرة، وفسائل النخيل الجيدة من تاجوراء[4]، ومن الأغنياء المالكين للنخيل عموما[5].

1-6-4- إنشاء فرع للمصرف الزراعي العثماني :

ومن أجل تدعيم النشاط الزراعي اأصدرت السلطة العثمانية مرسوما في عام 1887ينص على تأسيس مصرف عثماني مقره استنبول وقد تم فتح فروع له في مختلف ولايات السلطنة، ومنها فرع بمدينة طرابلس الغرب عام 1900 ويهدف بالأساس إلى تقديم مساعدات في شكل قروض

---

(1)- الكوني بالحاج، المرجع السابق، ص54, انظر ايضا أمحمد الطوير، المرجع السابق، ص23.

(2)- أحمد الدجاني، ليبيا قبل، ص114-115.

(3)- الإزرارية، هي المكان الذي كان قبل ذلكينزل به وفود الحجيج القادمين من تونس والجزائر والمغرب، ويتنافس أهالي المدينة على تقديم مختلف الاطعمة لهم، وبجوار هذا المكان كان يعقد سوق الثلاثاء، للمزيد ينظر حسن الفقيه حسن، اليوميات الليبيبة، ج1، المصدر السابق، ص366.

(4)- الكوني بلحاج، المرجع السابق، ص55.

(5)- أمحمد الطوير، تاريخ الزراعة..، المرجع السابق، ص24.

للفلاحين وقد بلغت تلك القروض لهذا الفرع البنكي عام 1901 بحوالي 2.277.289 قرشا عثمانيا ونتيجة لما حققه من نجاحات خدمية للفلاحين فقد تم فتح فروع له في كل من مصراتة، الخمس الزاوية ويفرن والجبل الغربي وبنغازي،درنة، ترهونة[1].

وقد تضاربت الأقوال حول تاريخ فتح المصرف فيقول تيسير بن موسى أن المصرف إفتتح عام 1902 زمن الوالي حافظ محمد باشا الذي يعتبر من الولاة القلائل الذين اخلصوا في عملهم للنهوض بالولاية[2]، بينما يذكر جوزيف كاكيا أنه تم إنشاء فرع للبنك الزراعي عام 1910 م حيث يدفع هذا الفرع نسبة فائدة سنوية تقدر ب 4بالمائة للبنك المركزي باستنبول[3]. ومهما يكن من اختلاف في تاريخ افتتاحه إن ما يهم هو الغاية منه تقديم المساعدات للمزارعين لتحسين أدائهم الإنتاجي .

ومن القوانين التنظيمية للمصرف بأن ضبط شروطا للاقتراض منه، مع مراعاة الظروف العامة لكل ولاية من ولايات السلطنة، ومنها : أن يكون الفلاح أو المزارع من اتباع الدولة العثمانية ويملك أرضا أوعقارا، وأن لا يتجاوز قيمة القرض النصف إلى ثلثي قيمة الملك المرهون، وعدم قبول الأرض المشاعة أو العقار، واثبات ملكية المالك بشهادة مستخرجة من دوائر السجل العقاري أو من شيخ المحلة، وقد يكون هذا الشروط حافزا مهما للفلاحين لتسجيل أراضيهم في دفاتر خانة، ويمنح المصرف قرضا للفلاح بفوائد قدرت ب 6%، وحددت مدة القرض من 3أشهر إلى 3سنوات، وكما حددت كأعلى قيمة قرض بأن لا يتجاوز 10آلاف قرش بالنسبة للمزارعين المقيمين بمنطقة طرابلس وتزيد عن هذه القيمة بقرار من مجلس إدارة المصرف، وبينما حدد قيمة القرض للمزارعين من خارج طرابلس أي ملحقات الولاية ب 3الاف قرش، ويزيد عن هذه القيمة بقرار من مجلس المصرف، وفي حالة تأخر تسديد الدين يبلّغ المقترض بوجوب التسديد في مهلة محددة ب شهرين، أما في حالة عجز المقترض تسديد ما عليه تباع الأملاك المرهونة في المزاد العلني فيأخذ المصرف منها حقوقه(قيمة القرض + الفوائد + مصاريف البيع)، وما تبقى من المبلغ يعاد

(1)- جريدة طرابلس الغرب، عدد1164، 9شعبان 1324هـ)؛ أيضا امحمد الطوير، المرجع السابق، ص61-63.

(2)- تيسير بن موسى، المجتمع، المرجع السابق، ص96.

(3)- جوزيف لكاكيا، المصدر السابق، ص126.

إلى صاحب الملك "المقترض"، وبلغت قيمة الأموال المقترضة عام 1322هـ / 1904من المصرف الزراعي الليبي بـ 2.400.000قرشا[1].

ولعبت سياسة المحاباة والتحايل دورها في الاستفادة من السلف المالية من البنك وهذا ما تؤكده الدكتورة وفاء كاظم بأنها اطلعت على وثيقة زراعية تبين أن المصرف قد منح سلف مالية لمواطنين غير مزارعين ولا يملكون حتى أراض زراعية، واستغلوا تلك الأموال في مشاريع خاصة خارج قطاع الزراعة[2]، وقد تكون في التجارة نظرا للاهتمام المتزايد بهذا القطاع وما يدره من ربح سريع وكبير.

1-6-5- صندوق المنافع العامة للتسليف:

يرجع الفضل في إنشاء صندوق المنافع العامة للتسليف الزراعي إلى الوالي علي باشا الجزائري عام1868م، وقد اعتمد رأسماله من ايداعات لجزء من رواتب بعض كبار موظفي الولاية الذين يتجاوز راتب الواحد منهم1000قرش شهريا ليقوم الصندوق بعملية التسليف للمزارعين المحتاجين مقابل رهونة مضمونة، ولكن فكرة المشروع لم تنجح وقد يكون السبب نهاية مهام الوالي بالولاية ثم تراجع وامتناع بعض كبار الموظفين عن الإيداعات المفروضة عليهم [3]، الأمر الذي حال دون استمرار عمل الصندوق .

1-6-6- الاهتمام بالتعليم الزراعي :

جاءت فكرة إنشاء مدرسة زراعية من قبل والي طرابلس أحمد راسم باشا(1882-1896) الذي قدم اقتراحا إلى السلطان عبد الحميد الثاني في عام 1892م، يدعوه فيه إلى تأسيس مدرسة زراعية تهتم بالعلوم الزراعية والبيطرة، وبناء على المطالب المتكررة من السكان عبر عدة قنوات ووسائل اتصال بالمجلس العمومي بإنشاء مدرسة زراعية تكون على مقربة من مركز الولاية يستفيد من دروسها النظرية والتطبيقية أبناء الولاية تسهم في تطوير الزراعة الليبية[4].

وعلى إثر الإلحاح المتكرر صدر قرار من مجلس الولاية العمومي مؤرخ في 12ايار(ماي) 1909 يقضي بإنشاء مزرعة نموذجية في منطقة المنشية وهي ضاحية من ضواحي مدينة طرابلس

(1)- تيسيربن موسى، المرجع السابق، ص97.

(2)- وفاء لكاظم، المرجع السابق، ص 57.

(3)- تيسير بن موسى، ا لمرجع السابق، ص98.

(4)- وفاء لكاظم، المرجع السابق، ص51.

يخصص قسم منها للبستنة وزراعة الخضروات بأنواعها أما القسم الآخر فيخصص لزراعة الأشجار المثمرة، ويلتحق بهذا القسم أرض تكون مخصصة لتربية الحيوانات، وتوضع هذه المدرسة تحت إدارة من الخبراء الزراعيين يتولون مهمة تعليم الطلاب تقنيات المهن الزراعية الحديثة، على أن يدفع للطلاب مبالغ مالية شهرية كحوافز مشجعة على التعليم في هذا القطاع(1).

وبناء على المراسلات المتكررة من الولاية وإلى الباب العالي فقد أبلغ المفتش العام للزراعة باستانبول والي الولاية عام 1910 بأنه قد خصص مبلغ مالي قدر ب 239000قرش بهدف إنشاء مدرسة زراعية بالولاية (2).

وقبل إنشاء المدرسة الزراعية بادرت الولاية وعلى نفقتها الخاصة ارسال طلبة إلى ولاية تونس لدراسة العلوم الزراعية، وقد دفعت حقوق التسجيل المقدرة بـ 1200قرش إضافة إلى منحة شهرية لكل طالب قدرت ب 2000قرش(3). وهذا على ما يبدو دليلا على حرص الولاة للرفع من مستوى الأداء الزراعي وإلغاء الطرق التقليدية وتحسينا لمردود الإنتاج وتحقيقا للإكتفاء الذاتي.

وقد شرع فعليا في بناء المدرسة الزراعية في 24سبتمبر 1910 بعد أن خصص لها مبلغ قدر بحوالي 239 ألف قرش وانتهت الأشغال بها في ماي 1911، ووضع لها منهج دراسي يضبط مواد التعليم الزراعية النظرية منها والتطبيقية. وقد زودت هذه المدرسة بمحرك قوته خمسة أحصنة لتوليد الطاقة الكهربائية وآله لضخ المياه (4) . وتم تعيين أول مدير للزراعة في الولاية وهو محمد عارف ابراهيم، الذي عرف عنه النشاط والفاعلية فكانت مساعيه حثيثة من أجل الرفع من كميات الإنتاج الزراعي والحيواني في الولاية(5).

1-7- أهم المزروعات:

ساهمت الحكومة العثمانية بالولاية في تنشيط وتفيعل عملية غرس مختلف الأشجار المثمرة وبخاصة أشجار الزيتون والنخيل والبرتقال وغيرها من الأشجار المثمرة اضافة إلى زراعة أشجار الغابات في مختلف مناطق الولاية(6)، وقد سارت العملية على النحو التالي:

---

(1)- تيسيربن موسى، المرجع السابق، ص96

(2)- الكوني بلحاج، المرجع السابق، ص53.

(3)- وفاء كاظم، المرجع السابق، ص52.

(4)- أمحمد الطوير، المرجع السابق، ص53.

(5)- الكوني بلحاج، المرجع السابق، ص53.

(6)- سلامة الغزوي، المرجع السابق، ص 155.

1- أشجار الزيتون :

اهتم الليبيون بزراعة شجرة الزيتون منذ عهود بعيدة جدا، وكانت نواحي نالوت ومسلاتة وورفلة وغريان وفساطو تشتهر بهذه الزراعة حتقبل مجئ العثمانيين [1]، ولكن نتيجة لتدني كميات الإنتاج والإهمال الكبير الذي لحقها من قبل المزارعين أعاد العثمانيون الاهتمام أكثر بهذه الشجرة المباركة وخاصة في العهد العثماني الثاني، من قبل بعض الولاة،كعهد الوالي محمد أمين باشا (1842-1847)الذي طالب الفلاحين من الإكثار بغرس شتلات الزيتون وفي مختلف المناطق من طرابلس[2].

وتوالت هذه الاهتمامات من بعده، ففي عهد الوالي أحمدت عزت باشا (1848-1852) شجع على زراعة الزيتون وتوسيع مساحات زراعته بأن أصدر مرسوما ولائيا سنة 1849م يقضي بإعفاء مزارعي الزيتون من دفع ضريبة العشر ولمدة خمسة عشر عاما كما شمل الإعفاء أيضا كل مزارع يعمل على توسيع وزيادة في نطاق المساحات الزراعية المخصصة له[3].

لم تتوقف التشجيعات بل تواصلت التوصيات حتى من الباب العالي حاثا حكومة الولاية على الحرص الكبير في توسيع نطاق زراعته بالولاية [4]، فهذا السلطان عبد الحميد الثاني أولى بالغ الأهمية بزراعة الزيتون فحث على إيجاد طرق جديدة لزراعته بأن أمر بجلب خبراء زراعيين من جزيرة كريت إلى الولاية للإشراف وتعليم الفلاحين في كيفية زراعة الزيتون بتقنيات حديثة إضافة إلى إنشاء شركة تجارية تعمل على إنتاج زيت الزيتون وتصديره إلى الخارج [5]. وحرصا بالعمل بأوامر السلطنة بأن جلب الوالي محمود نديم باشا(1860-1867) شتلات الزيتون ووزعها على أهالي قضاء ترهونة بواسطة مشائخهم وحثهم على غرسها في المناطق الصالحة لذلك[6].

---

(1)- محمود ناجي، المصدر السابق، ص36-37.

(2)- وفاء لكاظم، المرج ع السابق، ص 58.

(3)- د.م.ل.ط، ملف الزراعة رقم 14- 61، عام1849.

(4)- محمد أمحمد الطوير، تاريخ الزراعة ..، المرجع السابق، ص32.

(5)- محمد أمحمد الطوير، "تعليمات السلطان عبد الحميد الثاني من أجل الرقي بولاية طرابلس الغرب من خلال وثيقة تأريخية"، تأريخية"، **مجلة الوثائق والمخطوطات**، السنة الثامنة، العدد التاسع والعاشر، طرابلس 1994/1995، ص114-122.

(6)- الأنصاري، المنهل العذب، ج1، المصدر السابق، ص 378.

وكما ضبطت عدد الأشجار التي تغرس في كل قضاء حيث في عهد الوالي محمد نظيف باشا (1898-1899) أمر بغرس 19ألف شجرة زيتون في قضاء غريان موزعة على واحد وستين قبيلة بذات القضاء[1]. ونظرا لأهمية وشهرة القضاء بزراعة الزيتون فقد أصبح يزود المناطق الأخرى بالشتلات كتزويده لقضاء فزان عام 1903 بـ 2000 شتلة زيتون، و 2000من التين ومثيلتها من العنب ونقلت كلها على ظهر ثلاثين جملا [2].

ويبدو أن جل الإجراءات المتخذة لم تصل لتحقيق أهدافها المسطرة حول برنامج زراعة الزيتون في الولاية، لذا تواصل صدور أوامر ومناشير الترغيب والترهيب الداعية إلى اعتماد عدة أساليب لزيادة مساحات زراعة الزيتون فجاء في إحدى المناشير الصادرة عن مجلس الولاية في 18 جانفي 1900، وفي المادة العاشرة منه تلزم السكان على غرس أشجار الزيتون، وكما تضمنت في احداها بتقسيم السكان إلى ثلاثة أصناف تراعي فيها القدرة والإمكانية، إذ يلزم الصنف الأول بغرس ستون زيتونة، والصنف الثاني بغرس خمسة عشر زيتونة، والصنف الثالث بغرس خمسة زيتونات إضافة إلى غرس أشجار أخرى، وكانت متابعة تلك الأوامر من الوالى شخصيا، وتحذر التعليمة كل متهاون في تطبيقها بأن يعرض نفسه إلى العزل سواء كان من القائمقائمين والمدراء والأعضاء والمشايخ والمأمورين كافة، وحتى الأفراد[3].

وفي عهد الوالي حافظ محمد باشا(1900-1902) اتخذت إجراءات صارمة في حق كل من يقطع شجرة زيتون بدون سبب مقنع أو يثبت عدم ثمره، وإلا يُعَرَض صاحبه إلى فرض غرامة مالية كبيرة، وفي حالة موت الشجرة أو عجزها عن الإثمار لكبر سنها أو لسبب أخر فيسمح بقطعها بموجب تصريح كتابي يمنح للمزارع من قبل خبراء زراعيين شريطة أن يقوم بغرس شتلة زيتون أخرى مكانها[4].

لم تقتصر عملية الاهتمام بزراعة الزيتون على سلطات الولاية والأهالي فحسب بل حتى رعايا الدول الأجنبية بطرابلس الغرب كان لهم اسهام في عملية زراعة الزيتون وأشجار أخرى كالبرتقال

---

[1]- سلامة لغزوي، المرجع السابق، ص155-156.

[2]- د.م.ت. ط، " رسالة من قائمقام فزانإلى قائمقام غريان تتعلق بشتلات الزيتون، سنة1903م" وثيقة غير مصنفة.

[3]- د.م.ت .ط، ملف الزراعة والصناعة والمعادن، ملف رقم 2، وثيقة 2، كانون الثاني 1316مالية.

[4]-أحمد صدقي الدجاني، المرجع السابق، ص 118-119.

والليمون كالذي قام به أحد رعايا الأغنياء من أصول ألمانية بشراء أراضي زراعية واستئجار أخرى وغرسها بأشجار الزيتون وحفر ثمانية عشر بئرا لتوفير مياه السقي لها[1].

ونتيجة لهذه السياسة الزراعية المشجعة فقد بلغت أشجار الزيتون المغروسة في بعض المناطق كترهونة الزاوية العجيلات وبني وليد وفزان إلى ما يقرب من نصف مليون شجرة زيتون سنة1891م[2]، في حين بلغ منتوج زيت الزيتون بالولاية عام 1884إلى أكثر من 194395 أوقية يستهلك جزء منه محليا والباقي يصدر إلى الخارج[3].

وتماشيا مع سياسة التشجيع، ففي عهد الوالي أحمد راسم باشا وفي عام 1891 بأن أَبْلغ مجلس الإدارة أن عددا من الأقضية في الجهة الغربية منها في النواحي الأربعة وورفلة والخمس وبني وليد وغريان والزاوية وعجيلات قد بلغ عدد أشجار الزيتون المغروسة بهم تجاوز 420235 شجرة[4]، وهي موزعة كالتالي :

المنطقة	عدد الأشجار المغروسة
ترهونة	300000شجرة
الزاوية	18275 شجرة
العجيلات	12540شجرة
النواحي الأربع	47420شجرة
بني وليد	40000شجرة
اودينة فزان	2000شجرة

(1)- عماد الدين غانم، "المصالح الألمانية في ليبيا خلال العقد الأول من القرن العشرين"، **مجلة البحوث التاريخية** ، السنة الخامسة، العدد الأول، طرابلس، 1983، ص69.

(2)–سلامة العزوي، المرجع السابق، ص156.

(3)- سالنامة ولاية طرابلس الغرب، الدفعة11، 1302هـ - 1884م، ص94.

(4)- أمحمد الطوير، المرجع السابق، ص32.

ومن أهم المواسم المفضلة التي تزرع فيها شتلات الزيتون تكون خلال شهري اكتوبر ونوفمبر، وقد حاول الوالي حافظ محمد باشا نشر زراعة الزيتون في المناطق الصحراوية خاصة منطقة فزان التي أرسل لها شتلات الزيتون الغرياني[1].

وتنتج ولاية طرابلس الغرب عدة أنواع من الزيتون وأشهرها الذي ينتج في غريان ويطلق عليه الغرياني(الحراتى)الذي يفوق في جودته زيت كريت، كما توجد أنواع متميزة مثل البلدي والملاحي والنذوري[2].

2- أشجار التوت:

لم يسبق لفلاحي ولاية طرابلس الغرب أن مارسوا زراعة أشجار التوت من قَبل، بل كانت جل المحاولات من قِبل بعض الولاة الذين تعاقبوا على رأس الولاية ابتداء من النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فكانت أول عملية غرس لهذا النوع من الأشجار بالولاية تعود إلى عام 1848م، في عهد الوالي أحمد عزت باشا حينما تقدم بطلب إلى الباب العالي لامداد الولاية بكمية من دودة القز وأشجار التوت بهدف التحضير لإنتاج الحرير الطبيعي، وتمت الموافقة على طلبه بإرسال ثلاثة من الخبراء في هذا المجال لتكوين 70 فردا بين نساء ورجال من سكان الولاية لتدريبيهم على طرق تربية دودة القز وانتاج الحرير الطبيعي [3]. وحينما لاحظ تهاون واهمال من الأهالي في غرس أشجار التوت اصدر أمرا يكلف فيه شيوخ المنشية والساحل بغرس خمسة وسبعين شجرة توت حتى يكونوا عبرة لغيرهم من المعترضين[4].

لم تتوقف فكرة غرس أشجار التوت حول مدينة طرابلس برغم اعتراض الكثير من المواطنين لها بل وزعت الولاية في العهدة الثانية للوالي علي رضا باشا حوالي 5000 شجرة إلى قائممقام الخمس لتوزيعها على المناطق بحيث تزرع 1000شجرة على الخمس و 2000شجرة ومصراتة وزليتن لكل منهما، مع ضرورة العناية بها ومتابعتها[5].

---

[1]- تيسر بن موسى، المجتمع الليبي، المرجع السابق، ص123؛ ينظر أيضا ناجي ونوري، المصدر السابق، ص33؛ أيضا جوزيف كاكيا، المرجع السابق، ص20.

[2]- أمحمد الطوير، تاريخ الزراعة ..، المرج ع السابق، ص32، ينظر أيضا سالنامة ولاية طرابلسالغرب1302هـ-1884م، ص94.

[3]- د.م.ت، طرابلس، ملف الزراعة، وثيقة رقم 604، بتاريخ 09شعبان 1264هـ-11يوليو 1848 م.

[4]- وفاء كاظم، المرجع السابق، ص 65.

[5]- سلامة العزوي، المرجع السابق، ص158-159.

قدمت سلطات الولاية عدة إغراءات للفلاحين لتشجيع عملية غرس أشجار التوت منها، إعفاء من يستغل أوراق أشجار التوت أو بيعها من دفع العشر وإعفاء العاملين في استخراج شرانق الحرير من ضريبة التمتع إلى أن يحين الإستغناء عن جلب البذور من الخارج[1].

وتعتمد سلطات الولاية على استيراد بذور وشجيرات التوت من مشاتل بيروت التي تعد من أهم المناطق المنتجة لها والقريبة منها في كامل تراب الدولة العثمانية حيث جلب منها في عام 1891 أكثر من 500 شتلة[2].

وتوضح احدى الرسائل المؤرخة بتاريخ 28فيفري 1871م رد الوالي على استفسار ورد إليه من قِبل نظارة الخارجية العثمانية حول مسألة غرس الأشجار بالولاية، بأن أسباب عدم اهتمام الفلاحين بغرس أشجار التوت وتربية دودة الحرير هي :" أن أشجار الزيتون في ولاية طرابلس الغرب يملكها أصحابها من المزارعين المحليين، أما أشجار الزيتون الموجودة في غابات متصرفية بنغازي فإنها أشجار برية وقد صار تطعيم بعضها. ولكن أشجار التوت لا توجد في داخل متصرفية بنغازي، وأن أصحاب البساتين الذين بجوار مدينة طرابلس لا يرغبون في عملية الإكثار من غرس أشجار التوت ببساتينهم التي يزرعون فيها مختلف الخضروات الموسمية"[3].

وما يمكن أن نستنتجه عن عزوف وعدم اهتمام المزارعين بشجرة التوت على أنها تأخذ حيزا كبيرا من مساحة الأرض الزراعية إضافة إلى الكميات الكبيرة من المياه التي تتطلبها هذه الشجرة يقابلها قلة المياه في عموم الولاية، لذا يفضل المزارع الليبي الإكثار من زراعة الخضروات في مختلف المواسم والتي تسد حاجياته اليومية. فكل هذه الأسباب اسهمت في فشل عملية زراعة أشجار التوت وإنتاج الحرير الطبيعي بالولاية .

3- زراعة البن :

شهدت ولاية طرابلس الغرب محاولة إدخال زراعة جديدة لأول مرة وهي زراعة البن [4]، لما لوحظ فيها من تشابه في المناخ بينها وبين مناخ اليمن التي تعرف انتشارا واسعا لهذه الزراعة وجودة

---

[1]- د.م.ت، طرابلس، ملف الزراعة، وثيقة رقم 2092، بتاريخ 22حزيران 1320مالية .

[2]- سلامة العزوي، المرجع السابق، ص159.

[3]– د.م.ت، طرابلس، ملف الزراعة، وثيقة بدون ترقيم، شباط(فيفري) 1871.

[4]- شجرة البن، هي شجرة دائمة الخضرة، وموطنها الأصلي هي الحبشة، وفي نهاية القرن الخامس عشر نقلت بذورها إلى اليمن، وفي أواخر القرن السابع عشر نقلت إلى بتاويا، وفي اوائل القرن الثامن عشر نقلت إلى جزر الأنتيل، وبعد ذلك نقلت=

منتوجها منه[1]. فكانت المبادرة من الوالي أحمد راسم باشا بتاريخ 20اكتوبر1894 بأن طالب من والي اليمن أن يرسل له الخبير حسين بن يحي اليمني إلى طرابلس ومعه بذور البن من أجل إجراء تجارب ميدانية على مدى قابلية زراعة البن في الولاية، ولما قدم الخبير اليمني توجه برفقة مدير الزراعة اسماعيل افندي [2] إلى أودية مسلاتة وغريان والجبل الأخضر وقد لقيت هذه العملية في البداية نجاحا[3].

لقد وضعت السلطة العثمانية تعليمات زراعية مهمة تتعلق بكيفية زراعة البن ومتابعة العملية، لذا استلم الخبير اليمنيهذه التعليمات للتقيد بمضامينها[4]، والتي احتوت على مايلي:

1- تنقل الموظف عبر أنحاء الولاية وتحديد للمزارعين أهم المناطق التي تكون فيها قابلية لزراعة البن ومحاولة اقناعهم وتبيان اهمية زراعته دون إرغام على ذلك، ويعمل الخبير على إنشاء مشاتل للبن "مزارع نموذجية " في منا طق عديدة ويزرع البن مجانا أو بتأجير الأرض من أصحابها.

2- يقوم الموظف أو الخبير اليمني بنقل الفسائل إلى المزارع المخصصة لذات الغرض وعلى أصحاب الأراضي الزراعية المعنيون التعهد بزراعة فسائل البن وفق التعليمات وارشادات الخبير .

3- يتم رصد جميع المصاريف المتعلقة بأجرة العمال أو القائمين على المزارع النموذجية في دفتر خاص، ويقدم الموظف المشرف على العملية حصيلة المصروفات إلى الوزارة .

4- الموظف الخبير يكون مسؤولا عن المشروع ويتحمل نتائجه إيجابا أو سلبا، ولا تقبل منه الأعذار.

= إلى اوربا وامريكا .في اليمن تنمو اشجار البن في الجهة الغربية على جبار سرا المطلة على البحر الاحمر، ودرجة حرارة المنطقة لا تزيد عن عشر درجات صيفا وشتاء، وتعطي الشجرة ثمارها من ثلاثة الى اربعة مرات في السنة، ومن اجودها بُنْ المخا، للاطلاع اكثر = ينظر عادل محمد الحجاج، الزراعة في الدولة العثمانية، ط 1، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2013، ص273 ومابعدها .

[1]- أحمد الدجاني، المرجع السابق، ص115-116، ينظر أيضا وفاء كاظم، المرجع السابق، ص80.

[2]- سلامة الغزوي، المرجع السابق، ص160؛ ينظر **الملحق رقم**:**13** .

[3]- الكوني بالحاج، التحديث العثماني ..، المرجع السابق، ص 56.

[4]- وفاء لكاظم، المرجع السابق، ص81-82.

5- يقوم الخبير بعد توزيع البذور على المزارعين بضبط وتنظيم عمله وفق وضع جدول يذكر فيه اسم المزارع وعدد الفسائل التي تحصل عليها ومساحة الأرض المخصصة لزراعة البن ويرسل ذلك الجدول إلى استانبول في أقرب وقت ممكن ودون تأخير.

4- زراعة النخيل:

تشتهر الولاية بزراعة النخيل منذ القدم لأنها تعد غذاء رئيسيا للسكان إلى جانب الحبوب وقد انتشرت زراعة أشجار النخيل على نطاق واسع في جنوب الولاية واشتهرت منطقة فزان بزراعتها حيث بلغ عدد أشجار النخيل بها في سنة 1903م إلى مايقرب من 26122 نخلة بينما قدر عدد الأشجار في واحة الكفرة مابين 40 ألف و50الف شجرة [1]، وعدد أشجار النخيل بلواء فزان 800.000 ألف شجرة[2]، وفي غدامس 63ألف نخلة وثمرها من أجود التمور[3].

وقد اهتمت الحكومة العثمانية بغرس فسائل النخيل وتركزت مجهوداتها في المنطقة الوسطى وبالتحديد في منطقة سرت فقد تم خلال سنة 1894م غرس 1000 فسيلة بها تم جلبها من مناطق مصراتة وفزان وغرسها بالقرب من قصر الحكومة ولم تكن هذه أول جهود الحكومة العثمانية في زراعة أشجار النخيل بهذه المنطقة فقد سبقها عمل قام به قائمقام مصراتة الذي غرس في سنة 1891 م حوالي420 فسيلة جلبت من مصراتة وغرسها بجانب قصر الحكومة إلى جانب عدد من الأشجار الأخرى. ويذكر (رأي- Rae) بأن طول النخلة قد يتجاوز مائة قدم (33متر)[4]. وتبدأ فسيلة النخلة في عطائها للثمر بعد السنة الخامسة من غرسها، وتتراوح مدة عطائها مابين ثلاثين إلى ثمانين سنة وبحسب نوعها[5].

5- زراعة القطن :

شجعت الإدارة العثمانية في الولاية على زراعة القطن بغرض تنويع المحاصيل الزراعية بادخال أصناف جديدة ذات قابلية للنمو والإنتاج وتحقيق اكتفاء ذاتي ومردود مالي مربح للفلاح والحكومة

---

[1]- د.م.ت، طرابلس، ملف الزراعة، وثيقة رقم 635، بتاريخ 27 فيفري 1903.

[2]- محمود ناجي، تاريخ طرابلس الغرب، تر، اكمال الدين محمد احسان، دار مكتبة الفكر، طرابلس، 1973، ص107.

[3]- عماد غانم، "غات في القرن العشرين"، **مجلة تراث الشعب**، العدد6، افريل 1982، ص 146-151.

[4] - EdwardRae . The Countryof the Moors –A journey from Tripoli in Borbary to the city of Kairawan .LondonMurray.1877. p 81

[5]- تيسير بن موسى، المرجع السابق، ص123.

معا، وعلى إثر الإهتمام والتشجيع بدأت زراعته تتسع فزادت من استيراد كميات كبيرة من بذور القطن من مالطا في عام 1859ووزعتها على عدد من الفلاحين في مناطق عديدة من الولاية[1].

6–التبغ:

انتشرت زراعة التبغ أو مايعرف لدى العثمانيين باسم توتون في نواحي متعددة من الولاية وعموم الأراضي الليبية لاسيما الجهات الغربية والجنوبية والوسطى [2]، ويعد قضاء مصراته من المناطق الهامة التي اهتم فيها بزراعة التبغ، فكانت زراعته تدر على مزارعيه ارباحا كبيرة، فقد عمل بهذه الزراعة وفي هذا القضاء خلال عام 1865 ما يقارب 300 مزارع انتجوا 10722أُقة يدفع منها الكثير من الضرائب لخزينة الولاية و210درهم[3].

واشتهرت الولاية بعدة أنواع من التبغ، منها مايعرف باسم الفزاني وهذا النوع يزرع في نواحي غريان وما جاورها، ويكون موسم زراعته في شهر جانفي بينما قطفه في شهر جويلية، وتكون أوراقه سميكة وقوية، بينما ينتج الهكتار الواحد من ثلاثة إلى أربعة أطنان، أما النوع الجيد فهو مايعرف بالتبغ الطرابلسي وهو من النوع الجيد الذي يكثر الطلب عليه، فتكون زراعته في فيفري (شباط) ويقطف في سبتمبر(آب)، وتكون أوراقه رقيقة وينتج الهكتار الواحد ما يقارب الطنين، وهذين النوعين تتم عملية التلفيف في مصنع التبغ التابع لشركة الريجي [4]الفرنسية الكائنة بطرابلس وهي ذاتها التي تحتكر زراعة وصناعة وتوزيع التبغ وحتى المستورد منه [5]. ومعظم انتاج التبغ السنوي السنوي المقدر ب350 قنطارا يستهلك محليا ولا يصدر منه شيئ[6].

---

[1]– أمحمد الطوير، تاريخ الزراعة..، المرجع السابق، ص52.

[2]- وفاء لكاظم، المرجع السابق، ص74.

[3]- محمود ناجي، المصدر السابق، ص35.

[4]- شركة ريجي، شركة فرنسية تهتم بزراعة وصناعة التبغ، عقدت اتفاقية مع الدولة العثمانية عام 1884 يسمح لها بالنشاط في أراضي السلطنة، ومع مرور الوقت أصبحت مهيمنة على السوق ولها العديد من الموظفين وافراد من الشرطة التابعة لها مكلفة بمتابعة المخالفين لقانون البيع والشراء لمادة لتبغ، واصبح لها فرع في ولاية طرابلس الغرب انتاجا وتصنيعا، وكل مزارع ليبي يريد زراعة التبغ لابد أن يلتزم بشروط وتعليمات الشركة من خلال التوقيع على تعهد مرفق بشهادة حسن السيرة موقع ايضا من قبل شيخ المحلة؛ ينظر تيسير بن موسى، المرجع السابق، ص129.

-Anthony G.Cachia,libya under the second Ottoman Occupation(1835-1911)
[5] Tripoli ,1945,p.173.

[6]- محمود ناجي، المصدر السابق، ص40.

7- زراعة الحبوب :

تعتمد زراعة الحبوب في الوطن العربي في الغالب على هطول الأمطار فى فصل الشتاء وهذا ما ينطبق أيضا على ولاية طرابلس الغرب وخاصة في المناطق الساحلية المطلة على البحر المتوسط والقريبة منه ؛ومن أهمها:

- **الشعير** : يعد من أهم وأكثر المحاصيل الزراعية انتشارا في معظم المناطق الزراعية بالولاية وخاصة المناطق القليلة الأمطار التي تزيد نسبة الملوحة في تربتها كالسهول الشمالية والمنحدارات الجنوبية للجبل الأخضر وجبال طرابلس ومنطقة البلط والقيلة الواقعتين في الجنوب منهما [1]، ويعتمد أكثر السكان عليه في غذائهم، وكان ينتج بكميات كبيرة في سنوات الخصب حيث يصدر الفائض منه إلى الخارج وبخاصة نحو بريطانيا وألمانيا نظرا لجودته في صناعة البيرة [2]، بينما يستورد في سنوات القحط والجفاف؛ وقد بلغ إنتاج ولاية طرابلس سنة 1868م مليون وخمسمائة ألف كيلة، وبلغ سعر الواحدة 2.5 قرش[3]. ويعود سبب ارتفاع كميات إنتاج الشعير مقارنة بمحاصيل أخرى إلى المساحات الكبيرة المخصص له وكما لايحتاج إلى كميات كبيرة من الأمطار.
- **القمح**: يذكر الغزوي بأن سكان الولاية لم يقبلوا على زراعة القمح بكثرة والاهتمام به مقارنة مع مايزرعونه من شعير لأنه يحتاج إلى عناية وكمية أمطار اكثر من الشعير ولا يشكل أهمية بالنسبة لغذائهم اليومي إذ يعد غذاء الطبقة الراقية في المجتمع من الأغنياء وكبار الموظفين والتجار وضباط الجيش[4].

وربما يعود السبب في عدم الاهتمام إلى نوعية القمح الليبي والذي هو من النوع الأسمر الصلب غير المرغوب فيه كثيرا في صناعة الخبز [5]، إضافة إلى ما يتطلبه من كميات معتبر من الأمطار مقارنة بالشعير، وهذا ماينجر عنه تدني في مردود الهكتار الواحد منه، وحتى الأراضي المزروعة قمحا لم تتجاوز الأربعة بالمئة من تلك المزروعة بالشعير، بل إن المساحة المخصصة للحبوب عامة لم تتجاوز اثنتي عشر بالمئة من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة [6].

---

[1]- عبدالعزيز طريح شرف، جغرافية ليبيا، ط2، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، 1971، ص 349.

[2]- فرنشيسكو لئورو، المصدر السابق، ص113.

[3]- د.م.ت.، ط.،ملف الزراعة، وثيقة رقم 1601، بتاريخ1868.

[4]- سلامة الغزوي، المرجع السابق، ص160..

[5]- أحمد الدجاني، ليبيا قبيل الاحتلال...، المرجع السابق، ص 119.

[6]- أمحمد الطوير، المرجع السابق، ص44.

هذا الإهمال واللمبالاة من الفلاحين أسهم في تراجع كميات إنتاج القمح ما دفع بحكومة الولاية إلى اتخاذ عدة إجراءات رادعة في هذا الأمر، ففي عهد الوالي محمد امين باشا(1842-1847) الذي تدخل شخصيا لاجبار الفلاحين على زراعة ربع مساحة الأرض بالقمح، وحرصا منه على تنفيذ القرار وضع حرّاسا لمتابعة الفلاحين لانجاح العملية، وسار على هذه الخطوة خلفه الوالي أحمد عزت باشا(1848-1852) مما اعطت نتائج ايجابية بأن زادت المساحة المزرعة من القمح وزادت معها نسب الإنتاج عما سبقها من السنوات الماضية[1].

ورغم تلك التوصيات إلا أن جهل الفلاح الليبي بتقنيات الزراعة الحديثة أدى إلى عدم المراعاة والاهتمام بتحسين جودة منتوج القمح، وهذا ما نلمسه من التقرير الصادر بتاريخ 28 أفريل 1903م عن اللجنة الزراعية والمرسل إلى الوالي يتعلق بتحسين بذور القمح جاء فيه :"أن الأهالي وخاصة أهالي ورفلة والخمس ومسلاته وزليتن ومصراتة وسرت لايهتمون بتنقية بذور القمح من الشعير وغيره من البذور الغريبة مما جعل اكثر محصولهم من القمح فاسدا ومتدني السعر في الأسواق وأوصت اللجنة بضرورة الإعتناء بتنقية حبوب القمح قبل عملية الزرع واختيار أجود الأنواع وزيادة اهتمام الحكومة المحلية بذلك"[2].

وفي السنوات العجاف تعتمد الولاية على استيراد القمح من الخارج وبخاصة من فرنسا وايطاليا[3]، وبينما في السنوات المطيرة يتضاعف انتاج الحبوب ويتحقق الاكتفاء الذاتي ويستغنى عن الاستيراد، وهذا ما يؤكده (راي) Raeواصفا جودة المحاصيل الزراعية :" التربة على امتداد الساحل غنية جدا وتنتج المحاصيل الاوربية بسهولة، فالقمح يمتد لعلو الرجل والشعير يحصد مرتين كما في أوربا "[4].

8- أشجار الغابات :

عملت حكومة الولاية على غرس أشجار الغابات في مختلف أنحاء الولاية، حيث تم استيراد كميات كبيرة قدرت بحوالي 20ألف شتلة من أشجار الصفصاف من مدينة ازمير التركية وغرسها في ناحية الجبل الغربي بغرض الاستفادة منها كأخشاب للبناء وأعمدة في مد أسلاك الهاتف، كما

[1]- أمحمد الطوير، المرجع السابق، ص45.

[2]- سلامة الغزوي، المرجع السابق، ص160-161.

[3]- محمود ناجي، المصدر السابق، ص56.

[4]-EdwardRae . op.cit.p 81..

ادخل العثمانيون اشجار الكالبتوس التي جلبت من بيروت وزراعتها في المناطق الشمالية وخاصة في عهد الوالي أحمد راسم باشا الذي اأثر من زراعتها لما فيها من فوائد كبير أهمها تلطيف الجو وتوفير الأخشاب لمختلف الصنائع، فنجد متصرف فزان طلب تزويده بفصائل اشجار الكالبتوس لزراعتها حول المستنقعات لمكافحة بعض الأمراض والأوبئة والحشرات الضارة[1].

وحرصا من الولاة على تشجييع الغراسة للأشجار المثمرة وغيرها كانوا يصدرون قرارات وأوامر صارمة إلى مسؤولي الأقضية والنواحي للعمل بها، منها رسالة تهديد من الوالي محمد حافظ باشا إلى أعضاء المجالس المحلية جاء فيها .:

"من الآن فصاعدا فإن مثل هذا التقصير سيحاسب ويسجل عليهم ثم يفصل المتقاعسون من المراكز والوظائف والمشيخات التي يشغلونها ودون التفريق بين ناحية وأخرى، ويجب أن يبدأ السكان بكل لواء وقضاء وناحية منذ الآن واجبارهم في تحضير الحفر اللازمة لغرس اعداد وافرة من أشجار التين والعنب واللوز والزيتون دون استثناء أي شخص منهم، ويغرس كل واحد في السنة ما لا يقل عن عشرة أشجار من كل جنس ومتوسطوا الحال يغرس الواحد منهم من40إلى50شجرة، واوسطهم100واعلاهم من 100 إلى 200 أو 300شجرة، وأن تعاين وتحصر هذه الأشجار وتمسك بها قيودات تبعث للولاية صورة منها" [2].

وإلى جانب الحبوب وجدت زراعة الخضروات والفواكه التي تستهلك محليا وقد شجعت الدولة على زراعة بعض هذه الخضراوات والفواكه ؛ فقد ورد إلى الولاية بتاريخ 21 اكتوبر 1888م أمر سلطاني عن طريق نظارتي الداخلية والمالية تم بموجبه اعفاء محصول البطاطا من اخذ العشر عنه لمدة خمس سنوات تشجيعا للفلاحين على زيادة المساحات المزروعة منها وجاء في امر سلطاني آخر مؤرخ في5 شباط1315 مالية 1897 م عن طريق النظارة الداخلية يقضى باعفاء أصحاب الكروم الذين دمرت حشرة (الفيلوكيرا) كرومهم ويريدون تجديدها من أخذ الضريبة عنها [3].

وما نخلص إليه أن الولاية بحكم طابعها الصحراوي الذي يغلب على مجمل مساحتها هذا ما انعكس على قلة المساحة الزراعية التي تركزت في بعض السواحل الشمالية إضافة إلى طبيعة المناخ

---

[1]– الكوني، التحديث ..، المرجع السابق، ص56؛ ينظر أيضا وفاء كاظم، المرجع السابق، ص82–83.

[2]- د.م.ت، طرابلس، ملف الزراعة، وثيقة رقم 414، بتاريخ 1319هـ/ 1901م.

[3]- سلامة الغزوي، المرجع السابق، ص161.

الجاف الذي يسود معظم الولاية والذي لعب دورا مهما في التحكم في نوعية المنتوج الزراعي وكمياته ، وبالتالي فإن الإجراءات الإصلاحية التي قامت بها السلطة العثمانية بالولاية في قطاع الزراعة برغم أهميتها والحرص على الشديد على تنفيذها إلا أنها لم تجد استجابة ومسايرة من قبل الفلاح الليبي الذي عمد إلى اسلوب المراوغة والتهرب في تنفيذ آليات الإصلاح الزراعي وفي الوقت نفسه التمسك بعاداته وأساليبه ووسائله الزراعية التقليدية ، وعلى الرغم من موقف الفلاح من هذه الاجراءات إلا أن السلطات عملت على تنفيذها على أرض الواقع حيث اسهمت في تفعيل النشاط الزراعي في الولاية وتقديم حوافز اجرائية ومالية للفلاح من أجل الزيادة في كميات الإنتاج وتنظيم الأراضي باصدار وثائق التملك، وادخال مزروعات جديدة وانشاء مشاتل لفسائل مختلف الأشجار وانتقاء البذور الجيدة وانشاء الحدائق العامة. ويبقى الشئ الذي يعاب على السياسة العثمانية و الذي دفع بالفلاح الليبي إلى عدم تقبل تلك الإجراءات لتخوفه على ما سينجر عنها من سياسة ضريبية فاحشة والتي فعلا ارهقت كاهله وكان لها الأثر السلبي على الواقع الزراعي خاصة، حيث أن سلطات الولاية لم تراع سنوات الجفاف والقحط في التخفيف من حدة الضرائب المفروضة وهذا ما دفع بالكثير من القبائل إلى هجرة أراضيها وبالتالي تراجع الإنتاج الزراعي كمًا ونوعًا .

الفصل السادس : الصناعة والحرف

في الوقت الذي كانت الدول الأوربية تشهد نهضة صناعية نشطة، كان العامل الليبي منشغلا بهموم الزراعة والتجارة ولم يكن مهتما كثيرا بالحرف الصناعية أو عمل على تحسين وتحديث أنشطتها الموروثة عن الأجداد، فكانت بدون أهمية تذكر في الواقع الاقتصادي، وقد طبعت بصبغة الصناعات التقليدية والتي تنوعت بحسب الحاجة إليها.

ولكن هل حافظ العثمانيون على الوضع الصناعي المتدهور أم عملوا على تحسين الأداء الصناعي وما يتوافق وطموحات الحداثة العثمانية المنشودة؟

تجمع الدراسات المتعلقة بالصناعة والحرف في طرابلس الغرب خلال العهد العثماني على أنها صناعة بدائية بوسائل تقليدية يقوم بها بعض الحرفيون لسد متطلبات السوق المحلية بالعموم، أما الفئات الاجتماعية ميسورة الحال فلم تكتف بالمنتوجات المحلية بل تستورد حاجياتها من المنتوجات الأوربية. وقد انتظم أصحاب الحرف في طوائف حرفية، إذ كان لكل حرفة تنظيم خاص وتقاليد متعارف عليها، ويخصص لها سوق أو في شارع واحد أو زنقة واحدة، وكان لكل حرفة (أمين) ينتخب من قبل أفراد الحرفة الواحدة أو يتم تعيينه ليقوم بتنظيم أعمال الحرفة من جهة، وينظم علاقة هذه الحرفة مع الحرف الأخرى والحكومة من جهة أخرى [1]، تحقيقا للرقابة والمتابعة ودرع المخالفات، وضمانا لأصحابها الحماية والحقوق[2].

عرف عن الإدارة العثمانية خلال هذه الحقبة عدم اهتمامها بتطوير الصناعة سواء بإدخال صناعات جديدة أو إدخال المكننة الحديثة إلا انه عندما ينظر إلى الصناعة في عموم الولايات

---

[1]- قد يقصد بالمنسق بين جميع أمناء الحرف الذي يسمى أمين الأمناء الذي تكون تحت يده دفاتر قوانين البلد والرسوم المسطرة على حرف وصنائع البلد، كما هو معمول بها في الجزائر على العهد العثماني ؛ ينظر عائشة غطاس، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700-1830 مقاربة اجتماعية اقتصادية، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار ANEP، الجزائر، 2012 م، ص135-136 .

[2]- عمار جحيدر، " ابعاد نظرية لتاريخ ليبيا الاجتماعي في العصر الحديث"، **مجلة البحوث التاريخية**، مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الايطالي، السنة السادسة، العدد الاول، طرابلس، 1984، ص 47.

العثمانية نجدها تسير على نمط واحد، بل أن بعضا من الصناعات في هذه المنطقة كانت أكثر تطورا قياسا إلى بقية الولايات العثمانية الأخرى لاسيما العربية(1).

وكان للانتقادات الموجهة للحكومة العثمانية بعدم الاهتمام بالصناعة المحلية الأثر البالغ للدفع بها إلى العمل على خلق آليات جديدة تسهم في تحسين القطاع الصناعي، فوجدت من مبادرة الأهالي الفرصة السانحة حينما تقدموا بطلب إلى مجلس الولاية يناشدون فيه بتّأسيس إصلاحية لتعليم الاطفال الفقراء واليتامى وتدريبهم على بعض الحرف الصناعية ، ودون تردد وافقت حكومة الولاية على المشروع، وحث الوالي المواطنين على التبرع للمدرسة كما خصص لها مبلغ ثابت من ميزانية الولاية وألزم رؤساء بلديات الولاية على رصد 10 بالمئة من الميزانية لصالح المدرسة(2).

وشرع في بناء مدرسة الفنون والصنائع في 1871م، و سميت باسم المدرسة الحميدية الصناعية(3)، نسبة الى السلطان عبد الحميد الثاني، و بدأت في استقبال طلبتها عام 1874 / 1291 هـ على عهدة الوالي علي رضا باشا الثانية.

ومن الحرف التي تتولى المدرسة تعليمها للطلبة : الحدادة والنجارة وصناعة الأحذية وصناعة النحاس والألمنيوم وصناعة السروج المطرزة والمزخرفة والحقائب ومحافظ اليد والمقاعد الجليدية الصغيرة، ويتولى مهمة تعليم الطلبة لكل حرفة أستاذ خاص يعرف الأسطى(4) .

وكما شملت البعثات العلمية من غير طلاب المدارس العليا أيضا دفعات للتدريب الصناعي خص به لتأهيل فئة الطلاب الفقراء واليتامى ممن تتراوح اعمارهم بين 12 سنة و15 سنة(5). إذ تم في العام 1909 إرسال دفعة مكونة من خمسة طلاب من المتفوقين في مدرسة الفنون والصنائع

(1)- وفاء كاظم، المرجع السابق، ص103.

(2)– تيسير بن موسى، المرجع السابق، ص 343- 344.

(3)– بلدية طرابلس في مائة عام، المصدر السابق، ص87.

(4)- عبد الكريم أبوشويرب، نشأة مكاتب الفنون والصنائع، مجلة تراث الشعب، السنة الثامنة عشر، العد1 – 2 ، طرابلس، 1988، ص39.

(5)– محمد الكوني، التحديث..، المرجع السابق، ص212-215.

إلى استانبول . وغالبا ما يتم تعيين هؤلاء الطلبة بعد عودتهم من الخارج في الهيئة التدريسية بالمدرسة ذاتها [1] .

وبفضل هذا الاهتمام المتواضع ازدهرت العديد من المدن الليبية بالصناعة كطرابلس وبنغازي ومصراته ودرنة التي يتم فيها صناعة مختلف السلع والمنتجات وعلى نطاق واسع، تلبية لحاجيات السوق المحلية وتصدير فائض الإنتاج إلى الخارج[2].

ومن أهم طوائف الحرفيين التي عرفتها الولاية خلال هذه الحقبة والتي يمكن أن نصنفهم إلى فئتين، إنتاجية وخدمتية، وهم:

أ / – الحرف الإنتاجية :

– الحرارة :

وهم صانعو وبائعو الأقمشة والمنسوجات الحريرية ولهم أمين وسوق خاص عرف بسوق الحرارة.

– الخياطة أو التارزية:

وهم الذين يقومون بتفصيل الأقمشة وخياطتها، وقد جاء في أحد سجلات المحكمة الشرعية "..في يوم الجمعة الفارط دخل الذمي المدعى عليه على بركة المدعي المذكور في حوش ساكن فيه وهو أحمد بن الحاج محمد الموفق بداخل محروسة طرابلس غرب وتكلم معه بركة المذكور ليخيط له (كذا) جبة قماش أبيض بكراء معلوم عندهما.."

– الصناعة النسيجية (النساجون) :

تعتبر صناعة النسيج من أهم الصناعات التقليدية وكانت تعتمد في البداية على الطريقة اليدوية دون استعمال الآلات الحديثة [3]، وتنتشر هذه الحرفة بكثرة في كل مدينة وقرية وبيت،

---

[1]- محمد الكوني بالحاج، التعليم ..، المرجع السابق، ص88.

[2]– وفاء كاظم الكندي، المرجع السابق، ص103.

[3]- الصيد ابوديب، "الحياكة والنسيج في العهد العثماني الثاني"، **مجلة تراث الشعب**، السنة السابعة عشر، العددالثاني، طرابلس، 1997، ص 78-79.

ويقوم الصناع بنسج أنواع من الأردية الحريرية والقطنية، ثم ادخلت عليها آلة الأنوال، وكما مارست المرأة هذه المهنة في البيت حيث كانت تقوم بنسج أردية صوفية يلبسها الرجال تعرف بالحولي أو الجرد أو الحرام،كما يقومن بنسج الأغطية والأفرشة . وعادة ما تمارس النساء هذه الحرفة للاسترزاق منها وإعالة أسرتها[1] خاصة إذا ما كانت أرملة أو الزوج عاجزا عن العمل.

وظلت صناعة الأنسجة مزدهرة في طرابلس حتى مطلع القرن العشرين حينما أخذت المنسوجات الأوربية تغزو الأسواق الليبية وتنافس الإنتاج المحلي لرخص أثمانها مقارنة بأسعار المنتوج المحلي الغالي الثمن، وهذا ما صاحبه ركود في الصناعة النسيجية وعزوف الكثير من صناعها عن الاستمرار بالعمل لقلة المردود المالي لها، ووصل الأمر إلى حالة تذمر الصناع من هذا الوضع مما دفع بهم إلى تقديم احتجاج إلى السلطات العثمانية طالبين الاهتمام بوضعهم ومصير حرفتهم، فلبت نظارة الداخلية لمطلبهم بإصدار قرار في عام 1909 ألغت بموجبه الرسوم المفروضة على المنسوجات المحلية[2]. ولقي هذا القرار شكر وترحيب من قبل الصناع والحرفيين والذي أعاد بعث النشاط من جديد في سوق (الرباع) المنسوجات بطرابلس.

ومن أهم المنتوجات النسيجية الطرابلسية نذكر :

1- الأنسجة الصوفية:

تحتل المنسوجات الصوفية الصدارة الأولى في قطاع النسيج وذلك راجع لاهتمام المواطن الليبي بها، فهي تعد مصدر ملبسه وفراشه، ومن أهمها الحولي وهو الرداء التقليدي الذي يلبسه الرجال ويكون رقيقا أو سميكا بحسب نوع الخيط المستعمل في نسجه، ومن أنواعه العباءة التي تشتهر بصناعتها مصراته، ويبلغ طول الحولي أربعة أمتار ونصف ويتراوح عرضه إلى المتر ونصف، ويزن حوالي اثنين كيلوغرام ويتراوح سعره من ثمانية إلى اثني عشر فرنكا وذلك بحسب جودة حياكته، ويلي بعد الحولي في الأهمية صناعة البطانية والسجاد والتي من أنواعها المرقوم الذي بلغ درجة عالية من الإتقان والجودة ويستعمل لفرش حجرات البيوت والمساجد وتزيين الجدران، ولقي رواجا كبيرا حتى خارج الولاية. إضافة إلى بعض المنسوجات الصوفية كالحمل وهو من الفرش الكبيرة المدمجة

(1)- وفاء كاظم، المرجع السابق، ص 105.

(2)- تيسير بن موسى، المرجع السابق، ص150.

صناعتها من شعر المعز والصوف والوبر، والكليم وهو من الفرش الصغيرة المزخرفة بألوان ورسومات حيوانية[1].

2- الأنسجة القطنية:

وهي صناعة نسيجية تستعمل مادة القطن في حياكة ألبستها النسائية والرجالية بألوان مختلفة، وكان لكل منطقة لونها المميز، ويبلغ طول الرداء القطني ثلاثة أمتار وبعرض متر ونصف ويبلغ سعرها بين ثلاثة إلى خمسة فرنكات بحسب نوعية تلة القطن الجيدة أو الرديئة [2]. وتستورد خيوط القطن من ايطاليا وبريطانيا والنمسا[3].

3 – الأنسجة الحريرية:

من أشهر منتوجاتها الأردية (الحولي) الحريرية النسائية وعادة ما تكون مطرزة بخيوط الذهب والفضة، ويصنع بأدوات خشبية بسيطة، وقد احتكر اليهود هذه الحرفة، ويبلغ طول الحولي ثلاثة أمتار ونصف وعرضه متر ونصف ويباع بالوزن، إذ يتراوح وزن الحولي الواحد مابين اثنين وعشرين وخمسة وعشرين أُونصة(الأُونصة الواحدة= 28.35غرام)، ويباع بستة وستين قرشا ويزيد ثمنها بحسب زيادة عد خيوط الطرز، ونظر لانعدام الإنتاج المحلي لخيوط الحرير فتستورد الولاية كميات كبيرة منه من اليونان وايطاليا وفرنسا(مرسيليا)، ويصبغ محليا. ومعظم منتوج الأنسجة الحريرية يستهلك محليا وخاصة في مناسبات الأعراس، والباقي يصدر نحو مصر وتونس، ثم أدخلت الأنوال الحديثة في صناعته حيث قدر عددها عام 1911 بحوالي مائة نول يدوي[4].

4 – خياطو الدلاء :

---

[1]- تيسير بن موسى، المرجع نفسه، ص 151؛ أيضا وفاء كاظم، المرجع السابق، ص 107.

[2]- سعيد علي حامد، من صناعاتنا التقليدية (النسيج)، **مجلة تراث الشعب**، السنة الثانية عشر، العدد3-4، طرابلس، 1993/1992، ص 69.

[3]- محمود ناجي، المصدر السابق، ص50.

[4]- تيسير بن موسى، المرجع السابق، ص151؛ ينظر أيضا جوزيف كاكيا، المصدر السابق، ص127؛ محمود ناجي، المصدر السابق، ص51، وفاء كاظم، المرجع السابق، ص 109.

هؤلاء اختصوا في صناعة وحياكة الدلاء من جلود الحيوانات خاصة الأبقار والإبل والمعز، وهي حرفة زاولها العرب واليهود على حد السواء، وهذه الدلاء تستعمل لحفظ مياه الشرب فيها وكما يستعملها الفلاحون لاستخراج المياه من الآبار لسقي مزروعاتهم .

5 – السراجة:

وهم صانعوا سروج الخيل وقد تعددت أنواعها وصناعتها، فعلاوة على نوعية الجلود وطريقة دباغتها فإن ثمن السرج يكون مرتفعا إذا ما وشيي بخيوط الفضة. وكان لهذه الصناعة أمين وسوق خاص بها عرف بسوق السراجة داخل المدينة [1].

6– السرايرية:

وهم صناع ومصلحو مؤخرة البندقية وكان لهم أمين وسوق خاص بهم .

7 – الزنايدية :

وهم صانعوا زناد البنادق التي تدق حشوة البارود لتنفجر .

8 – النجارون:

وهم محترفو مهنة النجارة، ومن أهم صناعاتهم صناعة الأبواب والشبابيك والصناديق البيتية التي توضع فيها الكثير من اللوازم منها على الخصوص الثياب .إضافة إلى صناعة الأدوات الزراعية كالمحراث والجرارات والكراريط وغيرها .

9- **الفحام :**

صانع الفحم "البياض" ويتم تحضيره بقطع الأشجار ثم غمر الحطب في مراديم وإشعال النار فيها، وبعد تمام استخلاص مادة الفحم يقوم صاحب الحرفة ببيعه إلى أصحاب الحوانيت خاصة داخل المدينة، ويستعمل في عملية طهي الطعام وأصحاب حرفة الحدادة .

[1] -- محمد عمر مروان، " أنواع الحرف بايالة طرابلس الغرب كما وردت بسجلات محكمة طرابلس الشرعية 1760-1911 "، **المجلة التاريخية المغاربية**، السنة29، عدد106، فيفري، 2002، ص 158.

10- القزدارة:

ترجع تسميتهم نسبة لمادة القصدير، وحرفتهم صناعة الأواني المنزلية النحاسية كالقدور والصحون والأسطل وكل ما يصلح كأداة استعمال، ثم يقومون بتبييضها وتلميعها بمعدن القصدير، ولهذه الحرفة أمين وسوق خاص بهم عرف بسوق القزادرة.

11- القلالي (صناعة الفخار) :

صانع الأواني الفخارية والقائم بطلائها، وقد اشتهرت منطقة غريان بهذه الحرفة لتوفر المادة الخام بهاالمتمثلة في الصلصال "واد المجينين"، وتعد الأواني الفخارية من الأشياء الضرورية بالمنزل وتستعمل كأداة للطبخ والتخزين ولحمل مياه الشروب فيها، ونظرا لندرة المادة الخام في الولاية أصبحت المواد المصنعة غير كافية لتغطية متطلبات وحاجيات السوق لذا توجب استيراد كميات كبيرة من تونس. وزادت اهمية صناعته عندما افتتح قسم تمهيني بمدرسة الفنون والصنائع [1]،كانت القلال تباع في مكان عرف برحبة القلال .

12- الجيارة :

يعود اسم الحرفة إلى طبيعة المادة الأساسية في عملية البناء، وقد احترف هذه المهنة الكثير من الناس، وهناك من استثمروا أموالهم بها، نظرا للطلب المتزايد على هذه المادة . وتقوم هذه الصناعة على جمع الأحجار في مكان يعرف بالكوشة ليتم حرقها لتتحول تلك الحجارة إلى تراب أبيض يطلق عليه الجير، وعند عملية البناء يضاف الى هذه المادة كمية محددة من الرمل ويخلط بالماء، وهو شبيه في متانته لمادة الاسمنت .ويذكر محمد مروان أن سجلات المحكمة الشرعية قد حوت وثائقها حول هذه الصناعة العديد من الشكاوي إما بسبب ما تحدثه تلك الأكواش من أضرار صحية على المواطنين وعلى المزروعات من خلال تطاير غبار هذه المادة أو بسبب المطالبة بكمية من الجير سدد ثمنها من طرف الزبون ولم يسلمها الحرفي لصاحبها[2].

[1]- أحمد صدقي الدجاني، المرجع السابق، ص 178.

[2]- محمد عمر مروان، المرجع السابق، ص161.

13- الصيّاغة :

اختص أصحابها بصناعة الحلي النسائية من معدني الذهب والفضة، وفي الغالب ما تكون الفضة أكثر المصوغات صناعة واستعمالا لأنها أرخص ثمنا من الذهب، واشتهرت الجالية اليهودية بهذه الحرفة نظرا لما تتطلبه من رأس ما كبير الذي لا يتوافر إلا عندهم إضافة إلى علاقاتهم بالدول والمؤسسات الأجنبية .ولهذه الحرفة أمين عرف بأمين الصياغة وهو أيضا من اليهود، ولايمكن بيع أيّ منتوج ما لم يكن مختوما بختمه محددا مقدار العيار والوزن، وكان لهذه الحرفة سوق خاص داخل المدينة عرف بسوق الصياغة، وعرفت صناعة الحلي رواجا كبيرا خاصة في مناسبات عقد الزواج الذي كان من شروطه ما يتطلب احضار عدد من الحلي الذهبية أو الفضية وبحسب امكانيات الأسر المتصاهرة، ومن بين ما اشتهر من اسماء الحلي: حدايد، دبالج، خواتم، خلخال، أساور قلادة، تكليلة، نبايل، بيزوان .. [1]

14- صناعة الصابون :

شهدت صناعة الصابون نشاطا معتبرا في مركز الولاية لسد حاجات الأهالي منه، فقد كانت توجد أربعة مصانع للصابون بمدينة طرابلس، وقدرت كمية انتاجه السنوي بحوالي مائة وثمانين طنا، ويستهلك معظم الإنتاج محليا و الفائض منهيصدر إلى اسطنبول لاستعماله في المعامل التابعة لجيش ، وتصل الكميات المصدرة أحيانا إلى أكثر من خمسة عشر ألف أقة[2].

وأما المواد الأولية التي تدخل في صناعة الصابون معظمها مستوردة من الخارج فيما عدا الزيت فقد كان متوفرا محليا وكذلك مادة الجير الحار و التي تجلب من المناطق ال زراعية المحيطة بمدينة طرابلس. وقد شاع استعمال أنواع عديدة من ا لصابون بين أهالي المدينة ومن بينها: الصابون "المطلوق" الذي يعد أكثر استعمالا و يتميز بلونه العسلي وكثرة رغوته في الماء الحلو أو المالح على حد السواء، والنوع الآخر فيطلق عليه" صابون المسك " و يتميز برائحته الزكية ا لذي يستعمل لنظافة الأجسام[3].

(1)- محمد عمر مروان، المرجع السابق، ص 159-160.

(2)- أحمد صدقي الدجاني، ليبيا قبل الاحتلال..، المرجع السابق، ص245.

(3)- حسين سالم أبوشويشة، المرجع السابق، ص164.

وفي بدايات القرن العشرين أصيب منتوج الصابون المحلي بالشل والتراجع في المبيعات نظرا لعزوف الأهالي عن شرائه، وذلك راجع لنشاط بعض الشركات والأفراد في هذا الميدان اسهم في دخول العديد من المنتجات الأجنبية ومنها الصابون وبجودة عالية، فعجز الصابون المحلي على عدم القدرة على منافسته، وهذا ما أثر على حجم مبيعاته التي لم تتجاوز عام 1910م المائة ألف ليرة لكل من إنتاجي ولاية طرابلس ومتصرفية بنغازي[1].

15- صناعة العطور:

عرفت طرابلس الغرب في العهد العثماني الثاني ازدهارا كبيرا في صناعة العطريات، واعتمدت هذه الصناعات على الأعشاب الطبيعية وبعض المنتجات الزراعية من الأشجار والبقوليات التي تأتي إلى مدينة طرابلس من المناطق المحيطة بها، وتتعدت أنواع واستعمالات العطور حيث شملت الجوانب العلاجية إذ كانت العطور والأعشاب العطرية توصف للتداوي من الكثير من الأمراض التي عرفتها الولاية كبدائل عن الأدوية المرتفعة السعر التي تبيعها الصيدليات. وقد ازدهرت تجارتها وكثرت محلات العطارين لدرجة أن أصبحت لهم سوقا خاصا بهم يسمى سوق العطارين.

واعتمدت صناعة العطور على بعض أزهار البرتقال والياسمين والسفرجل والنرجس والصبير والليمون والورد والنعناع والزعتر والخشب ذو الرائحة الطيبة والذي يسمى العود . وكما كان يستعمل بعض أنواع العطر في صناعة الحلوى والفطائر والعجائن والخبز الفاخر مما يكسبها شهية ورائحة طيبة [2].

16- صناعة الحصر والسجاد:

عرفت هذه الصناعة نشاطا كبيرا في ولاية طرابس الغرب نظرا لتوفر المواد الأولية لهذه الصناعة كنبات السمار الذي ينبت في المستنقعات ونبات الحلفا الذي يوجد في الأماكن القريبة من طرابلس ونبات القصب الذي ينمو على ضفاف الأودية، وقد اشتهرت أيضا منطقة مصراته بهذه الصناعة وخاصة تاورغا[3].

---

[1] - فرنشيسكو كورو، المرجع السابق، ص68.

[2]- حسين سالم أبوشويشة، المرجع السابق، ص165.

[3]– أحمد صدقي الدجاني، المرجع السابق، ص 243.

وتنتج الولاية كميات كبيرة من الحصر تكفي لسد حاجيات ومتطلبات السوق المحلية وفائض الإنتاج يتم تسويقه إلى خارج الولاية وخاصة الدولة العثمانية التي كانت تستورد حوالي ثلث الإنتاج، ثم تونس والإسكندرية، ويعود كثرة الإقبال عليه إلى جودة المواد الخام المستعملة وإلى مهارة صناعه [1].

وأما صناعة السجاد فهي كانت أيضا مزدهرة خاصة في مصراته وكان ينسب إليها النوع الجيّد، ويصنع بألون متنوعة وزخارف وأنواع متعددة، وبلغ عدد الإنتاج أكثر من سبعة آلاف سجادة وبقيمة قدرت بـ 20 ألف ليرة تركية، الفائض منه يسوق إلى برقة ومصر واستانبول[2] .

17- صناعة الملح:

كانت السواحل الليبية غنية بالملاحات خاصة في درنة وبنغازي ومصراته وطرابلس وزوارة، وقد عهدت حكومة الولاية إلى أشخاص لاستخراجه لحسابها، وقد سبق وأن ابرمت إمارة البندقية عقد امتياز يجيز لها استغلال أملاح زوارة ولمدة عشرين سنة، وقد حازت أملاح بنغازي وتاجوراء شهرة عالمية كبيرة . وقد شكلت مداخيل الملح مصدرا مهما من مصادر الدخل للولاية حيث تراوح دخلها السنوي منه بأربع آلاف ليرة تركية في طرابلس وست وثلاثون ألف ليرة في برقة [3]، ومعظم إنتاج الملح يصدر إلى الخارج .

18- الثروة المعدنية وصناعاتها :

وتشمل تصنيع معادن الحديد ونقش النحاس وصنع منها الأدوات المنزلية كالقدور والأواني وأدوات الفلاحة والحراثة. إضافة إلى معادن الرصاص والزنك والقصدير والنطرون (كربونات الصودا) هذا الاخير الذي يستعمل كسماد لتخصيب الأراضي الزراعية نظرا لما يشمله من مكونات مثل البوتاس وحمض الآزوت ونترات البوتاسيوم وكبريت اتالبوتاس [4]، وبيع منه عام 1901م حوالي 590 قنطارا، أما الكبريت فهو يتوفر بكميات معتبرة في خليج سرت الذي

(1) – وفاء كاظم ، المرجع السابق ،ص 111-112.

(2)- أحمد الدجاني، المرجع السابق، ص 242.

(3)– انتوني كاكيا، المصدر السابق، ص 177 ؛ وفاء كاظم، المرجع السابق، 203

(4)- تيسير بن موسى، المرجع السابق، ص 154.

يستعمله أهالي الصحراء لمداواة جمالهم المرضى، ووفرة هذاالمعدن زادت في أطماع وتنافس الأجانب للحصول على عقود الامتياز للتنقيب عليه، واستطاعت المانيا بحكم العلاقة الودية بين امبرطورها غوليوم الثاني والسلطان عبد الحميد الثاني أن تنال امتياز استخراج الكبريت من المناجم وتفويت الفرصة على الايطاليين الطامعين فيه[1]. ومن المعادن الأخرى الموجودة في الولاية كالفحم الحجري الذي يستغل محليا، واحجار الرخام والمرمر بناحية جنزور التي تستعمل في بناء المنازل والقصور.

وتذكر المؤرخة العراقية وفاء الكندي بأن الشركات الأجنبية قد تنافست للبحث والتنقيب على مختلف المعادن وخاصة الفوسفات بالولاية ومنها :

مجموعة ايطالية تنشط تحت رئاسة فرع بنك روما بطرابلس

مجموعة عربية تضم عدد من وجهاء الولاية

مجموعة مصرية يمثلها بعض الوجهاء

مجموعة فرنسية يمثلها البارون(دوكاتلان)Baron Catelin[2] .

ب/- الحرف الخدمية :

وهي حرف تقدم خدمات إلى طالبيها وقد يقترب البعض منها إلى حرف إنتاجية ولكن بشكل خدمي، ومنها :

1- **الدلالون** :

وهم من يدفع إليهم ببضائع كالأقمشة والملابس والحلي أو عقارات للمناداة عليها في الأسواق محاولين الحصول على أعلى سعر لأصحابها، لأن الدلال كان يتقاضى نسبة مئوية عما يبعه، فعلى سبيل المثال حدد المجلس الشرعي بمدينة طرابلس الغرب أجرة دلال العقارات نصف ريال في المائة مهما كانت قيمة العقار ولهذا يحرص هؤلاء بالحصول على أعلى سعر للعقارات التي بين أيديهم، وهذا لا يعني أن قيمة ما يتقاضاه الدلال حول أي بضاعة يبيعها ثابتة إنما تعود بحسب

[1]- وفاء كاظم، المرجع السابق، ص118.

[2]- نفسه، ص121.

المفاهمة وفي كل الأحوال لا تتجاوز 2بالمائة من قيمة البضاعة [1]. وتضمنت سجلات محكمة طرابلس الشرعية أسماء العديد من هؤلاء الدلالين، فعلى سبيل المثال لا الحصر ذكر علي بن سليم دلال حلي، محمد ماعون دلال حرير، عمر بن سالم دلال ملابس، محمد الطرودي دلال عقارات، علي بن محمد المجبري دلال حوالي. وافادت السجلات أن هؤلاء الحرفيين لم يقتصر نشاطهم على الأسواق فقط بل تعداها إلى التجوال على البيوت[2].

2- السماسرة:

حرفة شبيهة بالحرفة السابقة إلا أن أصحابها اختصوا ببيع الجملة والكميات الكبيرة، إذ يحاول السمسار التقريب بين صاحب البضاعة والمشتري، فصاحب البضاعة يحدد للسمسار الثمن الذي يجب أن يبيع به بضاعته وما زاد على ذلك يكون من نصيب السمسار أما إذا نقص فيكون ذلك على حساب صاحب البضاعة[3]. ولم نقف على ماكان يتقاضاه أصحاب هذه الفئة من أجرة .

3- الكيَّالُون:

يتولون كيل الحبوب كالقمح والشعير والبشنة والتمور في الأسواق العامة كسوقي الثلاثاء والجمعة، كما اختص بعض منهم بكيل الأراضي، وتعد هذه الحرفة وظيفة عامة تتطلب الأمانة والصدق، وقد أوردت السجلات العديد من اسماء هذه المهنة، الشيخ الساسي بن محمد الكيال ، حسين الجهمي الكيال، عمر بن عطية الوزان، محمد بن يوسف كيال الأراضي، وذكرت السجلات مهنة أمين الرمانة وهو المعني بوزن الكميات الكبيرة والذي من مهامه أيضا وزن البضائع بالمتاجر التي يتم فتحها بأمر من القاضي[4].

4 – الطحانون :

هؤلاء يتولون طحن الحبوب بأنواعها المختلفة، وهي حرفة في غاية الأهمية في ذلك الوقت، وكانت بمدينة طرابلس الكثير منها، بل في كل مدينة كانت توجد أكثر من واحدة وتستعمل

---

(1)- وفاء كاظم الكندي، المرجع السابق، ص131.

(2)- محمد مروان، المرجع السابق، ص 163.

(3)- نفسه ، ص163.

(4)- نفسه ، ص165.

الحيوانات من جمال وبغال وحمير لدورانها، واعتمدت حكومة الولاية على هذه المطاحن من أجل توفير الدقيق والخبز لعساكر الولاية.

5 – الخبازون :

يقوم أصحاب هذه الحرفة بصناعة الخبز في الأفران ويكثر الطلب على هذه المادة الضرورية في الأسواق، وقد عرفت المنطقة المخصصة لبيع الخبز برحبة الخبز، وقد اشترطت حكومة الولاية مواصفات محددة لصناعة الخبز من حيث الجودة والوزن والسعر، وكلف المحتسب بمراقبة المخالفين لتلك الشروط .

6– القهاوجية :

هؤلاء من احترفوا طبخ القهوة وتقديمها للزبائن واعتبرت المقاهي مكان للترفيه والترويح على النفس وتجاذب الأحاديث والروايات ومكانا لعقد الصفقات التجارية، وقد اشتهرت العديد من المقاهي داخل مدينة طرابلس بكثرة وافديها مثل مقهى شيخ البلد[1].

إضافة إلى ما ذكرناه من حرف وهناك العديد من الحرف مثل: حرفة الحمامجي وهو الذي يقوم بخدمة الزبائن داخل الحمام، وحرفة الحلاقة، وحرفة الخماسة الذين يشتغلون في الأراضي الزراعية مقابل خمس المحصول، والبناؤون، والحواتة المختصون بصيد السمك وبيعه، والخضارون والعطارون والجزارون، ومن احترف مهنة الطب الشعبي والمعالجة بالأعشاب والنباتات والعقاقير.

---

(1)- محمد عمر مروان، المرجع السابق، ص164-165.

الجدول التالي يوضح مختلف أنواع الحرف التي كانت منتشرة داخل مركز الولاية وضواحيها وعدد العاملين بها [1]

نوع الحرفة	عدد الحرفيين	نوع الحرفة	عدد الحرفيين
النساجة	120	الحصائرية	33
الكيالة	93	فران(عمال بالافران)	78
الطباخة	10	قهواجي	28
القصابة	103	البقالة	57
السراجة(صناع الاسرجة)	21	السرارة (صناع يد البندقية)	6
حمالة بالميناء	11	حمال متجول	21
خرداجية	11	حمامية(عمال بالحمامات)	7
الدلالة والسماسرة	6	البلاغجية (صناع الأحذية)	9
الحراس أو العساسة	11	أسطوات بناء	2
التارزية	1	القزدارة	13
غسال ملابس	1	اسطى خباز	3
الحدادة	25	الحطاية وصانعو الفحم	10
عجان الخبز	4	صانعو وباعة الخل	5
صانعي الكباب	1	بائع جلود مدبوغة	1
باعة الفواكه	16	حلاقة	6
الغرابلية(صناعة الغرابيل)	28	الصرافة	3
العرباجية(سائقو العربات)	21	الطحانة	21
السبابطية(صناع الأحذية)	43	العطارة	5
بناي قبور	1	تجار	38
الدباغة	23	بائع ملابس قديمة	2
النجارة	5	بائع متفرقات صغيرة	3
حمالة المراكب	16		

[1]- وفاء كاظم الكندي، المرجع السابق، ص101.

إن الواقع المتردي لحرفة الصناعة في طرابلس الغرب هو ما توضح حقيقته صحيفة (لاديبيش كولونيال) وذلك قبيل الإحتلال الايطالي، فذكرت في عددها الصادر في سبتمبر 1911م، نقلا عن وفاء كاظم الكندي، مايلي: " الصناعة بدورها ليست في حالة أفضل مما كانت عليه الزراعة، فهي تقتصر علي استخراج المعادن وعلى صنع الحاجيات الضرورية جدا للحياة وكل ما يستخرج لايعدو الملح من بعض الأماكن والكبريت من أماكن أخرى والذهب من بعض الرمال والوديان، ولكنه لايوجد بكميات يمكن استغلالها على مستواها صناعي، كما لاتوجد مناجم ذات أهمية فعلية " [1].

خصائص الصناعة في ولاية طرابلس الغرب:

لم تعرف الولاية المصانع الكبيرة حتى نهاية هذه الحقبة، على الرغم من الطلب الداخلي والخارجي للمصنوعات المنتجة داخل الولاية، فكثير من الصناعات كانت تلقى رواجا في الدولة العثمانية او في الأسواق الإفريقية، لاسيما مصر والسودان وتونس، وأهمها المنتجات الحريرية والمنسوجات الموشاة بخيوط الذهب والفضة.

لهذا يمكن تحديد بعضا من خصائص الصناعة في النقاط التالية[2]:

- كانت تقليدية موروثة من جيل إلى آخر، من دون أي تطور أو إضافة .
- انها يدوية، اعتمدت على جهد الإنسان. قيامها على تصنيع المواد الخام الأولية المتوافرة في الولاية مثل الصوف والجلود والحلفاء وسعف النخيل .
- قامت أساسا لسد الحاجات المحلية وتوفير الاحتياجات الأساسية من ملبس وأغذية وأدوات الفلاحة .
- اتسمت بالفردية، فالصناعة يقوم بها فرد واحد أو عدة أفراد من عائلة واحدة تمتهن هذه الحرفة أو الصناعة .

ويتبين من خلال هذه الدراسة بأن الصناعة في ولاية طرابلس الغرب خلال القرن التاسع عشر ظلت صناعة تقليدية حرفية بدائية ولم ترق إلى مصاف الصناعات الحديثة ولم يكن بطرابلس أي

[1]- وفاء كاظم، المرجع السابق، ص99.

[2]- عقيل محمد البربار، دراسات في تاريخ ليبيا..، المرجع السابق، ص 38.

نوع من المصانع الكبيرة الحجم بل كانت عبارة عن ورشات صغيرة جدا لم تتجاوز الورشة الواحدة منها مساحة الحجرة الصغيرة أو مستودع صغير في الغالب ويعمل به الحرفي وأحيان يساعده بعض من أبنائه، وبموجب حركة الإصلاح التي اسهمت في إنشاء مدرسة الفنون والصنائع والتي كان لها الفضل الكبير في تعلم الكثير من الشباب الليبي لمختلف الحرف فأعطت ثمارها بتوسيع النشاط الحرفي كما ونوعا. وعلى الرغم من محدودية الإمكانات الصناعية بالولاية فقد كانت صناعاتها تلبي حاجيات المواطن الليبي وتصدر فائض الإنتاج إلى الدول المجاورة كتونس ومصر والجزائر ودول الساحل الإفريقي و إلى بقية الولايات العثمانية الأخرى، وإلى بعض الدول الأوربية كايطاليا وفرنسا وانجلترى. ومع مطلع القرن العشرين شهدت الولاية تنافس أوربي كبير من أجل استغلال المجال الصناعي وخاصة التعدين الذي كان الحظ الأوفر فيه قد ابتسم لمشاريع بنك دي روما الايطالي.

الفصل السابع: حركة المبادلات التجارية

1– أهمية الموقع في عملية المبادلات التجارية:

إن موقع الولاية الاستراتيجي في قارة إفريقيا وقربها من المراكز التجارية الإفريقية واطلالها على شواطئ البحر المتوسط وتوسطها بين المغرب والمشرق العربيين مكنها من لعب دور مهم في الحركة التجارية داخليا وخارجيا والتي كانت عمادها تجارة القوافل التي تجوب الصحراء، ووفرت لفئة واسعة من أهالي المدن فرص ممارسة النشاط التجاري، إضافة إلى حافز الاستقرار الأمني الذي شهده العهد العثماني الثاني وامتلاكها لأطول الشواطئ على البحر المتوسط تخللته عدة موانئ ومرافئ صغيرة هي بمثابة محطات تجارية تستقبل أنواعا مختلفة من السفن التجارية[1].

إن هذا الموقع الممتاز للولاية قد أشارت إليه الكثير من الصحف الأجنبية على حد قول كاظم الكندي، فقد ذكرت صحيفة (لاديبيش كولونيال)في احدى مقالاتها :" إن طرابلس الغرب، بالنظر إلى تركيبها السكاني ومركزها الجغرافي مدعوة إلى أن تضطلع على الصعيد التجاري البحت بدور ريادي أكبر مما لم تتمكن من القيام به في المجال الصناعي والزراعي والمنجمي .. ويحقق لها مكاسب تقدر بما يتراوح بين 16–17مليون فرنك، وهذا ما يعني أن بإمكان طرابلس أن تصبح في المستقبل منطقة طرق القوافل والبوابة الإجبارية للصحراء والمنفذ الهام نحو السودان"[2].

والشئ نفسه، أكده الرحالة الألماني بارث الذي سجل انطبعاته حينما زار مدينة طرابلس عام 1843ضمن رحلته الكبرى من المغرب حتى مصر، وتحدث فيها عن أهمية الموقع وتوفر الأمن وحركية النشاط التجاري في الولاية مع بقية المناطق المجاورة لها :

" إن للموقع أهمية عظمى حيث تنطلق منها اقصر الطرق إلى قلب تكرور والسودان..وتظل نقطة انطلاق هامة..واثناء اقامتي بها، أن شاهدت وصول قافلة من غدامس، تتألف من ألف جمل، محملة بالتبر واللؤلؤ والزعفران والتوابل وريش النعام والعبيد..وهذا النشاط التجاري مع دواخل افريقيا فإنه من الطبيعي أن نجد في متاجرها المجهزة بصفة عامة تجهيزا حسنا،جميع المنتوجات التي تأتي من تمبوكتو وبورنو، وأهم المصنوعات اليدوية،ومنها البسط والأحزمة الحمراء وأعمال الصباغة، ويجري هنا تصدير

---

[1]– قاسم الجميلي، صفحات من تاريخ ليبياالحديث والمعاصر، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 2003، ص149.

[2]– وفاء كاظم، المرجع السابق، ص 122.

الصوف الممتاز والسنامكي وبعض التوابل الأخرى وعروق الروبية وجلود الماعز والضأن المدبوغة والفواكه المجففة كالتمور وغيرها. ومنتوجات البلدان الجنوبية"[1].

أ/– التجارة الداخلية :

شكلت حركة التجارة الداخلية مظهرا مهما من مظاهر الحياة الاقتصادية للولاية، ومصدرا لدعم دخل بعض الفئات التي اتخذت من التجارة حرفة أساسية لها[2]، وفي المقابل وفرت متطلبات وحاجيات الأهالي من مختلف المواد الغذائية الأساسية كالقمح والشعير والتمور وزيت الزيتون والخضر والفواكه واللحوم والسمن والعسل، ومن المنتجات الأخرى كالصوف والوبر والمفروشات والحصر والأواني الفخارية والأوعية المصنوعة من سعف النخيل والحبال والشباك المصنوعة من الحلفاء والأدوات النحاسية والمصنوعات الجلدية وصياغة الذهب والفضة [3].

وقد عُرفت طرابلس الغرب بكثرة أسواقها التجارية المتنوعة النشاط التي تعقد يوميا أو في أيام معينة من الأسبوع فتسمى باسم ذلك اليوم الذي تعقد فيه، وهناك أسواق أخرى كانت تعرف باسم المنتجات التي تباع فيها، وكما اشتهرت بعض عائلاتها بالتجارة على الصعيد الداخلي، وبتجارة القوافل عبر الصحراء .

وقد تميزت التجارة الداخلية بطرق وآليات بيع بصيغتين هما تجارة التجزأة (القطاعي) وتجارة الجملة، فالأولى تلبي حاجيات السكان من مأكل وملبس وأدوات ومستلزمات الحياة اليومية [4]، والثانية تكون لما تفيض كميات الإنتاج عن حاجيات السوق المحلية، فالفائض الكبير من المنتجات يتم بيعه بسوق الجملة والذي في الغالب يتم نقله إلى مناطق بعيدة .ومن أشهر أسواق طرابلس التي هي عصب الحركة التجارية بالولاية عموما، نذكر منها :

---

(1)- خليفة محمد التليسي، حكاية مدينة طرابلس ..، المرجع السابق، ص157-159.

(2)–وفاء كاظم، المرجع السابق، ص135.

(3)- عبدالله علي ابراهيم، " أنماط التجارة الداخلية في ولاية طرابلس الغرب وبرقة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر"، **مجلة البحوث التاريخية**، مركز الجهاد الليبيين للدراسات التاريخية، السنة6، العدد2، طرابلس 1984، ص401.

(4)– انعام محمد سا لم شرف الدين، مدخل الى تاريخ طرابلس الاجتماعي والاقتصادي –دراسة في مؤسسات المدينة التجارية 1711-1835، (م.م. ج. ل.د.ت)، طرابلس، 1998، ص74.

1-**سوق الثلاثاء :**

كان يقام هذا السوق بالساحة المعروفة اليوم بميدان الشهداء، على مقربة من السرايا الحمراء، ونظرا لتزايد الحركة التجارية به مما كان لزاما على حكومة الولاية توسيع دائرته لاستيعاب الكميات الكبير من السلع، وكانت تباع فيه مختلف الحيوانات من إبل وأغنام ومعز وحمير وخيول [1]، وتأخذ هذه المبيعات حيزا كبيرا من السوق، بينما المساحة المتبقية فتكون مخصصة إلى الخضار واللحوم والأقمشة والأواني الفخارية وغيرها من الحاجيات التي يقتنيها الزبائن. ويفتتح السوق بداية من الساعة الرابعة من الصباح الباكر وإلى غاية الظهيرة، ويرتاده معظم سكان المدينة والمناطق المجاورة لها، وأحيانا مايصل عدد الوافدين عليه إلى مايقرب عشرة آلاف شخص[2].

2- **سوق باب الحرية :**

عبارة عن رواق تنشط به الصناعات اليدوية مثل الغرابيل والسروج والدفوف .

3- **سوق الحلقة :**

اشتهر ببيع الخيوط القطنية والحريرية، وترتاده النساء بكثرة لقضاء حاجياتهن من مختلف مستلزمات الخياطة وبه أيضا حمام للنساء .

4-**سوق اللفة :**

وهو عبارة عن زنقة متفرعة عن سوق الحلقة، ويتمثل نشاطه في بيع الأردية الصوفية، والملابس والفرش المتنوعة .

5-**سوق الصياغة :**

هو يتفرع من سوق الحلقة من ناحية ومن سوق العطارة والفيدقة من ناحية أخرى، وهو بذلك يجاور سوق المشير في المدينة القديمة، ويتمثل نشاطه في صناعة وبيع الحلي الفضّية والذهبية. واشتهرت الولاية بصنَّاعِها المهرة في هذا الميدان، واشهر التجار به نذكر: الضاري الأشتر، وبرامو اليهودي، ونظرا لجودة وجمالية هذه المصوغات فكانت تصدر إلى تونس ومصر[3].

---

(1)- فرج ونيس الساعدي الصيد، "لمحة تاريخية عن أسواق طرابلس التجارية، شارع المأمون كنموذج لتجارة الدقيق "، أعمال الندوة العلمية الثالثة بعنوان الدور الاقتصادي لمدينة طرابلس كحلقة وصل بين اوربا وافريقيا، ط1، دار الكتاب الوطنية، بنغازي، 2008، ص237.

(2) - إفالد بانزة، طرابلس مطلع القرن العشرين، دراسة وترجمةعماد غانم، منشورات مركز الجهاد الليبي للدراسات الليبية، طرابلس، 1997، ص 151-160.

(3)- فرج ونيس الساعدي الصيد، المرجع السابق، ص 237 ؛ ينظر أيضا فرنشيسكو كورو، المصدر السابق، ص 68.

6- سوق الترك:

أنشأه الوالي التركي، محمد باشا الكرغلي (1687- 1701)، ويعد من أهم أسواق الولاية، حيث ووصفه الرحالة الألماني نختال بقوله: " إنّه أنظف الشوارع وأكثرها ترفا وأهمية حيث يقوم التجار العرب والأتراك ببيع بضائعهم في متاجرهم الصغيرة، متحلين بجدية صارمة دون اكتراث باطراء بضائعهم والدعاية لها كما لايقبلون بالمساومة أو تخفيض الأثمان، لايبالون بالبيع والشراء "[1]. وهو لايختص ببضاعة واحدة، ولكن يغلب عليه الملابس والخردوات ومستلزمات الخياطة، بينما يؤكد الرحالة كاوبير على التنوع في السلع وبمكان المرء أن يشتري منها كل شيء، وفيها دكاكين ذات وجهات زجاجية، وأغلب الحاجيات المعروضة للبيع هي أوروبية الصنع[2].

7- سوق الرباع (الربع القديم والجدبد)

ويقع في الجهة المقابلة لسوق الترك، وكان يعرف بسوق العرب أنشأه الوالي عثمان باشا الساقزلي (1649-1672م) وعرف باسم الرباع نسبة إلى الرباع التي بنيت فوقها للسكن، والرباع (جمع ربع وهي الدار)، وفي وقت لاحق تمَّ بناء سوق آخر مكمل لهذا السوق وملاصق لجامع أحمد باشا القرمانلي وعرف باسم سوق الرباع الجديد . كما كانت هناك أسواق أسبوعية منها في شرق الولاية الذي كان بها أهم سوق وهو سوق مدينة بنغازي، كان يمثل المركز التجاري الرئيس في منطقة برقة تباع فيه من الحيوانات حوالي 150من الأغنام والمعز و25 من البقر، 20رأس من الإبل، و2من الخيول، أما كميات الحبوب فتتراوح مابين 1500الى 1600 طن خلال فصل الصيف[3].

وتتأثر أسعار المواد والمنتوجات المعروضة في الأسواق بالعديد من المؤثرات وخاصة منها الغذائية والحيوانية بعدة عوامل منها ظروف العرض والطلب وعامل نزول الأمطار. فالسنوات المطيرة تكون هذه المواد وفيرة وأسعارها منخفضة، بينما سنوات الجفاف فتكون هذه المواد قليلة العرض وأسعارها مرتفعة جدا، وهذا ما أشار إليه وكيل تونس في بنغازي السيد أحمد محمد المهداوي في أحد التقارير التي بعث بها إلى خير الدين باشا في سنة 1878بأن نتيجة قلة نزول الأمطار في

---

(1)- خليفة التليسي، المرجع السابق، ص 164.

(2)- هـ .س. كاوبير، التلال .....المصدر السابق، ص 98.

(3)- عبد الله علي ابراهيم، انماط التجارة..، المرجع السابق، ص402 ؛ ينظر أيضا كاكيا، المرجع السابق، ص 124-125 ؛ وأيضا وفاء كاظم الكندي، المرجع السابق، ص 133.

السنة المذكورة فإن القمح والشعير أصبح من الصعب الحصول عليهما في الأسواق وأن أسعارهما ترتفع كل يوم[1].

ومن عوامل ومميزات المبادلات التجارية الداخلية والتي أسهمت في عملية تنشيطها وتفعيلها هو وجود وسطاء بين التجار والزبائن والذين يطلق عنهم بالدلالون الذين يقومون ببيع البضاعة عن طريق التشهير بها في السوق وإخضاعها لطريقة المزايدة، وكان للمرأة الحظ الأوفر في المشاركة في هذه العملية خاصة داخل البيوت، وفي الغالب ما يكون دور الدلال كوسيط في تجارة القطاعي (التجزئة)، وهناك السمسار الذي يكون دوره ونشاطه كوسيط خاصة بين بائع الجملة والزبون وهذا النوع من العمل ما يطلق عليه أويصنف في خانة الحرف الخدمية[2]

إن انتشار وتنوع آليات المبادلات التجارية كالتعامل النقدي الذي يعد أول آلية في هذه العملية نتيجة تعدد أنواع النقود المتداولة بطرابلس ومما أوجب وجود الصرافين ومؤسسات للصيرفة ونظام الحوالة، إضافة إلى استمرار التعامل بنظام المقايضة الذي يقوم باستبدال سلعة بأخرى تقاربها في السعر. كما وجدت معاملات قائمة على نظام البيع بالأجل (الدين) أو بالتقسيط تحدد فيه مدة الأجل بشهر أو شهرين وقد تصل إلى سنتين بحسب طبيعة المادة المباعة والكمية وهذا النوع من المعاملات (البيع بالأجل) طويلة الأمد فرض وجود واستعمال آلية السندات التي يوثق فيها الطرفين (البائع – المشتري) نوعية البضاعة وقيمتها وقيمة المدفوع والمتبقى وعدد الأقساط وأجل الدفع وتسجل بين المتعاملين أو تسجل مباشرة في سجل المحكمة الشرعية[2].

ب/ – التجارة الخارجية :

لقد عدّت التجارة الخارجية في نهاية القرن الثامن عشر وخلال القرن التاسع عشر كعنصر أساسي من عناصر الثروة، فكانت الشعوب تعتمد عليها للرقي إلى مصاف الدول العظمى، وهي إحدى أوجه النشاط البشري الذي يقوم على التبادل وتحقيق المنافع للافراد والأمم لما توفره لهم من

---

[1]- عبدالله علي ابراهيم، المرجع السابق، ص405.

[2] - انعام محمد سالم شرف الدين، المرجع السابق، ص76-78.

[2]– المرجع نفسه ، ص79-81.

مختلف البضائع والمنتوجات، وفي الوقت نفسه تساعد على التقدم في الميادين الأخلاقية والثقافية والاجتماعية من خلال الاحتكاك المتواصل بين هذه الشعوب [1].

1- تجارة الحلفاء:

الحلفاء نبات بري ينمو طبيعيا دون تدخل الإنسان فيه، ويعتبر مقاوما للحرارة [2]، وينتشر بكثرة في مناطق الجفارة، ترهونة، ورفلة زليتن غريان، ككلة [3]، والحلفاء نوعان الأول يتصف بألياف طويلة غليظة ويستعمل هذا النوع في صناعة الحبال والورق، أما النوع الثاني فيتصف بأليافه الرقيقة ويستعمل في صناعة الأقمشة، وعلفا للحيوانات لارتفاع قيمته الغذائية[4].

وحين زار راي (Rae) طرابلس عام 1876 وجد نبات الحلفاء تنمو بكميات كبيرة في سلسلة جبال غريان وكل تكاليفها في جمعها ونقلها، بمعنى لا تحتاج إلى عناية في نموها وقلعها، ويذكر أن الحلفاء تعد " أحسن مادة معروفة بعد الخرق والقطن لصناعة الورق . وكانت أول جريدة طبعت على ورق صنع منها هي جريدة الأخبار في الجزائر"[3].

وكما أشار إليها أيضا كاوبر خلال زيارته إلى طرابلس عام 1895 وجد أن نبات الحلفاء ينمو بريا في غرب ترهونة وغريان ومقاطعة الجبل، ويقومون بجمعه باليد. وأن كثرة الطلب عليه أوجد حرف للكثير من رجال المنطقة [5]. ولايتم جمعه حتى ينتهي موسم الأمطار أي يكون اقتلاعه مابين شهري أفريل وأكتوبر[6] .

---

[1]- محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائريفي الفترة مابين 1792-1830، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص77.

[2]- محمود ناجي، تاريخ طرابلس الغرب، تر عبد السلام ادهم، محمد الاسطى، مطبعة الغريب، بيروت 1970، المصدر السابق، ص 35.

[3]- الأمير، المرجع السابق، ص 91.

[4]- لامين جولاشان، "مخطوط خواطر واراء حول الزراعة "، ترجمة وتقديم عبد الكريم ابوشويرب **مجلة البحوث التاريخية**، السنة الثالثة، العدد2، (م.ج.ل.د.ت)، طرابلس، 1981، ص263.

[3] - احمد الدجاني ، المرجع السابق ، ص 246.

[5]–كاوبر، التلال، المصدر السابق، ص59؛ ينظر أيضا كاكيا ، المصدر السابق ، ص154.

[6]- فتحية علي عبدالله المريمي، نبات الحلفا كمورد اقتصادي بولاية طرابلس الغرب 1868-1911، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، 2006، ص83.

كانت أولى بدايات الإهتمام بتجارة هذا المادة في مدينة طرابلس عام 1868م، ثم انتقل إلى الخمس عام1873 ثم انتشرت في العديد من مناطق زليطن طابية وغيرها، حيث كانت تحمل الحلفا في شبكات خشنة تربط بإحكام وتنقل من مناطق قلعها على ظهور الإبل إلى موانئ طرابلس والخمس وبنغازي وزليتن على مسيرة أربعة أيام [1] فيحمل الجمل الواحد حوالي 4 قنطار، بينما تبلغ قيمتها بـ 25 قرشا للقنطار الواحد(يساوي 283.1رطل) وذلك بحسب نوعها الجيد والردئ، ثم بدأت أسعارها في الانخفاض وتراوحت مابين 9-10 قروش للقنطار الواحد، وهذا بسبب تلاعب التجار اليهود بها عبر شركاتهم وباتفاق مع الشركات الإنجليزية الإحتكارية[2]، وهذا ما انعكس سلبا على الأجور اليومية للعاملين على جمعها من الأهالي والتي لم تتجاوز القرشين أو ثلاثة قروش في الوقت الذي تزيد ساعات العمل عن أربعة عشر ساعة يوميا [3]. ولم يتوقف إلى هذا الحد بل يجب على كل عامل أن يدفع مقابل كل قنطار جمعه قرش وربع للحكومة و 20بارة مقابل الوزن و10بارات لصاحب الفندق .

تتأثرت تجارة الحلفا بمواسم الأمطار أو الجفاف ورغم ذلك لم يؤثر على الاستمرار في جمعها وتسويقها، والجدول التالي يوضح سنوات وكميات تسويقها[4].

السنوات	الكميات
1870	1 مليون /كلغ
1871	4 مليون /كلغ
1872	11مليون/كلغ
1873	12مليون/كلغ
1874	20مليون/كلغ
1875	34مليون/كلغ
1886	52 ألف /كلغ
1887	58ألف /كلغ

(1) -Karpenter Frank. G.From Trom Tangier To Tripoli Moroco , Algeria , Tunisia,Tripoli, and The Sahara Double Day, Doran Company, Inc New York, 1928,p.246. ; Charles Welligton Furlong , The Gateway ToThe Sahara, New York, 1909,p.149-150.

(2)- أحمد الدجاني، المرجع السابق، ص247.

(3)- الامير، المرجع السابق، ص 91 ؛ ينظر ايضااحمد الدجاني، وثايق تاريخ ليبيا، المصدر السابق، ص.166

(4)- فتحية علي عبدالله، المرجع السابق، ص84-85.

1888	69ألف/كلغ
1889	54ألف /كلغ
1890	44.5ألف /كلغ

ما يلاحظ من خلال إحصائيات الجدول أن كميات كبيرة من الحلفا كانت تصدر إلى الخارج خاصة في فترة السبعينات،حيث لوحظ تزايد مستمر، ففي خلال عامي 1870و1872زاد فارق حجم صادراتها إلى 10مليون/كلغ ليرتفع هذا الفارق في أقل من ثلاثة سنوات (1875) إلى اكثر من 24مليون/ كلغ، بينما لوحظ تراجع رهيب لكميات الصادارت خلال الثمانينات إذ أصبحت تقدر الكمية بمئات الآلاف فقط، وربما راجع ذلك إلى المواسم المناخية وأيضا إلى عمليات المضاربة بين بعض الشركات العاملة في هذا الميدان وخاصة منها اليهودية، أو وجود مناطق بديلة لهذه المادة دخلت في منافسة طرابلس الغرب كالجزائر والمغرب على سبيل المثال.

حددت بلدية طرابلس يوم الأحد من كل أسبوع سوقا للحلفاء، فبعدما تفرز وتصنف وتضغط في شكل رزم تشحن في البواخر من على رصيف سقالة الحلفاء بميناء طرابلس. وقد بلغت قيمة التحصيل الضريبي من الحلفاء خلال عامي 1889-1890 بـ9257جنيها ذهبيا و 67 قرشا من موانئ طرابلس الخمس زليطن الطابية، وبدأت هذه القيمة في الانخفاض والتراجع مع مطلع القرن العشرين، في حين يقول روسي :"إن الحلفاء كانت المادة الرئيسة في التصدير وبلغت قيمة صادراتها عام 1885 بـ 205 آلاف جنيها أما في عام1888بلغ ب 212 ألف وفي عام 1894بلغ 93 ألف و400جنيه استرلينيا"[(1)]، وبلغ مايصدر من الحلفاء مابين عامي 1902-1911 ب 30 ألف طن من الحلفاء[(2)].

وعلق الدجاني على قيمة الصادرات بأنها أرقام غير حقيقية مادامت الضريبة على الحلفاء بالعشر فيجب أن تكون أضعاف هذه القيمة المصرح بها[(3)].

وكانت مادة الحلفاء تصدر إلى انجلترا واسكتلندا لاستخدامها في صناعة الورق، وقد كان معدل ما يصدر من الحلفاء في كل عام بين سنة 1902-1911 ما يقارب 30ألف طن تدفع

(1)– روسي، المصدر السابق ،ص155.

(2)- كاكيا، المصدر السابق، ص 122.

(3)- أحمد الدجاني، المرجع السابق، ص249.

معامل الورق في بريطانيا مقابله ما بين 55إلى72 شلنا للطن الواحد [1]، والجدول الآتي يوضح قيمة الحلفاء المصدرة إلى بريطانيا مابين عامي 1899-1902، وبالعملة الفرنسية[2].

الاعوام	القيمة بالفرنك
1899	2410000
1900	2480000
1901	1890000
1902	2225000

ومن خلال تصفح هذه الإحصائيات يتبين أن مادة الحلفا ساهمت بشكل كبير في النشاط التجاري للولاية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر،خاصة بعد أن أصبحت المادة الأولية لصناعة الورق، وأصبحت من أهم صادرات الولاية نحو أوربا،كما أصبحت مصدرا هاما من مصادر الدخل للكثير من فئات المجتمع الليبي.

2- تجارة القوافل:

جعل الموقع الجغرافي من ولاية طرابلس الغرب طريقا مركزيا مهما لممارسة تجارة القوافل الصحراوية، فهي تعتبر حلقة وصل بين غيرها ممن يحدها شمالا وجنوبا،" فهي بشريطها الساحلي تكّون الحافة الجنوبية لإقليم البحر المتوسط بمناخه ونباته وتأثيره على الحياة والاستقرار وهي بأجزائها الجنوبية الصحراوية تحد إقليم السودان وما يليه من مناطق إستوائية غنية بثروات نباتية وحيوانية أخرى مهمة بالنسبة لشعوب أوربا والمتوسط [3].ومن تلك الطرق المركزية الهامة للقوافل التجارية الصحراوية، الطرق الثلاث وهي :

طريق تاجازا – تمبكتو في الغرب

طريق غدامس– اير الحوسا في الوسط

طريق فزان –كاوار إلى بورنو في الشرق

---

(1) - الأمير، المرجع السابق، ص91؛ أيضا جوزيف كاكيا، المرجع السابق، ص155.

(2)– الصويعي، المطابع والمطبوعات الليبية، المنشأة العام للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، 1985، ص100؛ أيضا وفاء كاظم، المرجع السابق، ص78.

(3)- أحمد صدقي الدجاني، المرجع السابق، ص250.

وقد عرف عن هذه الطرق على حسب رأي بوفيل أنها من أأمن واقصر الطرق بالنسبة للتجارة[1]. وقد أوضح بعيو مسار تلك الطرقات وصنفها، فيقول هناك طرق رئيسية وأخرى فرعية في ولاية طرابلس الغرب، الرئيسية وهي طرق طويلة المسافات تقطعها القوافل في مدة 2 إلى 3 أشهر وأحيانا إلى سنة كاملة، أما الطرق الفرعية وهي ذات مسافات قصيرة أو متوسطة يدوم قطعها من قبل القوافل أياما معدودات ومن ميزتها انها تربط المراكز ببعضها البعض وتصل بين الواحات المتقاربة[2].

وأما مسار طريق القوافل من الجنوب إلى الشمال فهو الذي ينطلق من تشاد إلى طرابلس ويمتد من كاوار في السودان إلى واحة مرزق شمالا ومنها أي (من مرزق) تتفرع إلى فرعين إما من مرزق إلى غات غربا ثم غدامس ثم إلى طرابلس، وإما من مرزق مباشرة نحو طرابلس(الطريق الأوسط) مرورا بـ ورفلة – ترهونة – واحة سوكنة [3]. ويعد هذا المسار من أسهل الطرق لعبور الصحراء وقد استعادت أهميتها بفضل حسن العلاقات والصلات مابين الأتراك وسلطان بورنو كما يعد من أهم طرق تجارة الرقيق، والطريق نفسه ذكره كاكيا حينما حدد مسار القوافل المتجهة إلى وسط افريقيا انطلاقا من طرابلس سرت سوكنا مرزق بلما وصولا إلى بورنو[4].

وهناك طريق ثان(الطريق الغربي) ذكره كاكيا وهو من طرابلس– جنزور– فسّاطو– الزاوية الغربية — يفرن– سيناوين غدامس، وهو الطريق الذي سلكه الرحالة ريتشار دسون [5]، واستغرقت رحلته ثلاثة أسابيع ومنها يسير على طريق غات ثم تنحرف إلى أغاديس دمرجو وزندار إلى أن تصل كانو [6]، أما الطريق الثالث الذي يصل بالناحية الشرقية للولاية فينطلق من بنغازي إلى أجدابية ثم أوجلة (يتاقطع مع طريق الغرب في أوجلة) إلى الكفرة ومنها إلى تشاد.

---

(1)- الدجاني، المرجع السابق ، ص257.

(2)- الدجاني، المرجع نفسه، ص254.

(3)- مصطفى بعيو.، المرجع السابق، ص200.

(4)- كاكيا، المصدر السابق، 167–168.

(5)- جيمس ريتشاردسون، رحالة انجليزي زار طرابلس الغرب عام 1845 في عهد الوالي محمد امين باشا (1842–1847) الذي منحه رخصة الحماية والامان في رحلته عبر صحراء الايالة، وكان في استقباله في ميناء طرابلس القنصل وارنجتون ؛ ينظر جيمس ريتشاردسون، ترحال في الصحراء، تعر .الهادي مصطفى أبو لقمة، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1993، ص35، 40، 41.

(6)- جوزيف كاكيا، المصدر السابق، ص168.

وتشير العديد من الوثائق أن مدينة غدامس بفضل موقعها تعد محطة تجمع للقوافل التجارية ومكانا آمنا لراحة القوافل التي كانت في حركة دائمة ذهابا وإيابا منها وإليها، وخاصة المتجهة نحو غرب افريقيا عبر ورجلان أو نهر النيجر . ومن مدينة غدامس تتفرع عدة طرق تجارية سواء قادمة من طرابلس أو جنوب تونس أو الجزائر، وبعضها أحيانا يتجه إلى توات فتمبكتو، كما يعطي لتجارها فضاء متميز واسع يسمح بتخزين مختلف السلع[1].

وتبقى أهم طرق القوافل التجارية التي تجوب الصحراء التي تحوز على مميزات هامة منها على الخصوص توفر عنصر الأمن وقصر المسافة وتوفر المنابع المائية وعدم وجود مظاهر تضاريسية معيقة لحركة السير .

2-1- أنواع السلع والبضائع المحملة عبر القوافل الصحراوية:

شهدت تجارة القوافل رواجا كبيرا عبر طرابلس خاصة في الفترة ما بين 1872-1881م[2]، وقد اختلفت طبيعة السلع والبضائع المصدرة من الشمال إلى الجنوب الافريقي بحسب الاحتياجات والطلب عليها، إذ يجب أن تتوفر فيها بعض المميزات التي تسمح بنقلها والمتاجرة بها، ففي حالة عدم توفرها كمنتوج محلي يسعى التجار على توفيرها من خلال استيرادها من بعض أسواق الأقاليم المجاورة كأسواق تونس والإسكندرية وازمير، ثم تأتي الخاصية الثانية المتمثلة في طبيعة السلعة ومدى قابلية نقلها على ظهور الإبل ولمسافات بعيدة وفي مناخ حار جدا ولا تكون سريعة للتلف، وأن تعود على التاجر من هذه السلع أرباحا معتبرة[3].

وأما السلع التي تنقل من الشمال إلى الجنوب فهي كثيرة ومتنوعة، ومنها : الأقمشة بمختلف أنواعها الصوفية والقطنية والحريرية، والبارود والأسلحة المتنوعة سواء كانت نارية أو تقليدية من دروع وخناجر وسهام ونبال، وهذا لحاجة ملوك افريقيا في حروبهم ضد القبائل المتمردة، والمصنوعات الحديدية كالقدور والإبر والأمواس والأدوات النحاسية المصنوعة في الدول الأوربية،

---

(1)- محمد عمر مروان، " العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بينطرابلس الغرب ومدن جنوب الصحراءخلال القرن التاسع عشر (غدامس نموذجا) "، **مجلة القلعة**، العدد6، منشورات كلية الاداب والعلوم مسلاته، ليبيا، نوفمبر2016، ص164-165.

(2)- أحمد لدجاني، المرجع السابق، ص252.

(3)- وفاء كاظم الكندي، المرجع السابق، ص149.

إضافة إلى الكتب والورق والحيوانات كالخيول والبغال المصرية [1] وإلى بعض المواد الغذائية كالملح الذي جنى منه التجار أموالا كبيرة إذ وصل سعره في أواسط افريقيا لحوالي مائة إلى ثلاثمائة دينارا ذهبيا[2]، والسكر النمساوي والشاي الصيني والعطور البلغارية، وزجاج البندقية مع العلم أن معظم المنسوجات القطنية قادمة من مدينة مانشستر الانجليزية ثم تأتي في الدرجة الثانية المنسوجات الحريرية الفرنسية ثم المنسوجات النمساوية[3].

وقد حققت تجارة القوافل أرباحا طائلة لأصحابها وأكسبتهم أيضا روح المغامرة فعلى سبيل المثال لا الحصر بلغت الحمولة التي إنطلقت من طرابلس عبر غدامس باتجاه بلاد ما وراء الصحراء عام1892 بـ 2827حمل جمل والتي بلغت قيمتها مليون ونصف فرنك تقريبا. وما يميز الكثير من حمولات القوافل التجارية الطرابلسية التي تتاجر مع السودان أنها تتحكم فيها بعض البيوتات الطرابلسية، فمثلا خلال عام 1906 كانت تتحكم فيها ثمانية بيوتات ثم أصبحت في عام 1909 أقل بكثير، بل أحيانا ما تعود حمولة القافلة الواحدة لفرد واحد مثل قافلة التاجر الطرابلسي محمد الزقعار الذي قتل نتيجة غارة من قطاع الطرق عام 1904 فكانت تجارته تقدر بحمولة 150 جمل [4].

وبرغم ماعرفته تجارة القوافل من تطورات عبر مئات السنين وما انتابها من تقهقر بفعل الكشوفات الجغرافية والتغلغل الأوربي إلى بعض المناطق الداخلية من اواسط افريقيا إلا أن مسار حركة القوافل شمالا بقيت متواصلة بل شهدت ازدهارا كبيرا وأصبحت طرابلس منفذا هاما للأوربيين إذ أضحت بحسب قول كوبر واحدة من أقدم البوابات التي تتدفق منها ثروات افريقيا إلى حضن أوربا وفيها تتمركز خطوات التجارة من بورنو وبحيرة تشاد ووادي وتبستي وتمبكتو ودارفور أي من جميع البلاد الخصبة في السودان، فهي أقرب مخرج على المتوسط لهم[5].

وتعد البضائع المصدرة من أوربا إلى السودان الافريقي عبر طرابلس بحسب (راي)كثيرة ومتنوعة ومنها : " الحرير والأردية والمساحيق واللفائف وبنادق البارود والزجاج والبضائع الحديدية

---

(1)- يحي بوعزيز، طرق القوافل والاسواق التجارية في الصحراء الكبرى – تجارة القوافل ودورها الحضاري حتى نهاية القرن التاسع عشر، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد، 1983، ص134- 135.

(2)- صادق مؤيد العظم، رحلة في الصحراء الكبرى بإفريقيا، تر.عبدالكريم شويرب، مر.صلاح الدين السوري، (م.م.ج.ل.د.ت)، طرابلس، 1998، ص105.

(3)- بوفيل، المرجع السابق، ص240 ؛ أيضا أحمد الدجاني، ص260؛ وفاء كاظم، المرجع السابق، ص150

(4)- عمر مروان، العلاقات ...، المرجع السابق، ص165؛ أيضا أحمد الدجاني، المرجع السابق، ص254.

(5)-couper ;op.cit. p403

والخرز والألعاب والنظارات والورق والمرجان الحقيقي والصناعي واللالئ الصناعية والعمائم والعنبر والخزف الصيني وأكواب القهوة والأوعية النحاسية والقفاطين والموسلين والمناديل والبضائع القطنية وعطور الورد والطِّيب"[1].

وأما الحمولات التجارية التي تتم من طرابلس نحو السودان فتشمل القماش الأبيض بأنواعه المحمودي والعنبر والقماش المصبوغ والجلواد بأنواعها وغالبها تأتي من جربة والجريد من عمالة تونس، والبرانس والكساوي المحرجة والحبايب وأنواع الشاشية التونسية، والقرمسود بأنواعه وجميع الروائح الطيبة من أعطار ومسك وبعض أنواع الأسلحة والحلي[2].

ويمكن توضيح ذلك بالجداول التالية وبدقة وجهات القوافل أنواع الحمولة وقيمتها :

2-2-وجهات القوافل وحمولتها

إلى	عدد حمولة الجمال	القيمة بالجنيه
غرب السودان	2345	46158
واداي	310	8200
بورنو	172	408
الإجمالي	2827	54766

عوائد البضائع المرسلة من طرابلس بالقوافل إلى الجنوب لعام1897[3]

نوع البضاعة	مصدر البضاعة	القيمة
مصنوعات القطن الحريرية	انجلترا	27680
غزل الحرير	ايطاليا /فرنسا	6716
حلقات صناديق	بوهيميا	3040

[1]- أحمد الدجاني، المرجع السابق، 260. Rae.op.cit. p79.

[2]- الحشائشي، المصدر السابق، ص92.

[3]- عقيل محمد البربار، الأوراق البرلمانية :دراسة في أهمية الوثائق الانجليزية في دراسة تاريخ ليبيا الاقتصادي الحديث، **المجلة التاريخية المغاربية**، السنة35، العدد131، منشورات التميمي، تونس، مارس2008، ص252-253.

سكر قوالب	فرنسا /ايطاليا	4400
اقمشة	النمسا	2210
الورق	ايطاليا	1760
مواد حريرية	فرنسا /المانيا	560
شاي	انجلترا	2160
خرز	البندقية	1200
خرز	بوهيميا	480
عنبر	النمسا	160
عقاقير وفضيات	دول مختلفة	4400
الإجمالي	-	54766

2-3- البضائع الوافدة من الجنوب إلى طرابلس .

نوع البضاعة	من	القيمة بالجنيه
ريش النعام	واداي / كانو	40560
جلود الماعز	كانو	42000
العاج	واداي / كانو	9200
الإجمالي	-	91760

معظم هذه السلع موجهة نحو أوربا وهذا ما يعني أن طرابلس ماهي إلا مرفأ تجاري هام، وتدر هذه البضائع على التجار المحليين وعلى خزينة الولاية (الضريبة الجمركية) أموالا معتبرة .

3- أنواع المواد التجارية الموجهة إلى التصدير نحو أوربا :

تتنوع المواد والبضائع الموجه للتصدير نحو أوربا ويعد الشعير من أهمها البضائع خاصة نحو انجلترا لأنه مرغوب فيه نظرا لجودته في صناعة البيرة ويشحن إلى الموانئ : ليث، هول،ثم تأتي مادة الحلفاء التي تشحن نحو موانئ لندن، ليفربول سندرلند جيرمبسي ، اضافة تبر الذهب ونبات السنا

مكي وريش النعام، الشبة الحمراء وملح القلي والعاج، في سنوات قريبة كان من ضمنها العبيد أي قبل تحريم تجارته دوليا أما الحشاشي فيزيد عنها أنياب الفيلة الزبدة طيور النعام وأنواع الببغاء، جلود الماعز المدبوغة والقِرب والبخور وبعض المنسوجات السودانية واللبان الشمع والحصر والحناء، إضافة إلى زيت الزيتون 2127000 (هكتولتر) والسمن والمواشي(500ألف راس)خلال عام 1906م، وصدر لمصر وحدها أكثر من 34ألف رأس من مختلف الحيوانات. أما القمح والحبوب الأخرى فتصدر إلى موانئ أوربا، وقد تتزايد أو تتراجع كميات الحبوب أو الماشية المصدرة بحسب سنوات الأمطار أو الجفاف أو الأمراض التي تصيب الماشية فمثلا عام 1881 تسبب القحط في هلاك معظم الحيوانات والشيء نفسه عام 1892في إقليم برقة ، وعلق القنصل البريطاني في تقريره حول هذه الكارثة " إنه يلزم عشر سنوات كي تسد خسارة الحيوانات التي فنيت في ذلك العام"[1].

الجدول التالي يوضح لناأنواع المواد المصدرة من طرابلس خلال عامي 1896-1897 وقيمتها .

المادة المصدرة	عام 1896	عام 1897
الحلفاء	74.550	74.400
ريش النعام	55.000	66.000
الجلود	48.500	48.000
البقر	40.000	36.000
الاسفنج	28.000	20.000
البيض	11.500	11.000
الحناء	8.000	9.400
الحصران	4.000	8.000
العاج	7.000	7.000
الشعير	45.700	6.700
المجموع	375.250	354.500

[1]- جوزيف كاكيا، المصدر السابق، ص 123-185؛ ينظر أيضا الحشائشي، المصدر السابق، ص193.

4–أنواع المواد المستوردة من الخارج الى طرابلس خلال عامي 1896–1897.

نظرا لتدني مستوى الإنتاج الزراعي وضعف مستوى الأداء الصناعي للولاية مما أرغمت الحاجة إلى إستيراد الكثير من المواد والحاجيات الأساسية من الخارج، وهذه المواد كانت عبارة عن ملابس قطنية وصوفية وأدوات حديدية وفحم وملابس حريرية وكتانية وخشب وأدوات زجاجية وأرز ودقيق وبارود ودخان، والورق والسكر والقهوة والشاي والخمور (المشروبات الروحية) [1]. وعلى الرغم من إنتاج كميات معتبرة من القمح والشعير إلا أن إستيرادهما يكون محتما في سنوات القحط .

أهم المواد المستوردة من الخارج :

المواد	عام 1896	عام 1897
مصنوعات الملابس "	90.000	95.000
الدقيق	22.000	38.000
التبغ	38.000	37.00
نتاج المستعمرات البريطانية	34.500	30.000
مؤن	23.000	20.000
غزل	11.000	15.000
القمح– الشعير	—	13.000
العاج	10500	13.000
النبيذ والمشروبات الروحية	7.000	7.500
الأرز	8.000	7.300
الخشب	9.000	6.500
الحطب – الفحم	7.560	6.500
الشاي	4.500	5.000
الفحم	2.000	3.400

[1]– انتوني جوزيف كاكيا، المصدر السابق، ص181.

البترول	3.440	2.380
مواد أخرى	99.500	52.600
المجموع	370.000	352.180

الجدول يوضح قيمةالصادرات والواردات بحسب احصائيات عام 1898م

الدولة	قيمة الصادرات/ الفرنك	قيمة الواردات/ الفرنك
بريطانيا / مالطا	3.5000.000	2.168.000
فرنسا	3.067.000	800.000
تركيا	517.000	1.600.000
ايطاليا	200.000	1.600.000
الجزائر/ تونس	512.000	300.00 + المغرب
امريكا	800.000	////
النمسا المانيا بلجيكا	////	1.100.00
دول أخرى	350.000	872.000
المجموع	9.953.000	9.040.000

5- أسباب اضمحلال تجارة القوافل نهاية القرن 19م:

يرجع الكثير من الباحثين إلى أسباب اضمحلال تجارة القوافل الصحراوية إلى تزايد التغلغل الأوربي في المناطق الداخلية من افريقيا والتحكم في أسواق الإنتاج بها، وإقامة انجلترا العديد من المحطات التجارية على السواحل الغربية من افريقيا كسواحل نيجيريا وغانا فأصبحت هذه المحطات حلقة وصل بين مناطق الإنتاج الداخلية والسفن الأوربية الراسية على تلك السواحل، وخاصة نحو مدينة ليفاربول الإنجليزية[1]، وصدور قوانين دولية تحرم تجارة الرقيق التي كانت بمثابة الضرب القاتلة لحركة تجارة القوافل الصحراوية، واحتلال فرنسا لتونس عام 1881 والثورة المهدية بالسوادان مما أدى إلى تحول بعض من مسار تجارة ريش النعام إلى طرق تونس ومصر بدلا من طرابلس الغرب،

[1]- انتوني جوزيف كاكيا، المصدر السابق، ص 167.

إضافة إلى اقلاع النساء الأوربيات عامة والفرنسيات خاصة على استعمال ريش النعام كوسيلة من وسائل الزينة واستبدالها بالذهب، وظهور بعض الجمعيات التي تدعو إلى الرفق بالحيوانات وتحارب هذه التجارة بحجة أنها تعذيب لطائر النعام. ويبقى أهم سبب في الاضمحلال التجاري الطرابلسي هو دخول وسائل نقل ومواصلات حديثة أسرع وأأمن وأكسب لربح الوقت[1].

6- حركة التجارة عبرالموانئ :

يتمتع ميناء طرابلس بأهمية لا بأس بها في شبكة الطرق البحرية في جنوب حوض البحر المتوسط فهو يتوسط الطريق الرابط بين الشرق والغرب وأيضا بالضفة الجنوبية لأوربا عبر مالطا باتجاه موانئ الدويلات الايطالية [2]كموانئ ليفورنة نابولي جنوة والبندقية .وهو ميناء عظيم يتسع لحوالي أربعمائة سفينة [3]، وكان من أهم الموانئ ميناء طرابلس وميناء بنغازي فالأول يعد المركز التجاري الرئيسي في ليبيا ومن أهم الصادرات عبره : ريش النعام العاج الذهب الجلود المدبوغة والخام الإسفنج الصوف السجاد الحصر الملح الفواكه والحمضيات التمر والشعير [5] ، أما مينائي الخمس وزليطن لتصدير الحلفاء، أما موانئ درنة زوارة مصراته سرت ومرسي فخصصت لتصدير الحبوب والملح في الغالب. وشهد ميناء طرابلس في عام 1851 دخول حوالي 370سفينة وافرغت بضاعة تساوي قيمتها 153948لير تركية بينما حملت منه في نفس السنة بضاعة بقيمة 145477ليرة تركية ، وبينما في عام 1852 دخلت إلى الميناء 394سفينة وافرغت حمولتها بقيمة 178876ليرة تركية وشحنت منه ماقيمته 150892ليرة تركية [1]

تراجعت كميات شحن في هذا الميناء عام 1897إلى 252سفينة ووصلت حملتها من البضائع بأقل بمقدار 11.696طن والسبب يعود إلى الحرب التركية اليونانية التي منعت السفن التركية من الدخول إلى الميناء حيث انخفض عددها من 25سفينة إلى أربعة سفن فقط إضافة إلى

---

(1)- مصطفى عبدالله بعيو، دراسات في التاريخ اللوبي – الأسس التاريخية لمستقبل لوبيا، مطابع عابدين، الاسكندرية –مصر، 1953، ص189-191؛ أيضا أحمد صدقي الدجاني، ليبيا قبيل الاحتلال..، المرجع السابق، ص 253-254.

(2)- استكملت الامارات الايطاليةوحدتها عام1870بقيادة امارة بيدمونت وبزعامة كل من غاريبالدي وكافور مازيني .

(3)- اتوري روسي، طرابلس تحت حكم الاسبان وفرسان مالطة، ترجمة وتقديم خليفة محمد التليسي، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والاعلان ، طرابلس، 1985، ص20.

(5)- انتوني كاكيا، المصدر السابق، ص181.

(1)– نفسه ، 184.

منع تصدير الشعير لهذا العام بسبب قلة محصوله مماجعل السفن البريطانية لا تدخل الميناء بكثرة حيث قدر عددها ب30سفين فقط وبحمولة مقدارها 8514طن [2].

وما يمكن أن نخلص إليه هو أن المبادلات التجارية عبر موانئ الولاية قد شهدت في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين تراجعا كبيرا بسبب اضطراب الأوضاع السياسية مابين الدولة العثمانية والدول الأوربية وايضا تلقص في حجم تجارة القوافل الصحراوية وتحويل مساراتها إلى نطاقات أخرى خارج المجال الجغرافي للولاية، أضف إلى ذلك الضرائب الجمركية المفروضة عليها.

7- الأوزان والمقاييس والمكاييل والعملات:

ترتبط دراسة الأوزان والمكاييل المستعملة والعملات المتداولة بالحياة الاقتصادية عموما والنشاط التجاري خصوصا، حيث ترسم لنا هذه الوسائل والآليات صورة دقيقة عن حجم المبادلات التجارية وطبيعتها، وهذا ما نعمل على توضيحه وإبراز أهميتها في ولاية طرابلس الغرب خلال حقبة الدراسة .

إنتهجت سلطات الولاية سياسة صارمة ضد التجار وكل من يحاول التلاعب و الغش والتدليس والتطفيف في المكاييل والموازين. ولضمان السير الحسن في عملية المبادلات التجارية بين التجار والزبائن عينت مأمورا خاصا أوكلت له مهمة المراقبة والمتابعة من خلال ا لطواف المفاجئ على المتاجر والمخازن والأسواق مدعوما ومرفوقا بأفراد من الشرطة للتأكد من حسن جودة كافة السلع الموجودة في محلاتهم ومعاقبة أصحاب المحلات التجارية المخالفين للشروط المنصوص عليها، وأيضا للتأكد من دقة وسلامة الموازين والمكاييل ونوع العيار المستعمل في أوزان المصوغات الذهبية والفضية[1].

وبالرغم من ذلك تعددت البلاغات عن حالات الغش التجاري إلى مسامع سلطات الولاية وخاصة ضد مُواطني يهود طرابلس أمرت إدارة مدينة طرابلس عام 1872 بإجراء مراقبة المكاييل المقاييس والموازيين ، وحينما لوحظ التفاوت في الأوزان والمقاييس الجديدة والعتيقة صدر خلال

(2) - عقيل محمد البربار، المرجع السابق، ص229.

(1)- الدستور، ج1، ص507- 508.

السنة ذاتها قانونا يقضي بتعديل الأزوان والمقاييس والمكاييل وتعميم العملية على كافة المحلات لإجراء التعديلات اللازمة[1].

7-1-الأوزان : تنوعت الأوزان المستعملة في الأماكن التجارية بولاية طرابلس الغرب، ومن أهمها[2]:

7-1-1- **أوزان السوق والعطارة** :

الأُوقة تساوي 1.282كلغ =40أوقية

القنطار يساوي 51.28كلغ = 40أوقة

الأُوقية تساوي32غراما =10درهم

الدرهم يساوي 3.2غراما =10/1من الأوقية.

7-1-2- أوزان الفضة والحرير :

هذا النوع من المعادن والقماش فبحكم قلة عرضها في السوق وارتفاع أثمانها لهذا جعلت لها أوزانا دقيقة جدا، ومنها:

الأُوقية =30.6748غرام، وهي بالتالي تختلف في مقدارها عن أوقية أوزان السوق السالفة الذكر.

الدرهم = 10/1 من الأوقية =3.0675غرام= 16خروبة.

---

[1]- حسين سالم امهشويشة باكير، الحالة الاجتماعية لمدين طرابل في العهد العثماني الثاني 1835-1911، دار الوطنية للكتاب، بنغازي– ليبيا، 2009، ص 171.

[2]- محمود ناجي، تأريخ طرابلس الغرب، تر، عبدالسلام ادهم ومحمد الاسطى، منشورات الجامعة الليبية، كلية الآداب، بنغازي، 1970، ص68 ؛ينظر ايضا وفاء كاظم، المرجع السابق، ص 236.

7-1-3- أوزان الذهب:

المثقال: يقسم أو يساوي 24خروبة، والأوقية من الذهب تساوي 6.75 مثاقيل، أي أن المثقال يساوي5.18 غرامات، بينما في غدامس فان مثقال الذهب يزن 3غرمات وثلث، أي أن تجار هذه المنطقة يتعاملون بالأوزان الإفريقية [1] .

الخروبة تساوي 10/1من الدرهم=0.1917غرام .

7-2- المكاييل : تنوعت وتعددت المكاييل المستعلة في تقدير كميات المواد الغذائية لدى مختلف المحلات والأماكن التجارية بتنوع المواد وأحجامها، ومنها:

المرطة : أو الكيلة المحلية التي شاع انتشارها وتستعمل للحبوب مثل القمح والشعير والذرة والتمور وغيرها تزن المرطة تسعة أقات إلى حوالي احدى عشرة ونصف كيلوغرام من الشعير (11.538كلغ)، بينما تعطينا وزن المرطة الواحدة من القمح مقدار 16 كيلو غرام من القمح أي حوالي 13 أقة.

الكيلة الإستنبولية: وهي تعادل اثنين وثلاثين كيلو غراما من الشعير وثمان وعشرون كيلو غرام من الذرة وتساوي المرطة عشرون ليتر وسبعمائة وخمسون سانتيلتر.

القفيز: فهو يستعمل في العادة لكيل التمور وهو يساوي أربع وعشرون كيلة محلية، وهناك نوع يستعمل أيضا في كيل السوائل حيث يقدر القفيز ب7لترات [2].

الحدق: يستعمل في كيل السوائل ويساوي اثنان لتر (2ل).

الويبة:تعادل أربعة عشر مرطة في طرابلس وتختلف سعتها من مكان لآخر، وقد يكون الإختلاف في الحجم بسبب ما ائتُلف عليه أهالي المناطق[3].

---

(1)- تيسير بن موسى، المرجع السابق، ص194.

(2)- محمد الطاهر عريبي، دور الأرشيف في النظام الوطني للمعلومات – دراسة تطبيقية على دار المحفوظات التاريخية، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 2010، ص188.

(3)- حسن الفقيه حسن، ج1، المصدر السابق، ص 206 ؛ ينظر ايضا محمود ناجي، المصدر السابق، ص68.

الصاع : يزن حوالي أربع كيلوغرام من الشعير وأزيدهمن القمح[1].

النقاسة(الفقاسة): تزن حوالي كيلو غرام واحد .

الغراف: يستعمل في السوائل من زيت وماء وحليب و إلى غير ذلك وما زال لفظا واستعمالا عند العامة حتى الوقت الحاضر ويساوي الغراف أقة ونصف في الوزن تقريبا أي مايعادل اثنين كيلوغرام تقريبا وتساوي 2.307 لتر.

الجرة : تحوي مايقرب من ستة غرافات وتساوي 12.180كيلوغرام .

وهناك مكاييل خاصة تستعمل في معظم المناطق الريفية اعتاد الناس على إستعمالها، ومنها :

الحفنة : وهي تستعمل لكيل كميات قليلة وهي تقدر بملء اليد من القمح أو الشعير .

المد: يقدر بحوالي رطل أو زيادة ويكون بملء اليدين .

الغرارة : عبارة عن كيس كبير مصنوع من شعر المغز ووبر الإبل ويسع حوالي مائتين واربعين كيلو غرام .

الحمل: من أكبر مقادير كيل الحبوب وهو ضعف كيلة الغرارة، ويساوي مقداره اربعمائة وثمانون كيلوغرام [2].

7-3- المقاييس:

أما مقاييس الأقمشة والمسافات التي كانت مستعملة في هذه الفترة من أهمها المقاييس الطويلة كالذراع ويساوي 0.46 من المتر وهو يعرف باسم "الذراع الهاشمي "ويستعمل الذراع في قياس المنسوجات بينما يساوي الذراع العربي تسع وأربعون سنتمترا[3] بينما يلاحظ إختلاف كبير في هذا المقياس من بلد لأخر وفي الغالب ما يحدد ب 32 إصبعا أي ما يساوي 66سنتميترا [4].أما الشبر

---

(1)- تيسير بن موسى، المرجع السابق، ص 195.

(2)- وفاء كاظم، المرجع السابق، ص237-238 ؛ أيضا تيسير بن موسى، المرجع السابق، ص195.

(3)- تيسير بن موسى، المرجع السابق، ص196 ؛ ينظر أيضا حسين سالم أبو شويشة، المرجع السابق، ص173.

(4)- ڤالتر هينتس، المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري، تر، كامل العسلي، منشورات الجامعة الأردنية، عمان، 1971، ص 43-46.

ومقداره خمسة وعشرون سنتيمترا، ويحدد على مسافة اليد الواقعة بين أعلى الإبهام وأعلى الخنصر. أما الخطوة وهي المسافة الفاصلة بين امتداد القدمين، وتعادل المتر تقريبا. أما لقياس الأراضي وخاصة الأراضي الزراعية فتقاس بما يسمى الجابية وهي تقدر بمساحة 900متر مربع، والجابية تساوي 100جدولة والجدولة تساوي 12.25متر مربع[1].

وظلت هذه الأنواع والأحجام من المكاييل مستعملة إلى أن تم إلغاؤها عام 1870م حينما صدر قانون نظام نامة جديد خاص باعتماد وحدات قياس جديدة ك المتر الطولي والمتر المربع والمكعب العشرية مع أضعافها وأجزائها كأساس للوزن والكيل والمقياس في مختلف أنحاء الإمبراطورية العثمانية، وشرع العمل بهذا النظام إبتداء من الأول من آذار(مارس) 1871م، مع منح فترة انتقالية لمدة عامين لتصفية العقود والمعاملات المبرمة أو المتفق عليها بين الأفراد على أساس الأوزان والمكاييل القديمة، وذلك إلى غاية مارس من عام 1873، وتمّ استثناء الدرهم الشرعي والعيارات والأوزان المخصصة لوزن الذهب والفضة والمجوهرات [2]. وأطلق القانون الأسماء العربية والإسلامية القديمة على الأوزان والمقاييس الجديدة[3].

ورغم تشديد العثمانيين على التجار والمواطنين لاعتماد هذه الأوزان والمقاييس، إلا أنهم لم يأبهوا بذلك وظلت تعاملاتهم فيما بينهم بالأوزان والمكاييل التي اعتادوا عليها .

7-4- النقود المتداولة :

7-4-1-تاريخ النقود العثمانيةوتداولها :

من المعروف والمسلم به أن النقود تسهم بشكل كبير في تنشيط الحياة الاقتصادية عامة والمبادلات التجارية خاصة، ولهذا قام العثمانيون بسك أول عملة ذهبية عثمانية في عهد السلطان محمد الثاني في عام 883هـ الموافق ل 1478م وسميت ب التون أو السلطاني التون في حين كان الأوربيون يطلقون عنها اسم سكين نظرا لنمط صنعها على السكين البندقي (zecchino)

(1)- وفاء كاظم، المرجع السابق، ص238- 239.

(2)- تيسير بن موسى، المرجع السابق، ص 196.

(3)- **ينظر الملحق رقم :14**.

المصنوع من الذهب الخالص [1]، وقدر وزنه بـ 3.43غرام، ثم أصبح يعرف بالأشرفي، ومع نهاية القرن السابع عشر ظهر في مصر وشمال افريقيا عملة ذهبية شبيهة بالأشرفي يطلق عليها اسم ثغرولي أو فندقلي [2]، وهناك المجيدي الذهبي (يوزليك) وتساوي 22.79 ليرة ايطالية .

أما أول عُملة فضية فضربت في عهد السلطان أورخان الأول في عام 729هـ-1329م وهي أكشيك وتسمى أيضا الأسبر ووزنها 1.1غرام، وفي عهد السلطان سليمان الثاني عام 1687 بسك أولى القروش العثمانية وتسمى قروش أسعدي ووزنها 18.44غ، ثم في النصف الثاني من القرن السابع عشر صنعت عملة البارة التي أصبحت يتداول بها مكان الأكشيك . وكان القرش يساوي 20 بارة ثم أصبح يساوي 40بارة. الفضية (الزلطة) وتساوي 30 بارة، أما أهم عملة فضية وهي المجيدي (يسميه الأتراك ب جرمليك) وتساوي 20قرشا وتساوي 4.38ليرة ايطالية منذ منتصف القرن19م[3].

وأول بداية للعملة النحاسية العثمانية تعود إلى عهد السلطان مراد الأول(1360-1389) فكانت أول عملة تسمى (مناجير) وتساوي ثمن 8/1 الأكشيك أي 1 اكشك= 24منجوري، وأما البارة، فهناك من يعتبرها عملة نحاسية (مثل كورو)= 40/1من قرش بينما يؤكد الحشائشي أن البارة فضية صرفها يساوي 8زلطات، بينما أدخلت العملة الورقية لأول مرة عام1840م[3].

7-4-2- العملات المتداولة في طرابلس الغرب:

حينما سيطر العثمانيون على طرابلس الغرب عام 1551م استعملوا العملة العثمانية إلى جانب العملات الأجنبية المتداولة من قبل[4]، ولكن تختلف الآراء حول تأريخ تأسيس دار السكة بطرابلس فهناك من يقول أنها تعود إلى عام 1574م خلال عهد السلطان مراد الثالث، في حين يقول آخر بأن سك العملة يرجع إلى عهد مصطفى باشا (1574/1571) وابن غلبون يذكر بأنها في عهد الوالي محمد السقزلي(1633-1649) وأنه هو من اسس دار لسك نقود فضية

[1]– محمد مصطفى الشركسي، سك وتداول النقود في طرابلس الغرب 1551-1911، منشورات مركز دراسات جهاد الليبيين ضد الغزو الايطالي، 1991، ص23-24 .

[2]-Charles Issawi , The Economic History of theMiddle East, University of Chicago,1927,p.520.

[3]– محمد الشركسي، المرجع السابق، ص26-30.

[3]- محمد مصطفى الشركسي، المرجع السابق، ص 25، 30.

[4]- وفاء كاظم، المرجع السابق، ص231.

عرفت باسم القرميل[1]، وبينما يذكر بأن ضرب السكة كان في عهد الوالي خليل بك (1702/ 1709م) بالسراي الحمراء، واشتهر اليهودي بابانا نعيم بإشرافه على مهمة سك العملة وذلك في نهاية العهد القرمانلي[2].

ونظرا لاتساع شبكة المبادلات التجارية داخليا وخارجيا وتعدد منابعها تعددت معها أشكال العملات المتداولة في أسواق طرابلس، وأسعار صرفها بتعدد تلك المنابع فكان فيها الذهبي ومنها الفضي ومنها المسكوك من معادن أخرى صريحة أو خليط، ومن أهم النقود المتداولة في طرابلس الغرب خاصة في العهد العثماني الثاني، نذكر منها :

- القرش التركي ويساوي 40بارة .
- القرش الطرابلسي ويساوي 2 ونصف قرشا تركيا وهو يعادل نصف فرنك او 8/1 محبوب
- البوتسعين يساوي 90بارة .
- نصف القرش وقيمته تساوي عشرون بارة .

-المحبوب فهو عملة ذهبية اطلق عليها بالعثمانية اسم زر محبوب أي أن الذهب المحبوب فهو عملة قديمة تمّ تداولها في طرابلس الغرب منذ عام 1079هـ- 1685م باسم فندقلي، وقد ضربت على هذه العملة أسماء السلاطين العثمانيين . والمحبوب يساوي 20قرشا تركيا، ويعادل 4فرنكات او 4ليرات ايطالية، ولاتوجد أوراق نقدية[3].

-المجيدي عملة فضية وقيمتها عشرون قرشاوتعادل 4.22ليرة ايطالية .
-نصف المجيدي وتساوي قيمته عشرة قروش .
-الليرة العثمانية= 100قرش .
-البارة: عملة نحاسية، فكل قرش يساوي منها 40بارة .
-البشليك عملة فضية تساوي قيمته خمسة قروش أو واحد فرنك .
-المتليك : عملة فضية وتساوي قيمته عشرة بارات[4].

[1]- ابن غلبون، المصدر السابق، ص 163.
[2]- عزيز سامح، المرجع السابق، ص88 ؛ ينظر أيضا محمود ناجي، المرجع السابق، ص176.
[3]- أحمد صدقي الدجاني، المرجع السابق، ص212.
[4]- وفاء كاظم، المرجع السابق، ص 232-233.

وما يؤكد تداول بعضا من هذه العملات خلال فترة الدراسة قول الحشائشي: " من أنواعها ليرة عثمانية وهي قطعة من الذهب وصرفها 129 قرشا، أما المجيدي فهي قطعة من الفضة وصرفها 24قرشا والبوشليك قطعة من الفضة صرفها فرنك. والبارة قطعة صغيرة من الفضة صرفها 8 زلطات، والزلطة هي قطعة نحاس مقدار الصولدي التونسي "[1].

وأما العملات الأجنبية المتداولة نذكر منها: الجنيه الإنجليزي يساوي 113 قرشا فضيا صغيرا، النابليون يساوي 90 قرشا فضيا صغيرا، وابومهراس وهي عملة نابولي، بوخمسة وبوربعة عملة تونسية، الفلورين والفرنك عملة بابوية [2]، نصف ريال ابي مدفع= 25قرشا.الريال أبوطيرة (ماريا تيريزا) = 24 ونصف قرش اكثر تداولا في غات، والريال أبو مهراس(عملة نابولي) = 24 قرشا[3].

وصف كاوبر العملات المتداولة في طرابلس في تلك الفترة بأنها معقدة، وبأن هناك عملات أجنبية وعملات عثمانية [4]، وقد أصبحت معرفة قيمتها صعبة جدا وعلق عن ذلك ادوارد رايا قائلا :" من أراد أن يذهب إلى طرابلس عليه أن يصحب معه برميلا من العملات الفضية الصغيرة من مالطا"[5].

7-4-3- أسعار صرف العملة :

الليرة الإنجليزية =110 قروش

الدولار = 23قرشا

الفرنك= 4قروش و40سنتيما

المارك= 5قروش و40سنتيما.

---

[1]- الحشائشي، المصدر السابق، ص 93.

[2]- أحمد الدجاني، ص 212.

[3]- محمد مصطفى الشركسي، المرجع السابق، ص 55.

[4]- هـ .س . كاوبير، المصدر السابق، ص 94.

[5]- أحمد صدقي الدجاني، وثائق من تاريخ ليبيا الحديث، المصدر السابق، ص 95.

وفي عهد الوالي أحمد راسم باشا كثر استعمال ريال بوطيرة الذي يصرف ب 23قرش رايج ثم أجرى تنزيله إلى5.21قرش رايج ، والفلورين كان يصرف ب 10 قروش و30بارا رايج [1].

-القرش الصاغ عملة فضية كانت تعادل 0.223ليرة ايطالية
-القرش الطرابلسي كان يعادل 0.49 ليرة ايطالية
-القرش الجاري (عملة فضية) كان يعادل قيمته0.20ليرة ايطالية .
-البارة (عملة برنزية) كانت تعادل قيمتها 0.005 ليرة ايطالية .

7-4-4- سعر الريال عام 1259هـ/1843م :

-الريال أبومدفع ونصفه = كل عدد ريال بـ 32قرشا و33بارة .

- الريال أبوطاقة ونصف،كل ريال 21قرشا و36بارة .

-الريال ابوسباطه كل ريال بـ 21قرش و10بارة .

- ريال موره =18قرش 38بارة .

- ريال قرابون بوطاقةبـ 16قرش و10بارة[2].

8- البريد والاتصالات:

شهدت الاتصالات والخدمات البريدية [3] تطورات مواكبة للحداثة ولجميع ميادين المعرفة في العالم الغربي، بينما تأخرت وسائل الاتصالات والمواصلات نسبيا في الدولة العثمانية قياسا باوربا ولم تول اهتماما بها وظلت طرق القوافل على ما هي عليه منذ سنين، إلا أنها أسهمت في توفير بعض الخدمات لطرق القوافل من خلال حفر آبار المياه وإنشاء محطات تجارية واستراحات للقوافل

---

[1]- محمد مصطفى الشركسي، المرجع السابق، ص 63-64.

[2]- محمد مصطفى الشركسي، المرجع السابق، ص96.

[3]- النظام البريدي، أول ماظهر في انجلترا سنة 1757م، ثم ظهرت فكرة إرسال الرسائل والخطابات بوضع الطوابع البريدية عليها عام 1839م، ثم توالى استعمالها في بعض المناطق من العالم كاصدار مدينة زيور يخ طوابعبريدية عام 1843م، ثم انتقلت الفكرة الى الولايات المتحدة الامريكية 1841والبرازيل ثم لبقية العالم المتحضر بعد عام 1850م، وفي عام 1874عقدت اتفاقية دولية لتنظيم الخدمات البريدية بين الدول وعلى أثرها أسس اتحاد البريد الدولي؛ ينظر الموسوعة العربية الميسرة، مج2، اشراف محمد شفيق غربال، المكتبة العصرية، بيروت، 2009، ص702..

ولما أدركت أهميتها وحاجتها لهذا المرفق الحيوي وخاصة في ظل اتساع مساحتها المترامية الاطراف اهتمت بهذا المجال وأولته عناية كبيرة ابتداء من النصف الثاني من القرن التاسع عشر [1] والتي ظهرت بوادرها بشكل رسمي حينما أعلن إنشاء نظام البوستة في 25 اغسطس 1859م[2]، فهذا النظام يعد وسيلة هامة تمكنها من مد والتحكم والسيطرة على الأقاليم التابعة لها. فعملت على تنظيم المواصلات في الولايات التابعة لها، فأقرت في 18 جمادي الأولى 1286هـ /1869م قانونا للطرقات وإنشائها بموجب معايير خاصة والمحافظة عليها[3].

وفي ولاية طرابلس الغرب، وبعد صدور قانون النظام الجديد للبريد أولى الوالي أحمد عزت باشا(1848-1850) اهتماما بالخدمات البريدية، حيث قام بإنشاء خط نقل البريد على ظهر الباخرة (المولودية) لتكون أول باخرة يتم الاستعانة بها في نقل الرسائل الرسمية والمعاملات التي تعنى بالشؤون التجارية [4]. وفي عهد الوالي محمود نديم باشا تم مد أسلاك البرق من طرابلس إلى بنغازي[5].

واصل خليفته الوالي علي رضا باشا الجزائري الاهتمام بهذا المرفق الحيوي وعمل على تأسيس نظام بريدي حديث ابتداء من عام 1867م[6]، حيث تم ربط الولاية بالاتصال البريدي والبرقي مع الولايات العثمانية الأخرى، وامتد الاتصال التلغرافي داخل الولاية، وربطت إلى غاية الحدود المصريةمن ناحية الشرق[7] . وقد أشاد جل المؤرخين بانجازاته [8].

---

(1)- المدني سعيد عمر المدني، الاتصالات والمواصلات في ولاية طرابلس الغرب 1864-1911، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2، 2006/2007، ص.ب .ج.

(2)- الدستور، ج2، المصدر السابق، ص303-304.

(3)- المدني سعيد عمر، المرجع السابق، ص 20.

(4)- الطاهر احمد الزاوي، ليبيا منذ الفتح العربي حتى 1911م، ط1، بيروت، 1974، ص382.

(5)- بروشين، المصدر السابق، ص340.

(6)- علي عبد اللطيف احميدة، المرجع السابق، ص92.

(7)- بروشين، المصدر السابق، 345 ؛ ينظر ايضا علي عبد اللطيف أحميدة، المرجع السابق، ص 92.

(8)- الطاهر الزاوي، المرجع السابق، ص259.

8-1-أهم طرق البريد:

تعددت طرق البريد في ولاية طرابلس بحكم اتساع مساحتها الصحراوية وتباعد المدن والقرى عن بعضها البعض، لذا تشكلت شبكة من الطرق، فهناك طريق يمتد من طرابلس إلى مصراته مرورا بالخمس وزليتن وغيرها من القرى الصغيرة، وهذا الطريق متوازيا ومتوافقا مع خط التلغراف[1]، والطريق الرابط بين نالوت بالجبل الغربي وإلى غاية غدامس، وقد تمّ تمرير خطوط البرق والهاتف موازيا للطريق ذاته[2] .

وهناك طريق يمتد من طرابلس مقر الولاية عبر غريان نحو ترهونة، ثم ينحرف جنوبا إلى بني وليد ثم إلى واحات دوراث، سوكنة، سبها ومرزق ثم إلى افريقيا والعكس، وهو ماكان يعرف بطرق البريد[3]، وطريق آخر ينطلق من طرابلس، جنزور، الزاوية، العجيلات، زوارة، ابوكماش، بنفروان الواقعة في أيالة طوش، وهي طرق ممهدة وجيدة، إذ توجد على هذه الطريق مراكز للاتصالات البرقية والبريدية من طرابلس والزاوية، وتنشط عبره طرق القوافل التجارية[4].

وأما الطرق الفرعية فهي كثيرة كالطريق الذي يتفرع من الزاوية باتجاه العزيزية يسير بمحاذاته خط البرق لتسهيل الاتصال بينهما ومن العزيزية نحو بئر الغنم، قصرالحاج والجوش، ومنها إلى نالوت، وفي منطقة الجوش توجد محطة للبرق [5]، وهناك طريق رابط بين ورفلة إلى سوكنة ومنها إلى إلى مرزق وهو طريق صحراوي صعب لذا أحدثت الحكومة في ناحية قرية بونجيم نقطة تبادل البريد مابين مركز الولاية وفزان[6].

وكانت الخدمات البريدية في ولاية طرابلس الغرب تتبع نظام البريد العثماني في الأستانة، وتجبى الرسوم لصالح الإدارة العثمانية في الأستانة، وكانت للبريد الطرابلسي مؤسسة تتكون من هيئتين إداريتين، الأولى في طرابلس والثانية في بنغازي، ولهما فروع تتبع كل واحد منهما، فطرابلس يتبعها كل من العجيلات، فساطو، غريان، الخمس، يفرن، مسلاتة، مصراتة، مرزق، نالوت ورفلة،

---

(1)- علي رضا معين، طرق المواصلات في طرابلس الغرب 1918، ط1، تر، عبدالكريم ابوشويرب، مراجعة، صلاح الدين حسن السوري، منشورات مركز الجهاد الليبي، طرابلس، ليبيا، 2002، ص29.

(2)- علي رضا معين، المرجع السابق، ص306.

(3)- المدني سعيدعمر، المرجع السابق، ص75.

(4)- علي رضا معين، المرجع السابق، ص 96.

(5)- علي رضا معين، المرجع السابق، ص 113-121.

(6)- مختار عثمان عفيف، .المرجع السابق، ص97

سرت، زليتن، ترهونة، الزاوية، زوارة، بينما يتبع بنغازي كل من أجدابيا جالو درنة، المرج، طبرق، الجغبوب[1]. وتتم الخدمات البريدية بالولاية بواسطة مراسلين راجلين أو فرسان أو هجانة بحسب المسافة المقررة لهم[2] .

وما يوضح امتداد خطوط التلغراف بالولاية على نطاق واسع جدا ما تضمنته رسالة من الوالي إلى حضرة وزير الداخلية عزت باشا يخبره : "ان خط تلغراف فزان صار ايصاله إلى سرت على مسافة 260 كلم من المركز الأول مصراته، وصار رسم افتتاح الخط للمخابرات في سرت " [3].

ويبدو أن عملية نقل البريد في البداية كانت جد متواضعة هذا ما دفع بأقلام جريدة طرابلس الغرب إلى انتقاد الوضعية حيث جاء على لسانها:" .. البوستات لا ترد إلى الولاية في كل وقت ؛ وإنما ترد شهر بعد شهر أو شهر ونصف مرة واحدة " [4]. وقد وجدت هذه الانتقادات صدى لدى الوالي الجديد علي رضا باشا الذي أولى اهتماما بانشاء المؤسسات البريدية، فمد أول خط تلغرافي بين طرابلس والخمس [5] .

بينما يشير تقرير الضابط العقيد الصادق مؤيد العظم خلال رحلته إلى الكفرة 1311هـ/ جانفي 1895م ذكر عدم وجود بواخر لنقل البريد بصورة منتظمة بين متصرفية بنغازي ومركز الولاية،كذلك خطوط البرق لم تصل بعد إلى بنغازي وأن أقرب مركز به التلغراف هو في مصراته ولأجل مد الخطوط من مصراته إلى بنغازي هناك في طرابلس ألفين من الأعمدة الحديدية والأعمدة اللازمة الباقية تؤخذ من غابات الجبل الأخضر ولايحتاج إلا لبعض الآلات والعازلات"[6].

8-2- مؤسسات البريد المحلية :

في إطار عملية مسايرة الحداثة قامت السلطات الحكومية بولاية طرابلس الغرب بإنشاء مقرات لدوائر البريد والبرق وأخرى في متصرفية بنغازي [7]. وتقدمت بطلب إلى وزارة البحرية العثمانية

---

[1]- الجداني سعيد عمر ، المرجع السابق، ص 61.

[2]- فرنشيسكوكورو، المصدر السابق، ص58.

[3]- الوثائق العثمانية، وثيقة رقم 41، بتاريخ 1319هـ/افريل 1903، ص 192-193..**ملحق رقم15**

[4]- جريدة طرابلس الغرب، العدد61، 25رجب 1294هـ/22نوفمبر1867م.

[5]- الانصاري، المنهل العذب، ج1، المصدر السابق، ص398-400.

[6]- الوثائق العثمانية، وثيقة رقم37، بتاريخ1895م، ص166، 174، 176، **ملحق رقم 16**.

[7]- فرنشيسكو كورو، المصدر السابق، ص43.

طالبة استخدام باخرة تعمل ابتداء من شهر ماي لنقل البريد بين طرابلس جزيرة كريت ومنها تنطلق إلى بنغازي ثم تعود إلى طرابلس ومنها تتجه نحو العاصمة العثمانية الأستانة مرفقة بمختلف المراسلات والطرود البريدية للاطلاع عليها[1].

وعملا على تحسين أداء البريد طالب الوالي محمد نظيف باشافي رسالة (لائحة مطالب) مؤرخة 30 مارس 1297 مالية خصص فيه ضرورة ترتيب بريد منتظم في أوقات معينة بين الألوية الثلاث، لواء الجبل، لواء الخمس، لواء فزان[2].

ولما تقلد الوالي راسم أحمد باشا مقاليد الولاية في 4 محرم 1299هـ الموافق ل 26 نوفمبر 1881 مشهد عهده استحداث بوسطات للبريد صارت تنقل الرسائل بصورة منتظمة إلى كافة الوحدات الإدارية. وقد سبق وأن اصدرت الدولة العثمانية في 15يوليو من عام 1871م لائحة النظام البريدي الذي يتألف من سبعة فصول تقع في 57مادة تضمنت كل ما يتعلق بأمور البريد من نقل الرسائل والأوراق الرسمية والأمانات والطرود واصدار الطوابع البريدية وغيرها [3]. وبموجبها أكدت حرصها على ضرورة استعمال الطوابع البريدية وأن أي مراسلة ترسل عبر القوافل التجارية لاتحمل ذلك لايعتد بها ويكون ذلك دافعا لعدم قبولها .

ويؤكد الانصاري بأن البريد قد شهد تطورا كبيرا في عهده حيث تم استحداث البوستة البرية والبحرية لنقل المكاتيب التجارية وغيرها من طرابلس إلى فزان عبر ترهونة وورفلة وسوكنة كل يوم اثنين من الأسبوع، وأما عن طريق الساحل فتنقل الأوراق البريدية من مقر الولاية إلى قضاء الزاوية والعجيلات ومنها إلى الزوارة كل يوم ثلاثاء [4].

صدر نظام البريد في 19-6-1882م وتألف هذا النظام من ثمانية فصول وسبعة وستون مادة ونصت هذه المواد على كيفية تشغيل البريد والمهام الموكلة له وللموظفين. ونتيجة لما تضمنته هذا القوانين من سياسة التسيير الحداثي فقد واجهت الولاية بعض الصعوبات لنقل البريد من منطقة إلى أخرى، فمنها اعتماد نشر إعلانات للبحث عن من يتعهد بنقل البريد بين مركز الولاية

---

[1]- الوثائق العثمانية، المجموعة الاولى، الوثيقة رقم 17، بتاريخ 25صفر 1291هـ الموافق14افريل1874م، ص 72.

[2]- الوثائق العثمانية، المصدرنفسه، وثيقة رقم27، بتاريخ 30مارس1297مالي الموافق 12يونيو1881م، ص94، 100.

[3]- الدستور، ج1، المصدر السابق، ص 370-380.

[4]- أحمد النائب الانصاري ، المصدر السابق ، ص122.

والمدن التابعة لها. وقد حددت أجرة نقل البريد إلى لواء فزان في العام الواحد بحوالي 1900 قرش، والجبل الغربي بحوالي 220 قرش . والخمس بحوالي 375 قرش، والزوارة بحوالي 180 قرش[1].

ومن المشاكل التي عاني منها المواطنون في الأداء البريدي فيما جاء على لسان حال جريدة الترقي التي وجهت اتهاما صريحا إلى أحد مديري البريد العثماني بالولاية حيث اتهمته بالاختلاس بدليل أن الكثير من الأهالي ارسلوا مبالغ مالية لم تصل لأصحابها بالرغم من مضي زمن طويل على ارسالها .هذا ما أدى إلى فقدان الثقة في البريد العثماني وما دفع بالأهالي اللجوء إلى البريد الأجنبي[2] .

وبالرغم من محدودية نشاط هذا القطاع فقد استطاعت سلطات الولاية تغطية الخدمات البريدية في القسم الغربي منها إلى حدما في حين بقيت المدن الجهة الشرقية قليلة من حيث المنشآت البريدية .وقدر فرنشيسكو كورو عدد المراكز التي تم انشاؤها فعليا بحوالي 13 مركزا ابتداء من اجدابيا وانتهاء بطبرق الواقعة في اقصى الشرق [2]. ولما تضاعف نشاط وعدد مراكز وإدارت البريد والبرق في الولاية أنشأت لهما هيئة إشراف تدعى بالدائرة العامة للبريد والبرق[3] .

والحقيقة أن ضعف الخدمات لم يكن من طرف الموظف في القطاع بقدر ما ساهم البريد الأجنبي أيضا في اعاقة تطور خدمات البريد العثماني [4]. وهذا ما سنأتي على ذكره في الفصل الأخير وكيفية توظيف هذا المرفق في إطار سياسة التغلغل الأجنبي في الولاية .

9- الطرق والموانئ البحرية :

تعد هذه الطرق من أقدم الطرق التي سلكها المسافرون والتجار، وقد اعتمد القره مانليون على اسطولهم في مجال الجهاد البحري لأنه كان يمثل مصدرا رئيسا للثروة،حيث قاموا ببناء السفن في مصانع خاصة بطرابلس، التي كان يشرف على بنائها أبناء الباشا وهو بك طرابلس[5].

وأصبحت معظم الموانئ الطرابلسية كميناء طرابلس، بنغازي، مصراته ،الخمس، درنة، محطات تجارية هامة للسفن القادمة من انجلترا وفرنسا والدويلات الايطالية، وكما تحصل أصحاب السفن

---

[1]–المدني سعيد عمر، المرجع السابق، ص96.

[2] -- الترقي ، عدد 96 ،بتاريخ 1906.

[2]- فرنشيسكو كورو، المصدر السابق، ص49.

[3]- وثائق تاريخ ليبيا، وثيقة رقم 128، ص 214.

[4]- محمد شعبان صوان، المرجع السابق، ص221.

[5]- مستر تولي ، المصدر السابق، ص171

على الكثير من الأموال مقابل نقل الركاب والبضائع من الموانئ المحلية إلى الموانئ الأوربية وموانئ ولايات الدولة العثمانية[1]، وهذا بفضل تنوع وسائل النقل البحري بتنوع السفن والمراكب منها : السكونة .الصندل.الفلوكة .الشقوق. القايق .البريك .الشباك[2].

لقد أسهم الموقع الجغرافي الاستراتيجي لولاية طرابلس الغرب وتوفر الأمن والاستقرار خلال فترة الدراسة بأن تكون ذات أهمية كبرى في عملية المبادلات التجارية بينها وبين أوربا نظرا لحاجة هذه الأخيرة لبعض المواد وبخاصة نبات الحلفاء ومادة الشعير، الأول لصناعة الورق والثاني لجودتها في صناعة الخمور، كما لعبت أيضا دور الوسيط بين مناطق جنوب الساحل الإفريقي وأوربا في نقل الكثير من المنتجات الإفريقية إليها عبر القوافل التجارية الصحراوية النشطة. فكان لهذا الاحتكاك التجاري إسهام فعال في تنوع العملات المتداولة في أسواق الولاية من عثمانية اسبانية ايطالية فرنسية وغيرها وكثرت وتنوعت معها السفن القادمة والمغادرة لمختلف الموانئ الطرابلسية المحملة بمختلف السلع والبضائع . وقد فتح تنوع المبادلات التجارية نشاط الكثير من الحرف وعاد بالكثير من الأرباح المالية على الأفراد وخزينة الولاية .

(1)- حسن الفقيه حسن، المصدر السابق، ص255.

(2)- المدني سعيد عمر ، المرجع السابق، ص64.

الفصل الثامن :السياسة الضريبية وأثرها على المجتمع

في بداية قيام الدولة العثمانية حافظ العثمانيون على النظام الضريبي الذي نص عليه الشرع الإسلامي القائم على الزكاة والصدقة والعشر وغيرها، وكدلالة على سيادتهم وحق الدولة على رعيتها، نظير حمايتهم . ومع اتساع سلطتها ونفوذها وازدهار اقتصادها تنوعت الضرائب وطرق تحصيلها، ولكن مع مطلع القرن التاسع عشر عرفت السلطنة انتكاسة اقتصادية بفعل تقهقر أسطولها البحري لذا تبنت على إثرها سياسة ضريبية حازمة قائمة على غاية واحدة هي الحفاظ على روافد أساسية تمول الخزينة المالية للدولة وتساعد على الاستقرار السياسي والأمني في أقاليمها ، والشئ نفسه شهدته ولاية طرابلس الغرب، حيث كانت القوة المالية لطرابلس الغرب ناتجة عن الجهاد البحري الذي كان مفتاح التحالف المرابطي العثماني الذي بدأ يتناقص مع بداية القرن التاسع عشر، و بدأت السلطة تثقل كاهل السكان بالضرائب. فهذا التغيير كان نتيجة تغير في الظروف الدولية وانقلاب موازين القوى لصالح أوربا نتيجة التقدم والتطور الحاصل في حداثة الأساطيل البحرية التجارية والعسكرية .

وفي ظل هذه الظروف ، فماهي الحلول الممكنة التي تستدعي الحكومة القيام بها من أجل تفادي الكارثة المالية بالولاية ؟

لم يستمر تدفق الأموال إلى خزينة الإيالة، بل انحسر ذلك، بسبب امتناع الدول الأوربية من الاستمرار في تقديم ما عليها من أموال وهدايا، واستخدام القوة العسكرية ضد الأيالة [1]. ونتيجة لهذا التقلص والتراجع في الموارد البحرية مما دفع بحاكم الولاية إلى محاولة إيجاد مخرج للأزمة المالية، فاضطر إلى الإستدانة، وتوجيه اهتمامه نحو المناطق الريفية الداخلية،كمصدر لتوفير احتياجاته المالية[2]، وطالب بمصادر بديلة فلم يجد هؤلاء إلا مضاعفة الضرائب واخضاع القبائل الخارجة عن سلطته وإثقال كاهلها بضرائب متنوعة، واستمر الحال على هذه الوضعية حتى في العهد العثماني الثاني، لذا أولى ولاة طرابلس الغرب خلال هذه الفترة اهتماما بالغا بالجهاز المالي وتطويره للخروج

[1] - كولافولايان، ليبيا أثناء حكم يوسف باشا القرمانلي، ترجمة عبد القادر مصطفى المحيشي ومرعة صلاح الدين السورالي، ط1، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 1988، ص103-104؛ ايضا معهد ناجي، محمد نوري، طرابلس الغرب، المرجع السابق، ص183-184.

[2] - كامل علي مسعود الويبه، المرجع السابق، ص26.

من الأزمة ومسايرة لما نص عليه قانون الإصلاح لخط شريف كلخانة عام 1839م ثم الخط الهمايوني1856[1].

وقد تمثل الجانب الإصلاحي بهيكلة النظام الإداري للقطاع بتعيين على رئاسة الجهاز المالي الدفتر دار وعدد من الموظفين[2]، وكما أصدرت السلطة تعليمات منظمة ومشددة لجميع وحداتها الإدارية القائممقام ومأمور المال مسؤولية تحصيل الأموال من القرى والنواحي التابعة للقضاء[3].

أولا- الضرائب المباشرة أنواعها ومميزاتها :

لقد تعددت حاجة الولاية وأجهزتها المختلفة للموارد المالية من أجل تغطية نفقاتها من جهة والإيفاء بالتزاماتها تجاه الدولة العلية من جهة أخرى، فأعطيت صلاحيات واسعة للوالي في عملية التحصيل وفرض الرسوم الوقتية إلى جانب الضرائب ومنها : رسوم فتح بندر (دكان) أوحمام أو استئجاره، ورسوم ضريبة الزواج قيمتها 30بارة تدفع حين تسجيل عقد الزواج ورسوم حتى على العزوبية تدفع سنويا مقدارها 6بارات، ورسوم غلمانية تدفع على المولود الذكر البكر مقدارها 60بارة، ورسوم أخرى تدفع للوالي في مناسبات مختلفة[4].

ومن طبيعة عملية التحصيل الضريبي العثماني أن المبالغ الضريبية تقدّر مقدما مع بداية السنة مالية من كل عام- وهو بداية التعسف الضريبي- ويتم ذلك بحضور شيوخ القبائل، بحيث يدفع كل منهم مبلغا مقطوعا يدعى (التقدمة)، ويتعهد الشيوخ بتسديد الباقي إلى حين جمعها من السكان، ولكن وفي الكثير من الأحيان يعجز الفلاحون وباقي السكان عن التسديد لما فرض عليهم من مبالغ بسبب الجفاف وشح السماء، فيسجل عليهم كدين للسنة القادمة، مما يؤدي إلى تراكم الديون خاصة إذا استمرت حالة القحط، فيضطرهم إلى هجر الأراضي الزراعية، مما

---

(1)- الدستور، ج2، المصدر السابق، ص114.

(2)- نفسه، ص110.

(3) - كامل علي مسعود الويبه، المرجع السابق، ص128.

(4) - عبد العزيز محمد عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سوريا 1864-1914، دار المعارف، القاهرة، 1969، ص13-14.

يضاعف في حجم المشكلة، ومن الأمثلة حول ذلك تراكم ديون قضاء الخمس في عام 1889م إلى 389904قرشا وعشرون بارة، وقضاء العجيلات إلى 277109قرشا وعشر بارات[1] .

وقد اضطر السّكان إلى التحايل أو المماطلة في تسديد الضرائب لعدم القدرة، ولاسيما في المناطق النائية، ومن حين لآخر يقدم القائممقامات الأقضية والنواحي مذكرات للوالي يشرحون فيها الظروف الصعبة والسيئة التي يعاني منها السكان في تلك النواحي التي تصعِّب من عملية جباية الضرائب، كتلك المذكرة التي تقدم بها قائممقام مزده إلى الوالي في عام 1864م يشرح فيها أسباب هجرة بعض القبائل من المنطقة إلى مناطق أخرى، والتي أرجعها إلى سوء الحالة المعيشية، والضرائب التي عجزوا عن تسديدها[2].

طرق استخلاص الضرائب :

1- ضريبة العشر:

ومن بين تلك الضرائب التي يدفعها السكان مجبرين ضريبة العشر التي يدفعها المزارعون بعد جني المحاصيل والتي قيمتها ثابتة بينما كميتها تزيد أوتنقص بحسب كمية الإنتاج لتلك السنة [3] . وهي تحصيل عيني على عشر المنتوج الزراعي من المحاصيل الأساسية المزروعة في البلاد أهمها القمح والشعير والزيتون والتمور، والبقول، والحلفاء، ومقدارها يعادل عشر كميات المحاصيل التي تجبى من المواطنين في أنحاء البلاد المختلفة [4]. وهذه الضريبة مهمة جدا لتمويل خزينة الولاية[5].

وبسبب تفاوت المواسم الزراعية والتي كانت تعتمد اعتمادا مباشرا على هطول الأمطار وبشكل خاص في المناطق الشمالية الساحلية، وللدلالة على ذلك وعلى سبيل المثال، بلغت الضريبة عام 1894 ستين ألفا ومائة وتسعة وتسعين (60199) جنيها انكليزيا، بينما انخفض

---

(1) - كامل علي مسعود الويبه، المرجع السابق، ص132-133.

(2)-كامل علي مسعود الويبة، المرجع السابق، ص 135، ينظر **الملحق رقم :17**.

(3)- فرنشيسكو كورو، المرجع السابق، ص47.

(4)-كاظم، المرجع السابق، ص185.

(5)- عبد الله علي ابراهيم، "ضريبة العشر في ليبيا اثناء الحكم العثماني"، **مجلة الثقافة العربية**، طرابلس، يناير1985، ص19-24 .

هذا المبلغ إلى سبعة وعشرين ألفا وجنيها واحدا (27001)في العام1896[1].وهو فارق كبير تجاوز ثلاثة وثلاثون ألف جنيه وهو ما يعني للسلطة البحث عن سبل أخرى لتحصيل الفوارق المالية الناتجة عن حالة القحط .

1-2- جباية ضريبة العشر :

تتم عملية جباية ضريبة العشر من قبل ثلاثة موظفين مكلفين من المجلس الإداري لكل وحدة إدارية من تراب الولاية، فالموظف الأول يدعى جابي الضرائب أو المحصل، والثاني المثمن أو المقدّر الذي يكون دوره تقدير قيمة المحصول ويعرف في الغالب لدى العامة باسم (الخراص)، أما الثالث فهو الكاتب الذي يقوم بتسجيل كل جزئيات عملية التحصيل في السجل الذي يحمله معه في هذه المهمة. ويدفع لهؤلاء الموظفين خلال فترة عملهم مبلغ مالي يتراوح مابين ثمانية إلى ستة عشر ليرة تركية وذلك بحسب أهمية المنطقة من الناحية الاقتصادية، بينما لوحظ في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين أن لجنة التقدير أصبحت تتقاضى راتبا شهريا تقدر قيمته مابين إثنين إلى أربعة ليرات لكل موظف خلال مدة المهم المنوطة بهم، وحين مباشرة هذه اللجنة عملها يساعدها عضوان من أعضاء المجلس المحلي في ذلك، ثم يُشرع في تقدير المحاصيل الزراعية قبل جنيها وبحضور مالك المحصول الذي يحاول التقليل من قيمة وكمية المحصول للتقليل من قيمة الضريبة، وفي بعض الأحيان قد يلجأ لاعتماد وسيلة الرشوة[2].

وبناء على تعليمات مجلس إدارة الولاية فقد ضبطت عملية تقدير الضريبة بأن تتم تحت إشراف مدير الناحية، وفي المتصرفيات بعد المتصرف المشرف العام على عملية تقدير وجمع الضرائب ضمن حدود متصرفيته. وحددت مسؤولية كل شخص من فريق تحصيل الضريبة تحديدا دقيقا، من خلال الجولات الميدانية التي يقوم بها المتصرف أو مدير الناحية لمتابعة سير عمل (مأموري)الأعشار حفاظا على عدم ضياع حقوق الخزينة، ومعاقبة كل من يخالف هذه التعليمات[3].

---

(1)- مسعود الويبه، النظام الإداري، ص39.، ينظر أيضا كاظم، المرجع السابق ص186.

(2)- عبدالله علي ابراهيم، المرجع السابق، ص19-24.

(3)- أحمد الدجاني، المصدر السابق، الوثيقة رقم60، ص 96-99.

ورغم سوء أسلوب التحصيل الذي يكون في الغالب تحت الإكراه فإن تلك السياسة في نظر السلطات مرغوبة فيها بل حتى أن السلطان راض عنها مادامت بموجبها تملأ الخزينة، كالذي حدث من قِبل السلطان عبد المجيد الأول (1839-1861) الذي كرّم والي طرابلس بسيف مرصع بالذهب والجواهر، واهدى مدير المالية (الدفتردار) علبة مرصعة تقديرا لخدماتهم في تحصيل الضرائب من المواطنين والتي قدرت ب(3.001.200) قرشا من مناطق الجبل الغربي وغدامس وغريان[1].

لقد عان الأهالي من عبء الضرائب المتنوعة والتي أثقلت كاهلهم، فبعض القبائل لجأت إلى مراسلة الوالي يطلبون منه بتقسيم مبلغ الضرائب على دفعات، مثلما فعلته قبيلة العواقير في 14 رمضان 1284 هـ،حيث رفعت اِلتماسا طالبت فيه إجراء التسوية والتعديل على المبلغ المتبقي على أقساط[2].

وتتم عملية تحصيل الضرائب وفق طريقة التقديرات التي تخضع لرغبات ونزوات المأمورين والمخمنين (الخراص) دون وجود قاعدة ثابتة وواضحة، ولعبت المحسوبية والعلاقات الشخصية والرشوة دورها في إعفاء الميسورين وأصحاب النفوذ والجاه، أو تخفض الضرائب المفروضة عليهم، في حين يتحمل الفلاحون الفقراء، وغير القادرين على دفع الرشوة العبء الكبير[3].

وبحلول موسم الحصاد أو جني الثمار، يسلم الفلاحون والمزارعون ماعليهم من ضريبة عينية من قمح وشعير وتمر وزيتون وحلفا وغيرها إلى المشرفين على عملية جمع ضريبة العشر، وتجمع تلك المحاصيل ويتم بيعها بالمزاد العلني، وقد أشار المؤرخ علي إبراهيم عبدالله إلى تلك العملية التي تمت على مستوى متصرفية برقة من عام 1878م، بأن المبالغ المالية التي جمعت من محصولي القمح والشعير فقط قدرت 1.725.000قرشا[4].

---

[1]- الوثائق العثمانية، وثيقة رقم 01، مؤرخة في 24 رجب 1240هـ/1844م، ص26.

[2]- وفاء لكاظم، المرجع السابق، ص189.

[3]- صحيفة طرابلس الغرب، طرابلس، العدد126، 20ذي القعدة 1285/1868.

[4]- Abdallah Ali.Ibrahim , Evolution of Government and Society in Tripolitania and Cyrenaica 1835-1911, The Ottman Impact, G.S.P.L.A.J.1989, p.279.

ابتكرت السلطة أسلوبا آخر في جمع الضرائب لا يخلو من الظلم والتعسف في حق المحكومين لما يسمى بالملتزم (المتعهد)، ويشترى هذا المنصب عن طريق المزايدة، والذي رست عليه عملية المزايدة في جمع ضريبة الأعشار يحرص على جبايتها بكل الأساليب والطرق حتى يتمكن من تسديد ماعليه، حتى إن الضريبة في نهاية القرن التاسع عشر أصبحت تؤخذ نقدا، فمثلا يؤخذ عن كل قنطار من الزيتون نصف مجيدي[1].

ومن صرامة قانون الجباية الضريبية، فإن أيّ فلاح أو شخص معني بدفع الضريبة ويرفض تسديد ماعليه، أو يعترض على قيمتها يتعرض إلى الضرب والإهانة والتوبيخ، وحتى القبائل التي ترفض تسديد ماعليها تصبح مطاردة من قبل القوات العثمانية كماحدث لقبيلة الرحايمة في ترهونة سنة 1266هـ، والتي هاجر أفرادها فرارا لعدم قدرتهم على تسديد الأعشار فصدر في حقهم أمر من الوالي أحمد عزت باشا إلى قائمقام الخمس سليمان صادق يأمره بمطاردة هذه القبيلة، وإعادتها إلى منطقتها لتسديد مابذمتها من ضريبة [2]، أو حجز كافة حيواناتها مثلما حدث لقبيلة الجرارة عام 1262هـ ./ 1845م القاطنة بالقرب من درنة والتي كان شيخها حين ذاك الحاج حمزة عكوش[3].

لم تكتف السلطة بفرض الضرائب، وجبايتها بمختلف الأساليب القسرية، بل ألزمت دافعي الضرائب على استضافة الموظفين المكلفين بجمعها طيلة أيام أداء مهمتهم واجبارهم على تسهيل وتوفير وسائل تنقلاتهم بين القرى، فتلك المعاناة والظلم والأساليب القسرية والقهرية دفع ببعض شيوخ القبائل والأعيان إلى تقديم عرائض إلى السلطان العثماني من حين لآخر يشكون فيها جور الولاة وجباة الضرائب[4]، الذين كانوا ينتهجون أساليب تعسفية في استخلاص الجبايات. ومن بين ما جاء في تلك الوثائق نقلا عن الدكتور عمر بن اسماعيل:

"إن الولاة الأتراك جاعلون على كل بلد أو قبيلة شيئا من المال ثم واضعين على كل شجرة نخيل أو زيتون قدرا من الدراهم، ثم وقت الزيتون يخرصون الحب في شجره من

---

[1]- فرنشيسكو كورو، المرجع السابق، ص47.

[2]- الصالحين جبريل محمد الخفيفي، النظام الضريبي في ولاية طرابلس الغرب 1835/1912، ط1، (م.م.ج.ل.د.ت)، ليبيا، 2000، ص43.

[3]- محمد عمر مروان، المصدر السابق، ص378- 380 .

[4]- كامل علي مسعود الويبة، المرجع السابق، ص135.

أجل تعشيره ثم بعد عصره وجلبه يدفع الجمرك المعلوم ويأخذون العشر من محصول المعاصر. وأما الزرع فيخرصونه أيضا في سنبله للعشر وقد يأتي هذا التخريص على البعض بجميع زيتونه وزرعه حتى يسلم فيه كلية. فبعض الناس يعطي جميع غلته ويزيد على ذلك من نفسه، ثم واضعين على الأهالي شهرية القيادة، وجائزة القضاء، وأجرة تسخير الحيوان، الذي يحمل المهمات إلى البلاد وضيافة المأمورين على مرورهم في الأوطان. وزد على ذلك كله أننا دفعنا في مدة عام ونصف ثلاثة معاونات من الدراهم نقدية''[1].

2- ضريبة الويركو:

تعرف عند السكان باسم الميري وخاصة في المشرق، وهي من بين أنواع الضرائب التي زادت من حدة التعسف والظلم للرعية، بل إن الدولة العثمانية من خلال فرضها لهذا النوع من الضرائب- وذلك بحسب أراء مؤرخي المشرق- على الولايات العربية التابعة لها، والتي من بينهم ولاية طرابلس الغرب، إنّما يدل على أنّها تتعامل مع رعاياها العرب وكأنهم غير مسلمين، أي من أهل الذمة الذين يدفعون الجزية[2]. ولفظ الويركو وهي كلمة تركية تعني الجزية، أو خراج أو مال أو رسم واشتقت من كلمة (ويرمك) والتي تعني الوهب أو العطاء أو المنح أو هبة، وهي بالأصل ضريبة سنوية يدفعها كل ذكر بالغ، وتشمل كذلك رسوما محددة على الأغنام، والأشجار المثمرة، وهي جباية نقدية[3]. كانت في بداية الحكم العثماني الثاني تجبى كل سنة إذ كانت حكومة الولاية تفرض مبلغا معينا على المناطق الداخلية وبحسب عدد سكان تلك المناطق ونوعية نشاطهم الاقتصادي وممتلكاتهم، فكانت تؤخذ أربعون قرشا على الذكر البالغ وأربعون قرشا عن كل رأس جمل وعشرون قرشا عن كل رأس بقرة وأربعون قرشا عن كل رأس غنم وعشرون قرشا عن كل رأس ماعز وخمسة عشر قرشا عن كل بئر صالحة للري وقرشان ونصف القرش عن كل نخلة وشجرة زيتون، واعفيت من هذه الضريبة حيوانات الركوب كالحصان والحمار والبغل [4]، ثم بعد عام 1864 تحولت العملية إلى مجلس الإدارة المحلية لكل منطقة الذي ينظر فيها ويقدر نسبة الضريبة

---

(1)- عمر علي بن اسماعيل، إنهيار حكم الأسرة القرمانليةفي ليبيا 1775-1835، مكتبة الفرجاني، 1966، ص538.

(2)- جميل موسى النجار .المرجع السابق، ص370 .

(3) - عبدالعزيز محمد عوض، الإدارة عثمانية في سوريا، المرجع السابق، ص 169

(4) -انتوني.ج. كاكيا، ليبيا خلال الاحتلال العثماني الثاني 1835-1911، دار الفرجاني، طرابلس، 1975، ص89-90.

وطريقة جمعها[1]، وقد يراعي فيها الظروف المعيشية للافراد وأيضا الظروف الطبيعية كتذبذب المناخ والجفاف والأوبئة. ومن عام1881 حدد مبلغ ضريبة الويركو على الأشخاص والأنعام والأشجار، والجدول المرفق يوضح لنا ذلك.

جدول يمثل الحصيلة الإجمالية من ضريبة الويركو من متصرفيات طرابلس والخمس وفزان والجبل الغربي لعام 1897[2].

اسم المنطقة	المبلغ بالعملة المحلية	المبلغ بالجنيه الإسترليني
العجيلات	274.727	
غريان	549.949	
ترهونة	641.452	
الزاوية	775.035	
ورفلة	429.533	
طرابلس	1.145.813	
إجمالي متصرفية طرابلس	3.816.509	33.924
زليطن	478.521	
مصراته	786.117	
سرت	101.645	
مسلاته	410.848	
الخمس	760.717	

(1)– الصالحين جبريل الخفيفي، المرجع السابق، ص50.

(2) - الصالحين جبريل محمد الخفيفي، المرجع نفسه، ص53؛ ينظر أيضا عقيل البربار، المرجع السابق، ص243-244.

إجمالي متصرفية الخمس	2.537.848	22.559
فساطو	405.733	
غدامس	191.492	
نالوت	236.707	
يفرن	651.095	
الجوش	202.617	
إجمالي متصرفية الجبل الغربي	1.687.644	15.002
إجمالي متصرفية فزان	1.140.216	10.135
الإجمالي	9.182.217	81.620

ولكي يضمنوا تحصيلها كلف بجمعها ائمة الجوامع، ويؤخذون منها لأنفسهم 2.5°/ من مجموع المحصل عليه[1].

2-1- عملية جباية ضريبة الويركو:

تقوم الهيئة العليا المختصة بالشؤون المالية في مركز الولاية باستدعاء أعيان المتصرفات أمام لجنة إدارية استشارية تحت إشراف الوالي، بغرض عملية التحقق من مقدار الثروة التي يحوزها المواطنون، وبعدها تحدد وتضبط قائمة بأموال كل الذكور البالغين، من البقر والإبل والأغنام وأشجار النخيل والزيتون وتسجل بسجل خاص ويتم اعتمادها من قبل المتصرف، بعدها تصبح ملزمة الدفع [2].
وتعفى أشجار الفواكه والخضراوات وكذلك الخيول والحمير والبغال من دفع أي ضريبة عنها، وبالرغم من ذلك تلجأ بعض القبائل القاطنة في المناطق الداخلية البعيدة عن المراقبة الحكومية إلى

(1)- الدستور، ج1،المصدر السابق ،ص440.
(2)- أحمد الدجاني، وثائق تاريخ ليبيا..، المرجع السابق، ص 206-210.

جمع خيامها وممتلكاتها والانسحاب من مناطق سكانها بوصفها وسيلة للتهرب من دفع هذه الضريبة عند اقتراب موعد تسديدها[1].

كان حرص وصرامة كبيرة من الولاة في جباية هذه الضريبة نظرا لكثرة المداخيل المترتبة عن ذلك، حيث أصدر الوالي أحمد فوزي باشا قرارا سنة 1327هـ بمعاقبة كل من يمتنع عن تسديد هذه الضريبة بالحبس مدة شهر حتى يجبر على تسديدها [2]، ولم تسلم حتى الحلفا من الضريبة فقدرت بثلاثين بارة عن كل قنطار يباع بالإضافة إلى رسوم ضريبية أخرى تسبق عملية البيع[3].

وقد تتراكم الضرائب على مستحقيها لعدم قدرتهم على التسديد لذا يتوسلون من أجل تأجيلها أو إلغائها وقد يستجيب الوالي لمثل هذه الطلبات خوفا من قيام الثورة ضده وقد تتراكم الديون على القبيلة وتعجز عن تسديدها فتتوسل للسلطان لإسقاطها عنها مثلما فعل السلطان عبد الحميد الثاني حينما أصدر مرسوما عام 1896بمناسبة الذكرى العشرون لارتقائه العرش أعفى بموجبه الناس من الديون المتراكمة عليهم منذ عام 1874، فكانت ديون ولاية طرابلس الغرب بلغت آنذاك عشر مليون قرش[4] .

ويعلق دي غرامون DE GRAMMONT في شأن هذه السياسة الضريبية في الإيالات العثمانية إذ يقول بأن كل مادة منتجة قابلة للدفع لم تفلت من نظام الضرائب المطبق [5]، فالضرائب تدفع عينا ونقدا.

3–ضريبة عشر الحلفاء:

تعتبر من بين الضرائب التي تسهم في دخل خزينة الولاية ابتداء من سنة 1868م حينما أصبحت تصدر إلى انجلترا، فكانت حكومة الولاية تجبي ضريبة تقدر ب 30بارة عن كل قنطار يباع، وكان يقوم بالعملية ملتزمون يبرمون عقودا مع الحكومة والذي يدفع أكثر الأثمان يفوز

(1)– وفاء كاظم الكندي، المرجع السابق، ص 194.

(2)-كامل علي مسعود الويبه، المرجع السابق، ص144.

(3)- عبد الرزاق أحمد النصيري، "تجارة الحلفاء – دراسة في التجارة البحرية لولاية طرابلس الغرب في العهد العثماني الثاني–"، **آفاق المعرفة**، زلطن، العدد1، 2003، ص266-277

(4) -Abdallah Ali.Ibrahim ,Op.Cit ,p.209.

) -5(DE GRAMMON.H ,histoire d’Algérie sous la domination Turque (1515-1830), E.Leroux, Paris, 1887, p.210.

بالمزايدة[1] . والجدول التالي يوضح قيمة الضرائب المحصلة من مادة الحلفاء خلال فترات زمنية مختلفة [2].

السنة	قيمة الضريبة وموانئ تحصيلها
1879	112.200قرش:الخمس-زليتن – مصراته
1890	925.767قرش:طرابلس-الخمس-زليتن-طابية (ساحل آل حامد) .
1893	891.000 قرش: ميناء طرابلس
1895	680.000قرش: طرابلس
1896	134.852قرش:الخمس-زليتن- مصراتة.
1900	975.600قرش:الخمس-زليتن- مصراتة.
1904	60.613قرش : طرابلس
1905	73.092قرش

من خلال قراءة لهذه الاحصائيات يتبن أن قيمة الضرائب على محصول نبات الحلفاء عرفت ارتفاعا ثم بدأ في التراجع خاصة مطلع القرن العشرين ومرد ذلك إلى تراجع الكميات المصدرة منه ووجود بدائل أخرى عن مادة الحلفاء في صناعة الورق في أوربا إضافة دخول مناطق منافسة أخرى منتجة ومصدرة لها كالجزائر والمغرب .

4 – ضريبة الريع (**التمتع-الربح**):

كان بداية فرض هذه الضريبة ضمن برنامج الإصلاح المالي التي قامت بها الدولة العثمانية في العام 1860م، وهي ضريبة مفروضة على أصحاب المحال التجارية والصناع والأطباء والدكاكين وأصحاب الحرف وغيرها، وتبلغ قيمتها بـ 3 من المائة من الربح الصافي لأصحاب المحال المختلفة، وهذه الضريبة مفروضة فقط في مراكز المدن دون الأرياف، كما اعفي الأجانب منها، ولم تكن

(1)- الصالحين جبريل محمد الخفيفي، المرجع السابق، ص48.

(2)- عبد السلام ادهم، وثائق تاريخ ليبيا، المصدر السابق، ص 83؛ أيضا جبريل الخفيفي، المرجع السابق، ص49.

قيمتها مستقرة حيث عمدت السلطات على زيادتها مرة أخرى لتصل إلى 4 بالمائة ثم إلى 5 بالمئة و تفرض على شريحة جديدة وهي المرتبات والمعاشات، حتى أصبحت شبيهة بضريبة الدخل[1].

وبموجب صدور قانون التجنيد الإجباري العثماني عام 1901، تأكد أمر الجباية على الدخل في العام 1903 عندما عدل النظام الضريبي فأصبحت ضريبة التمتع ضريبة دخل تجبى من جميع أصحاب الحرف والتجار، وصدر قرار أو نظام يلزم حتى الشخص البالغ 18 عاما بدفع الضريبة، باستثناء الأعمى، والمشلول، والمقعد، والضابط برتبة مقدم، والعسكريون المستمرون في الخدمة [2]، ولا يسمح لأي مسؤول في التقصير في جمعها وإلا يعرض نفسه إلى العقوبة أو الإقصاء من الوظيفة كالذي حصل مع قائمقام غريان الذي تعرض للتبويخ والتقصير بالعمل بعدما كتب للوالي العثماني بطلب اعفاء بعض التجار من ضريبة التمتع [3]. وبالرغم من ذلك الحرص في جمعها إلا أن جريدة طرابلس الغرب تذكر بأنه تمّ اعفاء أهل العلم والأئمة وعمال الفلاحة والحراثة من هذه الضريبة [4]. وقد يكون ذلك الاعفاء تشجيعا على الأعمال الزراعية وخاصة لما لوحظ من ترك العمل في الفلاحة بسبب الضرائب الباهضة التي لا تراعي حتى مواسم القحط .

5- ضريبة الملكية (الأراضي والعقارات) :

اسهمت ضريبة الملكية بشكل كبير كمصدر دائم في دعم خزينة الولاية بالأموال، وهي الضريبة المفروضة على المباني والمنازل والأراضي، وتبلغ قيمتها على الممتلكات المؤجرة بـ 10 بالمائة من مجموع الداخل , بينما تبلغ نسبتها على الأملاك المستعملة من قبل المالك شخصيا بـ 8 بالمائة فقط، وحين تتجاوز قيمة هذه الضريبة 20.000 قرش تخفض إلى نسبة 5 بالمائة. وهذه الضريبة الجديدة (تميتّو) التي حلت محل ضريبة الويركو، كان الهدف منها اشراك الملاك المدنيين في دفع

---

(1)- وفاء كاظم، المرجع السابق، ص194.

(2)- أحمد الدجاني، وثائق تاريخ ..، وثيقة رقم 96، ص 158-160 ؛ أيضا صلاح الدين حسن السوري، " الضرائب العثمانية في ولاية طرابلس الغرب ومتصرفية بنغازي في العهد العثماني الثاني – مشاكل الضغط والتوتر" **مجلة البحوث التاريخية**، العدد، يوليو 1984، ص 394.

(3)- وفاء كاظم، المرجع السابق، ص195.

(4)- جريدة طرابلس الغرب، العدد 969 بتاريخ 24شعبان 1319هـ / 1901م.

الضرائب وفي المقابل تخفيف عبء الضرائب على المزارعين، وتتضمن أربعة أنواع من الجباية وهي[1]:

1- ضريبة على العقارات والأراضي المؤجرة ومقدارها 10 بالمائة، أما التي يشغلها المالك شخصيا فتتراوح مابين 5 -8 بالمائة، مع مراعاة القيمة العامة السالفة الذكر.

2- ضريبة اضافية بواقع 6بالمائة من المجموع العام للضريبة لصالح التجهيز العسكري.

3- ضريبة إضافية بواقع 5 بالمائة من المجموع العام للضريبة المذكورة اعلاه لصالح التعليم العام.

4- الضريبة أو الرسم المقرر للأملاك الحكومية والمتنازل عنها للإستعمال الخاص، فتحدد قيمتها من وقت إلى آخر بحسب الاتفاق الذي عقد بين السلطة والمنتفعين .

6 – ضريبة الخدمة أو الإعانة العسكرية:

وهي ضريبة يدفعها الذكور القادرون على حمل السلاح من اليهود، ويقوم رؤوساء الطوائف اليهودية بجعها، لقاء إعفائهم من الخدمة العسكرية، وقدرت ب 30قرشا سنويا[2]، وبسبب دخول اليهود منذ العقد الأخير من القرن التاسع عشر بنظام الحماية المتوفر بفعل بريطانيا، فرنسا، ايطاليا وأمريكا، صاروا لا يدفعونها، فتراجعت عوائد هذه الضريبة بشكل كبير، ما دفع بالسلطات العثمانية إلى إصدار قرار بتاريخ 1320هـ/1902م يعفي اليهود من جبايتها، ثم ألغيت رسميا عام 1908 بعد إعلان الدستور العثماني فحل محلها قانون الخدمة العسكرية الإجباري على المسلمين وغير المسلمين[3].

7 – ضريبة الإعفاء من الخدمة العسكرية:

صدر في عام 1304هـ الموافق 1886م قانون التجنيد الإجباري على كل شخص تتوفر فيه شروط الخدمة العسكرية، ومن لا يرغب في ذلك يدفع خمسون ليرة عثمانية شريطة التدريب لمدة

---

[1]- فرنشيسكوكورو، المصدر السابق، ص 40-41.

[2]– انتوني جوزيف كاكيا، ليبيا في العهد العثماني الثاني 1835-1911، تر. يوسف حسن العسلي، دار احياء للكتب العربية، (د. م. .ت.ط)، ص 91.

[3]- انتوني كاكيا، المصدر نفسه، 91؛ ايضا فرنشيسكو كورو، المصدر السابق، ص 39.

خمسة أشهر فقط، وتمنح له شهادة إنهاء الخدمة العسكرية، ثم ينتقل بعدها إلى الرديف الإحتياطي، ومن يرغب في التخلص من الخدمة في الرديف عليه أن يدفع ثلاثون ليرة عثمانية شرط إتمام الخدمة العسكرية الفعلية [1].

8 – ضريبة المشاركة أو ضريبة المساهمات:

فرض هذا النوع من الضرائب عام 1897، وتعني إسهام المواطنين في تكاليف الحرب التي تخوضها الدولة العثمانية ضد اعدائها وقد تزامن فرضها مع اندلاع حرب اليونان، وقدرت بـ 6 بالمئة من ضريبة الويركو ثم أصبحت إلزامية باستمرار وتحتفظ بها الإدارة في طرابلس إلى وقت الحاجة إليها من قبل الباب العالي، واستمر إلزام جبايتها من المواطنين إلى غاية 1903 إلى أن صدر قانون الضرائب الجديد فألغى جباية ضريبة المشاركة[2].

وأحيانا ما تتفاجأ الولاية بطلب مبالغ مالية من الباب العالي كمعونة،كالطلب الذي تقدمت به عام 1293هـ الذي قدر بـ3مليون قرش، وهذا ما استدعى مجلس إدارة ولاية طرابس بتكليف فرق من الفرسان لجمع المبلغ، وكان على رأس كل فرقة من الفرسان شيخ مقتدر وذا دراية بعملية التحصيل، وقد ارسلت فرقة قوامها 35فارسا إلى الزاوية الغربية، و20فارسا إلى غريان، و15فارسا إلى تاجوراء، و 15 فارسا إلى جنزور [3]. وهذه الضرائب الإضافية تزيد في العبء أكثر على المواطنين.

ثانيا – الضرائب غير المباشرة

1– الرسوم الجمركية :

يعتبر الوالي العثماني محمد الساقزلي الذي حكم البلاد (1633–1649) كان أول من فرض العوائد الجمركية والمكوس على دخول البضائع أو خروجها من المدينة أو الميناء [4]. أما في

---

[1]- عبد العزيز محمد عوض، المرجع السابق، ص152–155.

[2]- صلاح الدين حسن السوري، المرجع السابق، ص372 .

[3]- د.م.ت.ط، ملف الضرائب رقم19، وثيقة رقم414 مؤرخة جمادي الاخر 1293هـ .

[4]- شارل فيرو، الحوليات الليبية منذ الفتح العربي حتى الغزو الايطالي، ترجمة وتقديم ، محمد عبد الكريم الوافي، ط3، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، 1994، ص149.

العهد العثماني الثاني فتواصل فرض الرسوم على البضائع المصدرة والمستوردة عن طريق البر أو البحر[1]، وتتم عملية جبايتها عن طريق الإلتزام، فكل بضاعة ترد من خارج أسوار المدينة يدفع صاحبها المكس (ضريبة) بينما يطلق على محصلها بالمكاس[2].

وقدرت قيمة هذه الضريبة في العام 1844م بـــ3 بالمائة على الصادرات و 9 بالمائة على الواردات، وارتفعت قيمة هذه الضريبة في الأعوام 1851-1852، فبلغت 5بالمائة للواردات و12 بالمائة للصادرات، بينما اعفيت منها السفن الأجنبية، فكان مجموع ما يحصل عليه الباب العالي يقدر بالمليون وربع المليون ليرة سنويا من موانئ طرابلس خلال سنتي1910/1909م [3].

وكانت الرسوم الجمركية تتأثر بالعديد من العوامل منها على الخصوص اندلا ع الحروب بين الدولة العثمانية والدول الأوربية مثل الحرب مع اليونان عام 1897م، واحتكار الحكومة العثمانية لجزء كبير من الصادرا والواردات، وعدم التكافؤ في نسب الرسوم بين الأجانب الذين يتمتعون بالإمتيازات ولايدفعون إلا 3بالمائة على وارداتهم بينما المواطن العثماني ملزم بدفع 4 بالمائة، إضافة إلى تذبذب الإنتاج الزراعي خاصة الشعير الذي يصدر بشكل كبير نحو بريطانيا[4].

والجدول التالي يرصد لنا المحصلات الجمركية خلال سنوات معينة[5]، وهي كالآتي:

الميناء	السنة	مجموع الدخل بالقروش التركية
كل موانئ الولاية – عدا بنغازي درنة	1848	895.000
كل موانئ الولاية – عدا بنغازي درنة	1852	915.000
بنغازي ودرنة	1886	300.000
طرابلس	1897	617.797
طرابلس	1898	686.057

(1)- الدستور، ج2، المصدر السابق، ص 491.

(2)- كامل علي مسعود الويبة، المرجع السابق، ص 158.

(3)-الفاريس . أ . تستا، "عرض احصائي عن ولاية طرابلس الغرب"، تر، حامد وحيدة، **مجلة الشهيد**، العددالتاسع، اكتوبر 1988، ص 275؛ أيضا فرنشيسكو كورو، المرجع السابق، ص 43.

(4)- الصالحين جبريل محمد الخفيفي، المرجع السابق، ص72.

(5)-الفاريس . أ . تستا، ، المرجع السابق، 279.

طرابلس	1899	674.000
طرابلس	1900	643.317
طرابلس	1901	716.544
كل موانئ الولاية – عدا بنغازي درنة	1902	681.773

2- ضرائب التبغ والملح :

في عام 1278هـ الموافق لـ 1862م اصدرت الإدارة العثمانية نظام إدارة التبغ من أجل احتكار زراعة وصناعة وبيع كل ماينتج من تيغ على أراضي الدولة العثمانية، ثم في العام الموالي (1863م) اصدرت نظام رسوم بيع الدخان تأخذ من دكاكين بيعه، إذ قدرت ب 30بالمائة من الأجرة السنوية لمحلات بيعه، وكما تحكمت أيضا في كميات التبغ المزروعة من خلال ارغام المزارع على بيع 90 بالمائة محصول التبغ للحكومة ويتصرف في الباقي. وقد بلغت مبيعات التبغ عام 1896م بحوالي 737.456قرش ليرتفع حجم مبيعاته عام 1897م إلى 5.908.172قرش، وهذا بالنسبة لمنطقة بنغازي والمرج ودرنة فقط[1].

وبعد النجاحات التي شهدتها زراعة التبغ وتجارته جلب إليه الشركات الاحتكارية حيث عقدت الدولة العثمانية عام1884م اتفاقية مع شركة الريجي الفرنسية يحق لها احتكار زراعته وبيعه في ولاية طرابلس الغرب، وملاحقة زراع التبغ وبائعيه[2].

وبعد إنشاء صندوق الدين العثماني في عام 1881، مما أسهم في بروز نشاط شركة خاصة تعمل تحت إشراف الحكومة اهتمت بكافة عمليات التوريد والشراء للتبغ المحلي [3]، وبالتالي خففت من حجم الإستحواذ والضغوطات التي كانت تمارسها الشركة الفرنسية .

أما مادة الملح، فتملك الولاية العديد من الملاحات المنتشرة في شرقها وغربها كتاجوراء وبنغازي، زوارة، وقد سبق وأن ابرمت إمارة البندقية عقد إمتياز يجيز لها استغلال أملاح زوارة ولمدة

---

(1)ـ الصالحين جبريل الخفيفي، المرجع السابق، ص 73-75.

(2)- وفاء كاظم، المرجع السابق، ص 202.

(3)- الصالحين جبريل الخفيفي، المرجع السابق، ص 75.

عشرين سنة، ونالت أملاح بنغازي وتاجوراء شهرة عالمية كبيرة . وقد شكلت مداخيل الملح مصدرا مهما من مصادر الدخل للولاية حيث تراوحت في ثمانينيات القرن التاسع عشر مابين 500 ألف – 600 ألف قرش، ثم بدأت الصادرات في تراجع بسبب دخول مناطق خارجية في المنافسة وبأسعار أقل من أسعار الملح الليبي، ولم تتحسن الوضعية إلا بعد تخفيض أقة الملح من 17بارة إلى 14بارة[1].

3- الرسوم على البريد والتلغراف والبرق:

بعد سياسة الإصلاحات التي بموجبها دخل النظام البريدي في ولاية طرابلس الغرب، فكان بالولاية خطان للتلغراف، الأول للحكومة العثمانية وهو خط أرضي، والخط الآخر تملكه شركة استرن تليغراف Eastern Telegraphالإنجليزية الذي بلغ طوله مائتا ميل(320كلم) وينتهي عند مالطا، وكانت تدفع رسوما سنوية بنسب معينة للدولة العثمانية. وقدر سعر مكالمات البرقيات بخمسة قروش للبرقية الواحدة المكونة من عشرين كلمة، بينما قدر الدخل الضريبي السنوي على البريد والتلفراف بـ 20.000 جنيه استرليني، ويحول المبلغ مباشرة إلى استانبول [2].

4- ضرائب متنوعة :

هناك العديد من المواد والأعمال والمكاييل والأوزان والتي خضعت للرسوم الضريبية ويمكن حصر بعضها،كفرض رسوم على عقود الزواج والطلاق والميراث ورسوم المحاكم، وعلى الخمور المستوردة بنسبة 10بالمائة، وقطاع النسيج بنسبة 2بالمائة من المبيعات، و 2بارة عن ميزان الحبوب لكل كيلة استانبولية واحدة، أما المجوهرات الثمينة فقد قدرت ضريبة فحصها ووضع الختم عليها بـ 12.5بارة عن كل أوقية، بينما تفرض ضريبة البيع بـ 16بارة عن أوقية الفضة و 16بارة عن كل مثقال من الذهب. وبلغت الرسوم على المجوهرات لعام 1852م مايقارب 100.000قرش تركي، وعلى صيد الأسماك تأخذ رسوم بنسبة 20بالمائة من كمية الإنتاج، فحصلت عام

---

(1)- وفاء كاظم، المرجع السابق، ص203.

(2)- فرنشيسكو كورو، المرجع السابق، ص 51-52 ؛ أيضا الصالحين الخفيفي، المرجع السابق، ص 78.

1870على مبلغ ضريبي قدر بـ 10.000قرش، وعن صيد الإسفنج 116.225قرش خلال عام 1863م [1]

وانطلاقا من قوانين النظام الضريبي، تتضح بأن طبيعة العلاقة القائمة بين السلطة العثمانية في طرابلس الغرب وبين القوى الاجتماعية المحلية وخاصة التي في مناطق الدواخل مبنية على أساس فئتين أحداهما حاكمة وأخرى محكومة، لذا كان حرص الفئة الأولى هو العمل على الاستحواذ على أكبر قدر ممكن من الأموال الضريبية المتنوعة، حيث يقول فيرو:" أينما يذهب التركي فإن الأرض تصبح جدباء لمدة مائة سنة" [2]، بينما علق الجبرتي في نفس السياق "العثمانيون عبيد الدرهم والدينار"[3].

والنتيجة التي يمكن الوصول إليها بأن السياسة الضريبية التعسفية المطبّقة من قبل السلطة العثمانية قد انهكت مختلف فئات سكان أيالة طرابلس الغرب وأفقرتهم، فزادت في كراهيتهم وحقدهم على العثمانيين وعلى كل من له صلة بهم، فدفعت بالبعض منهم إلى هجر أراضيهم، والبعض الآخر إلى التمرد ورفض دفع ماعليها من ضرائب، وإعلان الثورة على العثمانيين ومن والآهم. وبالرغم من ذلك بقي الولاء للسلطان قائما ويحفز على استمراره مشائخ العلماء والوجهاء والأعيان .

(1)- كامل علي مسعود الويبة، المرجع السابق، ص 161–164؛ أيضا الصالحين الخفيفي، المرجع السابق، ص77- 84.

(2)- FERAUD , Le Sahara de constantine , A .Jourdan , Alger , 1887 , p80

(3)- عبدالرحمن بن الحسنالجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والاخبار، ج1، بولاق، مصر، 1880/1879، ص114.

القسم الثالث : الواقع الثقافي والفكري بين التقليد والتجديد

-الفصل التاسع : المؤسسات التعليمية التقليدية

-الفصل العاشر: المؤسسات التعليمية الحديثة

-الفصل الحادي عشر : الصحف والمكتبات

- الفصل الثاني عشر : التغلغل الاستعماري ووسائله

الفصل التاسع :المؤسسات التعليمية التقليدية

وقع الكثير من الجدل حول مدى اهتمام العثمانيين بالحياة الثقافية سواء في مركز السلطنة أو في البلدان التي وقعت تحت تبعيتهم وولائهم، شأن ذلك ينطبق أيضا على الأقاليم العربية، فقد اتّهموا بحب جمع الأموال والاهتمام بالأمور العسكرية وإهمال كل ما تعلق بالشؤون المدنية والعلوم المعرفية وغيرها، إلا أن إلصاق هذا الاتهام يعدّ باطلا من حيث المبدأ، فالتّدهور والإنحطاط الحضاري والثقافي لم يكن وليد استيلاء العثمانيين على السلطة في العالم العربي والإسلامي بل كان قبل ذلك بزمن طويل تجاوزت وطأته الثلاثة قرون، كما لا يمكن الإنكار بأن التدهور الثقافي والتصوف الخرافي المنحرف قد ساهم في تمكّن الأتراك من السلطة، ثم أعانوا على استمرار الإنحطاط الثقافي والفكري، بالإهمال وعدم الاهتمام، وهذا ما نحاول معرفته في واقع الحياة الثقافية والآليات التي تشرف عليها بولاية طرابلس الغرب قبل موجة الإصلاح العثماني بها .

1- الواقع الثقافي في ليبياومميزاته وانعكاساته قبيل الإصلاح:

لقد مثّل العثمانيون قمّة التخلف الفكري لأنهم كانوا مسؤولين على الأمة الإسلامية عامة [1]. وهذا ما ينطبق أيضا على الوضع والواقع الثقافي والفكري في ولاية طرابلس الغرب، ففي العهد الأول من الحكم العثماني عليها 1551-1711م، ما يلاحظ عنه أن جُل المصادر التاريخية لا تشير إلى أيّ نشاط أو حركة علمية أو فكرية مزدهرة، بل كانت معدومة كلية وحتى حكامها لا صلة لهم لا بالعلم ولا بالعلماء، وهذا الإهمال أدى إلى انحطاط وانحدار المستوى الفكري، وتمكن العقليات المنحرفة الخرافية على السيطرة على عقول العامة والخاصة[2]. بينما شهدت الحياة الثقافية خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1711وإلى غاية 1911م-والتي عرفت عهدين متميزين وهما فترة حكم الأسرة القرمانلية1711/ 1835، والفترة الثانية وهي عودة الحكم العثماني الثاني 1835/ 1911م- بوادر نهضة فكرية خاصة مع مستهل العهد القرمانلي، كان وراءها استتباب الأمن وتحسن الأوضاع الاقتصادية وحتى شخصية الباشا أحمد القرمانلي الذي حكم البلاد 1711-1747م كان له دور بارز في انبعاث هذه المؤشرات الفكرية من خلا ل رعايته وتشجيعه للعلماء والاهتمام بهم بخلاف من

(1)- أبوالقاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ط1، ج1، دار الغرب الاسلامي،بيروت، 1998، ص192.

(2)- خليفة محمد التليسي، المرجع السابق، ص 115؛ينظر أيضا عمر التومي محمد الشيباني، الثقافة والتعليم في ليبيا في العهد التركي، **مجلة البحوث التاريخية**، (م.م.ج.ل.د.ت)، العدد 1، جانفي 2004، ص132.

كان قبله من ولاة العهد العثماني الأول، وتجلى ذلك في تزايد موجة الرحلات العلمية إلى الخارج، ومنهم من تفقه دون رحلة[1]. و على الرغم من أن التحولات السياسية السريعة التي لا يواكبها دوما تحوّل فكري بنفس السرعة[2] إلا أنها ساعدت في بروز العديد من العلماء والفقهاء والأسر العالمة التي ساهمت في بعث وإثراء الحركة الفكرية والثقافية في ليبيا كالأسرة المدنية في مصراته [3]، وأسرة مكرم بطرابلس وتاجوراء والتي أحد شيوخها وأساتذتها وهو أبو عبد الله محمد بن مكرم، ذلك العالم الفاضل الورع من الفقهاء المعدودين والفضلاء المشهورين[4]، وأسرة بني يشع في الجبل الغربي، وأسرة الحضيري في فزان، إضافة إلى انتشار العديد من الزوايا والمساجد في ربوع البلاد يدير شؤونها فطاحلة من العلماء الأتقياء[5]، وهذه الزوايا هي التي حافظت وساهمت في إثراء الحركة الثقافية والفكرية .

وقد أشار العديد من الرّحالة إلى ما وصلت إليه الحياة الثقافية والفكرية في ليبيا فهذا الشيخ الرّحالة ابن ناصر الدرعي الذي أشاد وأمتدح حالة العلم في البلاد ، فيذكر خلال لقائه بالشيخ الفقيه أبو الحسن ولما وصل إليه من علم رغم أنه لم تكن له رحلة لطلب العلم خارج طرابلس، بقوله "ورأيت الفقيه أبا الحسن قد أدخل من حفظه في نفس هذا المختصر – أنساب قريش- زوائد تشتمل على فوائد نبّه عليها" فستفسر ابن ناصر منه :" أنّى لك هذا العلم ولم ترتحل ؟ فقال اكتسبته من بابي هوارة وزناته وهما بابان من أبواب البلد نُسبا إلى من نزل بهما أول الزمان، وأنه استفاد من العلم بلقاء من يفدُ إلى طرابلس يدخل من هذين البابين من المشرق والمغرب، وكان له اعتناء بلقاء الوفود والقيام بإضافتهم" [6]، وقد تأثر ابن ناصر بهذا المستوى العلمي الكبير فعبّر عن ذلك الإعجاب بامتداحه لعلماء طرابلس بما جادت عليه قريحته بأبيات من الشعر قائلا:

([1])- عمار جحيدر، مصادر في دراسة الحياة الفكرية ليبيا في العهد القرمانلي 1711-1835م، (م.م.ج.ل.د.ت)، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، 2003، ص18.

([2])- مرجع نفسه، ص31.

([3])- عبد الكريم رأفت، العرب العثمانيون في افريقيا الشمالية 1516-1916، مكتبة طرابلس، (د.ت.ط)، ص429.

([4])- الأنصاري، نفحات النسرين والريحان فيمن كان بطرابلس من الاعيان، تقديم وتحقيق محمد زنيهم محمد عزب، دار الفرجاني للنشر والتوزيع، ليبيا، (د.ت.ط)، ص135، وأيضا عمار جحيدر، المرجع السابق، ص 33.

([5])- علي مفتاح ابراهيم منصور، تاريخ ليبيا الثقافي والديني والاجتماعي من خلال الرّحالة العرب والأوربيين خلال القرنين 18-19م، رسالة دكتوراه، (غ .م)، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2006-2007، ص338.

([6])- علي فهمي خشيم، الحاجية من ثلاث رحلات في البلاد الليبية، ط2، مجمع اللغة العربية، طرابلس، ليبيا، 2008، ص34.

إخوان صدق في طرابلس سعوا للمجد بالإدلاج والإسعاد

فهم البحور الزاخرات لوارد عذب المناهل غنبة للصادي

فتزينت بهم طرابلس وقد برزت بوجه نيّر وقاد

نشروا الأيادي على العباد وأوضحوا سبل الرشاد لمقتفي القصاد

أعلام هدي يهتدي بمنارهم وطريقهم في الدين والإرشاد(1).

والشئ نفسه يذكره الشيخ الرّحالة حسين الورتلاني بكثرة العلماء والفقهاء في هذا البلد إذ يقول: " وودعنا من في المدينة من العلماء والصّلحاء لا أحصيهم عددا إذ كثير من يحبنا لا أعرف أسمائهم وأما في المنشية فأكثر من أن يحصى هذا، وأن أهل الصلاح بالمنشية والساحل والهنشير وافرون"(2)، ويستطرد في ذكر من التقى بهم من العلماء في تاجوراء " لقينا جماعة من فضلاء تاجوراء كطلبة الشيخ سيدي محمد بن النعاس(3) وبعض أولاده وأولاد أخيه وكذا أهل الفضل من تلك القرية من الفقراء والمرابطين والعلماء والصّلحاء"(4).

وكما يذكر أنه التقى في الحجّة الأولى العالم الورع سيدي محمد المعزي(5)، حيث وصفه بأنه عالم عالم في كل المذاهب، وقد استفاد من علمه استفادة عظيمة، إذ يتميز بحب الإطلاع ومعرفة أحكام

---

(1)- فهمي خشيم، المصدر نفسه، ص16-17.

(2)- حسين الورتلاني، نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والإخبار، تحقيق محمد بن أبي شنب، ط2، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1998، ص171.

(3)- العالم الفاضل الشيخ محمد بن عبد الحفيظ النعاس ولد بتاجوراء شرق مدينة طرابلس، وأخذ العلم عن أبي عبدالله محمد بن يحي، والشيخ عبدالسلام بن عثمان، وهوعلى جانب كبير من العلوم الشرعية كالفقه عن أبي الحسن علي بن الشاهد نزيل جربة المالكي، وعلم الحديثا، ودرّس بالمدرسة التاجورية، وله ميولات للطرقية، توفي عام 1179هـ، ابن غلبون، المصدر السابق، ص293-294؛ ينظر أيضا الطاهر أحمد الزاوي، أعلام ليبيا، ط3، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان، 2004، ص335.

(4)-الورتلاني، المصدر السابق، ص171-172.

(5)- هو الشيخ ابو عبدالله محمد بن مصطفى الماعزي الكورغلي، كانت له رحلة لطلب العلم في مصر وتفقه في علوم النحو والكلام والحديث والتفسير، ثم انتقل الى مكة واخذ العلم عن الشيخ أكرم الهندي والشيخ أبا الحسن السندي ثم عاد الى المنشية فأنشأبها زاويته وأقام بها يعلم العلم ؛ ينظر ابن غلبون، المصدر السابق، ص292- 293؛ أيضا الطاهر الزاوي، المرجع السابق، ص355-356.

الشريعة وقد أخذ العلم عن شيخه ابن سعيد، أما من العلماء الذين يقيمون خارج المدينة كسيدي محمد الشريف النوراني صاحب الفضل والعلم والولاية[1].

ومن بين الدلائل على الاهتمام بالجانب العلمي، فالباحث عمار جحيدر يذكر أنه وجد بمكتبة أسرة ضوي بمدينة غدامس أكثر من 170 مخطوط وفي حالة جيّدة والكثير منها بخط مشرقي مما يدل على أنه تم اقتنائها من مصر أو الحجاز خلال رحلات الحج والدراسة [2]، وهذا ما يبين اهتمام وحرص العلماء وطلبة العلم بليبيا على التزود بمختلف العلوم والمعارف، ويؤكد ذلك أيضا الرّحالة التونسي الحشائشي حينما زار زاوية الجغبوب التي هي منارة للعلم والعلماء وأنه يوجد بخزانتها كتب ثمينة ونادرة بقوله: " أما الكتب الموجودة بخزانتها فقد بلغت على الثمانية آلاف مجلد من تفسير وأحاديث وأصول وتوحيد وفقه وغير ذلك من كتب العلوم المعقولة والعلوم الطبيعية وغيرها، ولايطبع كتاب في العالم باللغة العربية إلا يظفرون به، فيوجد عندهم ديوان العلامة الشاعر الشيخ سيدي محمد قايادر الشريف السنوسي وتاريخ الشاعر الأديب سيدي محمد الباجي المسعودي التونسي" [3]، وقد وجد الباحث ضمن تلك المخطوطات مجموعة قيّمة من الإجازات [4] العلمية التي بلغ عددها ثلاث عشرة إجازة تعود إلى العهد القرمانلي نذكر منها:

-إجازة الشيخ إبراهيم الفيومي لعبد الرحمن بن عبدالله بن أبي بكر بن أبي القاسم الغدامسي 1124هـ

-إجازة الشيخ هارون بن جبريل لمحمد بن صلة الغدامسي حررت بالسودان عام 1134هـ

-إجازة الشيخ أحمد بن محمد أبوستة التونسي لعبدالرحمن بن محمد عرف بن ضوي الغدامسي

---

(1)- الورتلاني، المصدر السابق، ص138.

(2)- عمار جحيدر، المرجع السابق، ص31-32.

(3)- محمد بن عثمان الحشائشي، جلاء الكرب عن طرابلس الغرب 1895، تحقيق علي مصطفى المصراتي، دار الطباعة للنشر والتوزيع، لبنان، 1965، ص152.

(4)- الإجازة :هي شهادة يمنحها شيخ لتلميذه بعد القراءة عليه وحضور دروسه مدة طويلة تصل الى عدة سنوات أومدة قصيرة قد تدوم لجلسة واحدة، أما شيوخ التصوف فيجيزون تلامذتهم الجديرين ليصبحوا مقدمين وممثلين للطريقة، وهذا منالناحية التقليدية أما من الناحية العلمية فإن هذه الشروط قد اختلت واصبحت الإجازة تمنح للطالب دون الكفاءة والجدارة، بل تمنح حتى بالمراسلة ؛ينظر سعدالله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج7، المرجع السابق،ص54-55، ينظر أيضا نموذج من تلك الإجازات في **الملحق رقم 18**:.

وهناك إجازات منحها علماء ليبيون لبعض علماء المغرب خلال العهد القرمانلي منها:

– إجازة الشيخ إبراهيم بن محمد بن علي عبد النور الزليتني للأخوين محمد بن الصادق العلمي ابن ريسون، وأخيه أحمد، وحررت بطرابلس عام 1246هـ[1].

أما في الحجة الثانية للشيخ الورتلاني عام 1174هـ فقد وجد وضع العلم والعلماء زاد تدهورا في طرابلس بسبب ضيق المعيشة على أهلها، وانعدم التدريس فيها وقلّ الإشتغال والاهتمام بالعلم لقلة الإنفاق على أهله، لأن العلم يزيد بالإنفاق وينقص بعدمه، ويؤكد ذلك بقوله: " ثم لحقنا الركب نازلا على أطراف البلد، فأتى إلينا جمع من طلبة العلم كالعلامة الفقيه ولد الشيخ سيدي سالم غير المذكور وقد اجتمعت معه في الحجة الثانية ومعه فضلاء وعلماء فتكلّموا معنا في العلم بحسب ملكتهم وقوة بحثهم رضي الله عنهم وأرضاهم وكذلك من سبق ممن اجتمع معنا فعلماء طرابلس النّحو فيهم القطر وشراحه وحواشيه تقل فيهم الألفية وشراحها وكذا يقل معهم المختصر أما التوحيد فقليل الوجود" ثم يسترسل في كلامه " ومن أراد العلم فليذهب إلى مصر وإلى تونس أو إلى جربة مدرسة الشيخ البركة سيدي ابراهيم الجمني"[2].

كما أكد أبو الطيب الفاسي على ضعف العلم وطالبيه بقوله: " ورد علينا جماعة من طلبة البلدوبالغوا في الإكرام– جزاهم الله جزاء الكرام– وسألوا عن مسائل علمية تدل على ضعف العلم في تلك الأرض وانقراضه وتفشّي الجهل في ذلك في العرض واعتراضه"[3].

وهذا الدجاني أيضا أشار لما آل إليه حال التعليم في الولاية في بداية هذا العهد 1835– 1911 بأنه كان تقليديا متخلفا مقارنة بما كان عليه الحال في بعض الأجزاء العربية الأخرى كمصر والشام وتونس[4].

([1])– عمار جحيدر، المرجع السابق، ص32–33.

([2]) - الورتلاني، المصدر السابق، ص621.

([3])– عمار جحيدر، آفاق ووثائق في تاريخ ليبيا الحديث، الدار العربية للكتاب، ليبيا، 1991، ص87.

([4])– أحمد صدقي الدجاني، ليبيا قبل الاحتلال ..،المرجع السابق ،ص 273.

وما نخلص إليه هو أن حال التعليم في طرابلس الغرب يزدهر بفعل الاستقرار السياسي والأمني والإزدهار الاقتصادي، وكلما تدورت هذه الأوضاع انعكست على حال التعليم أيضا نحو الأسوأ. وهذا يمكن أن ينطبق على أيِّ بلد ما.

2- انتشار ظاهرة التصوف وأبعادها السياسية والاجتماعية في طرابلس الغرب:

التصوف كلمة اختلف الناس في نسبتها هل هي من "سوفيا "التي تعني في اللغة اليونانية الحكمة. أو من الصوف لأن المتصوفة عرف عنهم أنهم يلبسون اللّباس الصوفي الخشن [1]، أو نسبة إلى أهل الصفة[2]، كما قيل أنّها نسبة إلى الصفوة وهم المختارون من سائر البشر، أو من نسبة الصفاء التي تعني صفاء القلب وعبادة الله عبادة خالصة أي العكوف على العبادة والانقطاع إلى الله، والإعراض عن زخرف الدنيا وزينتها، كما قيل عنه بأنه مذهب روحي منتسب إلى شعوب كثيرة ولحضارات إنسانية قديمة كاليونانية والرومانية وغيرها[3].

وقد وفّق ابن خلدون في تحديد عناصر التصوف إلى عناصر أربعة هي : الكلام في المجاهدات ومايحصل من الأذواق والمواجيد ومحاسبة النفس على الأعمال، والكلام في الكشف والحقيقة المدركة من عالم الغيب، وألفاظ موهمة الظاهر تعبر عنها شطحات معينة[4].

والتصوف يعتمد أساسا على الذوق في المواجيد أكثر ما يعتمد على المنطق فهم بذلك ينكرون صلاحية العقل في الكشف عن الحقيقة [5]. وكان المتصوفة الأوائل زهادا منقطعين لعبادة الله، ولما اعتنق الدراويش الأفكار الصوفية ساهموا في نشرها على نطاق شعبي واسع وتحولت المراكز الصوفية إلى مؤسسات اجتماعية ومراكز ثقافية وحركات سياسية يحسب لها حسابها [6]، فأصبح المتصوف ولي

---

(1)- أحمد امين، ظهر الاسلام، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت،، 2005، ج1، ص691 .

(2)- عبد الرحمان بدوي، تاريخ التصوف الاسلامي منذ البداية حتى نهاية القرن الثاني، الكويت، 1975، ص7.

(3)- لويس ماسينيوس، مصطفى عبدالرزاق، التصوف الاسلامي، اعداد ابراهيم زكي وآخرون، مطبعة الشعب، القاهرة، 1979، ص14-15.

(4) - عبد الرحمان ابن خلدون، المقدمة، دار الجيل، بيروت، 1960، ص517

(5)- أحمد أمين، المرجع السابق، ص693

(6)- علي المحافظة، الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة(1789-1954م)، الاتجاهات الدينبة والسياسية والاجتماعية والاجتماعية والعلمية، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1978، ص17 .

صالح يستقبل البركة التي تنتقل له عن طريق الوراثة[1]،حتى أصبحت الطرقية ظاهرة اجتماعية بارزة في المجتمع الإسلامي عامة وهذا منذ القرن 9هـ / 15م خاصة بعد بروز الطريقة القادرية .

ويرجع الفضل في استقرار حركة التصوف بليبيا إلى العلماء والفقهاء وركبان الحجيج وطلاب العلم الذين يعبرون الأراضي الليبية واستقروا بها و أسسوا العديد من الزوايا الصوفية التي لعبت دورا فعالا في تنشيط الحركة الثقافية والدينية والفكرية، وتأثيرها. ومن أهم الطرق الصوفية التي كانت منتشرة بليبيا وأدت هذا الدور، فهي كثيرة نذكر من أهمها:

أولا/– الطريقة القادرية وتأثيراتها الاجتماعية :

تنسب هذه الطريقة إلى الشيخ محي الدين عبدالقادر بن أبي صالح الجيلاني، ولد بجيلان فيما وراء طبرستان عام 471هـ / 1078م، وارتحل صغيرا إلى بغداد وتعلم فيها وأخذ من مذهب الإمام أحمد بن حنبل، ولما نبغ في العلم تصدر التّدريس والإفتاء في بغداد 528هـ، وقد توفي عام 591هـ. وبعد وفاته تمكن أبناؤه من نشر مذهبه الذي يتمثل في الولاء والإخلاص، والطاعة والتواضع، مما مكّن الطريقة من سرعة القبول والانتشار لدى مريديها وأتباعها. فحضي الشمال الإفريقي بهذا النهج الرّباني علي يد الشيخ شعيب بن أبي مدين، فكانت أولى زوايا الطريقة بطرابلس الغرب هي الزاوية التي بزنقة الفنيدقة بالمدينة القديمة بطرابلس فكثر أتباعها ومريدوها [2]، ثم اتسع انتشارها في مناطق الجنوب كغدامس والغات، وللشيخ الطريقة بالرويسات بالقرب من ورفلة نفوذ كبير على أحد قبائل الجنوب الجزائري ونقصد بهم الشعانبة[3].

ثانيا/– الطريقة الشاذلية :

نسبة إلى الشيخ نورالدين عبدالله الشاذلي وهي كبقية الطرق الصوفية تدعو إلى الزهد وترك الدنيا وزينتها وملاذاتها والدعوة إلى الرجوع إلى الله تعالى والإيمان بقضاء الله وقدره وقد ذكر الرّحالة العياشي

)[1](-LAYER (E) , confréries religieuses musulmanes et marabouts , leur état et leur influence en Algérie ,Imp. Gagniard , lyon,1916. p.11.

([2])- علي مفتاح ابراهيم منصور، تاريخ ليبيا الثقافي ..، المرجع السابق، ص300.

([3])- أتليلي العجيلي، دور مشائخ الحركات الصوفية في مساعدة الفرنسيس على اكتشاف الصحراء الافريقية في النصف الثاني من القرن 19م، **المجلة التاريخية المغربية**، السنة 6، العدد53- 54، 1989، ص147.

في رحلته خلال القرن 17م وجود اتباع الطريقة الشاذلية في ليبيا إذ يقول:" ومن أجلّهم عندي الشيخ عبد الصادق شاذلي الطريقة " [1]، وقد تفرعت عن هذه الطريقة الكثير من الطرق وبأسماء متعددة.

ثالثا/- الطريقة الزّروقية :

نسبة إلى الشيخ أحمد أبوالعباس بن عيسى البرنس الفاسي المشهور بالزروق، يعد أحد أقطاب التصوف في المغرب الإسلامي وبخاصة في ليبيا لما اكتسبه من علوم الفقه والغيبيات ويصفه المنالي في رحلته قائلا :"مما وقفت على ضريحه الشيخ العارف الزاهد الناسك الورع الصوفي ابو العباس احمد الزروق"[2]،كما اشار إليه الورتلاني في رحلته وذكر كرماته حين قال: "وقد ظهر عليهم جاه الشيخ زروق اذ عنايته ظاهرة على من زاره وعبر عنه فضلا عن جيرانه وقد شهدنا بركته معنا و أنه من الذين يتّصفون بالخير لدينا"[3]، وقد زاد في ذكره وحبه إلى هذا الشيخ بأن كتب فيه قصيدة، ومماجاء فيها:

ألا أيها القطب الهمام تعلقت مجامع قلبي بالسعيد المنور

شغفت بحبه لأنه منذ بدايقوم بأوراد ويسعى بأحدر

بطبعه قداسبى من الناس أفكاراولفظه قد أعمى بصائر بالسحر

ولكنه سحر من الحق قد اتى ليجذب أقواما تأيّدوا بالنصر

ولست أعني به إلا الذي قد علا وهو الذي يدعى بالزروق في النثر[4].

رابعا/- الطريقة السلامية :

(1) - ابوشعيرة سعد زغلول عبدالحميد وآخرون، رحلة العياشي ماء الموائد في الأراضي الليبية، دار النشر المعارف، الإسكندرية، (د.ت.ط)، ص20.

(2)- علي فهمي خشيم، مصدر سابق، ص136.

(3)- - الورتلاني، المصدر السابق، ص210 .

(4)- المصدر نفسه، ص 203-209 .

تنتسب إلى الشيخ أحمد بن عروس [1]وتلميذه أبي اسحاق ابراهيم الزواوي، ثم تبناها الشيخ عبدالسلام الأسمر الفيتوري[2]. فأصبحت تسمى باسمه، وقد لقي إنتقادا شديدا من العلماء والفقهاء بسبب استعمال البندير والغناء والرقص أثناء الذكر، الأمر الذي جعله يرتحل من مكان إلى آخر[3].

وهذا ما يؤكده الرّحالة ابن ناصر بقوله :" كان سيدي عبدالسلام الشيخ الأكبر يستعمل السماع بالدف ..وأراد المنتسبون إليه اقتفاء أثره"[4].وهذا ما يوضح أن أتباعه وموريديه أيضا تمسكوا بهذه البدع والخرافات والخروج عن الشريعة المحمدية، والرأى نفسه يؤكد عليه الشيخ الورتلاني لدى أتباع الطريقة السلامية بقوله "قلت وقد عمت البلوى والعياذ بالله بانكباب أبناء الطوائف على السّماع بالدفوف والمزامير وسائر الآلات والأشعار والألحان واتخذوا ذلك صراطا مستقيما واتبعوا فيه شيطانا رجيما ونبذوا السنة وراء ظهورهم وزالت هيئة الشريعة من صدورهم وكان لهم ذلك دينا في سائر الأزمان، فصاروا مسخرة للشيطان"[5] .

خامسا /- الطريقة المدنية :

تنتسب إلى الشيخ محمد ظافر المدني والتي هي امتداد إلى الطريقة الشاذلية، واستطاع أن يكوّن العديد من المريدين والأتباع استقر في مصراته وأسس زاوية بها بعدما عان من مضايقات يوسف باشا

---

(1)- هذه الطريقة فرع من فروع الشاذلية، واحمد بن عروس دفين المنطقة المسماة بني عروس بالقرب من العاصمة التونسية ؛ ينظر تيسير بن موسى، المجتمع العربي الليبي في العهد العثماني الثاني، الدار العربية للكتاب، 1988، ص 86.

(2)- هوالشيخ عبدالسلام الاسمر ولد بزليتن عام 880هـ توفي والده وهوصغيرا فكفله عمه احمد بن محمد الفيتوري، وقد حفظ القرآن الكريم وعمره سبع سنوات، وتعلم على يد عمه وشيخه الدكالي الفقه والتوحيد والنحو والمنطق، واخذ التصوف على الكثير من العلماء كسيدي العيادي وسيدي عبد النبي عبد المولى وسيدي علي العوسجي وسيدي محمد بن عبد الرحمن الحطاب، وألف العديد من الكتب :- العظمة بالتحدث بالنعمة، - الأنوار السنية في أسانيد الطريقة العروسية، - التحف القدسية لمن أراد الدخول في الطريقة العروسية، وقد توفي عام 981هـ، ودفن بزاويته بزليتن، أنظر الأنصاري، المنهل العذب ..، المصدر السابق، ص 355- 356؛ ينظر أيضا أحمد مختار عمر، النشاط الثقافي في ليبيا من الفتح الاسلامي حتى بداية العصر التركي، ط1، دار الكتب، بيروت،، 1971، ص163- 166؛ وأيضا تيسير بن موسى، المرجع السابق، ص86- 87.

(3)- الطيب المصراتي، فتح العليم الأكبر في تاريخ سيدي الأسمر، دار الكشاف للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1988، ص143.

(4)- علي فهمي خشيم، المصدر السابق، ص53.

(5)- الورتلاني، المصدر السابق، ص 187-188

في طرابلس، ويعد من افراد الرجال، وصدرا من صدور الأولياء الأبدال، لايشق غباره، ولاتجهل آثاره، وبعد وفاته عام 1263هـ/1840م واصل ابنه محمد ظافر بنشر الدعوة إلتزاما بوصية أبيه له[1].

سادسا/- الطريقة العبادية :

تنتسب إلى مؤسسها محمد بن عيسى المكناسي [2]، وهي انتماء إلى الطريقة الشاذلية، وقد انتشرت في ليبيا على يد الشيخ يعقوب الخشاب، ثم الشيخ محمد العالم بانون الفاسي، وذلك في بدايات القرن السادس عشر ميلادي حينما استقر في الأراضي الليبية، فكثر أتباعه، واسس زاويته المسماة بالزاوية الكبيرة عند باب الحرية بمدينة طرابلس، في حين عرفت زاوية الخشاب بالزاوية الصغرى.فكان لهذين الزاويتين تأثير واضح وفضل كبير في حركة التعليم وتربية النشء، وبالرغم من ذلك فقد لقيت هذه الطريقة انتقادات شديدة من قبل العلماء والفقهاء بسبب مايقوم به أتباعها من حركات وأفعال كخرز البطن والأحناك بالسكاكين وأكل المسامير، وهي شبيهة بسلوكات أتباع الطريقة العيساوية[3].

سابعا /- الطريقة الرفاعية :

تنتسب إلى أحمد بن علي بن يحي الرفاعي الحسني أبو العباس، ولد 512هـ بقرية واسط وتلقى علوم الفقه والتوحيد والفكر التصوفي بها وفي مدينة البصرة،وتوفي عام 578هـ وأول ما ظهرت بالعراق ثم انتشرت في اصقاع العالم العربي والإسلامي ويتركز أتباعها في ليبيا خاصة في زاوية مدينة درنة.

---

(1)- الأنصاري، المنهل العذب ..، المصدرالسابق، ص 353، 358.

(2)- محمد بن عيسى المكناسي أصله من قبيلة أبي السباع من السوس بالمغرب الاقصى، وانتقل مع أبيه صغيرا الى مدينة فاس حيث حفظ القرآن الكريم وتعلم علوم الفقه والتوحيد، كما اخذ علم التصوف على الطريقة الجازولية يد الكثير من العلماء كالشيخ أبي العباس الحارثي المكناسي، والشيخ عبد العزيز التّباع والشيخ محمد السهيلي، علي مفتاح ابراهيم منصور، المرجع السابق، ص301.

(3)- عمر التومي الشيباني، "وشائح الثقافة الصوفية في شمال افريقيا، أعمال ندوة التواصل الثقافي بين أقطار المغرب العربي، تنقلات العلماء والكتب"، 23/20 ديسمبر 1995، ط1، مراجعة عبد الحميد الهرامة، **مجلة كلية الدعوة الاسلامية** ، طرابلس،، 1998، ص 118-119.

وعلى العموم ان هذه الطريقة أتباعها قليلون في ليبيا، وليس لها تأثير واضح وفعال في الحياة الاجتماعية والسياسية[1].

ثامنا/– الطريقة السنوسية :

تنتسب إلى الشيخ محمد بن علي بن السنوسي بن العربي [2]، وهي حركة صوفية كانت تدعو الناس إلى العودة لتعاليم الدين الإسلامي الصحيح، ومحاربة البدع والخرافات، فكانت نواتها الأولى في أرض الحجاز حيث أقام عدة زوايا منها في جبل ابوقبيس، ثم انتقل إلى ليبيا واستقر بها وانشأ أيضا عدة زوايا أهمها زاوية الجغبوب وفي غدامس وغات ومرزق [3]، فكثر اتباعها وساهموا في انتشارها في أنحاء كثيرة من افريقيا وهذا ما أشار إليه الرّحالة "مؤيد العظم" بقوله :"قام هؤلاء المريدون بنشر الدعوة والعمل على توصيلها إلى جهات بعيدة من جزيرة العرب والى القبائل والعشائر البعيدة في الصحراء الغربية ومنها قبائل بني الحارث وذلك خلال موسم الحج حيث يفد العديد من المسلمين"[4].

---

(1)- تيسير بن موسى، المرجع السابق، ص89، ينظر أيضا خير الدين الزركلي، الأعلام، ط5،ج3، دار العلم للمعلمين، لبنان، ، 1984، ، ص152.

(2)- هو الشيخ محمد بن علي بن السنوسي بن العربي وابن محمد بن عبدالقادر بن شهيدة، يرجع نسبه الشريف الى سيدنا علي بن ابي طالب رضي الله عنه، ولد في 12 ربيع الاول من عام 1202هـ لذا سماه والده محمداتيمنا بإسم النبي، وكانت ولادته بالقرب من مدينة مستغانم وتوفي والده بعد عامين من ولادته فتولت عمته فاطمة تربيته وتنشأته تنشأة صالحة فكانت متبحرة في مختلف العلوم منقطعة للتدريس والوعظ، فتربّى في كنف العلم، ومن اشهر شيوخه ومعلميه محمد بن قعمش الطهراوي زوج عمته وابن عمه الشيخ محمد السنوسي الذي حفظ على يديه القرآن الكريم وحرص على تعليمه العلوم الدينية والعربية وتراجم العلماء والفقهاء، ثم واصل تعليمه على يد الشيخ محي الدين بن شهيلة ومحمد بن ابي زوينة ومحمد القندوز ثم انتقل الى تلمسان والى فاس لمواصلة نهم العلم من شيوخها، توفي عام 1859، علي محمد محمد الصلابي، الثمار الزكية للحركة السنوسية في ليبيا، دار التوزيع والنشر الإسلامية، ط1، ج1،القاهرة، مصر، 2005، ص21-27؛ينظر أيضا محمد بن عثمان الحشائشي، الرحلة الصحراوية عبر أراضي طرابلس وبلاد التوارق، ترجمة محمد المرزوقي، الدار التونسية للنشر، 1988، ص84.

(3)- محمدالبهيلي النيال، الحقيقة التاريخية للتصوف الاسلامي، مكتبة النجاح للنشر والتوزيع، تونس، 1965، ص332؛ينظر ايضا التليلي العجيلي، المرجع السابق، ص147-148؛وأيضا محمد فؤاد شكري، السنوسية دين ودولة، دار الفكر، طرابلس، 1984، ص 11-19.

(4) - مؤيد العظم، رحلة الصحراء الكبرى يافريقيا، ترجمة عبدالكريم الوافي، مراجعة صلاح الدين حسن السوري، ط1، (م.م.ج.ل.د.ت)، دار الكتب الوطنية، طرابلس، 1998، ص111.

وقد واكب ظهورها حركة الإصلاح العثماني في طرابلس الغرب، وعرف عن هذه الطريقة التنظيم المحكم في إدارتها وإشرافها على الزوايا التابعة لهاوالحركية الإشعاعية التي غرست في منتسبيها مما نتج عنه روح التكافل والتعاون والمحبة في دين الله، فزواياها تعتبر بحق مراكزا للحياة الدينية والفكرية، فزاوية الجغبوب لوحدها تظم أعدادا هائلة من طلبة العلم تجاوز 300طالبا، حتى أنّها تجاوزت في مهامها التربوية والتعلمية إلى مهام ونشاطات أخرى كالاهتمام بالحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية،كالتّكفل ببعض المشاكل المرتبطة بالواقع المعاشي للسكان [1]، فهي شبيهة بما يسمى بالكمونات الشعبية أو الإقطاعيات .

3- مراكز ومؤسسات التربية والتعليم وأدوارها وصلاحياتها :

3-1- المؤسسات الدينية (التقليدية):

كان التعليم قبيل عودة العثمانيين إلى طرابلس 1835م يقوم على نظام غير مترابط من الكتاتيب والمدارس الدينية وحلقات الدروس التى تعقد في الجوامع والزوايا الطرقية الكبرى، أما مدى عملية الانتشار للمؤسسات التعليمية التقليدية في مختلف أنحاء تراب الولاية تحكمت فيه عدة عوامل منها نمط وطريقة عيش السكان وطبيعة نشاطهم الاقتصادي، ومدى قوة الكثافة السكانية لكل منطقة، ودرجة وفاعلية الحضور للنشاط الطرقي في كل جهة [2]. ومن المؤسسات التعليمية الدينية التلقيدية نذكر :

3-1-1- الكتاتيب:

الكتّاب أو المحاضر، هي مؤسسات تعليمية عرفها العرب قبل الإسلام كان دورها مقتصرا على تعليم القراءة والكتابة وبعض العلوم الأخرى للأطفال، ويتخذ المعلم إحدى حجرات بيته لهذا الغرض، أما في العهد الإسلامي فبرز دور هذه الكتاتيب بشكل واضح في تعليم القراءة والكتابة وتحفيظ القرآن والعلوم الفقهية والشرعية[3]، وخاصة في عهد الخلفاء الراشدين، ويعد عمر بن الخطاب

---

(1) - علي مفتاح ابراهيم منصور، المرجع السابق، ص 321 - 322 .

(2) – المولدي الاحمر، الجذور الاجتماعية للدولة الحديثة بليبيا " الفرد والمجموع والبناء الزعمي للظاهرة السياسية "، رسالة دكتوراه، جامعة تونس، 2008، ص 274.

(3) - عبدالله العربي، تاريخ العلم عند العرب، دار محمد الاولى للنشر والتوزيع، عمان، 1990، ص18.

أول من شجع على تعليم الأطفال في الكتّاب ثم بدأت هذه الفكرة تنتشر عبر مختلف البلاد العربية شرقها وغربها [1]، وقد بُنيت هذه الكتاتيب بعيدة أو بجوار المساجد لتجنب ضوضاء الأطفال، والحفاظ على نقاوتها[2]. فأصبح الكتّاب مستقلا عن المسجد في حجرة مخصصة لهذا الغرض سلفا .

وقد انتشرت هذه المؤسسات التعليمية في كامل الأراضي الليبية بالمدن والأرياف، أما القائمون بعملية التعليم فهم الفقهاء والعلماء،كما يعد نظام الكتّاب الأساس الأول في السلم التعليمي الذي يشير إليه اليوم بالتعليم الابتدائي [3].حيث يبدأ الطالب (الطفل) الملتحق بالكتّاب تعليمه حروف اللغة العربية فيحفظها بحركاتها ورسمها وطريقة كتابتها التي يطلق عليها(الرشيمة)، وتكون الكتابة على لوح صغير لكل طفل، وكلما اجتهد في حفظ السور القصار وتدرج إلى حفظ الأعلى منها يخصص له لوح كبير [4]. وفي الغالب ما يتم بناء الكتاتيب (مدارس قرآنية) بالمجهودات الذاتية لأهل البلدة المتمثلة في تعاون المواطنين بما يقدمونه من صدقات وأعمال تطوعية.

وقد ساهمت الكتاتيب بدور إيجابي في مجال تخريج أفواج متلاحقة من حفظة القرآن الكريم الملمين بمبادئ العلوم الدينية واللغوية، إضافة إلى الأعداد المتواصلة من العلماء والفقهاء الأجلاء الذين تولى منهم القضاء والتصدر للإفتاء،كما شارك عدد كبير منهم في تحفيظ القرآن الكريم، وتدوين المصاحف والكتب وغيرها من العقود والوثائق، وامتدّ نشاطهم إلى الأقطار المجاورة[5].

ومن أهم الكتاتيب التي كانت موجودة بطرابلس الغرب وهي كثيرة جدّا،و كان لها دور بارز ومهم في الحركة الفكرية والعلمية وتواصلها واستمرارها[6]، نذكر منها:

(1) - علي مفتاح ابراهيم، المرجع السابق، ص327.

(2) - بوعزيز يحي، " أوضاع المؤسسات الدينية بالجزائر خلال القرنين 20/19م "، **الثقافة**، عدد 63، 1981، ص 15.

(3)- محمد الطاهر بن عاشور، أليس الصبح بقريب، الشركة التونسية للتوزيع والنشر، تونس، (د.ت.ط)، ص24.

(4)- مسعود عبدالله مسعود، ملامح الحياة الفكرية والثقافية في ليبيا أواخر الحكم العثماني حتى الاحتلال الايطالي سنة 1911م، **المجلة الجامعة**، العدد15، المجلد الثالث، جامعة الزاوية، 2013، ص120-121.

(5)– محمد الطاهر بن عاشور، المرجع السابق، ص 64.

(6) - علي مفتاح ابراهيم، المرجع السابق، ص 321.

– كتّاب جامع محمود خزندار المعروف بجامع النخلي، نسبة إلى الزقاق النّخلي [1]، ويقع بشارع كوشة الصّفّار، وقد أوقف محمود خزندار الذي بنى المسجد والكتّاب أوقافًا جمّة في البر والإحسان [2].

– كتّاب مسجد سيدي الحطاب الواقع في شارع الذي يعرف بسيدي الحطاب نسبة إلى ضريح الشيخ محمد بن محمد بن عبدالرحمن الحطاب المعروف بالحطاب الصغير و أبوه مدفون بزاويته بتاجوراء [3].

– كتّاب مسجد بن طابون ويقع في شارع قوس المفتي وهومن المساجد الصغيرة [4].

– كتّاب مسجد الولي الصالح سالم المشاط الكائن بباب البحر في الجزء القديم من المدينة [5]، وقد تولّى التدريس به الشيخ أحمد الطويبي والشيخ عبدالبارئ الزيتوني، والشيخ علي الزرقاني، كما تولّى هذا الأخير التدريس أيضا في كتّاب حومة غريان، ويعرف بكتّاب الزرقاني [6].

– كتّاب جامع سيدي عطية نسبة إلى الوليّ الصالح المدفون به، ويقع هذا الكتّاب في سوق الحلقة، وقد تولى تحفيظ القرآن به كل من الشيخ مختار قنّور والشيخ مصطفى الزّقلعي، والشيخ مختار حوريّة [7].

---

(1) - النخلي : هي عائلة من مدينة القيروان، وقد نزحت من مكة المكرمة الى القيروان، ومنها العلامة الشيخ محمد النخلي المتوفّى سنة1342هـ، ومن أبرز تلامذته الامامان الجليلان محمدالطاهر بن عاشور ومحمدالخضر بن الحسين، أنظر الفرجاني، المرجع السابق، ص249.

(2) - ابن غلبون، المرجع السابق، ص 213؛ينظر أيضا الأنصاري، المنهل العذب ..، المصدرالسابق، ص 252 ؛ أيضا مسعود رمضان شقلوف، موسوعة الآثار الإسلامية في ليبيا، ج1، أمانة التعليم، مصلحة الآثار، 1980، ، ص84.

(3)- الأنصاري، نفحات النسرين والريحان ..، مصدر سابق، ص 108؛ينظر أيضا علي الميلودي عمورة، طرابلس المدينة العربية ومعمارها الإسلامي، دار الفرجاني للنشر والتوزيع طرابلس، القاهرة، لندن، 1993، ص366.

(4) - المرجع نفسه، ص372.

(5) – نفسه ، ص367 ؛ ينظر أيضا مسعود رمضان شقلوف وآخرون، المرجع السابق، ص54 .

(6) - سالم الشريف الفرجاني، الكتاتيب والزوايا وأعلام تحفيظ القرآن الكريم، أعمال الندوة العلمية الرابعة بمركز الجهاد الليبي للدرسات التاريخية1999/01/06، ط1، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 2009 ، ص246.

(7)- المرجع نفسه، ص 248.

– كتّاب مسجد حربي ببلدة سكونة الذي تولّى التدريس به الشيخ أحمد بدوي بن حامد الذي توفي عام1207هـ، وهذه البلدة تشتهر بكثرة علمائها الذين تخرجوا من زاويتها[1].

– كتاتيب غدامس هي كثيرة جدّ ا منها ماهو ملحق بالمساجد، أو بزوايا الطرق الصوفية. ومن أبرز علمائها الشيخ محمد بن عمر الغدامسي، صاحب مخطوط لتفسير القرآن الكريم سماه: "فتح الكريم بتفسير القرآن الكريم"[2].

وقد أسهم العلماء والفقهاء عبر الكتاتيب إسهاما كبيرا في تعليم وتربية الأطفال حيث يقدم الفقيه والمعلمون إضافة إلى عملية التحفيظ أيضا سلوكات تربوية أخلاقية عظيمة كآداب الجلوس أثناء التلاوة، وتوقير الوالدين، وإحترام المعلم، وعدم إزعاج الجيران، ومحبة الناس وحسن المعاملة والتحلي بالصدق وحسن الخلق وغرس روح التعاون[3]. وتختص الكتاتيب بتحفيظ القرآن الكريم وبعض المتون في الفقه والتوحيد، وخاصة متن المرشد المعين لابن عاشر مع الشرح المبسط لما يتعلق منه بالطهارة والصلاة. والتلميذ النجيب الذي يرغب في مواصلة طلب العلم فانه ينتقل إلى احدى الزوايا يتعلم فيها احكام ترتيل تلاوة القرآن على الروايات،خاصة رواية ورش عن نافع إلى جانب ذلك تعنى بتعلم قواعد اللغة العربية ومبادئ الحساب وعلم الفلك، والتاريخ والسيرة والطب والزراعة وغيرها من العلوم المختلفة،وفي حالة تمكنه ينتقل إلى حلاقات الدروس التي يتناول فيها تفسير القرآن،وشرح بعض الاحاديث النبوية الشريفة مع التركيز على الأربعين النووية و أصول الفقه على مذهب إمام مالك (الموطأ)[4].

3–1–2– المساجد :

في الوقت الذي كانت فيه الزوايا الصوفية والكتاتيب كمؤسسات فكرية وعلمية تضم العديد من العلماء والفقهاء وطلبة العلم ويدرّس فيها شتى العلوم في المقابل نجد هناك مؤسسة أخرى تربوية وفكرية تقوم بدور مماثل ألَا وهو المسجد[5]، الذي يعد المهد الأول للتعليم [1]، فضلا على أنه مكان

(1) – سالم الفرجاني ،المرجع السابق ، ص67 – 68.

(2)- نفسه، ص112-113.

(3)- نفسه، ص 60-61.

(4) - نفسه، ص24، 26.

(5) - علي مفتاح ابراهيم منصور، المرجع السابق، ص501.

مكان للصلاة والتعبد ومعالجة مشاكل الناس، فهذه الوظائف كان تقام فيه منذ العهود الأولى للإسلام .

فبانتشار الإسلام في الشمال الافريقي واستقرار المسلمين في القطر الليبي أصبح المسجد مركزا ثقافيا وتعليميا ساهم في نشر العلوم والمعارف وبخاصة منها العلوم الدينية والفقهية وعلوم اللغة العربية مما طبع المنطقة بالطابع والصبغة العربية الإسلامية[2].

وبما أن المساجد في الدول الإسلامية عامة كانت هي الرابطة بين السكان في الريف والمدينة، فكثرت العناية بها فلا تجد قرية أو حيّا في المدينة بدون مسجد، لأن المساجد تعد ملتقى العباد وفيه يجتمع الأعيان وتنشط الحياة العلمية والاجتماعية، فهو قلب القرية في الريف وروح الحيّ في المدينة .وغالبا ما تنسب المساجد إلى مؤسسيها سواء كانوا ساسة أو تجارا أو عسكرا أو نحوهم، بخلاف الزوايا التي غالبا ما تنسب إلى ولي من الأولياء [3]، كزاوية محمد الحطاب [4]بتاجوراء وزاوية المحجوب بمصراتة وزاوية البازة بزليتن .

والشيئ نفسه ينطبق على ولاية طرابلس الغرب فهي لا تخلو أيّ مدينة أو قرية منها من وجود مساجد بها وهذا ما يؤكده الكثير من الرحالة الذين مروا بها، فهذا التيجاني قد أشار إلى العديد من المساجد بطرابلس بقوله: "وعلى هذا الساحل بطوله مساجد كثيرة وهي مساكن للصالحين قديما وحديثا "وقال "على الساحل أيضا مسجد يعرف بسيقاطة "[5].

---

1) - Encylopédie de l'islam,T5,p400 .

(2) - نقولا زيادة، أفريقيات، دراسة للمغرب العربي والسودان الغربي، ط1، رياض الرئيس للكتب والنشر، بيروت،، 1991، ص200-201.

(3)- سعدالله، المرجع السابق، ص245-246 .

(4)- هومحمد بن عبد الرحمن بن حسين بن محمد الحطاب الرعيني ولد في طرابلس 861هـ ونشأبها، وحفظ القرآن، ثم أخذ العلم على يد الشيخ علي السنهوري، وعبد المعطي بن الخطيب، ويحي العلمي محمد السخاوي قاضي المدينة المنورة .كان كثير العبادة شديد الورع عالما صوفيا، توفي بتاجوراء 945هـ ودفن بزاويته الكائنة بالقرب من تاجوراء، أنظرأحمد الزاوي، أعلام ليبيا، المرجع السابق، ص370-371.

(5)- محمد عبدالله التّيجاني، رحلة التّيجاني، تحقيق حسن حسني عبد الوهاب، الدارالعربية للكتاب، ليبيا، تونس، 1981، ص 137.

وقد ذكر أيضا أنه توجد مساجد خارج المدينة فقال: " وبخارج البلد محارس قديمة ومساجد كثيرة مشهورة "[1].ويؤكد ذلك أيضا الرّحالة المنالي أثناء مروره بطرابلس قاصدا بيت الله الحرام. " كان دخولنا طرابلس ضحى الثلاثاء الرابع والعشرين من شعبان، وكان نزولنا حيث ركب الحاج في وسطها، وهي كبيرة وفيها مساجد وأسواق وتقام بها الجمعة . وأهل البلد يسمونها الظهرة "[2].

ومن أشهر المساجد بولاية طرابلس الغرب نذكر منها مسجد الشعاب وهو مسجد بني في أوائل القرن الثالث هجري وأكمل الشيخ أبي محمد عبدالله الشعاب بنائه[3]، ومسجد الدروج ويعرف أيضا بمسجد سيدي اسماعيل اليربوع، الذي يعد من بين أهم المساجد التي كان لها دور في نشر العلم والمعرفة نظر للأعداد من الطلبة التي درست به وتخرجت منه [4]، ومسجد الخروبة ومسجد النخلة وجامع الناقة وجامع مراد آغا، ومسجد محمود خزندار وجامع شايب العين الذي أنشأه الوالي محمد الامام باشا سنة 1699م الذي تولى حكم طرابلس خلال الفترة الممتدة 1687-1701م، واشتهر بشائب العين[5]، ومسجد أحمد باشا الذي بني من طرف أول حكّام الأسرة القرمانلية إذ يعد يعد مسجدا ومدرسة للتعليم ويتميز بالزخرفة الجمالية التي تسر الناظرين[6].

وفي خارج مدينة طرابلس أيضا تكثر المساجد منها جامع درده والجامع العتيق وجامع العقيب الذي بناه ابراهيم يعقوب عام 1720م وكلها في مدينة بنغازي [7]، والجامع العتيق في مدينة غدامس[8].

لقد أدت المساجد دورا مهما في الحياة الفكرية والتعليمية في ليبيا، إضافة إلى دورها الدّيني والروحي فكانت هي أساس النشاط التعليمي من مختلف العلوم الدينية والفقهية وذلك من خلال انتشارها عبر مختلف المدن والأرياف والأقاليم، فهي ملتقى العلماء والفقهاء وطلبة العلم خاصة الذين

---

(1)– التيجاني، المصدر السابق، ص146.

(2) - فهمي خشيم، المصدر السابق، ص117.

(3) - المصدر نفسه، ص30.

(4)- الأنصاري، المنهل العذب ..، المصدر السابق، ص187؛ ينظر أيضا علي الميلودي، المرجع السابق، ص 155، 357.

(5) - علي الميلودي، المرجع السابق، ص379؛ ينظر أيضا اتوري روسي، ليبيا منذ الفتح العربي ..، المرجع السابق، ص312.

(6)- ريتشارد توللي، المصدر السابق، ص 90-91.

(7) - محمد مصباح، بنغازي عبر التاريخ ، ج1، دار البيان للنشر، طرابلس، (د.ت .ط)، ، ص326-328

(8) - بشير قاسم يوشع، غدامس ملامح وصور، دار لبنان، بيروت، 1973، ص 285.

لم يتمكنوا من القيام برحلات علمية إلى خارج الأراضي الليبية بهدف التزود، وإشباع نهمهم العلمي من خلال حضورهم لحلقات الدروس والعلم والمحاضرات التي يقدمها علماء وفقهاء ليبيين أو مغاربة استقروا بها أو عابري سبيل[1].

3-1-3- الزوايـــــا :

الزاوية بالمعنى الصوفي هي خلوة للعبادة، وكانت رباطا للجهاد ثم تطورت وظيفتها إلى مركز للتعليم والضيافة [2]، وقد احتلت الصدارة كمركز للثقافة والتعليم خاصة بالأرياف نظرا لانعدام مؤسسات ثقافية أخرى [3]، فساهمت في أداء دور كبير وهام في الحياة الثقافية والتعليمية، وأول ما ظهرت الزوايا كمفهوم ووظيفة في بلاد المغرب العربي وذلك خلال القرن الثالث عشر ميلادي لتحل محل الرباطات تدريجيا وتواصل تطور وظائفها إلى أن استقرت في العهد العثماني على يد الطرق الصوفية والمرابطين[4].

ومن خلال الدور الذي تقوم به الزاوية من تسهيل التعليم لكافة أبناء القرية استطاعت أن تكسب ثقة الناس فيها، بل تمكنت من أن تؤدي دورا اجتماعيا كحل الخلافات والنزاعات بين السكان[5]، والقضاء على التفرقة بين فئات المجتمع وتوحيدها [6]. وتتكون بناية الزاوية من مجموعة حجرات، حجرة كبيرة مخصصة للصلاة وحجرة أخرى مخصصة لحفظ القرآن الكريم (كتّاب)، وحجرة صغيرة يكون فيها ضريح أحد الأولياء وغالبا ما يكون مؤسس الزاوية، وحجرة مخصصة لضيوف الزاوية من أتباعها ومريديها والعلماء والفقهاء وطلبة أو عابر سبيل، وإضافة لما تقوم به من تدريس للعلوم الدينية والفقهية واللغوية، تعمل على نشر الطريقة الصوفية التي تتبع نهجها وعادة ما تكون عبارة عن أوراد ذكر وأدعية[7].

([1])- علي مفتاح ابراهيم، المرجع السابق، ص 503.

([2])- سعدالله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، المرجع السابق، ص 25.

([3])- سي يوسف محمد، " نظام التعليم في بلاد بإيالة الجزائر خلال العهد العثماني "، **الحياة الفكرية في الولايات العربية**، ج1، 1990، ، ص193.

([4])-RINN.Marabouts et Khouans. Etude sur Lislam en Algérie, A.Jourdan. Alger .1884.pp.173-174.

([5]) -BODIN(M).”Traditions indigenes sur Mostaganem et Tadjedit”in **B.S.G.A.O**; 1925.p25.

([6])-STAMBOULI(F)- Zghal(A),”La vie urbaine dans ; le Maghreb précolonial”, in , ANN.AFR,N,N°11,1972 P207.

([7])- نقولا زيادة، المرجع السابق، ص 198.

ويعود الفضل الكبير في انتشار الزوايا في ليبيا إلى العلماء والمرابطين من أصحاب الطرق الصوفية، فلا تجد مدينة ولا قرية إلا وبها زاوية تحمل اسم مؤسسها، من أؤلائك الجنود الرّبانيين المخلصين [1] الذين ساهموا في الحفاظ على الدين بتحفيظ كتاب الله وتدريس علوم اللغة العربية والدينية وإحياء حلقات الذكر والتعبد وإطعام الفقراء والمحتاجين [2]، وكان التعليم بالزوايا يفوق مستواها التعليمي من الكتاتيب، و يقارب مستوى التعليم الثانوي في عصرنا، فإن الطلبة الذين يتخرجون منها يؤدون مهاما جليلة ونبيلة ترقى بالمجتمع كما يتولون العديد من الوظائف كالإرشاد والوعظ ونشر الدين واللغة العربية في افريقيا والعالم[3].

ومن الزوايا التي ساهمت في بعث النهضة وحافظت على القيم الإسلامية في ولاية طرابلس الغرب فهي كثيرة من أهمها :

-زاوية الشيخ أحمد الزروق :

تتواجد بمصراته ويدرس فيها العلوم الشرعية واللغوية وتحفيظ القرآن الكريم والفكر الصوفي[4]. وقد أشار إليها الفاسي عند مروره بمصراته بقوله " وصلنا مصراته، مدفن الشيخ الشهير، شيخ الطريقة ومعدن الحقيقة، سيدي أحمد بن عيسى البرنوسي الفاسي الدار، الشهير بزروق" [5]. وزاوية الشيخ عبد السلام الأسمر بزليتن، وقد زار ضريحه الرحالة الفاسي بقوله "وزرنا ضريح الإمام المشهور من تلك الأقطار وفي تلك الاوطان الشيخ سيدي عبد السلام الزليتني المشهور بالأسمر الفيتوري وله مقام عظيم ومكانة، وقد ألف مناقبه الشيخ علي بن الصادق بن أحمد أحد أصحابه الملازمين له في التأليف سماه : فتح العليم في مناقب سيدي عبد السلام سليم" [6]، وقد تخرج منها العديد من الفقهاء والعلماء وبرز منهم في علوم الفقه والشرع واللغة والتصوف [7]. فهي بالفعل منارة علم وقبلة طلابه، وملجأ

---

(1) - الفرجاني، المرجع السابق، ص 12.

(2) - تيسير بن موسى، المرجع السابق، ص79.

(3) - رأفت غنيم الشيخ، المرجع السابق، ص 88.

(4) - علي فهمي خشيم، أحمد الزوق والزروقية، دار مكتبة الفكر، طرابلس، (د.ت.ط)، ص 68.

(5) - علي فهمي خشيم، الحاجية من ثلاث رحلات ..، المصدرالسابق، ص146.

(6) - عمارجحيدر، آفاق ووثائق في تاريخ ليبيا، المرجع السابق، ص121.

(7)- الطاهر أحمد الزاوي، معجم البلدان الليبية، مكتبة النور، طرابلس، 1968، ص165.

الفقراء والمساكين. وطلابها لا يمكن إحصاء عددهم لكثرتهم، وبها مكتبة تحوي خمسمائة مجلد في مختلف العلوم والمعارف، منها مؤلفات مؤسسها الشيخ "عبد السلام الأسمر"[1].

-زاوية الفرجاني:

قائمة بساحل الأحامد مؤسسها الشيخ علي الفرجاني، وتدرس فيها العلوم الشرعية واللغة العربية وتحفيظ القرآن وكان من أبرز شيوخها سليمان الزائدي وممن درس بها العلامة الأديب صاحب قصيدة ديسان وهو محمد بن محمد بن عبد القادر الفطيسي[2].

-زاوية العالم:

مع نهاية القرن الثامن عشر تأسست هذه الزاوية التي تقع ببلدة الريابنة قرب وادي الباقول والذي أصبحت تحمل اسم الوادي (زاوية الباقول)، ويشرف عليها أولاد عبد رب النبي أبي سيف، اكتسبت شهرة كبيرة في كامل القطر الليبي حينما كان يدرس بها العالم الجليل محمد بن منيع الريّاني[3].

-زاوية أبو زيان :

مقامة بالقرب من مدينة غريان التي كانت تأوي العديد من الطلبة لتلك المنطقة،ونظرا للأعمال الجليلة التي تقوم بها فقد أوقف عليها والي طرابلس يوسف باشا أرضا وأعفاها من الضرائب وسار على نهجه الوالي أحمد عزت باشا(1848-1852)[4].

-زاوية سيدي عطية :

والتي تشتهر بزاوية الفلاح [5]وبها حجرة مخصصة ككتّاب لتعليم الصغار [6]. وفي الجهة الشرقية من الولاية فتنتشر بها الزوايا بكثرة ففي منطقة بنغازي لوحدها بها حوالي 300 زاويةهذا ماأشار اليه

---

(1) - الفرجاني، المرجع السابق، ص223- 224.

(2) - الطاهر أحمد الزاوي، المرجع سابق، ص179 ؛ينظر ايضا،الزاوي،أعلام ليبيا، المرجع السابق، ص349.

(3)- الطاهر الزاوي، معجم البلدان ..، المرجع السابق، ص139؛ينظر أيضا، اعلام ليبيا، المرجع السابق، ص364.

(4)- الطاهر الزاوي، معجم البلدان الليبية، المرجع السابق، ص162؛أيضا عبد الحميد عبدالله الهرامة، "الحياة العلمية في الجبل الغربي الغربي في النصف الاخير من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين"، **مجلة البحوث التاريخية**، (م.م.ج.ل.د.ت)، العدد 1، 1984، ص20.

(5) - مسعود رمضان شقلوف وآخرون، المرجع السابق، ص89.

(6)- عبد السلام بن عثمان الفيتوري، الإشارات لما في طرابلس الغرب من المزارات، مكتبة النّجاح، طرابلس، ليبيا، (د.ت.ط)، ص 16.

الرّحالة الحشائشي " أن الشيخ يملك في بلاد بنغازي وحدها 300زاوية [1]، ومن أشهرها زاوية الجغبوب التي أنشأها شيخ الطريقة السنوسية محمد بن علي السنوسي [2]. وأيضا أن أول ما أنشأ من الزوايا هي الزاوية البيضاء الواقعة غرب مدينة البيضاء بالجبل الأخضر بإقليم برقة عام 1840كانت مركز اشعاع ثقافي مزدهر تنير ماحولها بشتّى العلوم الدينية وتحفيظ القرآن الكريم، وبها بيوت تأوي طلبة العلم الذين يتوافدون عليها من كل فج، يشرف على تدريسهم الكثير من العلماء والفقهاء [3] وهذا الزخم الكبير من الزوايا إنما يبرز مساهمتها في حفظ العقيدة وتنشيط الحياة الفكرية والعلمية في أنحاء البلاد[4].

3-1-4 -المدارس القرآنية:

تزخر ولاية طرابلس الغرب بالمدارس الدينية التي تحملت عبء التعليم كبقية المؤسسات التعليمية الأخرى التي سبق الإشارة إليها والتي أولت اهتماما بالغا بتعليم أبجديات القراءة والكتابة وتحفيظ القرآن الكريم والعلوم الشرعية من فقه وتوحيد ثم التدرج إلى تدريس علم الفلك والحساب والتاريخ والطب، حيث تخرج منها العديد من الطلبة والعلماء، ومنهم من أكمل مسيرته العلمية بالجامع الأزهر بمصر، أو ارتحل إلى جامع الزيتونة بتونس، وبعودتهم إلى ليبيا تولوا مهام التدريس والقضاء والإفتاء .

ومن بين هذه المدارس التي ذاع صيتها بليبيا مدرسة عثمان باشا تمّ تأسيسها عام 1653خلال فترة حكمه 1644-1662 وتشمل بيوتا للطلبة وحجرات للتدريس [5] ومدرسة أحمد باشا القرمانلي التي تمّ تشييدها مع المسجد في عام 1738وأوقف عليها أوقافا كثيرة يتم انفاقها على مستلزماتها[6]، ومدرسة الكاتب مصطفى خوجة التي أسسها عام 1183هـ وأوقف عليها الكثير من

---

(1) - الحشائشي، المصدر السابق، ص111.

(2)- مؤيد العظم، المصدر السابق، ص112.

(3) - أدلوف كراوزة، الدواخل الليبية في مجموعة دراسات "سلسلة نصوص ووثائق 28"، تقديم ودراسة عماد الدين غانم، ط1، الدار الوطنية للكتاب، بنغازي، ليبيا، 1988، ص161.

(4)- بشير قاسم يوشع، المرجع السابق، ص270.

(5)- علي الميلودي، المرجع السابق، ص377- 379.

(6) - غسيري ميسانا، المعمار الإسلامي في ليبيا، تعريب علي الصادق حسنين، الناشر مصطفى العجيلي، 1973، ص237؛ ينظر أيضا مسعود شقلوف وآخرون، المرجع السابق، ص99.

من الكتب النادرة واستمر في النسخ والوقف عليها إلى أيامه الأخيرة من حياته 1215هـ[1]، ومدرسة فرجي التي أنشأها مصطفى فرجي مع نهاية الحكم القرمانلي حوالي عام 1834[2]ومدرسة ميزران الشهيرة التي أسست في نهاية القرن 13هـ فكان الطالب يتلقى فيها تحصيل الكثير من العلوم والمعارف من قرآن وحديث وعلوم شرعية وعلم المواريث والجبر والهندسة والفلك، وعلوم أخرى، ويدرّس بها فطاحلة العلماء ممن كانت له شهرة علمية كبيرة [3]. أما خارج مدينة طرابلس فهي أيضا عامرة بالمدارس كمدرسة عمورة ببلدة جنزور يكثر فيها طلبة العلم وقد أشار إليها الرّحالة ابن ناصر بقوله : " وزنزور بلدة واسعة بها زاوية وأرض ومزارع وبها مدرسة من أحسن المدارس التي في تلك السواحل، وعلى بابها قبر رجل من الصالحين قريب العهد ذكروا أنه يعرف بالعريفي"[4].

إن هذه المدرسة بناها أحد القادة العسكريين الأتراك، ويخبرنا عنها الرحالة الشيح حسين الورتلاني:" أما قائد عمورة فقد خرج من أجناس العمال وبنى مدرسة عظيمة متقنة ما رأيت أطرف منها وأحسن من صنعتها وجعل فيها بيوتا متعددة ومظهرها طيبة ومسجد في غاية الجمال يستحسنه الناظر، وجعل بيتا للتدريس، وغرس النخل الجيّد وحبسها إلى المدرسة وزاد أحباسا عليها عظيمة وحاصل خدمة، إنّما هي لطلبة القرآن وطلبة العلم بأن جعل معلما للقرآن ومعلما للعلم"[5].

وفي عام 1798م تأسست مدرسة البخاخبة من قبل الحاج سالم أبو الهول البغرني [6]، وكما يطلق عليها بمدرسة الباروني قد ترجع هذه التسمية إلى قبيلة البارونيين التي استوطنت عائلة منها في جبل نفوسة[7]، وقد تخرج منها العديد من طلبة العلم كان من أبرزهم العالم الفقيه عمر بن عيسى

([1])- عمار جحيدر، مصادر الحياة الفكرية في ليبيا...، المرجع السابق، ص 77، 86.

([2]) - سعيد علي حامد، "مدارس طرابلس منذ الفتح العربي حتى 1911"، **مجلة تراث الشعب** ، العدد14، أكتوبر /نوفمبر 1984، ص61.

([3]) - تيسير بن موسى، المرجع السابق، ص329، أنظر أيضا نجاح القابسي، "المعاهد والمؤسسات التعليمية في المغرب العربي" ، **مجلة كلية التربية**، العدد14، طرابلس 1981/1980، ص22.

([4]) - علي فهمي خشيم، المصدر السابق، ص 111- 112.

([5]) - الورتلاني، المصدر السابق، ص117.

([6])- محمد سعيد البوجديدي، "لمحات عن الحياة الثقافية بالجبل الغربي"، **مجلة البحوثالتاريخية**، العدد2، 1998، ص 108؛ أيضا عبد الحميد الهرامة، المرجع السابق، ص 119.

([7]) - ابوالقاسم سعد الله، بحوث في التاريخ العربي الاسلامي،ط1،دار الغرب الاسلامي، ، 2003، ص 398.

التدميري[1]، ومدرسة أبو عثمان سعد بن يونس الطمزيني التي أسست بمدينة تيجي بالجبل الغربي[2].

ولما كان التعليم في هذه المؤسسات الدينية مجانا إلتحق بها العديد من أبناء الولاية قادمين إليها من مختلف الجهات ويقوم المشرفون على تهيئة ظروف الإقامة الداخلية والمأكل والمشرب، وحينما يكملون عملية التعليم يعودون إلى مناطق اقامتهم الأصلية وممارسة مهام التعليم أو بإقامة زوايا وكتاتيب أخرى[3]، والتعليم الذي توفره مختلف هذه المدارس وحلقات التدريس بالجوامع يمثل أعلى مراحل التكوين الذي يصل إليها الطالب، وعلى الراغبين والقادرين على مواصلة الدراسة فما عليهم إلا التوجه إلى الأزهر الشريف بمصر أو جامع الزيتونة بتونس[4].

4- مؤسسة الوقف ودورها في الحياة الثقافية :

يعرف علماء الفقه الوقف من الناحية اللغوية الحبس من التصرف، وشرعا تحبيس الأصل وتسبيل المنفعة في أوجه البر تقربا من الله تعالى. أماحكمه فيدخل في حكم الصدقة الجارية، مستحب من أعمال لخير والبر . ومن الأدلة على مشروعيته ثابت في الكتاب والسنة والإجماع، لقوله تعالى: ﴿ لَنْ تَنَالُوا البِر حَتىَّ تُنْفِقُوا مِمَا تُحِبُون﴾ [5]، وقال أيضا: ﴿ أُولَئِكَ يُسَارِعُونَ فِي الخَيرَاتِ وَهُمْ لهَاَ سَابِقُون ﴾ [6]، وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلمإذامات بن آدم انقطع عمله إلاّمن ثلاث، صدقة جارية، أوعلم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له [7]، وقال أيضا:إن مايلحق المؤمن من عمله وحسناته بعد موته علما نشره وولدا صالحا تركه أو مصحفا ورثه أو مسجدا

---

(1) - كوستانزيوبرنيا، المرجع السابق، ص268 .

(2) - الطيب علي الشريف، "الأسس الثقافية في ليبيا خلال العصور الإسلامية"، **مجلة الفصول الاربعة**، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والاعلان، طرا بلس، العدد 90، 2000، ص64.

(3) - مخلوف محمد سلامة العزوي، ولاية طرابلس الغرب اثناء الحكم العثماني 1864-1911، رسالة دكتوراه، اشراف الدكتور حباسي شاوش، جامعة الجزائر 2، 2007/2006، ص114.

(4) - المولدي الاحمر، المرجع السابق، ص274.

(5)- آل عمران، آية 92

(6)- المؤمنون، آية 61.

(7)- أبي مسلم، الجامع الصحيح، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي،ط3،دار البصائر الإسلامية، ، ج5، بيروت، 1989،، ص73.

بناه، أوبيتا لابن السبيل بناه، أو نهرا أجراه أو صدقة أخرجها من ماله في صحته وحياته تلحقه من بعد مماته[1].

والوقف يعد نظاما إسلاميا خالصا، ولم يعرف قبل الإسلام [2]، وهو من أهم مظاهر الحضارة الإسلامية فهو أساسا يعبر عن إرادة فعل الخير في الإنسان المؤمن وعن احساسه العميق بالتضامن مع بقية أفراد المجتمع الإسلامي عامة [3].

فلا تكاد المؤسسات الثقافية في العهد القرمانلي وفي العهد العثماني الثاني تخرج عن نطاق الكتّاب والمسجد والزاوية والمكتبة ومعظمها للتعليم أكثر منها للثقافة، وأن جل هذه المؤسسات كانت تغذيها مصادر الأوقاف التي تعد المورد الأول لها، وأنواعها كثيرة فهناك من يقف العقارات أو دكاكين أو أراضي فلاحية أو عين الماء أو بئرا لأبناء السبيل. كما كان الأمر في الجزائر العثمانية حيث لعبت مؤسسة الوقف دورا ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا بارزا[4].

4-1- تنظيمات الوقف:

يذكر الشيخ ابو القاسم سعدالله على أن ظاهرة التحبيس عند العثمانيين يكون المبادر فيها في الغالب من الطبقة الغنية أو المتوسطة في المجتمع، كالباشاوات والقيّاد والتجار والصنّاع، في حين يبقى الوازع والحافز وراء ذلك هو حب الخير وحماسة الدين والعلم، وأحيانا ما يكون الوازع بطلب السمعة والخلود والذكر الحسن في الحياة وبعد الممات[5].

ويسجل الوقف في وثيقة شرعية من طرف القاضي بحضور الواقف والشهود مع تحديد قيمته والهيئة الموقف له[6]، أما الوقف التابع لعائلات الأولياء وشيوخ الزوايا فتظل الوكالة على الوقف وراثية،

---

(1)- إبن ماجه، السنن، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ج1، دار الفكر، بيروت، (د.ت.ط) ، ص88.

(2)- محمد طاهر الجراري، المجتمع الليبي 1835-1950، ندوة علمية بمركز الجهاد الليبي، 27/26سبتمبر2000، (م.م.ج.ل.د.ت)، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، 2005، ص 544.

(3)- سعد الله، المرجع السابق، ص227

(4) - نفسه، ص230.

(5)- نفسه، ص232.

(6) - الجراري، المرجع السابق، ص548.

وراثية، ما لم يحدث نزاع بين أبناء هذه العائلة حول ريع الأوقاف، والتي قد تجبر السلطة للتدخل لإنهاء النزاع بتحويل ملكية هذه الأوقاف إلى الهيئات الوصية[1].

إن غالبية المجتمع الليبي كان يقف ممتلكاته لتصرف من ريعه على وجوه البر والخير كالمساجد والمقابر والصدقات الجارية، وإيواء عابر السبيل والانفاق على تلاوة القرآن وتحفيظه وتدريسه والتعليم بوجه عام، والدعوة والجهاد وإعانة الفقير. وقد كفلت هذه الأوقاف آلاف من الطلبة والعلماء والفقهاء فرص العيش الكريم وحرروا من تبعية مرتباتهم من السلطة وأجهزتها، وممّا مكّنهم من قول كلمة الحق ورفع صوت النصح وتنبيه الغافل ومحاربة الفساد والانحراف في أوساط المجتمع، بكل أمانة وحرية، بعكس علماء وفقهاء من تبعية مرتباتهم تصرف لهم من خزينة بيت المال، ما يجعلهم يغضون الطرف عن قول كلمة الحق أو الجهر بها خوفا من انقطاع أرزاقهم[2].

وقد اكتسبت الأوقاف حرمة عظيمة جعلت المسلمين يحرصون على حمايتها وتنميتها واستثمارها في الأوجه المعينة له [3]، وكان الإهمال لها أو من يسئ التصرف فيها مصدر شكوى من المسلمين، وخاصة رجال الدين إلى أولي الأمر منهم[4].

4-2- مظاهر الوقف :

ومن بين مظاهر الأوقاف بليبيا ما أوقفه محمود خزندار [5] إلى مجموع المساجد الخمس التي بناها بمدينة طرابلس وخارجها حيث وقف عليها أوقافا كثيرة، بل إن كثيرا من ثروته صخرها لأعمال البر والإحسان والمنشآت الدينية[6]، وهناك من يقف كتبا على مدرسة أو مسجد مثل المكتبة التي أوقفها

(1) - سعد الله، المرجع السابق، ص229.

(2) - الجراري، المرجع السابق، ص 546.

(3)- محمد بشير سويسي، "أوضاع التعليمفي ليبيا 1835-1950"، **مجلةالبحوث التاريخية** ، العدد 2، (م.م.ج.ل.د.ت)، طرابلس، 1999، ص78.

(4)- سعد الله، المرجع السابق، ص228.

(5)- محمود خزندار كان علجا بلنسيا أسلم وحسن اسلامه، واصبح شخصية مهمة في العهد العثماني الأول بليبيا في ولاية الحاج محمد الحداد 1678-1679؛ أيضا ابن غلبون، المصدر السابق، ص213.

(6)- ابن غلبون، المصدر السابق، ص213

مصطفى خوجة الكاتب والتي بلغت حوالي 238 كتابا[1] وهذا ما أورده أحمد النائب في المنهل " وأسس المسجد الكائن بداخل الثغر بقرب سوره الشرقي والكتّاب والمدرسة المتّصلين به وخزانة كتب قيّمة، وأوقف على ذلك أوقافا جمة "[2].

وقد ورث العهد العثماني الثاني بطرابلس الغرب ثروة عقارية موقوفة كبيرة جدّا من بينها محلات المساجد والتي يطلق عليها دكان، وبلغ عدد دكاكين أوقاف أحمد باشا 192محلا في سنة 1313هـ / 1895م، وعدد محلات أوقاف جامع محمد باشا 54 محلا، ومحلات أوقاف جامع درغوث باشا حوالي 60 محلا، ومحلات أوقاف جامع عثمان باشا 20محلا، ومجموع عدد المحلات الموقوفة على المساجد عام 1895/ 1896حوالي 609محلا من واقع 31جامعا ومسجدا[3].

وفي الغالب ما تكون تلك الأوقاف التابعة للمساجد مؤجرة لحكومة الولاية، تستعملها كمكاتب وغيرها، أما الأوقاف من المحلات التجارية ودور السكن فمعظمها مؤجر لليهود بحكم هيمنتهم على النشاط التجاري بالولاية، وعلى العموم كانت المحلات الوقفية تأجر في الغالب لطالبيها بمبالغ شهرية متفق بشانها مع إدارة الأوقاف بحسب موقع المحل ومساحته ونوع المهنة التي ستزاول فيه، ويتراوح ايجار محلات الوقف مابين 05قرش و 60قرشا شهريا، وعلى سبيل المثال بلغت إيرادات وقف جامع درغوث باشا[4] 10174815 قرشا، ومجموع إيرادات الوقف في خلال سنة من شوال 1314هـ 1314هـ إلى محرم 1315هـ بلغت 3391366قرشا موزعة على النحو التالي : 2114020 قرش ايردات وقف جامع درغوث باشا، و 342420 قرش إيردات وقف مسجد محمد باشا و 175220قرش إيرادات وقف جامع الخروبة، و 444765قرش إيرادات وقف مسجد عثمان باشا، و 68836إيرادات وقف جامع الناقة، كما بلغت ايرادات مسجد القلعة 1886قرشا، وحوالي 57725قرش ايرادات وقف جامع سيدي سالم، بينما بلغت ايرادات وقف جامع محمود 128830 قرشا، وايرادات وقف مسجد الدرج 520قرش فأما بقية ايرادات الوقف

---

(1)- محمد أمحمد الطوير، "مكتبة مدرسة مصطفى خوجة الكاتب في القرتنين 18-19بمدينة طرابلس " ، **الفصول الاربعة** ،السنة السادسة، العدد22، ليبيا، 1982 ، ص28.

(2)- الأنصاري، المصدر السابق، ص313.

(3)- علي مفتاح ابراهيم، المرجع السابق، ص524؛ ايضا سلامة الغزوي، المرجع السابق، ص114.

(4)-ولد درغوث باشامن اسرة فقيرة بالاناضول وتعرف على خير الدين باشا وتعلق به وشجعه على حب المغامرة، و يعد ثاني وال على ولاية طرابلس الغرب(1553-1565) بعد تبعيتها للسلطة العثمانية؛ينظر كوستانزيو برنيا، المرجع السابق، ص37.

للمساجد المتبقية بمدينة طرابلس لاتزيد عن 6086 قرشا، برغم كل هذه الإيرادات فإنها لاتكفي لتغطية متطلبات المساجد من صيانة أو تجديد أو انفاقات على الموظفين والعاملين بها كالإمام أو المؤذن[1] .

4-3- الدور الديني والعلمي والاجتماعي للوقف:

تنفق أموالها في بناء المساجد والزوايا أو ترميمها،كما تتكفل بدفع أجور الطلبة والعلماء وتوزيعها في شكل صدقات أو رعاية وصيانة أضرحة الأولياء أوتقدم العون لأبناء السبيل [2]. وكان هذا النمو والتكاثر في أوقاف الأولياء ناتجا عن تشجيع الحكام ورعايتهم بدافع الورع والتقوى والتقرب إلى الله وأحيانا أخرى سعيا للحصول على تأييد ومعاضدة السكان المحليين ضد أعداء السلطة[3].

وكما أن أموال الوقف تنفق لأجل تغطية خدمات إجتماعية وهومصدر مهم وحيوي لتجسييد قيم التكافل بين أفراد المجتمع وايجاد عنصر التوازن بين الأغنياء والفقراء، ويضمن الوقف بقاء المال وحمايته ودوام الانتفاع منه، ويوفر سبل التنمية علميا وعمليا بمفهوم تكاملي شامل، ومن مظاهر التكافل الاجتماعي،كفالة الأيتام وعون الفقراء والمساكين والعجزة، مما يبرز بعده الإجتماعي ويبرهن على الحس التراحمي الذي يمتلكه المسلم ويترجمه بشكل عملي مع هموم مجتمعه الكبير، ويكبح روح الأنانية المادية التي ينتج عنها صراعات طبقية بين مختلف الشرائح الإجتماعية. ويتحقق الاستقرار الداخلي، وتتحسن جل المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بها.

حافظت المؤسسات التعليمية التقليدية من كتاب ومسجد وزاوية على جانب مهم وهو تعليم الأطفال مبادئ القراءة والكتابة وتحفيظهم القرآن العظيم وتفقههم في أمور الشريعة وقواعد اللغة العربية من نحو وصرف وبلاغة ، والكثير من العلوم الإنسانية والعلمية من تاريخ وجغرافيا وطب وغيرها، إلا أنها لم تكن في مستوى الذي يمكنها في مسايرة الواقع التعليمي الذي تشهده بعض

---

(1)- علي مفتاح ابراهيم، المرجع السابق، ص524.

(2) - الجراري، المرجع سابق، ص 549-550؛ انظر ايضا سلامة الغزوي، المرجع السابق، ص114.

(3) - ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني 1792-1830، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص143.

البلدان المجاورة كتونس ومصر ، فهي بعيدة جدا عن ذلك الواقع بل بقيت قابعة في ركود ثقافي وفكري مطبوع بالفكر الصوفي غير الأصيل .

الفصل العاشر: المؤسسات التعليمية الحديثة:

في أواخر القرن الثامن عشر بدأت اهتمامات الدولة العثمانية بفتح المدارس التعليمية الحديثة معتمدة على أنظمة التعليم الأوربية وعلى الكثير من مناهجها، وتزامنت هذه العملية وتبلورت مع حركة الإصلاحات وارتبطت بنهجها، والتي كانت منطلقاتها الأولى تحديث القوة العسكرية للدولة ثم أنظمتها ومؤسسساتها المدنية، وهذا ما تطلب ايجاد نظام تعليمي يفي ويساير المتطلبات المتزايدة والسريعة لحركة الإصلاحات. وقد شملت تلك الإهتمامات التعليمية أيضا ولاية طرابلس الغرب، ومن هنا نتساءل، هل تحسنت ظروف التعليم ومناهجه، وهل عمت كل مناطق الولاية ؟ وما موقف الطبقة المثقفة من مناهج التعليم الحديث ؟

اقتضت سياسة الإصلاحات التي تضمنتها مجمل القوانين والتنظيمات الحاجة إلى تأهيل ورسكلة للموارد البشرية التي تكون باستطاعتها تسيير مختلف الإدارات وحسن التعامل مع الأنظمة المستحدثة، ولا يتحقق ذلك إلا بإنشاء مدارس لتكوين الإطارات والكفاءات، فبادرت الحكومة العثمانية بتشكيل لجنة عليا مكلفة بدراسة أوضاع التعليم وخلصت هذه الأخيرة إلى ضرورة إنشاء مدارس متنوعة المستويات والمهام تدار من قبل مجلس التعليم أو ماسمي فيما بعد بـ "وزارة التعليم" وتعميم العملية في بقية الإيالات التابعة لها ومنها الإيالات العربية [1]،هذه الأخيرة والتي شهدت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر تطورا وانتشارا واسعا في الجانب الثقافي، فكانت أولى ملامح ذلك التطور هو التعليم وما شهده من انشاء للمدارس بمختلف اختصاصاتها الرشدية منها والإبتدائية وغيرها من المدارس والبعثات والإرساليات العلمية المتعددة[2].

وفي ولاية طرابلس الغرب ومن الناحية التاريخية، لم يكن العثمانيون هم أول من ادخل مبادئ التعليم الحديث إليها، بل كانت المبادرة الأولى من اليهود الطرابلسيين عام 1804، حينما أسسوا

(1)- جميل موسى النجار، "السياسة التعليمية العثمانية وانعكاساتها على ولاية طرابلس الغرب، من عهد الوالي احمد عزت باشا الى نهاية الحكم العثماني 1857-1911"، **مجلةجامعة الملك سعود**، م 14، الآداب (1)، 1422-2002، ص 60.

(2) - هيثم محيي طالب الجبوري وزينب حسن عبد الجبوري، " اثر حركة الاصلاح العثماني في تطور الحركة الفكرية في الوطن العربي في العهد العثماني المتأخر"، **مجلة جامعة بابل العلوم الانسانية**، مجلد23، عدد3، 2015، ص1446.

بمساعدة المؤتمر اليهودي العالمي أول مدرسة ليهود طرابلس تقدم دروسا في اللغة العبرية والفرنسية. بينما الدولة العثمانية سارت في اتجاه تحديث التعليم ضمن مشروع متكامل من الإصلاحات[1].

ومن بين ما نصّ عليه الدستور العثماني لعام 1876م هو القيام باجراء إصلاحات شاملة وفي كل القطاعات، ومنها الاهتمام بالتعليم والاستفادة من خبرات الدول الأجنبية في هذا المجال وكان القصد منه هو تعميم التعليمفي الولايات العثمانية والقضاء على الأمية ومظاهر التخلف فيها، فأولت به العناية والاهتمام بأن أعدت البرامج والمناهج والخطط وخصصت له الأموال، دونما إلغاء المؤسسات التعليمية التقليدية القائمة[2].

وقد كانت البدايات الأولى لإدخال التعليم الحديث في الولاية مع نهايات النصف الأول من القرن التاسع عشر، من خلال انشاء بنايات لمدارس تعليم حديثة ووفق مناهج منظمة وموجهة وطقم إدارية قائمة بذاتها، وبأساليب تعليمية جديدة تتوافق والبرامج والمناهج، ومن هذه المدارس المنشأة حديثا، أنواع، من حيث المستوى التعليمي أو الوظيفي:

أ/- المدارس الحديثة :

1- المدارس الإبتدائية :

اهتدت الدولة العثمانية على فرض وإلزامية التعليم في ولاياتها بحيث دعت إلى إنشاء المكاتب والمدارس اجباريا عام 1268هـ- 1869م في كل قرية ومدينة، ودونما أن تتحمل الولاية أيِّ نفقات مالية، بل يكون ذلك على عاتق الأهالي نقدا أو عينا [3]، بينما الإشراف على النصوص واللوائح تبقى من اختصاصها[4]، وقد نص الدستور العثماني بصريح العبارة في ذلك: ان مصاريف انشاء مكاتب الصبيان وتعميرها ومخصصات معلميها وباقي مصاريفها تسوى من "طرف عموم هيئة الجماعات الموجودة في المحلة أو القرية"[5]، وهذ ا مايعني أن التعليم الابتدائي كان يقوم على

([1]) - المولدي الاحمر، المرجع السابق، ص276 ؛ ينظر أيضا رأفت الشيخ، تطور التعليم..، المرجع السابق، ص75.

([2])- سلامة الغزوي، المرجع السابق، ص109-110.

([3]) - (د .م .ت .ط)، ملفات التعليم، ملف رقم 14، وثيقة 391، بتاريخ 1872، بشأن مكاتب الصبيان .

([4])- رأفت غنيمي الشيخ، المرجع السابق ، ص132.

([5]) – الدستور، ترجمة نوفل نعمة الله نوفل، مراجعة خليل الخوري، ج2،المطبعة الأدبية، بيروت1301هـ -1883م ، ص156.

المجهود الذاتي، ولم تقم حكومة الولاية ببناء المدارس حتى عام 1883م، وهو لا يعني عدم الاهتمام كليا بهذا الجانب، بل كان الوالي أحمد راسم باشا يدعو ويحث الأهالي على محاربة الجهل بالتعليم، وحتى الرّحل كان يدعوهم إلى بناء المساكن والقرى للاستقرار وبوجوب تعليم أطفالهم[1].

وكانت إلزامية التعليم قد نصت عليها بعض المواد من الدستور في الفقرات الخاصة بنظام المعارف العمومية بوجوب إلتحاق الاطفال بالمدارس الابتدائية (الصبيانية) لكل طفل ذكر بلغ سن السابعة " 07" إلى سن الحادية عشر " 11"، أما البنات لكل طفلة بلغت سن السادسة "06" حتى سن العاشرة " 10"، ويمكن تجاوز شروط السن هذه في المناطق النائية المحرومة من المدارس على ألا تزيد لاكثر من ثلاث سنوات. ويسجل الأطفال في دفاتر مجلس الإختبارية ومتابعة حضورهم بانتظام، وفي حالة عدم الحضور والتغيب غير المبرر يقوم المعلم بمراسلة أوليائهم عن طريق مختار المحلة لتبليغهم بحالات التغيب وإذا ثبت تهاون من الأولياء في هذا الأمر تسلط عليهم عقوبة جزائية نقدية تتراوح مابين 05قروش إلى 100قرش، ويستثنى من ذلك الأطفال المرضى أو ذوي الأعذار المنصوص عليها في المادة 13 من مواد الدستور[2].

ومنعا للاختلاط نصت مواد الدستور أيضا على تخصيص مدارس للذكور وأخرى للإناث إلا في حالة تعذر فتح مدرستين مما يستوجب أن تكون للمدرسة بابان واحد مخصص للذكور والآخر مخصص للاناث، كما منعت لجوء المعلم لعقوبة الضرب كأسلوب تأديبي، بل حثت على حسن المعاملة واللطافة واستعمال الأسلوب الترغيبي لكسب ود التلاميذ[3].

وكان المعلمون المشرفون على هيئة التدريس تجمع رواتبهم وتسدد من تبرعات الأهالي، وفي حالة الظروف الطبيعية الصعبة كعامل الجفاف الذي يؤدي إلى تراجع وانخفاض تبرعات الأهالي تقوم الدولة بتسديد بعض المصروفات للانفاق على المدارس مؤقتا ويمكن لها استعادتها في وقت

(1)–أحمد صدقي الدجاني، وثائق تاريخ ليبيا الحديث، جمع وترجمة، عبدالسلام ادهم، منشورات جامعة بنغازي (دار صادر)، بيروت، 1974، وثيقة رقم 20، ص 41.

(2) - الدستور، ص 157– 158؛ينظر ايضا تيسير بن موسى، المرجع السابق، ص335.

(3) - تيسير بن موسى، المرجع السابق، ص 335.

لاحق بتحسن الأحوال والظروف، من جلود الأضاحي والصدقات والتبرعات والزكاة أو من مداخيل أخرى[1].

تأخر كثيرا اهتمام حكومة الولاية بمسؤوليتها بشأن بناء المدارس إلى عام 1883م[2]، ثم أخذت في الدعم المالي للتعليم بأن بدأت تصرف رواتب المعلمين، ورصدت أكثر من 30.000 قرش لذلك[3]، بينما رصدت عام 1898م ولنفس الغرض مبلغ 25212قرش، وزيد هذا المبلغ حتى وصل سنة 1909م إلى 40000قرش لإنشاء مدارس ابتدائية بطرابلس[4]، ونظرا لعدم قدرة الأهالي على الاستمرار في دعم ميزانية التعليمبسبب حالة الجفاف التي انتابت البلاد، ولتغطية هذا العجز خصصت حكومة الولايةأكبر قيمة ماليةلمجلس المعارف كميزانية للجانب التعليمي في 15 يوليو1911م بلغت 175000قرش لبناء مدارس أخرى غير أن المبلغ كان غير كاف في تلك الفترة لهذا تم إنشاء عدد محدود من المدارس [5]،لاتغطي متطلبات الزيادة السكانية.

1-1- مدارس تعليم البنات :

وبالرغم لما تقتضيه الحاجة والأمور الدينية إلى تعليم البنات للقراءة والكتابة وحفظ ما تيسر من القران الكريم ومعرفة بعض المسائل الدينية المتعلقة بشؤونها اليومية والاجتماعية إلا أنه لوحظ أن هناك اهمال كبير وعدم الاكتراث بتعليم البنات سواء من قِبل أهاليهم وحتى من قِبل الولاة العثمانيين أو القائمين بأمور التعليم بالولاية، وعلى إثر ذلك وفي سنة 1847م اصدر السلطان العثماني عبد المجيد (1839-1861)، فرمانا موجها إ لى الوالي محمد راغب باشا يأمره فيه بالاهتمام بتعليم البنات القران الكريم والمسائل الدينية [6]، وقد تأخر افتتاحها إلى عهد الوالي نامق باشا الذي افتتح مكتبا ابتدائيا لتعليم البنات في مارس1898وقد ضم بنات من غير أصول عربية

---

(1) - الكوني بلحاج، التحديث العثماني..، المرجع السابق ، ص83.

(2) - د.م.ت.ط، وثيقة بشأن بناء المدارس، بتاريخ(1297هـ - 1879م)، نقلا عن سلامة الغزوي، ص116.

(3)- سالنامهء ولاية (ولايت)طرابلس الغرب، عام (1302هـ -1884م)، ص183.

(4) - د.م.ت،ط، ملفات التعليم، ملف رقم 08، وثيقة رقم229، من مجلس معارف الى الوالي، بتاريخ 1909.نقلا عن محمد الكوني، التعليم،المرجع السابق، ص 67.

(5)- د.م.ت .ط، ملفات التعليم، ملف رقم13، وثيقة رقم 366، من الوالي الى نظارة المعارف، بتاريخ 15يوليو1911م.نقلا عن سلامة الغزوي ، المرجع السابق، ص116.

(6)–د.م.ت.ط، ملف التعليم، ملف13، وثيقة 367.

(افريقية)وقد إلتحقن بعد إذا بالمدارس الرشدية[1]. وبالرغم من الاهتمام المتواضع بتعليم البنات إلا أن المشرفين على تعليميهن غير مؤهلين لذلك، وهذا حسب ما أ شار إليه الدكتور الكوني بالحاج بأن هناك وثيقة تقرّ بأن المعلمات المشرفات غير مؤهلات لذلك كالولية فاطمة القادمة من الإسكندرية التي كانت تقوم بتعليم القر آن والمسائل الدينية مع إبنتها في بيتها براتب قدّر بـ 100قرش من إرادات الوقف بالولاية[2].

وما يوضح أيضا سياسة الإهمال واللامبالاة بالتعليم عامة والبنات خاصة ما أظهره تقرير مفتش الصحة بالولاية إلى الوالي يعود تاريخه إلى 24سبتمبر 1902 يبين الوضعية المزرية لما آلت إليه إحدى المدارس الابتدائية للبنات الواقعة بزقاق الحمام بمحلة ميزران :" لم تزد هذه المدرسة عن حجرتين فقط، الأولى في الطابق الأرضي والثانية في الطابق الأول، أما الطابق الأرضي فقد كان مظلما جدا ومحروما من أشعة الشمس ولا يتصف بالقاعدة الأساسية المطلوبة في غرف الدراسة من ناحية النور ...و كما أ ن حجرتي الدراسة ضيقتان وارتفاعهما الداخلي مغاير للمقايسات المطلوبة ... مما يحدث قصر البصر العلّة التي لايمكن علاجها في المستقبل ووضعية المقاعد التي تسبب الاعوجاج في أجسام الأطفال الذين لازالوا في طور النمو أمر خطير والآن وفي هذا الفصل حيث شدة الحر في ازدياد وعدم تجدد الهواء والازدحام في الصفوف حيث يبلغ عدد الطالبات مائة وثلاثون طالبة يُخشى من حدوث أمراض معدية "[3]

وهناك تقرير آخر يو ضح صورة وحالة التعليم بشكل جلي ما أشار إليه تقرير أ مير اللواء بطرابلس الغرب إلى السلطان بتاريخ 11سبتمبر 1890 بأن التعليم في طرابلس مايزال متأخرا جدا رغم مرور حوالي خمسين عاما من الاهتمام الرسمي العثماني حول ذلك، اذ لا يوجد إلى حد الآن من يكتب أويقرأ باللغة العثمانية، ولا يتكلم بها إلا واحد في الخمسين ألف، كما طالب التقرير بتعيين مدير للمعارف يتقن اللغة العربية و إضافة إلى المدارس القر آنية أيضا تعليم القراءة والكتابة باللغة (التركية)، طالب بإنشاء دار للمعلمين وتعيين خريجيها في المدارس الابتدائية،

---

(1) - جريدة الترقي، 30مارس 1898، السنة الثانية .

(2)– محمد الكوني بلحاج، التعليم ..، المرجع السابق، ص69.

(3)– نفسه، ص 68.

وتأسيس مدارس للصناعة والزراعة والبيطرة، وتوسيع المدارس الابتدائية و إرسال الشباب من طرابلس إلى استانبول[1]، بغية مواصلة تعليمهم وتحسين مستواهم.

1-2- المناهج الدراسية للمدارس الابتدائية:

تشمل المناهج الدراسية في مختلف المدارس الابتدائية بحسب الأصناف تحضيري وصف أول وصف ثان وصف ثالث ويدرس فيها الطالب عدة مواد بحسب المستوى (الصنف) ويشترط السن من 7إلى 11 سنة باستثناء تلامذة القرى، ويشرف على عملية التعليم معلمون من خريجي دار المعلمين أو يحمل شهادة كفاءة يتحصل عليها بعد اجتياز امتحان أمام لجنة مختصة مشكلة من بعض معلمي المدرسة الابتدائية[2] .

وبالنسبة لمناهج الدراسة إذا ما لوحظ خلل في مضمينها فإنه لا يسمح بتغييرها إلا بعد استشارة مجلس المعارف بالولاية من نظارة المعارف بالاستانة واعتماده[3]. وفيما يخص المواد الدراسية الابتدائية فيوضحها الجدول التالي[4].

المواد	الصف الاحتياطي	الصف الأول	الصف الثاني	الصف الثالث

(1) - خليفة محمد الدويبي، الوثائق العثمانية ..، المصدر السابق، ص150-155.

(2)-كوني بلحاج، التعليم، المرجع السابق، ص72.

(3) - الدستور، ص157.

(4) - رافت غنيمي، تطور التعليم، المرجع السابق، ص 139-140.

-ألف باء	12	–	–	–
–حساب	6	3	3	2
–حسن خط	6	1	1	1
– قرآن كريم	–	6	5	6
–علم حال"دين"	–	3	3	2
–قراءة	–	6	4	3
– املاء	–	6	3	2
– تجويد	–	–	2	–
– تاريخ	–	–	2	2
– جغرافيا	–	–	1	1
– مختصرصرف ونحو	–	–	–	3
–معلومات مدنية واخلاقية	–	–	–	1
–معلومات فنية وصحية	–			1
المجموع	24	24	24	24

2- المدرسة الرشدية:

تعتبر المدرسة الرشدية المرحلة الثانية من التعليم التي أقرت بها الإصلاحات العثمانية، فبعد اتمام الطالب أو التلميذ دراسته في المرحلة الابتدائية ينتقل إلى المرحلة الرشدية، وبالرغم من أنها تأسست قبل هذه الأخيرة وذلك في عهد الوالي أحمد عزت باشا في ولايته الأولى (1857-1860) فكانت واحدة في مدينة طرابلس والأخرى في مدينة بنغازي، ويلتحق بها الطلبة الذين تتراوح أعمارهم مابين سن 8إلى 12سنة[1].

وقد أخذت هذه المدرسة مع بداية تأسيسهاصبغة عسكرية من حيث الذين كانوا ضباطا عسكريين أو من حيث تبعيتها وتسييرها التي تعود إلى القيادة العسكرية في مركز الولاية [2].ويقيم الطلبة بالقسم الداخلي ويمنحون الكتب والإقامة مجانا، وبإمكان الطالب الإقامة مع ذويه أو أحد أقاربه[3].

أما بالنسبة إلى منهج الدراسة في المدارس الرشدية فهو مقسم إلى أربع سنوات دراسية،كما أن منهج التعليم موحد بين الرشدية المدنية والعسكرية مع اضافة بعض المواد التدريب العسكرية كمادة الموسيقى العسكرية، ويشرف على التدريب ضباط أتراك متخصصين يعرف الواحد منهم مهتار باشا، وكانت الفرقة الموسيقية تتميز عن البقية بارتداء لباس خاص[4].

ويشترط في الطالب للالتحاق بالمدرسة الرشدية بشقيها المدني والعسكري أن يكون حافظا للقران الكريم مدركا لابجديات القراءة والكتابة مطلعا على اللغة التركية، وحسنالسلوك والأخلاق وكما يتطلب توفر اللياقة الصحية البدنية والمستوى الاجتماعي، وأن يكون متما للمرحلة الابتدائية، وفي حالات استثنائية أجاز نظام الانتساب إليها حتى للطلبة الذين لم يتموا سنوات

---

(1) - م.ج .ل، ط، ملف التعليم 14، وثيقة رقم 391.

(2) - رافت غنيمي، تطور التعليم، ص141.

(3) - م.ج.ل، ط، ملف التعليم 3، وثيقة 77.

(4) - تيسير بن موسى، المجتمع العربي الليبي، المرجع السابق، ص 370-371 .

المرحلة الابتدائية كاملة، شريطة اخضاعهم لامتحان اثبات المستوى ومدى الكفاءة والقدرة على استيعاب المناهج المقررة في المدارس الرشدية[1].

وفي حالة رسوب الطالب لمدة سنتين في نفس القسم تترتب عليه عقوبة الخدمة في الجيش اربع سنوات ولا يرتقى في الرتبة العسكرية إلى مصاف الضباط[2].

وقد لوحظ تزايد في عدد المدارس الرشدية ما بين سنتي 1870-1877مفي ليبيا إلى أن بلغ عددها إلى خمس مدارس في كل من طرابلس بنغازي الخمس درنة مرزق ولم يتوقف الرقم على هذا العدد بل زاد وشمل مدن ومناطق عديدة من الولاية كمدرسة بمتصرفية الجبل الغربي عام 1903 باسهام من الولاية والأهالي معا، ثم إنشاء مدارس رشدية للبنات عام 1898بمدينة طرابلس وفي مدينة بنغازي. ويدرسون فيها جميع المواد المقررة في المنهاج باضافة علوم مهنية نسوية كالخياطة والتطريز[3].

ونظرا للعدد القليل ممن يلتحقن من البنات في هذ المدارس فقد تم توحيد وضم المدرسة الابتدائية والرشدية للبنات في مدرسة واحدة وإدارة واحدة وذلك في طرابلس وبنغازي، فأصبحت الطالبة تقضي بها سبع سنوات، سنة اعدادي (تحضيري) وثلاث ابتدائي وثلاث رشدي[4].

وعملا بحق المساواة بين رعايا الولاية على اختلاف أجناسهم ودياناتهم سمح أيضا لأبناء يهود طرابلس الانضمام والتعلّم في هذه المدارس مكنهم من الحصول على امتيازات منها حق العطلة يوم السبت، وتعيين مسؤول روحاني في كل فوج به عساكر يهود[5].

ومن التسهيلات الممنوحة للطلبة ممن اكملوا دراستهم في المدرسة الرشدية بفرعيها (المدني والعسكري) فيحق لهم الالتحاق بالمدرسة الاعدادية بطرابلس التي افتتحت عام 1867 وهناك البعض منهم من التحق بالمدرسة الاعدادية بالاستانة في إطار البعثات العلمية وعلى ما يبدو

([1]) - رأفت غتيمي، تطور التعليم ..، المرجع السابق، ص 142 .

([2]) - الكوني، التحديث..، المرجع السابق، ص 86.

([3]) - تيسيربن موسى، المرجع السابق، ص337.

([4])- – رأفت غنيمي، المرجع السابق، ص147 .

([5])- الترقي، العدد 117، السنة الرابعة، 20ذي القعدة 1327هـ- 1909.

كانت أول بعثة من هذا النوع في عام 1868 مكونة من خمسة طلاب ارسلوا إلى الاستانة لاتمام دراستهم في المدرسة الشاهنية للدراسات العليا هناك، وحين استكمال الدراسة يعودون إلى طرابلس حاملين شهادات التخرج ويوظّفون بحكم إتقانهم للّغة التركية(العصمانلية) TURC OSMANL [1] يوظفون في الغالب في مناصب إدارية هامة ، إما في مناصب مدنية أو عسكرية كأساتذة ضباط في المدارس الرشدية أو ككتبة تحريرات في الاقضية لأن المعاملات والمراسلات الرسمية كانت تتم باللغة التركية [2]. وحين تزايد عدد هذه المدارس ومنتسبيها أ سست نظارة المكاتب العسكرية للاشراف على المدارس الرشدية[3].

وقد كشفت صحيفة العصر الجديد في عددها الخامس 1909 بأن المدارس الرشدية لم تحقق اهدافها المسطرة والمنشودة لها وانتقدت إدارة المعارف :"بأنها جسد بلا روح..وطلابها مخصصون...والدروس فيها غير منتظمة ... ومناهجها بدأت تختصر بحجة عدم وجود مدرسين ...فألغيت منها التاريخ والجغرافيا واللغة التركية ...ولا يتلقون إلا أقاصيص ومعارف خرافية ...ومن التربية والتهذيب ما يفسد أخلاقهم ومن النشاطات ما تفشل عزائمهم"[4].

3- المدرسة الاعدادية :

المرحلة الاعدادية هي امتداد لمرحلة التعليم الرشدي إذ تسمح للطلبة الخريجين من هذه الأخيرة للاستكمال والتزود العلمي والمعرفي، فكانت أول مدرسة مدنية بطرابلس الغرب عام 1867[5]. وقد تم افتتاح مدرسة اعدادية عسكرية في طرابلس الغرب في 18شوال1304هـ الموافق10يوليو1887م ذات ارتباط نظاما ومنهجا و إدارة بالجهات العسكرية وغير مرتبطة بقرارات المعارف [6]، والطلبة الناجحون في امتحانات هذه المدرسة يرسل بهم إلى الكلية العسكرية

(1)- علي مفتاح ابراهيم، المرجع السابق، ص591-592.

(2)- الانصاري، المنهل العذب، المصدر السابق، ص 28.

(3) - خليفة التليسي، المرجع السابق، ص 70.

(4) - العصر الجديد، العدد5، بتاريخ 20ربيع الاول 1327هـ/ 1909م.

(5) - رافت الشيخ، المرجع السابق، ص149؛ ينظر **الملحق20**.

(6)- م.ج.ل.ط، ملف التعليم، رقم3، الوثيقة رقم 363.

العسكرية بالاستانة لمواصلة الدراسة والتخرج منها كضباط برتبة ملازم، اما باقي الطلب الراسبون فيحالون على الجندية[1].

وفي عام1909 زيدت سنوات الدراسة إلى خمس سنوات بإضافة مواد دراسية أخرى[2].وكما أصبحت مشاركة الطلبة الزامية في اعداد ونشاطات الوسائل التعليمية جزء من البرنامج العملي للمدارس الاعدادية العسكرية[3]، في حين أصبحت الولاية تتكفل بدعم طلبة المدرسة الاعدادية بكسوتهم الصيفية والشتوية، وشراء الطرابيش والاقامة بالاقسام الداخلية[4].

ونتيجة العجز في عدد المعلمين استعانت إدارة المعارف ببعض الموظفين من بينهم مصطفى افندي معمر ترجمان الولاية لتدريس علم الجغرافيا وفي الوقت نفسه كان يدرس في مكتب الصنائع[5].

وفي عام 1904 افتتحت ولأول مرة مدرسة اعدادية للبنات استمر نشاطها إلى غاية1910 ومدة الدراسة فيها ثلاث سنوات فقط، وبالنسبة للجنة المشرفة على الامتحانات فكانت مشكلة من : مفتي الولاية ومفتي الجيش ورئيس المحكمة ومدير مدرسة المعلمين، ومعلم من المدرسة الاعدادية ثلاث معلمات مشهود لهن بسعة العلم والثقافة . أما سجل برنامج التعليم المنتهج كمايلي: قرآن كريم ،تجويد، علوم دينية، هندسة وحساب، تاريخ جغرافيا ولغة عربية ولغة فارسية، لغة فرنسية وقواعد تركية، حسن الخط ومعلومات مدنية وإملاء وقراءة تركية، علم الأشياء والرسم والنقش والتطريز التفصيل والخياطة والعزف على البيانو[6].

---

(1)- الكوني بلحاج، المرجع السابق، ص 78.

(2)- رافت الشيخ، المرجع السابق، ص149.

(3)– الكوني بالحاج، المرجع السابق، ص78.

(4) - الكوني، التعليم ...، المرجع نفسه، ص78-79.

(5)– م.ج.ل.ط، ملف التعليم، رقم 11، الوثيقة رقم 318.

(6)- جريدة الأفكار، عدد6، 1956.

4- مدارس الاتحاد والترقي :

افتتح فرع الاتحاد والترقي مكتبين عام 1908 في إطار التربية السياسية من أجل " تثقيف الشباب وتربيتهم على الأصول الصحيحة كي يكونوا حقيقة من أفراد الجامعة العثمانية [1]، فالمكتب الأول افتتح في محلة ميزران باسم محمود شوكت باشا والدراسة به ليلا ولمدة ساعتين، أما المكتب الثاني فلفتتح بمباني دار المعلمين وسمي اتحاد وترقي ولايسمح لالتحاق التلاميذ إلا للذين تتراوح اعمارهم مابين 8-15سنة[2]، بخلاف المكتب الأول الذي هو مفتوح لجميع من يريد الانضمام دون اشتراط السن، والتلاميذ الملتحقون بهذين المكتبين (المدرستين) ينالون اهتمام ورعاية خاصة من قبل الأعضاء المشرفين على الحزب، فينالون الدعم والمكافآت كما تقام لهم الحفلات في الحدائق العامة، أما نوعية وطبيعة المواد الدراسية فتدرس فيها المعارف الكلاسيكية والحديثة بينما تحتوي مناهجها على مبادئ وأهداف بما يستجيب ويحقق برامج و أهداف حزب الاتحاد والترقي[3].

وكان الهدف المعلن من اقامة جمعية الاتحاد والترقي في طرابلس :" هي خدمة الدولة العثمانية والوطن، وتوثيق اواصر الأخوة والمودة بين كاف العثمانيين وبذل جهود لتلقين الأهالي وتفهيمهم الواجبات المتممة لحقوقهم المكتسبة، والعمل وفق احكام القانون الاساسي والمحافظة عليه بكامله"...وستعمل الجمعية على تعيين مدرسين لتعميم اللغة التركية والعربية والفرنسية وبعض العلوم النافعة، واعطاء دروس ليلية [4]. وتمكن الفرع من افتتاح مدرسة ثالثة قبل نهاية عام 1908م واهتمت بطبع الكتب اللازمة، والتركيز الكبير على تدريس وتعليم اللغة التركية بالاساس[5].

---

(1) - العصر الجديد، السنة الثانية، العدد2، 30رجب 1328هـ -1909م .

(2) - جريدة الترقي، العدد119، 1شوال 1327 -1909.

(3)- الكوني بالحاج، التعليم ..، المرجع السابق، ص80-81؛ أيضا الكوني بالحاج، التحديث ..، المرجع السابق، ص96.

(4) - الترقي، شعبان 1326هـ -1908، ملحق لعدد 74 من الجريدة (80-81).

(5)- محمد الكوني بالحاج، المرجع السابق، ص97.

5- مدرسة العرفان:

انشئت هذه المدرسة في عام 1901م للتعليم الاعدادي وللطلاب القادرين على دفع نفقات تعليمهم، وقد ضمت المدرسة قسما رشديا إلى جانب القسم الاعدادي [1]، وهي مدرس خاصة لذا فأكثر الملتحقين بها من أبناء ضباط والموظفين، وكانت تضم قسمين واحد للذكور والآخر للإناث[2]، وكان الهدف من تاسيس هذه المدرسة من أجل جذب أبناء الضباط والموظفين وابعادهم عن الالتحاق بالمدارس التنصيرية، وقد بلغ عدد الطلبة والطالبات في عام 1902إلى مائة (100) وجميعهم بنظام خارجي، في حين بلغ طاقم التدريس إلى سبع معلمين[3].

وحتى يكون لهذه المدرسة أهمية علمية تربوية فكان طلبتها يمتحنون، فكان أ ول امتحان نهائي لطلبة هذه المدرسة للمرحلة الاعدادية في 05اغسطس 1904[4]، وكان لهذا الأمر صداه على مستوى الصحافة المحلية :" واسمى نموذج من آثار التكامل والتعالي المتوالية مدرسة العرفان الذي افتتح قبل ثلاث سنوات بإضافة همم المعارف ووزعت المكآفات على كثير من الطلبة فأُعْطى بعضهم مصاحف قرآنية، وآخرون كتب مدرسية[5].

6- مدرسة الفنون والصنائع :

بناء على طلب من سكان مدينة طرابلس الى مجلس الولاية (مجلس البلدية) 12رجب 1288هـ الموافق لـ 27سبتمبر 1871تأسيس اصلاحية الأطفال الذين يعانون الإهمال والتشرد وحتى لايحرموا من تحصيل العلم والمعرفة ورصد لذلك مبلغ 60 ألف قرش [6]، أهمل المشروع ثم إعادة إحيائه عام 1896على عهد الوالي نامق باشا وبعد ثلاث سنوات أصبحت المدرسة جاهزة لاستقبال طلابها .

(1) - رأفت غنيمي، المرجع السابق، ص158، 168.

(2) - فرنسسكو كورو، ، المرجع السابق، ص100

(3) - محمود ناجي، تاريخ طربلس الغرب، المرجع السابق، ص86-88.

(4)- رافت غنيمي، المرجع السابق، ص159.

(5)- الترقي، العدد74.شعبان 1326-1908م.

(6) - تيسير بن موسى، المرجع السابق، ص 343 ؛ يظر أيضا الكوني، التعليم..، المرجع السابق،ص82.

وكان اختيار الأرضية والمكان للمدرسة بأن أقيمت في بستان السيد إبن كوره الذي كان مدانا للولاية فصدر قرار قضائي بمصادرة عقاراته منها البستان الذي يقع خارج أسوار المدينة استغل في السابق كمقبرة، فطالب الوالي من العلماء والفقهاء بفتوى تجيز البناء على هذه الرقعة بعد نقل رفاة الموتى منها إلى مكان آخر، وبعد حصول موافقة العلماء صمم بناء المدرسة من طابقين إذ خصص الطابق العلوي كقاعات للنوم والبعض منها كقاعات للدروس النظرية بينما خصص الطابق السفلي للورشات العمل، وتوفر المدرسة لمنتسبيها الطعام واللباس والاقامة حيث تقوم الإدارة في كل سنة بكساء شتوي وآخر صيفي وحذاء للخروج وطربوش وألبسة داخلية، وكانت المدرسة تتبع الوالي العام مباشرة وليس لمديرية المعارف [1] .

وقد حث الوالي المواطنين على التبرع للمدرسة كما خصص لها مبلغ ثابت من ميزانية الولاية وألزم رؤساء بلديات الولاية على رصد 10 بالمئة من الميزانية لصالح المدرسة [2]. ولما كانت هذه الأموال غير كافية لسد حاجيات ومتطلبات المدرسة تم تحويل نسب من الرسوم السمك والحلفا والزيت للمدرسة في حين أصدرت إدارة المدرسة أوراق اليانصيب باسمها زادت من مداخيلها بشكل كبير حتى أنها تمنح طلابها شبه راتب قدر بـ 800 قرش شهري لكل طالب بل أصبحت تملك عقارات وفندق أوقفت مداخلها إلى أن صار لها أموالا تقدربـ 50000 قرش عام1908م، بينما بلغت عام 1909ب 263994قرش[3]. وبلغت تبرعات ترهونة 5000 قرشا ومن اهالي مصراته 1700قرشا[4]، في حين قرر مجلس إدارة بلدية طرابلس الغرب بجمع تبرعات من جلود الأضاحي لصالح تأسيس المدرسة 1874[5].

وفي 07ديسمبر 1910مثلا بلغ بالمدرسة عدد18تلميذا من لواء الخمس " الذين جمعوا من الأزقة والشوارع مما يعني أن المقصد الأساسي قدحصل لأن المدرسة أنشئت وفتحت أبوابها من

(1)- تيسير بن موسى، المرجع السابق، ص343-344.

(2)– تيسير بن موسى، المرجع السابق، ص 343- 344.

(3) - تيسير بن موسى، المرجع السابق، ص344.

(4)– د.م.ل.ط، ملف التعليم رقم 12، رقم 321.

(5)– د.م.ل.ط، ملف التعليم رقم4–وثيقة133.

أجل تخليص أبناء الولاية الذين سقطوا في مهاوي الجهالة السحيقة، وحرموا من أيدي رقيقة تحميهم وتنتشلهم من الهوى الذي تدحرجوا فيها"[1].

سميت المدرسة باسم المدرسة الحميدية الصناعية [2]، نسبة إلى السلطان عبد الحميد الثاني، وبدأت في استقبال طلبتها عام 1291/1874هـ على عهد ة الوالي علي رضا باشا الثانية [3]. وقدشيدت هذه المدرسة كما سبق وذكرنا على أرض مقبرة قديمة تعرف في السابق بمقبرة الغرباء على مساحة تقدر بحوالي 24000م2 وبنيت على جزء من هذه المساحة والباقي 20000م إقامة مباني للإستفادة منها[4].

كانت تتم تحصيلات مطبعة الولاية وجريدة طرابلس الغرب من مختلف البلديات بنسبة العشر من وارداتها، لأن الجريدة والمطبعة كانتا تحت إدارة مدرسة الصنائع والتي نقلت إلى مقرها في ديسمبر 1909[5].

كان التعليم بهذه المدرسة لأبناء الفقراء والمعوزين، أما إ دارتها في البداية فكانت تحت قيادة عسكرية إذ عين مديرا عليها ضابطا عثمانيا برتبة يوزباشي ثم انتقلت إدارتها إلى مسير مدني فعين مصطفى بن زكري مديرا عليها، وتكليف علي نظمي وكيلا عن مدير المدرسة لمتابعة قضايا المدرسة ومصالحها[6].

وحتى يكون لهذه المدرسة نشاطا وفاعلية لذا شكلت الولاية لجنة إصلاح مدرسة الصنائع برئاسة الدفتر دار(المسؤول المالي بالولاية) محمد سامي بسيم بك وعضوية بعض كبار الموظفين المدنيين مهمتها وضع برامج الدروس وتجهيز للأقسام الداخلية للمدرسة[7].

---

(1)– د.م.ل.ط، ملف صنائع ..رقم370.

(2)– بلدية طرابلس في مائة عام، المصدر السابق، ص87.

(3)– د.م.ل.ط، ملف التعليم، وثيقة رقم321.

(4)– بلدية طرابلس في مائة عام، المرجع السابق، ص87.

(5)– محمد الكوني، التعليم..، المرجع السابق، ص84–85.

(6) - رأفت غنيمي، تطور التعليم..، المرجع السابق، ص152.

(7)– د.م.ل.ط، ملف التعليم رقم11، الوثيقة رقم 312 .

ونظرا لطريقة وإجراءات الانتساب إلى هذه المدرسة حرم كثير من أبناء اهالي طرابلس من هذا التعليم بسبب استفادة كافة متصرفيات الولاية منه بنسب عددية محددة لكل و احدة منها، فنسبة متصرفية الخمس عام1911 خمس طلاب، ومتصرفية الجبل الغربي3 طلاب ومتصرفية فزان طالبين وطالب واحد لك اقضية الزاوية العجيلات، زوارة ترهونة ورفلة غريان العزيزية[1].

6-1- المناهج :

من خلال طبيعة المدرسة فان منهج الدراسة يختلف كثيرا عن بقية المدارس الأخرى ، لذا فإن المنهج يتكون أساسا من شقين نظري وعملي بحيث أن الطالب الملتحق بالسنة الأولى تحضيري يراعى فيه البنية الجسدية والعقلية ثم تحدد طبيعة الرغبة والميول نحو الحرفة المناسبة له حين الانتقال إلى السنة الثانية. ومن بين المواد الدراسية الملزم بمتابعتها هي : القر آن الكريم علوم الدين اللغة العربية، والتركية والتاريخ والجغرافيا والرسم والموسيقى . والشق العملي يتابع فيه الطالب التدرب على تعلم حرفة النسيج للحرير الصوف القطن وحياكة السجاد الحداد ة النجارة البناء الصناعة الجلدية[2]. أما بالنسبة للطالبات بالمدرسة فيتعلمن حرفة مختلف انواع المنسوجات وحياكة السجاد ومختلف تدابير الشؤون المنزلية[3].

ولما تنتهي المرحلة الدراسية يقام حفل تخرج للطلبة والطالبات على حد السواء يحضره الأعيان والوجهاء وتعرض فيه المصنوعات المنجزة من قبل الطلبة المتخرجين ففي عام 1907تم عرض البسط والسجاد والا أقمشة المطرزة بايدي الطالبات التي استحسنها الحاضرون ويذكر اسماء الطالبات المتخرجات من هن: فاطمة -زكية -حليمة اللواتي منحت لهن مكافآت مالية ونول خشبي تشجيعا لهن[4].

وتقوم الولاية بتعيين بعض خريجي المدرسة في المهن التي تحتاجها بينما البعض الآخر فيتابع أعماله الحرة في مجال تخصصه بعد أن يزود ببعض المعدات اللازمة ، أما الطلبة المتفوقون يرسل بهم لاتمام التأهيل في معامل هركة والترسانة بالاستانة وحين استكمال التأهيل يعود إلى الولاية ويعين

---

(1) – د.م.ل.ط، ملف التعليم رقم 05، الوثيقة رقم 137 .

(2)– الكوني بالحاج، المرجع السابق، ص88.

(3) - تيسيربن موسي، المرجع السايق، ص345.

(4) - جريدة طرابلس الغرب، عدد1133، السنة 1904.

كمعلم بالمدرسة، كما حدث في عام 1909 حينما رجع كل من الطالبين الأمين كرشود ومحمود سنان[1]، وعلى إثر ذلك طالب مدير مدرسة الصنايع مصطفى بن زكري من الوالي في شهر جانفي من عام 1909م جلب آلات نسيج للمدرسة من أجل فتح فرع لهذه الصناعة وقيام الطالبين بتدريب الصبية هذه الحرفة [2].

7- المدرسة الزراعية:

صدر قرار بانشاء هذه المدرسة عام 1909م بهدف تكوين عدد من الشباب المتخصصين في الشؤون الزراعية الحديثة وتدريب المزارعين الليبين وقد اقيمت المدرسة في ضاحية طرابلس بسيدي المصري كما وضعت لها نظارة الزراعة في الاستانه ومديرية الزراعة في طرابلس شروطا ولوائح تنظيمية تشتمل تحديد عدد طلبتها –الذين سيقبلون كل عام من كل متصرفية من المتصرفيات الليبية عدا طرابلس وبنغازي اللتين ترك الباب مفتوحا أمام اولادها للانتساب لهذه المدرسة دون تحديد، وكانت نظارة الغابات والمعادن والزراعة قد عينت مديرا من استانبول السيد"حسن صبري" حيث كان من المقرر مباشرة عمله في اكتوبر من عام 1911 ولكن الغزو الايطالي لليبيا حال دون ذلك واقفلت المدرسة[3].

8- مدرسة دار المعلمين :

مع بداية القرن العشرين وبالضبط عام **1901** تمّ انشاء مدرسة دار المعلمين من قبل الوالي حافظ محمد والتي تهدف الى تكوين الطلاب ليصبحوا معلمين في مدارس الولاية [3]، وكانت الدراسة فيها سنتين وسبب افتتاحها كان للحاجة الماسة لمعلمين مجيدين لذلك، ولم يشترط حصول الطالب على شهادة علمية معينة بل اشترط لقبوله في المدرسة ان يجيد القراءة والكتابة ويحفظ القران او سور وافيه منه عن ظهر قلب كما يجب ان يكون على المام مقبول بقواعد اللغة العربية والاصول والمبادئ الاسلامية ولم يشترط سن محدد للطلبة فقد دخلها طلبة كبار السن ومنهاجها يماثل منهاج المدارس

---

(1)- الكوني بلحاج، المرجع السابق، ص 89.

(2)- أحمد محمد العاقل، التعليم الحديث في ليبيا خلال الفترة 1835-1950، أعمال الندوة العلمية الثامنة حول المجتمع الليبي، المرجع السابق، ص529.

(3)- د.م.ت.ط،ملف رقم 10،وثيقة رقم 273، بتارخ 1911/09/7م؛ ينظر أيضا وفاء كاظم، المرجع السابق، ص51-52.

(3)- محمد الكوني بالحاج، المرجع السابق، ص157؛ينظر أيضا المواد التي تدرس بهذه المدارس **بالملحق رقم**: **19**

الرشدية مع مادة التربية واصول التعليم وقد انشأ هذه المدرسة الوالي المصلح حافظ محمد وبمساعي مدير المعارف العثماني الذي أُرسل من استانبول عام1899 [1].

ب/- الانتقادات الموجه للمنظومة التعليمية :

اولت الصحافة الطرابلسية -برغم حداثتها- اهتماما كبيرا بواقع التعليم مناشدة الإصلاح الجاد الذي يحقق الأهداف التربوية السامية والمعارف النهضوية السليمة ومنتقدة في نفس الوقت الأساليب والمناهج، فهذه صحيفة العصر الجديد – نقلا عن الكوني- موجهة انتقادا لاذعا لحالة التعليم بالولاية فتصفه بأنه :

"اسماء بلا جسم، بل موظفين يتقاضون المعاش،والقاب لها عظام، وديوان مفتوح، وكراش مملوءة بآحاد طوال عراض، ولا نتيجة لنا من ذلك،وذلك وظيفة المعارف تأسيس المدارس وفتح الابواب لكل طارق، وإلقاء الدروس عليهم في العلوم التي تراها مناسبة لائقة، أما نحن فمعرفتنا لم تكن لها سوى مدرستين واحدة عسكرية، وأخرى ملكية، أما الأولى لاناس مخصوصين ممن أرادوا الانخراط في سلك الجندية، وهم قليلون، والثانية ملكية وما عساها أن تأوي من أبناء الولاية التي بها من النفوس ما يناهز المليون ونصف، ولئن قالت أن حاجتها عظيمة، فهي لا تقل عن متسع بهو بيت من البيوت المعدة لاستقبال الأمراء، فأنا والحق يقال لا نجد ردا على هذا الجواب المسكت "[2].

وكما ذكرت أيضا بأن المدرسة الحديثة لم تف بالغرض، وأنها لم تستوعب أعداد الطلبة ولا تتناسب مع عدد السكان. أما حول الانتقادات الموجهة إلى مناهج المدرسة الحديثة فذكرت بأنها : " تلقن هذه المدرسة مبادئ من العلوم عادة لا تذكر، ومع هذا فهي لا زالت تختزلها واحدة تلوى الأخرى، فلقد اختزلت أولا درس تجويد آيات الله قلنا لعل لها العذر حيث لم تجد الأساتذة لذلك حال كون سكان البلد أكثر من ثلثيهم يحسنون التجويد"[3].

([1])- فرانشيسكوكور، ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني، تعريب وتقديم خليفة محمد الثليسي، دار الفرجاني، ليبيا، 1971، ص100؛ ينظر أيضا رأفت الشيخ، المرجع السابق، ص 150-152.

([2])- الكوني بالحاج، المرجع السابق، ص103-104..

([3]) - المرجع نفسه، ص104.

وواصلت ذات الجريدة انتقاداتها حول سياسة التعليم ومناهجه منها ما يخص شروط الانخراط في سلك التعليم التي تستوجب اتقان اللغة التركية، وهي ترى أيضا أن طبيعة المواد التي تدرس لا تتلائم وواقع الحياة اليومية للطالب بل يدرسون قصص وخرافات بالية فـ " ماذا يقرأ بالمدرسة، إن العدد من التلاميذ الذين هناك، وهم لا يتجاوزون جدول الأعداد المركبة عندما يذهبون هناك تلقى عليهم بعض الأقاصيص كعنترة، ورأس الغول، حتى يفن الزمن وتمر الساعات، ويرجعون إلى منازلهم حاملين من العلم خرافاته، ومن التربية، والتهذيب ما يفسد أخلاقهم، ومن النشاطات ما تفشل عزائمهم "[1].

أجمعت جل الصحف الطرابلسية مطالبة بأن يكون التعليم إجباريا لا اختياريا حتى يعم أرجاء الولاية وتحسين المناهج التعليمية، وفي الوقت نفسه حثت سكان طرابلس على الاعتناء والاهتمام بتعليم أولادهم، وذكرت إحداها :" يا ليت أهل طرابلس يجتهدون في التعليم، ونشر المعارف والتهافت على الصحف في هذه الولاية "[2].

ورغم أن تلك الانتقادات التي كانت تهدف إلى تحسين مستوى التعليم وبما يحقق الأهداف المنشودة منه إلا أن ذلك كله لم يجد أذانا صائغة وأياد تدفع به إلى المبتغى، بل أصبح تعليما اختياريا لا إجباريا، وعلوم ومعارف بلا روح، لا تكسب حرفة يدوية، ولا توفر لقمة عيش[3].

أما جريدة الترقي فكان لها نصيب الأوفر من التوجيه والتنبيه والانتقاد فكانت تدعو بصراحة مطلقة إلى تعميم التعليم، لأن غالبية المجتمع لا يعرف القراءة ولا الكتابة بل يعيش حالة الأمية والجهالة المنتشرة في معظم أنحاء الولاية[4]، وتوضح الجريدة أن من بين العوامل المساهمة في انتشارها إسناد شؤون التعليم لغير أهله؛ فهذا مدير المعارف بالولاية شخصيا يتماطل في افتتاح المدارس ويسهم في حرمان أهالي الولاية من تعليم أبنائهم[5]، والعامل الآخر أن الأساتذة ممن تخرج من دار المعلمين يعانون الأمرين إما أنهم لم يحوزوا على مناصب توظيف أو رفضوا التوظيف خارج مناطق

(1)- الكوني بالحاج، المرجع السابق، ص105.

(2)- العصر الجديد، عدد115، بتاريخ1جمادي الاخر 1326هـ/1909م..

(3)- الكوني بالحاج، التحديث..، المرجع السابق، ص105.

(4) - الترقي عدد 120-19ذي الحجة 1327هـ -1909.

(5) - الترقي، عدد175، 10صفر 1329هـ/ 1909م .

إقامتهم بحجة بعد المسافة ويقابله الراتب القليل الذي لا يتجاوز 200 قرش ولا يؤمن متطلبات قوته[1]، وبالتالي تبقى الكثير من المدارس خارج المدن بدون معلمين.

وفي ظل هذه الظروف يبقى حال التعليم شبه منعدم بالولاية ولن يحقق طموحات وآمال السكان في الرقي والتقدم برغم ما مضى عليها من سنين (سبعون سنة)[2].

انتفظت جريدة الترقي على ما آل إليه حال التعليم في ظل سياسة الإصلاح : " الكيل طفح والخطب تفاقم، وأصبحت الحكومة في طرابلس باجمعها مشغولة بأناس قد ضرب الحجر الغوي فيما بينهم وبين الأهلين، فلا فهم، ولامساس، وقد زاد في الطنبور نفخة جديدة تعيين مستنطقا لدائرة العدلية لا يعلم من العربية سوى أنها غير عثمانية "[3].

بينما ذكرت جريدة الكشاف في" إن المجلس العمومي اجتمع بحضور الوالي وبعض القناصل، وقدم المجلس مذكرة لترجمة جملة القوانين باللغة العربية،وعدم استخدام المامورين الذين لايعرفون اللغة العربية،وفتح مدارس الابتدائية،وتعميمها بالقضاءات والنواحي"[4]. ويبدو أن هذه التوصيات لم ترق إلى حال التنفيذ والتطبيق وتسارع الأحداث بعد ذلك كانت خارج مجال الاهتمام بالتعليم وشؤونه.

ج/– البعثات العلمية إلى الخارج :

برغم خضوعها للحكم العثماني منذ عام 1551م، حافظت طرابلس الغرب على نمط التعليم الديني، وعلى الطلاب الذين يرغبون في مواصلة تحصيلهم العلمي الديني أن يتوجهوا إلى جامع الزيتونة أو الجامع الأزهر بمصر، وفي الغالب يتحمل الطالب نفقة اعباء الدراسة على حسابه الخاص وكان من هؤلاء الطلبة الشيخ محمد كامل بن مصطفى الذي واصل تعليمه في الجامع الأزهر الشريف وحين عودته إلى الولاية تولى العديد من المناصب الإدارية إلى أن أصبح مفتي الولاية، ومن بين طلابه الذين تخرجوا على يده الشيخ عبد القادر المقرحي الذي تولى الافتاء والنيابة في قضاء الزاوية لمدة عشر

(1) - الترقي، عدد120- 19ذي الحجة 1327هـ- 1909

(2)– محمد الكوني بالحاج، التحديث...، المرجع السابق، ص 106.

(3) - الترقي، عدد198، بتاريخ12شعبان1329هـ1911م.

(4) - جريدة الكشاف، العدد 12، بتاريخ 02ربيع الاول 1327هـ /1909 .

سنوات وأيضا من بين طلابه الشيخ محمد فرحات الزاوي الذي واصل تعليمه بجامع الزيتونة وسافر إلى فرنسا لدراسة القانون وعند عودته تولى قائمقامية الشاطئ وبعد الانقلاب الدستوري عام 1908 م انتخب نائبا على ولاية طرابلس الغرب في مجلس المبعوثان العثماني[1].

كانت البعثات العلمية للمدارس الحديثة مدنية وعسكرية على حد السواء الموجة من طرابلس الغرب إلى العاصمة العثمانية لاستكمال الدراسة في بالمؤسسات التعليم العالي والتي تفتقدها الولاية، حيث أن اولى الدفعات من هذا النوع كانت عام 1868 إذ ارسلت خمسة طلاب من متفوقي المدرسة الرشدية بطرابلس الغرب إلى استنبول وكان التحاقهم بالمكتب الاعدادي العسكري، ثم تلاحقت وفود الطلبة لمواصلة تحصيلهم العلمي من الولاية إلى استنبول باعداد أكثر إلى أن وصلت عام 1886م إلى 45طالبا وتوزعوا على كليات متخصصة، ستة طلاب التحقوا بكلية الطب. وطالب التحق بالكلية المدنية. أما باقي أفراد البعثة المقدر عددهم 38طالبا فسجلوا ضمن طلاب الكلية الحربية . وقد خصهم السلطان العثماني عبد الحميد باستقبال وحفاوة كبيرين، وشجعهم على بذل الجهد في التحصيل العلمي كما شجعهم بحوافز مالية اولية . " ونالوا من نعمته التي هي أشرف السعادات الدنيوية عند كافة الأفراد التي تتيسر لواحد في المليون نيلاتها، وتشرفوا بالتفات حضرة ذي الشوكة أمير المؤمنين ونالوا من دعائه الخير وعلاوة على هذه الالطاف السلطانية قد نال كل واحد منهم إحسان ثلاث ليرات، وارسلوا مطيبين إلى مكاتبهم(الكليات) الكافل لسعادتهم الآنية"[2] .

وكما شملت البعثات العلمية من غير طلاب المدارس العليا أيضا دفعات للتدريب الصناعي خص به لتأهيل فئة الطلاب الفقراء واليتامى ممن تتراوح أعمارهم بين 12 سنة و15سنة[3].إذ تم في العام 1909 إرسال دفعة مكونة من خمسة طلاب من المتفوقين في مدرسة الفنون والصنائع إلى استانبول.

ونظرا للظروف الدولية وخطورة الواضع القائم المحيط بالدولة العثمانية مما دفع بالسلطات العثمانية إلى الإسارع إلى إنشاء مدارس تستقطب بها أعيان ووجهاء الولايات العربية التابعة لها منها:

(1) - الكوني بالحاج، التعليم..، المرجع السابق، ص210 - 211.

(2)– أحمد صدقي الدجاني، وثائق تاريخ ليبيا..، المصدر السابق، وثيقة رقم 33، ص 58-59.

(3)– الكوني بالحاج، التحديث..، المرجع السابق، ص212-215.

1- مدرسة العشائر[1]:

هذه المدرسة تم افتتاحها عام 1892م وقد وضح السلطان عبد الحميد دورها قائلا: "إن هناك دعايات كثيرة مغرضة تعمل للايقاع بين الإمبراطورية وبين الحكومة اي السلطة والخلافة، وأن هذه الدعايات قد وجدت وسطا بين العشائر لتفشي الجهالة فيها، ولهذا ولكي نضع حدا لهذا الخطر المحدق علينا أن نقضي على الجهالة اولا، وذلك عن طريق المعارف، ولهذا فإن على رجال العشائر أن يفتتحوا مدارس خاصة لتعليم وتهذيب أولادهم وقد افتتحنا في استنبول حاليا مدرسة اسميناها باسم مكتب العشائر لتكون نموذجا لما سيفتح من المدارس هناك" [2]. وتعد مدرسة العشائر من أهم مؤسسات التعليم العالي في الاستانة وتم تحديد شروط وضوابط قبول الطلاب بها من قبل وزارة الداخلية(اشرافها عليها)، منها[3]:

-أن لا يقل عمر الطالب عند قبوله بالمدرسة عن اثنى عشر ة سنة ولا يزيد عن ست عشرة سنة.

-أن يكون لائقا صحيا.

-أن يكون الطالب حسن الخلق، ومن أبناء المشايخ وذوي الوضع الاجتماعي المتميز .

-يمنح كل طالب مصاريف سفر قدرها 600 قرش عثماني.

وقد حددت مدة الدراسة بمدرسة العشائر بخمسة سنوات مع مجانية التعليم وتوفر الأقسام الداخلية للطلاب كما خصصت حصص لتعليم العسكري فيها .كما قدرت حصت ولاية طرابلس

---

(1) - مدرسة العشائر : بتكليف من السلطان عبد الحميد الثاني قام عثمان نوري باشا بوضع مذكرة يقترح فيها انشاء مدرسة للعشائرفي 21حزيران 1892م، وفي 6تموز اوكل الصدر الأعظم إلى وزارة المعارف التحضيرات لذلك في اسرع وقت، وتزامن فتحها بمناسبة المولد النبوي12ربيع الاول 1310هـ الموافق 4تشرين الاول 1892م، وتهدف المبادرة إلى دعوة القبائل العربية إلى المشاركة في النهضة الثقافية والعلمية وتقوية الولاء والتبعية للدولة والخلافة الاسلامية العثمانية، واختير لها مقر بقصر مهجور يطلق عليه قصر اسما سلطان في مقاطعة كبطاش في اسطنبول. كما ضمت إلى القصر بعض المنازل المجاورة واتخاذها سكنا للطلبة ؛ ينظر يوجين.آل. روغان، مدرسة العشائر في استانبول، تر نهار محمد نوري، ط 1، بيت الوراق للنشر والتوزيع، بغداد، 2014، ص23-25.

(2) - بايرم كودامان، السياسة الثقافية التي اتبعها السلطان عبد الحميد الثاني في سياسته لليبيا تجاه الامبرايالية الغربية "، المؤتمر الثاني للعلاقات العربية التركية، ج2، منشورات مركز الجهاد الليبي، طرابلس، دسمبر 1982، ص523-524.

(3) - رافت غنيمي، المرجع السابق، ص163، انظر ايضا الكوني، المرجع السابق، ص94.

الغرب فيها باربعة طلاب لعام 1892 يختارون من بين أبناء وشيوخ القبائل حتى وإن كانوا لم يسبق لهم الدراسة من قبل [1]. وهذه الحصة المخصصة لطلاب الولاية غير ثابتة العدد من سنة إلى أخرى بحيث في شهر أوت من عام 1894 تم ارسال من الولاية خمسة طلاب، وفي عام 1896 طالب الوالي نامق باشا باختيار من قائمقامية غريان لوحدها ثلاثة طلاب من أبناء المشائخ والاعيان وممن يتصفون بالأخلاق الحسنة والصحة الجيدة[2].

وما يلاحظ أن هناك تضارب حول عدد الطلاب وسنة الانتساب لهذه المدرسة من أبناء الولاية فيذكر رافت الشيخ أنه التحق بهذه المدرسةعام 1886 مايقارب من أربعين طالب بمدرسة أبناء العشائر بتركيا ممن تتوفر فيهم الشروط العلمية والأخلاقية وحتى الصحية، ويتقاضى كل طالب متمدرس بها منحة مالية مقدرة 600 قرشا عثمانيا[3].

تخرج من مدرسة العشائر طلاب ولاية طرابلس الغرب في 16 ماي 1898م بلغ عددهم اثنا عشر طالبا منهم مختار كعبار وحسن حسني الذي عين بمتصرفية الخمس، وياور فخري الذي التحق بالفرقة العسكرية، وعلي العبيدي الذي التحق بوظيفة إدارية قيادية بمركز الولاية[4].

ونظرا إلى ما لوحظ من فوائد عائدة من هذه المدرسة بعد عودة خريجيها ما دفع باعيان العشائر إلى التقدم لإدارة الولاية بطلب بزيدات عدد أفراد طلاب الدفعات إلى استنبول [5]، وللاسف لم تلب طلبات الاعيان هذه بسبب اغلاق مدرسة العشائر عام 1907م.

2- مدرسة دار الشفقة :

هي مدرسة اسست من قبل بعض كبار موظفي الدولة العثمانية، وهي عبارة عن جمعية إسلامية خيرية تعمل على توفير مقاعد دراسية لأبناء الفقراء واليتامى ومن جميع الولايات العثمانية، وحددت

(1)– د.م.ت.ط، ملف التعليم، ملف 6، وثيقة 59، بشان ارسال الطلبة الى استنبول، بتاريخ 1894.

(2)– د.م.ت.ط، ملف التعليم رقم 15، الوثيقة 137-139بتاريخ 1896م.

(3) - رأفت الشيخ، المرجع السابق، ص 162.

(4)– الكوني بالحاج، التحديث..، المرجع السابق، ص 214.

(5)– رافت الشيخ غنيمي، المرجع السابق، ص162- 163.

فيها مدة الدراسة ب 5سنوات، ويطابق منهجها الدراسي مناهج المدارس الاعدادية، وقد وضعت شروطا للالتحاق الطلبة بها(1)،منها:

– يجب إعداد وثيقة رسمية (شهادة ميلاد) مدونة عليها اسم الطالب وتاريخ ميلاده واسم والده مصدقا من مختار المحلة أو معتمدا من مامور التحقيق.

– ويقدم صاحب الطلب شهادة صحية تقر بأنه خال من كل الأمراض ويتمتع بصحة جيدة .

– يقدم الطالب شهادة تثبت حسن السيرة والسلوك .

– الطالب الذي تتوفر فيه شروط القبول يمنح منحة مالية إضافة إلى جميع المصاريف الخاصة به أثناء اقامته بدار الشفقة .

وفي عام 1906م وضعت شروط جديدة لكل من يرغب في مواصلة الدراسات العليا وذلك من خلال اصدار منشور وزّع على جميع الولايات العربية من بينها ولاية طرابلس الغرب، وتضمن مايلي(2):

–حددت حصة ولاية طرابلس الغرب ب 3طلاب خلال هذه السنة 1906.

–يمنح كل طالب 600قرش كمصاريف سفر إلى استانبول .

–توفر الصحة الجيدة للطالب مثبتة بشهادة طبية .

–يجب أن يكون الطالب ذا سيرة وسلوك حسن ومن عائلة نبيلة ومن أبناء الرحل ساكني الخيام أو من العائلات المعروفة .

–يجب إرسال الطلبة إلى استانبول برفقة أحد رجال الشرطة الامناء.

–الطالب الذي يصل استانبول دون توفر فيه هذه الشروط يعاد إلى بلده ويتحمل مسؤول البعثةعلى عاتقه جميع مصاريف ذلك الطالب.

(1)- الكوني بالحاج، المرجع السابق، ص 215.

(2) – نفسه ، ص214-215.

لقد حققت السياسة الإصلاحية العثمانية في مجال التعليم قفزة كبيرة من خلال افتتاح العديد من المدارس الابتدائية والرشدية والاعدادية والتحاق أطفال الولاية بها ، واسهمت في تكوين شريحة معتبرة من أبناء المجتمع الليبي الذي اتسعت مداركه على مختلف العلوم والمعارف والصنائع، وكما استعانت بهم الإدارة العثمانية كإداريين وموظفين في الدوائر الحكومية ، وأسهموا أيضا في تنوير عامة المجتمع بالواقع المحيط بهم سواء في ما تعلق بالظروف الدولية والسياسة الاستعمارية الأوربية المتربصة بالبلاد أو في المجال التوعوي الصحي وغيرها . والشئ الذي يعاب على السلطة في هذا المجال هو تأخرها في تحمل أعباء ومصاريف التعليم وتركت الأمر على عاتق الأهالي لفترة كانت كافية في زيادة إنهاكهم بأعباء إضافية لا قدرة لهم على تحملها في ظروف اقتصادية صعبة .

الفصل الحادي عشر : الطباعة والصحف والمكتبات

يجمع الكثير من المؤرخين بأن الطباعة وجدت منذ آلاف السنين وأن الصينيين والكوريين هم من ابتكر فن الطباعة، فكانوا يستخدمون قوالب من الخشب وينقشون عليها الكلمات والرسوم مقلوبة ثم يختمون بها، ومع مطلع القرن الخامس عشر أصبحت حاجة الانسان لآلة الطباعة أكثر من ضرورة، وخاصة بعد تراجع وتهاوي نظام الاقطاع في أوربا واصبحت الشعوب تطالب بالوحدة و أخذت العقول تبحث عن وسائل تسهل على ما يغذيها من علوم ومعارف بديلة عن عملية النسخ التقليدية[1].

أمام هذا الاهتمام والضرورة الملحة بدأت تظهر محاولات اختراع آلة الطبع، فكانت البداية من ألمانيا على يد (يوهانس غوتنبرغ) عام 1444م بمدينة ماينتس، ومنها انتقلت إلى بقية الدول الأوربية، إلى إيطاليا بمدينة فينيسْيا على يد (ألْدو مانوسْيو) عام 1467م،باريس عام1470م، وإلى أوترخت بهولندا عام1473م،واسبانيا عام1474م، ويستمنستر بانجلترا عام 1476م(وليم كوكستون)، فيينا عام 1482م، أوبسالا بالسويد عام 1483م، وتأخرت الطباعة في النرويج إلى عام 1644م[2].

وأما في نطاق الدولة العثمانية، كانت أول مطبعة بمدينة استانبول أنشأها اليهوديين صمويل بن نحميس وديفد بن نحميس عام 1493م وذلك في عهد السلطان بايزيد الثاني (1485-1512) وتزايد عدد المطابع اليهودية خلال الأعوام 1505م،1510 م، 1511م، كما أنشأ الأرمن مطبعة باستانبول(سيفا)عام1567م بإشراف (أبكار)، ثم أنشأ اليونانيون مطبعة عام 1623 بمبادرة من نيكو دميس ماتكساس[3].

أما في البلاد العربية فكان أول مطبعة أنشأت هي مطبعة مسيحية"دير قزحية" بلبنان عام 1610م فطبع بها كتاب " سفر المزامير"،من طرف قسيس دمشق سركيس الرزي ولكنها لم تعمر كثيرا، واستمرت المحاولات العربية دون كلل إلى أن أنشئت بمدينة حلب أول مطبعة تطبع الكتب

---

(1)- خليل صابات، تاريخ الطباعة في الشرق العربي، ط2، (د.د.ط)، القاهرة، اكتوبر 1965، ص13.

(2)- نفسه، ص15-18

(3)– سليم نزهت ، تاريخ الطباعة في تركيا 1729-1929م، ترجمة وتعليق سهيل صابان ، مكتبة الملك فهد الوطنية ،1993،ص19-20.

بالعربية عام 1706م، ويرجع الفضل في ذلك إلى روح التعاون الذي تمّ بين البطريرك "أثاناسيوس الثالث الدباس" والمؤلف والمترجم "عبد الله زاخر" والتي استمرت في العمل طوال عقد ونصف تقريبًا تم توقفت على إثر خلاف بين زاخر والبطريرك أثاناسيوس، فعزم زاخر بعدها على تأسيس "مطبعة ديرشوير" في لبنان عام 1734 وكانت تطبع الكتب بالعربية [4].

عرفت البلاد العثمانية المطبعة العربية بفضل مساعي سعيد أفندي ابن السفير التركي بباريس محمد أفندي المشهور بإسم(يرمي سكز جلبي)، تأثر الابن بنشاط المطابع في فرنسا و أدرك حقيقة منافعها، وحين رجع إلى الاستانة تواصل مع رجالات الأدب والعلوم والفنون مقترحا عليهم فكرة إنشاء مطبعة فكان من بين من استشارهم في الأمر ابراهيم متفرقة[1]الذي سوف يرتبط اسمه بتأسيس أول مطبعة إسلامية عثمانية رسمية في الدولة تطبع الكتب بالتركية ذات الحروف العربية.

وبموجب الطلب الذي رفعه سعيد أفندي للسلطان "أحمد الثالث" أصدر هذا الأخير فرمانًا عام 1727 يجيز تأسيس مطبعة تسهم في نشر المعارف والعلوم بين أفراد الأمة الإسلامية، وتضمن الفرمان السماح بطباعة كافة الكتب عدا كُتب "الفقه"، "التفسير"، "الحديث الشريف" وكتب "علم الكلام" وبموافقة شيخ الإسلام "يني شيهرلي عبد الله أفندي" الذي أُدرجت فتواه في نص فرمان

---

[4]– وحيد قدورة ، بداية الطباعة العربية في استانبول وبلاد الشام – تطور المحيط الثقافي 1707- 1787 ،تقديم ،عبد الجليلي التميمي، مكتبة الملك فهد الوطنية ، الرياض –تونس،1993، ص180-200.

[1]-إبراهيم متفرقة، (1670-1747)، ابراهيم أغا انكروسي، أما اسم متفرقة فتعود للمكافأة الثمينة التي تمنح له نظير خدماته للسلطان وهذه المكافأة تسمي(متفرقة دركاه عالي)، وهناك من يعطيها معنى (تعدد المواهب)، وهو دبلوماسي ومؤلف ومترجم وعالم في الرياضيات، ورجل دولة عثماني من أصل مجري، التجأ إلى الدولة العثمانية أو قع أسيرا، وتحول من المسيحية التوحيدية إلى الإسلام، وبسبب إلمامه باللغة الفرنسية والتركية والمجرية، ومهارته بالأمور السياسية والتنظيمية وقدرته الخاصة على إجراء المفاوضات، عينته الدولة مستشارًا ومبعوثًا خاصًا للسلطان للشؤون الخارجية، فقام بإجراء عدة مفاوضات دبلوماسية خاصة مع «النمسا» و«روسيا» عام 1715 كما شارك في المباحثات التي جرت في «بولونيا» بين الدولة العثمانية والبولونيين عام 1737، وأدار جلسة المباحثات التي جرت حول تسليم قلعة «أورشوڤا» عام 1738 إلى الدولة العثمانية ؛ يُنظر محمد زاهد جول، التحولات الفكرية في العالم الإسلامي: أعلام — وكتب — وحركات — وأفكار — من القرن العاشر الهجري إلى القرن الثاني عشر الهجري، ط1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الاردن، 2014م؛ ينظر أيضا وحيد قدورة، بداية الطباعة العربية في استانبول وبلاد الشام وتطور المحيط الثقافي (1706-1787)، مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، تونس- الرياض، 1993، ص 262-261.

السلطان تؤكد على تأييده لفكرة تأسيس المطبعة مع وضع كل هذا في بداية أول إنتاج المطبعة وهو معجم «وان قولو»[2].

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر وفي ظل الإصلاحات (المشروطية الأولى) أصبح الاهتمام متزايد بفكرة انشاء المطابع، فقد جاء في المادة التاسعة من قانون الولايات إذْ نصّ ت بوجه عام على أَنَّ: "أمور تحريرات الولاية عموما تحال إلى مأمور منصوب من طرف الدولة بعنوان مكتوبجي الولاية، يوجد بمعيته قلم تحريرات، وبهذه الواسطة تجرى مكاتبات الدائرة الرسمية ومحافظة أوراقها وقيودها كافة، وتكون في الولاية مطبعة توجد تحت إدارة المكتوبجية"[1].

وبناء على هذا القانون تمّ تأسيس أول مطبعة بولاية طرابلس الغرب عام 1859م،كانت بدايتها بالطباعة الحجرية تقومبطبع الوثائق الرسمية لحكومة الولاية، وكان مقرها السرايا الحمراء ولكنها لم تف بالغرض[2]، لذا أصدر الوالي محمود نديم أمرا بتطوير المطبعة وتحسين أدائها مما مكن من إصدار أول صحيفة وهي جريدة طرابلس الغرب والسالنامة، وهي دورية سنوية صدرت عام 1868.

وفي عهد الوالي علي رضا باشا عمل على تجديد المطبعة وإصلاحها بأن جلب لها حروفا وآلة. ويشير الوالي اللاحق على رضا باشا إلى أنَّ الطباعة الحجرية مرهقة للغاية، وقد يستغرق إعداد العدد الواحد من الصحيفة بها ثلاثة أو اربعة أيام، فضلا عما تتطلبه من العاملين واضطرارها للتأخير أحيانا. وقد حاول أن يسدَّ هذا النقص فواصل سعيه في هذا الأمر حتى تمكن من تأسيس المطبعة الحديثة التي أُرسلت حروفها وبعض لوازمها مع مرتبها (المصفِّف) من استانبول، على أن تجلب الآلة الطابعة من لندن[3].

وتواصل تحديث المطبعة وتحسين أدائهاخلال فترة الوالي أحمد راسم باشا(1881-1896) بفضل التعديلات التي أدخلت على الآلة من خلال إدخال حروف جديدة على اربعة أنواع، وقدرت قيمة هذه اللوازم ب 12ألف قرش.وجلبت آله حديثة من أوربا (الطبع الحجري) بقيمة 30ألف

[2]- سليم نزهت ، المرجع السابق ، ص21، 41.

[1]– الدستور، ج1، المصدر السابق، ص383.

[2]– محمد الكوني، المرجع السابق، ص111.

[3]– عمار جحيدر، بدايات الصحافة الليبية..، المرجع السابق، ص50

ليرة[1]، وحينما استكمال بناء مدرس الفنون والصنائع عام 1899 نقلت والحقت المطبعة باحدى اقسام المدرسة 1901[2]، فاطلق عليها مطبعة الفنون والصنائع بالولاية .

أصبحت المطبعة تابعة بشكل رسمي إلى مدرسة الفنون والصنائع، ثم بدأت تقوم بتدريب الطلبة على كيفية استخدام آلات الطباعة وصيانتها [3]، وكما استمرت في طبع الصحيفة الحكومية طرابلس الغرب.وغيرها من المطبوعات الأخرى . فزادت مداخلها المالية[4].

وفي عام 1908 أنشئت مطبعة الترقي بجهود شراكة محلية من قبل بعض المثقفين ويتكون رأس مالها من إسهامات عشرة اشخاص لكل واحد ب 10ليرات عثمانية، كما كانت تصدر سندات للبيع وقيمة السند الواحد ب2ليرة لمن يرغم في الاسهام والاشتراك .فهذه المطبعة كان لها اسهام كبير في زيادة النهضة الصحفية الليبية والاهتمام بها[5].

أهم الصحف الطرابلسية:

إن أول جريدة صدرت بطرابلس الغرب هي " المنقب " عام 1827م، وتصدر بخط اليد من قبل قناصل الدول الأجنبية وباللغة الفرنسية، بصفتها اللغة المتداولة آنذاك في أوساط التجار الأوربيين والطبقة الطرابلسية المثقفة [6]، ولم تكن موجهة لعامة الناس بل إلى فئة معينة، تهتمبالأخبار العالمية وأنباء الامبراطوريات الكبرىوالنشاط السياسيلرجال السلك الدبلوماسي المعتمد بالولاية[7].

1- صحيفة طرابلس الغرب:

كان أول صدور لها عام 1283هـ-1866م في عهد الوالي محمود نديم باشا، وهي أول الصحف التي طبعت بالولاية وتحمل اسمها، وهي صحيفة أسبوعية تصدر باللغة التركية والعربية كل

(1)- الأنصاري، المنهل العذب، ج2، المصدر السابق، ص30.

(2)- الصويعي، المطابع المرجع السابق، ص66.

(3)- الصويعي، المرجع نفسه، ص64.

(4)- محمد الكوني بلحاج، المرجع السابق، ص112.

(5)- محمد الكوني بلحاج، المرجع نفسه، ص112-113.

-CHristianeSouri Au-Hoebrehts ,LaPress Maghrebine .Centre Nationaldde la RechercheScientifique , (Paris,…,1969), P (6).31.

(7)- مصطفى المصراتي، المرجع السابق، ص 39-40.

يوم خميس، وكلف بتحرير القسم العربي منها السيد محمد اللحلاحي الذي يشغل رئيس الكتاب في مجلس الإدارة، وصدر العدد الأول منها في 20سبتمبر 1866، مكونة من اربعة صفحات ذات الحجم الصغير وأحيانا ما تصدر بصفحتين أو صفحة واحدة، وقد يرجع ذلك إلى طبيعة الأخبار لكل أسبوع . وتطبع في المطبعة الحجرية، أما نوع الخط فيكتب القسم العصمانلي بخط النسخ المشرقي أما القسم العربي فيكتب بالخط المغربي[1].

ويقول المؤرخ أحمد النائب الأنصاري في تقييم هذا الحدث: "وفي هذه السنة (1281 هـ) أسس " الوالي علي رضا باشا " مطبعة بقصر الحكومة لصحف الأخبار والوقائع، وسُمِّيت صحيفتها " طرابلس غرب ". ولا أقول إنَّ المطابع من التحسين، بل هي في درجة الحاجة، ولا يخفى أنها من فوائد العمران لأنها تفيد آداب النفس وتسهيل وجود الكتب النافعة المفيدة التي كانت مقصورة على الأغنياء فخرجت بالمطابع من حيز العدم إلى حيز الوجود، وغير ذلك من الفوائد التي لا تحصى" [2].

وتضمن العدد الأول من الصحيفة في القسم العثماني على تقديم الأخبار الرسمية والمراسيم السلطانية والإنعامات العليا، وأخبار الدولة العثمانية والأوامر والنواهي الصادر عن الوالي، وتنقلات الموظفين وأهم الوقائع والأحداث الداخلية، وعمود المسافرين والقادمين والمودعين. أما في القسم العربي فضم كلمة المحرر والأخبار المحلية[3].

وتحمل الصحيفة بطاقة تعريفية في اعلاها على عبارة " إن هذه الغزته(الصحيفة) تشهر الحوادث الداخلية والخارجية وكل نوع من المباحث العمومية وتظهر مرة في الأسبوع كل يوم خميس، ثمنها على السنة 120قرشا، وعلى ستة اشهر سبعون قرشا وكل نسخة منها بستين بارة، وحتى إلى المحلات التي خارج الولاية بالفئات المذكورة، ومن يريدها يكتب إلى مطبعة الولاية" [4]في حين نجد المؤرخ الصويعي يذكر بأن الإشتراك في الصحيفة مدة سنة بسبعين قرش، ومدة ستة أشهر بأربعين قرش، وكل نسخة

---

[1]- عمار جحيدر، بدايات الصحافة ،المرجع السابق، ص12

[2]- الأنصاري، المنهل العذب ..، ج1، المصدر السابق، ص38.

[3]- الكوني بالحاج، التحديث ..، المرجع السابق، ص115-116.

[4]- صحيفة طرابلس الغرب، العدد1311، عام1905م .

منها ب ستين بارة [1]، وقد وجدها في الأعداد الأولى من الصحيفة(العدد 28) مخفضة القيمة حتى تستقطب القراء إليها .

ونظرا لقلّة قراء الصحف والمثقفين وارتفاع ثمنه كانت الحكومة تعمد إلى أسلوب فرض بيعها للموظفين والاعيان وكبار التجارنقدا أو بالإشتراك الإجباري ضمانا لمورد مالي يساعد المطبعة والصحيفة على استمرار نشاطهما [2]. وهذا ما توضحه رسالة مدير المطبعة إلى النظارة جاء فيها: "نرفع اليكم كشفا بمطلوب مطبعة الولاية من قيمة الإشتراك المتبقية في ذمة موظفي بعض الدوائر الذين يتقاضون رواتب خمسمائة قرش أو أكثر، المشتركين في جريدة الولاية الرسمية "طرابلس الغرب"وذلك حسب السجل الذي نظم السنة الماضية، ويرجى موافاتنا بالإنتقالات والتعيينات الجديدة والترقيات التي يبلغ بها راتب الموظف الخمسمائة قرش، حتى يتسنى لنا إرسال الجريدة وايصالات الإشتراك على عناوين صحيحة"[3].

استمرت الصحيفة في الصدور حتى يوم 22سبتمبر 1911م أي قبل اسبوع من إعلان ايطاليا الحرب على الدولة العثمانية[4]. واختفت من الساحة لمدة 32سنة إلى ظهرت من جديدتحت الإدارة البريطانية فصدر عددها الأول بتاريخ 23جانفي 1943مرحبة في افتتاحيتها بقدوم الوزير الأول البريطاني تشرشل إلى مدينة طرابلس الغرب إلى أن توقفت نهائيا عام 1968[5].

2- سالنامة ولاية طرابلس الغرب:

حينما لاحظ الوالي علي رضا باشا الجزائري 1867-1870 الأعطاب المتواصلة للمطبعة الحجرية والتي تتسبب من حين لأخر في تأخر اصدار صحيفة ولاية طرابلس الغرب ؛ اجتمع مع مجلس الإدارة وتقرر: " حيث أن المطبعة الحجرية لم تعد صالحة ومتماشية مع الوقت الحاضر، فلقد تقرر شراء مطبعة حديثة من أوربا(لندن)، على أن يدفع ثمنها من أموال ولاية طرابلس الغرب " ما

---

(1)- الصويعي، بدايات الصحافة، المرجع السابق، ص 106.

(2)- الكوني، التحديث، المرجع السابق، ص116.

(3)- الصويعي، المرجع السابق، ص 106.

(4)- الكوني، التحديث، ص117.

(5)- الصويعي، المرجع السابق، ص108.

دعي به إلى تكليف السفير النمساوي بالولاية المدعو "جيجي "عام 1868 بالسفر إلى لندن لشراء مطبعة عصرية وتحقق مطلبه بوصول هذه المطبعة بتاريخ 29جويلية 1868 إلى أرض الولاية[1].

وجلبت الحروف العربية لها من استانبول، ودخلت المطبعة قيد العمل لنفس السنة، وقد اسهمت في ظهور دورية سنوية باللغتين العربية والتركية، وهي سالنامة ولاية طرابلس الغرب عبارة عن تقويم وحوصلة سنوية من الأوامر والقرارات والأخبار والمعلومات الخاصة بالولاية منها: أوامر إدارة الولاية، المعلومات الجغرافية والفلكية، التاريخية، المعلومات الزراعية والصناعية والتجارية، وقوائم المدرسين والوظائف، والاحصائيات السكانية وغيرها، وهي تعد مصدرا تاريخيا مهما لتلك الفترة، فهي من أصدق الإحصائيات وأخصب المعلومات[2].

وصدر العدد الأول منها في 19محرم1286هالموافق1869م، واستمرت إلى عددها الحادي عشر ثم توقفت لمدة سبع سنوات، ثم صدر منها العدد الثاني عشر والأخير 1894-1895، ومن أسباب احتجابها خلال هذه المدة بحسب ماجاء في عددها الاخير :" إن سالنامة ولايتنا المعتاد طبعها من القديم بالمطبعة الحجرية كانت طبعت أخر مرة في عام 1305 هـ - 1887م، ثم اوقفت الطباعة من جراء الصعوبات التي واجهتها، وبفضل الاهتمام الكبير الذي أبداه والي الولاية بتركيب المدارات والآلات المطبعية الجديدة وتجهيزها مكنته من انجاز طباعة الحولية الثانية عشرة لعام 1895آليا"[3].

3- الترقي :

أول صحيفة شعبية سياسية وعلمية أسسها بمدينة طرابلس الصحفي محمد البوصيري كانت تصدر باللغة العربية مرة كل يوم سبت، وصدر أول عدد منها كان بتاريخ 26يونيو 1897م،ثم توقفت بعد عامها الأول [4]، ولم تستأنف نشاطها إلا بعد احدى عشر سنة، أيّ بعد الانقلاب على

---

[1]- الصويعي، المرجع السابق، ص109.

[2]- المصراتي، المرجع السابق، ص41-42.

[3]– سالنامة ولاية طرابلس الغرب، العدد12، بتاريخ 1312هـ -05 يوليو 1894م .

[4]- المصراتي، المرجع السابق، ص63.

[4]- الصويعي، المرجع السابق، ص119المرجع السابق، ص63.

السلطان العثماني عبد الحميد عام 1908وصدور القانون العثماني المتعلق بحرية الصحافة، الذي شجع المثقفين الليبيين على تأسيس أول شركة إعلامية أهلية[1].

كانت قيمة الإشتراك للنسخة الواحدة من الصحيفة أربعون بارة، بينما قيمة الاشتراك فيها للسنة الواحدة ريالين مجيديين بطرابلس، ونصف ليرة فرنسية للجهات العامة بالولاية، وسعر الإعلانات في الصفحة الأولى خمسة قروش، وفي الصفحة الرابع قرشان[2].

ساهم في نشاطها التحريري الكثير من الشباب المثقفين من أمثال علي عباد، محمد ناجي التركي،خالد القرقني، عثمان القيزاني، عبد الرحمن البوصيري، وكانت تطبع بمطبعة الولاية بمدرسة الفنون والصنائع، من أربع صفحات، ويصدر عنها حوالي 1000نسخة أسبوعيا نظرا لكثرة الإقبال عليها لما تتضمنه من مواضيع هادفة خاصة المتعلقة بالإصلاحات[3].

ونظرا للمضايقات المتتالية من قبل دار الطباعة التابعة للولاية أنشأت الصحيفة مطبعة خاصة بها وهي (مطبعة الترقي) الكائن مقرهابسوق الترك ابتداء من العدد الرابع والسبعون، وتمّ استرادها من أوربا عبر وسيط يهودي يدعى "الخواجة فرايم تشوبة " [4]، كانت مطبعتها أول مطبعة أهلية لا دخل للدولة فيها[5]، تناولت موضوعات تتصل بالتطورات السياسية ومعالج القضايا الاجتماعية ومطالب إصلاحية متنوعة،فهي صحيفة صادقة معبرة عن أماني الشعب، وهذا ما كان سببا في تعرض طاقم تحريرها إلى الاضطهاد والمراقبة من قبل السلطة، مما يدفع بالترقي إلى اللجوء أحيانا لاستعمال التعبير الرمزي، على سبيل المثال [6] :

دع عنك مرتجفي وملامي ياجاهلا بقضيتي وملامي

---

[1]- الصويعي، المرجع السابق، ص119-120.

[2]- الترقي، العدد91، بتاريخ 24ذي الحجة 1326هـ /1908م، بينما جاء في العدد193الصادر بتاريخ جمادي الثاني 1329هـ، أن سعر الاعلانات في الصفحة الأولى هو أربعة قروش، وفي الصفحة الرابعة قرش واحد، قديكون تخفيض في قيمة الاعلانات نتيجة المنافسة الشديدة فيما بين الصحف من أجل استقطاب أكثر الاعلانات.

[3]- الكوني، التحديث، المرجع السابق، ص 119-120.

[4]- الصويعي، المرجع السابق، ص 118.

[5]- الصويعي، المطابع ..، المرجع السابق، ص72-73.

[6]- المصراتي، المرجع السابق، ص73.

بتلف وتحسر وتوجع أبكي وأندب ملة الإسلام

إذ صرت تجلس مجلس الحكام

أصبحت مطبعة الترقي تطبع أيضا صحف أخرى وصلت إلى سبعة صحف بما فيها الصحف الأجنبية الإيطالية واليهودية إلى غاية الإحتلال الإيطالي بأن اوقفت الصحف العربية عن الصدور وبقاء الصحف الإيطالية[1].

4- مجلة الفنون :

تعتبر أول مجلة علمية تصدر بطرابلس الغرب بتاريخ أول رمضان 1316هـ الموافق يناير 1899م وهي مجلة نصف شهرية تصدر بانتظاموتطبع في مطبعة الولاية من ستة عشر صفحة، ولكثرة تنوع مواضيعها زيد عدد صفحاتها إلى أن بلغ اثنان وثلاثين صفحة، تقوم بنشر المقالات العلمية الحقيقية والمناسبة في مجالات اقتصادية وجغرافية وصحية وفي علم الحيوان والنبات والمعادن وغيرها[2].

تأسست من قِبلِ محمد داود أفندي [3]، وبموافقة ودعم من الوالي نامق باشا(1896-1898) نظرا للصداقة القوية التي تربطهما ببعض، وحين جاء الوالي مصطفى هاشم أيضا أعجب بثقافته ونشاطه فقربه منه، وقد يكون بتوصية من الوالي السابق[4] .

---

(1)- الصويعي، بدايات، المرجع السابق، ص122.

(2)- الصويعي، بدايات ...المرجع السابق، ص 123.

(3)- محمد داود بن أسعد أفندي، ولد بمدينة طرابلس الشام عام 1283هـ/1866م، بعدما درس في الكتّاب انتقل للتعلم في المدارس الابتدائية ثم الرشدية تعلم فيها مبادئ العلوم، ثم واصل تعليمه في مختلف المدن التي تنقل إليها والده – بيروت، دمشق، استانبول- الذي كان يشتغل في سلك القضاء، وشغف بدراسة اللغات وأجاد منها ك التركية، الفارسية ن الإيطالية، الفرنسية، والإنجليزية، كما ألم باللغة اللاتينية فضلا عن اللغة العربية . تولى عدة وظائف منها: قلم تحريرا ت بالولاية ثم وكيل مكتوبجي عام 1317هـ ليرتقي إلى منصب مميز قلم (رئيس الكتاب والمحررين في السراي الحمراء)، ونظرا لكفاءته الادارية استدعي لدار الخلافة وعيّن باشكاب في وزارة المعارف ثم مديرا للمعارف بولاية ازميت، اهتم كثيرا بترجمة الكتب والمقالات العلمية الهادفة، وفي فترة الاحتلال الايطالي اسندت إليه وظيفة الترجمة في دائرة الاملاك بالولاية، وتوفي عام 1917م، ينظر المصرا تي، صحافة ليبيا ..، المرجع السابق، ص49-50، ايضا أحمد عمران بن سليم، المقالة في ليبيا، نشأتها وتطورها خلال العهد العثماني الثاني 1866-1911، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1992، ص 262.

(4)- الصويعي، المرجع السابق، ص126.

اهتم صاحبها على متابعة التطورات العلمية وملاحقة أخبارها فكان يشترك في المجلات العلمية والدوريات المختصة بدراسة العلوم والفنون ويترجم مايتراءى له نشره في مجلته، كما كان واقفا على جميع المكتشفات العلمية في كثير من الميادين كالاختبارات الأولى التي كان يقوم بها العالم الإيطالي "ماركوني" في حينها عن طريق الاذاعة فيقوم بترجمتها وربطها وإعادة صياغتها ونشرها، ولم ينس دوره التعليمي فقام بتخصيص فصول لنشر الدروس الأولية وشرح بعض المبادئ العلمية للناشئة[1].

ولم يهمل الجانب الترفيهي فقد كان حاضرا في أعمدة المجلة، ولكنه لم يخرج به عن دائرة العلم، ففتح بابا بعنوان "فكاهات فنية " ونشر في أحد الأعداد طرفة علمية بعنوان :"مقاومة المواد" أثبت فيها كيفية دفع زجاجة ملآنة ماء، وقام بشرح التجربة ومرفقة بصورة توضيحية تؤيد تجربته. كما فتح باب المجلة للفئة المثقفة بنشر أعمالها وخبراتها، فقد نشر حسين عويدات موضوعا بعنوان "جنى النحل في غرس النخل " ونشر اورخان أفندي فصولا مترجمة عن الاقتصاد، ونشر الطبيب سليمان غزالة فيها عدة فصول علمية تتعلق بأمور الطب[2].

وكانت المجلة ذات إهتمامات أوسعحيث اهتمت بدراسات النباتات والزهور والحيوانات والطيور وعلم الأحياء والأجنة وعلوم الاقتصاد، وحوت أبحاثا من التاريخ كما عنيت بتحقيقات أثرية مثل مدينة بابل واشور، وبحث عن "ارم ذات العماد"، وكان لها فصول كافية للمخترعات والمكتشفات الجديدة والحرف والصنائع المفيدة التي لها علاقة بالفنون، وكل ماذكرنا مقتبس ومعرب من أشهر الكتب الموجودة والرسائل والمجلات[3].

حافظت المجلة على الصدور حيث صدر العدد الأول منها في يناير 1899هـ، وخلال العام الأول صدر منها أربعة وعشرون عددا ثم في العام الثاني صدرت ثلاثةاعداد [4]، ومنها انتقل داود افندي مع الوالي إلى الأستانة، وهناك عينه باشكاتب في دائرة تدقيق الملفات التابع لنظارة المعارف، ثم عين مديرا للمعارف في ولاية ازميت وبعد الإنقلاب على السلطان عبد الحميد رجع عائدا إلى

---

(1)- الصويعي، المراجع السابق، ص 125.

(2)- إسماعيل مولود القروي، الغزو الثقافي الايطالي ، المرجع السابق ص17-18.

(3)- المصراتي، المرجع السابق، ص 56-57.

(4)- إبراهيم عبد الحميد، "بدايات الصحافة الليبية"، **مجلة الثقافة العربية**، ع4، س6، الجماهيرية الليبية، أفريل 1998،ص25.

طرابلس والتي أيضاخضعت بفتر وجيزة إلى الإحتلال الإيطالي وعين في دائرة الأملاك إلى أن وفاه الأجل بسكة قلبية عام 1917[1].

5- تعميم حريت:

أول صحيفة تصدر باللغة التركية(بالحرف العربي)في 2ربيع الاول 1327هـ الموافق لـ 1908م، نصف شهرية، وتعني كلمة تعميم حريت (الحرية للجميع)، وكانت تطبع أحيانا بمطبعة الترقي، وأحيانا بمطبعة مدرسة الفنون والصنائع [2]، أما ادارة الصحيفة فكانت بسوق الترك بمكتب البلدية القديمة، ثم انتقلت إدارتها إلى مبنى قرب برج الساعة بمدينة طرابلس القديمة، وكان الاشتراك بهذه الصحيفة نصف ليرة عثمانية، وكان رئيس تحريرها "محمد قدري المحامي"[3]، وبمشاركة "خليل كامل".

كانت الصحيفة توزع في نطاق محدود جدا، بل انحصر توزيعها على موظفي الولاية فقط، وعلى القليل من العناصر المحلية ممن يعرفون اللغة التركية، لذا لم يتجاوز عدد النسخ المطبعة منها 250 نسخة[4].

وبرغم من أنها كانت محسوبة على السلطة وتدعو للسلطان، إلا أنها كانت حرة الرأي لا تجامل في القضايا الوطنية، وقد حصلوأن ثارت الصحيفة ضد الوالي العثماني حسن حسني 1900-1903، فكانت سببا في عزله وطالبت بمحاكمته والتحقيق معه، وتعود حيثيات الإثارة إلى حادث وقع لأحد الرعايا الأجانب من طرف أحد الضباط العثمانيين، ولكن القنصل الذي يتبعه ذلك الأجنبي أثار زوبعة كبيرة وشديدة اللهجة والوعيد ما دفع بالوالي حسني باشا إلى ترضيته باقامة حفل

---

(1)- الصويعي، بدايات، المرجع السابق، ص126.

(2)- ابراهيم أحمد المهداوي، أرشيف المعلومات الصحفية، ط1، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1994، ص231.

(3)- محمد قدري الافوكاتو، من مواليد مدينة طرابلس، درس بها ثم هاجر الى استنبول لمواصلة تعليمه فنال هناك شهادة الحقوق، وبعودته الى بلده شغل عدة وظائف منها: أستاذا بمدرسة الشرطة، ونائبا عاما في محكمة طرابلس، ومديرا لمدرسة الفنون والصنائع، ويعود له الفضل في انشاء أول فرقة موسيقية وفرقة مسرحية عام 1908م، وكان نشاطه هذا مقترنا بنشاط صديقه علي عياد رئيس صحيفة "الترقي"، عرف عنه عداؤه الشديد للايطاليين، ولما احتل الايطاليون مدين طرابلس القي عليه القبض وحمل مع أسرته على ظهر باخرة ايطالية الى المنفى ومعه صديقه علي عياد، وأثناء الرحلة تمكنا من ارغام قائد الباخرة على التوجه نحو مالطا، ومنها أبحرا نحو مصر فسوريا ثم أقاما في تركيا، ينظر المصراتي، صحافة ليبيا ...، المرجع السابق، ص 119-122، وأيضا الكوني بالحاج، التحديث ...المرجع السابق، ص123، 188، 189.

(4)- الكوني بالحاج، التحديث ..، المرجع السابق، ص124.

على شرفه بالسرايا الحمراء حضره جميع أعضاء السلك الدبلوماسي المعتمد بالولاية، ليتقدم الوالي نحو الضابط وينتزع منه وسامه وتقوم الفرقة العسكرية الموسيقية بعزف النشيد الوطني[1].

واعتبرت الصحيفة ذلك العمل المخزي الذي قام به الوالي إهانة لكل سكان الولاية وبخاصة الأتراك منهم،فدعت إلى شن اضراب عام اغلقت بموجبه المحلات التجارية والأسواق وتوقف الموظفون عن العمل في الإدارات، وعلى إثر هذه الطريقة الإحتجاجية السلمية عزل الوالي من منصبه[2].

وفي ظل الظروف العسكرية الخطيرة التي أصبحت تحيط بالولاية واصل المحامي قدري نشاطه الصحفيناصحا محذرا داعيا ومساهما في التعبئة الشعبية لمواجهة الخطر الداهم، وبوصول الباخرة التركية أدرنة ميناء طرابلس الغرب تولى محمد قدري شخصيا توزيع السلاح والذخيرة على المواطنين وهو يلهب حماسهم بالخطب والمقالات. ورغم كل ذلك تمكن الايطاليون من احتلال مدينة طرابلس، وعلى إثرها توقفت الصحيفة عن الصدور[3].

6- أبو قشة:

تعد أول صحيفة هزلية تكتب بالعامية صدرت في طرابلس الغرب عام 1908[4]، مؤسسها ومديرها الشيخ محمد الهاشمي المكي [5]من أصول تونسية، وأبو قشة يقصد به (القرد) وهوعبارة عن قناع يغطى به الوجه لغرض الضحك والإخافة يمارسه الأطفال في تونس، ومثل "بوسعدية" في مدينة

---

(1)- المصراتي، صحيفة ليبيا ..، المرجع السابق، ص120-121.

(2)- المصراتي، نفسه، ص121-122.

(3)- الصويعي، المرجع السابق، ص 137-138.

(4)- ابراهيم عبد الحميد، بدايات الصحافة، المرجع السابق، ص63.

(5)- محمد الهاشمي المكيمن مواليد مدينة توزر 1881م، نشأ وترعرع في بيت علم وكان والده عثمان بن أبي القاسم الزبيدي أحد مشايخ جامع الزيتونة، بعدما حفظ القرآن الكريم درس العلوم الحديثةبمعهد الجمعية الخلدونية، وكان مهتما بالعمل الصحفي لذا أصدر مجلة الإسلام عام 1908م وتمّ توقيفها ثم أصدر في نفس السنة صحيفة أبوقشة بتونس أوقفت أيضا، و حينما قدم الهاشمي إلى طرابلس وعمره آنذاك الثامنة والعشرون سنة، بعدما عطل نشاطه الصحفي وكثرتمتابعتهوتغريماته من قبل السلطات الفرنسية، واستقر بطرابلس مدة أربع سنوات، وظف كمهندس في بلدية طرابلس، كان أديبا صحفيا، عرف بمقالاته في استعمال اسلوب الشرح الواضح والتعبير الفاضح، وبفعل الاحتلال الايطالي سافر إلى مصر والحجاز والاستانة والهند واندونيسيا، واستقر بجزيرة جاوة واسس مدرسة للغة العربية، وتزوج للمرة الثانية في جاوة وخلف أبناء . توفي في عام 1944، ينظر علي مصطفى المصراتي، صحافة ليبيا في نصف قرن ..المرجع السابق، ص112-115.

طرابلس، وهي جريدة فكاهية على غرار الجرائد التي تصدر في بعض الأقطار العربية خاصة في مصر مثل المطرقة والكشكول والبعكوكة [1]، وكانت هذه االصحيفة تطبع في المطبعة الشرقية، وتصدر في أربع صفحات، واستمرت في الصدور لمدة ثلاث سنوات [2]. وكانت تعد بأنها من أكثر الصحف انتشارا وتوزيعا في الأوساط الشعبية، وقد بلغ توزيعها عام 1910م ألفا ومائتي نسخة[3]. والاشتراك فيها بخمسين قرشا [4] .

اهتمت الصحيفة بالسياسة الداخلية، وكما تناولت المشاكل الدولية، ومن بين ماقامت من حملات صدور مقالات تنبه إلى خطر تأسيس الشركات الأجنبية (الفوسفاط) والبنوك الاستعمارية، وحذرت الولاية من التهاون بشأنها والأغراض المنطوية من وراء ذلك. ونادت بالإصلاح وانتقدت فساد رجال الإدارة والعادات السيئة وعنيت بالتعليم والوعظ والنشاط المسرحي والأدب الشعبي، وكان أسلوبها سهلا ساخرا ومن ورائه حقائق ووقائع[5]، حتى يفهمه عامة القراء ويعرفون مغزاه .

ونظرا لما عرف عن صاحبها من جرأة في توجيه الانتقادات اللاذعة لبعض المسؤولين الأمر الذي كان سببا في إحالته على المحكمة بتاريخ 9فيفري 1910[6]، وعزله من وظيفته بتهمة عدم الكفاءة، الكفاءة، وهذا ما اضطر الشيخ محمد الهاشمي لبيع منزله لأجل استمرار صدور الصحيفة[7].

7-الكشاف:

صحيفة أسبوعية، صدر العدد الأول منها في ديسمبر 1908، وكان صاحبها والمدير المسؤول عنها محمد بك النائب الأنصاري، وكانت تطبع في مطبعة الولاية، وصدرت في اربع صفحات وباللغة

---

(1)- علي مفتاح منصور، الرحالة العرب ..المرجع السابق، ص 599.

(2)– الكوني بلحاج، التحديث، المرجع السابق، ص 124-125.

(3)– الصيد أبوديب، بداية الصحافة الليبية وتطورها ،.، المرجع السابق، ص 47.

(4)- المصراتي، صحافة ليبيا في نصف قرن، المرجع السابق، ص116.

(5)– محمد الكوني بالحاج، "ميلاد أول صحيفة رسمية وشعبية في طرابلس"، **مجلة البحوث الاسلامية**، ع34، مركز البحوث والمعلومات والتوثيق الثقافي، ليبيا، 2007، ص65.

(6)–كامل علي مسعود الويبة، الصحافة الليبية مواقفها السياسية واتجاهاتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1943-1952، رسالة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة قاريونس، بنغازي، 2005، ص7.

(7)– الانصاري، نفحات النسرين، المصدر السابق، ص 91.

العربية، واللغة التركية، واللغة الفرنسية، وذلك يوم الأربعاء من كل أسبوع، وإدارتها في شارع البلدية رقم 78[1]، وكان الهدف من وجودها حسبما أعلنت الصحيفة الدفاع عن وحدة أراضي الدولة العثمانية وعدالتها وعن دستور الذي أعلنه الإتحاديون، وكانت الصحيفة بجادة حومة غريان بالمدينة القديمة، وقيمة الاشتراك فيها عن كل سنة مجيديان ونصف، أو أحد عشر فرنكا، وثمن النسخة الواحدة عشرون بارة [2].

عمل صاحبها محمد بك الأنصاري على تسخير الصحيفة لخدمة الولاية وأهلها وساهم في تحريرها كل من أحمد الفساطوي، وحسين عويدات، والسنوسي بن صالح، والهاشمي المكي، وحسن غازي، ومحسن ظافر[3].

كان الانصاري مناهضا للتوغل والنوايا الخبيثة للايطاليين، ومتحمسا مشجعا لتجسييد فكرة الجامعة الإسلامية على أرض الواقع[4]، ومساهما في بعث الحركة الأدبية في الولاية من خلال تشجيع الشعراء على نشر ما جادت به قرائحهم في صحيفة الكشاف [5]، ولكنها توقفت عن الصدور في عامها الثاني 1909[6]، وقد يكون السبب بفعل ظروف مادية .

8- الرقيب:

صحيفة أسبوعية سياسية أدبية، صدر العدد الأول منها عام 1909 باللغتين العربية والتركية، وتصدر في أربع صفحات وطبعت في مطبعة الترقي ثمالمطبعة الشرقية، ومن ناحية الفنية فكانت تطبع بالورق الأصفر بمقياس (50×35سم) . وكان مديرها والمحرر المسؤول فيها محمود نديم بن موسى،

---

(1)- فرنشيسكو كورو، ليبيا أثناء العهد لعثماني الثاني، المصدر السابق، ص65.

(2)- محمد الكوني بلحاج، "ميلاد أول صحيفة رسمية وشعبية في طرابلس"، **مجلة البحوث الإسلامية**، ع34، مركز البحوث والمعلومات والتوثيق الثقافي، ليبيا 2007، ص 65.

(3)- أحمد بك الأنصاري، نفحات النسرين، المصدر السابق، ص20.

(4)- أحمد عمران بن سليم، المرجع السابق، ص 218.

(5)- محمد صلاح الدين بن موسى، الصحافة الادبية في ليبيا 1869-1969، ط1، مركز الجهاد الليبي للدراسات التاريخية، ليبيا، ليبيا، 1998، ص164.

(6)- الصويعي، بدايات الصحافة...، المرجع السابق، ص 136.

كانت حرة الكلمة، مدافعة عن الوطن، صادقة الهدف، ساهمت في الزخم الصحفي الذي شهدته الولاية، وساهمت في نشر الثقافة والوعي بين أفراد المجتمع[1].

كانت صفحات الجريدة تحمل الحقد والكراهية ضد الاستعمار الفرنسي، ووصفت ماحصل في الجزائر وتونس "بالزخرف الكاذب والطلاء الوهمي "وأن ما تقوم به الإدارة العسكرية من تشييد للعمران في البلدين "إلاّ على جماجم أبناء البلاد، وماطليت جدرانها إلا بدمائهم ولا رصفت شوارعها إلا بأكبادهم"[2]. هذه المواقف كانت كفيلةلأن تتوقف عن الصدور عام 1911، وتتفرغ أقلامها للمواجهة العسكرية للغزو الايطالي الذي أصبح على أبواب مدينة طرابلس .

9-**المرصاد** :

صحيفة أسبوعية سياسية وأدبية، جمعت بين الجد والهزل، صدر العدد الأول منها في سبتمبر 1910، تولى رئاسة تحريرها أحمد الفساطوي [3]، وتصدر يوم الخميس من كل أسبوع، وثمن النسخة الواحدة أربعون بارة [4]، ثم خفض سعرها إلى عشرون بارة، بينما كانت قيمة الاشتراك فيها ريالان مجيديان في مركز الولاية، وفي الخارج عشرة فرنكات تدفع سلفا، ولا تغير وصولات الإشتراك ما لم تكن مختومة، وكانت تطبع في مدرسة الفنون والصنائع [5]، من اربع صفحات من الورق الأصفر بمقاس (46×34سم)[6].

---

(1)- الصويعي، المرجع نفسه، ص142-143.

(2)- عبدالرزاق أحمد النصيري، موقف صحافة طرابلس الغرب في العهد العثماني من التغلغل الاستعماري في المغرب العربي، **المجلة التاريخية المغاربية**، عدد129، السنة 35، مارس 2008م، ص91.

(3)- هو أحمد بن محمد الفساطوي، ولد بطرابلس واشتهر بنسبه إلى بلدة فساطو بالجبل الغربي، تلقى علومه الأولفي بلده ثم ارتحل إلى الازهر الشريف عام 1900 تأثر كثيرا بالزخم الثقافي هناك أسهم في تنامي ملكة الكتابة لديه، نشر عدة مقالات في صحف عربية منها : الزهرة التونسية، والمقطم المصرية، وحين عاد إلى بلده عام 1909 عمل بالتدريس ثم أولى اهتمامه بالصحافة، واسهم في ادخال لغة المقال في الصحف الليبية، توفي يوم 05فيفري 1936، ينظر الزاوي، أعلام ليبيا، المرجع السابق، ص 94.أيضا أحمد عمران بن سليم، المرجع السابق، ص 272.

(4)- محمد حمدان وآخرون، الموسوعة الصحفية العربية، تونس، 1995، ص149.

(5)- الكوني، التحديث..، المرجع السابق، ص127.

(6)-كامل مسعود الويبه، الصحافة الليبية ..، المرجع السابق، ص48.

وشارك الفساطوي في إدارة الصحيفة ومسؤولية التحرير بها محمود نديم بن موسى،واهتمت بالقضايا السياسية وتنوير الشعب على نوايا الدول الأوربية الاستعمارية وأطماعها في ليبيا كإسبانيا وفرنسا وبخاصة توغل الرهيب للنفوذ الإيطالي[1].

وقد حققت الصحيفة تقدما ملموسا في أسلوب الكتابة، والإخراج الصحفي، وقارنت بين أساليب بريطانيا وفرنسا واسبانيا، وسيطرتهم على مناطق النفوذ في الشرق العربي، وفي نبرة مشيرة إلى التحركات الإيطالية تجاه الولاية، وتوغل رؤوس أموالها، واستيلائها على المناجم، ومنابع الثروة، وإنشاء الشركات، واحتكار المواد الصناعية والتحكم في التجارة [2] .

10- **العصر الجديد** :

صحيفة أسبوعية سياسية علمية، تصدر باللغة العربية،أسسسها الصحفي محمد علي البارودي [3] بطرابلس الغرب، وهي مزينة بشعار"جريدة من الشعب وإلى الشعب"، وأول عدد صدر لها في مارس 1908، مقرها بسوق الفنيدقة المحاذي لجامع الناقة، يستقي المؤسس أخبارها من خلال جولاته للمناطق التي يزورها داخل البلاد، إضافة إلى مايرسله له بعض الطلبة الليبيون المتمدرسون في الجامع الأزهر، ومن الصحف المصرية، والصحف التركية وصحف بلاد الشام. وقد شارك في تحرير هذه الجريدة بعض من مثقفي الولاية، منهم "حسين كمال " المدير المسؤول للصحيفة، أحمد عويدات، وقاسم شعرون، وعبد الرحمن الزقلعي، والعديد من الشعراء [4]. وانصب اهتمام هذه الصحيفة بمعالجة القضايا السياسية، كما تصدت لمحاربة الظواهر والعادات السيئة والبالية التي لا تتوافق وعادات المجتمع الليبي الأصيل والمسببة في الوقت نفسه فيتخلف الشعوب، وتعطيل التقدم، وتم نشر عدد من المقالات فيها عن الشورى والديمقراطية، ومقالات إصلاحية تعالج قضايا التعليم والمجتمع والزراعة

---

[1]- عبدالعزيز سعيد الصويعي، من صناعة الصحافة، ط1، المنشأة العامة للنشر والتوزيع، طرابلس، ليبيا، 1984، ص57.

[2]- الكوني، التحديث، ص127، أيضا جريدة المرصاد، عدد 28، 30ربيع الثاني 1329هـ / 1911.

[3]- عرف عنه اشتغاله في المجال الصحفي ولكنه كان محدود الثقافةالا انه كان رجلا وطنيا مخلصا غيورا يسعى الى اصلاح المجتمعومحاربة العادات السيئة، وجعل من مقر الصحيفةمنتدى يلتقي فيه أهل الثقافة والسياسة والادب وتثار القضايا والافكار فيه، كما يفعل جماعة صحيفة " الترقي"، ينظر علي مصطفى المصراتي، صحافة ليبيا ..، المرجع السابق، ص73؛ وأيضا الصويعي، بدايات الصحافة...، المرجع السابق، ص134.

[4]- الصويعي، المرجع نفسه، ص134.

والصناعة[1]، كما أسهمت في إثارة الرأي العام، وإيقاظ الوعي الوطني، وتضمنت صفحاتها أيضا إشارات وتلميحات عن سوء تصرف السلطات الحاكمة في الولاية، وكما كانت تحذر المواطنين من تدخل الإيطاليين وخطورة الاستعمار الاقتصادي[2].

ومن الناحية الفنية والمالية فكانت تتشكل من اربع صفحات بمقاس (47×35سم) وثمن النسخة الواحدة ب 40بارة وبعدة فترة خفضت إلى 20بارة حتى تستقطب إليها الكثير من القراء[3]. ونظرا لتجاوزها حدود العمل الصحفي وتدخلها في الشأن السياسيأوقفت عن العمل بعد ثلاث سنوات من النشاط، وتمّ بيعها في المزاد العلني[4].

المكتبات:

أصنافها ومصيرها:

بحكم الموقع الاستراتيجي لولاية طرابلس الغرب الذي يربط بلاد المشرق العربي بمغربه في فترات تاريخية متلاحقة، وخلال هذه العهود نشأت النواة الاولى للمكتبات الملحقة بالمساجد والتي كانت مكانا مخصصا للعبادة والدراسة في الوقت نفسه، اذ تعقد فيه حلقات العلممن تعليم للقرآن والحديث وتفسيرهما والفقه واللغة العربية ومبادئ الحساب وغير ها من العلوم الأخرى. فكان الطلاب يكملون نهمهم المعرفي من الكتب المتنوعة المصفوفة في أحد أجنحة المسجد.

وانطلاقا من ذلك، بدأت الولاية تشهد انتشارا غير مسبوق للمكتبات في مختلف أنحائها، فمنها مكتبات عامة تابعة لمدارس أوقفها أصحابها عليها، أو مكتبات تابعة للزوايا، أو مكتبات خاصة في بيوت بعض العلماء تحصلوا عليها أما عن طريق النسخ، أوشرائها من مصر والحجاز أثناء دراستهم بها وفي مواسم الحج أو عن طريق الحجاج والعلماء الرحالة، وهناك كتب وصلت ليبيا عن طريق

---

(1)- الدجاني، ليبيا قبيل الاحتلال..، المرجع السابق، ص281.

(2)- المصراتي، صحافة ليبيا ...، المرجع السابق، ص71.

(3)- أديب مزوه، الصحافة العربية، ط1، مكتبة الحياة، بيروت ، 1961، ص221.

(4)- محمد صلاح الدين بن موسى، المرجع السابق، ص173 .

العثمانيين أنفسهم فالقضاة والمفاتي والدراويش الذين يرافقون الجند من اسطنبول، غالبا ماكانوا يحملون مكتباتهم الخاصة معهم، وهذا الشئ نفسه كان أيضا قائما في الجزائر العثمانية[1].

1- مكتبة زاوية الجغبوب :

هي من المكتبات الهامة في الولاية نظرا لما تحويه من مخطوطات نادرة وقيّمة ومراجع لمختلف العلوم الدينية والاجتماعية، وقدرت عدد مجلداتها بنحو أربعين ألف مجلد [2]، وكان للمكتبة نسّاخ وقيّمون عليها وهذا مايؤكده الرحالة الحشائشي، حرص علماء وطلبة العلم في طرابلس على اقتناء الكتب رغبة في التمكّن والتفقه، وأشار إلى هذا حينما زار زاوية الجغبوب عام 1895التي هي منارة للعلم والعلماء وأنه يوجد بخزانتها كتب ثمينة ونادرة بقوله: " أما الكتب الموجودة بخزانتها فقد بلغت على الثمانية آلاف مجلد من تفسير وأحاديث وأصول وتوحيد وفقه وغير ذلك من كتب العلوم المعقولة والعلوم الطبيعية وغيرها، ولايطبع كتاب في العالم باللغة العربية إلا يظفرون به"، تجمع وتوضع تلك الكتب في المكتبة، ومن بين ما يوجد بها ديوان العلامة الشاعر الشيخ محمد قابادو الشريف التونسي، وتاريخ الاديب الشيخ محمد الباجي التونسي [3]، وفي العام نفسه الذي زارها فيه نقلت المكتبة إلى مدينة الكفرة .

2- مكتبة مصطفى خوجة[4]:

أنشئت عام 1769 وتحمل اسم صاحبها، تقع بزنقة مدرسة الكاتب بداخل المدينة القديمة وبالقرب من السور الشرقي للمدينة وهي لا تبعد إلا بمسافة قريبة من مسجد درغوث باشا. وتعد من

(1)- سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، المرجع السابق، ص 289 .

(2)- الانصاري، نفحات النسرين والريحان فيمن كان بطرابلس من الأعيان، المصدر السابق، 52.

(3)- محمد بن عثمان الحشائشي، جلاء الكرب عن طرابلس الغرب 1895، تحقيق علي مصطفى المصراتي، دار الطباعة للنشر والتوزيع، لبنان، 1965، ص 152.

(4)- مصطفى خوجة الكاتب، هو ابن قاسم بن عبدالله حنفي المذهب اشعري الطريقة، ولد ونشأ بطرابلس، تعلم مختلف العلوم على السادة : الشيخ محمد بن عبدالرحمن الكانوي البرناوي والاستاذ محمد بن سالم الغطيسي والعلامة عبدالسلام بن محمد بن ناصر، اشتغل في تجارة الفضة والذهب والرقيق . ولما رأى فيه علي باشا القرمانلي من نباهة وفطنة ومقدرة علمية وسياسية استخلصه لخدمته واتخذه مستشارا وكبير الكتاب، انسحب من هذه المهمة حينما سقطت طرابلس الغرب في يد علي برغل الجزائري عام 1793م، وفي عام 1213هـ/ 1798م ؛ ينظر علي مصطفى المصراتي، مؤرخون من ليبيا مؤلفتهم ومناهجهم – عرض دراسة، ط2، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، مصراته-ليبيا، 2002، ص 135-137.

أشهر المكتبات الليبية التي ساهمت في نشر الثقافة واستقطاب طلبة العلم، وبلغ عدد الكتب الموقوفة عليها 238 كتابًا في شتى أنواع المعرفة وقام بتسجيلها بسجل المحكمة الشرعية بطرابلس [1]، فهذه الأخيرة تعتبر مصدرا للمقاربة التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للفترة العثمانية في ليبيا .

ومن بين الكتب التي قام بنسخها بقلمه وأخرى تمّ نسخها على حسابه الخاص،حتى تكون ملكا للمجتمع كله نذكر منها :الاكتفاء في سيرة الخلفاء ومختصرالجمان في أخبار أهل الزمان وكتاب عرف النسرين في دولة بني مرين، أما ماضمته من كتب الطب،كتاب القانون في الطب لابن سينا وكتاب قطر السبيل في أمر الخيل، أما كتب الحديث والفقه والتفسير فهي الغالب،ككتاب الترغيب والترهيب والجامع الصحيح للبخاري وكفاية الطالب على الرسالة وكتاب الدباج المذهب في أعيان علماء المذهب،وحاشية البخاري على جمع الجوامع، وحاشية البناني على جمع الجوامع وحاشية الناصر على شرح المحلي على جمع الجوامع، وغيرها كثير[2].

ومن جملة الكتب والمخطوطات التي جمعها نذكر كتابين كان له الفضل في انقاذهما من الضياع والإهمال، الكتاب الأول يتعلق بتاريخ مصر خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر ميلاديين بعنوان :" أوضح الاشارات فيمن تولى مصر–القاهرة– من الوزراء والباشوات"، لمؤلفه أحمد شلبي عبد الغني، وتوجد نسخة وحيدة في العالموهي محفوظة بمكتبة جامعة بيل بالولايات المتحدة الامريكية، والكتاب الثاني يتعلق بتاريخ غدامس بعنوان "من زمام بلد غدامس"[3].

وكما أُوقفت عليها احدى عشر محلا للايجار وحوش بمبلغ 564قرشا عثمانيا عام 1885م.وقد اعيد تنظيمها وافتتاحها عام 1898م تحت إسم المكتبة الحميدية وبهذه المناسبة اشترت حكومة الولاية 310 كتابا من مخلفات مفتي الولاية مصطفى كامل، وتبرع إليها عدد من المثقفين والاعيان بحوالي 1200 كتاب من مختلف العلوم والفنون[4].

---

(1)- محمد أمحمد الطوير، "مكتبة مدرسة مصطفى خوجة الكاتب"، **مجلة الفصول الأربعة** ، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والاعلان، طرابلس، العدد22، 1982، ص24–27؛ ينظر الملحق رقم:21.

(2)- امحمد الطوير، مكتبة مصطفى خوجة..المرجع السابق، ص28، 43.

(3)- علي مصطفى المصراتي، المرجع السابق، ص135–140.

(4)- الترقي، عدد64، بتاريخ 12 رجب ، 1316 هـ الموافق 1898/11/23 .

وحرصا من حكومة الوالي نامق باشا للحفاظ على هذا المكسب العمومي(المكتبة) واداء دورها على احس مايرام عينت عليها"محافظا" براتب قدره150قرشا ومساعدا براتب قدره 50قرشا شهريا تستخلص من اوقاف مدرسة الكاتب[1].

كما تزخر مكتبة زاوية السني بمدينة مزدة بالكتب الدينية، ومكتبة زاوية الباقول ومكتبة محمدالأزهري بواحة طبقةبها أكثر من500بين كتاب ومخطوط، ومكتبة أبي موسى عيسى الطرميسي بالجبل الغربي التي كانت قبلة للعلماء والفقهاء، إلا أن معظم محتويات هذه المكتبات قد لحقت بها النهب والتلف ولم يبق منها إلا القليل، فحول الى المكتبات الخاصة[2].

إضافة إلى ذلك مكتبة مدرسة عثمان خوجة ومكتبة جامع أحمد باشا القرمانلي، ومكتبة المؤرخ أحمد النائب الأنصاري الذي عاش في أواخر العهد العثماني الثاني والذي تميّز بشغفه الكبير للكتب وجمعها، فكان مهتمّا بدراسة التراث العربي الاسلامي، فقد أنفق ثروته على شراء الكتب والمخطوطات كما ورث الكثير من الكتب على أبيه، ومما ترك لنا من انتاجه العلمي كتابين هامين هما المنهل العذب، ونفحات النسرين، ومكتبة الشيخ أحمد الزروق التي أتلف وسرق منها الكثير حيث وجدت مخطوطاته في العديد من مكتبات العالم الشهيرة[3].

3- مكتبة مدرسة جامع أحمد باشا القرمانلي:

قام ببنائها الوالي أحمد باشا القرمانلي عام 1737م وتعد من أهم المدارس في ذلك الوقت من حيث ضخامة بنائها وكثرة صفوفها وعدد منشآتها والعاملين بها مع الجامع والمكتبة. وقد عمل الوالي أحمد القرمانلي على شراء الكتب والمخطوطات لشتى فروع المعرفة كالسير والأدب والتفسير والنحو والصرف والعقائد والطب وغيرها خدمة لطلاب والمدرسين بالمدرسة. و تواصل عطاء المدرسة والمكتبة خلال العهد العثماني الثاني بفضل عملية التحبيس للاملاك التي اوقفها الوالي عليها والتي وبلغ عددها 192محلا في سنة 1313هـ/1895م إضافة إلى الفنادق وبساتين النخيل والزيتون بجنزور

(1)- مبروكة عمر محيريق، المكتبات المدرسية في الجماهيرية، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والاعلان، طرابلس، 1985، ص52.

(2) - الطيب علي الشريف، المرجع السابق، ص68.

(3) - عبدالله الشريف، محمد أمحمد الطوير، تاريخ المكتبات والوثائق والمخطوطات الليبية، ط2، دار الملتقى للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1998، ص18، 29.

ومسلاته، وعقارات أخرى ببنغازي متمثلة في طاحونة، ومنزل ومخبزة، واشترط المحبس أن ينفق دخلها لصالح الجامع والمدرسة ومرافقهما [1]. وقد بلغت قيمة إيرادات الأوقاف من خلال تأجيرها عام 1302/1301هـ بحوالي 17513قرشا عثمانيا، غير أن تلك الإيرادات تراجعت كثيرا بسبب كثرة الأعباء الملقاة على هذه المؤسسات من قبل بعض الولاة العثمانيين[2].

4 – مكتبة أحمد النائب:

مؤرخ ليبي عاش في فترة العهد العثماني الثاني، ويعد من ابرز المثقفين في عصره، عرف عنه بأنه كثير الشغف بالكتب، مهتما بدراسة التراث العربي والتاريخ، تقلد عدة مناصب إدارية منها رئاسة بلدية طرابلس، ويمتلك مكتبة هامة جدا تحوي العديد من المصادر الاندلسية والمغربية والشرقية ورثها عن والده واجداده، وبحكم أنه من أصول اندلسية ومن أسرة عالمة ميسورة الحال مكنه هذا الوضع من شراء الكتب والمخطوطات، ولديه نساخ يعملون على نسخ النفائس من الكتب الأدب واللغة والتاريخ والتصوف وغيرها. وساهم هو شخصيا في اثراء مكتبته بكتابين هما: المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، نفحات النسرين والريحان فيمن كان بطرابلس من الأعيان. وبعد وفاته تعرضت بعض محتويات مكتبته إلى الاهمال والسرقة والضياع، وما تبقى منها اوقف ضمن مكتبة الأوقاف العامة [3].

5- مكتبة اسماعيل كمالي :

ولد اسماعيل كمالي في مدينة الخمس عام 1882م، تقلد عدة مناصب إدارية وعلمية، وكان مهتما بمكتبة الأوقاف التي فرض لها إعانة مالية ثابتة من ميزانية الأوقاف، واشترى لها كتبا جديدة،واهتم بالتأليف في مجال التاريخ حيث ألف كتابين الأول حول تاريخ قبائل طرابلس والثاني حول تاريخ الأسرة القرمانلية، فكانت له مكتبة خاصة تحتوي على العديد من الكتب النادرة والمخطوطات والوثائق المتنوعة خاصة المتعلقة بالتراث الليبي [4] .

---

[1]- على مفتاح ابراهيم، المرجع السابق، ص524 ؛ينظر أيضا محمد الكوني بالحاج، المرجع السابق، ص130.

[2]- علي عبدالفتاح ابراهيم منصور، المرجع السابق، ص 534-535 .

[3]- محمد الكوني بالحاج، المرجع السابق، ص 140-141.

[4]- الطاهر أحمد الزاوي، أعلام ليبيا، مكتبة الفرجاني، طرابلس 1961، ص 82-84.

إن الإنتاج العلمي الغزير الذي انتجه العلماء والفقهاء الليبيون عبر فترات تاريخيه مختلفة قد فقد منه الكثير، نتيحة تعرض العديد من المكتبات إلى التلف بفعل العوامل الطبيعية كالسيول والحرائق، وأيضا الاستعمار الإيطالي الذي لم يسلم منه لا الإنسان ولا الحيوان ولا الجماد، وأتلف معظم الوثائق الأرشيفية والمخطوطات، فكان بحق استدمارا لكل المعالم الحضارية في الوطن الليبي. فكان لإنشاء المكتبات العامة والخاصة اسهام كبير في الحفاظ على هذا الإنتاج والاستفادة منه من قبل طلاب الزوايا والمدارس على حد السواء. وكما كان لظهور الصحافة وتنوع مجالاتها فضل كبير في مجال التوعية الاجتماعية وانتقاد وتصويب للسياسة الحكومة سواء في مجال التعليم أو الاقتصاد أو في التسيير الإداري .

الفصل الثاني عشر :التغلغل الاستعماري ووسائله

إن آليات الإصلاح العثماني في ولاية طرابلس الغرب لم تكن في مستوى تطلعات المواطن الليبي الذي كان يأمل في تحسن المستوى المعيشي والصحي والتعليمي والعيش في كنف الأمن والاستقرار ، فحكومة الولاية كانت عاجزة على توفير ابسط ضروريات الحياة وشغلها الشاغل هو تحصيل الضرائب مما زاد في توسع الهوة بينها وبين المواطن، وفي الوقت نفسه كانت القوى الأجنبية وعن طريق قناصلها وسفرائها تحيك المؤامرات وتعقد فيما بينها المعاهدات وتبحث عن الوسائل والطرق للتغلغل في داخل نسيج المجتمع الليبي، فاهتدوا إلى إنشاء المدارس وتشجيع الارساليات التبشيرية ورحلات الاستكشاف والتنقيب عن المعادن وتشجيع الاستثمار المالي في مختلف المجالات من أجل التحكم في اقتصاد الولاية، وكانت ايطاليا بطموحها الاستعماري سباقة إلى ذلك.

1- عن طريق التعليم:

استفادت الدول الأوربية بشكل كبير من ظاهرة الامتيازات التي منحت لها من قبل الدولة العثمانية، كأسلوب للتغلغل في الولايات العثمانية، وذلك منذ القرن السادس عشر على عهد السلطان سليمان القانوني، وتعززت هذه الامتيازات على إثر صدور المرسوم الهمايوني في 18 فيفري 1856،في عهد السلطان عبد المجيد، الذي ضمن حقوق الطوائف غير المسلمة، وأكد على مبدأ المساواة بين جميع الرعايا، وهذا ما أعطى الحق للأجانب بفتح مدارس للتعليم وبمناهج أوربية تختلف كثيرا في محتواها وأهدافها عن مناهج المدارس العثمانية [1]، وهذا ماورد نصه بهذا الخصوص:" تكون كل جماعة مأذونة بعمل مكاتب مليّة للمعارف والحرف والصنائع لكن أصول تدريس مثل هذه المكاتب العامة وانتخاب معلمين تحت نظارة وتفتيش مجلس المعارف "[2].

1-1 - المدارس الإيطالية :

تعتبر الجالية الإيطالية من أكثر الجاليات الأوربية عددا في ولاية طرابلس الغرب، واسرعها اهتماما بالتعليم، وبخاصة من قبل الارساليات الدينية التي اسهمت في افتتاح مدرسة ابتدائية للأطفال

---

(1)- مخلوف سلامة، المرجع السابق، ص121-122.

(2)- الدستو، ج1، المصدر السابق، ص7.

المسيحيين سنة 1810 اِلتحق بها بعض من الأطفال الليبين[1]، وهو أسلوب يسهل في عملية التوغل في النسيج الاجتماعي الطرابلسي لنشر المسيحية في أوساطه عملا بمقولة "أن المبشر الأول هو المدرسة"[2].

وفي عام 1846 افتتحت مدرسة ايطالية للبنات وضمت بنات من الديانات الثلاثة المسيحية والإسلامية واليهودية وبمجهودات بعثة اخوان واخوات الراعي الكاثوليكية، وبلغ عدد تلميذاتها 60 تلميذة ، وتشرف على عملية التدريس معلمة من جنسية فرنسية، بينما تشرف على تدريس حصة الموسيقى الدينية راهبة بلغارية، أما باقي مواد الدراسة تحت اشراف بعض من قساوسة البعثات التبشيرية الكاثوليكية[3].

ثم توالى افتتاح مدارس عديدة لغرض توسيع نطاق تداول اللغة الايطالية بين أبناء الشعب الليبي، ففي سنة 1876 افتتحت مدرسة ابتدائية للبنين ثم مدرسة اخرى عام 1881 بجهود الآباء الفرنشيسكان من اخوان مارس، التحق بهذه المدرسة عدد من أبناء الضباط الاتراك [4] .

ولما لاحظ القنصل الايطالي تزايد توافد التلاميذ على المدرسة عمل على وضعها تحت الإشراف المباشر للحكومة الايطالية عام 1888 وزاد في افتتاح مدرسة اخرى للبنات وروضة اطفال، ومدرسة ثانوية فنية للبنين " صناعة وتجارة"وفي سنة 1907 افتتح بها قسم للبنات[5].

ونتيجة للاهتمام المتزايد للحكومة الايطالية بقضية التعليم في الولاية فقد بلغ عدد التلاميذ بها 840 تلميذا وتلميذة عام 1911 وتنفق عليها 45275 ليرة سنويا منها 16000 ليرة مخصصة للمدرسة الثانوية الايطالية[6].

(1)– رافت الشيخ، التعليم، المرجع السابق، ص115.

(2)- اسماعيل مولود القروي، الغزو الثقافي الايطالي الممهد للغزو العسكري لليبيا 1882-1911، رسالة ماجستير ،جامعة الفاتح ،1984، ص 297-298.

(3) - رافت الشيخ، التعليم..، المرجع السابق، ص116؛ ينظر ايضا الكوني، التحديث...، المرجع السابق، ص 289.

(4)- رافت الشيخ، المرجع السابق، ص 116.

(5)– تيسير بن موسى، المجتمع العربي، المرجع السابق، ص236.

(6)- رافت الشيخ، المرجع السابق، ص 119.

لم يكن الاهتمام الايطالي منصبا على مدينة طرابلس فقط بل سعت إلى توسيع نشاط اهتمامها بالتعليم في مختلف أنحاء الولاية حيث تتواجدالجالية الإيطالية بكثرة، فأسست بمدينة الخمس مدرسة ابتدائية عام 1890 بمجهودات الجالية ثم الحقت تحت اشراف الحكومة الإيطالية عام 1902، وفي مدينة بنغازي أسست مدرسة ابتدائية ملحق بها قسم طبي، وقسم مسائي لتعليم الكبار، وجل هذه المدارس تدرس بمناهج ايطالية مع إضافة اللغة العربية والفرنسية [1]. وهي بذلك فاقت المدارس الوطنية تنظيما وتعليما، واستطاعتان تجعل للغتها مكانة بلغت من الأثر مبلغا قصرت عنه اللغة التركية، وأصبحت المفردات الإيطالية تختلط في الألسنة اختلاطا لم تستطع اللغة التركية أن تجاريها، رغم وجود الاتراك في هذه الولاية منذ أمد بعيد[2] تجاوز الثلاثة قرون ونصف .

بهذه السياسة استكملت ايطاليا وجودها اللغوي وتزايد عدد رعايا إلى أكثر من ألف ايطالي إضافة إلى اليهود الذين تمّ استدراجهم للانضمام للمشروع الايطالي، و التحاق الكثير من الليبين بهذه المدارس وحصول بعضهم على الحماية .

1-2- المدارس الفرنسية :

سبق وذكرنا بأن تاريخ الامتيازات يعود إلى عام 1534 حينما عقد السلطان العثماني سليمان القانوني معاهدة مع ملك فرنسا فرنسوا الأول بموجبها أصبح لفرنسا حق حماية المسيحيين الكاثوليك على أراضي الدولة العثمانية، ومن ذلك التاريخ زاد اهتمام فرنسا بتوفير سبل الحماية والراحة والأمان وحق التعلم لرعاياها في أنحاء الدولة العثمانية فكان لولاية طرابلس الغرب وخاصة في العهد العثماني الثاني الأثر في ذلك.

وهذا ما تُبيِنُه رسالة القنصل الفرنسي بطرابلس إلى الوالي بتاريخ 28نوفمبر1901م، أنه بموجب اتفاقية الصداقة المعقودة بين دولة الجمهورية الفرنسية والدولة العثمانية، فقد صودق مجددا على الوجود القانوني لمدارسنا بطرابلس، ونطالب باستمرار اعفاء هذه المدارس من الرسوم، والاعتراف بالمباني الدينية ، ودور الضيافة، وأهم هذه المؤسسات، مسكن وكنيسة الرهبان الفرنشسكان، مدرسة راهبات

---

(1)- محمد ناجي. محمد نوري، تاريخ طرابلس الغرب، ص88 .

(2)- أحمد عمران بن سليم ، المقالة في ليبيا..، المرجع السابق ، ص116.

سان جوزيف، ومدرسة اخوان الماريا نسيت بطرابلس، وسكن وكنيسة الرهبان الفرنشسكان بالخُمس ودرنة [1].

وقد عملت فرنسا عن طريق رعاياها إلى افتتاح العديد من المدارس الخاصة منها أن أحد المعلمين الفرنسيين افتتح مدرسة ابتدائية للصبيان الذكور سميت بـ :" مدرسة طرابلس العربي الفرنساوي "، وحدد صاحب المدرسة مبلغ خمسة فرنكات على كل تلميذ شهريا على أن يدفع التلميذ عند أول تسجيله مصاريف ثلاثة أشهر كاملة[2]. وهدف فرنسا هو العمل على تحقيق مشروع الهيمنة الفرنسية على جميع بلاد المغرب العربي .

1-3- **المدرسة الانجليزية** :

إن ظاهرة الإمتيازات لم تكن حكرا على فرنسا لوحدها بل كانت ظاهرة عامة، اذ كان لانجلترا أيضا النصيب الأوفر في مركز السلطنة أو في اقاليمها، وهذا مايبرزه الطلب المقدم من الولاية للقنصل انجلترا تستوضح منه أهم المؤسسات التعليمية والدينية التابعة لبلاده في الولاية، فكان رده عليها برفع تقرير مفصل حول الوضعية المشار إليها، تضمن بأن لانجلترا في طرابلس مدرسة منذعام 1907 التحق بها في تلك السنة 232 تلميذا وتلميذة، وازداد عام 1908 إلى 428 تلميذا وتلميذة ثم تناقص في العالم التالي إلى 411، وفي عام 1910 كان عددهم 359تلميذا، وكانت الدراسة بهذه المدرسة مجانا مع تقديم طعام الغذاء لنحو 30 تلميذا [3]، وهذا ما يعني أن الهدف من إشاء المدرسة كان في إطار سياسة التنصير لصالح المذهب البروتستانتي.

1-4-المدارس اليهودية :

كان للجالية اليهودية في ميدان التعليم بالولاية نشاط واضح وسابق لكل الجاليات الأجنبية الأخرى، فقد تم إنشاء أول مدرسة يهودية حديثة في طرابلس عام 1804 وذلك على عهد حكم القرمانليين. وقد حاولت الجالية الإيطالية الاستفادة من اليهود في تحقيق أهدافها وأطماعها الاستعمارية بالولاية، فقدمت لهم المساعدة في إنشاء العديد من المدارس اليهودية كخطوة أولى لتحقيق ذلك، فقامت في عام 1876 بإنشاء مدرسة لأبناء بعض الأسر اليهودية النازحة من مدينة لفورنو الإيطالية على نمط المدارس الحديثة بلفورنو الوطن الأم، وأولت اهتماما خاصا باللغة الإيطالية

(1)– سلامة الغزوي، المرجع السابق، ص124.

(2)- د.م.ت.ط، ملف14، وثيقة رقم 489، وثيقة افتتاح مدرسة خاصة 1910 .

(3)- أحمد الدجاني، وثائق..، وثيقة رقم 163، المصدر السابق، ص289-291.

وأيضا العمل على نشر الفكر الغربي إلى جانب النزعة اليهودية [1]. وكان الأستاذ (جانيتو بادجي) القادم من القورنة Gorna والحائز على الوسام الذهبي في اللغة الإيطالية وآدابها يقوم شخصيا بالتدريس في هذه المدرسة، وفي الوقت نفسه التقرب من الجالية اليهودية وخلق تآزر مصلحي بين اليهود والإيطاليين، وتوطدت العلاقة أكثر حينما وافق القنصل الإيطالي أن يجعل هذه المدرسة تحت رعايته المباشرة عام 1884م، واسهم طلابها على تقديم خدمات متعددة إلى الجمعيات والمؤسسات الإيطالية قبيل احتلالهم الولاية[2] .

وفي عام 1894 افتتحت مدرسة الاليانس الابتدائية للبنين ومدة الدراسة فيها خمس سنوات متخذة مقرا لها منزل خلف الله ناحوم بزقاق ناحوم في مدينة طرابلس، ويرتكز منهجها على تعليم الثقافة والعلوم اليهودية إضافة إلى تعليم بعض الحرف [3]، ثم في عام 1898 افتتحت مدرسة جمعية الاليناس اليهودي للإناث بحي حمام كلخاني زقاق غورجي، ولم تمانع من قبول الطالبات من مختلف المذاهب والطوائف الدينية الأخرى[4]، وفي عام 1902 افتتحت مدرسة مختلطة في مجال التعليم المهني للأعمال التجارية بلغ عدد طلابها 65طالبا و60 طالبة وفق المناهج الفرنسية [5].

وتتلقى المؤسسات التعليمية اليهودية الدعم المادي من الأقليات اليهودية المقيمة في الولاية إضافة إلى المساعدات القادمة من المنظمات اليهودية بالخارج وخاصة المنظمة اليهودية الفرنسية والمؤتمر اليهودي العالمي، وقدرت المخصصات المالية للتعليم اليهودي بحوالي 700 الف فرنك فرنسي [6]، وكما تسهم مكاتب القناصل والسفارات الأوربية في الاستانة تسهيل عملية الموافقة على العديد من

---

[1]- خليفة محمد سالم الأحول، الجالية اليهودية بولاية طرابلس الغرب 1864-1911، رسالة ماجستير، جامعة الفاتح، طرابلس – ليبيا، 1985، ص229- 230.

[2]- خليفة محمد سالم الاحول، يهود مدينة طرابلس الغرب تحت الحكم الايطالي 1911-1943، ط1، (م.م.ج.ل. د.ت)، طرابلس –ليبيا، 2005، ص27.

[3]- وفاء كاظم الكندي، 'اليهود في ولاية طرابلس الغرب في العهد العثماني الثاني"، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة بغداد، ص316..

[4]- خليفة محمد سالم الأحول، يهود مدينة طرابلس..، المرجع السابق، ص 230، 232 ؛ الرحالة العرب578

[5] - محمود ناجي، المصدر السابق، ص90.

[6]– خليفة محمد الم الاحول، المرجع السابق، ص230-232.

رخص التعليم اليهودي بولاية طرابلس الغرب من نظارة العلوم والثقافة بالاستانة [1]، إلى أن وصل عدد المكاتب التعليمية اليهودية عام 1909 اكثر من عشربن مكتبا [2].

وهذا ما يبين بأن اليهود لا عهد ولا أمان لهم، فهم دوما يتحالفون مع النصارى ويتخذون موقفا علنيا معاديا للعرب والمسلمين وليس الأمر في طرابلس الغرب فقط؛ بل لوحظ أيضا وبشكل جلي مع يهود الجزائر الذين تحالفوا مع الاستعمار الفرنسي وتحصلوا بموجب هذا الموقف على امتيازات عديدة أهمها "قانون كريميو" في 24 أكتوبر1870م.

2- عبر مؤسسات خدماتية (البريد الأجنبي) :

وظفت الخدمات البريدية كوسيلة من الوسائل المهمة جدا في عملية التغلغل الاستعماري الأوربي وخاصة من انجلترا وفرنسا وايطاليا، وبواسطتها كانوا مطلعين على جميع الأخبار والأوضاع التي تعيشها ولاية طرابلس الغرب حكاما ومحكومين.

2-1-البريد الايطالي :

في مطلع النصف الثاني من القرن التاسع عشروتحديدا عام 1860 تأسست أول دائرة بريدية ايطالية بطرابلس الغرب واتخذت جناحا كبيرا من قنصليتها الواقع بالحي الاوربي ليكون مقرا لمكتب البريد[3]،ثم افتتحت مراكز أخربالمدن الساحليةفي كل من الخمس ومرزق ودرنة لاستقبال البريد القادم من ايطاليا[4].

وتميزت الخدمات البريدية الايطالية بالفاعلية والمرونة مما جذب إليها كثرة الزبائن من الأهالي على عكس الخدمات العثمانية، وهذا بشهادة أحد الرّحالة الإيطاليين "جوستنيانو روسي" الذي زار طرابلس عامي 1901-1902وذلك في عهد الوالي حافظ باشا، حيث ذكر: " أن دائرة البريد

(1)- محمد الكوني بالحاج، التعليم ...، المرجع السابق، ص121.

(2)- خليفة محمد سالم الأحوال، المرجع السابق، ص237.

(3)- كورو، المصدر السابق، ص 50 ؛ ينظر أيضا Abdlallah Ali Ibrahim.op .cit .p.206 .

(4)- المدني سعيد عمر، المرجع السابق، ص101.

الإيطالي تعج بالناس بالنظر لدقة الخدمات البريدية ...مقارنة إلى البريد العثماني والفرنسي" [1].وحتى البريطانيين كانوا يعتمدون عليه في إدارة أعمالهم ومصالحهم[2].

وعملا بتوفير الظروف الملائمة لعملية الغزو كل التراب الليبي ليشمل أيضا متصرفية بنغازي ألحت ايطاليا لأكثر من مرة على الحكومة العثمانية بالسماح لها بإنشاء مكتب بريدي في بنغازي، ولما وجدت عدم الاستجابة قامت في عام 1905 بإنشاء المكتب بالقوة وذلك تحت حماية مدرعتين وطرادة[3].

وبواسطة مراكز البريد هذه وجد الايطاليون الفرصة للتوغل والتدخل في الشؤون الداخلية لولاية طرابلس الغرب، حيث علق الباحث خليفة محمد التليسي على الوضع الذي آلت إليه الأمور بقوله: " استقلال كل قنصلية ببريدها في هذه الفترة الحرجة من تاريخ البلاد مظهر من مظاهر التفريط في السيادة، واهمال من الحكومة التركية التي تركت لهذه القنصليات سبيل الاستهتار بمصالح البلاد و مستقبلها"[4].

إن وسائل الاتصال البريدية وظفتها ايطاليا كعامل من عوامل الغزو على ليبيا، إذ تمكنت إيطاليا من سد الفراغ الذي أحدثته الدولة العثمانية في ولاية طرابلس الغرب الأمر الذي جعل الساحة الليبية ساحة خصبة للنشاط الأوربي عامة والإيطالي خاصة [5].

2-2- البريد الفرنسي:

لم يكن الاهتمام الفرنسي بأمر البريد والاتصال حديث العهد بل كان منذ عهد حكم الأسرة القرمانلية حينما قرر نابليون توجيه حملة عسكرية على مصر1798 م ، حيث تقدم القنصل الفرنسي " ألفونس جيس" بطلب إلى الوالي يوسف باشا القرمانلي بأن تتولى السفن الفرنسية نقل البريد الطرابلسي. ويبدو الطلب رفض ولكنه تجدد بعد فرض الحماية الفرنسية على تونس 1881م ورغبة

(1)- خليفة التليسي، المرجع السابق، ص 201-203.

(2)- مابل لومس تود، المصدر السابق، ص67.

(3)- فرنشيسكو كورو، المصدر السابق، ص 50-51.

(4)- خليفة التليسي، المرجع السابق، ص 203.

(5)- المدني سعيد عمر،المرجع السابق، ص102.

منها في استكمال السيطرة على كامل بلاد المغرب العربي ، فأنشأت مكتبا بريديا يربط تونس بطرابلس عبر مشروع مد خطوط التلغراف [4]. وقد اوعزت نقل الطرود البريدية إلى شركة ملاحة فرنسية تدعى (Navigation Mixte Touache) ، كم انشأت خطا برقيا على الحدود الطرابلسية لمراقبة حركة القوافل التجارية القادمة من الصحراء السودانية إلى جنوب تونس والجزائر[5].

و من حيث النشاط ومقارنة بمكاتب البريد الايطالي فقد ظل نشاط وخدمات المكتب البريدي الفرنسي محدودة جدا نظرا لارتفاع اسعار خدماته الأمر الذي أدى إلى انصراف الناس عليه، وأيضا أن الغرض من انشائه هو التجسس واستطلاع على المنطقة بهدف البحث عن مجال نفوذ استعماري بالولاية[1]، وذلك بناء على التقارير التي كان يرسل بها القنصل الفرنسي "شارل فيرو" إلى حكومة باريس قائلا:" إن الناس سيقبلون بالاحتلال الفرنسي كنهاية للبؤس والاستغلال اللذين يقاسيهما الناس منذ زمن طويل" [2].

إن سياسة الأطماع والتدافع سوف تكون محل نشاط دبلوماسي كبير فيما بين الدول الأوربية المتنافسة وبخاصة فرنسا وايطاليا وانجلترا والمانيا واسبانيا في إطار ما سميت بالاتفاقيات السرية أو(اتفاقيات اللصوص) وذلك مطلع القرن العشرين .

2-3- البريد الإنجليزي :

كان لإنجلترا أيضا نصيب من امتياز الخدمات البرقية البحرية في لاية طرابلس الغرب تشرف على إدارتها شركة انجليزية تدعى (Eastern Telegraph) ويمتد هذا الخط وينتهي بمالطا بطول قدر بحوالي 200 ميل(320كلم)، ولكنه يتبع إدارة البريد المحلي ، ونظرا لارتفاع أسعاره فكان التجار والمتعاملون عامة يفضلون استخدام التلغراف التونسي عبر مدينتي جربة وصفاقص لما فيه من أسعار وتسهيلات معقولة [3].

---

[4]- اتوري روسي، المصدر السابق ، ص465.

[5]- المدني سعيد عمر ، المرجع السابق ، ص 103-104.

[1] - فرنشيسكو كورو، المصدر السابق ، ص50-51.

[2] - اترووري روسي، المصدر السابق ، ص465.

[3]- فرنشيسكو كورو، المرجع السابق، ص 51.

ويبقى أساس النشاط البرقي الإنجليزي الهدف منه ليس ربحيا بقدر ما لعب دورا مهما في السياسة التخابرية وخاصة على النشاط الفرنسي بمناطق الساحل الصحراوي في إطار سياسة التنافس من أجل توسيع مناطق النفوذ لكليهما والذي وصلت حدتهما إلى التصادم كحادثة فاشودة ديسمبر1898م. إن انجلترا تراقب مجرى الأحداث في طرابلس بحذر ، والوضع برغم ما يتظاهر بالهدوء للعيان فإنه متأزم للغاية وهو شبيه بالمنزل المحشو بالمتفجرات والذي قد تفجره شرارة واحدة في أي لحظة ما [4].

3- استعمال الكشوفات والبحث عن الآثار كأسلوب للتغلغل :

زادت أهمية الكشوفات الأوربية لقارة افريقيا تزامنا مع تطلعات الدول الأوربية الاستعمارية إلى تقسيم القارة، فتسارعت عمليات الكشف عن دواخلها، فأسست الجمعية الافريقية بلندن سنة 1788التي ارسلت الرحالة "فريدريك هورنمان" إلى القاهرة ومنها إلى مرزق في ايالة طرابلس الغرب ثم توالت الرحلات الأوربية بعد ذلك إلى دواخل القارة عبر الأراضي الطرابلسية طوال القرن التاسع عشر قام بها قرابة الخمسين رحالة، ودوّن هؤلاء ملاحظاتهم ومشاهداتهم في مذكراتهم ومؤلفاتهم[1].وبالنسبة لإيطاليا، فقد اعتمدت على البعثات الاستكشافية كأول بادرة للتعرف على امكانيات طرابلس الاقتصادية والاستراتيجية ومدى أهميتها الاستعمارية في القريب العاجل.

ومن بين تلك الجمعيات الجمعية الميلانية للاستكشاف التي لعبت دورا مهما في التغلغل السلمي في داخل التراب الليبي، حيث قامت هذه الجمعية بالعديد من الرحلات الكشفية في ولاية طرابلس الغرب وبرقة، فارسلت بيتروا مامويل فيسنتي 1882-1883م،برحلة للعديد من مناطق الليبية وقدم أبحاثه للجمعية، ثمبنشيني(piencin) في عام1895م، وفينيسا(vinisa)، ويندريني(windrini)في عام1901م، وهاليفيريد(Halephred) وديسانكليس(Desnalis) في.عام1910م، وكاستيلليني (Castellini)، وكورايني(Corraini)،اللذان زارا ليبيا في عام 1911م [2]،وكل هذه الرحلات

---

[4]- أحمد صدقي الدجاني ، المرجع السابق، ص313.

[1]- أمحمد سعيد الطويل، "الرحالة الاوربيون كمصدر لتاريخ تجارة ايالة طرابلس الغرب في القرن19م"، **المجلة التاريخيةالمغاربية**، سنة 43، عدد162، جانفي 2016، ص71-72.

[2]- أم‌طيهوموري، الرحالة والمستكشف الجغرافي في ليبيا، تر، خليفة محمد التليسي، دار الفرجاني، طرابلس، 1971، ص116-119؛ينظر أيضا شارل فيرو ،. المصدر السابق، ص 791.

كانت قبيل الاحتلال، وكان الهدف الأساسي منها هو معرفة امكانيات البلاد المادية وما ستستفيد منه ايطاليا بعد الاحتلال وأيضا الاستطلاع على القدرات العسكرية الدفاعية للولاية .

وكما اسهم فرع مصرف روما بطرابلس بعد انشائه في تغطية مصاريف البعثات، مثل بعثة المهندس فيليبو التي جاءت لدراسة امكانية وجود المعادن بخليج سرت عام 1911م، ثم بعثة الكونت سفورزا التي جاء إلى ليبيا قبيل أشهر معدودة من عملية الغزو، مما كانوا عرضة للأسر لدى المقاومة الليبية في بداية عملية الغزو، وظلوا في الأسر إلى أن أطلق سراحهم في نوفمبر 1912م بعد توقيع معاهدة اوشي لوزان(1).

4- الفرق والتنظيمات العسكرية العثمانية الهشة :

تطرقنا في أحد الفصول السابقة على طبيعة النظام العسكري العثماني بصفة عامة وفي ولاية طرابلس ومتصرفية بنغازي بصفة خاصة، ولاحظنا أن عدد أفراد الجيش النظامي قليلة جدا ولا تفي بعملية الدفاع عن الولاية والمتصرفية، وحتى تلك الاعداد غير مجهزة بعتاد حربي يتلائم ويساير الحداثة العسكرية التي تشهدها الدول الأوربية خاصة ، وأحيانا ما تقوم الاستانة باستدعاء تلك الفرق المتواجدة بالولاية ونقلها إلى مواطن الحروب التي تخوضها الدولة العثمانية كالحرب في اليمن ضد الزيدية حيث نقلت إليها فرق من طرابلس ولم يبق في هذه الأخيرة إلا 5000جندي، ويؤطر هذا العدد قلة قليلة من الضباط أو من ذوي الرتب، وكان عددهم : قائمقام واحد (عقيد)، اربعة يوزباشي(مقدم)، وثلاثة عشر ملازم أول-واحد وعشرون جاويش(عريف)(1) .

وقد نقل لنا الرحالة الأوربيين وصف عن حالة الجندي النظامي البائس ، حيث يصفهم كوبر قائلا: " إن طرابلس تعج اليوم بالجنود الاتراك ، وهم يشكلون منظرا غريبا حقا ، فهم قذرون لم يغتسلوا منذ زمن ، ولم يمشطوا شعورهم ، وملابسهم ممزقة ، وأقدامهم في أحذية متشققة ونعال بالية

(1)- محمد عبد العزيز، نهضة إفريقيا، الهيئة العام المصرية للتأليف، القاهرة، 1970، ص 96؛ ينظر أيضا أميليوموري، المرجع السابق، ص 119-120 .

(1)- الحشائشي، المصدر السابق ، ص80.

،يتمددون حول بوابة المدينة وكأنهم رمز حقيقي لإمبراطورية متداعية" [2]، إضافة إلى ذلك فرواتبهم ضئيلة وغير منتظمة .

أما بالنسبة للأفراد غير النظاميين من الشباب الذي تطوع للتدريب العسكري وحمل السلاح فقد تقدم اكثر من 16 ألف شاب في كل من طرابلس وبنغاوي ولم يتم قبول إلا 3400 فرد منهم. بينما كان عدد البنادق الاحتياطية الموجودة بالولاية حوالي 40ألف بندقية وفي عهد وزارة حقي باشا نقلت إلى الاستانة بحجة استبدالها ببنادق متطورة ولم يتم ارجاعها[3] .

وتزامن هذا الوضع مع الانقلاب على السلطان عبد الحميد الثاني وعزله عام 1909م ووصول حكومة الاتحاد والترقي، والذي انعكس فيها حظ طرابلس أكثر خيبة من حظها في عهد عبدالحميد، فقد اضعفت وزارة حقي باشا حاميتها وتركت طرابلس بدون قومندان واستدعت البكباشي وحيد إلى الاستانة دون تعويضه بآخر، وعزلت الوالي ابراهيم باشا لوقوفه في وجه المطامع الايطالية [1]. وهكذا تركت طرابلس وبنغازي بدون عساكر ولاسلاح ولاذخيرة ولا ضباط ولا نقود ومهدت وسهلت الأمر لإيطاليا للتعجيل باحتلالها.

5- تأسيس بنك دي روما :

تأسس هذا البنك في العاصمة الإيطالية روما في شهر مارس من عام 1880م وكان يسمى الفاتيكان وأسهمت الحكومة فيه برأسمال قدره خمسة ملايين ليرة ايطالية،وكما أسهم فيه أيضا العديد من الأغنياءالإيطاليين من بينهم فرنشيسكو بروقيزي Francesco Borghese، وسيجز موندو جوستنياني Sigismondo Giustiniani Bandini، وبيترو بيريللي Pitro Pirelli، الذي كان مديرا للبنك الرئيسي في روما[2].

---

[2]-كوبر ، المصدر السابق ، ص34.

[3] - احمد صدقي الدجاني ، المرجع السابق، ص 98.

[1]- أحمد ابراهيم دياب، "الاحتلال الايطالي لليبيا"، **مجلة بحوث للدراسات الافريقية**، المركز الاسلامي الافريقي، العدد6، الخرطوم-السودان، فيفري1990، ص65.

[2]- محمد مصطفى بازامة .، بداية المأساة أو التمهيد للاحتلال الايطالي .المطبعة الاهلية .بنغازي، 1961، ص31.

5-1- انشاء فرع بنك دي روما في ولاية طرابلس :

اقتنع الساسة في ايطاليا بأهمية السياسة الاقتصادية السلمية للتغلغل في ولاية طرابلس الغرب "المدعم من قبل الحكومات الإيطالية المتعاقبة ومن الفاتيكان" [1] وقد صرح وزير الخارجية توماس تيتوني Thomas Tittoni يوم5ماي 1905 أمام مجلس الشيوخ أنه من الضروري القيام باستثمارات مباشرة لرؤوس الأموال كبيرة في ليبيا، فبادر بالاتصال بمدير بنك دي روما وعرض عليه فكرة الاستغلال والاستثمار في ليبيا مع توفير كل الدعم والحماية الايطالية للبنك ونتيجة كثرة الإلحاح وافق مسؤولو البنك مد نشاطه إلى ولاية طرابلس وبرقة [2]، والسبب في اختيار بنك دي روما لهذه المهمة ليس اعتباطيا؛ بل يعود إلى أن شقيق وزير الخارجية المدعو رومولو تيتوني قدسبق وأن ترأس هذا البنك اضافة لصلة البنك برجال الكنيسة وشخصيات في الحكم [3].

وقد كان لبنك روما فروع عدة قبل التوجه إلى طرابلس، منها فرع أنشأ بمدينة الإسكندرية سنة 1903م، ثم شارك في بنك إثيوبيا عام 1906م، وبنك الدولة في مراكش، ثم بالحاح من الساسة الايطاليين قرر التوجه بنشاطه نحو ولاية طرابلس العثمانية حيث أسس فروعه في مدينتي طرابلس في أفريل 1907مثم في بنغازي مارس 1910م، لتشمل فروعه بقية المناطق والمدن بالولاية: زوارة، الخمس، سرت، زليطن، طبرق، السلوم [4]. وعُدّ نشاطه بمثابة اللبنة الأولى في ارساء قواعد التغلغل السلمي الاقتصادي الايطالي، وقد شمل نشاطه كافة المجالات، منها:

---

(1)- سالم فرج عبدالقادر، "دور بنك دي روما في لتمهيد للغزو الايطالي لليبيا 1911/1907"....**مجلة جامعة سبها للعلوم الانسانية**، مجلد7، العددالاول، 2008، ص30-31.

(2)- محمود العرفاوي، مخاض الامبرالية والفاشية الايطاليتين، تر: عمر الطاهر، منشورات مركز الجهاد الليبي، طرابلس 1991، ص404.

(3)- سالم فرج عبدالقادر، المرجع السابق، ص31.

(4)-محمد مصطفى الشركسي، لمحات عن الاوضاع الاقتصادية في ليبيا أثناء العهد الايطالي، الدار العربية للكتاب، تونس، 1976م، ص29، 44.

5-2- على المستوى الصناعي:

أنشأ البنك في ديسمبر عام 1907م منشأة الزيوت الإيطالية بمدينة طرابلس ثم وسع نشاطه إلى كل من مدينة الخمس، مسلاته، زلي تن، وافتتح في مارس من عام 1910م مطحنا كبيرا للغلال في طرابلس، كما أقام مصنعا لصناعة الاسفنج وا لثلج ومطبعة ، بالإضافة إلى عدد من المشروعات الصغرى. وكان من أهداف البنك البحث عن المعادن في الولاية والعمل على استغلالها، كالفوسفات والكبريت وكلف في هذا الخصوص بعثة قامت بجمع المعلومات والتنقيب عن هذه المعادن وإمكانية استغلالها ان وجدت[1].

وفي اطار سياسة التستر الاقتصادي أنشأ السيد انريكو برشاني (Enrico Bresciani) مدير البنك بليبيا مؤسسة رباعية ايطالية فرنسية مصرية إضافة إلى شركة مصطفى بن زكري، مهمتها البحث والتنقيب عن المعادن [2] .

5-3- في القطاع الزراعي:

تمكن البنك من تملك آلاف الهكتارات من الأراضي الزراعية إما بشرائها بطرق مباشرة أو عن طريق الرهن أو المصادرة، و في ضواحي مدينة بنغازي قام بتوزيع نحو 15 ألف رأس من الماشية في مقابل حصول البنك على نصف المحصول، هذا ما جعل الصحافة الإيطالية تهتم بنجاحات البنك، حيث كتبت مجلة "البعث الإيطالية"، تتحدث عن تعدد أنشطة قائلة: "إنها أعمال عظيمة لبنك يحمل اسم إيطاليا"[3].

5-4- في المجال التجاري:

ساعد تمويل الحكومة الإيطالية للبنك، ببرمجة خطوط ملاحية حيث ربط خط الاسكندرية البحري بالخط البحري الذي يربط بين كل من موانئ طرابلس وبنغازي وطبرق ودرنة وربطها بموانئ مالطا، وجنوة، وبالرمو، وإسطنبول، وقدرت قيمة المساعدة بمائتي ألف ليرة ايطالية لتغطية مشروع

---

[1] - محمد مصطفى الشركسي، المرجع السابق، ص13؛ ينظر أيضا نيقولا زيادة، ليبيا في العصور الحديثة، دار الفرجاني، طرابلس، 1966م، ص 84.

[2]- فرنشيسكو ماجيري، الحرب الليبية 1911-1912، تر، وهبي البوري، الدار العربية للكتاب، (د.م.ت.ط)، ص 24

[3]- مفتاح السيد الشريف، المرجع السابق، ص 24. ينظر محمد مصطفى الشركسي، المرجع السابق، ص 87، 93 ؛وأيضا الامين ميلاد الامين ابراهيم، "الاوضاع السياسية في المنطقة الغربية من ليبيا قبل الاحتلال الايطالي قبل 1912"، **مجلة كلية البنات – جامعة عين شمس**، العدد18، ج 1، 2017، ص 6.

خط الاسكندرية، ومارس البنك في الوقت ذاته مخططات خداعية لإفقار المتعاملين معه من العرب عن طريق منح القروض التجارية مقابل الرهانات لصغار التجار بفوائد كبيرة، وهذا للسيطرة عليهم[1]. وبالرغم من أن جل هذه المشاريع غير مربحة، إلا أن الهدف الأساسي من انشائها هو التمهيد للتدخل في شؤون ليبيا[2].

5-5- النشاط السياسي لبنك روما:

اتخذت الحكومة الايطالية من مكاتب فروع بنك روما وكرا للدسائس والتجسس ومن موظفيهما جواسيس على المستعمرة المنتظرة وأهلها، يتصلون بذوي النفوذ من أبنائه ويشترون الضمائر ممن يبدي ضعفا أو تخاذلا أمام اغراء بالمال وتقديمه رشاوي في ثوب مساعدات وقروض[3].

وفي ردة فعل على موقف السلطات العثمانية من سياسة المنتهجة من قبل البنك، صرح وزير الخارجية الايطالي قائلا :"إن قصد السلطات العثمانية في تلك البلاد، هو إثارة حرب ضد المصالح الاقتصادية والتجارية الايطالية وذلك بمنع المواطنين العرب من أن تكون لهم علاقة ببنك روما بل منع البنك ذاته من الحصول على الاعتراف القانوني أمام المحاكم المحلية "، وهذا ما يعني أن البنك أصبح يمثل المصالح الايطالية في الولاية، وبالتالي فإن أي مساس به هو مساس بالحكومة الايطالية[4].

ومما لايدع للشك بأن هذا التصريح يوضح حقيقة وأهمية المكانة التي يتمتع بها البنك لدى ساسة إيطاليا ويعكس التأثير المتبادل الذي يمكن أن يمارسه أحد الطرفين. وفعلا بدأ البنك يضغط على صانعي القرار، بإشاعة أن هناك مشروع ألماني منافس لبنك روما بطرابلس، وهدد ببيع مصالحه للبنك الألماني، لهذا على السلطات الإيطالية التدخل بشدة ضد تعسف السلطات العثمانية، وأن لا تكتف بإصدار التصريحات وإرسال المذكرات لحكومة إسطنبول دون العمل الفعلي[5].

إن هذا الموقف العدائي للدولة العثمانية وتحالفها مع قوى أخرى ضد المصالح الايطالية في ليبيا كان كافيا ليصيب الساسة والحكومة الإيطالية مجتمعة بالذعر ويدعوها لاتخاذ الاستعدادات النهائية

---

[1]- نيقولا زيادة، ليبيا ...، المصدر السابق، ص 44، 45؛ينظر أيضا.Malgeri ,f , op cit, p 21

[2]- فرانشيسكو مالجيري، المرجع السابق، ص24.

[3]- محمد مصطفى بازامة ،، بداية المأساة ..، المرجع السابق، ص 36

[4] - ز.ب. ياخيموفتش، الحرب التركية الايطالية، تر: هاشم صالح التكريتي، ط1، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، 1970، ص44.

[5]- خليفة محمد التليسي، مذكرات جوليتي....، المصدر السابق، ص 54.

للغزو وخاصة بعد أن قدم (جاكومو دي مارتينو) القائم بأعمال الايطالية باستنبول تقريرا لوزير خارجيته، أوضح فيه موقف بنك روما المشجع والمؤيد للغزو على النحو التالي:[1]

1-أن هناك منافسات اقتصادية تساعدها السلطات المحلية تشكل ضررا لوضعنا السياسي والاقتصادي في طرابلس. وأن شركة "كروب سيمسني" و"الدوتشبنك" على وشك الاستيلاء كليا من الناحية الاقتصادية على طرابلس تمهيدا للاحتلال الألماني المنتظر وأن مفاوضات سرية كانت جارية بين حكومتي برلين وإسطنبول لتأجير ميناء طبرق للأسطول الالماني.

2- لا نملك أي وسيلة قانونية لم نع معاكسات الحكومة العثمانية، ومنها تشجيعها للمشاريع والمبادرات الأجنبية الأخرى، لمقاومة تغلغلنا الذي لا تخشى سواه.

3-كلما تأخر قراراحتلال طرابلس، كلما زادت صعوبة الموقف.

ولا شك أن هذا التقرير يرمي إلى إظهار الوضع الخطير الذي يهدد المصالح الإيطالية محاولا التأثير واستفزاز صانعي القرار السياسي فيجد هؤلاء أنفسهم أمام مسلك واحد لا بديل عنه هو تحطيم التردد والانتقال بصورة حاسمة للقيام بالغزو.

6- ردود فعل المواطنين :

لاحظ السكان خطورة التغلغل الإيطالي الاقتصادي خاصة من قبل بنك روما، فارسلوا برقية إلى الاستانة اعلنوا فيها استعدادهم للدفاع عن بلادهم بدمائهم داعيين السلطان للتدخل العاجل، وتضمنت البرقية عزم المواطنين على المقاطعة التجارية مع الايطاليين، غير أن الدولة العثمانية كانت متقاعسة عاجزة في مواجهة العدوان الإيطالي المتربص، في حين اقترح الوالي رجب باشا ووفاء لتسديد الديوان التي على عاتق الاهالي اقراضهم من البنك الزراعي العثماني الذي افتتح فروعا له في ولاية طرابلس الغرب[2] .

وفي ظل هذا الوضع الرهيب الذي آلت إليه حال البلاد عقد المواطنون والأعيان وعلى رأسهم بشير السعداوي اجتماعا في مدينة الخمس سنة 1910 حضره مندوبو طرابلس الغرب الممثلون في

(1-)Malgeri, F, op cit, pp21,23,24.

(2)- محمود حسن صالح منسي، الحملة الايطالية على ليبيا، دراسةوثائقية في استراتجية الاستعمار والعلاقات الدولية، دار الطباعة الحديثة، القاهرة، 1980، ص6، 36.

مجلس المبعوثان العثماني[1]، وممثلين عن مدينة مصراته وسرت وزليتن ومسلاتة، واتفقوا بالاجماع على قرار قطع العلاقة مع بنك دي روما والتوقف عن بيع الأراضي للبنك واخذ القروض منه ومقاطعة خطوط البواخر الايطالية العاملة في ليبيا. وقدمت قرارات المؤتمر إلى المتصرف العثماني في الخمس رشيد بك، وارسلت نسخ منه إلى الصحف الأوربية ومن بينهم صحيفة التايمز البريطانية لنشرها، كما تشكلت لجنة لمراقبة تنفيذ القرارات المنبثقة على المؤتمر، ومنها مطالبة الدولة العثمانية باقالة الوالي العثماني واستبداله، وفعلا استجابت الدولة العثمانية واستبدلته بالمشير ابراهيم باشا الذي عرف عنه الآخر بعدائه الشديد للايطاليين، حيث قام هذا الأخير بعدة اجراءات ضد سياسة التغلغل الايطالي، فكان من بينها:[2]

1- منع فرع بنك روما من قطع الأحجار الاثرية من قرقاش وجنزور، وذلك بحجة عدم إخراج المعادن بدون ترخيص، وأن تلك المنطقة عسكرية، ولا يجب الاقتراب منها.

2- مطالبة المواطنين بالإنخراط في الجندية .

3- ضرورة وضع خرائط حربية للمناطق التي تصلح لحشد القوات والدفاع عنها .

4- المطالبة بإرسال الأسلحة والذخيرة إلى طرابلس لمواجهة الايطاليين .

لم تستجب الحكومة العثمانية لمطالب الليبيين في البداية، ونظرا لإلحاح الأعيان والوطنيين استجابت وارسلت في 21 سبتمبر 1911م الباخرة ادرنة محملة بالأسلحة والذخائر والمؤن إلى طرابلس ووزعت على الأهالي[3].

---

[1]- مجلس المبعوثان :يمثل الهيئة التشريعية الثانية في الدولة العثمانية بموجب قانون (الدستور) العثماني لعام 1876، ومثّل طرابلس الغرب فيه في المشروطية الاولى العضوان وهما: مصطفى الحمداني وسليمان القبطان خلال الفترة الاولى الممتدة من 03/29/إلى 1877/06/26م، ثم في الفترة الثانية الممتدة من 1877/12/13م وإلى 1878/02/14م مثلها فيهما مصطفى الحمداني والحاج أحمد غالب، ثم علق السلطان عبد الحميد الثاني العمل بالدستور. وفي المشروطية الثانية مثّل طرابلس الغرب كل من الاعضاء: محمد بن فرحات والصادق بالحاج ومحمود ناجي، مصطفى بن قدارة، سليمان الباروني، عبد القادر جامي، عمر باشا منصور ويوسف بن شتوان وذلك خلال الفترة الاولى الممتدة من 1908/06/03موإلى 1911/06/03م ؛ ينظر أورخان سعد الله كولوغلو، ليبيا والليبيون في مجالس النواب العثمانية، تر، عبد الكريم عمر ابو شويرب، مر اجعة صلاح الدين السوري، دار الكتب الوطنية، بنغازي – ليبيا، 2012م، ص9.

[2]- مصطفى حامد ارحومة، " تطور الوعي السياسي في المجتمع العربي الليبي، المقاومة .- الاستسلام- الوحدة .. "، اعمال الندوة الثامنة حول المجتمع العربي الليبي 1835—1950، المنعقدة في26-27-/2000/09م، مركز الجهاد، طرابلس، 2005، ص473-474.

[3]- مصطفى حامد ارحومة، نفسه، ص474.

7- النشاط الدبلوماسي والدعائي الايطالي:

حينما استكملت ايطاليا وحدتها السياسية عام 1870م بدأت تتطلع إلى الدخول في مجال المنافسة الاستعمارية، وكان من ضمن مشاريعها هو احتلال ولاية طرابلس الغرب وبرقة، فكانت أولى مبادراتها لتحقيق وتجسيد ذلك الطموح الاستعماري هو اقناع وكسب تأييد الدول الاستعمارية الأوربية وخاصة بريطانيا وفرنسا وألمانيا.

ومن خلال واقع الحراك الدولي القائم آنذاك ادركت ايطاليا ثقل بريطانيا في مجال العلاقات الدولية فعملت على كسب رضاها ومساندتها من أجل احتلال ولاية طرابلس الغرب وذلك من خلال تقديم تأييد مباشر وصريح من فرنشسكو كريسبي لبريطانيا في قمع ثورة أحمد عرابي بمصر عام1882م، وهذا التأييد ترتب عنه رد سريع من قبل الحكومة البريطانية من خلال رسالة بعثت بها للحكومة الايطالية جاء فيها: " إذا تغير الوضع القائم في حوض البحر الابيض المتوسط فسيصبح احتلال ايطاليا لطرابلس ضرورة ملحة حتى لا يصبح حوض المتوسط بحيرة فرنسية "[1]. وقد أثبت السفير الإيطالي (المركيز امبريالي) بأن وزير خارجية بريطانيا ادوارد غراي مقتنع تماما ب أحقية ايطاليا باحتلال طرابلس وبرقة وأنه يمكن تقديم الدعم المادي والمعنوي إذا استلزم الأمر[2].

ولم يلاحظ على السياسة البريطانية أنها تتماشي مع أراء ومواقف رحالتها في طرابلس "كوبر" حينما أكد بأنه لابد من أن تقع طرابلس في يد دولة لا تصطدم مصالحها المادية مع مصالح بريطانيا[3]، وهو يلمح لايطاليا ويحذر بذلك من التوغل الفرنسي الذي يتعارض ولايخدم المصالح البريطانية .

---

[1]- سلام محمد علي حمزة الأسدي، الغزو الايطالي لليبيا1911 بين التسويات الدولية والاستعداد العسكري1878-1911، دراسة وثائقية تحليلية، مجلة كلية التربية الأساسية العدد13، جامعة بابل، سبتمبر2013، ص 407.

[2]- عبدالمولى صالح حرير، التمهيد للغزو الايطالي وموقف اللبيين منه، ط2، ج2، منشورات مركز الجهاد الليبي، طرابلس، 2008، ص31 .

[3]- سلام محمد الاسدي، المرجع السابق، ص407.

أما مع ألمانيا فقد انضمت ايطاليا للحلف الثلاثي في عام1883م، مما أكسبها اعتراف بسمارك عام 1887بأحقيها في ا حتلال برقة وطرابلس، وكان وراء ذلك الاعتراف من أجل تقوية علاقتها مع ايطاليا وزيادة الصدام بين هذه الأخيرة وفرنسا[1].

وبعد كسب تأييد كل من روسيا والنمسا أيضا، لم يبق من أمور التسوية إلا مع فرنسا، فهذه الأخيرة لم يكن له ا اطماع حقيقية في ولاية طرابلس الغرب كاملة بقدر ما كانت تفكر في اقليم فزان، لهذا تعاملت مع الأطماع الايطالية في طرابلس وفق سياسة مرنة تهدف للعمل إلى فك الإرتباط القائم بين ايطاليا والتحالف الثلاثي الذي يضم ألمانيا والنمسا والمجر، وتعهدت فرنسا بأن تقف إلى جانب ايطاليا بدون شروط ولاتصادم مصلحي، وهذا ما ترتب عنه عقد معاهدات سرية اعترفت فيها ايطاليا باحترام مصالح فرنسا في مراكش وتونس ومقابل اعتراف فرنسا باطلاق يد ايطاليا في ولاية طرابلس الغرب[2].

تعاون رجال السياسة الاستعمارية الايطالية مع البعثات التبشيرية المسيحية فكانت هذه الأخيرة تعمل بوحيهم وتنفذ برامجهم، وقد حقق هذا التعاون غاياتهم ومطامحهم فقال قائلهم :"إن اللغة الايطالية منتشرة بين الأهليين كالعربية وأنها لغة التخاطب التجاري، وأن الأجنبي إذا حل بليبيا يشعر بضرورة تعلمه لها " [3] . ويبدو أن هذه المقولة مبالغ فيها كثيرا فكيف للغة جالية لا يتجاوز تعدادها الألف نسمة لها كل هذا الطغيان في حين أن الوجود العثماني كان قائما فيها منذ**1551**م.

خاضت الحكومة الايطالية حملة دعائية منظمة وكبيرة عبر الصحافة لتشجيع وإلهاب الحماس في نفوس مواطنيها لخوض غمار الحرب والروح الاستعمارية، وإثارة السخط على الاستانة وسلطانها المستبد بحسب وصفهم ، وأخذت تلك الشرارة تشتعل رويدا رويدا لتتحول إلى سعير ملتهب وثوران بركان يكاد ينفجر[4].

---

(1)- عبدالمولى صالح حرير، المرجع السابق، ص26-30.

(2)- عبدالمولى حرير، نفسه، ص32.

(3)- محمد مصطفى بازمة، بداية المأساة ...، المرجع السابق، ص36-37.

(4)- بازمة، المرجع نفسه، ص37-38.

ومن جملة الأكاذيب التي تستند عليها الصحف الايطالية لاقناع الرأي العام الايطالي بأن العرب اللليبيين يكرهون الأتراك كراهية شديدة ويرحبون بالايطاليين كثيرا لأنهم سيخلصونهم من ظلمهم واستبدادهم الذي طال امده منذعام1551م [1].

جل الأكاذيب التي ساقتها الصحافة استطاعت من خلالها كسب التأييد والمساندة من الرأي العام الايطالي التي كانت تصب في صالح رجال الساسة الاستعمارية الايطالية.

وفي حين تهيأت الظروف لايطاليا لاحتلال ليبيا ، أسهمت ظروف محلية أخرى في تلكأ وخوف بأن قامت جماعة الاتحاد والترقي بانقلاب أطاح بالسطان عبد الحميد الثاني 1908ونادوا بشعارهم "حريات – عدالات– مساوات " واقاموا حكومة ديمقراطية وبرلمانا يمثل مختلف سكان الامبراطورية العثمانية فكان صدمةو تخوفا في وجه دعاة الغزو الايطالي على ليبيا لما يستوجب التأخير والانتظار إلى ما ستؤول إليه الأوضاع في الأستانة. وقد يتبخر حلم وأطماع الاستعمار نهائيا وخاصة إحياء نشاط مجلس المبعوثان وإشراك الليبيين فيه مما يقوي فيه حس الوطنية والقومية والحرية ولا يسهل بعد ذلك إخضاعهم واستسلامهم[2]

8– التحضيرات العسكرية لعملية الاحتلال :

عقد البرلمان الايطالي اجتمعا خاصا في شهر جوان 1911م تعلقت أشغاله بالقضية الليبية حيث وافق بالإجماع جل نواب البرلمان على احتلال ليبيا ماعدا نائب واحد فقط عارض فكرة الاحتلال وهو الامير كايتاني principe Caitani الذي اعتبر قرار احتلال ليبيا مجازفة خطيرة جدا بل جنون وتعامي عن العواقب يجب التراجع عنها وهذا التخف الذي ابداه نابع عن دراية كاملة للواقع الليبي خاصة في ظل وجود شيخ الطريقة السنوسية واتباعها المتعصبين الاشداء والتي لامحال ستؤدي إلى استمرار أمد الحرب، ويذكرهم بمغامرة احتلال اريتريا التي مازلت ايطاليا تعاني من

---

[1]- علي نشمي حميدي، "الأكاذيب والحجج الملفقة التي ساقتها الصحافة الايطالية لاحتلال ايطاليا لليبياعام1911م"، **مجلة كلية التربية الأساسية**، المجلد 23، العدد97، الجامعة المستنصرية، العراق2017، ص937.

[2]- عبد المولى صالح حرير ، المرجع السابق،ص38؛ ينظر أيضا نصر الدين صادق العربي ،الأطماع الايطالية..، المرجع السابق،ص109-111

تداعياتها. ورغم ذلك التحذير إلا أن اصرار الحكومة والبرلمان وبما فيه معظم الشعب الايطالي الذي أصبح مهيأ- بفضل الدور الذي لعبته الصحف- ومندفعا لمشروع الاحتلال[1].

شارك في الحملة الايطالية عسكريون من جنسيات مختلفة من الأرجنتين والنمسا والمجر واليابان وغيرها، ومن أجل انجاح الحملة وفرت كل الإمكانيات العسكرية من مدافع وذخيرة ومتفجرات ومواد غذائية ومستلزمات صحية من أطباء وخيام لايواء الجرحى، وزودت بواخر النقل بعوامات لتسهيل عمليات الإنزال للجنود والمواد المختلفة.

-قرار الغزو الإيطالي على ليبيا:

قبيل استكمال ايطاليا كل اجراءات الغزو عملت على مراجعة مواقف الدول الأوربية التي أبدت موافقتها المبدئية والسعي للحصول على التأييد النهائي والصريح قبل الشروع في تنفيذ قرار التحرك العسكري والذي تمّ وفق مراحل هي : الإنذار، إعلان الحرب، الإنزال.

8-1-الإنذار الإيطالي:

اتخذت الحكومة الايطالية في مغادرة الباخرة "درنة" اسطنبول صبيحة23 سبتمبر1911م، محملة بالأسلحة والذخائر والجنود والضباط العثمانيين باتجاه طرابلس، ذريعة وفرصة لأ ثارة النزاع بتوجيه مذكرة إلى الحكومة العثمانيةعن طريق الوزير المفوض و القائم بأعمالها في اسطنبول "دي مار يتو"، عبرت فيها عن قلقها بسبب هيج ان سكان طرابلس الذي اصبح يهدد الرعايا الإيطاليين ونشاطهم، كما حذرت المذكرة الباب العالي من تدهور الوضع الأمني في طرابلس وطالبت بعدم نقل السلاح إلى الشمال الإفريقي[2].

وقد تسلم إبراهيم حقي باشا المذكرة من "دي ماريتو" التي كانت تتضمن عدة مطالب تقدمت بها ايطاليا منها:[3]

- إخراج القوات العثمانية من طرابلس.

---

[1]- محمد مصطفى بازمة، بداية مأساة، المرجع السابق، ص 40-42.

[2] -ز. ب. ياخيموفتش، المرجع السابق، ص62. ومحمود العرفاوي..، المرجع السابق، ص40، أيضا مصطفى بازمة، العدوان أو الحرب بين ايطاليا وتركيا في ليبيا، ج1، مكتبة الفرجاني، طرابلس، ليبيا، 1985، ص22.

(3) -H.Hearder, opcit, p189.

- تشكيل جندرمة في هذه البلاد تحت قيادة الضباط الطليان
- أن تكون إدارة الجمارك بأيدي موظفين من الإيطاليين
- لا يتعين والي طرابلس إلا بموافقة ايطاليا ورضاها

تباحث رئيس الوزراء العثماني إبراهيم حقي باشا، مع " دي ماريتو" في 26سبتمبر1911م حول إمكانية التوصل إلى حلول للأزمة الاقتصادية بمنح ايطاليا جميع الامتيازات الاقتصادية، ليرد عليه القائم بالأعمال الايطالية بأن الحكومة لإيطالية قد فصلت في الأمر و قررت العمل العسكري، دون الالتفات إلى المقترحات العثمانية، حيث وجهت برقية ليلة 26 سبتمبر "نص الإنذار النهائي" إلى القائم بأعمالها في إسطنبول، الذي صاغه "سان جوليانو"ووقعها جوليتي (رئيس الوزراء)، وبعد موافقة "الملك إيمانويل" حرر الإنذار النهائي، وتشكل مجلس مصغر ضم رئيس الوزراء، وزير الشؤون الخارجية، وزير الحربية، وزير البحرية، وتقرر ألا يوجه الإنذار النهائي إلى الدولة العثمانية إلا عشية إقلاع الحملة بطريقة لا تسمح للعثمانيين بإرسال الإعدادات إلى ليبيا ، ودون أن تنتظر الحكومة الايطالية جوابا على مذكرتها السابقة، أرسل الإنذار النهائي إلى القائم بالأعمال الإيطالية في اسطنبول في ليلة 27/26 سبتمبر، وسلمها " دي ماريتو" إلى الصدر الأعظم في الساعة الثانية والنصف ظهر يوم 28سبتمبر خلال استقبال إبراهيم حقي باشا الدبلوماسيين من ممثلي القوى الكبرى[1]،كما سلم نص المذكرة إلى القائم بالأعمال العثمانية في روما "سيف الدين باي" يوم 28 سبتمبر وفي الساعة الثامنة مساء[2]. ومن جملة ما جاء في الإنذار ما يلي: [3].

" لم تتوقف الحكومة الايطالية أبدا خلال عدد من السنين عن تذكر الباب العالي بالضرورة القصوى لوضع حد لحالة الإرباك والإهمال اللذين تركت فيها تركيا كلا من طرابلس وبرقة وأن تتمكن هاتان المنطقتان من التمتع بنفس التقدم الذي تحقق في أرجاء أخرى من إفريقيا الشمالية".

---

(1) - أحمد عزت الأعظمي، القضيةالعربية، تاج، بغداد، 1932م، ص 37.

(2)- جرانت هارولد تمبرلي، أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين، 2ج، تر محمد علي ابودرة، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، 1978م، ص 141.

(3)- رشيد رضا، "انذار ايطاليا للدولة العثمانية"، **مجلة المنار**، المجلد 14، ج 10، 22 أكتوبر 1911م، ص 782 – 784. ومحمد سيد كيلاني، الغزو الإيطالي على ليبيا والمقالات التيكتبتفي صحف الحرية ما بين1911-1917م، دار الفرجاني، طرابلس، ط1، 1996م، ص37، 38؛ ينظر**الملحق رقم:22**

"إن وصول ناقلات عثمانية عسكرية إلى طرابلس الغرب لم يفت الحكومة الملكية لفت نظر الحكومة العثمانية إلى نتائجه الخطيرة، لا يمكن إلا أن يزيد من خطورة الحالة ويفرض على حكومة الملكية الإحتياط للأخطار الناجمة عن ذلك" .

"إن الحكومة الإيطالية ترى نفسها وفي الحالة هذه مجبرة على التفكير في حماية كرامتها ومصالحها ولذا قررت القيام باحتلال طرابلس وبرقة عسكريا" .

وقد جاء في آخر الإنذار عدم معارضة القوات الإيطالية في الاحتلال، وإن الاتفاقيات تجري فيما بعد لتسوية الأوضاع بين الدولتين، وطلب الرد خلال 24 ساعة، وفي حالة تأخره عن الأجل المحدد فإن الحكومة الإيطالية تجد نفسها مضطرة إلى اتخاذ الخطوات الرامية إلى تثبيت الاحتلال.

8-2- الرد العثماني على الإنذار:

أرسل "حقي باشا" ياور إلى خالد ضياء بك رئيس الديوان السلطاني، يترجى من خلاله مقابلة السلطان "حيدر رشاد الدين"ليتدبر معه الأمر في كيفية الرد الذي لا يقبل التأجيل وكان عرجا لتطوره في هذه المسألة محاولا إيجاد حل مناسب لموقف حكومته لحفظ كرامة الإمبراطورية العثمانية إذ أن طرابلس الغرب كانت مهملة من الناحية العسكرية لا توجد بها قوات كافية لصد الإيطاليين[1].

لهذا طلب حقي باشا استشارة سعيد باشا، فاقترح عليه: **"** إذا لا يمكن الحرب، فهل يمكن التسليم؟ وإذا علمنا أنه لا يمكن التسليم ولا يمكن الحرب فهل من المحال إيجاد حل وسط بين الحرب والصلح**"**. وقد توصل حقي باشا إلى أن الحل الوسط هو الصلح، ولكنه وجد مخرجا من القضية فاستقال وترك الأمر ل: سعيد باشا حيث كلفه السلطان بتشكيل وزارة جديدة بعد قبول استقالة حقي باشا[2].

إن إرسال الإنذار في حد ذاته وتحديد مدة زمنية قصيرة للرد عليه بعد إعلان الحرب والصيغة التي كتب بها الإنذار لم تدع مجالا للأتراك لحفظ ماء الوجه وحفظ القليل من هيبتهم[3].

---

(1)- محمد الأعظم، " القمر وما وراء القمر"، **مجلة الأفكار**، عدد7 يونيو 1956م، ص 6.

(2)- محمد الأعظم، المصدر السابق، ص7.

(3)- ز.ب. ياخيموفتش، المرجع السابق، ص 61، 62.

وعلى كل حال فقد تولى"سعيد باشا" رئاسة الوزراء وخاطب الحكومة الإيطالية بالرد على الإنذار[1]وسلم الرد في الساعة السادسة من صباح يوم 29 سبتمبر1911 إلى دار السفارة الإيطالية بالأستانة[2].

هكذا نجد أن الدولة العثمانية من خلال ردها أنها تحاول حفظ كرامتها، فلم تقبل ولم ترفض، بل رضخت لمناقشة تنازلات اقتصادية مع الحكومة الإيطالية، مقابل الحفاظ على كرامتها بأن لا تحتل ايطاليا طرابلس، وراحت تبرر عن أخطاءها في طرابلس. وبهذا يكون الرد العثماني على الانذار الايطالي تشجيعا لإيطاليا على اعلان الحرب دون التخوف من الدولة العثمانية.

8-3-إعلان الحرب:

رأت الحكومة الإيطالية أن هذا الجواب فيه مماطلة ومراوغة لهذا قرروا إعلان الحرب في اليوم الذي تسلموا فيه الرد التركي29سبتمبر 1911م، وقد جاء في إعلان الحكومة الإيطالية للحرب ما يلي[3]:

"أن الدولة العثمانية لم ترسل ردا مقنعا في المدة المحددة، واعتبر هذا دليلا على اهمال المصالح الايطالية في طرابلس كما حمل المسؤولية كاملة للحكام العثمانيين، وأن ايطاليا عليها التدخل لحماية حقوقها ومصالحا، وبهذا فإن ايطاليا تقطع علاقاتها الودية مع الدولة العثمانية وتعلن أنها في حرب معها".

وفعلا أصدرت وكالة الأنباء الرسمية الإيطالية في 29 سبتمبر1911م بيان ذكرت فيه: "بما أن الحكومة العثمانية لم تقبل المطالب التي احتواها الإنذار الإيطالي فإن إيطاليا والإمبراطورية العثمانية ابتداء من اليوم 29 سبتمبر ومن الساعة الثانية والنصف تصبحان في حالة حرب وتكفل الحكومة الملكية حماية جميع الجاليات في طرابلس وبرقة أيا كانت جنسيتها بما تحت يدها من إمكانيات، وتحاط الدولة المحادية سريعا بأمر حصار سواحل طرابلس وبرقة"[4].

وما يمكن استنتاجه هو أن ضعف الدولة العثمانية ومحاولات الإصلاح المتأخرة إضافة إلى سياسة التساهل والتسامح التي انتهجتها بمنحها للدول الأوربية امتيازات هي التي مكنت من سياسة

(1)- رشيد رضا، المرجع السابق، ص 782 -784. محمد سيد كيلاني، المرجع السابق، ص 38- 40.

(2)- محمد مصطفى بازامة، بداية المأساة، المصدر السابق، ص 26.

(3) - محمد سيد كيلاني، المرجع السابق، ص 40، 41.

(4-)Robert et cornevin, M,op, cit, p 322.

التدافع للاطماع الاستعمارية على ولاياتها ومنها ولاية طرابلس الغرب، وذلك من خلال التوغل السلمي عبر آليات متعددة كانشاء المدارس والمؤسسات الخدمية وشراء الأراضي والتخفي والتخابر باسم البعثات الاستكشافية، وتواطؤ دولي من خلال عقد الاتفاقيات لتسوية الاطماع فيما بينهم قابله فشل و تخاذل حكومة استانبول بقيادة حقي باشا أمام الاطماع الايطالية ، هذا ما سهل من مهمة الحملة العسكرية الايطالية المباشرة المعلنة على ليبيا في29 سبتمبر 1911م .

خاتمة

منذ أن تمكن العثمانيون من طرد الغزاة الصليبيين "فرسان القديس يوحنا" من طرابس الغرب وإلحاقها بكيانهم وسلطتهم سعوا إلى تنظيم اأجهزة الحكم والإدارة فيها إلا أن بعض الولاة من حمل مسؤولية إدارة شؤونها طغى وتجبر على سكانها وفشل في فرض الأمن والاستقرار مما سهل انتقال سلطة إدارتها إلى أسرة كورغلية استطاعت في معظم الأحيان أن تفرض هيبة سلطانها وتنال رضى الأهالي وهذا ما سمح لها بمد نفوذها في أطراف الأيالة .

وفي ظل الظروف الدولية التي أصبحت تحيط بكيان الدولة العثمانية التي تسلل إليها الضغف والهوان بفعل تمسكها بنظم كلاسكية وخاصة في المجال العسكري مما حفز في تكالب الاطماع الاستعمارية الاوربية عليها والتي اخذت بمفاتيح القوة الصناعية ، فتأثر السلاطين العثمانيون بالواقع الاوربي فعملوا على الأخذ بالنظم والقوانين الغربية رغبة في تحسين الأوضاع وتلبية للمطالب والضغوطات الاوربية الداعية إلى الإصلاح وتحقيقا لمصالحها في اطار سياسة الامتيازات .

وفي طرابلس الغرب، عملت الدولة العثمانية على إنهاء حكم الأسرة القرمانلية واستعادة سلطتها المباشرة عليها عام 1835م، في ظل التنافس الاوربي على ممتلكاتها وخاصة بعد سقوط ايالة الجزائر عام1830م في يد الاستعمار الفرنسي.

تزامنت عودة السلطة العثمانية على طرابلس الغرب بتبني السلطنة سياسة الانفتاح والحداثة وفق آليات جديدة في نظم الحكم والإدارة من خلال اقتباسها للنظم الاوربية وخاصة الفرنسية منها، وصدور مرسومي شريف كلخانة 1839م والخط الهمايوني 1856م، واصطلح على سياسة الانفتاح بتسميته "عهد التنظيمات " الذي توج بصدور المشروطية الأولى " دستور 1876م"، هذه التنظيمات شملت مختلف مجالات الحياة المواطن العثماني.

ومثل باقي الولايات العثمانية خضعت ولاية طرابلس الغرب لسياسة التحديث حيث اعيد تنظيم الجهاز الإداري للولاية بتقسيمها إلى وحدات ادارية " مركز الولاية — لواء — قائم مقام —ناحية " يشرف على تسييرها طاقم من الموظفين مهيكلين وفق قوانين متخصصة في كل قطاع ومضبوطة ومتسلسلة هرميا، ويأتي على قمته الوالي وفي قاعدته عامة الناس ،كما اسهمت بعض الفئات النافذة والتي حظيت بشرف المسؤولية والتسيير في لعب دور الوساطة والتقارب بين السلطة الحاكمة وعامة المجتمع .

تم استحداث العديد من الأجهزة الإدارية التي لم يكن لها وجود في السابق كاستحداث نظام المحاكم، مثل إنشاء المحكمة الابتدائية، محكمة الاستئناف، محكمة الجزاء والتمييز، المحكمة التجارية، فكان نظام عمل هذه المحاكم وفق قانون الجزاء الهمايوني الصادر في عام 1857م، ومن مهامها ما نصت عليه مجلة الأحكام العدلية، وهذا التحديث لم يلغ العمل بالمحكمة الشرعية التي بقيت محافظة على وظيفتها طبق النصوص الدين الإسلامي والتي كان غالبية الليبيين يفضلون رفع شكاويهم وتظلماتهم وقضاياهم إليها .

عملت سلطات الولاية على توفير القدر الممكن من الخدمات الصحية للمواطنين، نظرا لما تتعرض إليه الولاية من مختلف الأمراض والأوبئة نتيجة طابع المناخ الجاف الذي يسود المنطقة الذي يترتب عنه المجاعات، فأقامت لذلك المحاجر الصحية والمستشفيات والصيداليات وارسال البعثات العلمية إلى الخارج لتكوين الطاقم الطبي للاشراف على هذه المراكز، وبالرغم من محدودية هذه الخدمات إلا أنها ساهمت إلى حد كبير في تخفيف الآلام والمعاناة على المرضى ومكافحة الأمراض المعدية والقضاء على بؤر التلوث المتسببة في انتشارها.

وفي قطاعي الزراعة والصناعة ، عملت الدولة العثمانية على تطوير وتنمية القطاعين ، فقد شجعت الفلاحين على زراعة أنواع عديدة من المحاصيل كالقمح والشعير وزراعة الزيتون والبطاطا والخضروات وادخلت محاصيل جديدة لم تعرفها الولاية من قبل، كزراعة البن وأشجار التوت مقابل اعفاءات ضريبة لعدة سنوات على بعض المحاصيل، فكان لهذه السياسة والاهتمام اثر ايجابي في زيادة المساحات الزراعية وتقنين ملكية الأراضي الزراعية "قانون الطابو".

أما الصناعة فغلب عليها الطابع التقليدي، وبفضل سياسة التحديث شهدت تحسن من خلال فتح مدرسة الفنون والصنائع لتعليم الأطفال والشباب ذكورا واناثا مختلف الحرف والصنائع وادخلت الانوال الحديثة في قطاع النسيج مما أدى إلى تحسن انتاجه كما ونوعا، وحققت بعض الحرف كفاية في الطلب المحلي وتصدير فائض الإنتاج إلى الدول المجاورة كتونس ومصر .

احتلت التجارة الصدارة في النشاط الاقتصادي بحكم موقع الولاية في مفترق الطرق التجارية الصحراوية والبحرية ومن كل الاتجاهات، وقد تمكن اليهود من السيطرة على هذا القطاع وربح أموالا كبيرة خاصة من خلال ارتباطهم ببعض الشركات الأجنبية العاملة بالولاية.

ارتكزت جل الإصلاحات حول المدن الساحلية واهملت باقي المناطق الداخلية وفسحت المجال للجاليات الأجنبية بموجب قوانين الامتيازات ممارسة مختلف الأنشطة والتي مكنتهم من التحكم في الكثير من القطاعات الاقتصادية وخاصة الجالية الايطالية، وما لعبه بنك روما في الهيمنة والتدخل في شؤون التسيير في دواليب حكم الولاية الذي افضى في النهاية إلى فرض منطق قوة التغلغل الاقتصادي السلمي ثم الاحتلال العسكري في اكتوبر 1911م .

وضمانا لتطبيق الاجراءات الإصلاحية في مختلف المجالات تطلب قيام جهاز امني مهمته تطبيق الأحكام والمحافظة على الأمن والاستقرار في مختلف ارجاء الولاية، وبالخصوص في المناطق الصحراوية حيث تتعرض القوافل التجارية لأعمال السلب والنهب وذلك بإقامة فرق من قوات الأمن "الهجانة" لحراسة الطرق والقوافل التجارية وغيرها.

تطلب تطبيق النظم الإصلاحية بالولاية إلى الكثير من الأموال وتحمل الأهالي النصيب الأكبر فيها من خلال عملية جباية الضرائب التي شملت الإنسان والحيوان والزرع وكافة الأنشطة الاقتصادية الأخرى وحتى دعم الجيش العثماني في حروبه، مما ارهق المواطن الليبي وحتى أنها لم ترع مواسم الجفاف والقحط للتخفيف عنه . فكانت السياسة الضريبية هي الأشد وطأ على الأهالي وزادت من حدة التنافر والعداء بين السلطة والرعية .

عرفت مظاهر الإصلاح الثقافي والفكري أكثر عمقا وشمولية من بقية المجالات الأخرى حيث شهدت انتشارا واسعا للمؤسسات التعليمية الحديثة ، وفتحت البعثات العلمية نحو الأستانة افاقا رحبة للطلبة المتمييزين من أجل استكمال النهم من مختلف المعارف . وفي حين لم يمنع المؤسسات التعليم التقليدية من مواصلة وظيفتها بل كانت الخزان الداعم للمؤسسات الحديثة .

تدعمت المؤسسات التعليمية الحديثة بانتشار مكتبات وطنية عمومية وخاصة ودور للطباعة وميلاد صحف متنوعة سياسية واجتماعية وثقافية علمية اسهمت في تنامي وتنشيط الحياة الفكرية وتوجيهها بما يخدم مصلحة البلاد.

بفضل المؤسسات التعليمية التقليدية منها والمستحدثة تكونت فئة من الشباب المثقف التي تحملت عبء ومسؤولية تعبئة الرأي العام للتصدي للتغلغل الاستعماري الاوربي عامة والايطالي

خاصة على الصعيدين الاقتصادي والثقافي وذلك عن طريق الصحف الوطنية وتأسيس جمعيات ذات طابع سياسي وثقافي واجتماعي .

لم تستطع آليات التحديث بالولاية وخاصة في المجال العسكري من أن توفر حيزا من الحيطة والحذر الأمني في مواجهة أخطار التكالب الاستعماري الأوربي بل إن رجال الساسة في هرم السلطة العثمانية اصابهم التخاذل ومنهم المتواطئ الذي سهل من مهمة الاحتلال الايطالي على الولاية في أكتوبر1911م.

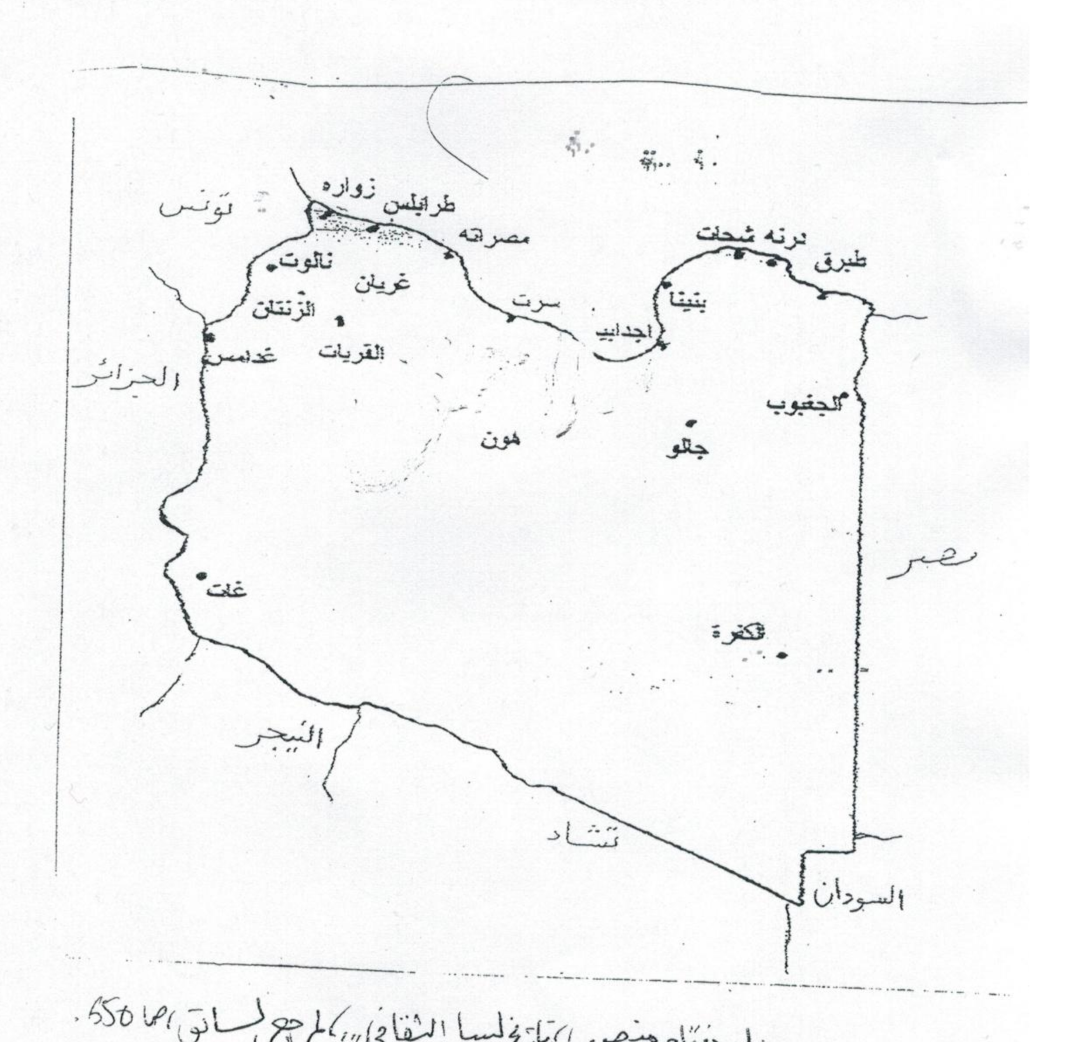
وتقييما لسياسة الإصلاحات العثمانية في ولاية طرابلس الغرب فهي تخضع لعدة اعتبارات ليتبين مدى نجاح تلك السياسة أو فشلها، فالولاية فقيرة في امكانياتها يغلب عليها الطابع الصحراوي يعيش سكانها حياة البداوة، يفضلون الاحتكام إلى أعرافهم القبلية وتقاليدهم المحلية، ولامعنى للإدارة في حياتهم، وكل محاولة للمساس بهذا الكيان يعتبر اعتداء على قيمه ويجب مواجهته بكل السبل الممكنة.

حقيقة إن الخوض في البحث في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي عموما وفي ولاية طرابلس الغرب في العهد العثماني الثاني خصوصا، من الأمور الصعبة جدا للوصول إلى اصدار احكام واستنتاجات نهائية نظرا لتفاعل هذه العوامل مع بعضها البعض وخصوصا فيما يتعلق إلى طبيعة الفرد الليبي الذي يفضل البقاء في اطر الحياة القبلية واضعا بذلك مسافة فاصلة بينه وبين السلطة الحاكمة .

ملاحق

الملحق رقم:01

تحديد مواقع المدن الليبية



_ علي مفتاح منصور، تاريخ ليبيا الثقافي،، المرجع السابق، ص 650.

365

الملحق رقم:02

أجور الموظفين لشهر واحد من سنة 1911والتي بلغ مجموع ما صرف 548710قرشا

وهي موزعة كالتالي:

أ — في المركز

الوالى	١٥٠٠٠ قرشاً
مدير التحريرات	٣٠٠٠
قلم التحريرات	٥٦٥٠
قلم الأوراق	٣٧٠٠
مجلس الإدارة	٢٩٠٠
مدير النفوس	١٢٠٠
مأمور الجوازات	٤٠٠
مدير الشئون الأجنبية	٢٥٠٠
	٣٧٨٥٠

ب — مأمورو الالوية الملحقة

متصرف فزان (من الدرجة الأولى)	٦٠٠٠ قرشاً
متصرف الخمس (من الدرجة الثانية)	٥٠٠٠
متصرف الجبل (من الدرجة الثالثة)	٤٠٠٠
مديرو الدوائر والتحريرات	١٠٧٠٠
كتاب مجلس الإدارة	٢٥٥٠٠
مأمورو النفوس وكتابها	٣٧٥٠
	٣٢٠٠٠

ح — مأمورو الأقضية

خمسة من أقضية الدرجة الأولى	١٢٥٠٠
أثنا عشر من أقضية الدرجة الثانية	٢٤٠٠٠
ثلاثة من أقضية الدرجة الثالثة	٤٥٠٠
كتبة التحريرات	٨٥٠٠
مأمورو وكتاب النفوس	١٣٧٥٠
	٦٣٢٥٠

د — مأمورو النواحى

سبعة من نواحى الدرجة الأولى	٥٦٠٠
تسعة من نواحى الدرجة الثانية	٥٤٠٠
ثلاثة من نواحى الدرجة الثالثة	١٥٠٠
كتاب النواحى	٤٠٠٠
	١٦٥٠٠

هـ — متفرقات

ألف من المستخدمين ورؤساء العشائر فى الجبل	٨٥٠٠
اللوازم	٣٦٩١٠
النثريات	٣٩٠٠٠
السجون	٤٨٠٠
طبيب الجبل	١٦٠٠
أجور وتعيينات ومصالحه	٣٠٨٣٠٠
	٣٩٦١١٠

- أحمد صدقي الدجاني، ليبيا قبل الإحتلال، ص 209-210.

366

ملحق رقم : 03

ولاة طرابلس الغرب في العهد العثماني الثاني (*)

1) – مصطفى نجيب باشا **1835**

2) – محمد رائف باشا **1835–1836**

3) – طاهر باشا **1836–1837**

4) – حسن باشا الجشمهلي **1837–1838**

5) – علي عشقر باشا **1838–1842**

6) – محمد أمين باشا **1842–1847**

7) – محمد راغب باشا **1847–1848**

8) – أحمد عزت باشا (الولايات الأولى) **1848–1852**

9) – مصطفى نوري باشا **1852–1855**

10) – عثمان باشا **1855–1858**

11) – أحمد عزت باشا (الولاية الثانية) **1858–1860**

12) – محمود نديم باشا **1860–1867**

13) – علي رضا باشا (الولاية الأولى) **1867–1870**

14) – محمد حالت باشا **1870–1871**

15) – محمد رشيد باشا **1871–1872**

16) – علي رضا باشا (الولاية الثانية) **1872–1874**

17) – سامح باشا **1874–1875**

18) – مصطفى عاصم باشا **1875–1876**

19) – مصطفى باشا **1876–1878**

20) – علي كمال باشا **1878**

21) – محمد صبري باشا **1878**

22) – محمود جلال الدين باشا **1878–1879**

23) – أحمد عزت باشا (الولاية الثانية) **1879–1880**

24) – أحمد راسم باشا **1881–1896**

25) – نامق باشا **1896–1898**

26) – هاشم باشا **1899–1900**

27) – حافظ محمد باشا **1900–1902**

28) – حسن حسين باشا **1902–1904**

29) – رجب باشا **1904–1908**

30) – أحمد فوزي باشا **1908–1910**

31) – إبراهيم أدهم باشا **1910–1911**

32) – نشأت باشا **1911–1912**

(*) – وفاء كاظم ماضي الكندي ، الواقع الاقتصادي والاجتماعي لولاية طرابلس الغرب، ص **415**.

الملحق رقم:04

التحرى على الكفلاء

وقدرتهم على الأستمرار فى الكفالة (البوقلمة)

[illegible]

من جملة وظائف مأموري الحكومة ومجالس الإدارة المحلية اجراء البوقلمة على كفالات المأمورين المالية مرة في كل ستة أشهر ومن تبين في ثروته ويساره واعتباره تغيير وتغير عن وقت كفالته او تبين وفاته تؤخذ على مكفوله كفالة جديدة ومن تبين اوجه قوته المالية واعتباره كما كان يصار الاشعار عنهم [illegible] كما صار الاشعار الى العموم بالدفعات في تحصيل ذلك والحال انه الى الآن لم يعتنوا باجراء هذه الاصول وبعض القضاءات والنواحي لم توجد الى الآن كفالات على اسماء صناديقها ومديري وكتبة مالها [illegible] لا تصدق على كفالاتهم كما اتضح من استعلامات تفتيش المالية وهذه الوظيفة كل من يتكاسل في اجرائها ولم يجر البوقلمة على الكفالات ولم يصدق الكفالات اذا ظهرت ذمة على مأموري المال فان ذلك راجع على المسبب ولذلك لزم تشكيل قومسيون في كل محل لتجري التحقيقات اللازمة على هذا الوجه وكفالات المأمورين الذين لم يظهر على ثروتهم واقتدارهم خلل يصرح بذلك على رأسه واسم مكفوله في دفتر بالقرارات وتصدق بضبطة ومن ظهر خلل في قدرته المالية من الكفلاء يطلب كفيل عوضه جديدا وتحرر كفالته بورقة [illegible] بعشرة قروش وتصدق [illegible] من مجالس الإدارة وتجعل فيهم دفترا مندرجا كذلك بضبطة وترسل هي واياه عنوة(؟) المقتضى بطرفكم على هذا الوجه سرعة وعجز او زيادة عن محكمة(؟) الولاية [illegible] الشهر

الملحق رقم:05

٣٤

سند كفالة لتعيين آغا بالمنشية

لما أن حصل الفضل والإحسان بنصيب وتعيين الحاج محمد الطوبجي آغة بالمنشية مكان المتوفي والده الآغا محمد الطوبجي وطلبت عليه الكفالة حسب الأصول فإني أنا الواضع مهري أسفل هذه كفيل في المذكور كفالة اداء وغرم بحيث لو دخل ذمته شيء من الأموال الأميرية والأعشار الشرعية أو أموال القول أوغلية فإني أنا المسؤول والمطالب بذلك ولأجل كفالتي في المذكور حرر هذا .

٢٦ جمادى الأول سنة ١٣٠٤ و ١١ تشرين أول ١٣٠٢

الكفيل

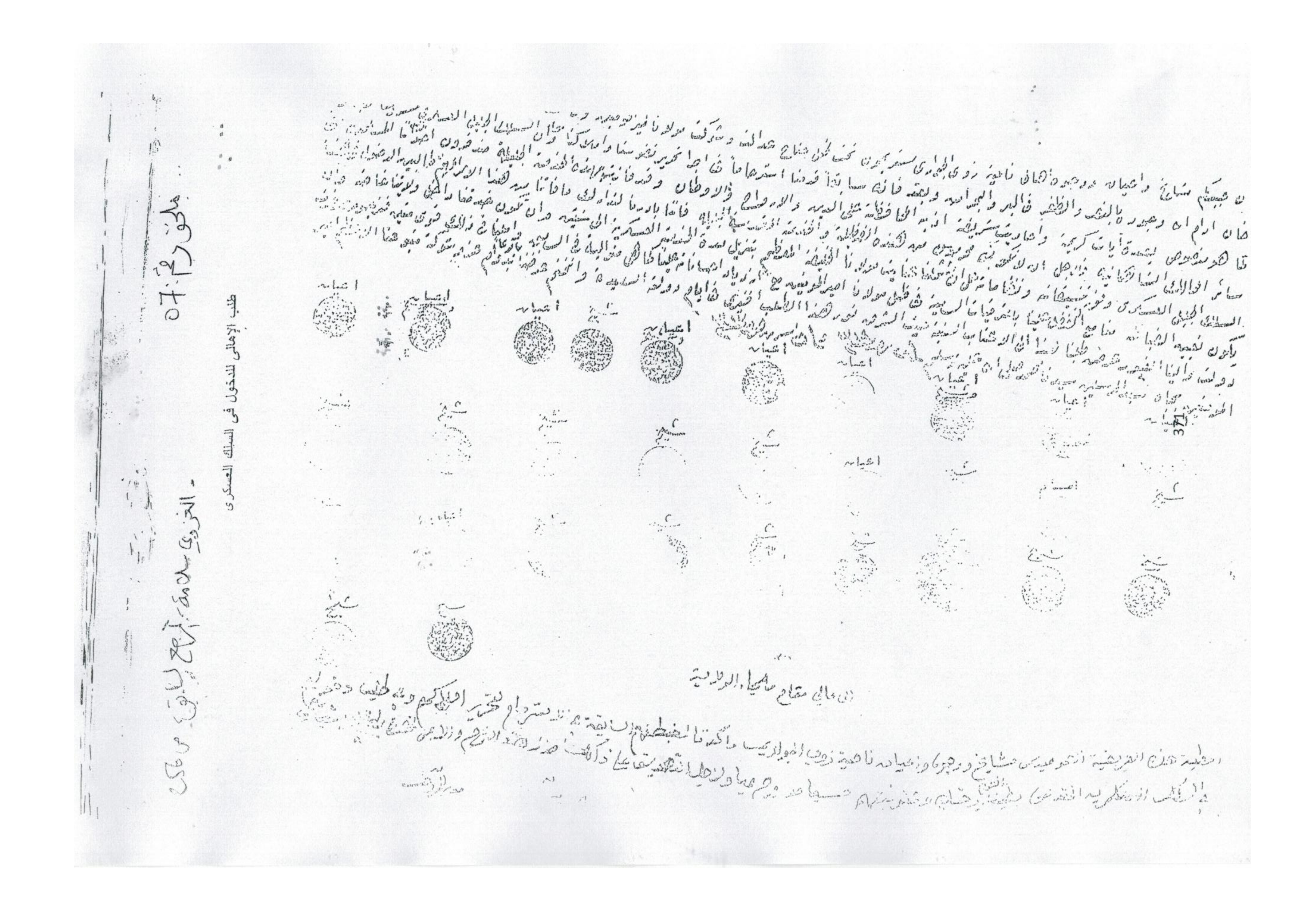
محمد بن الحاج رمضان التاجوري

ملاحظة : المهر هو الختم والماهر هو الواضع ختمه ، الذي يختم .

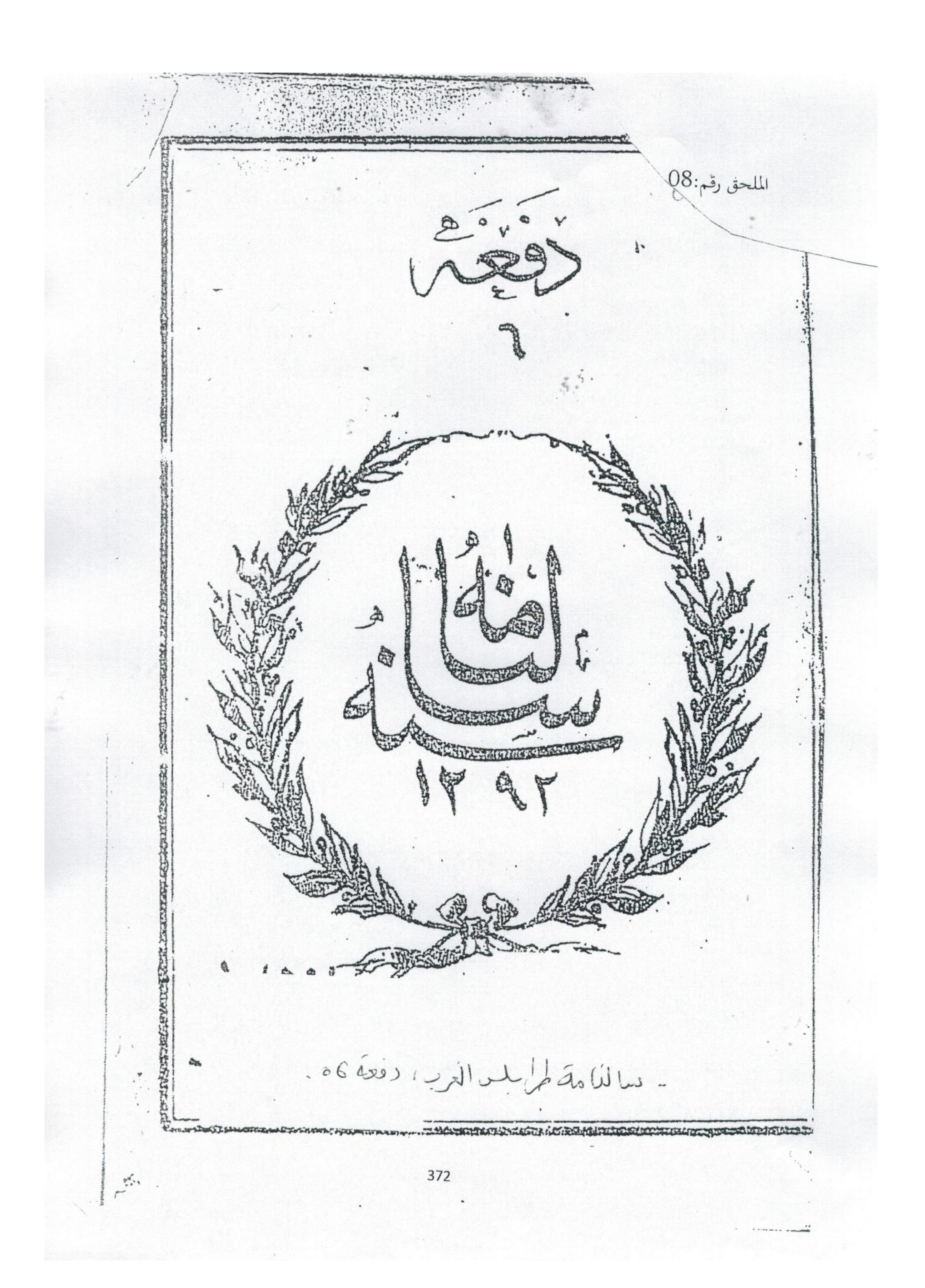
369

ملحق رقم: 57

طلب الإهالى للدخول فى السلك العسكرى



371


الملحق رقم:08
دفعة
٦
سالنامه
١٢٩٢
- سالنامة طرابلس الغرب، دفعة 06.
372

الملحق رقم: 09

ايكنجي فصل

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

- الوثائق العثمانية - المجموعة الاولى، المصدر السابق، ص 153-154.

373

قائمة الأشخاص المتوفين بوباء الكوليرا شهر ديسمبر

الملحق رقم:10

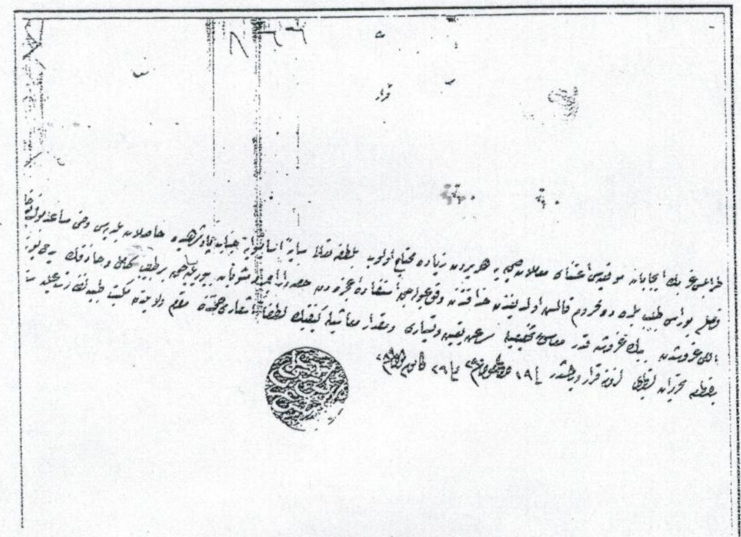
(*) – د.م.ت.ط، ملفات الصحة ، وثيقة رقم 134/ م4/ ص،بتاريخ6رجب 1291هـ– 1874م

374

قرار مجلس الإدارة بطلب تعيين طبيب لبلدية طرابلس

الملحق رقم: 11 لراتب قدره ٧٥٠ إلى ١٠٠٠ قرشا شهريا

رسالة إلى كلية الطب باستانبول في ذي القعدة ١٢٩٠هـ / ديسمبر ١٨٧٤



إضافة 1 موظفو الصحة

موظفو الصحة الذين يتقاضون رواتب من البلدية

2000 قرش	طبيب البلدية الأول مفتش الصحة	مدني
500 قرش	طبيب البلدية الثاني	مدني
350 قرش	صيدلي ملازم أول	مفتش جيش
300 قرش	مساعد صيدلي البلدية	مدني
400 قرش	مأمور التلقيح بالبلدية	مدني
300 قرش	جراح البلدية	مستشفى الجيش
800 قرش	قابلة البلدية	من استنبول

- آمال المحجوب، الأوبئة والمجاعات في ولاية طرابلس الغرب، المرجع السابق، ص ١٤٤.

ملحق رقم:12

نظام الجمعية النسائية العثمانية (*)

الفضيلة – الوطن – الشفقة– (نجمة الهلال)

المادة الأولى: تأسست في طرابلس بمدرسة البنات الإعدادية في إدراتها الخاصة جمعية خيرية نسائية باسم نجمة الهلال

المادة الثانية : الغرض من تأسيس هذه المجموعة تهيئة أمهات المستقبل لذلك نرى من واجبنا العمل على تعليم البنات ومساعدة المحتاجين منهن ومد المساعدات المالية لزواج الفقيرات واليتامى خدمة للوطن والإنسانية وهو العمل لتأسيسها .

المادة الثالثة : للجمعية فرعان فرع الهلال الأحمر وفرع الشفقة (المواسات) .

المادة الرابعة :تقبل الجمعيات التبرعات من جميع أنحاء المملكة العثمانية ولها أن تفتح فروعا داخل الولاية .

المادة الخامسة:للجمعية مجلس إدارة يتركب من رئيسة ونائبة للرئيسة وستة أعضاء وسكرتيرة تعرف التركية والفرنسية وأمينة صندوق.

المادة السادسة :للجمعية خمسة أنواع من العضوية ، مؤسسة ، فخرية ، محسنة ، مساعدة ، أصلية.

المادة السابعة : كل من تبرعت بعشرين جنيها للمرة الأولى تعد من المؤسسات .

المادة الثامنة : كل من تبرعت لمرة واحدة بعشرة جنيهات يطلق عليها عضوة فخرية .

المادة التاسعة : المتبرعات بخمس جنيهات لمرة واحدة يصرن من الأعضاء المحسنات.

المادة العاشرة : السادة الذين يتبرعون للجمعية بهدايا يعتبرون أعضاء مساعدون.

المادة الحادية عشر :السيدات والأوانس العثمانيات اللاتي يتعهدن بدفع اشتراك سنوي قدره(60) قرشا يصرن أعضاء أصليات .

المادة الثانية عشر :يشترط في العضوية الأصلية أن تكون من النساء العثمانيات أما الأصناف الأخرى من العضوية يجوز أن تكون من الرجال والنساء من رعايا الدولة العثمانية أو رعايا الدول الأجنبية .

المادة الثالثة عشر : المدام "كي .روالين غزالة " هي المديرة المسؤولة والمتعهدة لمدة سنتين بوصفها ركن من الأركان الأصلية لمجلس الإدارة ويمكن انتخابها في المستقبل .

المادة الرابعة عشر :تنحصر رئاسة الجمعية وتختص بحرم والي طرابلس الغرب .

المادة الخامسة عشر : إن أعضاء الجمعية الستة المنتخبات لابد أن يكون من بينهن اثنان وطنيتان على الأقل (ليبيتان) .

المادة السادسة عشر : ينظر في الحسابات كل ثلاثة أشهر وتعرض المحاسبة في آخر كل سنة على الهيئة العمومية قبيل تجديد الانتخابات .

(*) أحمد صدقي الدجاني، وثائث تاريخ ليبيا الحديث، الوثيقة رقم 141، ص 240–243 .

المادة السابعة عشر :يقبل الانتساب للجمعية بطلب تحريري إلى رئيستها بواسطة اثنين من أعضاء الجمعية معروفات .

المادة الثامنة عشر : الموافقة على قبول عضوة جديدة ويعطى فيها الرأي بالأكثرية

المادة التاسعة عشر : الجمعية لا تتبع التيارات السياسية ومع هذا لها أن تبحث عن السادة المتصفين بالأخلاق الكريمة والمعروفين بالوجاهة وتتصل بهم لصالح الجمعية .

المادة العشرون : للجمعية سجل للمنتسبات وتأريخ انتسابهن وسجل للمراسلات وسجل لمحاضر الجلسات وسج الواردات والمصاريف لمفرداتها وأنواعها ومبالغها.

المادة الحادية والعشرون : تتكون واردات الجمعية من الاشتراكات والمساعدات ومن بيع الأشياء المهداة في الأسواق الخيرية واليانصيب وحفلات السينما والتمثيل وغيرها من أنواع التسلية .

المادة الثانية والعشرون : تصرف حاصلات الجمعية في مساعدة المحتاجين وتعليم البنات الإدارة البيتية ، الحقوق الزوجية ، حفظ الصحة وتربية الأطفال ، الخياطة والنقش ، الطبخ الفصالة ،كي الملابس ، النسيج وصناعة البسط ورواتب المستخدمين والتنوير والتدفئة .

المادة الثالثة والعشرون : تصدر الجمعية محلة باللغة التركية والعربية والفرنسية تسمى "نجمة الهلال" وتوزع على المنتسبات مجانا وتباع لغيرهم وتنشر هذه المجلة أعمال الجمعية وميزانيتها وتقبل المقالات المفيدة في علم التربية والاقتصاد والصنائع البيتية والآداب مما يجود به أرباب الأقلام .

المادة الرابعة والعشرون : كل من لا تتماشى مع قوانين الجمعية ودستورها من أيديهن عن العضوية واللائي تصدر منهن حركات تنافي ما ترمي إليه الجمعية تكف أيديهن عن العضوية مدة ثلاثة أشهر وإذا تكرر منها ذلك تطرد من الجمعية .

المادة الخامسة والعشرون : كل الذين يساهمون في مساعدة هذه الجمعية يكسبون لقب أعضاء شرف لهذه الجمعية ويعطون شهادة بذلك .

المادة السادسة والعشرون : يكون للجمعية وسام يسمى "نجمة الهلال" ويهدى بالتصويت وأكثرية الثلثين للمؤلفين الذين يخدمون البشرية ولمحرري الجرائد والمجلات وللأغنياء الذين يجودون بتبرعاتهم ويكون لونه احمر يتوسطه هلال ونجمة وسط إطار مذهب .

المادة السابعة والعشرون : لأعضاء الجمعية وسام خاص من نجمة وهلال يحملونه أثناء الاجتماعات الرسمية والخاصة .

المادة الثامنة والعشرون : يمنح وسام نجمة الهلال لمستحقيه في حفل خيري كبير مرة في كل سنة .

المادة التاسعة والعشرون : إذا انحلت الجمعية فجميع ما تملكه من رصيد وأثاث وأموال ينتقل إلى المعارف بتمامه .

ملحق رقم: 13

زراعـــــــــة الــــــــــبـــــــــن

إلى الجبل	إلى غريان	21تمور313
رقم/212	رقم87	(13اغوسطو1897)

أرسلت لكم في السابق كمية من بذور القهوة ونسخة من كتيبات التعليمات الخاصة التي بعثت بها وزارة الغابات والمعادن وذلك برسالة مرافقة مؤرخة في 21 ايلول 312 (3اكتوبر1896) ورقم تحت $\frac{95}{363}$ والآن طلبت الوزارة المشار إليها إفادتها على تلك البذور هل زرعت أم لا وإذا زرعت ما هي النتائج التي حصلت ولأجل الرد عن استفسارها يرجى موافاتنا بما يتعلق بالموضوع .

الوالي نامق باشا .

مخلوف سلامة الغزوي، ولاية طرابلس الغرب أثناء الحكم العثماني...، ص268

الملحق رقم:14

المقاييس والأوزان المستحدثة

وأطلق القانون الأسماء العربية والإسلامية المعروفة قديما على المقاييس والأوزان الجديدة وذلك على النحو التالي :

الاطوال :	المتر الطولي	يسمى	الذراع الإعشاري
	الكيلو متر	يسمى	الميل الإعشاري
	الميرياميتر	يسمى	الفرسخ الإعشاري
	الديسي متر	يسمى	عشر الذراع
	السانتيمتر	يسمى	الذراع
	المليمتر	يسمى	معشار الذراع
الاراضي والمساحات	المتر مربع	يسمى	الذراع الاعشاري المربع
	الآر	يسمى	المربع
	الهكتار	يسمى	الجردب
السوائل :	الليتر		المكيال
	الهكتوليتر		الكيل
	الديسي ليتر		الظرف
الأوزان :	الغرام		الدرهم الإعشاري
	الكيلو غرام		الأوقيه الإعشاري
	الكنتال		القنطار الإعشاري

ورغم تشديد العثمانيين على الاعتماد على هذه الأوزان والمقاييس ، إلا أن المواطنين ظلوا يتعاملون فيما بينهم بما تعارفوا واعتادوا عليه من أوزان ومكاييل .

* تيسير بن موسى، المرجع السابق، ص ١٩٦.

379

مراسلة من أجل ابلاغ السلطان عن استكمال خط التلغراف

الملحق رقم:15

[illegible]

برقية من الولاية

إلى حضرة عزت باشا الكاتب الثاني للسلطان عبد الحميد والي وزارة الداخلية .

ان خط تلغراف فزان صار ايصاله الى سرت على مسافة 260 كيلو متر من المركز الاول مصراته ، وصار رسم افتتاح الخط للمخابرات في سرت بالدعوات الخيرية لحضرة حامي الخلافة الإسلامية .

29 مارس 1319

الموافق 11 ابريل 1903

- الوثائق العثمانية - الهجرة الاولى ، ترجمة محمد الاسطى ، ص 192-193

الملحق رقم:16

تقرير العقيد الصادق المؤيد العظم أحد ضباط حرس السلطان عبد الحميد في 2 كانون الثاني 1311 هـ الموافق 15 يناير 1895 م . عن رحلته الى الكفرة

[illegible]

- الوثائق العثمانية - المجموعة الاولى . ص 176 .

الملحق رقم: 17

تقرير حول عدم دفع الضرائب ودواعي الهجرة

= الحالة الحاضرة في اوجله وجالو =

تقع اوجلة وجالو في منتهى اراض المتصرفية كجزيرتين في بحر من الرمال غير صالح للزراعة ما بين الصحراء الكبرى والصحراء الليبية والمحصول الرئيس فيهما النخيل ، ولكن أصل ثروة أهالي المحلين المذكورين كانت في الماضي من تجارة الرقيق والعاج وريش النعام ، وكانوا يدفعون الأموال الأميرية المقدرة عليهم بلا تردد ولم تبق عليه بقايا ، وبما ان تجارة الرقيق قد منعت واثمان ريش النعام والعاج قد هبطت في الأسواق العالمية فسادت حالة الفقر مكان الثروة واصبح السكان عاجزون عن دفع ما عليهم من الأموال الاميرية ، وأكثرهم لا يجد ما يسد رمقه ، ولا توجد وسيلة لخلاصهم من الحياة المؤلمة الا طريقة واحدة وهي نقلهم الى منطقة الجبل الأخضر حيث الأراضي الصالحة للزراعة والماء وينتقل بعضهم في فصل التمر لأخذ نصيبهم منه الى جالو...

بالنظر اوجله وجالوده [illegible]

[illegible] حال حاضرلری

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

- الوثائق العثمانية - المجموعة الأولى، ص 172-173.

382

الملحق رقم:18

- إجازة علمية للشيخ محمد بن الشيخ مصطفى الطرابلسي من طرف الشيخ الفقيه عبد القادر بن الرجاوي المفتي الحنفي (*)

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين [illegible]

الحمد لله الذي بنعمته [illegible] من اصطفاه ووفق للقيام [illegible]

من ارتضاه والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد كافة الخلق اجمعين

وعلى آله واصحابه وقرابته والتابعين اما بعد لما كان [illegible] السند

من قواعد الدين والسعي في [illegible] من دأب المحصلين ومن [illegible]

[illegible] الامام الفاضل والاذكى الكامل اخونا [illegible]

السيد [illegible] الشيخ مصطفى الطرابلسي بعد ان [illegible] وبذل همته في التحصيل

[illegible] ان اجيزه بما يحق لي روايته ودرايته وبما تلقيته عن اشياخي

[illegible] الى اهل [illegible] والله اعلم بما هنالك

[illegible] طريق [illegible]

حضرة اخينا المذكور بما اجازني به اشياخي وما تلقيته عنهم واجازوني به

من منقول ومعقول [illegible] الاجازة [illegible]

من صالح دعواته في خلواته وجلواته وان يتمسك بحبال التقوى

[illegible]

[illegible] وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين وعلى آله

واصحابه اجمعين

الفقير لربه الغني
عبد القادر [illegible]
المفتي الحنفي
خادم العلم
بالازهر
[illegible]

(*) - عمار جحيلر : مصادر دراسة الحياة الفكرية ، مرجع سابق ،ص137. نقلا عن مكتبة الأوقاف 882.

383

الملحق رقم:19

المواد التي تدرس في المدارس الابتدائية والرشدية بطرابلس

طرابلس غرب ولايتي داخلنده جبل غرب سنجاغي مكتب رشديه سي شاكردانك ٢٩٤ – ٢٩٥ سنه سي

اسامي دروس

غروش		[illegible] سنه	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠
١٠٠٠ / ٧٠٠ / ٤٠٠		[illegible]	قرآن كريم	تجويد	علوم دينية	[illegible]	[illegible]	هندسه	حساب	جغرافيا	قواعد عثمانية	[illegible]	[illegible]	قراءت	املا	فارسي	[illegible]	[illegible]	رسم	[illegible]	[illegible]	[illegible]
٢٠٠	٥	عبيد افندي	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	٦	١٠	١٠	٨	١٠	١٠	٩	-	١٠	١
١٥٠	٧٠	ابو القاسم »	١٠	١٠	١٠	٨	١٠	٩	٩	١٠	١٠	٩	٥	٩	٩	٦	١	١٠	٨	-	١٠	٧
١٥٠	٤١	محمد بشير »	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٤٠	١٥	اسماعيل حقي »	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٤٠	١٢	محمد شوقي »	٥	٤	١٠	٦	٤	٧	٤	٦	٥	٧	٤	٨	٦	٥	٤	٧	٥	-	٧	٨
٤٠	٢٠	سامي »	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٤٠		ايكنجي سنه																				
٩٤٠		محمد زكي افندي	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	-	١٠	١٠	١٠	١٠	-	١٠	٩	-	١٠	١٠	١٠	-	١٠	١
٩٢٠		محمد طاهر »	٩	١٠	٩	١٠	٨	-	١٠	١٠	٩	١٠	-	٩	١٠	-	١٠	١٠	٨	-	١٠	٦
٧٧٠		محمد فوزي »	٨	٨	٨	٨	٧	-	٤	٨	٨	١٠	-	٨	٨	-	٥	٩	٨	-	١٠	٣
٢٢		سالم »	٤	٤	٧	٥	٤	-	٨	٤	٥	٤	-	٦	٨	-	٩	٩	٩	-	١٠	٤
٢٧		عمر لطفي »	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٩	٨	٩	-	-	-
٢٥		سليمان عارف »	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٧١		حسن صائب »	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
		برنجي سنه																				
٩١		حسين ناجي افندي	١٠	١٠	٩	١٠	-	-	١٠	١٠	١٠	١٠	-	٩	٩	-	١٠	-	٩	١٠	١٠	-
٢٢		جميل هو فوزي »	٩	١٠	١٠	١٠	-	-	١٠	١٠	١٠	١٠	-	١٠	٨	-	٩	-	٨	١٠	١٠	٢
				-	٩	٩																
٢٠		[illegible]	-	٧	٨	٨	-		٨	٩	٥	٧	-	٥	٧	-	٨	-	٥	٧	٨	٤
١١٩		محمد توفيق »	٧	٤	٨	٤	-	-	١٠	٩	٦	٦	-	٩	٩	-	٦	-	٧	٥	٨	٥
٢٧		مختار افندي	٧	٨	٧	٤			٨	٨	٦	٦	-	٨	٧	-	٦	-	[illegible]	٦	-	٢
٥٧		نوري »	٦	٩	٣	٦	-	-	٨	٨	٦	١٠	-	٩	٦	-	٧	-	٦	٨	٦	٧
		[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	٨	٥	-	-	-	٥	٥	٦	٤

(*) – م.ج.ل.د.ت، طرابلس ، مصلحة الأرشيف ، ملف 35، التعليم ، وثيقة رقم 4

384

ملحق رقم: 05 مضمون مناهج المدارس الاعدادية : معدل

المواد	الصف أول	صف الثاني	صف الثالث	صف الرابع	صف الخامس
قرآن كريم وتجويد	2	2	1	–	–
علوم دينية(فقه)	2	2	2	1	1
حساب	3	2	1	2	2
هندسة	–	1	2	1	2
علم أشيا	3	3	1	2	2
معلومات فنية(تاريخ طبيعي)	–	–	2حكمة طبيعية	2	1كهرباء
معلومات (حفظ الصحة)	–	–	–	–	1
جغرافيا	2عامة. العالم	2ممالك عثمانية	2رياضية وطبيعية	2بشرية وطبيعية	2عثمانيااقتصاد.م
تاريخ	2 الانبياء.اسلام	2عثماني مختصر	2عمومي.اهمية تاريخ	2عمومي.سلاجقة.ص	2عمومي.معاصر
لغة عربية	2صرف	2صرف	2صرف	1نحو	1نحو
لغة تركية	5	5	3	3	2
لغة فرنسية		2	2	4	4
معلومات مدنية	1	1	1	1	–
معلومات اقتصادية	1	–	–	–	–
معلومات قانونية	–	–	–	1	1
تطبيقات :زراعة	–	–	1	–	1
تطبيقات: اصول مسك الدفاتر	–	–	1	1	–
تطبيقات :حساب تجاري	–	–	–	1	1
تطبيقات: هندسة	–	–	–	1	1
تطبيقات :اوراق مخابرات تجارية	–	–	–	–	1
تطبيقات: عربي(ترجمة ومحادثة)	2	2	2	2	2
تطبيقات: رومي	2	2	2	2	2
تطبيقات : بلغاري	2	2	2	2	2
تطبيقات: أرمني	2	2	2	2	2
خط رقعة وثلث	1	1	1	1	1
رسم وأشغال	1	1	1	1	1

- رأفت الشيخ غنيمي: تطور التعليم في ليبيا، المرجع السابق، ص 150-151.

385

الملحق رقم: 21

الصفحة الاولى من وقف مكتبة مصطفى خوجة الكاتب وهي تحتوي على ٢٩ كتاباً .

انظر صفحة رقم ٢٧٧ سجل المحكمة الشرعية بطرابلس من ١٢٥٤ هـ – الى ١٢٦٥ .

٢٧٧

لله بيان كتب وقف مدرسة الكاتب مصطفى خوجه بن قاسم المصري

اول ذلك الجزء الثاني والثالث من شرح الكرماني على البخاري

الجزء الثاني من شرح ابن حجر على البخاري

الجزء الثاني من شرح القسطلاني على صحيح البخاري

الجزء الرابع من شرح القسطلاني على البخاري

الجزء الخامس من شرح القسطلاني على صحيح البخاري

الجزء السادس من شرح القسطلاني على صحيح البخاري

الجزء السابع من شرح القسطلاني على صحيح البخاري

الجزء الثامن من شرح القسطلاني على صحيح البخاري

الجزء التاسع من شرح القسطلاني على صحيح البخاري

الجزء العاشر من شرح القسطلاني على صحيح البخاري

الجزء الثالث من الجامع الصحيح للامام البخاري

ايضا الجزء الرابع من الجامع الصحيح للامام البخاري

ايضا الجزء الخامس من الجامع الصحيح للامام البخاري

السفر الاول من الجامع الصحيح للامام البخاري ومعه كتاب الشيخ علي بن يحيى ... الصلاة

الكتاب الثالث من الجامع الصحيح للامام البخاري

الجزء الاول من بهجة النفوس شرح الاحاديث المختصر من صحيح البخاري لابن ابي جمرة

- محمد أحمد الطوير، "مكتبة مصطفى خوجة الكاتب"، الفصول الأربعة، العدد 22، السنة 06، 1982، ص29.

386

الملحق رقم:29

الانذار الايطالي للدولة العثمانية 29 سبتمبر 1911م

٧٨٢ انذار ايطالية للدولة باحتلال طرابلس الغرب (التاريخ ١٠ م ١٤)

أن إيطالية أعدت معدات كثيرة لاحتلال طرابلس الغرب وكان هذا الاستعداد على أشده بعد الدستور اذ كان حقي باشا سفيرا للدولة في رومية حاسبا ايطالية مصدرا أعظم للدولة يسهر أكثر لياليه في سفارة ايطالية يتسامر مع النساء والرجال ... وكان يشهد دائما لايطالية بحسن النية وصداقة الدولة العلية حتى أن سفير فرنسة حذره منها وأنذره سوء عاقبة مقاصدها ، فاتهمه بالغرض ، حتى حل الخطر ، ووقع البلاء المنتظر

وهاك ترجمة البلاغ الذي أعطاه سفير ايطالية لصديقه حقي باشا بصفته سان جلياتو رئيس وزارة أيطالية

﴿ انذار ايطالية للدولة العثمانية ﴾

لبثت الحكومة الايطالية منذ سنين تنبه الباب العالي لضرورة وضع حد لسوء النظام واهمال الحكومة العثمانية في طرابلس وبنغازي ولوجوب تمتيع هذه البلاد بما تتمتع به سائر أقسام أفريقية الشمالية وهذا التغيير (المشار اليه من حيث تأييد الأمن وترقية البلاد) الذي يقتضيه التمدن يجعل المصالح الحيوية بحسب ما تستلزمه مصلحة ايطالية في الدرجة الأولى بالنظر لقصر المسافة الفاصلة بين تلك البلاد وشواطئ ايطالية

وبالرغم من حسن معاملة الحكومة الايطالية التي كانت دائما توالي وتعضد تركية في كثير من المسائل السياسية في العهد الاخير وبالرغم من اعتدالها وصبرها حتى الآن كانت الحكومة العثمانية تجهل رغائبها في طرابلس حتى أن جميع مشروعات الطليان في تلك الاصقاع كانت تصادف دائما مقاومة لا تحتمل

فالحكومة العثمانية التي كانت حتى الآن تبدي العداء والسخط من الحركة الايطالية الشرعية في طرابلس وبنغازي وما زالت كذلك حتى الساعة الحادية عشرة من هذا اليوم (أي الساعة التي كتب أو قدم فيها البلاغ) أقترحت على الحكومة الملكية (يعني الطليانية) ان تتفاهم معها وأعلنت أنها ميالة أن تمنحها أي امتياز اقتصادي يتفق مع المعاهدات النافذة ومع شرف تركية الاعلى ومصالحها . ولكن الحكومة الملكية لا تشعر الآن انها في أحوال توافق الدخول في المفاوضة بهذا الموضوع - المفاوضة التي برهن الاختبار الماضي على عدم نفعها - وهي لا تشتمل على ضمان للمستقبل ولا تكون الا سببا للاحتكاك والنزاع

ومن جهة أخرى قد وردت الاخبار الى الحكومة الملكية من قناصلها في طرابلس وبنغازي تفيد ان الحالة هناك خطرة جدا بسبب التحريض العام ضد الرعا

387

أ. ب

بُنبج الإنذار

كانت تقدمها بهذا المعنى ، بل انها درست وحلت حلا وديا كل طلب طلبته السفارة الملكية
ولا حاجة بنا الى أن نزيد انها كانت بذلك تنقاد دائما لإرادتها أن تحفظ صلات
الصداقة والثقة مع حكومة إيطالية وفي أن تنميها ، وهذه الإرادة الحسنة هي التي
دفعتها مؤخرا الى أن تقترح على السفارة الملكية اتفاقا يكون أساسه الامتيازات
الاقتصادية التي تفتح مجالا واسعا للنشاط الطلياني في تلك الاقاليم على شرط أن يكون
حد تلك الامتيازات كرامة السلطنة وحقوقها والمعاهدات النافذة
بهذا برهنت الحكومة العثمانية على ميولها السلمية دون أن يغيب عنها حفظ
العهود التي تربطها بالدول الأخرى . تلك العهود التي لا يمكن أن يسقط شطر منها
بإرادة فريق من المتعاقدين

أما ما يختص بالنظام والأمن في طرابلس وبنغازي فان الحكومة العثمانية القادرة
جيدا على تقدير الحالة لا يمكنها الا أن تؤكد كما فعلت سابقا انه لا يوجد أقل سبب
داع للخوف على الطليان والاجانب النازلين هناك
ففي تلك الاقاليم لا يوجد اضطراب ولا هيج ، ومهمة الضباط وغيرهم من
موظفي الحكومة ضبط الأمن ، وهم يقومون بمهمتهم خير قيام

وأما وصول النقالات العسكرية العثمانية الى طرابلس المشكو منه بالسفارة لأنها
تتوقع منه نتائج خطرة فجواب الباب العالي عليه انه لم يرسل سوى نقالة واحدة
سافرت قبل وصول مذكرة ٢٦ ستمبر ببضعة أيام وزيادة على هذا أن تلك النقالة
لا تحمل جنودا فلا يمكن أن يكون لوصولها تأثير في أفكار الاهالي غير تأثير الهدوء

فاذا تبين ذلك لا يبقى الا عدم وجود الضمان الذي يضمن للحكومة الطليانية
توسيع مصالحها الاقتصادية في طرابلس وبنغازي فاذا كانت الحكومة الملكية لا تقصد
الى عمل خطير كالاحتلال العسكري فان الباب العالي مستعد لإزالة هذا الخلاف
والحكومة السلطانية تطلب من الحكومة الملكية أن تبين لها نوع الضمان المطلوب
فهي توافق عليه اذا لم يمس الاملاك وتتعهد بأن لا تغير شيئا من الحالة الحاضرة أثناء
المفاوضات من حيث الهيئة العسكرية في طرابلس وبنغازي وتأمل ان الحكومة الملكية
توافق الباب العالي على مقصده السلمي

الاستانة ٢٩ ستمبر سنة ١٩١١

(المنار) تلا ذلك الانذار بالحرب والشروع فيه وقد كتبنا مقالات عنوانها العام
(المسألة الشرقية) ونشرناها في المؤيد لبيان ما يجب بيانه في هذه الكارثة الخطرة
ونشرنا في هذا الجزء الأولى منها وسننشر سائرها في الأجزاء الآتية

مجلة المنار، المجلد 14، الجزء 10، سنة 22اكتوبر 1911م، ص 782-784.

388

قائمة المراجع والمصادر

المصادر:

-القرآن لكريم :

- أبي مسلم، الجامع الصحيح، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، ط3، دار البصائر الإسلامية، ج5،بيروت، 1989.

- إبن ماجه، السنن، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، (د.ت.ط)، ج1.

الوثائق الارشيفية :

أ /- دار المحفوظات التاريخية- طرابلس:

1- ملفات الضرائب:

- ملف رقم19، وثيقة رقم414، مؤرخة جمادي الاخر 1293هـ .

2- ملفات الزراعة

- وثيقة رقم 1601، بتاريخ 1868م .
- وثيقة رقم 414،بتاريخ 1319هـ/ 1901م.
- وثيقة رقم 635، بتاريخ 27 فيفري 1903.
- وثيقة رقم 604، بتاريخ 09شعبان 1264هـ-11يوليو 1848 م .
- وثيقة رقم 2092،بتاريخ 22حزيران 1320مالية .
- وثيقة بدون ترقيم، شباط(فيفري) 1871.
- وثيقة 2، كانون الثاني 1316مالية.
- د.م.ت. ط،" رسالة من قائمقام فزان إلى قائمقام غريانتتعلق بشتلات الزيتون،سنة1903م" وثيقة غير مصنفة.
- وثيقة رقم 14- 61،بتاريخ1849م .

3- ملف الصحة :

- وثيقة رقم69،بتاريخ 1267هـ/1850م.

4- ملف الشيخ غومة:

- وثيقة رقم 156، بتاريخ 10ذي القعدة 1855/1271.

-وثيقة رقم 118، بتاريخ 18صفر 1263هـ/1847م.

-ملف غومة،وثيقة رقم 119.اواخر رجب 1258هـ .

5- ملفات التعليم :

-ملف رقم4، الوثيقة رقم 133،طلب مقدم إلى مجلس الولاية.

-ملف رقم 6، وثيقة رقم 59، بشان ارسال الطلبة الى استنبول، بتاريخ 1894.

-ملف رقم 12، الوثيقة رقم 321، مدرسة الصنائع .

-ملف رقم 13، وثيقة 367.

-ملف رقم 14، وثيقةرقم 391، بتاريخ 1872، بشأن مكاتب الصبيان.

-ملف رقم 15، وثيقة رقم 137-139، بتاريخ 1896م.

-ملف الفنون والصنائع، وثيقة رقم370، بتاريخ 7ديسمبر 1910.

6- ملف التدريب العسكري :

-ملف التدريب العسكري، وثيقةرقم 195.

7- ملفات غير مصنفة:

-دار المحفوظات التاريخية، رسالة من نظارة المالية إلى الولاية بخصوص نظام الكفالة .

-دار المحفوظات التاريخية، طرابلس، رسالة من الوالي أحمد راسم باشا إلى قائمقام غريان بخصوص الكفالة. مصنفة).

ب/ – **ملفات التعليم بمركز الجهاد الليبي للدراسات التاريخية :**

- م.ج.ل .د.ت، ملف التعليم 3، وثيقة 77.
- م.ج.ل.د.ت، ملف التعليم، رقم3، وثيقة رقم 363
- م.ج.ل.د.ت، ملف التعليم، 11، الوثيقة318 .
- م.ج.ل.د.ت، طرابلس، شعبة الوثائق والمحفوظات، ملف معارك الجهاد، وثيقة رقم36.
- م.ج.ل.د.ت، طرابلس، شعبة الوثائق، ملف معارك الجهاد، وثيقة رقم102.

المصادر:

1- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، كتاب العبر وديوان المبتدا والخبر، في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، ج 6، منشورات مؤسسة الاعلى للمطبوعات، بيروت، لبنان، 1971.

2- ابن غلبون، محمد بن خليل، التّذكار فيمن ملك طرابلس وماكان بها من الأخيار، تصحيح وتعليق الطاهر أحمد الزاوي، ط1، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 2004.

3- آصاف، يوسف بك عزتلو، تاريخ سلاطين بني عثمان من أول نشاتهم حتى الآن، تقديم محمد زنهم محمد عزب، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1995.

4- إفالد، بانزة، طرابلس مطلع القرن العشرين، دراسة وترجمة عماد غانم، منشورات مركز الجهاد الليبي للدراسات الليبية، طرابلس، 1997.

5- الأنصاري أحمد النائب، نفحات النسرين والريحان فيمن كان بطرابلس من الاعيان، تقديم وتحقيق محمد زنيهم محمد عزب، دار الفرجاني للنشر والتوزيع، ليبيا، (د.ت.ط).

6- ــــــــــــــــــ ، المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، ج 1، دارف المحدودة، لندن، 1984.

7- بن عاشور،محمد الطاهر، أليس الصبح بقريب، الشركة التونسية للتوزيع والنشر، تونس، (د.ت.ط).

8- تاريخ القوات المسلحة التركية، الدور العثماني، الحرب العثمانية الإيطالية 1911-1912،تر.محمد الاسطى، مراجعة نجم الدين زين العابدين،منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية،سلسلة الدراسات المترجمة،(دار الكتب الوطنية)، بنغازي- ليبيا،1988.

9- التر، عزيز سامح ، الأتراك العثمانيون في أفريقيا الشمالية،ط 1، تر . عبد السلام أدهم،دار لبنان للطباعة والنشر،بيروت، 1969.

10- تود، مابل لومس، اسرار طرابلس،مكتبة الفرجاني، طرابلس 1968.

11- التونسي، خير الدين، أقوم المسالك في معرفة الممالك،تحقيق :منصف الشنوفي،ط 2، الدار التونسية، المؤسسة الوطنية للكتاب،تونس-الجزائر،1986.

12- التّيجاني، محمد عبدالله، رحلة التّيجاني، تحقيق حسن حسني عبد الوهاب، الدار العربية للكتاب،ليبيا، تونس،1981.

13- جامي، عبدالقادر، من طرابلس الى الصحراء الكبرى، ترجمة مصطفى الاسطى، دار المصراتي للطباعة والنشر،1974.

14- الجبرتي، عبدالرحمن بن الحسن، تاريخ عجائب الآثار في التراجم والاخبار ،ج1، بولاق ، مصر، 1879 /1880.

15- حسن، الفقيه حسن، اليوميات الليبية 1551-1832، تحقيق: محمد الاسطى وعمار جحيدر، ط2،ج1، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 2001 .

16- الحشائشي، محمد بن عثمان، الرحلة الصحراوية عبر أراضي طرابلس وبلاد التوارق، ترجمة محمد المرزوقي، الدار التونسية للنشر،1988.

17- ـــــــــــــــــ ، جلاء الكرب عن طرابلس الغرب 1895، تحقيق علي مصطفى المصراتي،دار الطباعة للنشر والتوزيع، لبنان،1965.

18- الدجاني، أحمد صدقي، وثائق تاريخ ليبياالحديث 1881-1911، ترجمة،عبد السلام ادهم، منشورات بنغازي، جامعة بنغازي،1974.
19- الدستور، ج 1-2، ترجمة نوفل نعمة الله نوفل مراجعة وتدقيق خليل أفندي الخوري، المطبعة الأدبية، بيروت ،1301 هـ/ 1884م .

20- روسي، اتوري، طرابلس تحت حكم الإسبان وفرسان مالطا، ترجمة وتقديم : خليفة التليسي محمد، الدار العربية للكتاب، بنغازي، 2003.
21- روسي، اتوري، ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911، تعريب: خليفة التليسي محمد ، ط3، الدار المغربية للكتاب، 1983.

22- العظم، مؤيد، رحلة الصحراء الكبرى يافريقيا، ترجمة عبدالكريم الوافي، مراجعة صلاح الدين حسن السوري،ط1، دار الكتب الوطنية،بنغازي- طرابلس، 1998.

23- العياشي، أبو سالم، ماء الموائد المسماة برحلة العياشي(طرابلس – برقة)، تحقيق سعد زغلول عبد الحميد وآخرون، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1996.
24- فريد بك ، محمد، تاريخ الدولة العليا العثمانية، تحقيق: احسان حقي،ط 10، دار النفائس، بيروت، لبنان،2006.

25- فيرو، شارل، الحوليات الليبية منذ الفتح العربي حتى الغزو الايطالي،ترجمة وتقديم، محمد عبد الكريم الوافي،ط3، منشورات جامعة قاريونس،بنغازي، ليبيا،1994.

26- قانون أصول المحاكم الحقوقية، ترجمة: عزتلو نقولا افندي النقاش، المكتبة العمومية،بيروت، 1299هـ.
27- قانون أصول المحاكمات الجزائي ة، ترجمة، عزتلو نقولا افندي نقاش، ط 2، المكتبة العمومية، بيروت، 1886.

28- قانون تشكيلات المحاكم النظامية، ترجمة عزتلو نقولا افندي نقاش، المكتبة العمومية، بيروت، 1299هـ.(المواد:04، 9، 15، 16، 20) .

29- قانون ذيل التجارة البرية، ترجمة: عزتلو نقولا افندي نقاش، مطبعة المصباح، بيروت، 1885م. المادة :(36).

30-كاكيا، انتوني جوزيف،ليبيا خلال الاحتلال العثماني الثاني **1835-1911**، دار الفرجاني، طرابلس، **1975**.

31- كنز الرغائب في منتخبات الجوائب، جمعها : سليم فارس، ط 1، مطبعة الجوائب الاستانة، 1294هـ/ 1876م، ج5.

32- كورو، فرنشيسكو، ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني،تعريب وتقديم، خليفة محمد التليسي، ط2، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والاعلان، طرابلس، ليبيا، 1984.

33- ماجيري، فرنشيسكو، الحرب الليبية 1911-1912، تر، وهبي البوري، الدار العربية للكتاب، (د.م.ت.ط).

34- ناجي، محمود و نوري معمّد، طرابلس الغرب، ترجمة اكمال الدين احسان، دار مكتبة الفكر،طرابلس- ليبيا، 1973.

35- هـ .س. كاوبير، مرتفعات ألهات الجمال، دار صادر، بيروت،1977.

36- هارد، لانكه، الإصلاحات والتنظيمات في الدولة العثمانية،ط1، تر .علي رشاد ومحمود عامر، تعليق سمر بهلوان، دار الزمان للطباعة والنشر ، دمشق، 2008.

37- الورتلاني، حسين ، نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والإخبار، تحقيق محمد بن أبي شنب،ط2، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1998.

المراجع:

1-أ. ج.هارولد تمبرلي، أوربا في القرنين التاسع عشر والعشرين **1789-1950**، ترجمة بهاء فهمي ومراجعة أحمد عزت عبد الكريم، مصر، (د .د.ط،ت.ط)، ج**1**.

2- ابراهيم بك، حليم، تاريخ الدولة العثمانية العلية، اعتني به نجوى عباس،ط1،مؤسسة مختار للنشر والتوزيع،القاهرة،مصر،1990.

3- ابراهيم منصور، علي مفتاح،الرحالة العرب ودورهم في كتابة تاريخ ليبيا السياسي والاقتصادي في القرنين 17-18م،ط1،دار الكتب الوطنية،بنغازي- ليبيا، 2005.

4- ابوشعيرة، سعد زغلول عبدالحميد وآخرون، رحلة العياشي ماء الموائد في الأراضي الليبية، دار النشر المعارف، الإسكندرية، (د.ت.ط).

5- احسان، عباس،تاريخ ليبيا منذ الفتح العربي حتى مطلع القرن التاسع هجري، دار ليبيا، بنغازي، 1967

6- الأحول، خليفة محمد سالم، يهود مدينة طرابلس الغرب تحت الحكم الايطالي 1911-1943، ط1،(م.م.ج.ل. د.ت)، طرابلس –ليبيا، 2005.

7- اسماعيل راشد أحمد ، تاريخ المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر (ليبيا،تونس، الجزائر، المغرب،موريتانيا)، ط1،دار النهضة الحديثة،2004 .

8- الأعظمي، أحمد عزت،القضيةالعربية، تاج،بغداد، 1932م.

9- الاقسكي،علي همت بركي، العاهل العثماني ابو الفتوح السلطان محمد الثاني فاتح القسنطنية وحياته العدلية، ترجمة محمد احسان عبد العزيز، مطبعة السعادة، القاهرة، 1953.

10- ألفرد.ج .بتلر،فتح العرب لمصر،ترجمة:ابو حديد محمد فريد ،(د.د.ن)، القاهرة، 1946.

11- أمين، أحمد، ظهر الاسلام،ط1، دار الكتاب العربي، ج1، بيروت، 2005 .

12- أنيس، محمد، الدولة العثمانية والمشرق العربي 1514-1914،مكتبة الانجلو مصرية،(د.ت) .

13- اوزتونا، يلماز، تاريخ الدولة العثمانية،تر، عدنان محمود سلمان،ج1-2، مؤسسة الفيصل، استانبول، 1990.

14- آيت بلقاسم، مولود قاسم،شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل 1830،ط1،ج2، دار البعث، قسنطينة،الجزائر،، 1985.

15-أيوب، علي مرهج، القضاء الشرعي وفق المذهب السني و الجعفري،ط1، منشورات بيروت،2008.

16- بازامة، محمد مصطفى، بداية المأساة أو التمهيد للاحتلال الايطالي .المطبعة الاهلية .بنغازي، 1961 .

17- ـــــــــــــــ ، تاريخ ليبيا في عهد الخلفاء الراشدين، ج8 مؤسسة ناصر للثقافة، (د.ت،م.ط) .

18- ـــــــــــــــ ، العدوان أو الحرب بين ايطاليا وتركيا في ليبيا، ج1، مكتبة الفرجاني، طرابلس، ليبيا،1985م .

19- باكير،حسين سالم أبوشويشة، الحالة الاجتماعية لمدينة طرابلس في العهد العثماني الثاني 1835-1911، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، 2009.

20- بلحاج،محمد الكوني، التحديث العثماني في ولايتي طرابلس الغرب1864-1911، ط1، منشورات جامعة الفاتح من ابريل، ليبيا، 2007 .

21- البحراوي، محمد عبد اللطيف ، حركة الإصلاح العثماني في عصر السلطان محمود الثاني (1808-1839)، دار التراث، القاهرة،1978.

22- بدوي، عبد الرحمان، تاريخ التصوف الاسلامي منذ البداية حتى نهاية القرن الثاني، الكويت، 1975.

23- البربار عقيل محمد ، درسات في تاريخ ليبيا الحديث، مالطا، 1996.

24- ـــــــــــــــ ، العلاقات العربية التركية – اعمال المؤتمر الثاني للعلاقات العربية التركية المنعقد في طرابلس .ديسمبر 1982، ج1، منشورات مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الايطالي، ليبيا، 1988.

25- ـــــــــــــــ ، دراسات في تاريخ ليبيا الحديث، منشورات Elga ، مالطا، .1996

26- بركات، مصطفى، الألقاب والوظائف العثمانية- دراسة في تطور الألقاب والوظائف منذ الفتح العثماني لمصر من خلال الآثار والوثائق والمخطوطات1517-1924-، دار غريب ،القاهرة،2000.

27- برنيا،كوستانزيو، طرابلس من 1510-1850، تعريب خليفة التليسي محمد،ط1، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 1985.

28- بروكلمان، كارل، تاريخ الشعوب الإسلامية، تر، نبيه امين فارس،ط5، دار العلم للملايين، 1968.

29- بعيو، مصطفى عبدالله ، دراسات في التاريخ اللوبي – الأسس التاريخية لمستقبل لوبيا، مطابع عابدين، الإسكندرية –مصر، 1953.

30- بكديللي، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة،م1، تر،صالح سعداوي، مركز الابحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية،استانبول، 1999.

31- بلدية طرابلس في مائة عام 1870-1970،ط1، شركة دار الطباعة الحديثة ، طرابلس، 1972 .

32- بن اسماعيل، علي عمر ، انهيار حكم الاسرة القرمنلية في ليبيا 1795-1835، مكتبة الفرجاني، طرابلس، 1966.

33- بن خوجة، محمد، صفحات في تاريخ تونس، تحقيق وتقيدم حمادي الساحلي والجيلالي الحاج بن يحي، دار الغرب الاسلامي، بيروت،1986.

34- بن موسى، محمد صلاح الدين، الصحافة الادبية في ليبيا1869-1996، ط1، مركز الجهاد الليبي للدراسات التاريخية،ليبيا 1998.

35- بني مرجة، موفق، صحوة الرجل المريض أو السلطان عبد الحميد الثاني والخلافة الاسلامية، مؤسسة صقر الخليج للنشر والتوزيع، الكويت،1984.

36- بوعزيز، يحي،طرق القوافل والاسواق التجارية في الصحراء الكبرى –تجارة القوافل ودورها الحضاري حتى نهاية القرن التسع عشر،معهد البحوث والدراسات العربية،بغداد، 1983.

37- تكر،جلين، معارك طرابلس بين الاسطول الليبي والاسطول الامريكي في القرن التاسع عشر، تر . عمر الديراوي أبو حجلة، دار الفرجاني،طرابلس،ليبيا،(د.ت.ط) .

38- التليسي، خليفة محمد،حكاية مدينة طرابلس لدى الرحالة العرب والأجانب، ط2، الدار العربية للكتاب،ليبيا–تونس،1985.

39- ثمبرلي، جرانت هارولد،أوروبا في القرنين التاسع عشر و العشرين، 2ج، تر محمد علي ابو درة، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، 1978م.

40- ج. ف. غريفينش، تاريخ الحرب الليبية الايطالية،تر.عماد الدين غانم،مراجعة الامين الطاهر شقليلة، ج1،منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية (دار الكتب الوطنية)، بنغازي–ليبيا، 1986.

41- جبران، محمد مسعود، مصطفى بن زكري في أطوار حياته وملامح أدبه،المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس،198.

42- جحيدر عمار محمد، مصادر في دراسة الحياة الفكرية لليبيا في العهد القرمانلي 1711-1835م، (م.م.ج.ل.د.ت)، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، 2003.

43- ـــــــــــــــ ، آفاق ووثائق في تاريخ ليبيا الحديث، الدار العربية للكتاب، ليبيا، 1991.

44- الجمل، شوقي عطاء الله، المغرب العربي في العصر الحديث (ليبيا،تونس، الجزائر،المغرب)،ط1، مكتبة الانجلومصرية (د.م)،1977.

45- الجميل، سيار، العرب والاتراك والانبعاث والتحديث من العثمنة الى العلمنة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1997.

46- الجميلي ، قاسم، صفحات من تاريخ ليبيا الحديث والمعاصر، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس،2003.
47- جودتشايلد.ر.ج، دراسات ليبية،ترجمة الميار عبد الحفيظ فضيل، مركز الجهاد الليبيي للدراسات التاريخية،طرابلس،1999.

48- جول، محمد زاهد، التحولات الفكرية في العالم الاسلامي : أعلام –كتب- حركات – أفكار- من القرن العشر الهجري الى القرن الثاني عشر هجري،ط1، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، الاردن، 2014.

49- الحجاج، عادل محمد، الزراعة في الدولة العثمانية، ط1، دار المعتز للنشر والتوزيع،عمان، الأردن، 2013.
50- الحسيني، محمد وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، ط 2، دار المعارف، مصر،1974.
51- الحصري، ابن خلدون ساطع ، البلاد العربية والدولة العثمانية، دار العلم للملايين،بيروت،1965.
52- خشيم، علي فهمي، أحمد الزوق والزروقية، دار مكتبة الفكر،طرابلس،(د.ت.ط).

53- ـــــــــــ ، الحاجية من ثلاث رحلات في البلاد الليبية،ط2، مجمع اللغة العربية، طرابلس، ليبيا ، 2008.
54- الخفيفي الصالحين جبريل محمد، النظام الضريبي في ولاية طرابلس الغرب 1912/1835،ط1، (م.م.ج.ل.د.ت)، ليبيا،،2000.

55- الدجاني، أحمد صدقي، ليبيا قبيل الاحتلال الايطالي أو طرابلس الغرب في آخر العهد العثماني الثاني1882-1911م،ط1، المطبعة الفنية الحديثة،القاهرة،1971.

56- ـــــــــــ ، بدايات اليقظة العربية والنضال الشعبي في الليبي 1882-1911، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت،1977.

57- الدروبي، ابراهيم، البغداديون.. أخبارهم ومجالسهم، مطبعة الرابطة، بغداد ، 1958.

58- درويش، عبدالله ، ليلى تكلا، الإدارة العامة ، الإنجلومصرية ، القاهرة ، 1976.

59- رأفت عبد الكريم، العرب العثمانيون في افريقيا الشمالية 1516-1916، مكتبة طرابلس، (د.ت.ط) .

60- روغان .يوجين.آل.، مدرسة العشائر في استانبول،تر. نهار محمد نوري، ط1، بيت الوراق للنشر والتوزيع، بغداد، 2014 .

61- ريتشاردسون، جيمس، ترحال في الصحراء، تعر .الهادي مصطفى أبو لقمة، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1993.

62- الريس،محمد ضياء الدين ، تاريخ الشرق العربي والخلافة العثمانية أثناء الدور الأخير للخلافة،ج1، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، 1950.

63- الزاوي، الطاهر أحمد ، معجم البلدان الليبية،مكتبة النور، طرابلس، 1968 .

64- ــــــــــــــ ، أعلام ليبيا،ط3، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان، 2004.

65- الزاوي، الطاهرأحمد ، جهاد الابطال في طرابلس الغرب، ط3،دار الفتح للطباعة والنشر، بيروت، 1973.

66- ــــــــــــ ، ليبيا منذ الفتح العربي حتى 1911م،ط1،.بيروت، 1974.

67- الزبيري، محمد العربي ، التجارة الخارجية للشرق الجزائري في الفترة مابين 1792-1830، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

68- الزريقي، جمعة محمود ، نظام الشهر العقاري في الشريعة الإسلامية، دار الأفاق الجديدة، بيروت، ط1، 1988.

69- زكي، ابراهيم وأخرون، دائرة المعارف الإسلامية، النشرة الثانية، دار الشعب، القاهر،1969، ج13.

70- زيادة، نقولا، محاضرات في تاريخ ليبيا من الاستعمار الإيطالي إلى الاستقلال، معهد الدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة،1958.

71- ـــــــــــــ ، أفريقيات، دراسة للمغرب العربي والسودان الغربي،ط1، رياض الرئيس للكتب والنشر، بيروت،،1991.

72- ـــــــــــــ ، ليبيا في العصور الحديثة، دار الفرجاني،طرابلس، 1966م

73- زيادة، خالد ، اكتشاف التقدم الاوربي - دراسة في المؤثرات على العثمانيين في القرن الثامن عشر، ط1، دار الطليعة للنشر، بيروت، لبنان، 1981 .

74- سعد الله، ابوالقاسم، بحوث في التاريخ العربي الاسلامي، دار الغرب الاسلامي، ط1، 2003، ص 398.

75- ـــــــــــــ ، تاريخ الجزائر الثقافي، ط1، دار الغرب الإسلامي، ج1، بيروت ، 1998.

76- سعيدوني، ناصر الدين ، النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني 1792-1830، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.

77- سيد، محمد سيد، دراسات في التاريخ العثماني،ط1، دار الصحوة للنشر والتوزيع،القاهرة، 1996.

78- السيد، مصطفى، نقد حالة الفن العسكري والهندسة والعلوم في القسطنطنية 1803، تحقيق خالد زيادة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،بيروت،1979م.

79- شرف الدين، انعام محمد سالم، مدخل الى تاريخ طرابلس الاجتماعي والاقتصادي – دراسة في مؤسسات المدينة التجارية 1711-1835 ، (م.ج.ل.د.ت)،ليبيا،1998.

80- الشركسي، محمد مصطفى، سك وتداول النقود في طرابلس الغرب 1551-1911، منشورات مركز دراسات جهاد الليبيين ضد الغزو الايطالي، 1991.

81- ـــــــــــــ ، لمحات عن الأوضاع الاقتصادية في ليبيا أثناء العهد الايطالي، الدار العربية للكتاب، تونس، 1976م.

82- الشريف، عبدالله، الطوير محمد أمحمد، تاريخ المكتبات والوثائق والمخطوطات الليبية،ط2، دار الملتقى للطباعة والنشر،بيروت، لبنان،1998.

83- شكري، محمد فؤاد، السنوسية دين ودولة، دار الفكر، طرابلس، 1984.

84- شمس الدين، محمد محمدي، نظام الحكم والادارة في الاسلام،ط2، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع،بيروت، 1991.

85- الشيخّ ، رافت غنيمي ، تاريخ العرب المعاصر، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية (د.د.ط)،(د.م.ط)،1996.

86- صابات خليل، تاريخ الطباعة في الشرق العربي،ط2،(د.د.ط)، القاهرة، اكتوبر 1965.

87- الصاوي،محمد الصاوي، الدولة العثمانية،ج1، مكتبة النافذة، مصر،2012.

88- الصلابي، علي محمد محمد، الثمار الزكية للحركة السنوسية في ليبيا،ط1، دار التوزيع والنشر الإسلامية ، القاهرة، مصر،،2005،ج1.

89- ـــــــــــــــــ ، الدولة العثمانية عوامل النهوض واسباب السقوط، ط1،دار البيارق، ليبيا، 2001.

90- صوان، محمد شعبان ، السلطان والمنزل، الحياة الاقتصادية في آخر أيام الخلافة العثمانية ومقاومتها لتمدد الرأسمالية الغربية، ط1، دار الروافد الثقافية،بيروت،2013.

91- الصويعي، عبدالعزيز سعيد ،من صناعة الصحافة، ط1، المنشأة العامة للنشر والتوزيع، طرابلس، ليبيا،1984.

92- ـــــــــــــــــ، المطابع والمطبوعات الليبية، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والاعلان،طرابلس، 1985.

93- الصيد فرج ونيس الساعدي، "لمحة تاريخية عن أسواق طرابلس التجارية،شارع المأمون كنموذج لتجارة الدقيق "، أعمال الندوة العلمية الثالثة بعنوان الدور الاقتصادي لمدينة طرابلس كحلقة وصل بين اوربيا وافريقيا، ط1، دار الكتاب الوطنية، بنغازي،2008.

94- طهاري، محمد ،مفهوم الإصلاح بين جمال الدين الافغاني ومحمد عبده،ط 2،المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1992

95- الطوير، محمد أمحمد، تاريخ الزراعة في ليبيا اثناء الحكم العثماني، الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع، مصراتة-ليبيا، 1991.

96- ــــــــــــــ ، ثورة الشيخ غومة المحمودي على العثمانيين بليبيا 1835-1858،ط2، منشورات دار الفرجاني،طرابلس- ليبيا،، 1995.

97- الطويل، أمحمد سعيد ، البحرية الليبية الطرابلسية في عهد يوسف القرمانلي، المركز الليبي للمخطوطات والدراسات التاريخية،طرابلس،2012 .

98- ظاهر،محمد كامل، الصراع بين التيارين الديني والعلماني في الفكر العربي الحديث والمعاصر، دار البيروني للطباعة والنشر، (د.م.ط)، (د.ت.ط).

99- عبد الرحيم، أحمد مصطفى، في أصول التاريخ العثماني ، ط2، دار الشروق،بيروت، لبنان، 1993.

100- عبد العزيز، سليمان نوار، تاريخ الشعوب الإسلامية، دار الفكر العربي، (د.م)، (د.ت).

101- عبد العزيز، محمد عوض، الادارة العثمانية في ولاية سورية 1864-1914، دار المعارف،مصر، 1969.

102- عبد المجيد، علي ، الأصول العلمية للإدارة والتنظيم، دار النهضة االعربية، ط 6، القاهرة، 1971.

103- عبدالرحيم، أحمد مصطفى ، في أصول التاريخ العثماني،ط2، دار الشروق، بيروت، لبنان، 1993.

104- عبدالسلام، رؤوف عماد ، الموصل في العهد العثماني – فترة الحكم المحلي (1726-1834)، مطبعة الأدف، النجف،العراق، 1975.

105- عبدالعزيز، طريح شرف، جغرافية ليبيا، ط2،منشأة المعارف، طرابلس،1971.

106- عبدالعزيز، محمد، نهضة إفريقيا، الهيئة العام المصرية للتأليف،القاهرة، 1970 .

107- العربي، عبدالله، تاريخ العلم عند العرب، دارمحمد الاولى للنشر والتوزيع،عمان، 1990.

108- العرفاوي، محمود، مخاض الامبرالية والفاشية الايطاليتين،تر: عمر الطاهر، منشورات مركز الجهاد الليبي،طرابلس، 1991.

109- عريبي،محمد الطاهر، دور الارشيف في النظام الوطني للمعلومات – دراسة تطبيقية على دار المحفوظات التاريخية، دار الكتب الوطنية،بنغازي،2010.

110- العزاوي، قيس جواد ، الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط ،ط1، مركز دراسات الإسلام والعالم، فلوريدا،الو.م.أ، 1994.

111- علي عامر ، محمود، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، جامعة دمشق، 1995-1996.

112- عمر، أحمد مختار، النشاط الثقافي في ليبيا من الفتح الاسلامي حتى بداية العصر التركي،ط1، دار الكتب، بيروت، 1971.

113- عمر، عبد العزيز عمر، دراسات في تاريخ العرب الحديث_الشرق العربي من الفتح العثماني حتى نهاية القرن الثامن عشر،دار النضة العربية للطباعة والنشر،بيروت،1971.

114- ________ ، تاريخ المشرق العربي 1516-1922،دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت،(د.ت.ط).

115- عمران،بن سليم أحمد، المقالة في ليبيا، نشأتها وتطورها خلال العهد العثماني الثاني 1866-1911، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1992.

116- عمورة، علي الميلودي، طرابلس المدينة العربية ومعمارها الاسلامي، دار الفرجاني للنشر والتوزيع طرابلس، القاهرة، لندن، 1993.

117- عوض، عبد العزيز محمد، الإدارة العثمانية في ولاية سورية 1814- 1864م، تقديم احمد عزت عبد الكريم، دار المعارف، القاهرة،1969،

118- العيدروس، محمد حسن،الحياة الإدارية في سنجق الإحساء (1871-1913م)، ط1، دار المتنبي للطباعة والنشر، أبوظبي، 1992.

119- العيسي، جهينة سلطان، التحديث في المجتمع القطري، دار العودة، بيروت، 1979.

120- غانم، عماد الدين، الطبيب الألماني أرقن فون باري 1846-1877م ورحلته إلى غات وبلاد الأيير، (م.م.ج.ل.د.ت)،دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، 1995.

121- غرايبية، محمد عبد الكريم، تاريخ العرب الحديث، الاهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1984.

122- غطاس، عائشة، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700-1830 مقاربة اجتماعية اقتصادية، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار ANEP، الجزائر،2012 م.

123- فارس، محمد خير، عامر محمود علي، تاريخ المغرب العربي الحديث " المغرب الأقصى – ليبية "،ط2، منشورات جامعة دمشق، 2004/2003 .

124- الفرجاني، سالم الشريف، الكتاتيب والزوايا وأعلام تحفيظ القرآن الكريم، أعمال الندوة العلمية الرابعة بمركز الجهاد الليبي للدرسات التاريخية 1999/01/06،ط1، (م.م.ج.ل.د.ت)، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 2009 .

125- فولاين، كولا ، ليبيا أثناء حكم يوسف باشا القرمانلي، ترجمة عبد القادر مصطفى المحيشي،منشورات مركز الجهاد الليبي، طرابلس،1988.

126- الفيتوري، عبد السلام بن عثمان، الإشارات لما في طرابلس الغرب من المزارات، مكتبة النّجاح، طرابلس، ليبيا، (د.ت.ط).

127- قازان، نزار، سلاطين بني عثمان بين قتال الاخوة وفتنة الانكشارية،ط1،دار الفكر اللبناني، بيروت، 1992.

128- قدورة، وحيد، بداية الطباعة العربية في استنبول وبلاد الشام وتطور المحيط الثقافي (1706-1787)،مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، تونس- الرياض،1993.

129- القشاعي، فلة موساوي، الواقع الصحي والسكاني في الجزائر أثناء العهد العثماني وأوائل الاحتلال الفرنسي 1518-1871م،منشورات بن سنان، الجزائر،2012.

130- كراوزة، أدلوف، الدواخل الليبية في مجموعة دراسات "سلسلة نصوص ووثائق 28"، تقديم ودراسة عماد الدين غانم،ط1، الدار الوطنية للكتاب، بنغازي، ليبيا، 1988

131- الكندي، وفاء لكاظم ماضي، الواقع الافتصادي والاجتماعي لولاية طرابلس الغرب في العهد العثماني الثاني (1835-1911)،ط1، دار الأيام للنشر والتوزيع ،عمان- الاردن، 2017.

132- كورو، فرانشيسكو، ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني، تعريب وتقديم خليفة محمد الثليسي، دار الفرجاني، ليبيا، 1971.

133- كولا، فولايان، ليبيا أثناء حكم يوسف باشا القرمانلي، ترجمة عبد القادر مصطفى المحيشي ومرعة صلاح الدين السورالي،ط1، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 1988.

134- كولوغلو، أورخان سعد الله، ليبيا والليبيون في مجالس النواب العثمانية، تر، عبد الكريم عمر ابو شويرب، مراجعة صلاح الدين السوري،دار الكتب الوطنية،بنغازي – ليبيا، 2012م.

135- كونتج، خليل عبد الكريم، القضاء في الاسلام ورفع القضايا الى القوانين الوضعية، الدورة العشرون للمجمع الفقهي الاسلامي، مكة،2010.

136- كيلاني، ومحمد سيد،الغزو الإيطالي على ليبيا والمقالات التيكتبتفي صحف الحرية ما بين1911-1917م، دار الفرجاني، طرابلس، ط1، 1996م.

137- لويس، برنارد، ظهور تركيا الحديثة، تر، قاسم عبده قاسم، سامية محمد،ط1، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2016.

138- ماسينيوس، لويس،عبدالرزاق مصطفى، التصوف الاسلامي، اعداد ابراهيم زكي وآخرون،مطبعة الشعب، القاهرة، 1979،

139- ماكولا، فرنسيس ، حرب ايطاليا من اجل الصحراء،تر.عبد المولى صالح الحرير، مراجعة.محمود صالح المنسي، منشورات مركز جهاد الليبيين(دار الكتب الوطنية)، بنغازي- ليبيا،1991.

140- مجموعة من الأساتذة والباحثين، معالم الحضارة الإسلامية في ليبيا، دار الكتاب الوطني، القاهرة، 2008.

141- المحافظة، علي، الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة (1789- 1954م)، الاتجاهات الدينبة والسياسية والاجتماعية والعلمية، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1978

142- المحجوب، آمال محمد ، الاوبئة والمجاعات في ولاية طرابلس الغرب 1835-1911، ط1، دار الكتب الوطنية، بنغازي-ليبيا،2006.

143- محمد ، مصطفى بازمة، مدينة بنغازي عبر التاريخ منذ نشأتها حتى الغزو الايطالي ج1، دار ليبيا للنشر والتوزيع، بنغازي – ليبيا،1968.

144- محمد، انيس، الدولة العثمانية والشرق العربي(1514-1914)، مكتبة الإنجلوالمصرية، القاهرة، 1984.

145- مجريق، مبروكة عمر، المكتبات المدرسية في الجماهيرية ، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والاعلان، طرابلس، 1985 .

146- مختار، محمد الأمير، ملكية الارض واستغلالها في ولاية طابلس الغرب خلال العهد العثماني 1835-1911، دار الكتب الوطنية، بنغازي ليبيا، 2006.

147- مروان، محمد عمر، سجلات محكمة طرابلس الشرعية 1760-1854 دراسة في مصدر تاريخي، دار الكتب الوطنية،ط1، بنغازي، ليبيا، 2003.

148- المريمي، فتحية علي عبدالله، نبات الحلفا كمورد اقتصادي بولاية طرابلس الغرب 1868-1911، دار الكتب الوطنية،بنغازي، ليبيا، 2006.

149- مزوه، أديب، الصحافةالعربية، ط1، مكتبة الحياة، بيروت، 1961.

150- مصباح،محمد، بنغازي عبر التاريخ، ج1، دار البيان للنشر، طرابلس، (د.ت .ط)،.

151- المصراتي، الطيب، فتح العليم الأكبر في تاريخ سيدي الأسمر، دار الكشاف للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1988.

152- المصراتي،علي مصطفى، غومة فارس الصحراء صفحة من تاريخ ليبيا 1795-1856،الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع،ط3، مصراته- ليبيا، 1992

153- معين، علي رضا، طرق المواصلات في طرابلس الغرب 1918، ط1، تر، عبدالكريم ابوشويرب، مراجعة، صلاح الدين حسن السوري، منشورات مركز الجهاد الليبي، طرابلس، ليبيا، 2002.

154- مناصرية، يوسف، مهمة ليون روش في الجزائر والمغرب 1832-1847م،المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1990.

155- منسي، محمود حسن صالح، الحملة الايطالية على ليبيا،دراسة وثائقية في استراتجية الاستعمار والعلاقات الدولية، دار الطباعة الحديثة، القاهرة، 1980.

156- المهداوي، محمد المبروك، جغرافية ليبيا، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والاعلان، طرابلس، (د.ت).

157- المهداوي، ابراهيم أحمد، أرشيف المعلومات الصحفية، ط1، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1994.

158- موري، أمبليو، الرحالة والمستكشف الجغرافي في ليبيا،تر،خليفة محمد التليسي، دار الفرجاني،طرابلس،1971.

159- مؤلف مجهول، حملة ابراهيم باشا على سوريا، تحقيق أحمد عيسات سانو، (د.م.ت.ط).

160- ميسانا، غسيري، المعمار الإسلامي في ليبيا، تعريب علي الصادق حسنين، الناشر مصطفى العجيلي،1973.

161- ن.إ. بروشين، تاريخ ليبيا في العصر الحديث - منتصف القرن السادس عشر – مطلع القرن العشرين، ط2،تر، عماد حاتم، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 2005 .

162- النجار، جميل موسى، الادارة العثمانية في ولاية بغداد من عهدالوالي مدحت باشا الى نهاية الحكم العثماني **1869-1917**، ط**1**، مكتبة مدبولي، القاهرة، **1991.**

163- النكلاوي، أحمد ، الإنسان والتحديث، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1980.

164- النيال،محمدالبهيلي، الحقيقة التاريخية للتصوف الاسلامي، مكتبة النجاح للنشر والتوزيع،تونس، 1965،

165- الهازل، علي عمر عبدالرحمن، النظام القضائي في ولاية طرابلس الغرب في العهد العثماني الثاني 1835-1879، دار الكتب الوطنية، بنغازي – ليبيا، 2009.

166- هينتس، ڤالتر، المكاييل والاوزان الاسلامية وما يعادلها في النظام المتري، تر، كامل العسلي، منشورات الجامعة الاردنية، عمان، 1971.

167- واصل، نصر فريد محمد، السلطة القضائية ونظام القضاء في الإسلام،المكتبة التوفيقية،ط2،القاهرة،1403هـ.

168- ياخيموفتش. ز. ب، الحرب التركية الايطالية،تر: هاشم صالح التكريتي،ط1، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، 1970.

167- ياغي، اسماعيل أحمد، الدولة العثمانية في التاريخ الاسلامي الحديث،ط2، مكتبة العبيكان، الرياض، 1998.

168- يوشع، بشير قاسم، غدامس ملامح وصور، دار لبنان، بيروت، 1973.

الدوريات :

1- ابراهيم، عبد الله علي ،"مجلس الإدارة في ليبيا في العهد العثماني الثاني "، **مجلة البحوث التاريخية**،السنة الثانية، العدد1،(م.م.ج. ل.د.ت)،طرابلس،1990.

2- ـــــــــــــــــــ ، التطورات السياسيةفي ليبيا في النصف لثاني من القرن 19م،**أعمال الندوة العلمية في ذكرى المئوية للمؤرخ احمد النائب الانصاري** ، محرر عمار جحيدر، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 2008.

3- ـــــــــــــــــــ ، "ضريبة العشر في ليبيا اثناء الحكم العثماني"، **مجلة الثقافة العربية**، طرابلس، يناير1985.

4- ـــــــــــــــــــ ، " أنماط التجارة الداخلية في ولاية طرابلس الغرب وبرقة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر"، **مجلة البحوث التاريخية** ،مركز الجهاد الليبيين للدراسات التاريخية، السنة6، العدد2، طرابلس 1984.

5- ابوديب، الصيد ، الحياكة والنسيج في العهد العثماني الثاني، **مجلة تراث الشعب** ،السنة السابعة عشر، العددالثاني، طرابلس، 1997.

6- ابوشويرب، عبد الكريم ، الاوضاع الصحية في المجتمع الليبي في الفترة مابين 1835-1950 ،اعمال الندوة الثامنة حول المجتمع الليبي، مركز الجهاد، 26-2000/09/27، طرابلس

7- أحمد الديك، محمود، قراءة جديدة في قضية سراج الدين (1882-1892)،**مجلة الشهيد**، العدد12-13، أكتوبر 1992/1991.

8- ارحومة، مصطفى حامد،" تطور الوعي السياسي في المجتمع العربي الليبي، المقاومة .- الاستسلام - الوحدة .. "، اعمال الندوة الثامنة حول المجتمع العربي الليبي 1835—1950، المنعقدة في 26-27-/2000/09م، مركز الجهاد، طرابلس، 2005م .

9- الأمين، ميلاد الامين ابراهيم، "الاوضاع السياسية في المنطقة الغربية من ليبيا قبل الاحتلال الايطالي قبل 1912"، **مجلة كلية البنات – جامعة عين شمس**، العدد18، ج2017،1

10- بالحاج، محمد الكوني ،آثار الجمعيات الأهلية السياسية في مواجهة التغلغل الأوربي في طرابلس الغرب1883-1911، **مجلة الساتل**، السنة02، العدد،02،جامعة مصراتة، ليبيا، جوان2007.

11- بالحاج،محمد الكوني ،"ميلاد أول صحيفة رسمية وشعبية في طرابلس"، **مجلة البحوث الإسلامية**، ع34،مركز البحوث والمعلومات والتوثيق الثقافي، ليبيا 2007.

12- البربار، عقيل محمد، الاوراق البرلمانية :دراسة في اهمية الوثائق الانجليزية في دراس تاريخ ليبيا الاقتصادي الحديث، **المجلة التاريخية المغاربية** ، السنة 35، العدد 131، منشورات التميمي،تونس، مارس2008 .

13- بن موسى، تيسير ،"الزراعة في ليبيا في العهد العثماني "، **مجلة تراث الشعب** ، السنة الثالثة،العدد9، طرابلس،1982.

14- البوجديدي، محمد سعيد، "لمحات عن الحياة الثقافية بالجبل الغربي"، **مجلة البحوث التاريخية**، العدد2، 1998.

15- بوعزيز، يحي،" أوضاع المؤسسات الدينية بالجزائر خلال القرنين 20/19م "، **الثقافة**، عدد 63، 1981.

16- التميمي، عبد الجليل ،" مسألة الحاق طرابلس الغرب إلى تونس سنة 1834 "،**المجلة التاريخية المغاربية**، العدد الاول، تونس جويلية 1975.

17- الثني، نور الدين مصطفى ،"لمحات عن تاريخ العلاقات التجارية بين مدينتي طرابلس وغدامس"، **مجلة البحوث التاريخية**، عدد2، يوليو1999، (م.م.ج.ل.د.ت) .

18- الجبوري،هيثم محيي طالب و عبدالجبوري، زينب حسن،" اثر حركة الاصلاح العثماني في تطور الحركة الفكرية في الوطن العربي في العهد العثماني المتأخر"، **مجلة جامعة بابل العلوم الانسانية**، مجلد23، عدد3، 2015.

19- جحيدر،عمار، ابعاد نظرية لتاريخ ليبيا الاجتماعي في العصر الحديث،مجلة البحوث التاريخية، مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الايطالي، السنة السادسة،العدد الاول، طرابلس،1984.

20- جولاشان، لامين، **"مخطوط خواطر واراء حول الزراعة "**، ترجمة وتقديم عبد الكريم ابوشويرب **مجلة البحوث التاريخية**، السنة الثالثة، العدد 2،(م.ج.ل.د.ت)،طرابلس،1981 .

21- حامد، سعيد علي، "مدارس طرابلس منذ الفتح العربي حتى 1911 "، **مجلة تراث الشعب**، العدد14،أكتوبر /نوفمبر 1984.

22- حامد، سعيد علي ، من صناعاتنا التقليدي (النسيج)، مجلة تراث الشعب، السنة الثانية عشر، العدد3-4، طرابلس،1993/1992.

23- ـــــــــــــــــــ ،" تحصينات مدينة طرابلس"،**مجلة تراث الشعب**، عدد15، السنة الخامسة، جانفي مارس 1985.

24- حسن السوري، صلاح الدين ، " تحديث المؤسسات التعليمية والقضائية والدينية في ولاية طرابلس الغرب 1835- 1911"،**مجلة البحوث التاريخية** ، السنة2، عدد2، مركز الجهاد الليبي، طرابلس جوان1983.

25- الحسناوي، حبيب وداعة ، "ظروف وابعاد امتداد الادارة العثمانية الجديدة لغدامس سنة 1842كما ترويها رسالة غدامسية" ،**مجلة البحوث التاريخية** ،عدد1،يناير 1980، (م.م.ج.ل.د.ت).

26- حميدي،علي نشمي، **"الأكاذيب والحجج الملفقة التي ساقتها الصحافة الايطالية لاحتلال ايطاليا لليبيا عام1911م"**، **مجلة كلية التربية الأساسية** ، المجلد 23،العدد97، الجامعة المستنصرية، العراق 2017.

27- دياب، أحمد ابراهيم، **"الاحتلال الايطالي لليبيا"**، **مجلة بحوث للدراسات الافريقية** ، المركز الاسلامي الافريقي، العدد6، الخرطوم-السودان، فيفري1990.

28- رضا، رشيد، "انذار ايطاليا للدولة العثمانية"، **مجلة المنار**، المجلد 14، ج 10، 22 أكتوبر 1911م .

29- سعيدوني، ناصر الدين ، "الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثمانية (الجزائر – تونس –طرابلس الغرب) من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر ميلادي "، **حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية**، ع31، جامعة الكويت، 2010.

30- سويسي، محمد بشير ، التعليم الديني (التعليم الأهلي)، خلال الفترة من (1835-1950) والتغيرات التي طرأت عليه،أعمال الندوة العلمية الثامنة حول المجتمع الليبي (1835-1950)، بمركز الجهاد الليبي، طرابلس، سبتمبر 2000.

31- سويسي،محمدبشير، " أوضاع التعليم في ليبيا 1835-1950 "، **مجلةالبحوثالتاريخية** ، العدد2، (م.م.ج.ل.د.ت)، طرابلس،1999.

32- سيف العيسي، جهينة سلطان، "قضية التحديث في ضوء الاتجاهات المعاصرة لعلم الاجتماع"، **حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية**، العددالأول،جامعة قطر، 1979.

33- الشريف، الطيب علي، "الأسس الثقافية في ليبيا خلال العصور الإسلامية ، "**مجلة الفصول الاربعة**، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والاعلان ، طرا بلس، العدد 90، 2000.

34- الشنطة، عبد المنعم ، "الابعاد الحقيقية لقضية سراج الدين وانعكاساتها على حياة احمد النائب الانصاري"،اعمال الندوة العلمية حول المؤرخ احمد النائب الانصاري 1848-1918 في الذكرى المئوية لصدور كتابه (1899-1999)،تحرير عمار جحيدر، دار الكتب الوطنية،بنغازي، 2008.

35- الشيباني، عمر التومي، الثقافة والتعليم في ليبيا في العهد التركي، **مجلة البحوث التاريخية**،(م.م.ج.ل.د.ت)، العدد 1، جانفي 2004.

36- ـــــــــــــــــــــ ، " وشائح الثقافة الصوفية في شمال افريقيا،أعمال ندوة التواصل الثقافي بين أقطار المغرب العربي،تنقلات العلماء والكتب"، 23/20 ديسمبر 1995،ط1، مراجعة عبد الحميد الهرامة، **مجلة كلية الدعوة الاسلامية**، طرابلس،، 1998

37- الصائغ، بان انم أحمد ، "سياسة بريطانيا تجاه النصارى واليهود في الدولة العثمانية (1839-1814م) "،**مجلة التربية والعلم**، مجلد19، عدد5، 2012 .

38- الطوير، محمد أمحمد ،"مكتبة مدرسة مصطفى خوجة الكاتب"، **مجلة الفصول الأربعة**، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والاعلان،طرابلس، العدد22، 1982.

39- ـــــــــــــــــــــ ، "تعليمات السلطان عبد الحميد الثاني من أجل الرقي بولاية طرابلس الغرب من خلال وثيقة تأريخية"، **مجلة الوثائق والمخطوطات** ، السنة الثامنة، العدد التاسع والعاشر، طرابلس 1995/1994.

40- ـــــــــــــــــــــ ، "الحركات الاستقلالية ضد الحكم العثماني في ليبيا - حركة الشيخ غومة المحمودي "، **مجلة الاخاء**، طرابلس،السنة1، 1983 .

41- الطويل،أمحمد سعيد،"الرحالة الاوربيون كمصدر لتاريخ تجارة ايالة طرابلس الغرب في القرن19م"، ،**المجلة التاريخيةالمغاربية**،سنة 43، عدد162، جانفي 2016 .

42- عبدالحميد،إبراهيم،"بدايات للصحافة الليبية"، **مجلة الثقافة العربية** ،ع4، س 6، الجماهيرية الليبية، أفريل 1998.

43- عبدالقادر، انور عبد الكريم ، "نظام القضاء في الإسلام "، **مجلة كلية الآداب**، ع101،جامعة بغداد، 2012.

44- عبدالقادر، سالم فرج،"دور بنك دي روما في لتمهيد للغزو الايطالي لليبيا 1911/1907"، **مجلة جامعة سبها للعلوم الانسانية** مجلد7، العدد1،2008 .

45- عبدالقادر، عصمت برهان الدين،"تغلغل الماسونية في الدولة العثمانية 1839-1918"، **مجلة المؤرخ العربي**،العدد11، العراق، 1981.

46- عبدالله مسعود، مسعود ، ملامح الحياة الفكرية والثقافية في ليبيا أواخر الحكم العثماني حتى الاحتلال الايطالي سنة 1911م،المجلة الجامعة،العدد 15، المجلد الثالث، جامعة الزاوية،2013.

47- العجيلي، أتليلي، دور مشائخ الحركات الصوفي ة في مساعدة الفرنسيس على اكتشاف الصحراء الافريقية في النصف الثاني من القرن 19م، **المجلة التاريخية المغربية** ، السنة 6، العدد53- 54، 1989.

48- عزالدين البكوش العالم،"موقف أحمد النائب الانصاري من السلطة العثمانية :البحث في التبعية والتكوين الوطني "،**مجلة القلعة**،عدد6،جامعة المرقب،ليبيا، نوفمبر 2016.

49- غانم، عماد الدين ، "المصالح الألمانيةفي ليبيا خلال العقد الأول من القرن العشرين"،**مجلة البحوث التاريخية**،السنة الخامسة، العدد الأول، طرابلس، 1983.

50- ـــــــــــــــ ، "غات في القرن العشرين"، **مجلة تراث الشعب** ، العدد 6، افريل 1982.

51- الفاريس. أ . تستا ، "عرض احصائي عن ولاية طرابلس الغرب"، تر، حامد وحيدة، **مجلة الشهيد**، العدد التاسع، اكتوبر 1988.

52- القابسي، نجاح ، "المعاهد والمؤسسات التعليمية في المغرب العربي" ، **مجلة كلية التربية** ، العدد14،طرابلس 1981/1980.

53- كودامان، بايرم، السياسة الثقافية التي اتبعها السلطان عبد الحميد الثاني في سياسته لليبيا تجاه الامبرايالية الغربية "، المؤتمر الثاني للعلاقات العربية التركية،ج 2، منشورات مركز الجهاد الليبي،طرابلس، دسمبر 1982.

54- الكيب، نجم الدين غالب ،"نهاية الحكم القرهمانلي وملابساته التاريخية "، **الفصول الأربعة**، السنة الاولى، العدد1، يناير1978م .

55- معد، سي يوسف،" نظام التعليم في بلاد بإيالة الجزائر خلال العهد العثماني "، **الحياة الفكرية في الولايات العربية، ج1**، 1990.

56- مروان، محمد عمر،" أنواع الحرف بايالة طرابلس الغرب كما وردت بسجلات محكمة طرابلس الشرعية 1760-1911 "، **المجلة التاريخية المغاربية** ، السنة 29، عدد 106، فيفري، 2002 .

57- ـــــــــــــــ ، " العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين طرابلس الغرب ومدن جنوب الصحراءخلال القرن التاسع عشر (غدامس نموذجا) "، **مجلة القلعة**،العدد6،منشورات كلية الاداب والعلوم مسلاته، ليبيا،نوفمبر2016 .

58- النجار،جميل موسى،"السياسة التعليمية العثمانية وانعكاساتها على ولاية طرابلس الغرب، من عهد الوالي احمد عزت باشا الى نهاية الحكم العثماني 1857-1911"، **مجلة جامعة الملك سعود**،م 14، الآداب (1)، 1422هـ-2002م.

59- النصيري، عبد الرزاق احمد، "تجارة الحلفاء - دراسة في التجارة البحرية لولاية طرابلس الغرب في العهد العثماني الثاني-"،**آفاق المعرفة**، زلطن، العدد1، 2003.

60- ـــــــــــــــ ، "موقف صحافة طرابلس الغرب في العهد العثماني من التغلغل الاستعماري في المغرب العربي "، **المجلة التاريخية المغاربية** ، عدد129، السنة 35، مارس 2008م .

61- الهرامة، عبد الحميد عبدالله، "الحياة العلمية في الجبل الغربي في النصف الاخير من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين"، **مجلة البحوث التاريخية** ،(م.م.ج.ل.د.ت)، العدد 1، 1984.

62- الويشي، عطية فتحي، " العثمانيون بطرابلس الغرب، جدلية العلاقة بين المجتمع والدولة (958-1330هـ/1551-1912م)"، **مجلة العربي للعلوم الإنسانية**، ع140.

الجرائد:

-السالنامة طرابلس الغرب :

–سالنامة، دفعة12، 1302هـ/1884.
–سالنامة ولاية طرابلس الغرب،العدد12، بتاريخ 1312هـ - 05 يوليو 1894م.
–سالنامه طرابلس،، دفعة 2، سنة 1287هـ
- سالنامه طرابلس، دفعة 3،1289هـ ..
–سالنامه، دفعة 6.............
–سالنامة ولاية طرابلس الغرب،الدفعة 12، بتاريخ 1305هـ.
–سالنامه طرابلس الغرب، دفعة 11، بتاريخ 1302هـ.
- سالنامة ولاية طرابلس الغرب، الدفعة الاولى، 1271هـ / 1880م

جريدة الكشاف: عددها 12،02ربيع الاول 1327هـ /1909.

جريدة الترقي :الاعداد

- جريدة الترقي : عدد198، 12شعبان1329هـ1911م.
- الترقي عدد 120 -19ذي الحجة 1327هـ -1909.
- الترقي، السنة الثالثة، العدد98، بتاريخ 15صفر 1327هـ/1909م.
- الترقي، عدد 42، 30مارس 1898، السنة الثانية.
- الترقي، العدد74.شعبان 1326-1908م.
- الترقي،العدد119، 1شوال 1327 -1909.
- الترقي،العدد78، شعبان 1326هـ -1908.
- الترقي، العدد 117، السنة الرابعة، 20ذي القعدة 1327هـ- 1909.
- الترقي، العدد91، بتاريخ 24ذي الحجة 1326هـ /1908م.
–الترقي، العددين 4-5، بتاريخ17-24 جويلية 1897م .
- الترقي،عدد23، السنة الاولى، بتاريخ 02 رجب 1315هـ .
- الترقي، عدد42، السنة الثانية، بتاريخ 01 محرم 1316هـ .

-الترقي،عدد108، السنة الثالثة عشر، بتاريخ 03جمادي الاولى 1327- 1909.
-الترقي، العدد74.شعبان 1326-1908م
-الترقي،عدد64، 12رجب1316ه الموافق1898/11/23م.

جريدة طرابلس الغرب:

-جريدة طرابلس الغرب، عدد1133، السنة 1904.
-جريدة طرابلس الغرب، طرابلس، العدد126، 20ذي القعدة 1868/1285.
–جريدة طرابلس الغرب،العدد61، 25رجب 1294ه/22نوفمبر1867م.
-جريدة طرابلس الغرب،عدد1164، بتاريخ 9 شعبان 1324ه.

-جريدة طرابلس الغرب، العدد 969 ، بتاريخ 24شعبان 1319ه / 1901م.
-جريدة طرابلس الغرب، العدد1311، عام1905م.

مجلة الأفكار :

مجلة الأفكار، عدد7 يونيو 1956م.

مجلة الافكار، عدد6، 1956.

العصر الجديد:

-العصر الجديد، السنةالثانية، العدد2، 30رجب 1328ه -1909م .
-العصر الجديد ، العدد5،بتاريخ 20ربيع الاول 1327ه/ 1909م.
-العصر الجديد، عدد7، 12شوال 1328ه /1910م.

المعاجم والموسوعات :

1- دائرة المعارف الإسلامية، م7، دار المعارف، بيروت، 1933.

2- شقلوف، مسعود رمضان، موسوعة الآثار الإسلامية في ليبيا، أمانة التعليم، مصلحة الاثار، 1980، ج1.

3- صابان، سهيل، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية،مطبعة مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض،2000.

4- الزركلي، خير الدين، الأعلام، ط5، ج3،دار العلم للمعلمين، لبنان،، 1984.

5- غربال ، محمد شفيق ، الموسوعة العربية الميسرة، مج1،ط2، دار الجيل،بيروت، 2001.

6- غربال ، محمد شفيق ، الموسوعة العربية الميسرة،مج2 ،المكتبة العصرية،بيروت،2009.

الرسائل العلمية :

1- ابراهيم منصور، علي مفتاح، تاريخ ليبيا الثقافي والديني والاجتماعي من خلال الرّحالة العرب والأوربيين خلال القرنين 18-19م، رسالة دكتوراه، (غ .م)،جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2006-2007.

2- الاحمر، المولدي، الجذور الاجتماعية للدولة الحديثة بليبيا " الفرد والمجموع والبناء الزعمي للظاهرة السياسية "، (رسالة دكتوراه)، جامعة تونس، 2008 .

3- بعيو، غانية، التنظيمات العثمانية وأثرها على الولاية العربية – الشام والعراق نموذجا 1839-1876م، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 2، 2009/2008 .

4- جبريل محمد،أحلام، دورالأجانب في ليبيا، العصر العثماني الثاني (1835-1911م)، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2014.

5- رضوان،نبيل عبد الحي،الدولة العثمانية وغربي الجزيرة العربية بعد افتتاح قناة السويس (1285-1326هـ/1868-1907م)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الملك عبد العزيز، 1981.

6- زهرة، زكية ز،إصلاحات الدولة العثمانية في عهد محمود الثاني (1808-1839م)،مذكرة نهاية السنة الأولى ماجستير، فرع التاريخ، جامعة الجزائر،1982.

7- سالم الاحول،خليفة محمد، الجالية اليهودية بولاية طرابلس الغرب 1864-1911، رسالة ماجستير، جامعة الفاتح، طرابلس – ليبيا، 1985.

8- سلامة الغزوي، مخلوف امحمد، ولاية طرابلس الغرب أثناء الحكم العثماني 1864-1911، رسالة دكتوراه، قسم التاريخ "،جامعة الجزائر،2007/2006.

9- عبدالرحيم،محمد بدر، طولكرم وجوارها من عام 1864-1918م،مذكرة للحصول على درجة الماجستير في التاريخ، جامعة النجاح الوطنية، نابلس،فلسطين، 2011 .

10- عبدالسلام حمودة،عمر رمضان، اثر انقلاب 1908بالدولة العثمانية على المنحى التحديثي للفئة المثقفة في ولاية طرابلس الغرب 1908-1911، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ، جامعة الفاتح، 1999.

11- عمر المدني، المدني سعيد، الاتصالات والمواصلات في ولاية طرابلس الغرب 1864-1911، اطروح دكتوراه، جامعة الجزائر 2، 2007/2006.

12- القروي، إسماعيل مولود ، الغزو الثقافي الايطالي الممهد للغزو العسكري لليبيا 1882-1911،رسالة ماجستير، جامعة الفاتح،طرابلس ، 1984.

13- مسعود الويبة، كامل علي، الصحافة الليبية مواقفها السياسية واتجاهاتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1943-1952، رسالة دكتوراه، قسم التاريخ،جامعة قاريونس، بنغازي، 2005.

المراجع الأجنبية :

1- A.F.Jacassy ,Tripoli if Barbary, Scribner's Magazine volume vii , January-June, 1980.

2- Abdallah Ali.Ibrahim , Evolution of Government and Society in Tripolitania and Cyrenaica 1835-1911, The Ottman Impact, G.S.P.L.A.J.1989.

3-Anthony G.Cachia,libya under the second Ottoman Occupation (1835-1911) Tripoli ,1945.

4- BODIN(M).”Traditions indigenes sur Mostaganem et Tadjedit”in **B.S.G.A.O**; 1925.-

5- Charles Issawi,The Economic History of the Middle East , University of Chicago,1927.

6- CHristiane Souri Au -Hoebrehts ,La Press Maghrebine .Centre Nationald de la Recherche Scientifique , (Paris,…,1969).

7- DE GRAMMON.H ,Histoire d’Algérie sous la domination Turque (1515-1830), E.Leroux,Paris, 1887.

8- Edward Rae . The Country of the Moors –A journey from Tripoli in Borbary to the city of Kairawan . London Murray.1877.

9- FERAUD , Le Sahara de constantine , A .Jourdan , Alger , 1887 .

10- Hurewitz, J.C , Diplomacy in the near and middle East, Vol 1, London ,1985.

11- Karpenter Frank. G.From Trom Tangier To Tripoli Moroco , Algeria , Tunisia,Tripoli, and The Sahara Double Day, Doran Company, Inc New York, 1928,p.246. ; Charles Welligton Furlong , The Gateway ToThe Sahara, New York, 1909.

12- LAYER (E) , confréries religieuses musulmanes et marabouts , leur état et leur influence en .Algérie ,Imp. Gagniard , lyon,1916

13- Lewis Benrard, The emergence of modern Turkey , Oxford , U. Britsh ,1966.

14- M.N. Cohen. Slousch , « la Tripolitaine sous la domination des Karmanli » , **Revue Du Monde Musulman** sep.oct,1908 . N°. 9.

15- RINN.Marabouts et Khouans. Etude sur Lislam en Algérie, A.Jourdan. Alger .1884louis -

16- shaw , stanford, Histoiry of Ottoman Empire and Modern Turkey, Vol 2, Cambridge , 1977.

17- Shaw , stanford ; Between old and New , The Ottoman Empire under Sultan Selim /// 1789-1807,Massachusetts,1971.

18- STAMBOULI(F)- Zghal(A),’’La vie urbaine dans ; le Maghreb précolonial”, in , ANN.AFR,N,N°11,1972.

Encylopédie de l'islam,T5

المواقع الإلكترونية:

عبد العزيز مصطفى، لمى، " إدارة البلدية في بغداد في اواخر العهد العثماني "، **موقع جريدة المدى اليومية**، 2016/02/14.

الفهارس

فهرس الأعلام:

فهرس الأماكن والمصطلحات:

ب

ت

ي

فهرس المحتوى: